لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب السابع

٧ – ١١

نهوض وسقوط الجمهوريتين الثانية والثالثة

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب السابع

٧ – ١١

نهوض وسقوط الجمهوريتين الثانية والثالثة

دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

جميع الحقوق محفوظة ©
دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان – اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب السابع
منشورات اراس رقم: ١٣٦٥
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس – أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٤ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

حزب البعث العربي الاشتراكي على رأس السلطة	١١
المبحث الأول:	١١
القوى التي شاركت في انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣	١١
العوامل الكامنة وراء نجاح انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣	٢٤
الاستبداد والقسوة في ممارسات التحالف البعثي–القومي	٤١
الحرس القومي الأداة الضاربة في انقلاب البعث	٦٦
أولاً: الحرس القومي	٦٦
ثانياً: نماذج من أساليب التعذيب البعثية	٧٤
الذاكرة الصعبة عن أيام الحرس القومي..	٨٣
ثالثاً: قطار الموت	٩٨
موقف حكام انقلاب شباط من المسألة الكُردية	١٠٨
الفصل الثالث	١٣١
حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي	١٣١
الصراع بين البعثيين على السلطة	١٥٥
القوميون والقوميون الناصريون في السلطة	١٧٩
الفصل الأول	١٨١
انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣ (القوى القومية في السلطة)	١٨١
المبحث الأول:	١٨١
الصراع بين البعثيين والقوميين على السلطة وسقوط البعث	١٨١
أطياف من القوى القومية العربية في السلطة	١٩٣
الفصل الثاني	٢٠٤
السياسات الداخلية للحكم القومي العارفي	٢٠٤
المدخل: عبد السلام عارف	٢٠٤
المبحث الأول	٢٠٨

الموقف من الحريات الديمقراطية وتشكيل الاتحاد الاشتراكي ٢٠٨
موقف الحكم العارفي من المسألة الكُردية في العراق ٢١٦
الحزب الشيوعي العراقي والحكم العارفي ٢٤٧
الاقتصاد العراقي في ظل انقلاب شباط ١٩٦٣ والحكم العارفي ٢٧٦
المدخل ٢٧٦
قوانين التأميم لعام ١٩٦٤ ٢٧٩
خطة التنمية القومية للفترة ١٩٦٥–١٩٦٩ ٢٨٤
تطور العمالة ٢٨٩
الموقف من الإصلاح الزراعي وتطور القطاع الزراعي ٢٩١
تطور القطاع الصناعي التحويلي ٢٩٦
المبحث الخامس ٣٠٠
قطاع التجارة الخارجية ٣٠٠
٣. دور موارد التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات ٣٠٩
٤. دور التجارة الخارجية في تكوين الدخل القومي ٣١٢
السكان وأوضاعهم الاقتصادية والمعيشية ٣١٤
الفصل الرابع ٣٢٦
قطاع النفط الخام ٣٢٦
المبحث الأول ٣٢٦
الموقف من شركة النفط الوطنية. ٣٢٦
الموقف من المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق. ٣٣٠
الفصل الخامس ٣٤٢
قطاع الدولة ٣٤٢
الفصل السادس ٣٦٢
سقوط نظام حكم القوميين في العراق ٣٦٢
الملاحق ٣٧٢
الملحق رقم ١ ٣٧٢

الملحق رقم ٢ ٣٨٠
قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط الأجنبية وفق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ٣٨٠
الملحق رقم ٢ ٣٩١
نص مذكرة الشبيبي إلى رئيس الوزراء راجع مشكلة الحكم في العراق لعبد الكريم الأزري. ٣٩١
إبراهيم الزبيدي ٣٩٦
لحظات أخيرة مع الزعيم عبد الكريم قاسم ٣٩٦

القسم الأول

الجمهورية الثانية

حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة

انقلاب شباط/فبراير الدموي ١٩٦٣

نهوض وسقوط جمهورية البعث الأولى

الفصل الأول

حزب البعث العربي الاشتراكي على رأس السلطة

المبحث الأول:

القوى التي شاركت في انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣

في الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣ نجح الآنقلابيون الجدد في الإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم الوطنية واختطفوا السلطة. واقترن هذا الآنقلاب بسيل من دماء قادة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ومن مناصري الجمهورية الأولى من قادة وأعضاء القوى الوطنية العراقية. ولم تكن حركة الآنقلاب الناجحة مفاجئة لأغلب القوى السياسية العراقية، إذ كانت تتوقع ذلك في كل لحظة، حتى الفريق الركن عبد الكريم قاسم كان يعرف أن حركة انقلابية تتجمع خيوطها لتطيح بنظام حكمه، وكان يريد إلقاء القبض على المتآمرين حين بدء تنفيذ المؤامرة. ذكر الأستاذ الراحل محمد حديد أن حديثاً جرى بينه وبين الزعيم قاسم منبهاً إياه إلى وجود مؤامرات تحاك ضده، فكان جوابه أنه يعرف ذلك وينتظر بدء تحركهم. فقد جاء في كتاب مذكراتي لمحمد حديد ما يلي بهذا الصدد:

"كان هناك أعضاء من "الحزب الوطني التقدمي" يطالبون باتخاذ موقف أكثر صراحة للمطالبة بتغيير الأوضاع، بل إن بعضهم قدّم لي مذكرة مشتركة في هذا الشأن. وكان بعضهم ينقل إليّ تخوفه من وجود تآمر على النظام بسبب النشاط المتزايد لحزب البعث العربي الاشتراكي والحركات القومية، إضافة إلى التهجم المتواصل على النظام العراقي من جانب الصحف العربية المناوئة للنظام، وكذلك إذاعة "صوت العرب". وكنت أنقل هذه المشاعر إلى عبد الكريم قاسم الذي كان يرد على ذلك بالقول إنه مسيطر على الوضع، ولا يستطيع أحد تهديد النظام. وفي الرد على وجود اتخاذ إجراءات احتياطية، كان يشير إلى

أنه يجب انتظار شروعهم في الحركة ليقبض عليهم متلبسين بالتآمر".[1] كان هذا في النصف الثاني من العام ١٩٦٢. ويعلق الأستاذ محمد حديد على هذا الموقف فيقول:

"وكان ذلك زيادة في الاعتداد بالنفس والقدرة على السيطرة على جميع الأوضاع، إذ ظهر في ما بعد أن كثيراً ممن كان عبد الكريم قاسم يظن أنه يعتمد على ولائهم، كانوا إما مشتركين في التآمر، وإما تخلوا عن ولائهم ولم يقوموا بعمل جدي للدفاع عن النظام"[2].

كان عبد الكريم قاسم يعتقد جازماً بأن الشعب كفيل بإسقاط المحاولة وإفشال الواقفين وراء العملية، إضافة إلى تصوره الخاطئ بولاء كل من كان قريباً منه وأبدى شكلياً جانب الولاء له، رغم تلقيه التهديد الواضح الذي جاء على لسان مندوب شركات النفط الأجنبية عضو الوفد المفاوض وممثل شركة ستاندارد أويل أو نيوجرسي حيث جرى الحديث التالي بين الأخير وعبد الكريم قاسم: (مقطع من نص الحديث المتبادل)

"الزعيم: هل تريدوننا أن نكون مثل الحكومات السابقة ننفذ ما تريدونه؟

فيشر: كلا، وإنما نريد أن تفحصوا وجهة نظرنا.

الزعيم: لقد فحصنا وجهة نظركم.

فيشر: ولكنكم لا تعترفون بأن ما نقوله صحيحاً.

الزعيم: أعتقد إننا جئنا معكم لدرجة كبيرة ومع ذلك فإننا لا نريد أن نؤثر على موقف الشركات، ولكننا يجب أن لا نخسر لأننا أصحاب الحق في هذا البلد. ليس لدينا شيء الآن ونعتبر المفاوضات منقطعة بسبب تعنت الشركات في وجهات نظرها وعدم موافقتها على إعطاء حق العراق ولا يمكن لنا أن نصبر على ضياع حق العراق مدة طويلة. أنكم تريدون كل الأمور في صالحكم، وعلى كل حال أتمنى لكم الخير.

فيشر: شكراً وأرجو كل الخير لسيادتكم وللشعب العراقي.

---

١ حديد، محمد. مذكراتي– الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. دار الساقي. لندن. ٢٠٠٦. ص ٤٦٠/٤٦١.

٢ المصدر السابق نفسه. ص ٤٦١.

الزعيم: هذه آباركم باستطاعتكم استغلالها كما تريدون وأني آسف لأن أقول لكم بأننا سنأخذ بقية الأراضي بموجب تشريعاتنا الجاهزة حتى لا يكون ذلك بمباغتة لكم وأشكركم على حضوركم.

فيشر: نشكركم على إخباركم بذلك وسننتظر ماذا ستكون النتائج.

الزعيم: أية نتائج؟

فيشر: أقصد أن علينا أن نتخذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحنا.

الزعيم: نحمي مصالحنا ومصالحكم كذلك"[٣].

التقط عبد الكريم قاسم التهديد بوضوح حين استفسر منه: أية نتائج؟، ولكن فيشر استدرك ليدفع بالموضوع إلى وجهة أخرى، ولكن بقى التهديد واضحاً وصريحاً. إذ كانت النتائج التي يقصدها فيشر واضحة وهي تشديد التآمر ضد حكم عبد الكريم قاسم. وكان عبد الكريم قاسم مخطئاً باعتماده المطلق على أجهزته الأمنية وعلى قدرة الشعب في التصدي للمؤامرة وهو الذي انتزع من الجماهير كل أسلحتها النضالية والوقوف إلى جانبه، كما عمل كل شيء من أجل إثارة كل المناهضين له للتوحد والعمل المشترك ضد وجوده في السلطة وضد الجمهورية الأولى، والتي حاولنا الإشارة إليها في الكتاب الخامس من أجزاء هذا الكتاب العشرة.

يتحمل عبد الكريم قاسم الجزء الأساسي من مسؤولية تدهور الوضع السياسي في العراق وانعدام الحياة البرلمانية الديمقراطية القائمة على أساس دستور ديمقراطي ومدني حديث. كتب الأستاذ الراحل إبراهيم كبة بشأن دور حكومة قاسم في سقوط الجمهورية الأولى مؤكداً أن حكم قاسم مَّر بمرحلتين، المرحلة التي تميزت في السنة الأولى من الثورة، ثم الفترة الثانية التي شهدت الآنتكاسة حيث كان الفكر الرجعي يحاول طمسها، فهو يؤكد ما يلي:

---

٣ إسماعيل، عبد الله. مفاوضات النفط العراقية ١٩٥٢–١٩٦٨. لندن، دار اللام. ١٩٨٩٢٥٩/٢٦٠.

راجع أيضاً: علاوي، إبراهيم. البترول العراقي وحركة التحرر الوطني. بيروت. دار الطليعة. ط١. ١٩٦٧. ص ١٧٢/١٧١.

"...، تبذل كل المحاولات لطمس الجوهر الحقيقي للانحراف القاسمي في سنواته الأخيرة المتمثل في الدكتاتورية الفردية ومعاداة الديمقراطية وتمزيق الوحدة الوطنية وإطلاق العنان لليمين البرجوازي والقوى الوسطية والبيروقراطية المتفسخة، والمساومة المكشوفة مع الطبقات الرجعية وأصحاب المصالح المركزة والفئات الآنتهازية، وهو الأمر الذي لم يؤد فقط إلى تجميد الثورة بل تمكين قوى الردة تنفيذ مخططها لإسقاط الحكم القاسمي لا لتطوير جوانبه الإيجابية والعودة لمنطلقات ثورة تموز الأصلية، بل للإجهاز على الجوانب المذكورة في عملية واضحة لتصفية جميع إنجازات الثورة والعودة بالعراق لعهد ما قبل تموز. إن انقلابي شباط وتشرين، كما أثبتت الأحداث، كانا (تتويجاً) للانحراف القاسمي في جوهره الدكتاتوري الفردي المعادي للديمقراطية، مع تطوير هذا الآنحراف خطوات واسعة للأمام، وتحويله إلى السياسة الرسمية للدولة"[٤].

لا شك في أن القوى والأحزاب السياسية الوطنية كافة تتحمل مسؤولية ما آل إليه الوضع في العراق حينذاك ابتداءً من شد الصراع غير العقلاني على السلطة ومروراً بالموقع المتميز فيها والعداء المستحكم الذي نما وتطور بين القوى السياسية المختلفة، وانتهاءً بعجزها عن فهم طبيعة القضية الكُردية ومهماتها وضرورات التجاوب مع مصالح القوميات المختلفة في العراق. كما أنها عجزت عن فهم حقيقة النشاط الكبير الذي كانت تمارسه القوى الخارجية المناهضة لحكم عبد الكريم قاسم بسبب سياسته الوطنية إزاء شركات النفط الأجنبية، وكذلك الموقف غير السليم الذي أعلنه قاسم من الكويت، إضافة إلى موقف دول حلف بغداد التي وجدت في النظام سبباً لاهتزاز نظامها الأمني والعسكري في المنطقة. وقد حصدت جميع القوى السياسية الوطنية الثمار المرة للسياسات التي مورست من قبلها في أعقاب الثورة مباشرة. إلا أن القوى السياسية المباشرة، التي بدأت ببث الفرقة ورفع الشعارات المفرقة للصف الوطني والمحفزة على الصراع والعدوانية السياسية والروح الآنقلابية منذ الأيام الأولى للثورة وعمدت إلى وضع العصي في عجلة التطور السياسي بهدف

---

٤ كبة، سلام إبراهيم عطوف. إبراهيم كبة غني عن التعريف. مصدر سابق. ص ١٠.

توفير مستلزمات الاستيلاء المنفرد على السلطة، كانت بالأساس قوى البعث وبعض الحركات القومية العربية.

لقد كان الآنقلاب الذي هيأت له ونفذته دمويا بكل معنى الكلمة، إذ مارس الآنقلابيون مختلف الأساليب الفاشية لتصفية أقطاب الحكم الوطني والخصوم السياسيين، وخاصة قتل الشيوعيين والديمقراطيين التقدميين وجمهرة من أنصار قاسم. وإذا كانت المواقف السياسية للقوى القومية قد بدأت منذ فترة مبكرة للإطاحة بقاسم، فأن تحالفها الفعلي نشأ منذ العام ١٩٦١ حيث تشكلت الجبهة القومية من ثلاثة أحزاب قومية هي حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال وحركة القوميين العرب. ولم يسجل التحالف القومي من حيث المبدأ سوى هدف رئيسي وأساسي واحد هو الإطاحة بنظام الحكم وانتزاع السلطة من عبد الكريم قاسم.

لقد نشا التحالف المناهض لحكومة عبد الكريم قاسم على قاعدتين، قاعدة طبقية اجتماعية وأخرى فكرية وسياسية تستند إلى إيديولوجية قومية شوفينية وخلفية دينية متزمتة. ولم ينفرد حزب البعث العربي الاشتراكي بالتحضير لانقلاب شباط وتنفيذه، بل شاركت معه مجموعة من القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية الآتية التي كان يهمها الخلاص العاجل من حكومة عبد الكريم قاسم، رغم وجود فوارق واضحة في الجهد الذي بذل من جانب مختلف القوى لتنفيذ المخطط الآنقلابي. ويمكن بلورة القوى التي شاركت في هذا التحالف من الناحية الطبقية الاجتماعية فيما يلي:

* فئات البرجوازية التجارية الكبيرة والبرجوازية العقارية وأوساط غير قليلة من البرجوازية البيروقراطية التي كانت ثورة تموز ١٩٥٨ قد وجهت ضربات سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية إلى مواقعها ومصالحها في البلاد وأجهزت على نظام حكمها الملكي الإقطاعي.
* فئات الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية التي أصابت الثورة مصالحها الاقتصادية في الصميم فصادرت مساحات واسعة جداً من تلك الأراضي التي كانت في حوزتها وأضعفت نفوذها وتأثيرها السياسي والاجتماعي، علماً بأن هذه الفئات قد

استطاعت منذ عام ١٩٦١ استرداد الكثير من مصالحها المفقودة بإجراءات وقرارات صدرت عن حكومة قاسم نفسه.

* بعض أوساط البرجوازية المتوسطة، وخاصة التجارية منها، التي أرعبتها حركة الجماهير وتصاعد نضال العمال والفلاحين وتنامي نفوذ الشيوعيين في أوساط الشعب وتأثيره على الشارع والمبالغة بقوته. وعلى المتتبع أن لا ينسى بأن بعض فئات البرجوازية العراقية كانت على صلة متينة بالريف والأرض، وكانت تمتلك مساحات غير قليلة وتحصل على جزء غير قليل من الريع المتحقق في الزراعة، وبالتالي لم تكن منسجمة مع قانون الإصلاح الزراعي، رغم أن القانون كان إصلاحياً برجوازياً يخدم مصالح البرجوازية المتوسطة والصناعية وتنشيط عملية تراكم رأس المال والتنمية الزراعية الحديثة.

* أوساط قليلة من البرجوازية الصغيرة العاملة في القوات المسلحة ودوائر الدولة ومن حملة الفكر القومي. وجدير بالإشارة إلى أن جمهرة غير قليلة من الضباط القوميين العرب قد وجدت نفسها بعيدة عن مواقع المسؤولية في الثورة، وأن الثورة قد سارت، حسب رأيهم في طريق مناهض للوحدة العربية، وبالتالي بدأوا يمارسون مختلف النشاطات لمناهضة حكومة قاسم وإسقاطها سواء بصورة علنية أم سرية وبالتعاون مع بقية القوى المناهضة لحكومة قاسم. لقد أصيبت هذه القوى بخيبة أمل كما يشير إلى ذلك بصواب الأستاذ الراحل حنا بطاطو.[٥]

* القوى القومية الكُردية التي اصطدمت بسياسات قاسم إزاء المسألة الكُردية ولم يستجب لمطالبها العادلة في الاعتراف بوجود شعب كُردي له حقوق وواجبات، كما له الحق في تقرير مصيره بنفسه، وبالتالي اصطفت مع القوى المعادية لحكومة قاسم والراغبة في إسقاطه والخلاص من نظامه السياسي.

---

٥ بطاطو. حنا. العراق. الكتاب الثالث. الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. ط ١. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ١٩٩٢. ص ٢٨٢.

وخلال الفترة التي سبقت الثورة وما بعدها لم تتوفر مستلزمات نشوء أحزاب سياسية يمكنها أن تعبر بشكل واضح عن مصالح جميع تلك الطبقات والفئات الاجتماعية بسبب غياب الحياة الحزبية السليمة والحرية الضرورية، لهذا تجمع أكثر المعادين لحكومة قاسم في أحزاب سياسية قومية أو دينية أو تجمهرت حولها وأيدت مشروعها السياسي.

وعلى صعيد القوى السياسية فقد كان التحالف المباشر وغير المباشر بين القوى المناهضة لحكومة قاسم قد ضم إليه القوى والأحزاب التالية:

١. الجماعات القومية:

+ حزب البعث العربي الاشتراكي.
+ الحزب القومي الناصري.
+ حركة القوميين العرب التي كانت قد انسحبت من الجبهة القومية، إلا إنها حافظت على علاقاتها ونشاطها السياسي المناهض لحكم عبد الكريم قاسم.
+ الرابطة القومية.
+ الحزب العربي الاشتراكي.
+ التجمع القومي العراقي في القاهرة.

٢. جماعات الإسلام السياسي المناهضة لعبد الكريم قاسم:

+ جماعة الأخوان المسلمين (الحزب الإسلامي).
+ حزب التحرير الإسلامي.
+ حزب الدعوة الإسلامية الشيعي.

٣. الحزب الديمقراطي الكُردستاني.

ولم تقدم هذه الأحزاب في فترة حكم قاسم على طلب إجازة أحزابها بل مارست العمل على أساس الدمج بين السرية والعلنية (في ما عدا الحزب الديمقراطي الكُردستاني الذي حورب ابتداءً من أوائل عام ١٩٦١). وقد وجدت بعض الأوساط العشائرية والقوى التي كانت تعمل مع حزب الإتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي في فترة الحكم الملكي مجالا رحبا للتعاون مع تلك الأحزاب ومدها بالدعم المادي.

وعلى الصعيد الخارجي يمكن القول بأن تحالفاً واسعاً قد نشأ يمكن بلورة أهم مكوناته على النحو التالي:

+ تحالف سياسي عربي قائم على أساس العداء الشديد لحكم عبد الكريم قاسم وسياساته في المنطقة، ضم إليه عملياً وعبر الجامعة العربية الدول العربية التي كانت تقودها قوى قومية، وتلك التي كانت لا تخفي تحالفها المباشر مع الدول الاستعمارية وسياساتها في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن القوى القومية والبعثية وبعض القوى الدينية في الأقطار العربية والقوى اليمينية المناهضة لحكومة عبد الكريم قاسم وللإجراءات التي اتخذتها في السياسة الاقتصادية والاجتماعية قد ساهمت في دعم قوى الآنقلاب.

+ الدول غير العربية في المنطقة وبشكل خاص إيران وتركيا وباكستان باعتبارها كانت أعضاء في حلف بغداد (السنتو)، إضافة إلى إسرائيل التي كانت ترى في سياسة قاسم تحدياً لها وإسناداً متنوعاً للقوى الفلسطينية.

+ الدول التي تضررت مصالحها النفطية وشركاتها في العراق، وبشكل خاص كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الاحتكارات النفطية من بين أكثر القوى الدولية شراسة في عدائها لحكومة قاسم ورغبتها في التخلص من هذا الحكم الوطني.

تجمعت جميع هذه القوى والأحزاب والدول تحت شعار واحد أساسي:

" يا أعداء عبد الكريم قاسم، ويا أعداء الشيوعية اتحدوا".

إلا أن ترجمة هذا الشعار كانت تعني بلا شك الإطاحة بالحكم الوطني وإقامة البديل القومي الشوفيني، أي إنها كانت تخوض صراعا حول السلطة. ومن الجدير بالإشارة إلى أن قوتين أساسيتين من بين القوى القومية هما اللتان لعبتا دورا حاسما في الإطاحة بحكم قاسم، وأعني بهما حزب البعث العربي الاشتراكي بجناحيه المدني والعسكري، والقوى القومية العربية الناصرية بجناحيها العسكري والمدني.

لقد وفر هذا التحالف السياسي الواسع عدة فوائد للانقلابيين، وهي:

** ضمان قاعدة واسعة نسبياً من المناهضين المستعدين للمشاركة في عملية الآنقضاض على النظام.

** ضمان انسياب المعلومات الاستخباراتية الضرورية حول تحركات النظام واختيار اللحظة المناسبة لتوجيه الضربة.

** ضمان دعم سياسي وإعلامي دوليين واسعين يساعدان على تعبئة تأييد سريع وفعال ضد حكومة قاسم والقوى المساندة لها من جهة، ودعم أهداف الآنقلابيين والدعاية الخارجية لهم من جهة أخرى.

** تأمين الموارد المالية لتعبئة القوى الضرورية لتأييد الحركة الآنقلابية.

عند العودة إلى تلك الفترة سيجد الباحث نفسه مجبراً على تسجيل جملة من الحقائق المهمة التي سبقت الآنقلاب وكانت ضمن عمليات التهيئة له، والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١. القيام بسلسلة واسعة من عمليات الاغتيال الفردي لعدد كبير من الشيوعيين والديمقراطيين في مناطق مختلفة من العراق بهدف إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار وزعزعة الثقة بقدرة النظام على حفظ الأمن وسلامة المواطنات والمواطنين.

٢. شن حملة دعائية هادفة ومركزة ضد الشيوعيين بدعوى تمزيقهم القرآن أو الإساءة للإسلاميين والدين أو بتهمة الإلحاد والخروج عن الآداب العامة للإسلام...الخ!

وبعد نجاح الآنقلاب أقتسم البعثيون والقوميون السلطة بصورة غير متكافئة إذ هيمن البعثيون على المراكز الأساسية في الدولة وفي توجيه دفة الحكم، في حين كان نصيب القوميين محدوداً وغير مؤثر في الأحداث السياسية اليومية. وكان هذا الواقع أحد أوجه الخلاف الذي نشب هادئا بين القوتين وغطى عليه الصراع الداخلي الذي تفجر بين أجنحة البعث الحاكم، الذي لم يكن في كل الأحوال صراعا حول المبادئ بل حول السلطة ومراكز القوة فيها. وقد أضعف هذا الصراع قوى البعثيين ومهد السبيل أمام القوى القومية للتعاون في ما بينها والتخلص من حليف الأمس، من البعثيين في تشرين الثاني من نفس العام (١٩٦٣). وأعلن عبد السلام محمد عارف نفسه رئيسا للجمهورية.

كما أن هذه القوى قد أبعدت عملياً بقية القوى التي ساندت البعث والقوى القومية عن مراكز السلطة، وبالتالي أسست لصراع جديد معها.

وعلى صعيد آخر فقد تخلت القوى التي قادت الآنقلاب عن الإيفاء بوعودها إلى الحركة الكُردية المسلحة التي كان يقودها ملا مصطفى البارزاني في كُردستان العراق، وبالتالي تفجرت الحرب من جديد، وكانت أحد العوامل الأكثر قوة في إضعاف هذا النظام أيضاً فقاد مع بقية العوامل إلى دفع النظام إلى حتفه بسرعة.

وعند البحث في الفترة الواقعة بين ١٩٦٣–١٩٦٨ يصعب التفريق بين الفترة الأولى الواقعة بين شباط/فبراير ١٩٦٣ –١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ التي انتهت بسقوط البعث وتولي القوميين السلطة في الفترة بين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ وسقوطهم في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، وتولي البعث السلطة مرة أخرى للسلطة، من حيث جوهر السياسة الاقتصادية والاجتماعية أو الموقف من الحياة الديمقراطية أو من العلاقات العربية، في ما عدا ميل البعثيين إلى الحكم البعثي في سوريا، الذي كان قد أعلن قبل ذاك الآنفصال عن الوحدة مع مصر، وبين ميل القوميين العرب إلى سياسة جمال عبد الناصر في مصر. وفي العام ١٩٦٤ عمدت الحكومة الجديدة إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري والتعاون الفني مع العديد من الأقطار العربية وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة والكويت، إضافة إلى بعض الاتفاقيات مع بعض الدول الاشتراكية وغيرها .

وتمثل في قيادة الحكم الجديد اتجاهان بارزان في الحركة القومية العربية اتجاه ناصري يسعى إلى تحقيق المزيد من التقارب والتماثل بين اتجاهات التطور في البلدين واتجاه يميل إلى إبعاد العراق عن الوحدة مع مصر وتطوير علاقات التعاون معها وفسح المجال أمام البرجوازية التجارية والعقارية للعمل على نطاق واسع.

ومن الأسئلة التي تستوجب الإجابة في هذا الكتاب نذكر ما يلي:

لِمَ هذا الآنقلاب، أي ما هي أهدافه؟ وهل تحققت فعلاً في ضوء ما كان يجري الإعلان عنه؟ ولِمَ هذا العنف والقسوة اللذان مورسا بشراسة منقطعة النظير ضد المعارضين؟ سنحاول هنا أن نشير إلى الأهداف التي أعلن عنها والتي حمل البعثيون والقوميون وغيرهم

شعاراتها أولاً، ثم نحاول الإجابة في نهاية الكتاب وعبر صفحات الكتاب ذاته عن مدى تطابق تلك الأهداف مع النتائج التي توصل إليها الآنقلابيون.

تحدث البعثيون والقوميون في صحافتهم وأدبياتهم ودعاياتهم في الداخل والخارج بأنهم يلاحظون انحراف النظام القاسمي عن الأهداف التي يسعون إليها، والتي يمكن تلخيصها، بناءً على أدبيات هذه القوى فيما يلي:

١. أن النظام القاسمي نظام غير قومي عربي، بل مناهض للقومية العربية. وهو مناهض للوحدة العربية، ومنها الوحدة مع سوريا ومصر.

٢. وبهذا المعنى، فهو نظام شعوبي يخدم مصالح غير عربية ويرفض التعاون مع جمال عبد الناصر أو السير تحت قيادته.

٣. وأن النظام القاسمي خاضع للحزب الشيوعي العراقي وتابع لسياساته، وبالتالي فهو يسير في ركاب المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي.

٤. وأن عبد الكريم قاسم مستبد بأمره لا يحترم الحرية والديمقراطية.

٥. ولهذا فهو يكافح التيارات البعثية والقومية والإسلامية في العراق ويمارس اضطهاد هذه القوى.

واستناداً إلى كل ذلك رفعت شعارات تدعو إلى الوحدة العربية وإلى الالتزام بالقومية العربية وضد الشيوعية وضد الاستبداد والدكتاتورية، كما دعت إلى "الحياد الإيجابي" بعيداً عن مفهومه الناقص وبعيداً عن الاتحاد السوفييتي، حين رفعت شعار لا غربية ولا شرقية. كتب أحد قياديي حركة القوميين العرب الراحل الدكتور باسل الكبيسي بهذا الصدد يقول:

"وخلاصة القول أن "حركة القوميين العرب" انتهجت، خلال هذه المرحلة، البرنامج الذي وضعته لجنتها التنفيذية في عام ١٩٥٩. ويتضمن هذا البرنامج ما يلي: التركيز على قضية الوحدة العربية، الصراع ضد الشيوعيين المحليين والقوى الرجعية في الوطن العربي،

التأكيد على سياسة الحياد الإيجابي. دعم الثورة الجزائرية، وأخيراً وليس آخراً دعم الجمهورية العربية المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي"[٦].

أما القوى الإسلامية السياسية فكان همها يتركز في ثلاث نقاط، هي:

١. أن النظام القاسمي غير إسلامي.

٢. وهو نظام شيوعي ملحد يتعاون مع الشيوعية المحلية والدولية.

٣. وأن النظام يرفض الالتزام بالشريعة، بل أصدر قوانين ضد الشريعة الإسلامية، ومنها قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة.

واتفقت على هذه الوجهة في محاربة نظام الحكم الجمهوري الأول القوى والأحزاب الإسلامية السنية والشيعية، رغم التباين والصراع في ما بينها على امتداد فترات طويلة. والآن أصبح النظام القاسمي عدوهما المشترك.

أما فئة كبار الملاكين وجمهرة صغيرة من الإقطاعيين فكانت تتفق مع الأفكار والسياسات المعادية لقاسم التي تطرحها هذه القوى، كما تضيف إليها بأن النظام القاسمي قد سلبها أرضها حين طبق قانون الإصلاح الزراعي وسلبها سلطتها حين أسقط الملكية، وسلبها نفوذها الاجتماعي والسياسي وحرمها من امتيازاتها الكبيرة التي تجسدت في قانون العشائر الذي كان ساري المفعول في ظل النظام الملكي وألغي من قبل حكومة قاسم بسبب انطلاق الفلاحين الفقراء والمعدمين يناضلون في سبيل تطبيق قانون الإصلاح الزراعي.

أما القوى القومية الكُردية فقد كان النظام القاسمي قد رفض تحقيق جملة من المطالب التي طرحتها وأصرت عليها ورفض عبد الكريم قاسم الاستجابة لها، رغم عدالتها، بغض النظر عن الطريقة أو الأسلوب أو الوقت الذي طُرحت فيه تلك المطالب. وكانت أبرز تلك المطالب تتلخص في ثلاثة، وهي:

---

٦ الكبيسي، باسل. حركة القوميين العرب. تعريب نادرة الخضيري الكبيسي. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ط ٤. ١٩٨٥. ص ١٠٦.

١. اعتبار القسم العربي من العراق جزءاً من الأمة العربية، وليس كل العراق وأن العراق يعيش فيه شعبان رئيسيان هما الشعب العربي والشعب الكُردي، إضافة إلى وجود أقليات قومية.

٢. منح الشعب الكُردي الحكم الذاتي في إطار الدولة العراقية.

٣. تحقيق جملة من المطالب الأخرى الخاصة بحقوق الشعب الكُردي كاللغة الكُردية وإزالة آثار التمييز ضد الكُرد...الخ.

أما بصدد الدول العربية والدول المجاورة فقد كانت الإشكالية تتلخص في النقاط التالية:

١. رفض أسلوب الثورة الذي مارسه الضباط الأحرار والذي يمكن أن ينتقل إلى البلدان الأخرى. ولم تلتق مع هذا الموقف كل من سوريا ومصر.

٢. أن نظام عبد الكريم قاسم يوفر أرضية صالحة لنمو الشيوعية الإلحادية التي يمكن أن تنتشر وتصل إلى مناطق أخرى، وهي بالضد من مبادئ الإسلام وسياسات الدول الجارية حينذاك.

٣. كما أنه يمارس سياسة إصدار القوانين المخلة باتجاهات تلك الدول الفكرية والسياسية والموقف من بعض الإجراءات مثل قانون الإصلاح الزراعي أو قانون الأحوال الشخصية أو قانون العمل والعمال...الخ.

٤. أنه يشكل موقعاً مناهضاً للتحالف مع الدول الغربية وتعزيز علاقاتها المتبادلة، ويقيم أفضل العلاقات المشبوهة مع البلدان الاشتراكية، وخاصة مع الاتحاد السوفييتي. وأكبر دليل على ذلك هو خروج العراق من حلف بغداد ومن منطقة الإسترليني وعقده اتفاقيات اقتصادية وثقافية مع الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وغيرها.

٥. وأنه يشكل نموذجاً خطراً في التعامل مع شركات النفط الاحتكارية التي يمكن أن تؤثر سلباً على العلاقات الودية بين حكام تلك البلدان وشركات النفط الأجنبية.

٦. وأنه يسقط الاحتكار الذي فرضته الدول الرأسمالية المتقدمة على أسواق الدول العربية ودول المنطقة عموماً وعلى تجارتها الخارجية واستثمار مواردها الأولية. ومثل هذا

النهج الذي يتبعه قاسم ويرسي دعائم سياسة خارجية جديدة متحررة ومستقلة لا يرضي حكام الدول العربية ويضعف تحالفها التبعي ويقلص من حماية الدول الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية لتلك النظم العربية من شعوبها الغاضبة.

من هنا يتبين للمتتبع وجود نقاط التقاء كثيرة بين جميع هذه القوى، مع وجود بعض الاختلافات في ما بين البعض الآخر. إذ يمكن الإشارة إلى بعض نقاط الخلاف مع القوى الكُردية أو مع مصر وسوريا، ولكنها فقدت قيمتها العملية المؤثرة بسبب العداء المشترك الذي استحكم ضد حكومة قاسم وضرورة إزاحته من السلطة.

المبحث الثاني

العوامل الكامنة وراء نجاح انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣

شكل حزب البعث العربي الاشتراكي الهيكل الرئيسي والعقل المدبر والمنفذ الفعلي لانقلاب الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣،[٧] في حين لعبت القوى القومية الأخرى، وخاصة في الجيش،

---

٧ كتب السيد عزيز الدفاعي يقول: "آن مذكرات أكرم الحوراني والمرحوم طالب شبيب وتصريحات علي صالح السعدي أمين سر الجناح اليساري لحزب البعث آنذاك التي أكد فيها بان البعثيين وصلوا إلى السلطة على ظهر دبابة أمريكية ينفيها الجناح الآخر من الحزب كما آن مذكرات هاني الفكيكي (أوكار الهزيمة) لا تعيننا كثيرا في تقديم تفسيرات ووقائع معززة بالوثائق والأدلة والاعترافات الرصينة حول الدور الذي قامت به واشنطن في إسقاط جمهورية الزعيم وإعدام المئات من كوادر الحزب الشيوعي العراقي حسب ادعاءات هؤلاء الساسة والمؤرخين.

بعد نصف قرن على تلك الفترة الكارثية من تأريخ بلاد مابين النهرين في العصر الحديث يشير كاتبان أمريكيان مرموقان وهما NAUM CHOMSKY الحائز على جائزة نوبل و MILAN RAI في كتابهما (WAR PLAN IRAQ) آن وليام ليكلاند مسؤول المخابرات المركزية في السفارة الأمريكية في بغداد بالتعاون مع عدد من الجنرالات العراقيين وقادة حزب البعث قد نجح في رسم خطة انقلاب -8فبراير– شباط عام ١٩٦٣ والتي اعتبرها السوفيت آنذاك صفعة قوية وجهت لهم ولطموحاتهم في العراق". (راجع: الدفاعي، عزيز. العراق في الحقبة الأمريكية. الجزء الأول. الحوار المتمدن. العدد ٢٠٦٤ في ٢٠٠٧/١٠/١٠. (المقصود هنا قطار أمريكي وفق ما جاء في تصريحات على صالح السعدي، وليس على ظهر دبابة أمريكية، كاظم حبيب).

الدور المساند والداعم له مثل عبد السلام محمد عارف وعبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد وعارف عبد الرزاق وعبد الهادي الراوي، إضافة إلى مشاركة بعض المؤمنين المتدينين من الضباط المسلمين المتشددين من أمثال عبد الغني الراوي وغيره، في عملية التنفيذ وليس في التحضير للانقلاب[٨]، وكانت المجموعة الأخيرة ترتبط بالجناح القومي الناصري من الحركة السياسية العراقية، في حين كان العقيد الركن عبد الغني الراوي يرتبط بشكل أقوى وأوضح بالتيار السياسي والديني للملكة العربية السعودية، وإن كان يعمل تحت خيمة التيار القومي الناصري بجناحه اليميني. لقد بني هذا التعاون السياسي في فترة الآنقلاب في ضوء التحالف القديم الذي نشأ في العام ١٩٥٩ بين القوى القومية بمختلف أجنحتها والقوى البعثية والذي أطلق عليه في حينها بـ "التجمع القومي" رغم انفضاض عقده بعد سقوط الوحدة المصرية السورية وانسحاب سوريا من تلك الوحدة الشكلية في أعقاب انقلاب ١٩٦٢، وكذلك التحالف السياسي المباشر المناهض لحكم عبد الكريم قاسم بين قوى البعث والقوى الكُردية. أما التحالف بين القوى القومية والقوى الإسلامية السياسية، شيعية كانت أم سنية، فقد كان تحالفاً عملياً تحقق على الأرض وفي الموقف

وجاء في حوار مع الدكتور عقيل الناصري أجراه السيد مازن لطيف علي بهذا الصدد ما يلي: "وقد افتخر بعض ضباط المخابرات الأمريكية بمساهمتهم في إنجاح الآنقلاب المضاد لقاسم. وهذا ما أشار إليه جيمس إيكنيس الذي عمل في السفارة الأمريكية في بغداد في مرحلة تموز/ قاسم النيرة، حيث قال عن قادة البعث: "عرفت كل زعماء البعث وأعجبت بهم" ويؤكد أن " المخابرات الأمريكية لعبت دوراً في انقلاب حزب البعث عام ١٩٦٣. لقد اعتبرنا وصول البعثيين إلى الحكم وسيلة لاستبدال حكومة تؤيد الاتحاد السوفيتي بحكومة أخرى تؤيد أمريكا. إن مثل هذه الفرص قلما تتكرر. ويضيف إيكنيس" صحيح أن بعض الناس قد اعتقلوا أو قتلوا إلا أن معظم هؤلاء كانوا شيوعيين ولم يكن ذلك ليزعجنا " . بمعنى آخر كانت هنالك أموال أمريكية بل ومشاركة= =فعلية على الأرض. راجع الناصري، عقيل. انقلاب شباط ١٩٦٣ في العراق وتخاذل الوعي العنفي. نشر في الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١١ .

٨ الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. تجربتي في حزب البعث العراقي. مؤسسة المنار. لندن–قبرص. ١٩٩٢. ص ٢٣٥.

العام من حكم قاسم وفي الشارع، رغم الفجوة التي كانت قائمة بين فكر وممارسات حزب البعث وبين قوى الإسلام السياسي الشيعية. وإذا كانت قوى الإسلام السياسي الشيعية قلقة من موقفها المناهض لقاسم بسبب أن غالبية أتباع المذهب الشيعي كان تميل إلى جانب عبد الكريم قاسم، في حين أن نسبة غير قليلة من أتباع المذهب السني ضد قاسم.

كانت القيادة الفعلية للانقلاب محصورة بيد النواة الصلبة المكونة لقيادة حزب البعث والتي تمثلت قبل انقلاب شباط بالثلاثي على صالح السعدي، أمين سر القيادة القطرية حينذاك، وحازم جواد وطالب شبيب، وكلاهما كان عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، وكلهم من الشباب الذين لا تزيد أعمارهم حينذاك عن الثلاثين عاماً، إضافة إلى كل من أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وعبد الستار عبد اللطيف ومنذر الوندواي، وهم من أعضاء المكتب العسكري لحزب البعث، وكذلك قيادة فرع بغداد، التي كان حازم جواد مسؤولاً عنها.[٩] وكانت هذه المجموعة الصغيرة تدير نشاط القيادة القطرية والمكتب العسكري لحزب البعث في آن واحد وتخطط للانقلاب. وكان المكتب العسكري لحزب البعث مسؤولاً عن تنظيم وتأمين العلاقة مع الضباط المرتبطين بحزب البعث أو المساندين لحركة الانقلاب ضد حكومة عبد الكريم قاسم وتوزيع المهمات على المشاركين في الانقلاب. لم يكن للانقلابيين عدداً كبيراً من الضباط المساندين لحركتهم بقدر ما كان للشيوعيين والقاسميين والديمقراطيين من الضباط. ومع ذلك نجح الانقلاب البعثي وأطيح بحكم قاسم واستولى البعثيون على السلطة السياسية. والسؤال المشروع الذي يفرض نفسه في هذا المجال هو: لِمَ انتصر الانقلابيون وفشل قاسم في الاحتفاظ بالحكم؟ لا شك في أن الكتاب السادس من هذه المجلدات العشرة قد حاول الإجابة عن هذا السؤال بصورة جزئية، في حين يمكن في هذا الكتاب البحث بشكل أوسع في الموضوع. ويبدو لي مفيداً بلورة الإجابة عن هذا السؤال بنقاط محددة لإدراك عمق المشكلات التي اقترنت بعملية الإطاحة بحكم الفريق الركن عبد الكريم قاسم.

---

٩ سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مراجعة في ذاكرة طالب شبيب. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٩. ص ٤٩

ويفترض أن نتابع حركة القوى المتصارعة حينذاك، أي كيف كانت تعمل القوى التي تساند وتقف بمستويات مختلفة إلى جانب قاسم، وكيف كانت تعمل القوى المضادة لحكم عبد الكريم قاسم؟ وبصدد الجزء الأول من هذا السؤال يمكن بلورة الجواب بالنقاط التالية:

* هيمنت فردية قاسم على علاقته مع القوى الأخرى وسيطرة القناعة لديه بأنه الحاكم المعبود من الشعب والقادر على قهر كل المتآمرين، وهي صيحة اقرب ما تكون إلى "دار السيد مأمونة" التي أطلقها نوري السعيد حينذاك وقبل إسقاط نظامه. لم تساعد السمة الفردية والغرور على الاستعانة بالآخرين لمساعدته في التعرف على الواقع السياسي في البلاد. ورغم معرفته باحتمال حصول انقلاب واعتقال بعض البعثيين، إلا أنه لم يستطع إدراك عمق الأزمة التي كان يعيشها نظامه والعراق كله في آن وسخر بالقوى المناهضة له وبإمكانياته، ولهذا لم يتخذ وينفذ مجموعة كبيرة من الإجراءات التي كانت ضرورية والتي كان في مقدورها وضع حد أو إعاقة وقوع الآنقلاب أو إفشاله عند وقوعه. والجدير بالإشارة أن عبد الكريم قاسم لم يأمر أو يمارس التعذيب ضد المعتقلين من البعثيين قبل الآنقلاب بأيام، للحصول على أسرار الآنقلاب، وهو أمر يحسب لصالح قائد ثورة تموز.[١٠] لقد كان قاسم فرداً مستبداً برأيه في تعامله مع الأحداث والواقع العراقي ومع آراء الآخرين الذين نصحوه وحذروه من النشاط التآمري ضده، ولكنه لم يقم نظاماً دكتاتورياً مطلقاً في البلاد.

* الحرب المجنونة التي مارسها عبد الكريم قاسم ضد الشعب الكُردي والتي استنزفت الكثير من قواه الداخلية والعسكرية وتسببت في زيادة معارضة بنسبة عالية من السكان في

---

١٠ سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط. مصدر سابق. الهامش. ص ٥٨. يقول الكاتب الراحل الدكتور علي كريم سعيد بهذا الصدد وفي هذا الهامش رقم ١ ما يلي: "واعتقد أن تسامح قاسم وعدم استخدامه التعذيب الوحشي والقسوة ومعاقبة الزوجة والأطفال والأخوان... الخ مما مارسته الحكومات التالية، ساعد البعثيين في تنفيذ خطتهم ضده. فلم يكن قاسم وحده يعرف بوجود حركة يخطط لها ضد نظامه، بل علم بذلك مجلس الوزراء بكامله وعدد من المهتمين. فقد حدثتني الدكتورة مي ألأوقاتي أن خالها هاشم جواد (وزير خارجية قاسم) أخبرهم أن مجلس الوزراء بحضور قاسم أُعلِمَ أكثر من مرة بمحاولة سيقوم بها البعثيون".

الموقف من الحرب، إضافة إلى مطالبة القوى السياسية العراقية من قاسم في إيقاف القتل وحل المسألة الكُردية بالطرق السلمية وعبر التفاوض المباشر.

* كما أن سياسته غير العقلانية إزاء الكويت ودعوته إلى إلحاقها بالعراق وادعاء عائديتها للعراق وسعيه الفعلي لاستعادتها بالطرق العسكرية.

* وفي ما عدا عن ذلك فأن الثقة العالية التي كانت لدى قاسم بنفسه أولاً، وبأن الشعب سيدافع عنه في اللحظة المناسبة ثانياً، ورغبته في تجنب أي حرب أهليه ثالثاً، ساهمت كلها في نجاح الآنقلابيين في إسقاط حكم عبد الكريم قاسم. إذ أنه حتى اللحظة الأخيرة رفض إعطاء السلاح للمدافعين عنه خشية وقوع حرب أهلية، خاصة وأنه كان يعتقد جازماً بأن المجتمع منقسم على نفسه بين مؤيد للشيوعيين ومعارض للبعث أو العكس وبالتالي فأن الحرب ستكون شرسة والضحايا كبيرة.

* ارتفاع مستوى الشك في الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان يدعم عبد الكريم قاسم أكثر من أي قوة سياسية أخرى في البلاد، رغم اختلاف الحزب معه في جانبين، في سياسته الفردية ونزوعه إلى الهيمنة وابتعاده الفعلي عن الممارسات الديمقراطية من جهة، وحربه ضد الشعب الكُردي التي كانت تستنزف قوى البلاد من جهة أخرى. ونشأ هذا الشك عن أسباب عدة، وهي:

– المعلومات التي بلغت قاسم عن نية بعض الضباط الشيوعيين بتنظيم انقلاب ضده، رغم أنه كان يعرف بأن قيادة الحزب الشيوعي رفضت هذا المقترح، وأنها تسانده ولكن تريد تغيير سياسته. ومع ذلك بقى الشك لديه بالحزب الشيوعي كبيراً.

– تكرار قيام قيادة الحزب الشيوعي العراقي إبلاغ عبد الكريم قاسم عن مواعيد كانت قد وصلتها وتشير إلى احتمال تنفيذ عملية انقلاب ضده من جانب البعثيين والقوميين، كما أصدر الحزب الشيوعي العديد من البيانات والتحذيرات من احتمال وقوع انقلاب وشيك، وكان آخرها في ١٩٦٣/١/٢٥[١١]، أي قبل ١٣ يوماً من وقوع الآنقلاب الناجح. ويبدو أن تلك

---

١١ يوسف، ثمينة ناجي، وخالدو نزار. سلام عادل سيرة نضال. في جزئين. الجزء الثاني. ط ١. دمشق. دار المدى للثقافة والنشر. ٢٠٠١. ص ٣٣٦.

المواعيد التي لم تكن كاذبة، كانت تلغى من قبل المخططين لها وتؤجل لموعد أخر. فارتفع الشك لدى قاسم بأن الشيوعيين يريدون التشويش على علاقته بالبعث والقوى القومية وأنهم يريدون أثارته ضدهم، حتى بلغ به الأمر دعوة القوميين إلى ترشيح ثلاث شخصيات جديدة لتدخل الوزارة ممثلة عنهم، وتم ذلك عبر محمد صديق شنشل، رغم أن البعثيين رفضوا ذلك. ومع أن قاسم قد اعتقل بعض قادة البعثيين، إلا أنه لم يمس القيادة الفعلية بشكل كامل ليستطيع بذلك شل الحركة ومنع تنفيذ المخطط المرسوم.

– وقوف الحزب الشيوعي إلى جانب شعار "الديمقراطية للعراق والسلم لكُردستان" التي أغاظت عبد الكريم قاسم ودفعته إلى ممارسة إجراءات جديدة ضد الحزب الشيوعي وزج المزيد من كوادر وأعضاء الحزب بالسجن وإصدار بعض الأحكام ضدهم.

* أدى هذا الشك بالحزب الشيوعي إلى اتخاذ قاسم مجموعة من الإجراءات ضد الشيوعيين، وأهمها:

فصل الكثير من الضباط الشيوعيين من القوات العسكرية أو إحالتهم على التقاعد أو نقلهم إلى مراكز بعيدة أو غير فعالة.

– الكف عن التحاور معهم أو استشارتهم أو استشارة المقربين منهم إليه.

– شن حملة واسعة ضد الشيوعيين من قبل أجهزة الأمن والاستخبارات قادت إلى ارتفاع مستوى المناهضة الفعلية لعبد الكريم قاسم في القاعدة الحزبية للشيوعيين ولدى الكادر الوسط.

* غياب أي شكل من أشكال التعاون الفعلي المنشود بين القوى السياسية العراقية من جهة، وحكومة عبد الكريم قاسم من جهة أخرى، لمواجهة أي محاولة انقلابية محتملة، وغياب الاستعداد الفعلي لمواجهة أي انقلاب محتمل. وكل المؤشرات تؤكد وجود صراعات وخلافات في المعسكر المساند لقاسم بسبب الاختلاف بالمواقف حول سياساته ومواقفه إزاء الديمقراطية والحياة الدستورية والحرب في كُردستان والموقف من الكويت... الخ.

* عدم وجود أسرار في معسكر عبد الكريم قاسم يمكن أن تبقى خافية على الآنقلابيين بسبب وجودهم المنتشر في أجهزة الأمن والاستخبارات وفي وزارة الدفاع أيضاً.

* وجدير بالإشارة إلى أن عبد الكريم قاسم لم يكن يعتبر القوى البعثية أو القوى القومية من الناصريين وغيرهم عدوة له، بل كان يعتبرها اتجاهاً فكرياً وسياسياً يختلف معه، ولكن يحق له الحياة والعمل في العراق. ولهذا سكت عن النشاطات التي كان يقوم بها حزب البعث وبقية القوى القومية، رغم إدراكه بأنها موجهة ضده.

وفي مقابل هذا تمتعت القوى المناهضة لحكم عبد الكريم قاسم بعدة امتيازات ساعدتها على إسقاط حكم قاسم، نشير إلى أهمها فيما يلي:

– الموقف السياسي المشترك لدى القوى البعثية والقومية الناصرية المعارضة لحكم قاسم المصممة على إسقاط النظام، في مقابل التفكك في مواقف القوى المساندة لقاسم.

– حرية الحركة الواسعة التي تمتعت بها القوى البعثية والقومية وكل القوى المناهضة لحكم عبد الكريم قاسم، فهو رغم سياسته الفردية والاستبدادية، تساهل مع القوى المناهضة له التي كانت تريد الآنقضاض عليه وعلى نظامه على أساس مبدأ "عفا الله عما سلف".

– حرية العمل في القوات المسلحة لأغلب البعثيين والقوميين الذين استطاعوا بفعل وجود قوى لهم في مواقع المسؤولية تركيز وجودهم العسكري في مناطق حساسة وقريبة من بغداد ومعسكر الرشيد وقادرة على استخدامها لتوجيه الضربة.

– القدرة في الوصول إلى أدق المعلومات عن تحركات عبد الكريم قاسم ومجموعة الضباط المؤيدين له والقوى المعارضة للانقلابيين من خلال جهاز الأمن وجهاز المخابرات ووزارة الدفاع.

– إشاعة الرعب في صفوف الناس من خلال عمليات الاغتيال ضد الوطنيين أو إشاعة الفوضى بتنظيم الإضرابات الطلابية التي بدأت في ١٩٦٢/١٢/٢٤[١٢]، أو حول أسعار البنزين قبل ذاك بكثير وما إلى ذلك.

---

١٢ – بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٢٨٦.

– خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. ط ١. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٧٢.

– التذمر الشعبي من بعض سياسات قاسم التي أبعدت جمهرة من الناس عن الالتفاف حول نظامه.

– التحالف الواسع الداخلي والعربي والإقليمي والدولي الذي تحقق في مناهضة حكم قاسم والسعي لإسقاطه.

لقد كانت الأرضية صالحة جداً لتنفيذ الآنقلاب، وكانت القدرة على إيقافه وصدّه محدودة جداً، بسبب عدم تعاون قاسم مع القوى المساندة له وغياب الموقف المشترك.

تميز الآنقلاب الذي وقع في الثامن من شباط/فبراير ١٩٦٣ بالعنف والدموية وروح الآنتقام والثأر من قادة وقوى ومساندي الحكم الجمهوري الأول. وإذ عجز عبد الكريم قاسم عن الدفاع عن نفسه واحتمى بوزارة الدفاع التي اعتبرها "عريناً" له، فأن القوى السياسية الأخرى، ومنها قوى الحزب الشيوعي العراقي بشكل خاص، رفضت الاعتراف بهذا الآنقلاب والاستسلام للانقلابيين وقررت بناء على قرار قيادة الحزب وسكرتيرها الأول، سلام عادل، مقاومة الآنقلاب والسعي لإفشاله، رغم إدراك سلام عادل بأن إمكانية النجاح في المقاومة ضعيفة جداً بعد أن أدرك ومن خلال اتصاله المباشر بقاسم، بأن الأخير غير مستعد لتسليح الجماهير المدافعة عنه وعن الجمهورية الأولى.

وقفت إلى جانب الحزب الشيوعي في مقاومة الآنقلاب قوى شعبية واسعة في العديد من أحياء بغداد وفي أنحاء أخرى من العراق، كما في البصرة التي تصدت بإخلاص وقوة للانقلابيين، ولكن دون أن تمتلك السلاح والقدرة الفعلية على المقاومة، في ما عدا البعض الذي كان قد اختزن سلاحه الشخصي أو استطاع الحصول عليه من بعض مراكز الشرطة في الكاظمية مثلاً. ليست تفاصيل المقاومة التي نهضت في أنحاء من العراق وفي أحياء كثيرة من بغداد، مثل الكاظمية وحي الأكراد الفيلية أو الكرادة أو المواقع والشوارع القريبة من وزارة الدفاع وباب المعظم وغيرها هي التي تهم الباحث والبحث، إذ كتب عن هذا الموضوع كثيراً، بقدر ما يهم البحث مدى صواب أو خطأ تلك المقاومة، ومدى التحضير لها والتنسيق مع القوى السياسية الأخرى ومع الحكم في ضوء الاختلال في ميزان القوى الذي

تحقق بفعل موقف عبد الكريم قاسم الفعلي من موضوع المقاومة وخشيته من اشتعال حرب أهلية.

كل الدلائل تشير إلى ثلاث وقائع مهمة، وهي:

١. لم يكن هناك أي تنسيق عملي بين القوى التي كانت تساند عبد الكريم قاسم وبين قاسم نفسه، رغم معرفة الجميع بأن الآنقلاب قاب قوسين أو أدنى، وأن قاسم قد نبه إلى ذلك واتخذ بعض الإجراءات، سواء أكان باعتقال بعض البعثيين القياديين، أم بنقل بعض الضباط البعثيين والقوميين ومصادرة بعض الأسلحة التي كانت في مخازن خاصة وضعت لصالح الآنقلاب من قبل ضباط بعثيين، كما حصل مع الضابط البعثي خالد مكي الهاشمي.

٢. لم تكن خطة الطوارئ التي وضعت من قبل الحزب الشيوعي لمواجهة الآنقلاب كفيلة بضمان مقاومة ناجحة للانقلاب، خاصة وأن الحزب كله لم يكن على وفاق في سياسته مع حكومة قاسم. ولهذا تعثر تنفيذ الخطة ابتداءً من قبل المسؤول العسكري للجنة العسكرية للحزب الشيوعي والمسؤول عن تنفيذ الخطة أصلاً. حتى أن المسؤول عن تنفيذ الخطة قائد القوة الجوية العراقية الشيوعي والشخصية المحبوبة في القوات المسلحة العراقية الزعيم الطيار جلال جعفر الأوقاتي لم يبلَّغ بضرورة مغادرته البيت إذ أن من كان عليه إيصال الخبر تعطلت سيارته، ولم يعمد إلى أخذ سيارة أجرة لإيصاله إلى دار السيد الأوقاتي الذي قتل على مقربة من داره وهو بصحبة أحد أبنائه الصغار صبيحة يوم الآنقلاب[١٣]، كما لم تكن هناك خطة بديلة في حالة تعثر أي من مراحل الخطة لأي سبب كان.

٣. لم يكن الشعب العراقي موحداً في موقفه من حكم عبد الكريم قاسم، خاصة وأن موقف الغالبية الكُردية كانت ضد حكومة قاسم ومتحالفة مع قوى البعث والقوى القومية لإسقاط حكومته، كما أن جمهرة كبيرة من العرب لم تعد تثق بسياسة قاسم غير الديمقراطية. أما القوى الشعبية التي كانت تريد الدفاع عنه فكانت لا تمتلك القيادة

---

١٣ بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. ص ٢٨٩.

السياسية والعسكرية الموحدة والقادرة على منحها التوجيهات والأسلحة لكسب المعركة ضد الآنقلابيين.

وعلينا أن نعي مسألة أخرى هي كثرة من الجماهير التي ركضت في مظاهرات انتصار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، يمكن أن تركض وراء كل انقلاب يحصل في البلاد، فهم جزء من المجتمع الهامشي المسحوق الذي كان ينتظر من كل حركة انقلابية الحصول على مكاسب معينة، إذ لا تربطه بالآنقلابيين أياً كانوا أي توافق أو تناغم فكري وسياسي بأي حال. وأن هذه الجماهير التي استفادت من الثورة في البداية تعرضت إلى الكثير من المشكلات حيث بدأت الثورة بالتعثر والوضع السياسي بالتراجع.

إن الدعوة إلى مقاومة الآنقلاب استندت لدي قيادة الحزب الشيوعي العراقي إلى عدد من الركائز المهمة، وهي:

١. القناعة التامة بأن المغامرين الجدد ينفذون سياسة مرتبطة بهذا القدر أو ذاك بالاستعمار البريطاني والشركات النفطية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية، وهي بالتالي تشكل جزءاً من مخطط دولي يستهدف المنطقة بأسرها ويقوم على مناهضة حركة التحرر الوطني العربية وفي المنطقة، إضافة إلى كونه موجهاً ضد الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية. ولم تكن الحركة الوطنية العراقية مخطئة حين اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بدعم الآنقلاب في العراق وأن الآنقلابيين جاءوا بقطار أمريكي وفق تصريح علي صالح السعدي في العام ١٩٦٣، إذ أن السفير الأمريكي الحالي هيل أوضح بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٩ في تصريح واسع له عن أوضاع العراق والآنتخابات قوله:

"وأشار بشكل صريح الى انه في الستينيات عندما كانت الولايات المتحدة قلقة جداً من احتمال انتشار الشيوعية إلى العراق، كان البعث يرى باعتباره بديلاً عن الشيوعية، حيث كانت الولايات المتحدة في حقيقة الأمر تفضل البعثية في عملية عام ١٩٦٨ والتي أدت إلى عودة البعثيين و كانت الولايات المتحدة تفضل ذلك على أن يصبح فيها العراق شيوعياً"[١٤].

---

١٤ موقع الوكالة الوطنية العراقية للأنباء. نينا. في ٢٠١٠/٢/١٩.

٢. والقناعة بأن الآنقلاب مناهض لمصالح الشعب وحرية الوطن ولا يخدم قضية الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، بل هو ردة رجعية تدفع بالبلاد إلى الوراء وسقوط في الممارسة الشوفينية والرجعية. وقد جاء فيما بعد في حديث شخصي للملك حسين بن طلال مع محمد حسنين هيكل حول انقلاب البعث في العام ١٩٦٣ قوله:

"تقول لي أن الاستخبارات الأميركية كانت وراء الأحداث التي جرت في الأردن عام ١٩٥٧. أسمح لي أن أقول لك إن ما جرى في العراق في ٨ شباط (فبراير) قد حظي بدعم الاستخبارات الأميريكية. ولا يعرف بعض الذين يحكمون بغداد اليوم هذا الأمر ولكني أعرف الحقيقة. لقد عُقدت اجتماعات عديدة بين حزب البعث والاستخبارات الأميركية، وعقد أهمها في الكويت. أتعرف أن... محطة إذاعة سرية تبث إلى العراق كانت تزود يوم ٨ شباط (فبراير) رجال الآنقلاب بأسماء وعناوين الشيوعيين هناك للتمكن من اعتقالهم وإعدامهم"[١٥].

٣. وأن التحالف بين الحركة الكُردية وقوى الآنقلاب لم يكن سوى هروب الحركة الكُردية إلى أمام من الواقع القائم بأمل الخلاص من حكم عبد الكريم قاسم، ولكن قوى البعث لم تكن مستعدة بأي حال الاستجابة لحقوق الشعب الكُردي، بل كانت تصم الحركة الكردية بـ"أنها حركة استعمارية مشبوهة"، كما جاء في جريدة الاشتراكي التي كان يصدرها حزب البعث قبل سقوط النظام بأسابيع قليلة[١٦]. وفي تشرين الثاني من العام ١٩٦٢ أصدر حزب البعث بياناً نشر في صحافته تضمن الفقرة التالية بشأن الحركة المسلحة التي كان يقودها ملا مصطفى البارزاني:

"إن الحركة المسلحة في الشمال وموقف عبد الكريم قاسم منها، تفوح منهما رائحة التآمر والتواطؤ مع الاستعمار، فقيادة الحركة المسلحة بماضيها وحاضرها الملطخ

---

١٥ بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. الكتاب الثالث. ترجمة عفيف الرزَّاز. ط ١. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ص ٣٠٠.

١٦ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. ط ١. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٧٧.

بالدماء والمتصف بالاعتداء، ونياتها العدوانية التي أفصحت عنها مراراً وتعصبها الأعمى، يجعلها محلاً للريبة والاتهام. وأن موقف تركيا وإيران عضوي (السنتو) من الحركة، ورعايتهما هذه الحركة وتغذيتها بكل ما تحتاج إليه من مؤن وعتاد، يحول هذا الاتهام إلى يقين وإدانة"[١٧]. وعلينا أن نقدر مدى الخطأ الفادح الذي وقعت فيه الحركة الكردية بقيادة ملا مصطفى البارزاني في تحالفها مع حزب البعث والقوى القومية لإسقاط الجمهورية الأولى والخلاص من عبد الكريم قاسم للحصول على حقوق الشعب من قوى لا تعترف بوجود للشعب الكردي أساساً.

٤. إن القوى البعثية والقومية سوف ترتكب مجازر بشعة بحق قيادة وكوادر وأعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية وضد مؤيدي قاسم أيضاً، إضافة إلى المخاطر التي تتهدد الضباط المختلفين معهم، وبالتالي لا بد من المقاومة لتجاوز المحنة المحتملة الأكثر قسوة، في حالة نجاح الآنقلاب.

٥. وكانت قيادة الحزب الشيوعي تعتقد أيضاً بأن الجماهير ستهب دفاعاً عنى النظام الجمهوري وعن مكاسبها، كما أن قاسماً سيمنح الشعب ثقته ويمده بالسلاح والعتاد لمقاومة الآنقلاب والذي لم يتحقق.

ومع ذلك فقد تكونت لديَّ القناعة بأن الدعوة للمقاومة جسدت حالة عاطفية لدى سلام عادل وقيادة الحزب، إن كانت قد اتخذت القرار بشكل مشترك، أكثر منها عملية عقلية وعقلانية مدروسة على أرض الواقع. ورغم القناعة المتوفرة أيضاً بأن الآنقلابيين حتى لو لم تكن هناك مقاومة مسلحة ضدهم، لقاموا بذات المجازر الدموية التي ارتكبوها ضد حكم عبد الكريم قاسم وضد الناس الذين ساندوه أو حتى الذين اختلفوا معه ورفضوا سياساته. لقد كانت الكراهية والحقد وحب الآنتقام والهيمنة الكاملة على السلطة السياسية في أعلى وأقسى وأسوأ صورها لدى حزب البعث.

---

١٧ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الخامس. ط ١. بغداد. المطبعة العربية. ٢٠٠٢. ص ٢٢٨.

لقد أصدر الحزب الشيوعي العراقي بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣ بياناً علنياً أشار فيه إلى ما يجري في الخفاء لتنفيذ انقلاب بعثي – قومي ضد حكم عبد الكريم قاسم وحذر من العواقب الوخيمة لنجاح مثل هذا الآنقلاب. فقد جاء في البيان ما يلي:

"هناك معلومات متوفرة تشير إلى أن الكتائب المدرعة في معسكرات بغداد ولواء المشاة التاسع عشر أصبحت مراكز لنشاط عدد كبير من الضباط الرجعيين والمغامرين الذين يأملون بتحويل هذه المراكز إلى قواعد انطلاق لانقضاض مفاجئ على استقلال البلاد، وقد حددوا موعداً بعد آخر لتحقيق هذا الغرض. وللموعد الحالي مغزى خاص نظراً لخطورة الأزمة السياسية الراهنة وعدد الزيارات التي يقوم بها بعض كبار الجواسيس الأميركيين لبلدنا"[١٨].

لقد كانت لدى الحزب الشيوعي العراقي معلومات موثوقة بأن حزب البعث والقوى القومية والمتحالفة تستعد لتنفيذ عملية انقلابية ضد نظام الحكم وبلغا قاسم به عبر الكثير ممن كانوا يتصلون به حينذاك، كما أن الأستاذ الراحل محمد حديد هو الآخر قد بلغ عبد الكريم قاسم بوجود مؤامرة تستهدف النظام وشخص عبد الكريم. ولكن قاسماً كان قد فقد الثقة بهؤلاء واعتمد على جواسيس البعث الذين احتلوا مواقع مهمة في أجهزة الأمن العراقية.

وبعد الآنقلاب أصدر الحزب الشيوعي بياناً نارياً جاء فيه ما يلي:

" إلى السلاح لسحق المؤامرة الاستعمارية الرجعية

أيها المواطنون! يا جماهير شعبنا المجاهد العظيم! أيها العمال والفلاحون والمثقفون وسائر القوى الوطنية والديمقراطية !

قامت زمرة تافهة من الضباط الرجعيين المتآمرين بمحاولة يائسة للسيطرة على الحكم، تمهيداً لإرجاع بلادنا إلى قبضة الاستعمار والرجعية فسيطرت على مرسلات الإذاعة في أبي غريب وهي تحاول أن تثير مذبحة بين أبناء جيشنا الباسل لتنفيذ غرضها السافل الدنيء في السيطرة على الحكم.

---

١٨ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٢٨٧.

إن جماهير شعبنا المجاهد حفار قبر المؤامرات، وجماهير جيش ١٤ تموز حفار قبر الملكية والاستعمار، ينهضان الآن كرجل واحد للدفاع عن استقلال البلاد ولدحر المؤامرة والمتآمرين، أعوان وصنائع الاستعمار والرجعية، والتأهب لرد أية محاولة استعمارية خارجية للتدخل في شؤون البلاد.

إلى الشوارع يا جماهير شعبنا الأبي المجاهد، لكنس بلادنا من الخونة المارقين.

إلى السلاح للدفاع عن استقلالنا الوطني وعن مكاسب شعبنا.

إلى تشكيل لجان الدفاع عن الاستقلال الوطني في كل معسكر وكل محلة ومؤسسة وفي كل قرية.

إلى الأمام.

إلى تطهير الجيوب الرجعية، وسحق أية محاولة استعمارية في أية ثكنة وأية بقعة من بقاع البلاد.

إن الشعب بقيادة القوى الديمقراطية سيلحق العار والهزيمة بهذه المؤامرة السافلة، كما سبق أن سحق بلمحة خاطفة مؤامرة الكيلاني والشواف وغيرها... إننا نطالب الحكومة بالسلاح.

فإلى الأمام، إلى الشوارع، إلى سحق المؤامرة والمتآمرين.

بغداد في ٨ شباط ١٩٦٣

أدى النداء الذي أطلقه الحزب الشيوعي لمقاومة الإرهاب إلى نزول جماهير واسعة من الناس إلى الشوارع في محاولة منها لمواجهة الآنقلاب، في وقت كانت لا تمتلك أسلحة تساعدها على مواجهة الآنقلابيين. في مقابل هذا عجز عبد الكريم قاسم عن استخدام الإذاعة لبث نداءاته التي كان يريد إيصالها إلى الجمهور والموجهة ضد الآنقلابيين وطمأنة الناس بأن هذه الحفنة من الخونة الآنقلابيين سينهزمون، إذ كان الآنقلابيون قد سيطروا على

---

١٩ العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٢٦.

محطة البث أولاً، ولآن الذين تسلموا البيان لإيصاله إلى دار الإذاعة إما عجزوا عن ذلك أو كانوا متواطئين مع الآنقلابيين. تضمن أحد ندائي عبد الكرم قاسم النص التالي:

"من الزعيم عبد الكريم قاسم إلى أبناء الشعب الكرام وإلى أبناء الجيش المظفر، إن أذناب الاستعمار وبعض الخونة والغادرون والمفسدون الذين يحركهم الاستعمار لسحق جمهوريتنا، الذين يحاولون بحركات طائشة النيل من جمهوريتنا ولتقويض كيانها. إن الجمهورية العراقية الخالدة وليدة ثورة ١٤ تموز الخالدة لا تسحق وأنها تسحق الاستعمار وتسحق كل عميل خائن، نحن نعمل في سبيل الشعب وفي سبيل الفقراء بصورة خاصة.وتقوية كيان البلاد. فنحن لا نقهر وأن الله معنا.

أبناء الجيش من مختلف الكتائب والأفراد، أيها الجنود البررة مزقوا الخونة اقتلوهم، اسحقوهم إنهم يتآمرون على جمهوريتنا ليحطموا مكاسب ثورتنا هذه الثورة التي حطمت الاستعمار وانطلقت في طريق الحرية والنصر. وإنما النصر من عند الله وأن الله معنا. كونوا أشداء اسقطوا الخونة والغادرين. أبناء الشعب في كل مكان، اسقطوا الخونة والغادرين، والله ينصرنا على الاستعمار وأعوانه وأذنابه"

.١٩٦٣/٢/٨[٢٠]

لم يتسن لقاسم إيصال نداءاته إلى ضباط الجيش العراقي ولا إلى الشعب، في حين تمكن الحزب الشيوعي العراقي من إيصال بيانه ودعوته لمقاومة الإرهاب إلى أوساط غير قليلة من الجيش والشعب، فهب الشارع البغدادي محاولاً الوصول إلى وزارة الدفاع للمشاركة في الدفاع عن الجمهورية وقاسم في آن واحد، كما تحرك بعض الضباط الشيوعيين ومن مؤيدي

---

٢٠ أورد الدكتور علي كريم سعيد بياناً أخر كتبه الفريق الركن عبد الكريم قاسم موجهاً إلى الجيش والشعب في العراق، ولكنه لم يصل إلى أسماع العراقيين بسبب إما تغييبه مع البيان= =الثاني أو بسبب خيانة جاسم العزاوي الذي كان المفروض أن يوصله لبثه من دار الإذاعة العراقية. ولا يختلف النص الأول عن النص الثاني إلا ببعض الكلمات، والمحتوى يبقى واحداً يؤكد ثقة قاسم بالجيش والشعب وبقدرتهما على سحق الآنقلاب، دون أن يكون قد اتخذ الإجراءات الكفيلة بالتصدي للانقلاب. راجع في هذا الصدد: سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣. مصدر سابق. ص ٧٨.

قاسم أو الديمقراطيين الرافضين لقوى حزب البعث والقوى القومية، إلا أنهم حوصروا من قبل من كانت بيده المبادرة في احتلال رؤوس الجسور والطرق الخارجية أو مناطق مهمة من بغداد. لقد صمم الآنقلابيون على ممارسة جميع أشكال العنف في مواجهة أتباع قاسم ورفاق الحزب الشيوعي العراقي، وخاصة القوى التي أرسلت للسيطرة على وزارة الدفاع، حيث مقر عبد الكريم قاسم.

بدأت التحركات الشعبية في الكاظمية والكرادة وحي الأكراد والكريمات وفي مناطق أخرى من الرصافة، إضافة إلى تحركات في مواقع عسكرية.

لقد تمت سيطرة الشيوعيين وأتباع قاسم على الكاظمية وخاضوا معارك ناجحة ضد القوات التي وقفت إلى جانب الآنقلاب، إلا أن ميزان القوى قد اختل بعد توجيه المزيد من القوات العسكرية ونهوض تعاون بين البعث وجماعة الشيخ الخالصي في الكاظمية حيث ضربت مناطق شعبية بالمدافع وقتل الكثير من الشيوعيين وأصدقاء الحزب في تلك المعارك. كما وقعت معارك في حي الأكراد في محلة باب الشيخ وفي الكريمات والكرخ والكرادة ومناطق أخرى من العراق، إلا أنها كانت دون جدوى.

اختلفت التقديرات عن عدد الذين سقطوا في معارك الأيام الثلاثة، حيث قدر زكي خيري عدد القتلى من الشيوعيين والقاسميين والديمقراطيين بحدود ٥٠٠٠ إنسان، في حين قدر آخرون بتراوح العدد بين ١٢٠٠٠–١٥٠٠٠ إنسان، كما أن تقديرات أخرى ذكرت بأن عدد الشهداء الذين سقطوا في تلك المعارك بلغ بحدود ١٥٠٠ إنسان، وأكثرهم كان من الشيوعيين والديمقراطيين. كتب زكي خيري يقول:

"وبلغ عدد القتلى خلال الأيام الثلاث الأولى من الآنقلاب ٥٠٠٠ شخص في المقاومة وفي ملاحقة الشيوعيين من بيت إلى بيت"[٢١]. أما حنا بطاطو في كتابه "العراق" أو "الطبقات الاجتماعية في العراق" فقد كتب يقول: "وفي تقديرات الشيوعيين أن لا أقل من ٥٠٠٠

---

٢١ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٣٨٢.

"مواطن" قتلوا في القتال الذي جرى من ٨ إلى ١٠ شباط (فبراير) وخلال الاصطياد الشرس للشيوعيين من بيت إلى بيت في الأيام التي تلت"[٢٢]. ثم يقول متابعاً:

"وذكر مصدر في الفرع الأول من مديرية الأمن العراقية للمؤلف في العام ١٩٦٧ أن عدد القتلى للشيوعيين يومها وصل إلى ٣٤٠ قتيلاً. وقدر مراقب دبلوماسي أجنبي حسن الإطلاع ولا يرغب في ذكر اسمه مجموع عدد القتلى بحوالى ١٥٠٠، ويتضمن هذا الرقم ما يزيد على مئة جندي سقطوا داخل وزارة الدفاع و "شيوعيين كثيرين"[٢٣]. أما عدد البعثيين الذين قتلوا في هذه المعارك فقد قدر بالعشرات، إذ ذكر حنا بطاطو ذلك بقوله: "أما البعثيون فيقدرون خسائر حزبهم بثمانين شخصاً"[٢٤].

قدم حي الأكراد معركة بطولية وملحمية يائسة ضد الآنقلابيين بقيادة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي محمد صالح العبلي، الذي اعتقل فيما بعد مع عدد من أعضاء قيادة الحزب وعذب بشراسة واستشهد تحت التعذيب. وإذ بدأ القتال في هذا الحي بمشاركة ما يقرب من ٤٠٠٠ مقاوم، تقلص العدد إلى ١٥٠٠ مقاوم في اليوم الثاني من الآنقلاب وإلى ٥٠٠ مقاوم في اليوم الثالث منه، وجلهم من الشيوعيين وأصدقاء الحزب ومن أبناء حي الأكراد[٢٥]. وكانت خاتمة المعارك ونهاية المقاومة المسلحة للانقلاب.

---

٢٢ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٢٩٨.

٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٨.

٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٨.

٢٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩٧.

المبحث الثالث

الاستبداد والقسوة في ممارسات التحالف البعثي–القومي

في الثامن من شباط/فبراير من العام ١٩٦٣ وقع انقلاب عسكري في بغداد بقيادة تحالف مشترك بين حزب البعث العربي الاشتراكي وبعض الجماعات القومية الناصرية وغير الناصرية والقوى الكُردية. ونجح هذا الآنقلاب في إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم وقتله مع مجموعة من صحبه في دار الإذاعة العراقية وبدون محاكمات (راجع الملحق رقم ٤)، وإحلال حكومة بعثية–قومية يمينية في محلها. ومنذ اليوم الأول للانقلاب أعلن البيان الأول "للثورة" باسم "المجلس الوطني لقيادة الثورة"، ثم أُعلن عن اختيار العقيد المتقاعد عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية والعقيد أحمد حسن البكر رئيساً للوزراء وعلى صالح السعدي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ورشيد مصلح حاكماً عسكرياً عاماً، إضافة إلى اختيار البكر لرئاسة المجلس الوطني لقيادة الثورة.

وضم المجلس الوطني لمجلس قيادة الثورة الأشخاص التالية أسماؤهم:

العقيد أحمد حسن البكر.

المقدم الركن صالح مهدي عماش.

المقدم الركن خالد مكي الهاشمي.

المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف.

العقيد ذياب العلكاوي.

المقدم الركن حردان عبد الغفار التكريتي.

العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت.

على صالح السعدي.

حازم جواد.

طالب حسين الشبيب.

الملازم الأول منذر توفيق الونداوي.

العقيد الركن عبد السلام محمد عارف

الرائد أنور عبد القادر الحديثي.

العقيد طاهر يحي.[٢٦]

ومنه يبدو أن المجلس قد ضم إليه ثلاثة من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي فقط، في حين ضم غالبية أعضاء المكتب العسكري لحزب البعث، إضافة إلى قومي ناصري إسلامي واحد هو عبد السلام محمد عارف. أي أن عدد المدنيين في المجلس الوطني لقيادة الثورة بلغ ثلاثة أشخاص فقط من مجموع ١٤ عضواً، أما الباقي فكان من الضباط العسكريين. وكان عدد مهم منهم من أعضاء حركة الضباط الأحرار التي قادت ثورة تموز ١٩٥٨، وكان هذا البعض منذ البدء على خلاف تام مع عبد الكريم قاسم، وخاصة عبد السلام محمد عارف، وضد الحزب الشيوعي العراقي، ومن الذين تميزوا بالقسوة والاستعداد للبطش بالمعارضين. وهو ما تحقق فعلاً.

اعتبر المجلس الوطني لقيادة الثورة بمثابة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في آن واحد. إذ غالباً ما صدرت عنه قرارات بالموت على عدد كبير من الأشخاص كانوا قد قتلوا تحت التعذيب أصلاً. فهو المشرع للقوانين وهو المنفذ لها عبر أجهزة تابعة له، وهو القاضي أيضاً، وبالتالي ألغى من نظام الدولة المبدأ الأساسي في الحكم والمجتمع المدني الذي يقوم على أساس الفصل بين السلطات، خاصة وأنه كان يصدر أحكاماً بالموت على عدد كبير من النسا دون العودة إلى المحاكم الاعتيادية، أو يشكل محاكم غير خاضعة لقانون، كما في محاكم الثورة أو المحاكم الخاصة التي كان يشكلها بين الحين والآخر.

وزع المجلس الوطني لقيادة الثورة المهمات على عدد من العناصر المشاركة في الآنقلاب وخاصة بالنسبة إلى الوحدات العسكرية والمحاكم العرفية ومجلس الوزراء. تشكلت الحكومة الجديدة من ممثلين عن القوى المشاركة في الآنقلاب، وهم:

---

٢٦ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٣٤.

١ – الزعيم أحمد حسن البكر رئيساً لمجلس الوزراء.

٢ – على صالح السعدي نائباً لرئيس الوزراء.

٣ – المقدم الركن صالح مهدي عماش وزيراً للدفاع.

٤ – طالب حسين الشبيب وزيراً للخارجية.

٥ – المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف وزيراً للمواصلات.

٦ – الدكتور عزت مصطفى وزيراً للصحة.

٧ – مهدي الدولعي وزيراً للعدل.

٨ – الزعيم الركن محمود شيت خطاب وزيراً للبلديات.

٩ – الشيخ بابا علي وزيراً للزراعة.

١٠ – الدكتور عبد العزيز الوتاري وزيراً للنفط.

١١ – الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزيراً للتربية والتعليم.

١٢ – صالح كبة وزيراً للمالية.

١٣ – عبد الستار علي الحسن وزيراً للإسكان.

١٤ – شكري صالح زكي وزيراً للتجارة.

١٥ – الدكتور سعدون حمادي وزيراً للإصلاح الزراعي.

١٦ – حميد خلخال وزيراً للشؤون الاجتماعية.

١٧ – الدكتور مسارع الراوي وزيراً للإرشاد.

١٨ – الدكتور عبد الكريم العلي وزيراً للتخطيط.

١٩ – الزعيم الركن ناجي طالب وزيراً للصناعة.

٢٠ – الزعيم فؤاد عارف وزيراً للدولة.

٢١ – حازم جواد وزيراً للدولة.

ضم مجلس الوزراء ٢١ عضواً، بلغ عدد المدنيين منهم ١٥ شخصاً و٦ من العسكريين، ولكن المدنيين من البعثيين والقوميين لم يكونوا أقل قسوة وشراسة من العسكريين.

ضم المجلس ثلاث قوى سياسية. وهي:

حزب البعث العربي الاشتراكي ١٤ وزيراً زائداً رئيس الوزراء

الحزب الديمقراطي الكُردستاني وزيراً واحداً زائداً وزيراً كردياً آخر

محسوب عليه

الجماعات القومية ٤ وزراء..

ثم أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة قراراً بمنح العقيد الركن عبد السلام محمد عارف لقب مشير ركن أولاً، وتنصيبه رئيساً للجمهورية ثانياً. ونصب الزعيم رشيد مصلح، وهو من القوميين والمتدينين المتشددين حاكماً عسكرياً على البلاد.

أصدر المجلس الوطني الذي قاد الآنقلاب منذ اليوم الأول لممارسة نشاطه مجموعة من القرارات التي تميزت بالشدة والعنف والقسوة البالغة. وأبرز تلك القرارات هي:

البيان رقم ١ الذي أعلن فيه "البيان الأول للثورة". وبعد البيان الأول أذاع الآنقلابيون نبأ كاذباً أشير فيه إلى مقتل عبد الكريم قاسم وصحبه في وزارة الدفاع، في حين أنه كان لا يزال يقاتل مع صحبه في الموقع المذكور.[٢٧]

البيان رقم ٢ الذي أعلن فيه إحالة ١٨ عسكرياً كبيراً إلى التقاعد، وكان بعضهم قد قتل بعد صدور البيان الأول، مثل جلال جعفر ألأوقاتي، في حين قتل البعض الآخر منهم في اليوم الثاني والثالث، وعلى رأسهم عبد الكريم قاسم وفاضل عباس المهداوي، وطه الشيخ أحمد، ووصفي طاهر، وعبد الكريم الجدة وغيرهم.

البيان رقم ٣ الذي تم بموجبه تشكيل الحرس القومي، الذي كان قد شكل قبل الآنقلاب بفترة غير قليلة، والذي تميز بالقسوة البالغة والقتل العشوائي للناس والمنفذ الفعلي لجرائم النظام.

---

٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠.

البيان رقم ٤ الذي تم فيه توزيع المهمات على قيادة الحرس القومي وجميعهم من العسكريين بعد أن منح أغلبهم رتباً عسكرية.

البيان رقم ٥ تم بموجبه تعيين الزعيم الركن عبد الغني الراوي قائداً للقوات العسكرية في منطقة الرمادي، وهو الضابط الذي عرف بولائه للسعودية من جهة، وعدائه الشديد للحزب الشيوعي العراقي والذي كان قد طالب بقتل جميع السجناء الشيوعيين دفعة واحدة، ولكن توصل إلى قتل الكثيرين منهم، من جهة ثانية، كما كان من بين المشاركين في أغلب محاولات الآنقلاب ضد حكومة عبد الكريم قاسم من جهة ثالثة.

البيان رقم ٦ حيث أغلقت بموجبه الحدود والمطارات لمنع هروب المناهضين للنظام.

البيان رقم ٧ وتضمن منع تحرك الوحدات العسكرية من مواقعها إلا بأمر من المجلس الوطني لقيادة الثورة.

ثم صدرت بعض البيانات الأخرى التي تم بموجبها إجراء تعيينات جديدة ومنع التجول وتعيين الرئيس الأول الركن جميل صبري البياتي مديراً عاماً لجهاز الأمن، وهو من البعثيين الذين شاركوا في تنفيذ الآنقلاب، إضافة إلى تعيين مدير الشرطة العام. ثم صدر البيان رقم ١٣ السيئ السمعة عن المجلس الوطني لقيادة الثورة، إذ جاء فيه ما يلي:

"إلى الشعب العراقي الكريم

نظراً لقيام الشيوعيين العملاء شركاء عبد الكريم قاسم في جرائمه بمحاولات يائسة لأحداث البلبلة بين صفوف الشعب وعدم الآنصياع إلى الأوامر والتعليمات الرسمية فعليه يخول آمرو القطعات العسكرية وقوات الشرطة والحرس القومي بإبادة كل من يتصدى للإخلال بالأمن وإننا ندعو جميع أبناء الشعب المخلصين بالتعاون مع السلطة الوطنية بالإخبار عن هؤلاء المجرمين والقضاء عليهم"[٢٨]. (راجع الملحق رقم ٤).

---

٢٨ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٢٧.

ثم صدر عن الحاكم العسكري العام في التاسع من شباط/فبراير ١٩٦٣، الزعيم رشيد مصالح، بلاغاً أعلن فيه ما يلي:

"لقد تم إلقاء القبض على عدو الشعب كريم قاسم ومعه فاضل عباس المهداوي وطه الشيخ أحمد وكنعان خليل حداد من قبل القوات المسلحة وقد شكل مجلس عرفي عسكري لمحاكمتهم وقد أصدر المجلس العرفي العسكري الحكم عليهم بالإعدام رمياً بالرصاص ونفذ فيهم رمياً بالرصاص في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر هذا اليوم"[٢٩]، أي في ١٩٦٣/٢/٩.

كل الوثائق التي تحت تصرفنا تشير إلى أن قاسم وصحبه قتلوا في دار الإذاعة العراقية بقرار من المجموعة التي التقت هناك ودون أي محاكمة حتى لو كانت شكلية والتي سنأتي على وقائعها لاحقاً. (راجع الملحق رقم ٥).

في الخامس والعشرين من شهر مايس/أيار ١٩٦٣ صدر مرسوم جمهوري يقضي بتشكيل "محكمة الثورة" التي ضمت في عضويتها العقيد شاكر مدحت السعود رئيساً وعضوية كل من المقدم الركن حسين عبد الجبار والمقدم الركن حسن مصطفى النقيب والرئيس فاضل جاسم العاني (عضو احتياط)، إضافة إلى هيئة للادعاء العام. وبعد ثلاثة أيام من هذا التاريخ صدر مرسوم أخر ألغى فيه مرسومه السابق مشيراً إلى تشكيل محكمة جديدة لم يذكر فيها اسم رئيس المحكمة واكتفى بالأعضاء.[٣٠] وقد شكلت "محكمة الثورة" بعد أن كان القتل قد شمل أعداداً كبيرة من الشيوعيين والديمقراطيين وفق قرارات صادرة عن جهات حزبية أو عسكرية دون وجود أو تقديم المعتقلين إلى محكمة خاصة أو تعرض قضاياهم على محاكم أخرى. وفيما بعد أصدرت محكمة الثورة قرارات بإعدامهم بعد موتهم بفترة طويلة.

---

٢٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣.

٣٠ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. مصدر سابق. الجزء السادس. ص ١٦٦/١٦٧.

كان إحساس المجموعة الآنقلابية التي سيطرت على الحكم يشير إلى أنها تمتلك القوة والتأييد الذي يسمح لها بارتكاب أبشع الجرائم بحق المعارضين للانقلاب. فقد تمتعت بتأييد الجهات التالية:

على الصعيد الداخلي

١. الفئات الإقطاعية وكبار ملاكي الأراضي الزراعية التي تضررت من حكم عبد الكريم قاسم، وخاصة بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي والبدء بتنفيذه، أو الإجراءات الأخرى التي اتخذت في هذا الصدد.

٢. فئة الكومبرادور التجاري والعقاريين.

٣. القوى الدينية التي اعتقدت بأن عبد الكريم قاسم يتعاون مع الشيوعيين. وفي عام ١٩٦١ تأسس لأول مرة حزب سياسي أطلق عليه شعبياً بـ "حزب الفاطميين" في العراق، وهو حزب الدعوة، حزب شيعي المذهب، طائفي النزعة، كما برزت أحزاب دينية سنية ناهضت حكومة عبد الكريم قاسم من مواقع مذهبية وقومية.

٤ الحزب الديمقراطي الكُردستاني بسبب الحرب التي شنها عبد الكريم قاسم ضد الحركة الكُردية المسلحة التي كانت تطالب بالحقوق القومية العادلة والمشروعة للشعب الكُردي. وكان قد تم الاتفاق بين حزب البعث والقوى المتحالفة معه والحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة ملا مصطفى البارزاني "بحل المسألة الكُردية في إطار الحكم الذاتي لمنطقة كُردستان العراق، على أن تبادر الحركة الكُردية بإعلان تأييدها للثورة عند قيامها"[٣١]. سنرى بأن القادة الكُرد قد وفّوا بالتزامهم، في حين نكث البعثيون والقوميون بما تعهدوا به للقادة الكُرد.

على الصعيد العربي والإقليمي والدولي

١. جميع القوى البعثية والقومية في المنطقة العربية أيدت الآنقلاب بسبب عدائها لحكومة قاسم من منطلقين أولهما "رغبتها في أن تكون قوى البعث والقوى القومية في السلطة

---

٣١ المصدر السابق نفسه. ص ٨.

مباشرة، وثانيهما يفترض أن تكون "قناعتها" بتحقيق الوحدة التي لم يندفع لها قاسم مع مصر وسوريا.

٢. جميع النظم العربية التي كانت ترى في عبد الكريم قاسم إما معادياً للوحدة العربية، كما في حالة مصر وسوريا، أم أنه من مساندي الشيوعيين والاتحاد السوفييتي وبالتالي يفترض الخلاص منه.

٣. النظم المجاورة وخاصة إيران وتركيا بسبب ارتباط تلك الدول بحلف بغداد الذي انسحبت منه حكومة عبد الكريم قاسم، وبسبب تطور علاقات التعاون والصداقة مع الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية، وكذلك بسبب الإجراءات الداخلية التي مارستها والتي تتعارض مع نهج تلك الحكومات.

٤. شركات النفط الاحتكارية وغيرها بسبب التحولات التي طرأت على الوضع الاقتصادي في العراق والإجراءات التي اتخذتها حكومة قاسم في مجال اقتصاد النفط والتجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية.

٥. وقفت الدول الرأسمالية المتقدمة، بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا على نحو خاص، ضد حكومة عبد الكريم قاسم بسبب سياساته التحررية والديمقراطية النسبية وإلغاء القواعد العسكرية في العراق وعلاقاته مع دول عدم الآنحياز ومبادرته في إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)...الخ.

كما أن حكومة قاسم فقدت الكثير من قاعدتها السياسية التي كانت تؤيدها بسبب السياسة الفردية التي بدأ يمارسها قاسم في الداخل وتراجعه غير المعلن عن جملة من الإجراءات الداخلية بسبب طبيعة أجهزة الدولة التي كانت معارضة لتلك السياسات الديمقراطية التي أطلقتها الثورة في أعقاب وقوعها مباشرة، مما أوجد قطيعة غير واضحة بين أوساط واسعة من الشعب وبين حكومة عبد الكريم. وزاد في الطين بلة الموقف غير العقلاني وغير العادل لعبد الكريم قاسم من القضية الكُردية ومن وضع الدستور الدائم والحريات الديمقراطية في البلاد.

أدت كل تلك الأوضاع إلى انهيار حكومة عبد الكريم قاسم ولم تنفع محاولات الشيوعيين والقوى المؤيدة لعبد الكريم قاسم والكُرد الفيلية في الدفاع عن نظام حكم

قاسم، فسقط تحت ضغط القوى المناهضة لحكمه وأخطاء سياساته وعدم اتخاذه الإجراءات الكفيلة بتعبئة الناس حول حكومته.

ارتبط السقوط بجملة من مظاهر القسوة والعنف الجامح في مواجهة قيادة الدولة والجماهير الواسعة، وخاصة القوى التي حسبت على الحكم، ومنهم الشيوعيون والقاسميون والمستقلون والقوى الديمقراطية في الأحزاب التي لم تلتق في اتجاهاتها الفكرية والسياسية مع حزب البعث أو الجماعات القومية اليمينية. ونشير في أدناه إلى أبرز تلك الإجراءات التي تدخل في باب الاستبداد والقسوة والعنف الشرس التي مارستها السلطة الجديدة إزاء القوى السياسية غير المتفقة معها أو المعارضة لها:

- إعدام قائد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ الزعيم عبد الكريم قاسم ومجموعة من كبار ضباط الثورة رمياً بالرصاص ودون محاكمة شرعية تستند إلى القوانين العراقية المرعية. وعرض جثث هؤلاء على شاشة التلفزيون، ويشار على أن جثث البعض منهم رميت في نهر دجلة. (راجع الملحق رقم ٥).
- اعتقال عدد كبير جداً من الضباط وضباط الصف والجنود والمواطنين من مختلف الأحزاب السياسية، وبشكل خاص أعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي واليسار الديمقراطي والحزب الوطني الديمقراطي.
- إعدام مباشر لعدد غير قليل من الشيوعيين من عسكريين ومدنيين دون محاكمات قانونية.
- ممارسة شتى أشكال التعذيب المرعب ضد المعتقلين بهدف انتزاع اعترافات منهم عن تنظيماتهم الحزبية وعلاقاتهم السياسية وإسقاطهم سياسياً ودفع البعض منهم للمشاركة في مطاردة رفاقهم السابقين.
- كانت روح الآنتقام والكراهية والرغبة في الآنتقام من الآخر تهيمن على سلوكية القوى المهيمنة على الحكم وعلى تلك القوى التي أخذت على عاتقها مطاردة المعارضين للنظام أو التحقيق معهم. وجدير بالإشارة أن هذه الفترة عرفت حقيقة تشابك ثلاثة عناصر في سلوكية القوى التي في السلطة في مواجهة القوى الأخرى، وهي:

أ. الأيديولوجية والذهنية القومية المتعصبة والشوفينية أو العنصرية المقيتة إزاء الآخر.

ب. التعصب الديني والأصولية الدينية إزاء الشيوعيين باعتبارهم ملحدين وإزاء جميع القوى اليسارية والديمقراطية.

ج. الاستعداد الشديد لممارسة العنف في مواجهة الآخر والتخلص منه ومسحه بالأرض من مواقع السلطة واحتكار العنف، مع إصرار بدوي غير معهود في الحياة المدنية على إعطاء زخم شديد لتحقيق التفاعل لدى الأتباع في المزج الفعلي بين الاستعداد لممارسة العنف وبين روح الثأر وحب الانتقام ضد من صوروا على أنهم الأعداء في المجتمع للقومية العربية والوحدة العربية والإسلام.

كان البعثيون والقوميون في هذه الفترة، ورغم التحالفات المؤقتة التي أقاموها، إذ لم يكونوا مقتنعين بأي تحالف استراتيجي بل كانت كل التحالفات التي عملوا لها أو دخلوا فيها مؤقتة ولأغراض آنية، قد صمموا على مواجهة القوى التالية:

** الحزب الشيوعي العراقي بسبب امتلاكه لأيديولوجية أممية واضحة المعالم والأهداف واعتبارها منافسة لأيديولوجية البعث القومية ذات البعد القومي الشوفيني، وبسبب جماهيرية الحزب الشيوعي الواسعة جداً بالقياس إلى بقية القوى السياسية في العراق، ولكونه كان يناضل من أجل السلطة، ويتخذ مواقف واضحة إزاء جملة من المسائل العراقية، ومنها القضية الكُردية، أو دعوته الهادئة لتحقيق الوحدة العربية على أسس ديمقراطية. في لقاء صحفي عقد في دمشق مع علي صالح السعدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، قال فيه جواباً عن سؤال وجه له:

"إذا أطلقتم حرية الأحزاب في العراق، فكيف يكون موقفكم من الحزب الشيوعي العراقي؟، ما يلي:

"بالنسبة لحرية الحزب الشيوعي، وفي الواقع نحن بالأحداث التي مرت بالعراق، والتي توضحت بالنسبة للحزب الشيوعي في موقفين ظاهرين من سلوكه العام منذ تأسس حتى الآن. والسلوك العام يتركز بالنسبة لمواقف عديدة له:

موقف الحزب الشيوعي العراقي عندما أصبح مطية للحلفاء باسم المعسكر الديمقراطي في حركات مايس ١٩٤١، وموقف الحزب الشيوعي السوري عند حكم الفرنسيين، وكيف كان الفرنسيون باسم الموقف مع الحلفاء، وموقف الحزب الشيوعي الجزائري والفرنسي بالنسبة لمجزرة ١٩٤٥ التي كان فيها موريس توريز في الحكم وقت المجزرة.

ونذكر موقف الحزب الشيوعي عندما أصبح مطية للصهيونية سنة ١٩٤٨ وسمى الحرب الفلسطينية بالحرب الفلسطينية القذرة ورفع شعار إخوانه اليهود، وأصبحت فصائله في الأردن وفي فلسطين عبارة عن رتل خامس تطعن الجيوش العربية وتتجسس عليها.

في الواقع أن الحزب الشيوعي (تكسي) امتطاها عبد الكريم قاسم وامتطاها الشيشكلي في حينه. فالحزب الشيوعي هذه أعماله، وتوج أعماله بالجرائم التي ارتكبها في العراق بالسحل والإجرام الذي ارتكبه والذي عرفتموه.. ومن الناحية القومية: إن الحزب الشيوعي نعتبره رتلاً خامساً..."[٣٢]. وأنهى أجابته عن هذا السؤال بقوله: "ولهذا فأن الحزب الشيوعي في العراق سيحرم حرماناً كاملاً ومطلقاً، ولن نسمح للشيوعيين في العراق بممارسة عملهم لاسيما وتسندنا في هذا المنطق النظري الأعمال التي ارتكبها الحزب الشيوعي"[٣٣]. جاء هذا في نشرة الآنباء الداخلية السورية في دمشق بتاريخ ١٩٦٣/٣/١١.

إن هذا الحديث المليء بالمغالطات والافتراءات يكذب الادعاء الذي طرحه علي صالح السعدي بعد سنوات حين أكد إلى الشاعر الشيوعي العراقي مظفر النواب، وبعد أن أصبح بعيداً عن الحكم تطارده أشباح الذين ساهم بقتلهم وتعذيبهم، بأنه لم يكن راغباً في قتل الشيوعيين، بل أن مقاومتهم هي التي جعلت الوضع يتدهور معهم إلى تلك الدرجة.[٣٤]

وتأسيساً على هذا التوجه البعثي القومي أصدر رئيس الجمهورية، عبد السلام محمد عارف، ورئيس الوزراء، أحمد حسن البكر، ونائب رئيس الوزراء ووزير الإرشاد على صالح السعدي، وبناء على ما عرضه وزير العدل، مهدي الدولعي، الأخير بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٩

---

٣٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦٨/٦٩.

٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ٦٩..

٣٤ سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣. مصدر سابق.

القانون رقم (٣٨) سمي بقانون ذيل قانون العقوبات البغدادي الموجه ضد الحزب الشيوعي والشيوعية والترويج لها، إذ تقرر بموجب هذا القانون إنزال عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة بكل من يروج أو يحبذ تلك الأفكار، إذ أن القانون قد اعتمد على المادة (٧٨) من قانون العقوبات البغدادي فقرر معاقبة كل من حبذ أو روج "أياً من المبادئ التي ترمي إلى الطعن في القومية العربية وأهداف الأمة العربية، وإثارة النعرات العنصرية أو المذهبية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة، أو شارك في تنظيمات سرية ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأسس المقررة للهيئة الاجتماعية وذلك بطريقة مباشرة أو بواسطة هيئات أو منظمات تسعى للغرض المذكور،..."[٣٥].

** ضد القوى القومية الكُردية وحزبها الديمقراطي الكُردي بسبب مطالبة هذا الحزب بضمان حق تقرير المصير ودعوته لإقامة الحكم الذاتي لإقليم كُردستان العراق أو الفيدرالية في إطار الجمهورية العراقية. وكان موقف البعث ينطلق من الذهنية القومية الشوفينية إزاء الكُرد وإلى اعتبار العراق كله جزءاً من الوطن العربية والأمة العربية، وهو أمر مخالف لواقع العراق وبنيته القومية الفعلية. كما كان يعتبر القوى القومية الكُردية حليفاً طبيعياً للحزب الشيوعي في العراق بسبب مواقف الأخير إلى جانب القضية الكُردية. ولم يكن التحالف الذي تم بين القوى القومية، بمن فيهم حزب البعث، لإسقاط حكومة عبد الكريم قاسم سو تحالفٍ مؤقتٍ للخلاص من عدو بعينه ثم الالتفاف على الحليف للخلاص منه.

** ضد القوى الإسلامية باعتبارها قوى منافسة لها، إذ أنها كانت القوى القومية والبعثية بشكل عام تعتبر الإسلام مكوناً أساسياً من مكونات القومية العربية و من الأساس الفكري القومي الذي تعتمده في دعايتها وفي كسب الناس إليها، وبالتالي فهي ضد أية قوى أخرى في هذا الشأن، سواء أكانوا من أتباع المذهب السني أم المذهب الشيعي. ولكنهم كانوا يضيفون في مواقفهم ضد الشيعة إلى أن أتباع المذهب الأخير شعوبيين وهم

---

٣٥ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق، ص ١٥٥/١٥٦.

أكثر تأييداً لإيران من تأييدهم لأية دولة عربية. وفي هذا تجاوز على واقع وطنية أتباع المذهب الشيعي.

وفي الحقيقة كان الصراع بين القوميين والبعثيين على أشده، إذ أن كلاً منهما كان يدعي الوصل بليلى ويرى نفسه ممثلاً للقومية العربية دون غيره ويفترض حل تنظيمات الآخر. وقد تبلور هذا الصراع بعد فترة وجيزة من نجاح انقلاب ١٩٦٣ وتتوج بانقلاب القوميين ضد البعثيين في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ والإجراءات التي اتخذت ضد البعثيين في حينها.

وكان الهدف من وراء مكافحة كل هذه القوى هو الهيمنة على السلطة والآنفراد بها وفرض الأيديولوجية القومية على المجتمع بغض النظر عن رأي ومواقف الناس إزاء هذه الأيديولوجية والسياسة والمواقف التي تتخذها القوى القومية، سواء أكانت جماعات قومية أم بعثية.

** ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القوى السياسية البعثية والقومية التي تسلمت الحكم قد شكلت مجلساً وطنياً لقيادة الثورة وضعت في يديه منذ اللحظة الأولى السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، إضافة إلى أنها مارست احتكار كافة وسائل الإعلام، وبالتالي سمحت لنفسها أن تمارس كل شيء دون حسيب أو رقيب، إذ أن التشابك الفكري في ما بين العناصر الثلاثة المشار إليها في أعلاه يقود، متى وأينما حصل، إلى نشوء سلوكية شديدة العداء والشراسة إزاء الآخر، إذ أن مثل هذه الذهنية المركبة تعتقد بأنها تمتلك الحقيقة المطلقة كلها وتجسد الخير كله، وان الآخر لا يمتلكها ويمثل الباطل وقوى الشر بعينها ولا بد من التخلص منها وحرمانها من الحق في الحياة بمختلف السبل. ولم يعد هما ضرورياً في ممارسة العنف من جانب هذا الطرف إزاء الآخر، سواء أكان قد أعلن ومارس مقاومة الآنقلاب فعلاً أم خلد إلى السكون، إذ أن التصميم قائم في التخلص من الأعداء!

وفي ضوء هذا الواقع وتلك الاتجاهات العقائدية المركبة اتخذت قوى الآنقلاب التي تسلمت السلطة مجموعة من الإجراءات التي تعبر عن التصميم في ممارسة العنف والقسوة بأبسط وأقصى أشكالها. نشير في أدناه إلى أبرزها:

١. تشكيل مجلس قيادة الثورة من مجموعة أساسية من قياديي حزب البعث والجماعات القومية، مع منح أنفسهم، وفق قانون صادر عنهم دون أي شرعية دستورية، السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، واحتكار جميع أجهزة الإعلام دون استثناء وفرض الأحكام العرفية في البلاد.[٣٦] وهو قرار مخالف لمبدأ الفصل بين السلطات الذي اقر في الوثائق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وكذلك في شريعة حقوق الآنسان بكل أجزائها.

٢. تشكيل محاكم خاصة لمحاكمة من يلقى القبض عليه مباشرة ومنح هذه المحاكم حق تنفيذ تلك الأحكام دون تأخير[٣٧]. وهو قرار مخالف للشرعة الدولية ودساتير الدول الديمقراطية وحقوق الآنسان.

٣. تشكيل لجان تحقيق خاصة سلمت قيادتها بيد البعثيين بشكل خاص مع مشاركة من القوميين. منحت هيئات التحقيق هذه الصلاحيات الكاملة دون استثناء في التعامل مع المعتقلين بما في ذلك التعذيب بكل صوره والقتل والدفن أو الرمي في نهري دجلة والفرات من الناحية الفعلية. وكانت لجان التحقيق الخاصة تخضع إلى لجنة تحقيق مركزية مقرها في بغداد، كانت في البداية تحت أمرة ضابط عسكري قومي يدعى مصطفى عبد الكريم نصرت، ومن ثم تحت قيادة ضابط عسكري طيار من قياديي حزب البعث يدعى هشام الونداوي. وكان صدام حسين حينذاك عضواً في لجنة التحقيق المركزية[٣٨] التي مارست كل اشكال التعذيب بحق المعتقلين وقتلت الكثير منهم أثناء التحقيق وعلى أيديهم وأيدي جلاوزة التعذيب الآخرين.

---

٣٦ تشكل مجلس قيادة الثورة في أعقاب انقلاب شباط من الآتية أسماؤهم:

٣٧ تشكلت محاكم أمن الدولة والمحاكم الخاصة لمحاكمة عدد كبيرٍ جداً من المعتقلين بتهم كثيرة...

٣٨ الحرس القومي: تتكون قيادته من الأشخاص التالية:

العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت ثم المقدم الطيار منذر الونداوي وعضوية:

نجاد الصافي ومنح رتبة رئيس، أبو طالب عبد المطلب الهاشمي ومنح رتبة رئيس، أحمد العزاوي ومنح رتبة ملازم، صباح المدني ومنح رتبة ملازم، حازم سعيد ومنح رتب ملازم وعطا محي الدين ومنح رتبة ملازم.

٤. تشكيل القوات العسكرية الخاصة التي سميت بالحرس القومي. منح هذا الحرس حق مطاردة واعتقال وقتل من يهدد أمن الحكم الجديد[٣٩]. وقد صدر بهذا الصدد القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ الذي يمنح الحرس القومي حق قتل الشيوعيين في الموقع مباشرة. وضم الحرس القومي عدداً كبيراً من الشباب القومي الجامح أو المنحدرين من الريف أو من بسطاء الناس من مختلف الأعمار الذين انجروا لهذا الحرس وبدأوا بممارسة ما يطلب منهم إزاء الآخرين الذين وصفوا بالأعداء.

٥. تأمين السيطرة الكاملة على أجهزة الدولة ومنع ممارسة الحياة الحزبية والسياسية أو إصدار الصحف والمجلات على كل القوى السياسية في البلاد وفرض الرقابة على إصدار الكتب والنشر بشكل تام.

٦. شن حملة اعتقالات واسعة جداً شملت الآلاف من الشيوعيين والديمقراطيين الحزبيين والمستقلين وأنصار عبد الكريم قاسم والكثير من الشخصيات السياسية الوطنية والشخصيات الاجتماعية والعلمية وجمهرة كبيرة من الأدباء من شعراء وكتاب وكذلك مجموعة كبيرة من الفنانين من مسرحيين وسينمائيين وموسيقيين ومغنين وآخرين، إذ اعتبر هؤلاء كلهم وغيرهم في عداد المناوئين للنظام الجديد.

٧. ممارسة شتى أشكال التعذيب القديمة والحديثة مع المعتقلين لانتزاع الاعترافات منهم حول تنظيماتهم ومواقع رفاقهم أو ممارساتهم السابقة ودورهم في دعم حكم عبد الكريم قاسم...الخ. وقد قتل على أيدي هيئات التحقيق عددٌ كبيرٌ من قياديي الحزب الشيوعي العراقي وكوادره وأعضاء الحزب، إضافة إلى بعض الوجوه المحسوبة على أنصار عبد الكريم قاسم.

---

٣٩ أما مكتب التحقيق فقد تكون من:

عمار علوش وناظم گزار، وعبد الكريم الشيخلي، صدام حسين التكريتي. خالد طبرة، شاهين الطالباني، كنعان الجبوري، علي رضا باوة، سعدون شاكر، فائق أحمد فؤاد، فاضل أحمد، أحمد العزاوي، وآخرين.

٨. لم تكن ممارسات الاستبداد والعنف والقسوة مقتصرة على قياديي وكوادر وأعضاء حزب البعث فحسب، بل مارسها قادة الجماعات القومية الناصرية وغيرها أيضاً، رغم أن القوى الأخيرة حاولت رمي العبء كله على قوى البعث وحدها وحاولت إبعاد نفسها عن الجرائم التي ارتكبت بحق العراقيات والعراقيين في تلك الفترة في أعقاب سقوط حكم البعث.

أصدر نظام عبد السلام محمد عارف بعد الآنقلاب الذي نفذه في ١٨ تشرين الثاني من عام ١٩٦٣ ضد حلفائه البعثيين تحت عنوان "المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣" حاول فيه تحميل البعثيين ذلك ومحاولة الإشارة إلى أن الشيوعيين اندسوا في صفوف الحرس القومي لتشويه سمعة انقلابهم الأسود. وليس هناك ما يدعم هذا الادعاء بأي حال، بل كل المعلومات المتوفرة تشير إلى أنهم كانوا مندفعين في الآنتقام من الشيوعيين وأنصار عبد الكريم قاسم أيضاً، ولكنهم لم يكونوا في نفس المواقع التي كان بها البعثيون. وعندما تسنى لبعضهم إنزال الضربة بالمعارضين لهم لم يتورعوا عن ذلك خلال فترة الحكم المشترك في أعقاب انقلاب شباط/رمضان ١٩٦٣.

لقد كان الآنقلاب محنة قاسية وكارثة كبيرة للشعب العراقي ولقوى التيار الديمقراطي لما ترتب عليه من استشهاد لعدد كبير من الناس ومن تشويه وإساءة للكرامة ومن دوسٍ على حقوق الآنسان. ويهمنا هنا أن نشير إلى الطابع الاستبدادي الفاشي في ممارسة السلطة السياسية وبعض نماذج العنف والقسوة في التعامل مع قوى المعارضة أو من يحسب عليها. فوفق المعلومات التي نشرت في كتب السيرة الخاصة والوثائق التي ظهر بعضها في أعقاب سقوط الجمهورية الثانية، فأن الحكام الجدد مارسوا الأفعال التالية بحق الناس من مختلف الأحزاب السياسية، ولكن بشكل خاص ضد الشيوعيين والديمقراطيين ومجموعة من أنصار عبد الكريم قاسم:

* إعتقال عدد كبير جداً من ابرز الشخصيات السياسية في عهد الجمهورية الأولى من الوزراء وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين ومن أنصار عبد الكريم قاسم وقادة وكوادر

وأعضاء الحزب الشيوعي العراقي وقادة وأعضاء الأحزاب الوطنية والديمقراطية الأخرى والكثير من الوجوه العلمية والاجتماعية العراقية. (راجع الملحق رقم ١).

الاعتقال والتعذيب إلى حد التعويق أو الموت أو الاعتراف لهم وربما التعاون معهم. وفي هذا التعذيب النفسي والجسدي كانت تمارس أساليب قديمة تعود إلى القرون الوسطى أو فترات التعذيب في العهود الإسلامية المنصرمة، وأساليب أخرى حديثة تنسجم مع التطور التقني الحاصل في العالم. وكانت هذه الأساليب تسعى إلى تدمير إنسانية الآنسان وانتزاع إحساسه بالكرامة والحق في الحياة. كتب الأستاذ حنا بطاطو في كتابه الموسوم "العراق" حول التعذيب في أعقاب انقلاب شباط ١٩٦٣ ما يلي: "وعثر في أقبية قصر النهاية، الذي استخدمه المكتب (مكتب التحقيق الخاص لدى الحرس القومي، ك. حبيب) مقراً له، على كل أنواع أدوات التعذيب الكريهة، بما فيها الأسلاك الكهربائية المزودة بكلاّبات والخوازيق الحديد المدببة التي كان المساجين يجبرون على الجلوس عليها، وعثر كذلك على آلة ما زالت تحمل آثار أصابع مقطوعة. وكانت هناك أكوام من الثياب الملوثة بالدماء منثورة هنا وهناك، وبرك دم على الأرضية ولطخات على الجدران"[٤٠].

* القتل المباشر ودون محاكمات عبر رمي الضحية برصاص الرشاشات الأوتوماتيكية أو دفنهم تحت الأرض وهم أحياء بعد ممارسة أشكال التعذيب بحقهم والإساءات إلى كرامتهم.
* الاغتصاب الجنسي للنساء والرجال ممن كان يتعذر عليهم انتزاع الاعتراف منهم، ثم قتلهم فيما بعد، أو من النساء الجميلات بغض النظر عن كونهن متزوجات أو عذارى.
* الطرد من الوظائف، سواء أكانوا موظفين أم مستخدمين لدى الدولة، والمحاربة بالرزق واعتقال عدد من أفراد العائلات للضغط عليهم من أجل الوصول إلى اعتقال المطلوبين منهم.

---

٤٠ بطاطو، حنا د. العراق.، الجزء الثالث. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت. ١٩٩٢. ص ٣٠٤.

* حرمان واسع النطاق للمعذبين من المعالجة الطبية وتأمين الأدوية لهم أو للمرضى من المعتقلين، إضافة إلى سوء التغذية والتعذيب غير المنقطع جسدياً ونفسياً وعصبياً الذي يتعرضون له يومياً ليلاً ونهاراً.

* استخدام الضحايا التي سقطت تحت التعذيب وأبدت استعدادها للمشاركة في مطاردة القوى المعارضة للانقلاب، إذ تميز بعض هؤلاء بالشراسة بسبب خوفه من الموت ومحاولة إبداء الاستعداد لخدمة الحكام الجدد بأقصى ما يمكن لحماية نفسه. وقد تحول البعض من هؤلاء إلى قتلة فعلاً لا يختلفون عن جلاديهم السابقين في تعذيب رفاقهم السابقين.

* مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لعدد غير قليل من المعارضين لقوى الآنقلاب، وبشكل خاص لأولئك الذين قتلوا تحت التعذيب أو رمياً بالرصاص أو الشنق حتى الموت.

* ابتزاز المواطنات والمواطنين وتهديدهم بالاعتقال والاغتصاب أن لم يدفعوا مبالغ معينة يطلبها بعض أفراد الحرس القومي أو غيرهم ممن كانوا في عداد المسؤولين. وقد نشرت وثائق كثيرة عن هذه الحالة في الكتب الصادرة عن هذه الفترة، وبشكل خاص في كتاب "المنحرفون..." المشار إ'ليه سابقاً.

* قيام النظام ولأول مرة بتهجير عدد كبير من الكُرد الفيلية بسبب مقاومتهم للانقلاب ومحاولة اعتبارهم من أصل إيراني أو كما يطلق عليهم خطأ وتجاوزا بـ"التبعية الإيرانية". وقد مات تحت التعذيب أو رمياً بالرصاص أو الدفن عددٌ غير قليلٍ من المواطنات والمواطنين الكُرد الفيلية.

* وكانت واحدة من أكثر أساليب التعذيب ومحاولة قتل المعارضين تلك الحادثة التي سميت بقطار الموت حين أراد قادة الحكم الجديد نقل المعتقلين من سجن في بغداد إلى سجن "نقرة السلمان" في الصحراء ووضعوهم في القاطرات المغلقة الخاصة لنقل حمولات البضائع وفي فصل الصيف الشديد الحرارة دون ماء ودون فتحات للتهوية، الأمر الذي تسبب في مأساة إنسانية أطلق عليها بـ "قطار الموت".

* كما استعان البعثيون والقوميون في هذه الفترة ببعض أبرز رجال الدين من الشيعة والسنة لإصدار فتاوى تسمح بهدر دم الشيوعيين باعتبارهم "ملحدين". وعندما عجز البعثيون والقوميون عن إصدار مثل هذه الفتوى اكتفوا بفتوى أخرى أصدرها آية الله السيد محسن الحكيم جاء فيها تحريم الآنتماء للحزب الشيوعي باعتبار الشيوعية كفر وإلحاد. وكان نص الفتوى كما يلي:

"بسم الله الرحمن الرحيم، ولله الحمد. لا يجوز الآنتماء إلى الحزب الشيوعي فإن ذلك كفر وإلحاد أو ترويج للكفر والإلحاد. أعاذكم الله وجميع المسلمين عن ذلك، وزادكم إيماناً وتسليماً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته "[٤١].

ولكن الشخصية العسكرية القومية اليمينية المعروفة العقيد الركن عبد الغني الراوي استطاع أن يحصل على فتوى أخرى تسمح بقتل الشيوعيين من الشيخ محمد مهدي الخالصي، إذ جاء في كتاب الدكتور عقيل الناصري بصدد الفتوى نقلاً عن عبد الغني الراوي ما يلي:

"(خابرني طاهر يحيى، رئيس أركان الجيش، طالباً مني النزول إلى بغداد لمقابلته، وعند المواجهة أخبرني أن مجلس قيادة الثورة قرر تطبيق الشريعة الإسلامية في حق الشيوعيين بالقتل. وأن هناك في نقرة السلمان ٩ آلاف شيوعي سجين، وهناك حوالى ٢٦٠٠ (ألفين وستمائة) شيوعي موقوفين في مخافر الشرطة في جميع أنحاء العراق، وفي الوحدات العسكرية، وبما أنك رئيس المحكمة العسكرية التي حاكمت عبد الكريم قاسم (حسب ادعائه، عقيل الناصري)، إذن فأنت تكون رئيساً لهذه المحكمة أيضاً، وأنت بعد غد تذهب بالطائرة إلى نقرة السلمان بينما غداً تتحرك جماعة تنفيذ الرمي بالسيارات وأنت بالطائرة. وحسب ما تراه فالبريء يطلق سراحه مع منحه نقوداً عن الأيام التي قضاها بالتوقيف والشيوعي ينفذ به الإعدام فوراً ويدفنون في مقابر جماعية وسترسل بلدوزرات لهذا الغرض مع جماعة التنفيذ أيضاً مع نقود ومخصصات كثيرة توزع حسب ما تراه. فقلت له: إن هذا يتطلب تعيين حكام قضاة أثنين من علماء

---

٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٤.

الشيعة حسب تنسيب السيد محسن الحكيم وأثنين من علماء السنة وأثنين من الحكام المدنيين، وهذا يتطلب منحي الفتوى (القاضية بتحريم الآنتماء للحزب الشيوعي، عقيل الناصري) من الشيخ مهدي الخالصي رحمه الله والسيد محسن الحكيم رحمه الله، وأثنين من علماء السنة.. وطلبت الفتوى من الخالصي وبأني مخول بنشرها وأمر ولده (الشيخ محمد مهدي الخالصي)... بالكتابة (الشيوعيون مرتدون وحكم المرتد القتل وإن تاب، وبين أن كان متزوجاً وحكم الزوجة والأولاد وأن كان لديه أموال منقولة وغير منقولة وحصة الإمام)... وكان الأمر مع السيد محسن الحكيم الذي أمر ولده بالكتابة وهو يملي عليه: (الشيوعيون مرتدون وحكم المرتد هو القتل وإن تاب... والشيوعيون نوعان الأول من آمن بها وحمد بها ولم يرجع عنها، فحكمه كما جاء أعلاه، والنوع الثاني من اعتبرها تقدمية ومعاونة المحتاجين، وهؤلاء يحجزون ويفهمون ويعلمون الصح من الخطأ، فإن تابوا يطلق سراحهم وإن أصروا عليه فحكمهم كما جاء في أعلاه...). وفي اليوم التالي وقبل الساعة ١١ صباحاً زرت طاهر يحيى في وزارة الدفاع وأخبرته، إذا طبق البعثيون الشريعة الإسلامية بكاملها وتركوا العلمانية والاشتراكية المؤدية للشيوعية والقومية، حينذاك الإسلام هو الذي يحكم... فنزل طاهر يحيى بالفشار والمسبة على كل من عبد الكريم مصطفى نصرت وخالد مكي الهاشمي وقال لي أنت أرجع واعتبر القضية منتهية وأني أعرف شلون راح أسلگهم)[٤٢].

* الفتاوى البائسة التي أصدرها شيوخ الدين في حينها، تجسد في واقع الأمر إمكانية تحول شيوخ الدين إلى أدوات بيد النظم الاستبدادية القاهرة. وهي تجربة عانى منها الأوروبيون أيضاً حين تحول بعض القساوسة إلى تأييد هتلر ومجاراته في قتل اليهود الشيوعيين وغيرهم ممن اعتقلته النازية ووضعته في معسكرات الاعتقال الدامية.

---

٤٢ الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخر (الآنقلاب ٣٩). دار الحصاد. سورية. ٢٠٠٣. ص ٢٩٧.

* واستعان البعثيون والقوميون بالقوى القومية والبعثية العربية في العالم العربي وبعض النظم الموالية لهم، مثل مصر وسوريا في حينها، لشن حملة شرسة ضد الشيوعيين وأنصار عبد الكريم قاسم والقوى الديمقراطية باعتبارهم معادين للوحدة العربية وشعوبيين يستحقون العقاب ودافعت عن إجراءات النظام الجديد الدموية وغطت عليها وحاولت منع بروز حملة عالمية ضد الانقلابيين الذين أغرقوا البلاد بالدم والدموع وملأوا السجون والمعتقلات بسجناء الفكر والرأي السياسي الآخر.

* وخلال فترة حكم البعث لم يجر التفكير، في ما عدا صدور الدستور المؤقت، بإقامة مؤسسات الدولة الديمقراطية أو السماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل في ما عدا منظماتهم الخاصة التي كانت تلعب دوراً مماثلاً لدور الحرس القومي في ملاحقة واعتقال القوى السياسية غير البعثية وغير القومية. وكان الدستور المؤقت ذاته معطلاً بسبب أن المجلس الوطني لقيادة الثورة هو الذي أصدره وبالتالي هو الذي يصدر القوانين التي يراها مناسبة له ومنسجمة مع أهدافه في تلك الفترة. لقد سادت البلاد ولفترة استمرت قرابة عشرة شهور سياسة فاشية وعنصرية ساحقة بكل معنى الكلمة، رغم أن القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للفاشية كانت مفقودة في البلاد. وازداد الأمر سوءاً بعد أن فجر النظام البعثي – القومي الحرب العدوانية ضد الشعب الكُردي في كُردستان العراق ثانية منذ العاشر من شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٣ بعد أن رفض النظام البعثي– القومي الاستجابة لمطالب وحقوق الشعب الكُردي وقرر الأخذ بمبدأ الحكم اللامركزي في البلاد وعلى أساس المحافظات والذي رفضه الشعب الكُردي وقيادته السياسية والعسكرية.

إن القسوة الجامحة التي مارستها القوى البعثية والقومية وهي في السلطة ضد الشيوعيين وأصدقاء الحزب الشيوعي وجمهرة واسعة من الديمقراطيين العراقيين والمستقلين ثم التعرف على بعض القبور الجماعية التي كشفها الناس في حينها، رغم محاولات إخفاء تلك الجرائم البشعة، ثم العودة إلى شن الحرب ضد الشعب الكُردي في كُردستان العراق، إضافة إلى التصرفات غير الآنسانية إزاء المواطنات والمواطنين عموماً،

قد شدد من كراهية جمهرة واسعة من الشيوعيين والديمقراطيين ومن أتباع عبد الكريم قاسم من أفراد القوات المسلحة والمدنيين ودفعهم ورفع من عزيمتهم في مواجهة هذا النظام الدموي ودفع بهم إلى الإصرار على تنظيم انتفاضة عسكرية وشعبية تطيح بالنظام القائم وتخلص البلاد من شروره. ولم تكن لهذه الجماعات صلة مباشرة بمركز الحزب الشيوعي العراقي الذي توجهت له ضربات قاسية جداً ومتتالية بحيث كان يصعب تأمين علاقات تنظيمية جديدة خالية من مخاطر اندساس العدو في صفوف التنظيم الجديد، خاصة وأن عدداً مهماً من الكوادر الحزبية السابقة، وعلى رأسهم هادي هاشم الأعظمي، الذي تولى إرشاد الأمن العراقي إلى دور قادة وكوادر الحزب الشيوعي بحمية غير اعتيادية وتواصل غريب. وخلال فترة قصيرة تمكنت مجموعات من الشيوعيين الشباب إعادة تنظيم الصفوف وفق علاقات تنظيمية خيطية دون أي اعتبار للمستويات الحزبية وأن تضع لها خطة للقيام بعملية انقلابية ضد النظام القائم. ولكنها، ورغم الجرأة الكبيرة والاستعداد الفعلي للتضحية التي تميزت بها هذه المجموعات الشيوعية، عجزت عن تحقيق المنشود وفشلت في حركتها التي فجرتها في الثالث من تموز/يوليو ١٩٦٣، واعتقل أغلب أفرادها وعلى رأسهم قائد الحركة الفعلية والمحرك الرئيسي لها نائب العريف حسن سريع. وجدت سلطة البعث فرصتها المناسبة لشن حملة همجية جديدة ضد الشيوعيين والديمقراطيين أدّت إلى قتل المئات منهم تحت التعذيب أو إطلاق النار عليهم مباشرة أو دفن المناضلين وهم أحياء. ولم تكتف حكومة البعث بقتل الشيوعيين المعارضين للنظام والمشاركين في "حركة حسن سريع"، بل عمدت إلى تعليق جثثهم في المعسكرات وفي الأماكن العامة بهدف بث الرعب في نفوس الناس وبين قوى المعارضة للنظام، إضافة إلى أن هذه العملية تؤكد إمعان قادة البعث والقوميين في القسوة السادية التي تذكر بأفعال خلفاء العهود المنصرمة من الحكم الإسلامي في مختلف المناطق التي حكم فيها الأمويون والعباسيون والعثمانيون وكثرة أخرى من الحكام العرب والمسلمين. فقد علقت جثث عدد غير قليل من النشطاء المشاركين في انتفاضة معسكر الرشيد والتي سميت بحركة حسن سريع، بمن فيهم جثة حسن سريع ذاته، ومن بين هؤلاء حافظ لفتة (خياط)، عربي محمد ذهب (عريف)، راشد

عبد الواحد الزهيري (نائب عريف)، فالح حسن (جندي أول)، كاظم زراك (عريف)، وجليل خرنوب (عريف).

وبمناسبة الاحتفال بتخرج دورة تدريبية من رجال الحرس القومي قرر مسؤولها محمد فاضل إعدام وتعليق أربعة من جنود وضباط صف مركز التدريب بمعسكر الوشاش احتفاء بالتخرج وتعزيزاً لمعنويات الحرس القومي ودرساً في القسوة البعثية الفاشية. وكان القتلى مشدودي الوثاق من الوراء. كما أن مهدي العبيدي، عضو القيادة القطرية لحزب البعث أشار في حديث له مع الدكتور علي كريم سعيد إلى أن رئيس الوزراء حينذاك أحمد حسن البكر قام مساء ٣ تموز/يوليو ١٩٦٣ بزيارة خاطفة إلى مقر الحرس القومي في حي المنصور بمدينة بغداد وكانت أمارات الغضب والآنفعال بادية عليه وأمر بقتل عدد من المعتقلين. "وكان جميع من نفذ بهم القتل معتقلين منذ ما قبل اندلاع حركة الرشيد ولم يكن لأغلبهم صلة أو معرفة بما كان يجري خارج مقر الحرس القومي الذي يقع بعيداً عن معسكر الرشيد"[٤٣].

لا شك في أن حركة حسن سريع كانت تعبر عن تفجر ضيم متراكم في صدور أولئك الذين تعرضوا للإرهاب الدموي والمعاملة القاسية والتعذيب الشرس وكانوا يسعون للخلاص منها حتى وأن كانت على حساب حياتهم الشخصية، إلا أن فرص النجاح لهذه الحركة كانت محدودة بسبب الضربات القاسية التي تعرض لها الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية خلال الأشهر التي تلت انقلاب ٨ شباط/فبراير من جهة، وبسبب الاستعداد العالي لدى البعثيين والقوميين في مواجهة مثل هذه التحركات، خاصة وأن معلومات معينة كانت تصلهم وتشير إلى أن الشيوعيين بدأوا بإعادة تنظيم صفوفهم من جهة أخرى. ورغم فشل الحركة في حينها، إلا إنها أعطت زخماً معيناً للحركة السياسية الديمقراطية العراقية وأن ترفع من روح مقاومة الإرهاب والقمع والقتل التي كانت لا تزال تنفذ ضد كوادر وأعضاء الحزب الشيوعي وغيره من القوى السياسية الديمقراطية. وكانت القناعة ثابتة لدى أولئك المناضلين بأن قيام النظام بقتل مجموعات منهم، فأن المجتمع سينجب الجديد منهم

---

٤٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٦– ١٣٨.

باستمرار. وهذه، كما بدا للكثيرين جوهر الرسالة التي كان حسن سريع ورفاقه يريدون إيصالها للناس والتي تتلخص في أن الحزب الشيوعي لا يزال موجوداً ويواصل النضال في صفوف المجتمع. وكان الثمن الذي دفعوه لهذه الرسالة غالياً جداً. إذ يؤكد حازم جواد، وهو من أبرز القادة البعثيين والذي كان على رأس الآنقلابيين في ٨ شباط/فبراير، بأن عدد الشيوعيين الذين قتلوا بعد حركة ٣ تموز/يوليو ١٩٦٣ أكبر بكثير من عدد الشيوعيين الذين قتلوا خلال الفترة السابقة الواقعة بين ٨ شباط/فبراير و٣/تموز/يوليو ١٩٦٣[٤٤]. كما أن فشل هذه الحركة قد دفع بالبعثيين والقوميين إلى تنفيذ مخططهم في إبعاد الشيوعيين العسكريين من بغداد ونظموا لذلك عملية قطار الموت التي كان يراد منها قتل أكبر عدد من الشيوعيين والديمقراطيين في هذا القطار المنطلق من بغداد صوب الجنوب لنقل المعتقلين إلى نقرة السلمان والذي سنبحث فيه لاحقا باعتباره حادثة من أكثر صور القسوة الفاشية وحشية والتي نفذها الفاشيون الألمان أثناء نقلهم السجناء، وخاصة اليهود، إلى معسكرات الاعتقال أثناء الحرب العالمية الثانية.

والجدير بالإشارة إلى أن الشيوعيين والديمقراطيين الذين قاموا بالحركة كانوا قد اعتقلوا مجموعة من القادة البعثيين، ولكنهم لم يقتلوا أحداً منهم أو يعرضوه للضرب والتعذيب، بل قرروا إبقاء الجميع أحياء وتقديمهم لمحاكمة عادلة لتكشف للشعب الجرائم التي ارتكبت في العراق خلال الأشهر الخمسة المنصرمة على نجاح انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣.

لم يكن الصراع مع الشيوعيين هو الطابع الذي ميز الحالة السياسية في العراق حينذاك فحسب، بل كان هناك صراع ملموس آخر ومنافسة متفاقمة بين البعثيين وبعض القوى القومية أيضاً. فقد نشر المجلس الوطني لقيادة الثورة بياناً نشر بالعدد ٩٤ من جريدة الجماهير بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٥ أعلن فيه القبض على جماعة كانت تحاول القيام بانقلاب ضد الحكم القائم. وجه البيان أصابع الاتهام إلى الجماعات القومية، إذ ورد فيه ما يلي:

"إن عناصر المؤامرة السوداء تتألف من الزمر التافهة والمعزولة عن الشعب كالحركيين والرجعيين والذيليين والآنتهازيين وكل الزمر الحاقدة التي انصاعت لحكم قاسم وابتعدت عن

---

٤٤ المصدر السابق نفسه. ص ٩٣.

مسيرة الشعب، والتي أخرت قيام الثورة على حكم قاسم الرجعي بما كانت تقوم به من أعمال تخريبية في الجبهة القومية وبما كانت تفتحه من معارك جانبية أيام النضال الدامي، وبما كانت تقوم به من أعمال التجسس في صفوف الجيش والشعب لحساب أمن واستخبارات الحكم القاسمي المقبور، وبما كانت تفشيه من أسرار محاولات القيام بالثورة"[٤٥].

وقد تم إلقاء القبض على عدد من القوميين العرب من مدنيين وعسكريين. وتعرض الكثير من المعتقلين القوميين إلى التعذيب الشرس وأدلوا باعترافات كثيرة على جماعتهم، سواء أكانت تلك الاعترافات صحيحة أم خاطئة وأخذت عبر التعذيب الذي لا يطاق. وكان بين المعتقلين شخصيات قومية معروفة مثل محمد صديق شنشل وسلام أحمد والزعيم المتقاعد عبد الهادي محمد الراوي وعدنان الراوي وغيرهم، وهم جماعات مارسوا التآمر أو شاركوا فيه ضد حكومة عبد الكريم قاسم ولم يكونوا أتباعاً لقاسم بل أعداء كارهين له وللجمهورية الأولى. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن حركة فعلية كانت موجودة وكانت تريد إزاحة البعثيين من السلطة وتسلم زمام الحكم من جانب القوى القومية. ويبدو أن القوى المشاركة في الحكومة التي كان المزمع إعلانها قد ضمت إليها حركة القوميين العرب وحزب الاستقلال والحزب العربي الاشتراكي والرابطة القومية وبعض القوميين المستقلين.[٤٦]

---

٤٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٠.

٤٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٢/١٦١.

المبحث الرابع

الحرس القومي الأداة الضاربة في انقلاب البعث

أولاً: الحرس القومي

كانت تنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي تعمل وفق مبدأ التنظيم شبه العسكري. فهي من حيث المبدأ تنظيمات مدنية، ولكنها تتحول في اللحظة المنشودة وعند الضرورة إلى تنظيمات عسكرية مدربة على استخدام السلاح. وكانت هذه الجماعات المنظمة حزبياً هي التي تمارس تنفيذ قرارات قيادة حزب البعث بعدة اتجاهات:

** تنظيم الإضرابات الطلابية والعمالية أو تنظيم المظاهرات.

** توجيه رسائل التهديد إلى الأشخاص الذين يراد إخضاعهم لمواقف حزب البعث أو إبعادهم عن اتخاذ مواقف ضد سياسة حزب البعث.

** تنفيذ عمليات الاعتداء على المظاهرات والتجمعات الشيوعية أو الديمقراطية أو كسر الإضرابات التي لا تنسجم مع خطط البعث ونشاطه السياسي.

** تنفيذ قرارات الموت التي تصدرها قيادة البعث بحق هذا الشخص أو ذاك ممن يراد تصفيته، وهي التي نفذت في حينها قرارات اغتيال الكثير من الشيوعيين والديمقراطيين في بغداد والبصرة وفي غيرها من المدن العراقية، أو التي قامت قبل ذاك بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في العام ١٩٥٩.

** جمع التبرعات وحماية الكادر الحزبي واحتفالات وفعاليات حزب البعث.

كان حزب البعث يعتمد على الأعضاء الحزبيين في مثل هذه التنظيمات أو الذين يقتربون من أن يصبحوا أعضاء في حزب البعث، أي من الذين يعتبرون قادرين على تحمل المسؤوليات التي تناط بهم.

تميز أغلب أعضاء وكوادر حزب البعث في العراق بسمات مشتركة يمكن تشخيصها بالآندفاع والمشاكسة والعنف والقسوة والاستعداد لخوض النزاع، وندرة هم الذين لا تجد فيهم مثل هذه السمات السلبية.

منذ صيف عام ١٩٦٢ قررت قيادة حزب البعث تنظيم المجموعات الحزبية والقريبين جداً من العضوية لحزب البعث في فرق حزبية عسكرية لتنفيذ المهمات التي تناط بهم في الآنقلاب المزمع القيام به ضد حكومة قاسم. ومنذ كانون الثاني من العام ١٩٦٣ بدأت تسميتهم بـ "الحرس القومي"[٤٧]. كانت قيادة البعث المتمثلة بالثلاثي على صالح السعدي وحازم جواد وطالب كاظم شبيب هي التي تشرف على هذه المجموعة البعثية كما كانت تتولى مهمة التخطيط للانقلاب الذي يستهدف إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم. وفي الوقت نفسه جرى توزيع المهمات العسكرية على الضباط البعثيين والمساندين لهم من خلال المكتب العسكري الذي كانت تترأسه ذات القيادة الثلاثية.

قام الحرس القومي بتنفيذ كافة المهمات التي أنيطت به وأن يضع كل عضو في هذه التنظيمات شبه العسكرية قطعة قماش مثبتة على ساعده ومكتوب عليها حرفي "ح. ق. (حرس قومي). كما أقام مجموعة كبيرة من المقرات في بغداد وفي بقية المحافظات والمدن العراقية، داعياً إلى التطوع في هذا التنظيم شبه العسكري الجديد، وفق ما تم الاتفاق عليه في قيادة البعث قبل الآنقلاب. وتدفق الكثير من الناس للانخراط بهذا التنظيم شبه العسكري الذي أصبح رديفاً للجيش، بل وتدريجاً مراقباً على الجيش وضاغطاً عليه بعد تعيين قيادته البعثية ذات المواقع الحزبية المهمة. ثم صدر قانون الحرس القومي الذي وقع عليه رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف.

وفي ضوء هذا القانون لم يعد تنظيم الحرس القومي يعتمد على الأعضاء البعثيين فقط، بل ضم إليه الكثير من العناصر القريبة من البعث أو التي كانت تطمح في الحصول على مكاسب أو تلك التي كانت تتميز بالعنف والقسوة والتي وجدت في هذا التنظيم موقعاً مناسباً لبروزها وممارسة متعتها. وأصبح التنظيم الحزبي العمود الفقر للحرس القومي.

تشكلت قيادة الحرس القومي من العناصر القيادية في حزب البعث التي كانت كلها مدنية في ما عدا رئيسها الأول عبد الكريم مصطفى نصرت، ومن ثم رئيسها الذي عين في

---

٤٧ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ١٤٩.

أعقاب استقالة نصرت، وهو الطيار منذر الونداوي، ومنحوا رتباً عسكرية دون أن يكونوا بالأساس عسكريين، وهم:

"١– العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت قائداً لقوات الحرس القومي.

٢– أبو طالب عبد المطلب الهاشمي برتبة رئيس مؤقت معاوناً لقائد قوات الحرس القومي.

٣– نجاد محمود الصافي برتبة رئيس مؤقت عضواً في هيئة القيادة.

٤– صباح محمد باقر المدني برتبة ملازم أول مؤقت عضواً في هيئة القيادة.

٥– أحمد محمد العزاوي برتبة ملازم أول عضواً في هيئة القيادة.

٦– عطا محي الدين برتبة ملازم أول مؤقت عضواً في هيئة القيادة"[٤٨].

لقد تمتع هذا التنظيم شبه العسكري بالقوة والهجومية والشراسة لعوامل أربعة أساسية، وهي:

١. التزام القيادة الكامل لهذا التنظيم واعتماده في حماية الآنقلاب أكثر من اعتمادها على الجيش العراقي.

٢. صدور البيان رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ الذي منح الحرس القومي صلاحيات استثنائية في قتل أي إنسان لمجر الشك فيه، وخاصة إذا كان شيوعياً أو يشك في كونه شيوعياً.

٣. صدور قانون الحرس القومي عن المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي منحه صلاحيات "المساهمة في حفظ الأمن الداخلي" واعتبر الفرق المشكلة "منظمات شعبية مسلحة وتكون لها قيادة مستقلة"، إضافة إلى "المساهمة في الخدمة العامة وحملات الإعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي"[٤٩]. ووافق القانون على قبول أعضاء في الحرس القومي تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٥٠ سنةً. وبالتالي سمح لصبية بهذا العمر بحمل السلاح والذين يصعب الثقة بقدرتهم على التصرف بحكمة وهدوء عند الملمات. وتقرر في قانون الحرس القومي أن يتألف من:

---

٤٨ المصدر السابق نفسه. البيان رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة. ص ٢١.

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٢.

المتطوعين العراقيين، والجنود وضباط الصف ونواب الضباط والضباط الاحتياط والمتطوعين من الأقطار العربية والعسكريين المنسبين للعمل في الحرس القومي. ووضع القانون مالية الحرس القومي ضمن مالية وزارة الدفاع. ثم منح القانون الكثير من الامتيازات والرواتب والحقوق التقاعدية والتعويضات التي تنظم وفق قانون خاص بها. واعتبر القانون نافذ المفعول منذ ١٩٦٣/٢/٨، علماً بأن القانون قد صدر بتاريخ ١٨ مايس/أيار من العام ١٩٦٣.

٤. وكان الأهم من كل ذلك تلك الواجبات الواسعة جداً وغير المحدودة، وخاصة الأمنية منها، التي منحها وزير الدفاع والصادرة عن ديوان الوزارة وفق الأمر الوزاري الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢ برقم ٢١٣٥/١/١/٥٠.

أمر وزاري
واجبات الحرس القومي

١ - حماية الانطلاقة العربية في العراق وتثبيت طريقها الثوري التقدمي موضحة كالآتي ووفق تعليمات الجهات المختصة :

أ - مقاومة الدعايات الضارة المعادية .

ب - مراقبة كل من يتصدى للثورة والمساهمة في احباط المحاولات الرامية إلى تصديع الثورة والتأثير على مسيرتها التقدمية بالاتفاق مع الجهات ذات العلاقة .

جـ - تنظيم الاحتفالات في المناسبات الوطنية والقومية .

٢ - معاونة القوات المسلحة في الدفاع المدني والدفاع عن البلاد في حالة الحرب أو وقوع اعتداء خارجي حسب التعليمات الصادرة من الجهات المختصة وذلك كما يلي :-

أ - السيطرة على مواقع عسكرية معينة بعد احتلال الجيش لها .

ب - تهيئة قوة احتياطية لمساعدة الجيش وقوات الشرطة عند الحاجة .

جـ - التعاون مع الجيش والشرطة في الدفاع عن المدن حسب الواجبات التي تعهد إليه .

د - مقاومة الهابطين والمتسللين .

هـ - حماية خطوط المواصلات .

و - عمليات الانقاذ ومكافحة الحريق .

ز - أعمال الحراسة والدوريات وحماية المناطق والمنشآت الحيوية .

ح - القيام بأعمال الاسعاف والاغاثة والسيطرة والنظام وكل ما يتعلق بواجبات الدفاع الجوي السلبي بتوجيه مديرية الدفاع المدني .

٣ - المساهمة في حفظ الأمن الداخلي بالتحري وتعقيب المجرمين والمعادين للثورة على أن تصدر لهم اوامر بهذا الخصوص من الجهة ذات الاختصاص .

٤ - المساهمة في مهمات الخدمة العامة وحملات الاعمار والبناء الاجتماعي والاقتصادي وفقا لتعليمات الجهات المختصة وذلك كما يلي :-

أ - الاسهام في مكافحة الفيضانات والحرائق والجراد . . . الخ .

ب - الاسهام في حملات التوعية ومكافحة الامية .

جـ - الاسهام في انشاء الطرق والابنية ومد الانابيب وأعمال النقل وغرس الاشجار وغيرها من الخدمات ذات النفع العام .

٥ - أي واجب آخر يصدر بأوامر السلطات ذات الاختصاص .

صالح مهدي عماش
وزير الدفاع

وفي ضوء هذه العوامل الأربعة، إضافة إلى الصراعات التي نشبت داخل قيادة حزب البعث فسح في المجال ليلعب الحرس القومي دوراً بالغ الخطورة في الحياة السياسية والأمنية والاجتماعية العراقية. وإذا كان قياديو وكوادر وأعضاء وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي الضحية الأولى والأساسية في الجرائم التي ارتكبها أفراد الحرس القومي في مختلف مدن وأرياف العراق، سواء أكان عبر المطاردة والتشريد أم الاعتقال والتعذيب النفسي والجسدي أم بالقتل بمختلف صوره، فأن الكثير من القوى الديمقراطية تعرضت هي الأخرى لاضطهاد وقهر وتعذيب هذا الجهاز الدموي، إضافة إلى جمهرة كبيرة من بنات وأبناء الشعب الذين كانوا بعيدين عن السياسة أيضاً. لقد عاثت هذه المنظمة المسلحة فساداً وقتلاً وتدميراً في أرض العراق أكثر من ثمانية شهور. كما أنها انقلبت على أصحابها بسبب الصراعات التي دارت بين قوى البعث ذاته، وخاصة أثناء انعقاد مؤتمر البعث ببغداد في النصف الأول من شهر تشرين الثاني ١٩٦٣ وقبل سقوط حكم البعث بأسبوع واحد. والسؤال الذي يفترض أن نجيب عنه هو: ما هي السمات التي ميزت أفراد هذا الحرس القومي؟ وفق المعلومات المتوفرة لدينا ووفق ما صدرت من كتابات وكتب عن البعثيين أنفسهم أو عن القوى القومية التي كانت شريكتهم في نشاط الحرس القومي ثم تعرضت لإرهابه أيضاً، يمكن تلخيص الإجابة بما يلي:

١. تكثفت في الحرس القومي، من حيث بنيته الفكرية والسياسية والتنظيمية، ثقافة العنف والقسوة التي تبناها حزب البعث العربي الاشتراكي والتي هي تجسيد لتراكم ثقافي لدى أوساط معينة من المجتمع العراقي ولدى الحكام المستبدين.

٢. وتميز أفراد الحرس القومي بامتلاكهم ذهنية سادية جامحة وشديدة التطرف وقادرة على إيجاد أساليب جديدة غاية في الشراسة والعدوانية لاضطهاد وقهر الآخر وإذلاله.

٣. وكانت تحدوهم الرغبة في الإيذاء والآنتقام وفرض الهيمنة والتسلط على رقاب الناس. لقد كان أعضاء الحرس القومي يتمتعون بلذة خاصة عند ممارسة التعذيب ضد الآخر، وكانوا يتنافسون في إنزال أقسى أشكال التعذيب بالضحية بهدف انتزاع الاعتراف منه أو إذلاله بمختلف الأساليب النفسية والجسدية.

٤. وإذ تثقف قادة الحرس القومي وكوادره الأساسية البعثية بالفكر القومي العربي الشوفيني والعنصري والعداء الجارف للقوميات الأخرى، فأنهم نقلوا ذلك إلى بقية أفراد الحرس القومي وجعلوهم أكثر تطرفاً وبشاعة في الممارسة العملية.

٥. وإذا اعتبروا عدوهم الأول أعضاء الحزب الشيوعي العراقي، فأنهم وقفوا بوجه كل الذين اعتقدوا بأنهم لا يتفقون وإياهم بالرأي، فإما أن تكون منهم أو ضدهم.

٦. وكان العداء للكُرد متأصلاً في صفوف حزب البعث، وانتقل منهم إلى أفراد الحرس القومي وتصرفوا بهذه الذهنية، وخاصة بعد أن بدأ القتال ضد الشعب الكُردي منذ حزيران/يونيو ١٩٦٣.

٧. وتميز تنظيم الحرس القومي بالتفسخ الخلقي والسعي لاغتصاب النساء المعتقلات أو الصبية المعتقلين، إضافة إلى فرض المضاجعة على نساء الملاهي في بغداد بالقوة.

٨. وتميز الحرس القومي بعدم الآنضباط، وبشكل خاص أولئك الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاماً، حيث امتلكوا بأيديهم السلاح، فمارسوا العنف بأقسى أشكاله للوصول لا إلى مراكز أعلى فحسب، بل وإلى تحقيق المصالح الخاصة، فانتشر في صفوفهم نهب أموال الناس وأخذ الرشوة، إذ بدأ الفساد المالي والربا في الاغتناء السريع واستثمار الفرصة الذهبية يدب في صفوفهم، خاصة وأن قيادييهم لم يكونوا أفضل منهم، بل كانوا قدوة لهم! كتب هاني الفكيكي يقول:

"وعلى صعيد آخر كان لتصرفات منظمات عدة في الحرس القومي أن أساءت ودون مبرر مقبول، إلى العلاقة مع أوساط شعبية وعسكرية واسعة، ومارست عنفاً وأعمالاً عدوانية واستولت على ممتلكات العديد من الناس، الأمر الذي عزّز عزلتها الشعبية وأضعفها كثيراً. وكان أخطر ما في الأمر أن الحزب وقواعده والنقابات العمالية والمهنية لم تُميز نفسها عن منظمة الحرس القومي، بل بلغ التداخل حداً لم نستطع، ولم يستطع الناس معه التمييز بين موقف الحزب وجناحه اليساري وبين الحرس"[٥٠]. إن هذا النص

---

٥٠ الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. مصدر سابق. ص ٣٢٦.

لا يتضمن الحقيقة، بل فيه محاولة تضليلية لمن كان بعيداً عن الأحداث حينذاك. ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على هذا النص:

* إن الحرس القومي الذي شكل في العراق لم يكن يتمتع بأي جماهيرية حقيقية، بل كان مكروهاً من الشعب منذ البداية، إذ أنه مارس عمليات قتل عشوائية وسلط إرهاباً بشعاً على الناس طيلة فترة وجوده وتمتعه بالصلاحيات التي منحت له وفق القانون ووفق التأييد الذي حظي به من جانب علي صالح السعدي والعديد من القياديين من جناح السعدي، بمن فيهم هاني الفكيكي.
* أن قيادة الحرس القومي كانت قريبة جداً من قيادة حزب البعث وفيهم من كان في مجلس قيادة الثورة ومن المشاركين المباشرين في تنفيذ عملية الآنقلاب. وبالتالي كانت هذه القيادة التي نفذت تلك الجرائم كانت تقوم بها بأوامر من تلك القيادات.
* إن أعضاء قياديين من النقابات والمنظمات المهنية كانوا أعضاء في الحرس القومي وممارسين لمهمات هذا الحرس، بما في ذلك عمليات المطاردة والتحقيق والتعذيب والقتل.
* وكانت تقارير تصل إلى قيادة البعث بكل تلك الأعمال الإجرامية التي تمارس ضد المجتمع دون أن يطال الفاعلين العقاب.
* وقد ضم الحرس القومي الكثير من الرعاع، بل أصبحوا جميعاً رعاعاً همجيين عندما ارتدوا زي الحرس القومي ووضعوا حرفي ح. ق. على سواعدهم، وبدأوا بتنفيذ عمليات القتل في المعتقلات والسجون وفي الشوارع أو في دور الناس أو اغتصاب النساء أو سرقة الأموال أثناء تفتيش الدور أو مصادرة دور الناس وممتلكاتهم.
* كما أن النص الذي أوردته عن هاني الفكيكي يقول في بدايته "وعلى صعيد آخر كان لتصرفات منظمات عدة في الحرس القومي أن أساءت ودون مبرر مقبول،..." وكان هناك ما يبرر حقاً إساءة التصرف مع الناس المعتقلين أو مع الأوساط الشعبية، وهي تعبر عن الذهنية التي تميز بها البعثيون الذين ادعوا فيما بعد أنهم كانوا من يساريي حزب البعث.

ومن المعروف أن لجان التحقيق التي تشكلت في العام ١٩٦٣ قد ضمت إليها الكثير من قياديي وكوادر وأعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي ومن أفراد الحرس القومي. وكان بينهم نجاد الصافي وأبو طالب الهاشمي ومدحت إبراهيم جمعة وأحمد العزاوي وبهاء شبيب وعمار علوش وناظم كزار وصدام حسين التكريتي وعبد الكريم الشيخلي،[٥١] وبعض المجموعات المساعدة الأكثر عدوانية وشراسة.

في مكان آخر من هذا الكتاب أوردت الكثير عن أفعال أجهزة التحقيق البعثية والحرس القومي. وهنا يمكن إيراد بعض الأمثلة على تصرفات الحرس القومي الذي ورد في كتابات قادة البعث الذين حكموا العراق في العام ١٩٦٣.

ثانياً: نماذج من أساليب التعذيب البعثية

إن فترة التحالف البعثي – القومي في الحكم، التي دامت قرابة عشرة شهور، تقدم للقارئة والقارئ نماذج صارخة جداً لسلوكية العنف والقسوة والإمعان في تعذيب الآنسان نفسياً وجسدياً ومحاولة تحطيمه معنوياً وتدمير حياته، سواء بالموت أو التعويق أو الآنهاء السياسي أو تحويل السياسي إلى مخبر يعمل في صفوف الحاكمين ضد رفاق دربه السابقين. وقد سجلت أقلام المعذبين أحياناً وشهود عيان أحياناً أخرى والتقارير التي كشف عنها في فترات لاحقة أو ما نشرته القوى القومية، بسبب صراعها مع البعثيين عما جرى في تلك الفترة، صوراً ومشاهد يصعب على الآنسان السوي تصور حدوثها أو أن في قدرة الآنسان ممارستها إزاء أخيه الآنسان. وسنحاول في أدناه عرض بعض مشاهد من أساليب التعذيب التي مورست في تلك الفترة العصيبة من تاريخ العراق السياسي.

تعرض جميع المعتقلين السياسيين دون استثناء إلى مختلف أساليب التعذيب الجسدي والنفسي، مع الفارق في نوع وشدة ومدة التعذيب ونهاياته وعواقبه على الفرد، ومن ثم على العائلة. ففي الوقت الذي تعرض بعض المعتقلين للضرب والتعليق والفلقة وما شاكل ذلك،

---

٥١ سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مصدر سابق. ص ١٧٥.

إضافة إلى الإهانات المستمرة، تعرض آخرون إلى أشكال أخرى من التعذيب الأكثر شراسة واستخدام أدوات أخرى لتهشيم وتقطيع جسم الآنسان أرباً إربا. ننقل بعض المشاهد الواقعية دون تعليق أو إضافات:

نشر كتاب "المنحرفون" إفادة الدكتور علي الزبيدي، الأستاذ المساعد في كلية الآداب بجامعة بغداد، جاء فيها وصفاً لعملية تعذيب تعرض لها، كما تعرض لها معتقلون آخرون يقول فيها ما يلي:

"إنهم يربطون يد الموقوف وراء ظهره ثم يربطونها بحبل يتدلى من بكرة في السقف ويجذبون طرف الحبل الآخر فيرتفع جسم الآنسان.. إن اليدين المعلولتين ترتفعان مع الحبل إلى أعلى من الجهة الخلفية وما أن تصل إلى مستوى قريب من الكتف حتى تشعر الضحية بالآم هائلة وتزداد هذه الآلام كلما ازداد الجذب وتصل إلى غايتها عندما يرتفع الجسم كله.. وكانوا لا يرفعون الجسم إلى ارتفاع عال بل إلى الدرجة التي تظل القدمان تلامسان الأرض بأصابعه... ويعلو صراخ الضحية وهي تتوسل بهم أن ينزلوها... ولكنهم يستمرون في التحقيق والصراخ: تكلم.. اعترف أنك قد.. وتتوالى الكلمات البذيئة والسب الرخيص فإذا أصر على عدم الاعتراف كما يريدون يجذبون الحبل أكثر فأكثر فيشتد الصراخ والاستغاثة... ثم ينهالون عليه بالضرب بالعصي الغليظة.. أو بأنابيب المطاط (الصوندات).. وعندما تصل آلام المتهم إلى حد لا يطاق يحشون فمه بالقطن فإذا أغمي عليه أنزلوه وسكبوا عليه سطلاً من الماء أو حقنوه بإبرة خاصة ليعاودوا تعذيبه حتى يخبرهم بما يريدون.. وإذا قصر أعادوه إلى مكانه بعد أن يتعبون من تعذيبه ويتركونه في غرفة التعذيب أو يحملونه ويعيدونه إلى مكانه السابق في القاعة... وهكذا كان.. يأتي الحرس إلى المكان ليأخذوه مرة أخرى.. ثم تتجاوب أرجاء القصر المشؤوم (المقصود هنا قصر النهاية، أي قصر الرحاب الخاص بسكن الوصي على عرش العراق عبد الإله بن علي بن الحسين سابقاً، ك. حبيب) بصراخ المعذب... لقد شرعوا بتعليقه مرة أخرى ويستمر هذا الصراخ مدة تطول أو تقصر ثم تخمد فجأة.. وما أن تمر فترة ربع ساعة أو أكثر من

خمود الصوت حتى يأتي الحرس إلينا ثانية يقود رجلاً آخر إلى جحيم التحقيق والتعذيب وجمد الدم في عروقنا.. كان كل منا ينتظر أن يأتيه الدور ولكن متى؟"[٥٢].

جاء في هامش الكتاب الذي أصدره الدكتور والمؤرخ الراحل علي كريم سعيد بشان تعذيب أعضاء قيادة الحزب الشيوعي العراقي ما يلي:

"أولاً: روى خالد طبرة (وهو أحد أعضاء هيئة التحقيق الخاصة. ك حبيب) للأستاذ صفاء الفلكي (سفير في أكثر من بلد وبعثي ساهم بكل المراحل السابقة) قائلاً له: حفرنا أنا وسعدون شاكر (وزير داخلية ومدير أمن عام بعد ناظم كزار) قبراً لمحمد صالح العبلي وجئنا به وأنزلناه إلى القبر (الحفرة) وبعد مدة بداخله، طالبه سعدون شاكر بالاعتراف أو الموت؟ فرد عليه العبلي بشجاعة واتهمنا بخيانة الوطن. فأطلق عليه سعدون شاكر (الرصاص) فمات فوراً دون أن يعترف أو يتنازل، وحصل الأمر مع مهدي حميد.

ثانياً: المحامي حمزة سلمان الجبوري عضو لجنة مركزية جيء به مع الضابط الشيوعي مهدي حميد من نقرة السلمان إلى بغداد (مركز تحقيق المأمون) وطالبوه أمام حشد من المعتقلين بالاعتراف ثم طلبوا منه أن يعد من الواحد إلى العشرة وقبل أن تنتهي أطلق عليه (الرصاص) فمات. ثم جيء بمتي الشيخ مباشرة فرفض الاعتراف فقتل بنفس الطريقة.

ثالثاً: قتل عضو المكتب السياسي جمال الحيدري والصحفي عبد الجبار وهبي بعد اعتقالهما مع العبلي في دار فاضل الخطيب والد الدكتور الراحل عطا الخطيب والدكتورة عطية الخطيب، فوراً بعد رفضهما الاعتراف، وقتل معهما أبن جمال الحيدري ونرجس الصفار الصبي فاضل الحيدري، وعمره ١٤ سنة، وكان يقوم بنقل البريد أحياناً.

رابعاً: مقتل توفيق منير العاني بدار هاشم عبد القادر المملوكة لعزيز شريف، مقابل السفارة المصرية والمجاور لدار عز الدين الراوي (أخو عبد الهادي الراوي). وتمت العملية بعد أن أبلغ أحد عناصر الأمن بوجوده فنزل عليه الحرس القومي من سطح الدار، وعلى

---

٥٢ هيئة الدليل الدولي. المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. مصدر سابق. ص ٨٤/٨٥.

عكس ما أشيع من أنه قاتلهم فقتل، لم يكن الراحل يحمل سلاحاً بل بادره بالرمي بصليات كثيرة فتناثرت دماؤه في كل مكان. ويذكر أن نوري السعيد كان قد سحب جنسيته العراقية مع كامل القزانجي (من قادة الحزب الوطني الديمقراطي السابقين) (الذي قتله البعثيون في محاولتهم الآنقلابية في آذار العام ١٩٥٩ في الموصل، ك. حبيب) وآخرين عام ١٩٥٤ وسفَّره إلى خارج البلاد. وكان توفيق منير حائزاً على جائزة جوليو كوري للسلام.

خامساً: أعتقل متي الشيخ مع الدكتور محمد الجلبي في دار الأخير ونقلا إلى مركز المأمون، فقتل متي الشيخ مع عضو اللجنة المركزية الآخر حمزة سلمان الجبوري، ومهدي حميد، في حين نقل الجلبي إلى قصر النهاية، ووضع في السرداب مع سلام عادل والآخرين[٥٣]، ثم نقل عضو اللجنة المركزية نافع يونس إلى بناية محكمة الشعب، وقتلا هناك في تموز ١٩٦٣، أي بعد شهر من تقرير د. علوش"[٥٤].

---

٥٣ ملاحظة: من الجدير بالإشارة إلى أن جميع هؤلاء الذين قتلوا على أيدي الحرس القومي وأعضاء لجنة التحقيق الخاصة كانوا قد تعرضوا لأشرس أشكال التعذيب الهمجي الذي يصعب تصوره ثم قتلوا بأبشع صور القتل بما في ذلك قطع الأصابع والأيدي وأعضاء من الجسم، في ما عدا أولئك الذين قتلوا على عتبة بيوتهم أو الذين قتلوا في دورهم مباشرة وحال اعتقالهم. ك. حبيب. ويمكن التدليل على ذلك من أكثر من مصدر في هذا الصدد، ولكن بشكل خاص ما كتبه الدكتور علي سعيد كريم في كتابه عن طالب شبيب نقلاً عما ذكره الدكتور تحسين معلة، وهو من البعثيين البارزين وكان يحتل موقعاً مهماً في حزب البعث الحاكم، حيث قال ما يلي:

"بعد اعتقال قيادة الحزب الشيوعي بأربعة أيام طلب مني حمدي عبد المجيد الحضور إلى "قصر النهاية" لعيادة بعض المرضى. ذهبت إلى هناك وبدأت من السرداب فرأيت سلام عادل نائماً وسط القاعة طاوياً نفسه على الأرض مشدود العينين مدَّمى. وعبد الرحيم شريف العاني بنفس الحالة وكذلك حسن عوينة وعبد القادر إسماعيل البستاني وحمدي أيوب العاني وآخرين لم أتعرف عليهم وكانوا بحالة مزرية ينامون مباشرة على أرضية السرداب الرطبة. حاولت تضميد جراحهم وانتقلت لردهات أخرى وكتبت لهم الأدوية المطلوبة وكنت أعودهم يومياً لمدة أسبوع. وتعاملت معهم كما يتعامل طبيب مع ردهة اعتيادية للمرضى حتى جيء في أحد الأيام بهاشم جواد (وزير خارجية قاسم) وأعطوه وجبة عشاء "خبز وتمر" فسألته: هل تشكو من شيء؟ فأجاب مذهولاً= ="شنو يعني؟"

يصف عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حينذاك والراحل صالح مهدي دگله الوضع بعد اعتقاله مباشرة كالآتي:

"وفي الحال جاءني ضابط الحرس القومي الجلاد أحمد أبو الجبن (أحمد العزاوي، الذي قتل في دمشق في العام ١٩٧٦ على أيدي الأمن العراقي الصدامي، ك. حبيب)، وقد منحه الآنقلابيون رتبة ملازم واصطحبني إلى القاعة الرئيسية لنادي الاقتصاديين الذي حولوه إلى مقر رئيسي للحرس القومي. وأمام العشرات من المعتقلين صار يوجه اللكمات ويزعق أنه هو (يقصدني) الذي كتب وطبع هذا النداء "الخياني الحقير". وكان يتصور أنه بالتستر على المطبعة يستطيع خداعنا ولكن يقظة الثوريين من الحراس سرعان ما كشفت بوسائلها الذكية جهاز الخيانة. أعادوني إلى غرفة التعذيب ورموني على الأرض بحراسة صبي يحمل رشاشة سترلنگ. عرفت، مع الأسف، فيما بعد أنه فلسطيني من المفترض أن يتعاطف مع كل المضطهدين أمثال شعبه ولكن ما العمل وهو مضلل صار يتسلى بشتمي حيث جاوز حدود الأدب واللياقة فبدأ يكيل لي ولعائلتي أقذع الشتائم، فما كان مني إلا أن أرد عليه بمثلها وبأقذع منها. هنا لم يتمالك الصبي "الحارس القومي" أعصابه فراح يطلق عليَّ الرصاص من رشاشته وأصابني في مناطق مختلفة من جسمي وأصاب الحائط الذي اتكأت عليه أيضاً.والذي انطلقت منه شظايا أصابت وجهي واستقرت في أسناني. أما الإصابات البليغة فواحدة في صدري وأخرى استقرت في مفصل ركبتي فضلاً عن شظية كبيرة استقرت في صدغي الأيسر بالقرب من الأذن"[٥٥].

فقال له أحد الحراس القوميين: هذا د. تحسين معلة، فوقف مرتجفاً" نعم نعم! ! قلت أنا طبيب وأستطيع أن أخدمكم...". ويبدو أن الدكتور تحسين معلة كان يقصد بأن الدكتور هاشم جواد كان قد فقد جزءاً من قدرته على التفكير بسبب التعذيب الذي تعرض له أيضاً مع الآخرين وسوء المعاملة اليومية وسوء التغذية. ك. حبيب.

٥٤ سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مراجعات في ذاكرة طالب شبيب. طبعة أولى. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ١٩٩٩. ص ٢٠٠.

٥٥ دكله، صالح مهدي. من الذاكرة. "سيرة حياة". دار المدى للثقافة والنشر. دمشق. ط ١. ٢٠٠٠. ص ٩٨/٩٧.

وهذا نص آخر يوضح الأساليب التي مورست في تعذيب المناضل الراحل حسين الرضي (سلام عادل) السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بعد أن اعتقل في التاسع عشر من شهر شباط/فبراير ١٩٦٣ وأعلن عن إعدامه وإعدام رفيقيه محمد حسين أبو العيس وحسن عوينة في السابع من آذار/مارس من نفس العام. وكان القادة الثلاثة قد قتلا تحت التعذيب، ولم يكن إعلان الإعدام سوى ذر الرماد بالعيون وإخفاء حقيقة التعذيب القاتل.

" وبعد أن فشلت كل أساليبهم في النيل من إرادته الفولاذية ضربوه بالهراوات حتى أدموه، علقوه من رجليه مشدوداً إلى السقف، أوقعوه مغشياً عليه... قطعوا من لحم ساقه وذروه بالملح... كسروا عظامه...طوحوا به في سراديب "قصر النهاية" أياماً ولياليً... مطروحاً في مياهها الآسنة الباردة مقيداً عارياً... حرموا عليه الأكل والشرب والمنام، لم يبقوا في جسده مكاناً تمتحن فيه بطولة وإرادة الآنسان الشيوعي إلا وسلطوا عليه آلات تعذيبهم الجهنمية. وامتدت أيديهم الآثمة إلى عينيه الجريئتين رغم كل هذا العذاب... ضغطوهما بالأصابع حتى ينزف منهما الدم وسال منهما ماء الرؤية... وأخيراً طرحوه أرضاً.. مهشماً.. مشوهاً.. بقية إنسان كبير كان بالأمس مليئاً بالحيوية والحب للخير.. لكل البشرية... للشعب العراقي.. وسيروا فوقه عجلة حديدية ضخمة (حادلة، ك. حبيب) سحقت جسده النحيف..."[٥٦].

نشر كتاب المنحرفون قوائم كثيرة عن أشخاص قتلتهم قوات الحرس القومي أو غيبوا بعد إحالتهم على هيئة التحقيق الخاصة، كما عرضوا لصندوق خشبي صغير استخدم لنقل متتابع لـ ١٢٠ جثة قتل أصحابها من قبل لجنة التحقيق الخاصة ودفنت في مناطق

---

٥٦ الغد. مجلة كانت تصدرها لجنة الدفاع عن الشعب العراقي، ومقرها مدينة براغ في جيكوسلوفاكيا. العدد ٢/ ١٩٦٤.

راجع أيضاً: خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراق. اليوبيل الذهبي. طبعة أولى. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٨٦.

مختلفة[٥٧]، كما عرض الكتاب لمقبرة جماعية دفن فيها الكثير من القتلى حيث جاء تحت صورة المقبرة الجماعية ما يلي: "منطقة الجزيرة ما بين بغداد–الكوت.. وقد دفنت عشرات الجثث في هذه المنطقة الخالية من قبل مكتب التحقيق الخاص التابع إلى الحرس اللاقومي.. أخذت الصورة يوم ١٩٦٣/١٢/١٥"[٥٨].

وفي الملحق رقم ١ الذي نشره الدكتور الراحل علي كريم سعيد في كتابه الموسوم "العراق البيرية المسلحة حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣" والصادر في عام ٢٠٠٢ يؤكد على تنظيم مهرجانات من التعذيب والقتل لعدد كبير من الضباط الأحرار في أعقاب نجاح انقلاب ٨ شباط ومن ثم في أعقاب فشل حركة حسن سريع في عام ١٩٦٣، أولئك الذين ساهموا في ثورة تموز كالزعيم الركن داود الجنابي، والمقدم إبراهيم الموسوي، والعميد عبد المجيد جليل، والعقيد حسين خضر الدوري الذي قلع له طه الشكرجي أذنيه بكلابتين، قبل رميه بالرصاص بأمر من صالح مهدي عماش. كما يذكر بأن طه الشكرجي كان قد قتل تعذيباً في مقر اللواء ١٩ في معسكر الرشيد النقيب عمر فاروق جلال من حماية عبد الكريم قاسم وآخرين. كما كان "على قائمة الإعدام ٣٤ ضابطاً من أصل حوالى مائة معتقل في مقر اللواء ١٩، فنادى عليهم (طه الشكرجي، وهو أحد الضباط البعثيين المسؤولين عن التحقيق، ك. حبيب) وأخذهم بسيارة لوري إلى منطقة قريبة من عكركوف، وتم هناك رميهم ودفنهم في نفس المكان، وكان بين القتلى المقدم فاضل البياتي، والرئيس الطيار منعم حسن شنون، والرئيس الأول جلال أحمد فهمي، والنقيب عباس الدجيلي والرئيس هشام إسماعيل صفوت، والنقيب حسون الزهيري وكلهم من الضباط الأحرار، وإبراهيم الحكاك ولطيف الحاج وصاحب أحمد المرزا (طالب بكلية الطب) وصبيح سباهي وغيرهم".[٥٩]

---

٥٧ هيئة الدليل الدولي. المنحرفون منشورات عربية سلسلة رقم ١/ ١٩٦٤. مصدر سابق. ص ٦٢.

٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

٥٩ سعيد، علي كريم د. العراق البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣. الفرات للنشر والتوزيع. بيروت. ٢٠٠٢. ص ١٤٢/١٤١.

وفي مكان آخر يشير الدكتور سعيد إلى أن الملازم أيوب وهبي الملقب بابن شيتا قد دخل في عام ١٩٦٣ إلى نادي الأولمبي الذي كان أحد مقرات التحقيق والتعذيب السيئة الصيت ببغداد "فرأي مجموعة من الضباط يقفون جانباً، فسأل مَن هؤلاء؟ فقالوا هذا الرائد حافظ علوان مرافق عبد الكريم قاسم، وهذا الملازم نوري ناصر أحد مرافقي قاسم، والملازم الطيار طارق محمد صالح أبن أخت عبد الكريم قاسم والملازم الطيار كريم صفر والرئيس غازي شاكر الجبوري، فسحب أيوب وهبي أقسام رشاشته ورماهم جميعاً دون تردد، فلم ينج غير حافظ علوان الذي احتمى بعامود كونكريتي، وغازي الجبوري الذي اكتشفه فيما بعد ناقل الجثث بسيارة الإسعاف إنه ما زال حياً، فأخذه إلى مستشفى الرشيد العسكري حيث أنقذه أطباؤها بأعجوبة"[٦٠].

عرف الشعب العراقي في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٩ صحفياً بارزاً ومتميزاً في كتاباته ومقالاته الصحفية حيث كان يكتب باسم "أبو سعيد" في جريدة اتحاد الشعب، وكان أحد الكوادر المتقدمة في الحزب الشيوعي العراقي، إنه الآنسان الطيب عبد الجبار وهبي. اعتقل عبد الجبار وهبي مع رفيقيه جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وتعرض إلى تعذيب شرس يصف جزءاً من عواقب التعذيب عليه بعض البعثيين الذين شاهدوا وهبي في قصر النهاية، إذ كتب الدكتور على كريم سعيد يقول:

"يقول الضابط محمد علي سباهي الذي كان عضواً وأحد مؤسسي المكتب العسكري لحزب البعث العربي الاشتراكي قبل ٨ شباط: "في عام ١٩٦٣ زرت في قصر النهارية عمار علوش وكان مشرفاً على التحقيقات، فرأيت عنده عبد الكريم الشيخلي (وزير الخارجية فيما بعد)وأيوب وهبي وخالد طبرة، وفوجئت بالصحفي عبد الجبار وهبي ممدوداً على الأرض وكان على وشك الموت ويطلب الماء، ويجيبه خالد طبرة (مدير عام فيما بعد): "ها كواد (قواد) تريد مي (ماء)!"، ولم يعطه. وكان الدكتور فؤاد بابان قد أخبرني بمدينة السليمانية عام ٢٠٠١ قائلاً: كنت معتقلاً في قصر النهاية "فرأيت عبد الجبار وهبي (أبو

---

٦٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٢.

سعيد) منشور الرجل من تحت الركبة بآلة نشر خاصة، وكان إلى جانبه شخص آخر لديه يد واحدة معلق منها"[٦١].

يشير طالب شبيب، وكان في قيادة البعث ووزير خارجية حكومة الآنقلاب، إلى أن ستة من مدراء البلديات الذين عينهم وزير الشؤون البلدية محمود شيت خطاب وذهبوا لتسلم مناصبهم ووجهوا بالحرس القومي الذي تناولهم بالضرب تأديباً لهم لكي لا يعودوا ثانية إلى مناصبهم، فليس الوزير يعين مدراء البلديات، بل هم الذين يقومون بتعيين مدراء البلديات. جاء وزير الشؤون البلدية بهؤلاء الستة إلى مقر حازم جواد وكان طالب شبيب موجوداً هناك. فسألوه عما جرى لهؤلاء الجرحى "وكأنهم خارجون تواً من غرفة إسعاف وتضميد، يحملون رؤوساً معصوبة وأيدي وأرجلاً وأقداماً مجبَّرة. وكان منظرهم أشبه بتظاهرة أثارت استغرابنا، فقال إنهم رؤساء البلديات الذين وافقتم على تعيينهم، قام رجال الحرس القومي بضربهم تأديباً لهم، وطلبوا منهم أن يعودوا مرة أخرى إلى مراكز عملهم، لأن قيادات الحرس القومي قد اختارت بنفسها رؤساء بلديات آخرين، وهم الآن يمارسون وظائفهم دون الرجوع إلى وزير البلديات"[٦٢].

وبصدد أساليب التعذيب التي مارسها البعثيون ضد المعتقلين كتب المحامي خالد عيسى طه في مقال له حول تجربته مع المندائيين أثناء وجوده في المعتقل كتب يقول:

".. أدخلونا ذات ليلة في غرفة.. و في الصباح التالي رأيت منظرا لن أنساه ما حييت إذ رأيت شخصا كهلا، شيخا مسنا قد وثقت يداه ورجلاه بكرسي وكان هناك رجل من الحرس القومي يمسك بيده شمعة ويريد بها حرق لحية الشيخ بينما كان شيخنا يصرخ و يصرخ.

فكرت في داخلي إذ لم أكن أتخيل يوما أن يكون هناك حزبٌ بكامله يحمل السلاح ويهدد لحية رجل مسن بريء ! ! ! ! فبدا لي أن حرسا قوميا يمثل حزب البعث قد ترك كل الأهداف المعادية وركز على لحية الشيخ المندائي" الصابئي...".

---

٦١ المصدر السابق نفسه. الهامش ص ٥٩.

٦٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٧/١٦٨.

سُحبت إلى الغرفة بعدما عذبوني بقيادة حرس.. ولم أدرك بعدها النتائج ولكن علمت فيما بعد بان هذا الشيخ كان يعود لعائلة تلقب ب(الصكر..).

أيام تلت أيام و سنين تلت سنين و تبدلت الأجواء و حدث انقلاب على انقلاب البعث وجاء عبد السلام عارف.. وكانت كل معرفتي بالمندائية أنهم أناس طيبون جل احترافهم يكمن في الصياغة..وما كانت صورة الشيخ لتغادر مخيلتي وسألت نفسي: ترى ما الذي فعله ذلك الشيخ وما الذي اقترفه ليعذب هكذا؟" (موقع بحزاني الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٧).

شهادة الكاتب والأديب العراقي السيد جاسم المطير حول الاعتقال والتعذيب بعد انقلاب ١٩٦٣

اتصلت بالأخ السيد جاسم المطير، وهو مقيم في هولندا ويعاني من جملة من الأمراض التي حملته إياها سني السجن والتعذيب والاضطهاد والقمع الوحشي لنظام البعث الأول، ورجوته أن يكتب لي صفحات عن الوضع الذي واجهه بعد اعتقاله في عام ١٩٦٣. ورجوته أن يشير إلى ما يساعد القارئة والقارئ أن تتشكل لديهم صورة واقعية دقيقة وصادقة عن طبيعة القسوة الجامحة التي يتسم بها المستبدون وأعوانهم في العراق. وهذه هي الرسالة التي وصلتني منه بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٦ أضعها، كما وصلتني أمام القارئات والقراء بالعربية ليطلعوا على لوحة واحدة من ألاف اللوحات المماثلة في عراق عام ١٩٦٣ وعراق المرة الثانية من حكم البعث للفترة ١٩٦٨–٢٠٠٣.

الذاكرة الصعبة عن أيام الحرس القومي..

قبل الاعتقال

حدث الآنقلاب في شباط عام ١٩٦٣ وبدأ وحوش الحرس القومي بتفتيش بيتنا في ٢٣ شباط وفي ١ آذار وفي ٩ آذار. اعتقلوا والدتي نهاراً كاملاً ثم أطلقوا سراحها.. فتشوا دار عائلة زوجتي سميرة محمود بحثاً عنها وعني وعن شاكر محمود.

كان جميع من يعرفني من البعثيين والحرس القومي، وهم كثيرون، يريدون أن يروا عطشهم مني لكثرة ما تردد أسمي أمامهم من قبل بعض المعتقلين المعترفين. تكررت أمامهم المعلومات والتقارير عن كوني مسؤول اللجنة المحلية في الحزب الشيوعي بالبصرة وعن كوني عضواً في مكتب لجنة المنطقة الجنوبية وعن حركتي وتنقلاتي خلال الشهر الأول من الانقلاب.. مرة يجيئهم اعتراف من عامل ميناء بأنني كنتُ مجتمعاً بالعمال ومرة من طالب في اجتماع طلابي بالبصرة ومن معلم في الْمَدِيْنة (إحدى نواحي البصرة) ومن فلاح في القرنة ومن معلم في السيبة أو الفاو أو الزبير فصاروا يكمنون لي الكمائن بعد " مغادرتي " لتلك المناطق التي كنتُ أزورها فأخرج سالماً منها وقد نجوتً بسهولة من كمائن عديدة..

من ١٣ شباط حتى ١٩٦٣/٣/١٩ يتلفتون في كل الوجوه بأعين ملؤها الترقب والحذر. قضيتُ عدة أيام مختبئاً في دار شخصية قومية معروفة بنزاهتها (فيصل حمود) صاحب مكتبة الفكر العربي وهي أقدم مكتبة في البصرة وله صلات متينة مع المتصرف ومدير الأمن ومدير الشرطة ومع البعثيين. يساعدني في تنقلاتي من مكان إلى آخر في كثير من الأيام عندما استنجد به وكان الرفيق (سلمان محمد النجار) قد خصص سيارته البيكاب لتنقلاتي ليلاً ونهاراً، داخل البصرة وخارجها.. كنتُ أحتفظ لنفسي بأصفى أغاني الصبر والحذر رغم أنني واثق أن الخوف سيزول سريعاً وأن عتمة الحرس القومي ستنتهي أسرع من البرق المنتظر حدوثه في أية لحظة.

الأصدقاء مثلما الأهل يخشون عليّ إذا ما وقعتُ بأيديهم. ازدهرت تلك الأيام باقتراحات كثيرة تقدم ألي للفرار إلى خارج العراق (عبادان أو الكويت). حتى أصدر صالح دگله أمره ألي بمغادرة البصرة إلى بغداد أو الكويت فقد كان كل الذباب المتوحش يبحث عني كما كتب ألي ذات مرة.

استولت الليلة الحرة الأخيرة على جفوني. قضينا ليلة كاملة أنا وعبد الحسين الشهباز (عضو اللجنة المحلية) لتصفية الكثير من الأوراق والتقارير الحزبية ذات الخطورة. كنا نعاني في تلك الليلة كما في قبلها السأم والاضطراب والخوف نتوقع الخطر في كل لحظة. فما أن نسمع صوتا في الزقاق إلاّ وتثقل قلوبنا جميعا بشيء من صمت الحذر.

وفي صبيحة العشرين من آذار ١٩٦٣ أغارت مجموعة من عناصر الحرس القومي على دارنا المستأجرة من قبل الحزب لتكون مقراً لمكتب اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في البصرة. كانت الدار في محلة (الجمهورية) قريبة من المكتب الرئيسي لشركة نفط البصرة.

لحظات الاعتقال

الساعة الخامسة فجراً. لم يطرق الباب أحد إلاّ أنني شعرتُ بحركة تطويق غير طبيعية قرب الباب الرئيسي وحول الشباكين المطلين على الزقاق. حركة سريعة وهادئة كتحرك اللصوص.

كان معي في البيت زوجتي (سميرة محمود) التي أيقظتها في الحال مشيراً إليها الصعود إلى سطح الدار والآنتقال منه إلى سطح الجيران والهرب، بينما ذهبتُ إلى غرفة عبد الحسين الشهباز فأيقظته باحثاً عن رسالة حزبية صغيرة لكنها خطيرة كتبتها قبل ساعات ملفوفة مثل كبسولة الدواء كان مقرراً أن يسلمها عبد الحسين لمسؤول إحدى المنظمات. في الرسالة معلومات عن مناضلين عسكريين كنا نرتب معهم بعض الأمور الخاصة واللقاءات، فبلعتُ الرسالة في اللحظة التي كان أفراد الحرس قد كسروا باب البيت هاجمين إلى داخله وأنا مُهم في صعود السلم. ألقي القبض عليَّ وهمّوا بمحاولة إخراج الرسالة من فمي لكن أوان ذلك قد فات إذ أحسست بأنها استقرت مشكورة في معدتي.

قبضوا على عبد الحسين بينما لاحظتُ انسلال شقيقته ماجدة الشهباز (عضو اللجنة النسائية) من بين صفوفهم إلى خارج الدار دون انتباه منهم.

أصبحوا مسيطرين على باحة البيت مشهرين بنادقهم الرشاشة (بور سعيد) نحو صدري وصدر عبد الحسين الشهباز بينما صعد اثنان منهم إلى السطح فزاد قلقي لكنهما عادا خائبين سريعاً إذ صارت سميرة جزءاً من عائلة الجيران.

فتشوا البيت بدون دقة. لم يجدوا غير أربعة كتب في الشعر العربي موجودة في غرفة عبد الحسين ورقعة شطرنج وطاولي خشبي أخذوها مع الكتب وتركوا أحجار الشطرنج التي توجد في داخل قلعتين من قلاعها الأربعة رسالتين حزبيتين مخبوءتين بدقة رغم عدم

أهميتهما. أما الأوراق الحزبية الأخرى فكانت مخبوءة في مكان لا يتصوره أحد منهم، داخل ماكنة المروحة المنضدية الموضوعة في زاوية غرفة الاستقبال.

الهمسة الداوية

صعدنا إلى سيارة بحجم كبير(لاندروفر). فوجئت أن فيها عبد الحسين خليفة(عضو مكتب المنطقة الجنوبية) في المقعد الخلفي وأجلسوني في مقعد أمامه (الحوض الوسطي) بينما أجلسوا عبد الحسين الشهباز في مقعد يقابلني ويقابل عبد الحسين خليفة وكانت آثار تعذيب شديدة قد شوهت وجهه. على أرضية الحوض الوسطي كان شيء ما مغطى ببطانية عسكرية. صعد حارس مسلح بجانب السائق بينما صعد الآخرون في سيارة ثانية تتبعنا. قبل أن تتحرك السيارة همس عبد الحسين خليفة بأذني: أمامك جثة عباس نعمة.

عرفتُ أن السيارة قادمة من لواء العمارة لأن عباس نعمة الحداد كان مسؤولاً عن تنظيم لواء العمارة لمنظمة الحزب الشيوعي، وكان عبد الحسين خليفة قد ذهب قبل يومين للأشراف على التنظيم هناك باعتباره عضواً في مكتب المنطقة الجنوبية.

الهمسة كانت أول صدمة كبيرة كبداية لفصل خطير من فصول محاربة تنظيمات الشيوعية في البصرة والمنطقة الجنوبية. وكانت فصلاً من فصول العنف الدموي والتصفية الجسدية الذي لم تشهد له بلدنا مثيلاً من قبل. يا لبؤس المصادفات الغريبة..

قبل بضع ساعات فقط، أي في الساعة الواحدة صباحاً كنتُ أقرأ تقريراً عن الوضع الإرهابي في لواء العمارة كان قد أرسله عباس نعمة الحداد نفسه قبل بضعة أيام يُعلم فيها مكتب المنطقة الجنوبية أن مجيئه من العمارة سيتأخر لمدة أسبوع واحد لاستكمال بعض الأمور التنظيمية قبل انتقاله إلى البصرة. كان يشكو في تقريره أنه متضايق من الحركة في مدينته المعروف وجهه فيها جيداً من قبل أصدقاء الحزب وأعدائه. وقد ورد في التقرير " أن الحرس القومي استباح العمارة بصورة همجية ".

كان مكتب المنطقة قد وافق على نقله إلى البصرة مع إبقائه مسؤولاً عن اللجنة المحلية لتنظيم الحزب الشيوعي في العمارة. بدلاً من مجيئه حياً، جاءتنا روحه المغدورة في حوض

هـذه السـيارة. نقلنـا بسـرعة إلى مقـر الحـرس القـومي الـذي أحتـل بنايـة نـادي جمعيـة الاقتصاديين العراقيين فـرع البصـرة المطـل علـى نهـر الخـورة، وهـو النهـر المقـترن بفـرح البصريين ومتعتهم ومسراتهم فيه تجري احتفالات عيـد نـوروز في ٢١ آذار مـن كـل عـام أي يوم غد.. على شواطئ النهر المتعددة التعرجـات المظللـة بالنخيـل وأشـجار التكـي يجتمـع المحبون والعاشـقون تحـت ظلالهـا الوارفـة الـتي لـيس لجمالهـا جمـال مماثـل في أيـة بقعـة بصراوية أخرى. وكثيرا ما شهد النهر احتفالات جماهيرية عديدة بعـد قيـام ثـورة ١٤ تمـوز كان منها احتفال جماهير البصرة عام ١٩٥٩ بعيد تأسـيس الحـزب الشـيوعي. تحـول هـذا النادي إلى مَجلد. إلى حـاكم بـالعنف والتعـذيب. يـدور حـول الجميـع بالسـياط لكـي تنـزف أجساد ضحايا ولكي تنوح قلوب. هذا مكان موحش عقيم. يحـس الجـلادون فيـه بالعظمـة وهم صغار. ويحس المجلودون فيه بالآنكسار وهـم كبـار. العظمـة والآنكسـار وجهـا لوجـه. أيهما ينتصر..؟

داخل المسلخ

أدخلونا إلى القاعة الرئيسية في نادي جمعية الاقتصاديين العراقيين، المقر الرسمي للحـرس القومي في لواء البصرة. أخرج عبد الحسين الشهباز من القاعة إلى مكان آخر بينما لم ينـزل معنا عبد الحسين خليفة إلى المكان نفسه، ولم أعرف المكان الذي اقتيـدا إليـه. بعـد قليـل (ربمـا بعـد نصـف سـاعة) جـاءوا بصـالح دگلـه – مسـؤول مكتـب المنطقـة الجنوبيـة – وبزوجته وطفلتهما. أجلسوا صالح على كرسي بجانب الشباك المطـل علـى الحديقـة بينمـا أجلسوا زوجته إنعام العبايچي على الأرض. لم أكن قد التقيت بها من قبل لكن كـريم فـرج كان قد حدثني، قبل الآنقلاب، عنها وعن شخصيتها التي كثيراً ما أظهر إعجابه بها. نظرتُ إلى وجهها. كان نضراً، جميلاً، أليماً، فيـه صـلابة وتحـدٍ. المـرأة الوحيـدة في هـذا المَجلـد تنظر إليهم بشراسة وتوتر. تغمغم بكلمات لم اسمعها. لقد محت تلك اللحظات لـيس الكـلام من شفتي فقط بل محت سمع أذنيّ أيضاً كأن فيهما وقر. قلـتُ في نفسـي: سـاعدك الله يـا إنعام وأنت تحملين وقر طفلتك.

فجأة اهتزت القاعة بانطلاق رشاشة بور سعيد داخل القاعة متجهة رصاصات نحو صالح دگله. أصابته عدة شظايا ورصاصات أطلقها شاب من الحرس القومي نقلوا صالح، بعد حدوث هرج ومرج من جميع الحرس الموجودين في المقر، إلى خارج القاعة بسرعة عرفت فيما بعد أنهم نقلوه إلى المستشفى.

ثم سمعتُ مكالمة هاتفية من غرفة الآمر مع بغداد (المقر العام للحرس القومي) تبلغهم باعتقال لجنة المنطقة الجنوبية وذكر أسم صالح دگله وبعده أسم جاسم المطير. وخلال بضع ساعات وصلت طائرة خاصة من بغداد على متنها أحمد العزاوي، وصباح المدني، وجاء أبو طالب عبد المطلب الهاشمي الذي كان موجوداً في مدينة العمارة بسيارة مسلحة، وجميعهم من القيادة العامة للحرس القومي، ومنذ اللحظة الأولى من وصولهم بدءوا مع المعتقلين تحقيقاً بأساليب بشعة.

الألم الأشد

تألمتُ كثيراً في تلك اللحظة فها نحن ثلاثة من أعضاء المكتب قد تم اعتقالنا. لم يبق طليقاً غير واحد هو محمد حسن مبارك. كم تمنيتُ أن يفلت من قبضتهم. كان شاطراً في التخفي وكان حذراً جداً منذ أول يوم الآنقلاب، فقد كنتُ قد التقيته طالباً مني الآنتقال إلى دار جديدة خلال أسبوع واحد.

كان عدد غير قليل من الحرس الواقفين حولنا من معارفي. الكبار منهم أصدقاء لي سابقون. وكان فتَيان عرفتُ من اسميهما أنهما ابنان لصديقين من أصدقائي المعلمين غير البعثيين. أنا أتطلع لوجوههم بألم وهم يتطلعون إليّ بألم.

استفسرت من أحد الفتيين كان واقفاً بقربي عن آمر الحرس القومي في لواء البصرة (فتحي حسين) الذي هو مسؤول البعثيين في اللواء. إن كان موجودا أم لا.. فأجابني هامسا انه موجود.

كان فتحي حسين صديقاً لي قبل أن يصبح بعثياً عام ١٩٥٢ أيام انتفاضة تشرين، أزوده دائماً بمنشوراتنا الحزبية وكان يوقع على عرائضنا بحماس. بين عائلتي وعائلته

علاقات طيبة فنحن أبناء محلة واحدة في ذلك الحين، محلة العشار، التي يطلق عليها، الناس والشرطة، لقب (موسكو) لكثرة الشيوعيين فيها ولأن الرفيق فهد كان أحد ساكنيها في دار شقيقه فرج في إحدى فترات حياته. كانت دار فرج سلمان مجاورة لدار سكنانا ذات يوم بصورة مشتركة أنا ومحمد سعيد الصگار. كنتُ أفاخر دائماً بهذا السكن فمنه تأتيني قوة معنوية معينة.

بسط جواب الحارس الشاب شيئا من الراحة في نفسي. فتحي حسين هو الآمر الناهي في هذا المكان وفي كل مكان من اللواء كله. أبسط أمر من أوامره يمنع تعذيبي.

أخذ قادة الحرس القومي وقادة التنظيم الحزبي يطلون علينا واحداً واحدا متفحصين وجوه الغنيمة الجديدة من الشيوعيين. دخل علينا شخص نادوه باسم أستاذ زهاء وكان وجهه متوحشا. ثم دخل علينا شخص برتبة ملازم أول اسمه نصار السعدون نائب آمر الحرس القومي لكن وجهه كان هادئا.

محاولة يائسة

ثم صدر أمر بنقلي إلى غرفة صغيرة ملحقة بالمطبخ، ربما هي إحدى مخازن المطبخ. غرفة مساحتها متر بمترين. شاهدتُ في أرضها رطوبة كما شاهدتُ في زاويتين من زواياها آثار دماء وشعر آدمي.

مرت دقائق جاءني بعدها علي حسين الطهراني (صاحب محل أحذية في شارع الصيادلة بالعشار) وهو شقيق فتحي حسين آمر الحرس القومي بالبصرة. كان محله عنواناً "محطة" لإيصال منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي القادمة من بغداد إلى تنظيماتهم في البصرة. في أواخر عام ١٩٥٩ ألقي القبض على المراسل البعثي القادم من بغداد الذي سرعان ما أعترف بمهمته وبالعنوان الذاهب إليه فاعتقلوا أثر ذلك علي حسين الطهراني. وقد سعيتُ كثيراً من أجل إطلاق سراحه فتم ذلك بعد أسبوعين من اعتقاله وقد شكرني هو وجميع أفراد عائلته بمن فيهم فتحي حسين لأنهم لم يكونوا يتوقعون عودة أبنهم إليهم.. أول كلمة قلتها لعلي حسين: ـ هل تتذكرني يا علي..؟ ـ نعم. بالتأكيد..

ـ هل تتذكر كيف أنقذتك من أزمة اعتقالك عام ١٩٥٩ يا علي..؟ ـ نعم..

ـ هل تتذكر الجهود المتواصلة الحثيثة التي بذلتها مع صديقي مدير الاستخبارات العسكرية المقدم عريبي فرحان لضمان إطلاق سراحك وضمان عدم المساس بكرامتك أو تعذيبك خلال فترة التحقيق..؟ ـ نعم أتذكر كل شيء.

كان يجيب على أسئلتي بنوع من الذل الذي يشعر به الآن. تحاشى النظر إلى وجهي.

وذكرته أيضاً كيف سافرتُ إلى بغداد لرفع "الحيف" عن شقيقه فتحي بعد أن استنجد بي لحل مشاكله مع اتحاد الطلبة العام في كلية الإدارة والاقتصاد حيث صلافته أدت به إلى الهروب من الكلية إلى البصرة بعد حوادث الموصل في أعقاب مؤامرة الشواف وكان في السنة الأخيرة من الكلية. بينما عائلته ترتب له أمر الهرب إلى إيران.

في حينه، وعلى عجل، اصطحبت فتحي حسين معي إلى مقر اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية التي كنتُ عضواً فيها. تفهم الرفاق قضيته مقررين منحه فرصة العودة إلى الكلية وحل مشاكله مع إدارتها ومع لجنتها الطلابية، وبالفعل كلف هاشم الطعان بحل مشكلته وعاد إلى الدوام بحرية.. قال لي علي:

ـ نعم أتذكر كل ذلك. لا ننسى فضلك علينا ولا ننسى فضل الحزب الشيوعي.. ولا ننسى فضل اتحاد الطلبة العام. صدقني يا جاسم أنا لا أكره الشيوعية ولا أكرهك. قلتُ له: إذاً عليك الآن وعلى فتحي واجب الوقوف إلى جانبي وعدم تعذيبي أو ممارسة أي ضغط بل المبادرة فوراً إلى إطلاق سراحي وسراح الآخرين من رفاقي رداً للجميل.. وعار عليكم أن تعتقلوا امرأة وطفلتها الرضيعة. إن كنتَ شريفاً يا علي أطلق سراحها فوراً. أكد لي أنهم سيطلقون سراحها بعد قليل وأن أحداً لن يمسني بسوء على الإطلاق قائلاً:

ـ أقسم بشرفي أنني أصدرتُ قبل قليل أمراً إلى جميع منتسبي الحرس القومي بعدم الإساءة إليك لحين عودة فتحي من بغداد الذي سيأمر بإطلاق سراحك حتماً. شكرته موقناً أن ادعاءاته أمامي كانت صادقة.

مكالمة مع القيادة العامة للحرس

بعد دقيقتين فقط سمعتُ صوت فتحي حسين يتحدث تلفونياً مع بغداد. كان صوته يصلني قوياً واضحاً من ممر الحديقة عبر شباك غرفته المجاورة للمكان الذي أنا فيه. صوته يعلو ويعلو ويتكرر مع محدثه في بغداد:

ــ تعالوا سريعاً.. ألقينا القبض على اللجنة المحلية. ألقينا القبض على اللجنة المنطقية. كل الشيوعيين الخطرين تحت قبضتنا. أيادينا قبضت على صالح دگله مسؤول المنطقة وعلى جاسم المطير مسؤول البصرة. تعالوا سريعاً.. في الحال عرفتُ أن علي حسين كان كاذباً عندما ادعى أن فتحي في بغداد. بالتالي فإن وعوده الأخرى كاذبة أيضاً..

دخل إلى الغرفة زهاء حسين الذي كان صيته قد ذاع في البصرة بأنه "زهاء الجلاد" ومعه عدد من حاملي السياط والصوندات. وظيفته في الحرس القومي (رئيس اللجنة التحقيقية) بيده صوندة بطول متر في نهايتها حديدة.انهالوا عليّ جميعاً ضرباً ورفساً. تنهال السياط على كل مكان من رأسي وجسدي ورجليّ. لم أر أي ضوء ولا أية كوة مفتوحة. العذاب هو الشيء المؤذّن في الغرفة. نزفت الكثير من الدم من أنفي ومن فمي وصارت في جسدي كسور وجروح. كسر في عظم الكتف الأيسر ونزيف مستمر مع بول مدمي مستمر. لم أشعر بعدها بشيء رغم أنهم استمروا في تعذيبي كما علمتُ بعد ذلك. بعد ساعات من المكالمة التلفونية لا أعرف عددها حضر الوفد القادم من القيادة العامة للحرس القومي، من بغداد على متن طائرة خاصة.

الوفد من ثلاثة أشخاص، صباح المدني و أحـــمد العزاوي (أبو الجبن)، وأبو طالب عبــد المطلب الهاشمي. وبعدهم جاء عطا محي الدين.

أبو طالب الهاشمي كان في العمارة وجاء بسيارة خاصة بعد مكالمة تلفونية من علي حسين يحتمل أنه الذي عذب عبد الحسين خليفة وعباس نعمة الحداد في اليومين الماضيين (في العمارة). لم يستمتعوا بأية فترة استراحة. فبعد دقائق من وصولهم دخل إلى الغرفة أحمد العزاوي.

الدخول إلى الجحيم

كنت ممدداً على الأرض عارياً. حتى الملابس الداخلية كانوا قد انتزعوها من جسدي المتورم. بيد العزاوي لفة يمضغ فيها وهو يشتم الشيوعية ويشتم عرضي بلسان سرسري بذيء. بيده الأخرى قدح من الشاي. رفسني بقدمه ثم رمى الشاي على جسمي. لم يكن الشاي ساخناً. هددني بالقول: سأعود إليك حال انتهائي من أكل الكباب الطيب. إن لم تعترف سأمزق جسدك كله وأرميك كباباً للكلاب كما رمينا جسد عباس نعمة..

غادر باب الغرفة ومن خلفه مجموعة من حرس البصرة دخل بعده مباشرة (صباح المدني) مبتدأ بضربة قوية بقدمه اليمنى أصابتني في صدري وهو يقول: أول الغيث قطر وسوف ينهمر. ربطوني بأمر منه، واقفاً، بحبل شد إلى شباك الغرفة. انهمر التعذيب فعلاً بأشكال همجية متنوعة حتى أغمي عليّ بعد وقت لم أعرف مداه.

في المستشفى

ذات يوم لم أفق إلاّ وأنا في غرفة الطوارئ بالمستشفى الجمهوري بأمر مباشر من فتحي حسين كما قال الحراس الذين اصطحبوني إليها. نظرتُ إلى وجه الطبيب أولاً ومن ثم إلى وجه الممرضة. أمعنتُ النظر إلى وجهها جيداً فتأكدتُ أنني أعرف هذا الوجه الجميل ذي الشامتيْن الكبيرتين. همَستْ في أذني:

ـ نعم أنا الرفيقة سليمة. سيأمر الطبيب بإبقائك في المستشفى بناء على طلبي وإلحاحي سأساعدك على الهرب إن بقيت.. هي التي عرفتني. كانت عضو في خلية شيوعية تنظمها عائدة ياسين. زرت الخلية مشرفاً في يوم ما من قبل. لم يبق في ذاكرتي عنها غير شامتيها الكبيرتين.

في الغرفة الثانية كان الطبيب يتحدث تلفونياً بحضور الحارسين مع فتحي حسين بعد أن رفضا بقائي في المستشفى. حاول الطبيب إقناع فتحي لكنه أصر على عودتي. في طريق العودة عرفتُ أن الليل في منتصفه. الشوارع والطرقات خالية تماماً من الناس

والسيارات. أعادوني إلى نفس المكان الذي تحولت كل غرفه إلى مسالخ. كنتُ بحالة من الوعي اسمع بوضوح كل ما كان يصلني من صراخ المعذبين ومن أوامر الحرس.

في غرفة قريبة كان يجري (حوار) مهذب ومؤدب عن الشيوعية والاشتراكية بين أبو طالب الهاشمي وبين امرأة كنتُ أسمعها تدافع عن الشيوعية وعن سياسة الحزب الشيوعي. أظن أنها إنعام العبايچي.

يخرج أبو طالب ليأتي غيره شاتماً المرأة الصلبة نفسها التي تحتج وتتجاسر عليهم بلسان طويل لا يصلح لغير القطع. كما كانوا يصفونها. ثم سمعتُ صوت صباح المدني يسبها ويشتمها. خلعوا عني الملابس ورموني في أرض الغرفة مرة ثانية.

مرحلة جديدة

صبرتُ عشرة أيام في نفس المكان بلا أكل ولا شرب. ضرب متقطع أو متواصل، ونوم متقطع أو متواصل، وغيبوبة متقطعة أو متواصلة. لم أعد أعرف ماذا يجري في الغرف الأخرى.

في اليوم الحادي عشر أظهر فتحي حسين نفسه أمامي ليمثل دوره بأنه مستغرب من وجودي في هذا المكان وبهذه الحالة. مقسماً بشرفه وأغلظ الأيمان أنه لا يدري أني من بين المعتقلين. كان رهط من الحرس يقف حوالىه فأصدر أوامره التالية: ـ أوقفوا تعذيبه. ـ هاتوا له بملابس داخلية وبيجاما جديدة. ـ هاتوا له وجبة غذاء على الفور. ـ أرسلوه كل يوم ألى المستشفى للتداوي. ـ هاتوا له صحف اليوم ليطلع عليها. أي تمثيل فاشل هذا يا فتحي..!

أتعتقد انك بهذا الأسلوب ترد دينا بذمتك. أنظر إلى عظامي يا فتحي قد دقت بأمر منك. شجوا رأسي بالعصي والهراوات بأمر منك. مزقوا ظهري بأمر منك. منحوني عذاباً كاملاً اهتزت له غرف المجلد بأمر منك. فأنت لا غيرك المسؤول عن ارتفاع الآلام في كل مكان من هذه المدينة الطيبة، وسوف لن يسامحك تاريخها من هذا العار.

أعرفك كذاباً يا فتحي حسين. ضايقك (المد الشيوعي..) عام ١٩٥٩ لكنه لم يجلدك ولم يؤذِ ظهرك أو بدنك. انك الآن تنتقم بجلد آلاف الناس. لا احتاج إلى كذبك بعد الآن. فقد أخرجوا جسدي من جسدي. أشهقوني بالجلد وتمزقت كوامني. لجمتم تنفسي ولم يبق في جسدي شيء غير عينين مشرعتين في فضاء الغرفة. استدر بوجهك نحو الحائط واكذب. اقتحم نفسك واكذب فأنا لا أصدقك مهما كان صوت الطبل الذي تضرب عليه الآن.

صاح فتحي بأعلى صوته:

أيها الحرس تراجعوا منذ هذه اللحظة عن هذه الغرفة. يجب أن لا يثقل أحد منكم على هذا الآنسان بأي شيء ولا بأي عذاب. مدوا له بالطعام والشراب. لا ترددوا أمامه غير الكلام الطيب. امنحوه نشوة القراءة. ضعوا أمامه الصحف والمجلات والكتب. لا يمس أحد منكم طرف ردائه. ولا يثب أحد عليه بشتيمة. انه ضيفنا.. أنه أخي الكبير منذ طفولتي. انه هو الذي أرشدني إلى الاشتراكية.. وقف الجلد. وقف الشتم. وقف الصراخ.

نوع جديد من العذاب

أي حلم هذا بعد صخب الأيام العشرة. أعبثاً يلمع قدري أم أن صدفة ما أيقظت ضميره فجأة فقربتني إلى المياه الهادئة..! أحلم وأفكر.. أحلم أنني أعيش وأفكر أنني حي. أين الآخرون يا ترى.. أين صالح دگله.. أين إنعام العبايچي.. أين شاكر محمد العبد الله.. أين جميع أولئك الذين واصلوا الحياة بحب الفقراء وحزب الفقراء.. ؟

كانت أسئلتي لنفسي ترتد إليّ بصمت هائل ثقيل.. لا يقطعه غير صوت فتحي حسين يقع على رأسي كأنه صوت الذئب وهو يتحدث عن وعود جديدة بتوفير الاشتراكية والحرية للشعب كله ثم أوصاني:

ـ كن واقعياً يا جاسم المطير. السلطة بيدنا إلى الأبد. لا شيوعية بعد اليوم في العراق الوطني القومي. لا تكن عنيداً كالبغل صالح دگله. كن مثل الآخرين الذين اعترفوا وانتهى كل شيء يا صديقي..سأطلق سراحك فوراً لنضع أيدينا معاً لبناء الاشتراكية..!

في منتصف الليل جاءني زهاء حسين ومعه ثلة من الحرس. اصطحبوني بسيارة إلى منطقةٍ ما خلف السجن المركزي في البصرة. كان عدد من الحرس قد سبقونا وقد حفروا حفرة واسعة تكفي لعشرة أشخاص.

أنزلوني من السيارة وقيدوا يدي في تلك اللحظة ثم أوقفوني على حافة الحفرة مصوبين رشاشاتهم إلى صدري، ثم ألقى خطابه: نريد أن تدلنا على الأشياء التالية وإلاً سندفنك حياً في هذه الحفرة:

أولاً: أين هو شاكر محمود البصري عضو اللجنة المحلية.

ثانيا: أين هو أبو مولود عضو اللجنة المنطقية.

ثالثاً: أين هي سميرة محمود وعائدة ياسين.

رابعاً: أين هي المطبعة الجديدة.

خامساً: أين هم ضيوفكم من أعضاء اللجنة المركزية لحزب تودة الإيراني المختبئون بمعرفتك في البصرة.

سادساً: أين هو عبد الواحد كرم عضو اللجنة المحلية. وأين عرب عگاب.. أين عبد الوهاب طاهر.. أين سامي أحمد.

سابعاً: قل لنا من هو البعثي الخائن المندس من قبلكم في صفوفنا.

ثم أطلق عيارات من بندقيته الرشاشة بورسعيد. كان سروري عظيماً وأنا أستمع إلى هذه الأسئلة فقد عرفتُ من خلالها أن التنظيمات لم تكشف كلها وأن المعترفين لم يقولوا كل شيء.

فأولاً كان شاكر محمود البصري على بعد عشرات الأمتار لا غير من هذا المكان الذي نقف فيه، إذ كان معتقلاً قبل أيام معدودة من الانقلاب وقد وضع في سجن البصرة مع السجناء العاديين. أنه سالم إذن من قبضة البعثيين وحرسهم القومي. وثانياً كان سروري عظيماً لأن أبا مولود النشيط حر أيضاً وسيكون قادراً على إعادة بناء التنظيمات. وثالثاً أن زوجتي ليست في قبضتهم. ورابعاً أن المطبعة الاحتياطية الجديدة على بعد كيلومترين

من هذا المكان سليمة أيضاً وبأيدٍ أمينة.. وخامساً وهذا ما سرني كثيراً أن ضيفينا من حزب تودة، اللذين أمنتهما قبل الآنقلاب لدى سعدي يوسف في بيته، هما في أيدٍ أمينة. حمدتُ الله أن سعدي يوسف ورفاقنا الآخرين بيضوا وجه الحزب الشيوعي العراقي أمام الأشقاء الشيوعيين في حزب تودة. وسادساً أنهم لا يعرفون شيئاً عن وجود عبد الوهاب وسامي في نقرة السلمان.

لم يكن لدي من جواب في تلك اللحظة غير كلمتي: لا أعرف. صفعني زهاء ورفسني وأسقطني على كتلة من الحصى وهو يقول: سفلة.. كلكم سفلة أيها الشيوعيون عملاء روسيا.. بالكاد رفعتُ رأسي لأقول له: لسنا سفلة.. نحن حملة آمال شعب العراق.. فلطم رأسي بقدمه إلى الأرض. لاحظت ضياء سيارة قريبة تتجه نحونا. كانت سيارة حرس أيضاً. نزل منها فتحي حسين في مشهد تمثيلي عاصف ومعربد لائماً زهاء واصفاً إياه بالأحمق لتجاسره على عصيان أوامره وتحديها. وأصدر أمره إلى الجميع: ــ فكوا القيود من يديه وأعيدوه إلى مكانه. أنه صديقي وقريبي وأبن محلتي وطفولتي. كان الوقت فجراً ونحن نجوب شوارع البصرة عائدين إلى مقر الحرس القومي تغمرني سعادة الاكتشاف الجديد: لن يموت الحزب الشيوعي طالما يوجد شيوعيون أحياء.

قيل لي في آخر يوم قضيناه في هذا المَجلد: سننقل صالح دگله إلى قصر النهاية ليبقى هناك حتى الموت.

وقال لي فتحي إن صاحبك عنيد سينال جزاءه بالموت في بغداد. وسوف ننقلك إلى نقرة السلمان لتبقى فيها إلى ما شاء الله.. أنه وعد مني لعائلتك أن تبقى حياً.. ولكن في نقرة السلمان.. وكان هذا أول تهديد لي باسم نقرة السلمان. وبقيتُ أنتظر كل يوم الخلاص من جحيم الحرس القومي للانتقال إلى "جنة" النقرة

فنون التعذيب خلال أكثر من ثمانية شهور

خلال فترة وجودي في مقرات الحرس القومي الثلاثة مارسوا معي كل أنواع التعذيب للفترة من ١٩٦٣/٣/١٩ ولغاية صبيحة يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ حين هرب الجلادون

البعثيون بعد أن رموا أسلحتهم وملابسهم من دون صدور أية إطلاقة رصاصة واحدة. احتل بضعة جنود مع المتصرف محمد الحياني وسمعتُ أحد الجنود قفل باب التواليت ليخرجني منه كي يضعني في لوري عسكري كان فيه بقية المعتقلين.

كانت المدة المنصرمة جحيماً حقيقياً في ساعاتها وفي ذكرياتها المريرة فقد واجهت فيها مرارات أنواع مختلفة من العذابات أذكر منها:

١. ربطوني عدة مرات في مروحة بسقف غربة التعذيب بنادي الاتحاد الرياضي بعد أن نقلونا من جمعية الاقتصاديين وكانت الصوندات البلاستيكية تنهال على ظهري وعلى كل مكان من جسدي..

٢. سحلوني مرتين بعد ربطي بسيارة..

٣. وضعوني مربوطا على (ستول) كرسي عالٍ عن الأرض وليس فيه مسند للظهر بقيت فيه أربعة أو خمسة أيام بدون نوم رغم عيني المقفلتين.

٤. قضيت الشهور الثلاثة الأخيرة من عمر الحرس القومي بدشداشة صيفية داخل تواليت صغير في المقر الثالث للحرس القومي حتى ساعة سقوطهم يوم ١٨ تشرين الثاني.

٥. رفضوا السماح لي بالذهاب إلى التواليت في الأيام العشرة الأولى من اعتقالي..

٦. كانوا يرمون خل زلاطتهم على بعض الجروح المؤلمة في جسدي..

٧. كانت الصوندة والجلد بها على ظهري أبسط وسائل التعذيب اليومي أو الأسبوعي.

٨. لمدة الأشهر الثلاثة الأخيرة من عمر الحرس القومي وضعوا سماعة مسجل في شباك التواليت من خارجه لأسماعي على مدى ٢٤ ساعة من كل يوم أغنية أم كلثوم (أروح لمين) كجزء من حرب نفسية قاتلة..

٩. لم يتركوا شتيمة إلاّ وأدخلوها في قاموس شتائمهم..

١٠. في الغرفة المقابلة لي بمقرهم في مبنى نادي الاتحاد الرياضي فتحوا لي بابها وشباكها كي يأتيني صراخ امرأة أو فتاة اغتصبوها..

١١. حرقوا مكتبتي ٢٥ ألف كتاب أمام عيني في نادي الاتحاد الرياضي وكانوا يخرجوني من غرفتي في عدة ليال لمشاهدة لهب حريق مكتبتي التي نقلوها من مكتبة بيت والدتي

قرب شارع ١٤ تموز.. ورموا أوراقي بخط يدي في المحرقة وكانت تضم رواية واحدة ومسرحيتين ومجموعة من القصص القصيرة وكتابات أخرى. كانت عيناي في تلك اللحظات تدمعان دماً..

١٢.ورفضوا معالجتي لمدة ثلاثة أشهر من نزيف دموي حاد بالكلى إلاّ في الشهر الرابع بإصرار من الطبيب البعثي.

١٣. عذبوا الكثير من النساء في الغرفة المجاورة. وكان صراخهن يدمي قلبي..

أنا واثق أن التاريخ سوف لن يرحم هذه الفترة من حكم حزب البعث العراقي وستكون علاماتها أولى علامات الفاشية الجديدة بعد سقوط الهتلرية في مزبلة التاريخ..

جاسم المطير، بصرة لاهاي في ٨ شباط ٢٠٠٤

انتهت المادة التي رجوت الأخ الفاضل جاسم المطير تسجيلها لي لما كان يجري في البصرة مع المعتقلين الشيوعيين في أعقاب شباط الأسود، وهي صورة حية ودقيقة لما كان يجري في معتقلات البعثيين حينذاك.

ثالثاً: قطار الموت

يتفق الباحثون الذين درسوا حادثة نقل السجناء السياسيين من بغداد إلى نقرة السلمان والشبيهة بنقل المعتقلين اليهود من مختلف المدن والدول على المعتقلات النازية في قطارات الشحن، في ما عدا فارقين أساسيين هما أن نقل السجناء العراقيين كان في قاطرات مغلقة كلية لا ينفذ إليها الهواء أولاً، ثم نقلهم في أكثر أشهر السنة سخونة حيث تصل درجة الحرارة في الظل إلى أكثر من ٥٠ درجة مئوية. وقد أطلق على هذه الرحلة التعذيبية ب "قطار الموت". كان عدد الذين شحنوا بقاطرات الشحن قد بلغ في التقديرات الأكثر صواباً ٥٢٠ سجيناً سياسياً عسكرياً ومدنياً من جهة، وعربيا وكُردياً وتركمانياً وآشورياً وكلدانياً من جهة أخرى، مسلماً ومسيحياً وصابئياً مندائياً وأيزيدياً كُردياً من جهة ثالثة، ومن الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكُردستاني والمستقلين الديمقراطيين وأنصار عبد

الكريم قاسم وأكراد فيليين من جهة رابعة. وكانت الغالبية العظمى منهم من أعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي العراقي.

كانت خطة البعثيين والقوميين الآنقلابية قد توزعت على المشاركين فيها باتجاهات ثلاثة أساسية:

١. احتلال المواقع الأساسية في بغداد والسيطرة على مخازن الأسلحة والإذاعة ووزارة الدفاع بشكل خاص،

٢. اعتقال وقتل الشخصيات البارزة في القوات المسلحة المساندة لحكومة عبد الكريم قاسم لإحباط أية محاولة للمقاومة.

٣. استخدام العنف بكل أشكاله لضمان نجاح الآنقلاب والسيطرة على الحكم في البلاد.

وكان عدد الذين اعتقلوا وزجوا بالمعتقلات والمواقف المختلف في مختلف أنحاء البلاد يصل إلى عشرات الآلاف من مختلف الاتجاهات السياسية الديمقراطية. وفي سجن رقم واحد في معسكر الرشيد بلغ عدد المعتقلين ما يزيد على ١٢٠٠ سجين سياسي أغلبهم من ضباط الجيش العراقي. كما وضع عدد كبير من أبرز قادة وكوادر الحزب الشيوعي العراقي في معتقل "قصر النهاية" الذي افتتح لأول مرة في ٢١ شباط/فبراير من عام ١٩٦٣ وقلة من معتقلي هذا السجن نجوا من الموت وأغلبهم لقي مصرعه تحت التعذيب ودفن في مقابر جماعية أو ألقي في نهر دجلة.

كانت هناك رغبة جامحة لدى عدد مهم من القيادة البعثية والقيادة القومية، وخاصة العسكريين منهم في قتل أكبر عدد ممكن من الشيوعيين العراقيين، وخاصة قادة الحزب وكوادره الأساسية والعسكريين منهم على وجه الخصوص للخلاص من احتمال مشاركتهم في عمليات انقلابية ضدهم لا تعرف عواقبها عليهم، كما كانوا يدعون. وبرزت هذه الرغبة لدى أحمد حسن البكر، وهو من البعثيين القياديين ورئيس الوزراء حينذاك، ولدى عبد الغني الراوي. وهو من قياديي التيار القومي في القوات المسلحة العراقية ومن المسلمين المتعصبين جداً ضد الشيوعية، على سبيل المثال لا الحصر. وتفاقمت هذه الرغبة بعد أن قامت مجموعة من الشيوعيين العراقيين، من عسكريين ومدنيين، بحركة عسكرية في محاولة

انقلابية ضد حكم البعثيين والقوميين. وقد أطلق على هذه الحركة بانتفاضة معسكر الرشيد، إذ كان أغلب ضباط الصف والجنود المشاركين فيها من أفراد هذا المعسكر في بغداد. وكانت نية المنتفضين إطلاق سراح الضباط المعتقلين ليشاركوا بالحركة العسكرية ويحسموا الموقف لصالحها، والذي لم يحصل، بسبب عدم معرفة المعتقلين بطبيعة الحركة العسكرية وحظها من التحضير والنجاح.

قرر المجلس الوطني لقيادة الثورة نقل الغالبية العظمى من سجناء سجن رقم واحد من بغداد إلى نقرة السلمان في جنوب العراق، بعد أن كان عبد السلام محمد عارف قد نفذ جريمة قتل عدد من الضباط المعتقلين في هذا السجن دون محاكمة ومباشرة بعد أن طلب من الجنود المرافقين له في يوم انطلاق الحركة العسكرية في ٣ تموز/ يوليو ١٩٦٣ بتوجيه النار نحوهم وحصدهم، رغم عدم معرفة هؤلاء الذي أعدموا غدراً بوجود حركة انتفاضة عسكرية يقودها حسن سريع، وبالتالي فهم لم يكونوا من المشاركين بها أصلاً.

وفي صبيحة يوم ٤ تموز/يوليو ١٩٦٣ كان قطار الشحن قد امتلأ بالسجناء السياسيين الذين كدسوا بأعداد كبيرة في عربات لا منفذ فيها لدخول الهواء إليها. انطلق القطار باتجاه الجنوب. يصف الكاتب الراحل الدكتور علي كريم سعيد، في ضوء معلومات جمعها من السجناء الذين نقلوا فعلاً في هذا القطار المشؤوم، الرحلة كما يلي:

".. حملهم القطار (ويقصد السجناء السياسيين، ك. حبيب) بعربات (فارگونات) مطلية جدرانها وأرضيتها بالزفت (القار)، وغير مبطنة بواقيات عازلة وغير موصلة للحرارة. انطلق بهم في الساعة الحادية عشرة صباح ٧ تموز ١٩٦٣، مع ارتفاع شمس تموز العراقية الحارقة. فكان يمكن للركاب – حسب التقديرات العلمية والطبية – أن يستسلموا للموت بعد ساعتين من انطلاق القطار، بسبب تمركز الحرارة في الجدران والأرضية القيرية، فتتحول كل عربة إلى تنور متنقل أو فرن مغلق على لحوم بشرية. وكانت تلك العربات مخصصة لنقل البضائع، فوضع السجناء داخلها مكبلين، بعضهم بكلبچات وآخرين بسلاسل حديدية، ربطوا بها إلى بعضهم بأشكال مختلفة وبصورة ليست منظمة ولا معتادة تدل على الاستعجال والفوضى. وتوزع الحراس على الممرات بملابس مدنية وارتدى بعضهم ملابس

على طريقة أبناء الفرات الأوسط ليظهروا بمظهر عمال أو فلاحين إمعاناً في التمويه. وكانت مهمتهم منع أية محاولة لكسر الأبواب والهرب"[٦٣].

وخلال محاولاتي للبحث عن وثيقة مهمة تشير إلى حالة السجناء وهم في طريقهم إلى نقرة السلمان، لم أجد أفضل مما كتبه الراحل الدكتور على كريم سعيد بهذا الصدد بسب اعتماده على شهود عيان وسجناء القطار ذاته، لهذا يفضل أن أنقل للقارئة والقارئ ما كتبه الباحث العلمي الدكتور سعيد:

"إن صمود السجناء السياسيين أحياء فترة أطول سببه وجود عدد من الأطباء الضباط معهم أعطوهم النصائح بأهمية (مَص) أصابعهم وأجزاء الجسد الأخرى لاستعادة بعض الأملاح التي يفقدها الجسم وهي ضرورية لاستمرار صمود الجسم البشري..، وكان السجناء قد فقدوا قدرتهم على تحمل الحرارة بعد ساعة من تحرك القطار، وبدأوا يعانون من الغثيان وهبوط ضغط الدم بسبب نقص الأوكسجين داخل العلب التي حاول السجانون إحكام إغلاقها، فتقيأ أكثرهم، ويتدخل الحظ ولكن هذه المرة لصالحهم ويتوقف القطار بعد تجاوزه الدورة وهور رجب في محطة المحاويل". ويقول سائق القطار فيما بعد: "وأثناء توقفي صعد شخص في الثلاثين من عمره وقال لي: خالي تعرف أن حمولتك ليست حديد بل بشر هم أفضل أبناء شعبنا". ويقال أن شخصاً آخر اتصل بالسائق عبد عباس المفرجي في المحاويل قائلاً أن حمولتك ليست بضاعة خاصة وإنما سجناء سياسيين، أنهم ضباط عبد الكريم قاسم ! ! !". فكلف المفرجي (السكن) مساعد السائق أن يذهب للتأكد، فعاد مصفراً وهو يصيح (إلحگ الحچي گلع صدگ) (عجل فما قيل لنا كان كلاماً صحيحاً، ك. حبيب). ولم يكن السائق يتوقع أنه يقود تابوتاً بهيئة قطار مصفح، ولهذا استبدت به الشهامة العراقية المتوقعة، مؤيدة بذاكرة ودية لعهد قاسم، فانطلق قبل الموعد بأقصى سرعة ممكنة (غير مسموح بها) فوصل القطار قبل موعده بساعتين،.. وعندما فتحت أبواب (القطار) في السماوة تكشفت العربات عن حشرجات صادرة عن هياكل بشرية زاحفة

---

٦٣ سعيد، علي كريم د. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مراجعات في ذاكرة طالب شبيب. عراق ٨ شباط ١٩٦٣. ط١. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ١٩٩٩. ص ٣٠٢. الهامش.

للخارج، في حين غاب آخرون عن الوعي ومات شخص واحد على الأقل، وللمرة الثانية يلعب الأطباء الثلاثة السجناء دوراً مهماً في إنقاذ حياة السجناء، إذ قفزوا للأمام وأمروا المستقبلين الذين أحضروا معهم مياه مثلجة وحليب ومشروبات غازية، فمنعوا السجناء من الشرب وأمروا بجلب ماء دافئ وملح، وبسرعة عادوا يحملون ملحاً وماءً دافئاً بالطشوت ورشوا بها السجناء وسقوهم..."[٦٤].

إن المعلومات المتوفرة والتحقيقات التي أجريت مع عدد كبير من البعثيين والقوميين وما ورد في كتابي الدكتور علي كريم سعيد تؤكد، بما لا يقبل الشك، مسألتين مهمتين بشأن قطار الموت:

- إن القيادة البعثية وجماعة بارزة من الضباط القوميين كانت تريد التخلص من ركاب هذا القطار بأحد أسلوبين، إما الموت في القطار، إذ لا يمكن تحمل حرارة الصيف الشديدة وفي قطار حديدي مغلق ومغطاة أرضيته وجدرانه بالقار وغير المعزول لمنع الحرارة، أو الإعدام في حالة وصول البعض سالمين إلى نقرة السلمان، خاصة وأن النية لدى العسكريين من المجموعتين كانت تريد إعدام أكبر عدد ممكن من الضباط الشيوعيين والديمقراطيين الكُرد وأتباع قاسم.
- كان بعض القادة البعثيين، كما صرحوا فيما بعد، إلى أنهم كانوا ينوون عبر نقل الضباط إلى خارج بغداد الوصول إلى غايتين: أ) إبعادهم عن المسرح السياسي في بغداد واحتمال استثمارهم في حركات أخرى مضادة لهم، ب) إنقاذ من يمكن إنقاذه من هؤلاء من خلال عملية النقل، رغم أنهم كانوا لا يبالون عموماً بمن يقتل منهم، خاصة وأن المعلومات الكثيرة تشير إلى القسم الأكبر من أعضاء القيادة البعثية قد ساهمت لا في اعتقال الشيوعيين فحسب، بل في ممارسة التعذيب بأيديهم في قصر النهاية أو في أماكن أخرى من دهاليز وأقبية الأمن وأجهزة التحقيق.

---

٦٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠٢/٣٠٣.

ولم يكن أمر إنقاذ الضباط من الموت المحقق سوى الصدفة وحسن الحظ وبعض الشرفاء من العراقيات والعراقيين الذين لعبوا دوراً مهماً في هذا الشأن.[٦٥]

رابعاً: نماذج من عمليات الاعتداء على شرف الفتيات

خلال العقود الأربعة المنصرمة على نجاح الآنقلاب الفاشي في شباط/فبراير ١٩٦٣ نشرت الكثير من المعلومات والوثائق المهمة عن عمليات القسوة التي رافقت هذا الآنقلاب وخلال الأشهر العشرة من حكم البعثيين والحلفاء القوميين في العراق، سواء أكانت عمليات التعذيب أو القتل أو الاغتصاب الجنسي لفتيات باكرات أو لسيدات متزوجات. ولكن تبقى الشهادة التي أدلت بها الآنسة (ن.خ) طالبة كلية الزراعة، التي كان عمرها حينذاك ٢٠ عاماً، ذات أهمية كبيرة لفعل الاغتصاب الجماعي من جانب الحرس القومي. وهي حالة موثقة في دوائر الشرطة ومسجلة لدى حاكم تحقيق ولا تقبل الشك. ونورد هنا إفادتها التي سجلت بتاريخ ١٩٦٣/٤/١١ من جانب المحقق العدلي بعد أداء القسم بصحة ما تقول كما هي:

"في يوم السبت الماضي وكان الوقت الساعة الحادية عشرة ليلاً أجري التحري بداري، وكان الذين حضروا التحري حوالى ستة أشخاص واحد منهم يرتدي الملابس المدنية وأجهل أسمه والآخرون يرتدون ملابس الحرس القومي ويحملون بأيديهم الرشاشات.. وكان أيضاً معهم شخص يرتدي ملابس عسكرية أخبرني بأنه طالب في الصف الثاني من كلية التجارة.. وقد صعدوا هؤلاء كلهم فجأة إلى غرفتي حيث كنت نائمة وقالوا لي (أگعدي.. أگعدي) (أمشي داناخذچ معنا) فاستفسرت منهم إلى أين؟ فقالوا:– (أنتِ ما عليچ)، فلبست ملابسي وخرجت أنا وأمي معهم إلى سيارة عسكرية كانت واقفة في باب دارنا وكان يجلس فيها أربعة أشخاص يرتدون الملابس العسكرية. ومعهم في السيارة فتاتين إحداهما "ب.ع" وأختها "ف.ع" وتحركت السيارة بنا إلى مركز الحرس القومي ولما سألتهم (والدتي) عن اتجاههم أجابها أحدهم "إنتِ ما عليچ".. وقال آخر ذاهبين " إلى الكاظم

---

٦٥ سعيد، على كريم د. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. طالب شبيب. مصدر سابق. ص ٣٠١–٣٠٣.
سعيد، علي كريم د. العراق البيرية المسلحة حركة حسن سريع. مصدر سابق. ص ٢٥٤–٢٦٢.

للزيارة" وأخذوا يضحكون.. وقال آخر.. لا.. رايحين إلى "الإدارة المحلية".. ووصلنا مركز المأمون ونزل السائق ومعه أحد من الحرس القومي وذهبوا إلى مقر الحرس.. ثم عادوا وقالوا إلى (أمي).. أنتِ وأبنتك أنزلوا هنا في الشارع وارجعوا إلى بيتكم.. ونزلنا. وتحركت السيارة العسكرية "بالفتاتين" إلى حيث لا نعلم..

وفي يوم الخميس الماضي أي قبل أسبوع ذهبت إلى دار أختي في (الأرضرملي) وفي حوالى الساعة الثانية عشرة ليلاً من نفس اليوم، طرق الباب.. ولما فتحناه شاهدت (والدتي) ومعها أثنين من أفراد الحرس القومي أحدهم السائق الذي جاء إلي في المرة الأولى وشخص أخر يرتدي ملابس مدنية ويحمل بيديه رشاشة وطلبوا مني أن أرتدي ملابسي واصحبهم مع والدتي إلى مركز الحرس القومي..فطلبت منهم إبراز ورقة إلقاء القبض عليَّ إلا أنهم أجابوني بكلمة "أنتِ ماعليچ" وهذه والدتك معنا لا تخافين.. فطاوعتهم وركبت السيارة وأخذونا إلى دار في الصالحية مقابل الإذاعة، وشاهدت هناك جماعة كثيرين من الحرس القومي، وعندما دخلنا الدار منعوا (أمي) من المجيء معي.. وأصعدوني إلى غرفة في الطابق العلوي، وحضر ضابط من الحرس القومي اسمه (علاء) وأخذ يضربني على وجهي ثلاث ضربات وقال لي اعترفي.. "أنتِ مو كنتِ شيوعية"... فأقسمت له بالله وبشرفي لم أكن شيوعية ولم أعرف معنى الشيوعية ولا أي حزب.. وطلبت منهم أن يجروا التحقيق معي ويسألون عن الجيران وأهل المحلة والأمن والشرطة إذا كان عندي أي ميول شيوعية.. فصرخ في وجهي وقال ما تعترفين "فراح نأخذ شرفك".. فأجبته بأن شرفي هو أمانة في أيديكم.. وأنا أطلب حمايتكم.. وأنا أختكم. فتقدم حارس قومي آخر وبيده (عصا) وأخذ يضربني ويطعن بها بطني، وقد أصابتني غشاوة على عيني من الخوف والألم ولم استطع أن أتبين وجه الذي كان يضربني بالعصا ويطعنني في (بيت الرحم) وأخذت أتوسل بهم.. وأطلب الرحمة منهم.. " إلا أنهم طرحوني أرضاً، ونزعوا عني ملابسي إلى حد النصف" وأنا اقاومهم وأتوسل بهم. وأن أحدهم مسكني من ساقي وهو الذي ضربني كما أخذ (يقبلني من فمي) كأنه سكران.. ثم شاهدت أحدهم وعلمت اسمه (مدحت) وهو ذو شارب أصفر شاهدت وجهه وهو يمسك بي، كما وضع الوسادة على

وجهي.. وأن ثلاثة منهم أو أربعة قاموا (بالفعل الشنيع ضدي) الواحد بعد الآخر، وقد أغمي عليَّ، بعد أن أصبح عندي نزيف دموي.. وأنا لا أستطيع بالضبط أن أشخص الذي زال "عفافي" منهم أولاً.. ولكن أستطيع أن أوكد أنهم عملوا معي الفعل الشنيع بالقوة واحد بعد الآخر..

وعلى سبيل المثال لقد ذكرت لي إحدى الموقوفات هناك، أن المعتدين على شرفها أيضاً كثيرون لكنها تستطيع أن تشخص واحد من الحرس القومي اسمه (زهير) هو الذي زال (...) أولاً.. كما أني بعد أن فقت من الإغماء ونهضت وأخذت ابكي وأندب حظي التعس الذي أوقعني بيد هؤلاء... في هذا الوقت جاءني أحد الحرس القومي وهو أبيض اللون متوسط القامة وأخذ يتوسل بي أن أفسح له المجال (بالاعتداء ثانية على شرفي).. فصرخت في وجهه إلا أنه لطمني بشدة على وجهي وطرحني أرضاً ثم (قام بالفعل الشنيع معي).. بينما كان بقية المعتدين عليَّ "يتفرجون" ويضحكون.. ويشجعونه بالقيام.. بكذا.. وكذا.. من الأعمال أللاخلقية التي مارسوها معي. وبعد أكثر من ساعة من الوقت.. طلبوا مني أن أنزل وأغتسل، وأعالج النزيف الدموي الشديد الذي لطخ ملابسي.. وقد حذروني أن أتكلم بشيء إلى أمي أو إلى الموقوفين أو الموقوفات هناك.. وسلمت أمري إلى الله.. ونزلت فاغتسلت وبعدها أخذوني إلى موقف كان فيه (ثلاث فتيات).. وبعد الحديث استفسرت من (الفتيات) عما إذا كان قد جرى ضدهم ما جرى لي من العمل الشنيع.. فقالوا "نعم" لقد اعتدى الحرس القومي على شرفنا وزالوا (...) منذ الأمس. وفي اليوم الثاني نادوا عليَّ، وربطوا عيوني بمنديل وقدموني إلى الملازم ظافر لإجراء التحقيق معي، وعندما لم يجدوا شيئاً ضدي.. هددني بالقتل لكل عائلتي إذا أفشيت لأحد (العمل الشنيع) الذي قام به الحرس القومي ضدي، ووافقت على ذلك.. ثم أركبوني سيارة لإيصالي إلى أهلي، لعدم وجود شيء ضدي.. بعد أن عصبوا عيوني.. وفي الطريق رفعوا العصابة عن عيوني وقال ضابط الحرس القومي المدعو (علاء)... (غداً نتقابل في الجسر أو أي محل آخر تحبين) فأجبته أنا ما أقابل أحد.. وقد اعتديتم على شرفي بدون ذنب.. فمد يده في جيبه وناولني (منديل) وقال لي خذي هذا (المنديل) تذكار مني.. فرفضت وبعد

الإلحاح أخذته منه.. وهو الآن لدى أخي المدعو (ز.خ) وبعد أن وصلت أهلي،، أخبرتهم بما جرى.. وأخيراً قدمت شكوى إلى الشرطة.. وأني أطلب اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الفاعلين وهذه إفادتي..

توقيع ن.خ المحقق العدلي

١٩٦٣/٤/١١ حليم عباس"[٦٦]

وفي كتاب صادر عن ضابط استخبارات مركز البصرة وموجه إلى آمر حامية البصرة بعدد /١س/١٣١ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٧ يؤكد فيه بأن كافة أهل البصرة يتحدثون عن أن عدداً من أفراد الحرس القومي قد اعتدوا على شرف فتاتين موقوفتين هما "ع.س." و "ف.أ"، وأن والد المجني عليها "ع.س" قد سافر إلى بغداد لتقديم الشكوى. والضابط الذي رفع هذا الكتاب يطلب "مفاتحة الجهات المسؤولة بوضع حدٍ لهذه التصرفات اللاقانونية والأعمال الجرمية التي ازدادت في الآونة الأخيرة من قبل الحرس القومي.. وعلى رأسهم قائد الحرس القومي المدعو (فتحي)"[٦٧].

وعرض كتاب "المنحرفون" صوراً لفتيات عراقيات جرى قتلهن ودفنهن بملابسهن في قبور مختلفة وبعضهن تركن في الصحراء حيث تم التهامهن من الحيوانات المفترسة، إضافة إلى صور مواقع تعذيب النساء وآثار الدماء، وكذلك وثائق أخرى تدين عناصر من الحرس القومي باغتصاب عشرات النساء أثناء التحقيق معهن[٦٨].

إن التقارير المنشورة وما ورد في كتاب "المنحرفون" من فضح لطبيعة سلوك قادة وأعضاء الحرس القومي ولجنة التحقيق الخاصة تؤشر عدداً من القضايا التي قام بها بعض أفراد الحرس القومي أو لجنة التحقيق الخاصة، وينسى أربعة أمور جوهرية، وهي:

---

٦٦ هيئة الدليل الدولي. المنحرفون. مصدر سابق. ص ١٠٣–١٠٥.

٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٢.

٦٨ المصدر السابق نفسه. ٦٤–٧١، ص ١٠١–١٢٢.

١. أن النظام كله، قيادة وقاعدة وأجهزة، كان منحرفاً عن جادة الصواب وعن مراعاة حرية الآنسان وحقه في حياة آمنة وحق التعبير عن الرأي والعقيدة وعن بقية مبادئ وأسس لائحة حقوق الآنسان.

٢. وأن النظام يفضح البعض من الجرائم التي ارتكبها الحرس القومي ولجان التحقيق الخاصة، ولكنه يبتعد عن الإشارة إلى جرائم أبشع ارتكبت أيضاً بحق الناس العراقيين وقوى المعارضة أولاً، كما يبتعد عن الإشارة إلى دور القوى القومية التي شاركت ومارست كل تلك الجرائم مع البعثيين، سواء أكانت عمليات مطاردة وتعذيب وقتل أم اغتصاب وسرقة أموال وابتزاز الناس... الخ.

٣. وأن القوى القومية التي أعدت بعض التقارير والكتاب المذكور مارست في أعقاب سقوط نظام البعث وتسلم السلطة من قبلها بانقلابها في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ نفس أعمال التعذيب والقتل والإعدام والسرقة والاغتصاب التي فضحتها في مواجهة المعارضين والتي سنتحدث عن بعضها في القسم الثاني من هذا الكتاب.

٤. وأن النظام كله مسؤول عن الحرب التي شنها الجيش العراقي ضد الشعب الكُردي، إذ لم يشر التقرير إلى الجرائم البشعة التي ارتكبت بحق هذا الشعب وقواه السياسية بعد أن فجرها النظام في حزيران/يونيو ١٩٦٣. إذ لم تتعرض القوى المسلحة الكُردية والقرى والأرياف إلى قصف جوي متواصل وتدمير واسع فحسب، بل وإلى حملة اعتقالات واسعة في صفوف المواطنين وزجهم في السجون وتعريضهم للتعذيب الشرس والقتل تحت التعذيب أو الإعدام بحجة المشاركة في العمليات العسكرية ضد الجيش العراقي.

الفصل الثاني

موقف حكام انقلاب شباط من المسألة الكُردية

كان موقف البعثيين إزاء المسألة الكُردية وجميع القوميات الأخرى في الدول العربية معروفاً لدى القيادة الكُردية المتمثلة بملا مصطفى البارزاني وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني. فالكتابات المنشورة للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي والقيادة القطرية والبرنامج السياسي لهذا الحزب في العراق، إضافة إلى مواقف القوى القومية عموماً، كانت ترفض بشكل واضح ولا لبس فيه عدة مسائل أساسية تمس الموقف من جميع القوميات في الدول العربية حيث ورد في كتاب "الوحدة العربية والقضية القومية" الصادر عن حزب البعث العربي الاشتراكي بهذا الصدد ما يلي:

"الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدول العربية التي تكفل الآنسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة أمة واحدة وتكافح كافة العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والإقليمية"[٦٩]. ومنه يتبين الموقف القومي الشوفيني الصارخ لفكر البعث الرافض لجميع القوميات في الدول العربية إلا القومية العربية والداعي إلى صهر جميع القوميات في القومية العربية، وهو موقف يعبر عن عصبية شديدة لصالح العرب ضد الآخرين. ويجري تأكيد هذه الفكرة في الكثير من المقالات التي يكتبها قياديو حزب البعث عند تحديد مفهوم العربي حيث جاء في مقال آخر كتب في العام ١٩٧٩ ما يلي:

"العربي هو من كانت لغته العربية، وعاش في الأرض العربية، أو تطلع للحياة فيها، وأمن بانتسابه إلى الأمة العربية. وأن هذا التحديد يعني شمول الهوية العربية لكل الأفراد

---

٦٩ الوحدة العربية والقضية القومية. سلسلة الفكر القومي الاشتراكي. (١٦). دمشق مطبعة القيادة القومية. ١٩٧٧. ٨٣. (خطوط التشديد من عندي، كاظم حبيب).

والمجموعات التي ينطبق عليها هذا الشرط دون اشتراط العامل العنصري، وهو يفسح في المجال واسعاً لتعميق امتزاج الأقليات والأقوام الصغيرة في الأمة العربية"[٧٠].

أما بصدد القضية الكُردية فكان البعث واضحاً في موقفه منها ويتبلور في النقاط التالية:

** رفض الاعتراف بوجود شعب كُردي أصلاً، كما لا يؤمن بوجود حقوق قومية لهذا الشعب، وبالتالي فلا مجال للتفكير بحقه في تقرير مصيره بنفسه ولا يجوز تثبيت ذلك في الدستور العراقي.

** رفض منح الشعب الكُردي حق إقامة الحكم الذاتي وتنظيم العلاقة على هذا الأساس مع الحكم المركزي في بغداد. ولكن هناك موافقة أولية على إدارة لامركزية في الألوية (المحافظات) التي فيها أكثرية كُردية.

** رفض الاعتراف بكركوك وخانقين وبعض المدن الأخرى، التي يطالب بها الكُرد باعتبارها جزءاً من كُردستان في لواء (محافظة) ديالى، كجزء من كُردستان العراق.

** اعتبار العراق أرضاً وشعباً جزءاً من الوطن العربي والأمة العربية، وليس الكُرد سوى أقلية يمكن أن تندمج وتنصهر في الأمة العربية.

** الكُرد الفيلية إيرانيون ولا يشكلون جزءاً من الأمة الكردية.

وتجلت المواقف المناهضة للحزب الديمقراطي الكُردستاني في سياسات القوى القومية العراقية وكذلك في سياسات حزب البعث العربي الاشتراكي منذ تأسيسه في العراق في العام ١٩٥٢ وفي فترة النضال ضد الملكية، حين رفض حزبا البعث والاستقلال قبول الحزب الديمقراطي الكُردستاني عضواً في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني، التي تشكلت في العام ١٩٥٧، وضمت إليها الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي. وقام الحزب الشيوعي بمهمة صلة الوصل في العلاقة الجبهوية مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني لغرض التنسيق في المواقف إزاء النظام الملكي ونشاط قوى المعارضة.

---

٧٠ مسالة الأقليات القومية في الوطن العربي. حزب البعث. القيادة القومية. بغداد. ١٩٧٩. ص ٦.

وخلال الفترة التي أعقبت ثورة تموز ١٩٥٨ وقف حزب البعث، وكذلك حزب الاستقلال وبقية القوى القومية، ضد مطالب الشعب الكُردي وقواه السياسية بشكل صارخ وعدائي، كما لعب الضباط البعثيون والقوميون دوراً مهماً وأساسياً في تعقيد العلاقة بين ملا مصطفى البارزاني وعبد الكريم قاسم، وبشكل خاص بعد أن طرحت قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني وجهة نظرها بشأن أربع قضايا جوهرية:

** أن يعدل الدستور العراقي المؤقت، وحين يتم وضع الدستور العراقي الدائم، بالصيغة التي لا تعتبر العراق ولا الشعب الكُردي كله جزءاً من الوطن العربي ومن الأمة العربية.

** الاعتراف بالشعب الكُردي ليس فقط شريكا مع الشعب العربي في العراق، بل وله حقوقه القومية المشروعة في كُردستان العراق.

** وفي حالة قيام وحدة أو اتحاد فيدرالي بين بعض الدول العربية، يكون للكُرد الحق في التمتع بحقوقهم القومية العادلة بما فيها تشكيل فيدرالية كُردستانية في إطار الدولة الواحدة.

** طرح بعض المطالب الكُردية التي تمس تنظيم العلاقة المالية والإدارية والتعليم واللغة...الخ بين الإقليم والحكم المركزي.

وكان نشاط القوى البعثية بشكل خاص والبيانات التي أصدرها حزب البعث تدين نشاط الحزب الديمقراطي الكُردستاني وتعتبره تآمراً مع القوى الإمبريالية وإيران ضد وحدة العراق أرضاً وشعباً وضد استقلال وسيادة العراق وتطالب القوات المسلحة بوضع حد لذلك. وكانت التسمية المحببة لدى البعثيين هي "القوى الكُردية الآنفصالية"، وفيما بعد "الجيب العميل".

في مقابل هذا كانت القيادة الكُردية تدرك دون أدنى ريب بأن قاسماً من حيث المبدأ غير عنصري وغير شوفيني وغير طائفي أولاً، وأنه سعى بكل الجهود الممكنة إلى تثبيت شراكة العرب والكُرد في العراق الجديد في إطار حركة الضباط الأحرار وتضمين ذلك في الدستور المؤقت، وأنه اعترف للكُرد الفيلية بحقوقهم المشروعة باعتبارهم من مواطني العراق الأصليين وليسوا طارئين عليه أو أنهم ليسوا بإيرانيين. وبهذا الصدد كتب السيد

مسعود البارزاني في الجزء الثالث من كتابه الموسوم البارزاني والحركة التحررية الكُردية (ثورة أيلول ١٩٦١–١٩٧٥) ما يلي:

"وبإصرار من عبد الكريم قاسم، تم وضع المادة الثالثة من الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز التي أقرَّت ولأول مرة في تاريخ الدولة العراقية بل في تاريخ كُردستان بشراكة العرب والكُرد في الوطن الواحد"[٧١]. (المقصود هنا ٢٧/تموز/يوليو ١٩٥٨، حيث صدر قانون الدستور العراقي المؤقت، ك.ح.)

فما هو السبب وراء قبول الحزب الديمقراطي الكُردستاني إقامة تحالف سياسي مع البعث لإسقاط حكومة قاسم؟

يبدو لي أن هناك العديد من العوامل التي كانت وراء هذا الموقف رغم معرفتهم بحقيقة موقف القوى القومية، وخاصة الشوفينية منها، من مطالب وحقوق الشعب الكُردي من جهة، ومعرفتهم بحقيقة موقف عبد الكريم قاسم من جهة ثانية، ورفض كل التيار القومي العربي لفكرة حق الشعب الكردي في تقرير مصيره. لا شك في أن الوعي السياسي والتعقيدات التي رافقت تلك المرحلة من تطور العراق والتشابك بين الصراعات التي أثارتها القوى القومية الشوفينية بوجه عبد الكريم قاسم، جعلته أكثر حذراً في التجاوب مع مطالب الشعب الكُردي والقيادة الكُردية بشأن الدستور أو الحكم الذاتي لكُردستان العراق وخشيته في أن يصاب بالعزلة عن العالم العربي، وبالتالي يطوق من جميع الجهات. ولا شك في أن القيادة الكُردستانية كانت ترى بأن الظرف كان مواتياً للشعب الكُردي في أن يكرس بعض الحقوق المشروعة والعادلة التي ناضل من أجلها طويلاً وقدم الكثير من التضحيات الغالية، إضافة إلى أنه لم يطالب بالآنفصال أو إقامة دولة مستقلة له، رغم حقه الكامل في ذلك. وأن مطالبه يراد لها أن تتحقق في إطار الجمهورية العراقية الجديدة، وهي لا تمس بأي حال الوحدة الوطنية العراقية بل تعززها.

---

٧١ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. ثورة أيلول ١٩٦١–١٩٧٥ مع ملحق وثائقي. أربيل. ٢٠٠٢. ص ٢١.

لم يكن، كما يبدو، في مقدور قاسم أن يتغلب على هذه المحنة بين موقف القوى الكُردية من جهة، وموقف القوى القومية العربية الشوفينية التي شنت حملة شعواء في العراق والعالم العربي ضد سياساته وسمته بقاسم العراق وهرجت ضد الكُرد باعتبارهم "انفصاليين وعملاء للاستعمار!" من جهة أخرى، ولم يقبل بتلك العجالة التي يسعى الكرد إلى تحقيق كل شيء أو إعلان الثورة ضده من جهة ثالثة، واعتبر المسألة وكأنها صراع بينه وبين ملا مصطفى البارزاني الذي لم يقدر دور قاسم في الموقف من الشعب الكردي من جهة رابعة، فأصبح عبد الكريم قاسم يئن تحت وطأة موقفين متشددين، ولم يتحر بهدوء وروية عن حل عملي مناسب بعيداً عن لغة القوة واستخدام السلاح وضرب مواقع البارزانيين عبر الطيران الحربي. إذ كان في مقدوره أن يعود إلى الشعب العراقي كله ويستعين به في اتخاذ القرار الصائب ومن خلال استفتاء أو تنظيم لقاءات بين كل القوى السياسية العراقية الديمقراطية لدراسة الموقف من هذه القضية واتخاذ الموقف المناسب بالتفاوض الجاد مع قيادة الشعب الكُردي.

لم تكن القيادة الكُردية راغبة حقاً في التحالف مع البعثيين والقوميين لإسقاط قاسم، بل كانت تريد التفاوض مع الشيوعيين حول هذا المشروع وطرحت على قيادة الحزب الشيوعي العراقي فكرة التعاون والتنسيق للإطاحة بحكم قاسم. إلا أن الحزب الديمقراطي الكُردستاني عجز عن إقناع الحزب الشيوعي بفكرة النضال المشترك ضد حكومة قاسم وإسقاطها، إذ كانت القيادة الكُردية تعتقد بإمكانية الحزبين على تحقيق النصر على قاسم.[٧٢] في حين كان الحزب الشيوعي العراقي يعتقد بضرورة دعم حكومة قاسم والسعي لإيجاد حل سلمي للقضية الكردية ورفع لهذا الغرض شعار "الديمقراطية للعراق والسلم لكردستان"، كما كان شعار الحكم الذاتي مؤيداً من جانب الحزب الشيوعي العراقي.

لقد كانت للحزب الشيوعي العراقي مواقع مهمة في الجيش كما كان الحزب يمتلك عدداً كبيراً من الضباط من مختلف الرتب العسكرية وفي القوة الجوية، إضافة إلى جمهرة واسعة من ضباط الصف والجنود وجماهيرية واسعة في صفوف الشعب حينذاك تفوق نفوذ

---

٧٢ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق.

وإمكانيات القوى القومية في الجيش وفي الأوساط الشعبية بكثير. ولكن الحزب الشيوعي رفض الدخول في عملية انقلاب ضد قاسم لأسباب غير قليلة، وفي المقدمة منها قناعة الحزب بأن مثل هذه المحاولة ستساهم في تعبئة قوى كثيرة ضد الحزب وضد الحركة الديمقراطية الكُردية وسيعجز الحزبان عن تحقيق المنشود، خاصة وأن حكومة قاسم لم تكن قد استهلكت نفسها جماهيرياً أو استنزفت إمكانياتها في معالجة الوضع حينذاك، أو لم يعد لحكومة عبد الكريم قاسم من يساندها من الضباط الديمقراطيين. كان الحزب في أكثرية قيادته لا يرى موجباً للانتفاض على حكومة قاسم وكان يرجو ويأمل في حصول تحول في سياسة عبد الكريم قاسم ومواقفه لصالح الديمقراطية وحل المسألة الكُردية بصورة سلمية وديمقراطية. ويبدو أن هذا الموقف من جانب الحزب قد دفع بالحزب الديمقراطي الكُردستاني إلى التحالف مع أي جماعة أخرى مهما كانت طبيعتها ومواقفها في سبيل الخلاص من حكومة قاسم التي كانت ما تزال تمارس الضغط والقصف الجوي ومطاردة كوادر الحزب الديمقراطي الكُردستاني، ولا تزال تأمل بحل عسكري للمشكلة! ويشار هنا إلى أن السيد إبراهيم أحمد هو الذي بدأ الحوار مع القوى القومية والبعثية بشأن إقامة التحالف لإسقاط حكم قاسم من خلال اتصاله بالعقيد المتقاعد طاهر يحيى،[٧٣] رغم صراعه الفكري والسياسي وكتاباته القوية التي نشرها في تلك الفترة ضد موضوعة "يشكل العراق جزءاً من الأمة العربية"، كما أن تلك القوى هي التي كتبت ونشرت ضد حق شعب كُردستان في تقرير مصيره أو حقه في الحكم الذاتي، وهي التي ألّبت عبد الكريم قاسم عبر المندسين منهم في الأجهزة المدنية والعسكرية الحكومية المحيطة بقاسم ضد ملا مصطفى البارزاني والحزب الديمقراطي الكُردستاني... الخ.

كان قادة الاتحاد السوفييتي لا يؤيدون الإطاحة بحكومة قاسم باعتبارها حكومة وطنية يفترض مساندتها وأن العراق قد أقام علاقات سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية واسعة مع الاتحاد السوفييتي ومع عدد من الدول الاشتراكية. وكان هذا الموقف في عمومه صحيحاً. ولكنهم كانوا قد وافقوا في نفس الوقت على دعم القوى الكُردية والمساعدة في تسليحها لأربعة أسباب، وهي:

---

٧٣ جواد. سعد ناجي د. العراق والمسالة الكُردية ١٩٥٨–١٩٧٠. لندن. دار اللام. ١٩٩٠. ص ٧٥–٧٦.

** اعتبار الحركة الكُردية قوة قومية ديمقراطية يمكنها أن تدعم نضال الشعب العراقي ضد الهيمنة الاستعمارية.

** المساهمة في عدم اضطرار الحركة الكُردية مد يدها وطلب المساعدة العسكرية من إيران أو من دول المعسكر الغربي.

** اعتبار القوى الكُردية صمام أمان أمام المطامع التركية في العراق من جهة، وإشعار القوى الأخرى بأن الاتحاد السوفييتي يسند العراق والقوى الكُردية فيه من جهة ثانية.

** الحديث الصريح الذي جرى بين قادة الكرملين وملا مصطفى البارزاني حول احتمال قيام انتفاضة ضد عبد الكريم قاسم وان الوضع الخاص للكُرد يستوجب امتلاك السلاح وتحصين موقف الحركة الكُردية التحررية.

ولا شك في أن القادة السوفييت كانوا يتابعون التطورات الجارية في العراق والموقف من الحزب الشيوعي العراقي ومن القوى الديمقراطية وكذلك الموقف من الحركة الكُردية، وكانوا يلاحظون التراجعات في السياسة الديمقراطية لحكومة قاسم والمخاطر الناجمة عن ذلك على وجود حكم قاسم ذاته. ويبدو أن الحزب الشيوعي العراقي لم يكن في ذلك الحين على علم بأن الاتحاد السوفييتي قد بدأ بتزويد القيادة الكُردية بالمساعدات المالية لاقتناء الأسلحة، وإلا لربما كان قد دخل في حوار أوسع مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني حول الموقف من قاسم. لا شك في أن الكُرد عندما حصلوا على السلاح لم يكن الوضع بينهم وبين عبد الكريم قاسم قد تدهور إلى تلك الدرجة التي ظهرت بعد زيارة ملا مصطفى البارزاني إلى الاتحاد السوفييتي وعودته في آذار/مارت من العام ١٩٦١. ومن المحتمل أن يكون قد وصل إلى قاسم خبرٌ يعلمه بموافقة السوفييت على تزويد الكُرد بالأسلحة، مما رفع من عدم ثقته بالقيادة الكُردية وتأخير استقباله لملا مصطفى البارزاني بعد عودته من الاتحاد السوفييتي. يشير السيد مسعود البارزاني إلى أن السوفييت وافقوا على تزويد الكُرد بالسلاح، وأنهم اتفقوا على أن يتم إيصاله إلى منطقة معينة في كُردستان عبر الجو، ولكن ذلك لم يحصل لأسباب فنية، مما جعل السوفييت يدفعون المال لتشتري القيادة الكُردية به سلاحاً لأنصارها. كتب السيد مسعود البارزاني بهذا الصدد ما يلي:

"وما أن استقر المقام بالبارزاني في بارزان حتى قام بإعداد برنامج منتظم لشراء السلاح. وكانت السفارة السوفياتية همزة الوصل بين البارزاني وموسكو. وعن طريقها كانت ترد المبالغ المرصودة ويتم إيصالها إلى بارزان. والمسؤول المباشر في هذه الصفقة هو السكرتير الأول في السفارة المدعو (ناسكوف). أما المكلف بتسلم المبالغ المخصصة وشراء الأسلحة وإرسالها إلى بارزان فكان الشهيد (حميد كاواني) وقد قام بذلك بمعونة رسول گرويتى وفرع البارتي في أربيل – لاسيما خلايا الحزب في سلك الشرطة حيث كانت تشكيلات البارتي ضمن مراتب الشرطة بدرجة عالية من القوة والتنظيم والتفاني الحزبي... كان معظم السلاح من طراز چيكى وإنگليزي من النوع الذي استخدم في الحرب العالمية الثانية. إلا أنه كان بحالة جيدة وصالحة. وقد تم شراء زهاء ثلاثة آلاف قطعة بين شهري أيار وأيلول ١٩٦١"[٧٤].

إن الموقف السلبي الذي اتخذته حكومة عبد الكريم قاسم من مطالب القيادة الكُردية ومن ملا مصطفى البارزاني من جهة، وبعض المشكلات التي حصلت في كُردستان من قبل القوى الكُردية من جهة ثانية، والتي كان في مقدور العقل البارد والقلب الدافئ على العراق ومستقبله أن يعالجها بهدوء وروية ويصل بها إلى شاطئ السلام، قد أديا إلى تدهور العلاقات بين عبد الكريم قاسم وملا مصطفى البارزاني، وبين الحزب الديمقراطي الكُردستاني والحكومة العراقية. بدأ الطرفان باتخاذ إجراءات متبادلة تعبر عن رفض كل منهما لسياسة الآخر وتشديد العداء المتبادل والوصول إلى نقطة اللاعودة، رغم توفر نقاط غير قليلة كانت توجب العودة إلى الحوار الموضوعي والأكثر شفافية وعقلانية، مما دفع بعبد الكريم قاسم إلى اتخاذ عدة إجراءات خاطئة، كان أبرزها ما يلي:

* تنظيم حملات عسكرية وقصف جوي ضد مواقع العشيرة البارزانية في بارزان في كُردستان العراق وضد مواقع المسلحين الكُرد.
* تنظيم وتأليب بعض العشائر الكُردية التي كانت قبل ذاك في خدمة النظام الملكي ضد الحركة الكُردية المسلحة والحزب الديمقراطي الكُردستاني وتقديم السلاح لها وتشجيعها لتقوم بعمليات عدائية ضد قوى البارزاني.

---

٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢/٢٣.

* شن حملة إعلامية معادية للحزب الديمقراطي الكُردستاني وللملا مصطفى البارزاني في الإعلام والصحافة والتلفزة العراقية. وقد وظف قاسم قدرات الدولة الإعلامية لهذا الغرض شارك فيها الكثير من العناصر القومية والبعثية الشوفينية المعادية للنضال المشترك في العراق لتأجيج الصراع وتأليب المجتمع ضد الكُرد.
* قيام أجهزة قاسم باعتقال مجموعة من قياديي الحزب الديمقراطي الكُردستاني وزجهم في السجن والتضييق على الكثير من كوادرهم وأعضاء الحزب في بغداد والمناطق الأخرى.
* رفض قاسم شعار الديمقراطية للعراق والسلم لكُردستان الذي رفعه الحزب الشيوعي العراقي، وبالتالي جعل الأمل في التراجع عن مواقف قاسم بعيدة المنال، خاصة وأنه شن حملة اعتقالات واسعة ضد حملة هذا الشعار وزجهم في السجون وأصدرت المحاكم العراقية، التي كان يقودها مناهضون لعبد الكريم قاسم وسياساته، أحكاماً كثيرة ضد الشيوعيين والديمقراطيين.

لقد جرت محاولات عديدة من جانب القيادة الكُردية، كما بذل عبد الكريم قاسم من جانبه بعض الجهود لإعادة الصلة والتفاوض وإيقاف القصف الجوي ضد مناطق بارزان وعبر التفاوض مع الشيخ أحمد البارزاني حتى بعد إعلان ثورة الكُرد في الحادي عشر من أيلول عام ١٩٦١، إلا أنها لم تدفع بعملية الحوار إلى أمام، بل فاقمت الوضع المتردي خاصة بعد أن بدأت قوات الحكومة تتكبد خسائر فادحة وتضعف من مواقع الحكومة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

لقد كانت الحرب بين الحركة المسلحة الكُردية والقوات العراقية الحكومية حرب استنزاف للطرفين، ولكنها كانت أكثر تأثيراً في قدرات الجيش العراقي وأكثر نخراً في كيان نظام حكم قاسم، وهيأت الجو بدورها لنجاح انقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣.

في ربيع العام ١٩٦٢ اقترح السيد إبراهيم أحمد، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكُردستاني عقد لقاء مع طاهر يحيى ليطرح عليه بعض المقترحات بشأن التعاون لإسقاط حكومة قاسم. وافقت قيادة الحركة الكُردية بقيادة البارزاني على السير في هذا المجال ورؤية مدى إمكانية التعاون. وفي الوقت نفسه كان هناك لقاء بين صالح اليوسفي وعلي صالح السعدي.

كان البعثيون يريدون من الكُرد تحقيق مسألتين، وهما:

- استمرار القتال ضد حكومة قاسم لإضعافه وإشغاله بها وإبعاده عن امتلاك القدرة على معالجة القضايا الأخرى التي كانت تنخر بالنظام أيضاً. يشير هاني الفكيكي، عضو القيادة القطرية لحزب البعث، الذي انتخب إلى هذا المركز بعد وقوع الآنقلاب من قبل المجلس الحزبي الذي عقد بين ١٥–١٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، بصدد هذه النقطة إلى ما يلي:

"... اتصل الأكراد بالحزب عن طريق عسكريين من أصدقاء البعث فعرضوا التعاون والتنسيق بهدف إطاحة الزعيم وحكمه. ولئن لم يتعدّ همهم إيقاف الأعمال العسكرية ضد الشعب الكُردي وضمان الحكم الذاتي لكُردستان في المستقبل، كان همنا توثيق الصلة بالحركة الكُردية وتمني استمرار القتال في الشمال لإضعاف قاسم من جهة، وضمان عدم تحرك الأكراد ضدنا إذا نجحنا في استلام السلطة من جهة أخرى. أما في حال الفشل فالعلاقة بالحركة الكُردية تتيح لنا الهرب إلى الشمال! وهكذا وللمرة الأولى في تاريخ الحزب في العراق، تضمن تقرير القيادة إقراراً بالحقوق الثقافية للأكراد، وإشارات عامة إلى اللامركزية"[٧٥].

- إيقاف القتال في أعقاب إسقاط النظام لكي لا تشغل القطعات العسكرية بمشكلات القتال في الشمال وتعجز عن مواجهة احتمالات الوضع في العراق.

كانت الموافقة على ذلك مكسباً كبيراً للانقلابيين. ولكن ماذا كانت الوعود التي منحت للقيادة الكُردية إزاء المسألة الكُردية؟

كان الكُرد يسعون إلى انتزاع اعتراف من القوى التي تهيئ للانقلاب على وعد خطي بعدد من المسائل نشير إليها وفق ما جاء في رسالة السيد إبراهيم أحمد إلى طاهر يحيى بأمل الاتفاق على إسقاط حكومة قاسم:

"إن الشعب الكُردي يملك الحق الذي لا ينازع في الآنفصال عن الدولة. ولكنه لا يرغب في ممارسة هذا الحق. ولتفادي أي سوء تفاهم في المستقبل، من الضروري أن تعترفوا

---

٧٥ الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. مصدر سابق. ص ١٩١.

مقدماً بالحكم الذاتي الداخلي لمنطقة كُردستان، وأن يرد هذا الاعتراف علناً في إحدى البيانات الأولى لحكومة الثورة"[٧٦]. وكان السيد إبراهيم أحمد قد اقترح أيضاً ما يلي وبناء على اتفاق مع قيادة الثورة الكُردية:

"تعيين سيادة الملا مصطفى البارزاني حاكماً أو رئيس وزراء لهذه المنطقة (كُردستان العراق)، وإعطاؤه الحق في تشكيل حكومة لكُردستان ذات الحكم الذاتي. إن هذه الشروط ستكون ضمانات ضد أي احتمالات سوء تفاهم في المستقبل. كما أنها تؤلف تطبيقاً حقيقياً للمادة الثالثة من الدستور العراقي... إن الرفاق الذين تباحثت معهم يعتبرون قبول هذه الشروط بشكل قطعي أساساً جوهرياً لبدء المفاوضات حول المسائل الأخرى التفصيلية"[٧٧].

لم يقدم طاهر يحيى وعداً تحريرياً بأي شيء يذكر عدا الوعود العامة، في حين التزم علي صالح السعدي، أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق حينذاك، بوعد شفوي قطعته قيادة البعث للقيادة الكُردية في اجتماع مشترك ضم كل من السيد صالح اليوسفي وعلي صالح السعدي، حين أكد له بأن الحكم الذاتي للشعب الكُردي سيعلن فور نجاح الآنقلاب[٧٨].

لا شك من فائدة تثبيت مسألتين أساسيتين في هذا الصدد، وهما:

** لم يكن البعثيون جادين في الوعد الذي قطعوه على أنفسهم، إذ أنهم وقبل فترة قصيرة من الآنقلاب، كانوا يتهمون الحركة الكُردية التحررية بالعمالة للأجنبي وبالتفاهة، وهو ما ظهر في سلوكهم إزاء الكُرد في أعقاب نجاح الآنقلاب مباشرة.

** وأن قيادة الثورة الكُردية، رغم قبولها بالمساومة مع البعث على الحكم الوطني العراقي[٧٩]، ورغم أخطاء قاسم الفادحة إزاء القضية الكُردية والديمقراطية، فأنها لم تكن

---

٧٦ جواد، سعد ناجي د. العراق والمسألة الكُردية.... مصدر سابق. ص ٧٦.

٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٧٦.

٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٨٣.

٧٩ ويبدو مفيداً هنا أن نشير إلى ما كتبه السيد مسعود البارزاني بشأن تقويمه الإيجابي لشخص عبد الكريم قاسم: "صدرت كتب ومؤلفات عديدة عن (قاسم) وعن عهده بقلم مؤلفين مختلفي المشارب

تثق بكلام البعثيين واستعدادهم لمنح الشعب الكُردي حقه في الحكم الذاتي. ولهذا كانت القيادة الكُردية على استعداد لمواجهة قوى البعث التي بدأت حربها ضد الشعب الكُردي لاحقاً وبشدة أبشع مما كانت عليه في عهد قاسم. إذ أنها بدأت بتعزيز إمكانياتها العسكرية في أعقاب سقوط حكم قاسم، رغم صدور أمرها بإيقاف القتال ضد قوات الجيش العراقي.

وفي تصريحات لاحقة أنكر علي صالح السعدي تلك الوعود التي قطعها للطرف الكُردي بذريعة أن حزب البعث لم يدخل بمفاوضات فعلية مع ملا مصطفى البارزاني أو الحزب الديمقراطي الكُردستاني، بل كان هناك لقاء تباحثي مع السيدين صالح اليوسفي وشوكت عقراوي، وأن ليس في ذلك أي التزام من قيادة البعث إزاء الكُرد.[٨٠] ولم يكن هذا الآنكار غريباً على البعثيين، إذ كانت السياسة التي مارسوها تؤكد التزامهم الدقيق بالقاعدة التي

والنزعات وهم بين قادح ومادح. ولا يقوم عندي شك في أن كلا الجانبين كان متحيزاً وأن كثيراً من الحقائق قد أخفيت بسبب التحيز.

وخلافاً لاعتدائه على الشعب الكُردي وشنه الحرب على كُردستان وإنكاره الحقوق الكُردية فإني لا أجد مما سجله الكتاب له نقطة يؤاخذ عليها خلاف هذا أو يتهمه بسوء نية في معالجته الأمور الداخلية رغم عثراته وأخطائه. كان بوسعه وهو في أوج سلطانه أن يقضي قضاءً تاماً على أولئك المتآمرين الذين حرموه وحرموا الشعب العراقي حتى من قطعة أرض يوارى فيها جثمان ذلك الرجل الذي أسس جمهورية العراق.

ورغم شنه هذه الحرب الظالمة على الشعب الكُردي بكل ما جرّته من مآسٍ وويلات عليه وعلى الشعب العربي أيضاً فإني أقولها هنا أن مقتله لم يخلف في نفسي أي شعور بالارتياح والسرور. وقناعتي هي أنه رغم سوء عمله معنا فأنه أسمى وأعلى كثيراً من أولئك الذين قاموا بالآنقلاب في شباط". راجع: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٨٢. أختلف مع السيد مسعود البارزاني في هذا التقدير، رغم صواب خطوطه العامة، إلا أن الطريق إلى جهنم غالباً ما يكون مفروشاً بالنوايا الحسنة، كما أن ليس كل ما قام به الفريق الركن عبد الكريم قاسم كان سليماً، إضافة إلى الأخطاء التي ارتكبها إزاء القضية الكُردية. ولا شك في أن الحركة الكُردية هي الأخرى قد ارتكبت أخطاء ساهمت في دفع الأمور إلى تلك الزاوية الحرجة. ك.ح.

٨٠ جواد، سعد ناجي. العراق والمسالة الكُردية. مصدر سابق. ص ٧٧.

روج لها الدكتور بول جوزيف غوبلز، وزير الدعاية السياسية في النظام الهتلري، وهي التالية:

"افتروا ثم افتروا ثم افتروا، لعل بعض افتراءاتكم تعلق بأذهان الناس".

بعد نجاح الآنقلاب الفاشي يشير السيد سعد ناجي جواد إلى أن كلا من السيدين صالح اليوسفي وشوكت عقراوي، وهما يمثلان القيادة الكُردية، ذهبا سوية إلى دار الإذاعة العراقية، وكانت مقراً للمجلس الوطني لقيادة الثورة وهنئا الآنقلابيين على نجاح الآنقلاب وأعربا عن تأييدهما وأرسلا برقية باسم قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني جاء فيها:

"إن الأكراد فرحون بالثورة التي أسقطت قاسم وينتظرون "خطوات إيجابية تتخذها هذه الثورة نحو حل المسالة الكُردية على أساس الحكم الذاتي الذي يضمن الأخوة الدائمة"[٨١].

وكان هذا التصريح ضد رأي وإرادة الغالبية العظمى من الشعب العراقي حينذاك، رغم كل أخطاء ونواقص النظام السياسي لعبد الكريم قاسم.

لم تتحرك حكومة الآنقلاب صوب طرح مشروع أو حوار حول القضية الكُردية إذ أنها كانت مشغولة بالوضع في بغداد الذي نشأ في أعقاب الآنقلاب ومقاومة الحزب الشيوعي وقوى أخرى له. مما أجبر القيادة الكُردية على تقديم طلباتها عبر برقية أرسلت إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة تضمنت ما يلي:

"الإعلان عن وقف إطلاق النار، والإفراج عن السجناء الأكراد وتعويض المتضررين، وإقصاء ومعاقبة المسؤولين عن تعذيب الأكراد، والإعلان الفوري والرسمي عن حق الأكراد في الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية"[٨٢].

تحرك الطرفان للحوار، بعد أن تم إعلان إيقاف القتال من الطرفين، حول تنفيذ ما جرى الاتفاق عليه مع حزب البعث وما تعهد به الحزب الأخير للقيادة الكُردستانية بعد ما يزيد على شهر على نجاح الآنقلاب. وصل وفد الحكومة برئاسة طاهر يحي، وهو أحد الضباط

---

٨١ جواد، سعد ناجي. العراق والمسألة الكُردية... مصدر سابق. ص ٧٨/٧٧.

٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٧٨.

الأحرار وأحد القوميين والمشاركين في الآنقلاب، إلى "چوار قرنه" في كُردستان العراق ومعه ثلاثة من الكُرد هم بابا علي وفؤاد عارف والعميد فتاح شالي، إضافة إلى آخرين. وتسلم مقترحات الكُرد بشأن مطالب الشعب الكُردي والتي تضمنت عدداً من القضايا المطروحة سابقاً، وأبرزها:[٨٣]

* الحكم الذاتي لكُردستان وتشكيل الحكومة لمنطقة الحكم الذاتي.
* أن تكون حدود كُردستان شمالاً تركية وشرقاً إيران وغرباً سورية وجنوباً سلسلة جبال حمرين.
* تكون اللغة الكُردية رسمية لمنطقة الحكم الذاتي.
* أن يكون الحكم في العراق برلمانيا ديمقراطياً وأن يكون نائب رئيس الجمهورية كُردياً ومجلساً وطنياً لكُردستان.
* توزيع المسؤوليات بين الحكم المركزي والحكم في الإقليم، وأن يبقى في مسؤولية الحكومة المركزية وزارات الدفاع والمالية والخارجية مع وجود وزراء دولة لهذه الوزارات في الحكومة الذاتية لكُردستان.
* مشاركة عدد مناسب من الكُرد وفق عدد النفوس في الحكومة المركزية.
* تحديد نسبة معينة من الجيش تتناسب ونفوس كُردستان، وقوام الوحدات من أبناء كُردستان. مع إحداث مؤسسات عسكرية مشابهة للمركز في كُردستان.
* يتم الاحتفاظ بقوات الآنصار إلى حين الحل النهائي حين تصبح جزءاً من قوات الجيش العراقي.
* تتألف الميزانية العامة من واردات الضرائب والگمارك والمكوس..الخ وتوزيع الموارد المالية بنسبة عادلة لا تقل عن ثلثي الواردات في كُردستان.

وفي حينها أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بياناً حول المفاوضات وأمله في الوصول إلى نتائج حسنة مشيراً إلى حقوق الشعب الكُردي، ولكنه لم يذكر الحكم الذاتي وركز على اللامركزية في الحكم، وأنه سيدخل ذلك في الدستور المؤقت والدائم.[٨٤]

---

٨٣ قارن: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٨٥.

٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٨٥/٨٦.

لم تكن الثورة التي اندلعت في كُردستان لتكتفي بما طرحه مجلس قيادة الثورة في بيانه المذكور، وإلا لكان الأمر قد تحقق في فترة حكم قاسم ومن دون تعقيدات كثيرة.

لقد بذل الحكم البعثي كل الجهد الممكن لتجنب الالتزام بأي تعهد جديد مع الحركة الكُردية المسلحة، بل يمكن تأكيد اندفاعه الواضح للتخلي عن وعوده السابقة. وحاول تبرير هذا الموقف بأنه لا يريد إثارة العرب ضده أو الجمهورية المصرية بسبب سعي العراق لإقامة وحدة ثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، وأن من المفيد لو رافق الوفد الكُردي، الذي كان موجوداً في بغداد، مع الوفد العراقي، الذي كان على وشك المغادرة إلى القاهرة، لغرض دراسة مشروع إقامة وحدة ثلاثية.

أدرك قادة حركة التحرر القومي الكُردي أن البعثيين وهم في السلطة لا يفكرون ولا يريدون منح الأكراد حقهم في تقرير المصير أو في الحكم الذاتي، بل جل ما تحدثوا عنه لم يتجاوز الوعد "بإدارة لامركزية" تكون تحت رحمة حكم البعث وهيمنته الكاملة. كان الوفد الكُردي المفاوض برئاسة السيد جلال الطالباني موجوداً في بغداد عندما غادر الوفد العراقي بشكل مفاجئ إلى القاهرة للتفاوض حول إقامة دولة عربية اتحادية من دول ثلاث هي مصر والعراق وسوريا. ورفض الحكم وحزب البعث قبول دخول أي عضو من الوفد الكُردي ضمن الوفد العراقي. وإزاء هذا الواقع غير الطبيعي قدم الوفد الكُردي في الثامن من نيسان/ أبريل عام ١٩٦٣ مذكرة إلى اجتماع القاهرة تضمنت ثلاثة مطالب مشروعة، هي:

١. إذا بقى العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكُردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكُردي على أساس اللامركزية.
٢. إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالي، يجب منح الشعب الكُردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه.
٣. إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى يكون الشعب الكُردي في العراق إقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة وعلى نحو تحقيق الغاية من صيانة وجوده وينفي في

الوقت نفسه شبهة الآنفصال، ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل"[٨٥].

أغفل اجتماع القاهرة الثلاثي (مصر والعراق وسوريا) هذه المطالب العادلة للوفد الكُردي في بغداد وأعلن في السابع عشر من نيسان/أبريل من نفس العام عن تشكيل دولة عربية اتحادية باسم الجمهورية العربية المتحدة على أن يجري استفتاء شعبي حولها بعد خمسة شهور من هذا الإعلان[٨٦].

كانت القيادة الكُردية لا ترفض قيام وحدة مع مصر وسوريا أو مع أي بلد عربي آخر، ولكنها كانت ترى وتريد بشكل مشروع وعادل أن يكون لكُردستان العراق وللشعب الكُردي وضعٌ متميزٌ وأن لا تحسب كُردستان على أنها جزء من الوطن العربي أو أن الكُرد جزء من الأمة العربية. وكانت القيادة الكُردية في ذلك على حق واضح تقره لائحة الأمم المتحدة.

وفي الرابع والعشرين من نيسان/أبريل ١٩٦٣، أي بعد أسبوع من إعلان الدول العربية الاتحادية، قدمت القيادة الكُردية مشروعاً جديداً كإجابة مباشرة على إعلان الدولة الاتحادية العربية داعياً الحكومة العراقية مناقشته. فماذا تضمن المشروع الكُردي الجديد؟ تضمن المشروع الكُردي موقفاً صريحاً وواضحاً من حقوق الشعب الكُردي إذ طرح القادة الكُرد رؤيتين هما:

١. في حالة بقاء العراق خارج إطار دولة اتحادية عربية يرى المشروع الكُردي "تشكيل حكومة عراقية مركزية لمجموع العراق، وجهاز قومي يحكم منطقة كُردستان العراق ذات الحكم الذاتي، ضمن إطار العراق. ويضم الجهاز جمعية تشريعية كُردية تنتخب انتخاباً حراً ومجلساً تنفيذياً تعينه الجمعية التشريعية ويكون مسؤولاً أمامها. وتكون الحكومة المركزية مسؤولة عن الأمور التالية: رئاسة الدولة، الشؤون الخارجية، الدفاع الوطني،

---

٨٥ جواد، سعد ناجي د. العراق والمسألة الكُردية ١٩٥٨–١٩٧٠. دار اللام. لندن. ١٩٩٠. ص ٨٣/٨٤.
راجع أيضاً: قاسملو، عبد الرحمن د. كُردستان والأكراد. ترجمة ثابت منصور. بدون ذكر دار النشر ومكان النشر. ١٩٦٧. ص ٢٧٥.

٨٦ قاسملو، عبد الرحمن د. كُردستان والأكراد. المصدر السابق. ص ٢٧٥.

المالية، صناعة النفط، الجمارك، الموانئ والمطارات الدولية، البريد والبرق والتليفون، الجنسية، تنظيم ميزانية الدولة، الإشراف على محطات الإذاعة والتلفزيون المركزية والطاقة الذرية، وهذه القائمة نهائية"[٨٧].

أ. "أما السلطات الكُردية فتكون مسؤولة عن الشؤون التالية ضمن حدود كُردستان العراق: القانون، القضاء، الشؤون الداخلية، المدارس والتعليم، الصحة العامة، الزراعة، التبغ، البلديات، العمل، الشؤون الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، وجميع الأمور التي لا تحدد مسؤوليتها الحكومة المركزية. وتكون حصة كُردستان في الحكومة والإدارة المركزيتين متفقة مع نسبة سكانها إلى مجموع سكان العراق"[٨٨].

ب. ثم تطرق المشروع إلى تقسيم الموارد المالية المتأتية من النفط الخام والضرائب في كُردستان العراق..الخ بما يساهم في تطوير كُردستان ودون إلحاق الضرر بالقسم العربي من العراق أو بالحكومة المركزية.[٨٩] وتضمن المشروع أن يكون نائب رئيس الدولة ونائب رئيس أركان الجيش كُرديان يتمتعان بحقوقهما الكاملة. كما يفترض أن يتضمن الدستور الخاص بكُردستان العراق الحقوق القومية المشروعة للأقليات القومية التركمانية والآشورية والكلدانية والأرمن، وهي الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.[٩٠]

٢. وفي حالة قيام دولة اتحادية عربية فيكون لإقليم كُردستان الحكم الذاتي ويكون عضواً في الاتحاد بكامل الحقوق ويشار في العلم، في حالة استبداله برمز خاص يشير إلى كُردستان والأكراد، وكذا بالنسبة للجنسية. ففي حالة استبدالها بجنسية عربية تضاف

---

٨٧ قاسملو، عبد الرحمن د. كُردستان والأكراد. المصدر السابق. ص ٢٧٦.

٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٦.

٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٦/٢٧٧.

٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٧.

كلمة كُردستان إلى جنسية وجواز سفر الأفراد من أصل كُردي، وكذلك في الهوية المدنية.[٩١]

لم تكن هذه المطالب مقبولة من الحكومة العراقية فأهملتها نهائياً وبدلاً من أن تناقشها بدأت بإجراءات تعسفية ضد الأكراد في مختلف أنحاء العراق، ثم فجرت الحرب ضد الشعب الكُردي ثانية والتي استمرت حتى سقوط البعث في ١٨ تشرين الثاني من عام ١٩٦٣ وتسلم الآنقلابيون الجدد من بعض القوى القومية للسلطة بقيادة عبد السلام عارف.

لم تكن المفاوضات في القاهرة مجدية للوفد الكُردي الذي كان يترأسه السيد جلال الطالباني، كما لم يكن مثمراً للوحدة الثلاثية، خاصة وأن ثقة عبد الناصر كانت قد تزعزعت من الأعماق بعد حركة الآنفصال التي قام بها البعثيون في سوريا وإنهاء الوحدة مع مصر. كان هذا في شهر نيسان/أبريل ١٩٦٣.

لا شك في أن قيادة حزب العبث العربي الاشتراكي في العراق ومكتبها العسكري، الذي هيمن على مجلس قيادة الثورة، وكذلك بعض القوى القومية لم تكن موحدة في موقفها من المسألة الكُردية، إذ كانت بينها نقاط التقاء ونقاط اختلاف. كان الموقف الأول، الذي يمثله بعض المدنيين في قيادة حزب البعث وبعض المدنيين في المجلس الوطني لقيادة الثورة، يؤكد:

- إن من الأفضل للنظام الجديد أن يجد حلاً للمسألة الكُردية دون الخوض بحرب جديدة ترهق كاهل الحكم.
- رفض مبدأ حق تقرير المصير أو إقامة فيدرالية أو حكم ذاتي للكُرد في شمال العراق.
- الحل الممكن والوحيد هو منح المحافظات الكُردية الإدارة اللامركزية.
- اعتبار العراق كله جزءاً من الوطن العربي وكذا الشعب العراقي كله جزءاً من الأمة العربية.

---

٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٧٧.

- وفي حالة رفض الكُرد لذلك يمكن شن الحرب ولكن بعد أن تتوفر إمكانية أفضل لمواجهة القوى المسلحة في كُردستان.

أما الموقف الثاني فكان يعبر عن موقف العسكريين مع بعض المدنيين في قيادة البعث والمجلس الوطني لقيادة الثورة والمكتب العسكري للبعث، إذ يتفق مع جميع النقاط الواردة في أعلاه مع الجانب المدني، ولكنه يؤكد ويفضل:

- الحل العسكري على أي حل آخر والبدء به مباشرة دون انتظار، إذ لا يجوز المساومة بأي حال. وكان صالح مهدي عماش، عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الدفاع يتحدث عن الحرب في كُردستان للقضاء على الحركة الكُردية المسلحة باعتبارها "نزيهة ربيعية"!

وكانت النتيجة ما أرادها العسكريون بعد أن وجهت ضربة قوية للجناح الذي كان يريد بصيغة ما تأجيل الحرب على الأقل وكان في مقدمة هؤلاء علي صالح السعدي والغالبية المدنية في القيادة، وبدأت عملية التشديد إزاء مطالب الكُرد العادلة.[٩٢]

وسرعان ما تبين أن العهد الذي قطعه علي صالح السعدي نيابة عن البعث كان مجرد وعدٍ كاذبٍ، أمام صالح اليوسفي وشوكت عقراوي، عندما قال "ليس من حقكم فحسب أن تنالوا الحكم الذاتي بل إن لكم فوق هذا حق تقرير المصير"[٩٣].

في العشرين من شهر أيار/مايس ١٩٦٣ بدأ فرض الحصار الاقتصادي على كُردستان العراق وعلى الثوار في آن واحد. وفي العاشر من حزيران/يونيو من نفس العام بدأت الحرب ثانية ضد الشعب الكُردي من قبل حكومة الآنقلاب الدموي، وذلك بقيامها بتنظيم استعراض عسكري لإبراز العضلات وتخويف الناس في كل من السليمانية وكركوك، كما أصدرت بياناً هاجمت فيه الحركة الكُردية واتهمت القيادة الكُردية بخرق اتفاقية وقف

---

٩٢ جواد، سعد ناجي. العراق والمسألة الكُردية. مصدر سابق. ص ٨٩.

٩٣ المصدر السابق نفسه. ص ٨٣.

إطلاق النار والرغبة في الآنفصال...الخ. وكانت بمثابة إعلان الحرب على الشعب الكُردي وقيادته السياسية وحركته التحررية.

لم يشترك الجيش العراقي وحده في المعارك ضد قوات الپيشمرگه في كُردستان العراق بل ساهمت وحدات من الجيش السوري قوامها ٥٠٠٠ مقاتل كانت تمارس عملياتها في المنطقة الواقعة بين زاخو ودهوك.[٩٤] كما حركت الحكومة العراقية وحدات من "الفرسان، الجحوش" الكُرد المرتزقة للمشاركة في القتال ضد قوات الپيشمرگه. وكان الهدف وراء هذا التحشيد الكبير للقوات الحكومية والقوات السورية والفرسان هو إنزال ضربة سريعة بقوات الپيشمرگه لكسر المعنويات وإضعاف الروح الجهادية من خلال السيطرة على بارزان معقل الثوار وقائد الثورة. وقد تمت السيطرة على بارزان من قبل القوات الحكومية، كما سيطروا قبل سقوط النظام، أي في الأول من تشرين الثاني ١٩٦٣ على المنطقة الحصينة چَمى – ريزان وشوان بعد أن زحفوا على المنطقة بلوائين مجحفلين بقيادة العقيد سعيد حمو، واعتقدت السلطة بأنها بهذه المعارك قد حققت النصر النهائي على الكُرد.[٩٥] إلا أنها كانت البداية لنهاية حكم البعثيين الأول في العراق.

وفي هذه المعارك سقط الكثير من الجنود العراقيين صرعى في الحرب الدائرة، كما سقط الكثير من المناضلين الكُرد في معارك غير متكافئة ولم تكن باستمرار لصالح الحركة الكُردية، ولكنها كانت في المحصلة النهائية عملية إضعاف حقيقية للنظام البعثي وإجهاد لميزانية الدولة وتعميق لمشكلاته الداخلية، وتشديداً للصراع بين البعثيين والقوميين من جهة، وفي ما بين البعثيين أنفسهم من جهة ثانية. إذ في شهر أيار/مايس من العام ١٩٦٣ القي القبض على مجموعة كبيرة من العسكريين والمدنيين القوميين بتهمة التحضير لانقلاب عسكري ضد حكم البعث تقوده حركة القوميين العرب، والذي أشرنا إليه في مكان آخر من هذا الكتاب. ولم يتوقف القتال فعلياً حتى بعد سقوط نظام البعث في تشرين الثاني من العام ١٩٦٣، وكانت الحرب ضد الشعب الكُردي أحد العوامل الأساسية في سقوط هذا

---

٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٩٩.

٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ٩٩.

النظام. كتب السيد مسعود البارزاني بشأن مواقف حزب البعث إزاء الشعب الكُردي يقول: "وكما أتضح فيما بعد بأنهم ما كانوا يؤمنون أصلاً بأن للشعب الكُردي حقوقاً وأن العدالة قبل الاتفاق تقضي الإقرار بتلك الحقوق. لذلك بدا من الصعوبة بمكان أن يُتوصل إلى الحق العادل المنشود من مثل هذه الفئة من الحكام.

لم تكن الحرب التي شنها البعثيون مجرد قتال بين طرفين يحترمان حقوق الآنسان والمواثيق الدولية في قضايا الحروب. بل أقترنت في واقع الأمر بممارسة عمليات انتقامية وحشية وجرائم بشعة بحق المواطنات والمواطنين الكُرد من جانب أجهزة البعث والحرس القومي والقوات المسلحة العراقية على امتداد فترة القتال، إضافة على تجنيد جمهرة كبيرة من أبناء العشائر الكُردية إلى جانب النظام في جماعات مسلحة أطلق عليها بالفرسان، وأطلق عليهم الشعب كلمة "جحوش" العربية أو "جاش" باللغة الكُردية.

لقد قتل المئات من الناس في هذه الحرب غير العادلة التي شنها النظام البعثي، كما جر المئات أيضاً ومن الطرفين، وهدمت الكثير من القرى على رؤوس أصحابها وسويت الكثير من المناطق بالأرض. ولم تكن تلك الحرب سوى التعبير عن ذهنية شوفينية استبدادية لا تعرف معنى الحرية والديمقراطية ولا تعرف غير الشوفينية والعنصرية موجهاً لسياساتهم اليومية ضد الشعوب الأخرى.

لم يكتف البعثيون باعتقال الوفد الكُردي للمفاوضات بل شنوا حملات اعتقال واسعة ضد الكُرد في مدن كُردستان العراق وفي المدن العراقية الأخرى، مما أجبر الكثير من الطلبة والموظفين على ترك وظائفهم والهروب إلى الجبال والالتحاق بقوات البيشمرگه والمشاركة في النضال هناك. ونتيجة الحملات الشرسة والقتل الواسع النطاق الذي لحق بالشيوعيين أجبرت كثرة من الشيوعيين والديمقراطيين على ترك المدن العراقية في الوسط والجنوب وخاصة بغداد والالتحاق بكُردستان والعمل في صفوف قوات البيشمرگه والنضال ضد النظام.

فمع بدء الحرب ضد الكُرد قام النظام بارتكاب جريمة كبيرة في السليمانية حيث قامت القوات الحكومية "في ليلة ٩ – ١٠ حزيران ١٩٦٣،..بإلقاء القبض على خمسة ألاف من

الأهالي[٩٦] اخُتير منهم ستة وثمانون ليدفنوا أحياءً وسُويّ الأخدود الذي حفروه بالتراب". وهذه المأساة وحدها تعبر عن عنف وقسوة وسادية هؤلاء الحكام الذين ارتكبوا أبشع الجرائم بحق الشعب العراقي وهم الذين أصدروا البيان رقم ١٣ الخاص بإبادة الشيوعيين في العراق، والذي تحدثنا عنه في مكان آخر من هذا الكتاب.

أرسل اللواء إبراهيم فيصل الآنصاري، المشرف على جبهة ميرگه سور، برقية إلى رئيس أركان الجيش بعد معركة دموية خاضها ضد الپيشمرگه في معركة جسر چمه في السابع عشر من أيلول/سبتمبر، كما وردت في كتاب السيد مسعود البارزاني، جاء فيها ما يلي:

"إلى رئيس أركان الجيش/ سكرتير وزارة الدفاع/ قيادة قوة الميدان/ فق ١ رئيس

العدد ١٢٣٥ / ح

التاريخ ١٩٦٣/٩/٢٠

(لقد نجحت قطعات الفرقة الثانية البطلة والقطعات المتجحفلة معها من تطهير معظم منطقة بارزان (ميرگه سيور–شيروان) من الخونة. وذلك بعد معارك استمرت طيلة شهري آب وأيلول بعد تضحيات جسيمة. ودافع البارزانيون عن منطقتهم دفاعاً مستميتاً ولم يتركوا شبراً واحداً دون دماء.

اقترح عقد اجتماع بحضور وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش وجميع قادة الفرق لدراسة الموقف ووضع خطط المستقبل قبل حلول فصل الشتاء. وأقترح البحث عن حل سلمي لأني أتوقع أن يستعيد العصاة تنظيم قواتهم ومواصلة القتال ولا يجوز أن نزج بقطعاتنا في القتال في فصل الشتاء وحتى المراباة في هذه المنطقة الوعرة تنطوي على مخاطرة كبيرة. أنبؤونا.)"[٩٧].

---

٩٦ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٩٦.

٩٧ المصدر السابق نفسه. ص ١١٤.

يستشف من هذه البرقية عددٌ من المسائل التي نرى فائدة إبرازها للتعرف على طبيعة تفكير هؤلاء الناس:

- اتهام الكُرد وحركة التحرر الكُردية وقوات البيشمرگه بالخيانة وبكونهم عصاة خارجون عن القانون.
- ولكنه في الوقت نفسه يؤكد أنهم يستميتون في الدفاع عن منطقتهم وعن أهلهم وعن موقع القيادة.
- وأن القوات الحكومية قد تحملت خسائر جسيمة بسبب تلك المعارك، سواء أكانت في الأرواح أم الأسلحة.
- ولكنه لا يتحدث عن الجرائم البشعة التي كانت ترتكب ضد المناضلين والمدافعين عن أرضهم وحقوقهم المشروعة.
- يرى بوضوح عجز قواته العسكرية وجميع القوات الحكومية عن إحراز النصر على حركة التحرر الكُردية وقوات البيشمرگه الشجعان.
- ولهذا فهو يطالب بدراسة الموقف واتخاذ ما يلزم قبل حلول فصل الشتاء، إضافة إلى ضرورة التحري عن حل سلمي للمسألة. فرغم النجاح الذي حققته قواته بعد قتال دام ما يقرب من شهرين وتقديم ضحايا جسيمة، يرى إمكانية فعلية بعودة قوات البيشمرگه إلى خوض المعارك لتطهير الأرض من القوات المعتدية. وفي هذه النقطة كان هذا المسؤول العسكري يتحدث عن واقع قائم لا يرى فيه إمكانية الآنتصار بالطرق العسكرية، ويرى ضرورة الوصول إلى حل سلمي للمسألة.

لا شك في أن خسائر البيشمرگه لم تكن قليلة في هذه المعارك غير المتكافئة من حيث العدد والعدة، ولكن كانت خسائر القوات الحكومية أضعاف خسائر قوات البيشمرگه. ومن المؤسف أن نقول بأن هؤلاء جميعاً كانوا من أبناء الشعب العراقي، وأن السياسة الشوفينية العمياء للحكام العرب في العراق كانت السبب وراء كل تلك الضحايا.

الفصل الثالث

حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي

لم تكن العلاقات بين القوى القومية والحزب الشيوعي العراق طبيعية منذ أن بدأت الحركة القومية في العراق تمارس نشاطها، أي منذ الثلاثينات من القرن العشرين. وقد لعب الفكر النازي ونشاط الدبلوماسيين الألمان، وعلى رأسهم الوزير المفوض الألماني الدكتور غنتر غروبا، ودعاته في العراق ونادي المثنى بن حارث الشيباني والمحاضرات التي كانت تقدم فيه دورها الملموس في ذلك، بمن فيهم ساطع الحصري وسامي شوكت وغيره من أعضاء هذا النادي. وتفاقمت هذه الحالة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبروز ملموس لنشاط الشيوعيين ودورهم في تنظيم وقيادة المزيد من المظاهرات الشعبية المناهضة لسياسات حكومات النظام الملكي. وكانت هذه السياسة تتجلى في مواقف كوادر كثيرة في حزب الاستقلال، إضافة إلى سياسات الأخوان المسلمين التي كانت تمزج بين المواقف القومية والإسلامية. واشتدت أكثر فأكثر في أعقاب موافقة الاتحاد السوفييتي على قرار تقسيم فلسطين وما ارتبط بذلك من تأييد أغلب الأحزاب الشيوعية لهذا التقسيم، ومنهم الحزب الشيوعي العراقي، رغم عدم قناعة يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتير عام الحزب بهذا الموقف. وجرت عمليات اعتداء كثيرة على الشيوعيين في بغداد وفي الكثير من المدن العراقية. وازداد العداء للشيوعيين حين تصدى الحزب والحركة الديمقراطية العراقية لمناهضة الصهيونية في العراق وشكل عصبة مكافحة الصهيونية من مواطنات ومواطنين يهود عراقيين وآخرين غير يهود لعبوا دوراً تثقيفياً مهماً ضد الفكر الصهيوني والسياسة الصهيونية في العراق. إلا أن الحكومة البريطانية ممثلة بسفارتها في العراق شجعت الحكومة العراقية على إصدار قانون يسمح بهجرة اليهود الجماعية إلى إسرائيل، وهي جزء من عملية دعم جهود إسرائيل في زيادة عدد الشبيبة اليهودية المهاجرة إلى إسرائيل. وفعلاً تم إصدار

قانون إسقاط الجنسية عن يهود العراق في فترة وجود توفيق السويدي على رأس الحكومة العراقية، أي السماح لمن يرغب في الهجرة على أن تسقط جنسيته العراقية. إلا أن حياة اليهود في العراق أصبحت حينذاك جحيماً لا يطاق بفعل نشاط أجهزة الأمن والشرطة والقوى القومية، مما دفع بأعداد كبيرة جداً منهم للهجرة إلى إسرائيل وخاصة منذ العام ١٩٥٠/١٩٥١. وقد دافع الحزب الشيوعي عن حق المواطنة ليهود العراق وشجب قانون إسقاط الجنسية وفضح خلفيات هذا القانون ودوافعه الحقيقية. واُتهم الحزب الشيوعي بأنه أخ اليهود والصهيونية، وتعرض بسبب ذلك إلى الكثير من المضايقات والإساءات.

وفي الخمسينيات لم يتغير الموقف، بل تبلور بشكل جديد بعد بروز حزب البعث العربي الاشتراكي منذ العام ١٩٥٢، الذي كان قائده المؤسس ميشيل عفلق قد وضع على عاتق حزب البعث منذ تأسيسه في الشام في العام ١٩٤٧ مهمة ومسؤولية الكفاح ضد الحركة الشيوعية في العالم العربي. كتب ميشيل عفلق في فترة مبكرة يقول:

"إن ظهور حركتنا العربية الآنقلابية بأفكارها ومبادئها وسياستها وأسلوبها النضالي الشعبي قد جاء تعبيراً عميقاً عن انعدام المبررات الجدية الإيجابية لقيام شيوعية وحزب شيوعي في بلاد العرب... وينتج عن ذلك أننا، في أساس موقفنا السياسي، لا نقبل التعايش مع الشيوعية"[٩٨].

ثم يقول في مكان آخر:

"يجب أن نعتبر أنفسنا مسؤولين ليس فقط عن المستقبل القريب فحسب، بل وعن المستقبل البعيد أيضاً، وألا نسمح للشيوعية أن تصبح في يوم من الأيام منافسة جدية لحركتنا عند جمهور شعبنا"[٩٩]. ولا يكتفي بهذا القدر من التثقيف المناهض للحركة الشيوعية في العالم العربي، بل يؤكد ذلك بقوله: "إن مكتب البعث العربي الذي لم يفتر منذ سنين عن مكافحة الخطر الشيوعي وتحذير الشعب العربي منه بالنشرات والاجتماعات يرى من واجبه أن يهيب بعرب سوريا مرة أخرى أن ينتبهوا إلى هذا الشكل الجديد من

---

٩٨ عفلق، ميشيل. في سبيل البعث. موقفنا من الشيوعية. ص ٥.

٩٩ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

الاستعمار فيجمعوا كلمتهم للقضاء على هذا الخطر قبل أن يفوت الوقت ويتمكن الحزب الشيوعي من تسميم الروح العربية وتقطيع أوصال الكيان العربي"[١٠٠].

ويواصل حديثه بشكل واضح ليعبر عن حقده الكامل ضد الأحزاب الشيوعية فيقول: إن "الأحزاب الشيوعية ستمنع وتقمع بأقصى ما يكون من الشدة في كل بلد عربي يصل فيه حزب البعث إلى الحكم"[١٠١].

إن أساس هذا الفكر القومي الشوفيني من جهة، والفكر الأممي الذي حمله الشيوعيون من جهة أخرى، جعل من إمكانية التعاون والتنسيق بين البعثيين والشيوعيين مسألة غير سهلة، ولكنها لم تكن مستحيلة إزاء بعض القضايا اليومية الجارية في نضال المجتمع ضد سياسات الحكم الملكي الإقطاعي. وقد وجد هذا الواقع تجسيده في عدم الآنسجام والصراع بين الطلبة البعثيين والقوميين من جهة، والشيوعيين والديمقراطيين من جهة أخرى، إزاء الكثير من القضايا العراقية والعربية والدولية المهمة والأساسية، خاصة وأن الكليات والمدارس كانت وستبقى مواقع احتكاك ونقاش فكري وسياسي متواصلة وكثيرة، وغالباً ما تكون حادة متسمة بروح الشباب المندفع والملتزم أيديولوجياً وسياسياً. وغالباً ما يشار إلى المساعدة التي قدمها الحزب الشيوعي العراقي في العام ١٩٥٥ إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وذلك بتوفيره طابعة له وتدريب بعثيين على استخدامها، إذ كان يراد من ذلك تحسين العلاقات بين حزبين كان يعملان ضد الحكومة السعيدية التي أصدرت في حينها عدداً من الإجراءات غير الشرعية والمخالفة للدستور العراقي لعام ١٩٢٥. كما أن الحزبين تعاونا في الشارع في المظاهرات التي خرجت احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

وكان أكبر إنجاز تحقق في النصف الثاني من العقد السادس من القرن العشرين هو قيام جبهة الاتحاد الوطني ومشاركة الشيوعيين والبعثيين فيها مع حزبي الوطني الديمقراطي

---

١٠٠ نضال البعث. الجزء الأول. ص ٨٨.

١٠١ صبري، محمود. العفلقية ومسألة الآنقلاب. مجلة الغد. العدد ٨/٧. كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠. ص ٤٣.

وحزب الاستقلال، إضافة إلى التعاون الجانبي بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكُردستاني. وقد أمكن لهذه الجبهة التعاون مع حركة الضباط الأحرار لإسقاط النظام الملكي في العراق وإقامة الجمهورية الأولى، جمهورية ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

إلا أن قيادة حزب البعث وفكر البعث عموماً يرفضان التحالفات الطويلة الأمد وينزعان بقوة إلى العمل المنفرد أو العمل المشترك تحت قيادته ولفترة معينة. وهكذا لم يستمر العمل الجبهوي طويلاً إذ انفرط عقده بعد انتصار الثورة بأسابيع قليلة جداً وبسبب الشعار المتعجل والمقصود الذي طرحه حزب البعث والداعي إلى التحاق العراق بالوحدة المصرية السورية التي لم تكن قد أقيمت أصلاً على أسس ديمقراطية متينة، إذ سرعان ما انفرط عقدها في العام ١٩٦٢. ولندرك حقيقة موقف البعث من التحالف السياسي مع الشيوعيين أو مع أية قوة سياسية أخرى نورد هنا بعض المقتطفات من كتابات وأحاديث ميشيل عفلق مؤسس هذا الحزب وكارثته الأساسية. يقول عفلق:

"إن الصفة القومية لحزب البعث تجعله في تعارض أساسي مع الصفة الأممية للحزب الشيوعي وهو أول اصطدام وتعارض أساسي يحول دون اشتراكنا مع الشيوعية في سياسة طويلة الأمد"، هذا المقطع ترك الباب مفتوحاً لتعاون قصير الأمد، ولكنه سرعان ما استدرك الموقف وقال: "وينتج عن ذلك أننا، في أساس موقفنا السياسي لا نقبل التعايش مع الشيوعية"، ثم يستطرد فيقول: "... فمجرد اشتراكنا في جبهة مع الشيوعيين هو توجيه ضمني من قبلنا للشعب كي يتشكك في عقيدتنا وفي كونها الحل الوحيد الملائم لحاجاته. ونحن لا يضيرنا أن نتخوف من إتاحة الفرصة للشيوعية كي تكسب عطف الشعب وثقته على حسابنا.. ولا بد من الإشارة هنا صراحة إلى أن الرأي الذي يشجعه بعض الآنصار وبعض الأصدقاء من القناعة باكتمال الشروط والظروف اللازمة لدخولنا مع الشيوعية في جبهة وفي عمل مشترك إنما مصدره تشوش في فهم قضايانا وشعورنا بالنقص أمام النشاط الشيوعي في العالم"[١٠٢].

---

١٠٢ عفلق، ميشيل. موقفنا من الشيوعية. مصدر سابق. ص ٥٨.

واستناداً إلى ذلك دأب حزب البعث على تخريب العلاقة مع الشيوعيين باتجاه تفليش جبهة الاتحاد الوطني، وهو ما تحقق فعلاً. وإزاء شعارات البعث أنزل الحزب الشيوعي شعار الفيدرالية مع الجمهورية العربية المتحدة بدلاً من الاتحاد، وبدأ الصراع وبدأت عمليات النزاع وتعقدت العلاقات حين بدأ البعث يخطط للانقلاب ضد حكومة قاسم وما حصل في بغداد والموصل وكركوك كلها كانت حوادث عمقت شقة الخلاف والنزاع بين حزب البعث والحزب الشيوعي. ولم يكن الحزب الشيوعي باستمرار هادئاً أو غير متطرف في صراعه مع قوى البعث أو ممارسة بعض الشيوعيين من الطلبة الهجوم على بعض البعثيين وضربهم بما لا ينسجم مع العمل السياسي الديمقراطي. ولم يكن البعث بعيداً، بل كان المنظم الفعلي لجملة من الاغتيالات بحق الشيوعيين والديمقراطيين ببغداد والمناطق الأخرى.

لقد أصبح الحزبان في عداء مستحكم ساهمت في زيادة اشتعاله قوى عربية حكومية وغير حكومية، إضافة إلى التشجيع والدعم الذي كان يتلقاه كل عداءٍ للشيوعية من دول المعسكر الغربي وأينما حصل.

هكذا كان الموقف قبل وقوع الآنقلاب بين الحزبين. الحزب الشيوعي يرفض التآمر على حكم عبد الكريم قاسم، بينما يقود البعث عملية التآمر تخطيطاً وتنفيذاً. وكان الحزب الشيوعي على علم جيد بمحاولات البعث المتكررة لتنفيذ الحركة الآنقلابية التي غالباً ما كانت تتأجل. وكان الحزب يقوم بفضحها في وقت مبكر فيستعد عبد الكريم قاسم لها ثم يؤجلها البعث لفترة لاحقة. وهكذا أصدر الحزب الشيوعي أكثر من تحذير لرفاقه بالحذر من احتمال وقوع انقلاب وشيك على حكم قاسم. كان ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، أي قبل وقوع الآنقلاب بفترة وجيزة. ودخل الشيوعيون في صدام مع البعثيين حين بدأ البعثيون بتنظيم الإضرابات الطلابية لتوفير الجو المناسب للانقضاض على الحكم، في حين وقف الحزب الشيوعي ضدها.

رغم علم الحزب الشيوعي باحتمال وقوع انقلاب بعثي–قومي قريب، ورغم علم الحزب بالعداء المستحكم بين القوى البعثية والقومية والحزب الشيوعي، واحتمال إنزال ضربة قاسية بالحزب إن نجح الآنقلاب، ورغم قرار قيادة الحزب على مواجهة هذا الآنقلاب

والتصدي له لإفشاله، فإن استعدادات الحزب لمواجهته لم تكن عالية أو جيدة، بل كانت ضعيفة عموماً، إضافة إلى جو الخلافات التي كان الحزب يعيشها في لجنته المركزية ومكتبها السياسي. ومع قدرات الحزب العالية في مختلف صنوف القوات المسلحة ووجود خطة طوارئ لمواجهة كل المفاجآت، فشل الحزب في المواجهة لأسباب تطرقنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب. وبالتالي وضع الحزب نفسه، شاء أم أبى، تحت رحمة حزب البعث والآنقلابيين وقوى الأمن والحرس القومي والعسكريين القوميين المعادين إلى أقصى الحدود للحزب الشيوعي العراقي من أمثال عبد السلام محمد عارف وعبد الغني الراوي وغيرهما.

لقد استطاع البعثيون، ومن خلال استمرار مقاومة الحزب الشيوعي للانقلاب، إلى ملاحقة الشيوعيين وإلقاء القبض على عدد كبير منهم. وتحت التعذيب أو بسبب الخيبة التي أصيب بها البعض، انهار بعض القياديين في المكتب السياسي واللجنة المركزية وفي منطقة بغداد، مما تسبب في توجيه ضربات قاسية متتالية على امتداد الأشهر اللاحقة حتى توجهت الضربة إلى أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية وبشكل خاص حين ألقي القبض على سلام عادل، وفيما بعد، جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وحسن عوينة وغيرهم. وكانت الضربة الموجعة تلك التي تسبب بها هادي هاشم الأعظمي، الذي كان عضواً في المكتب السياسي للجنة المركزية، وأصبح أكثر المنهارين شراسة في الإدلاء على مواقع الحزب وبيوت الكادر الحزبي، كما شاركه البعض من أعضاء منطقة بغداد وبعض الكوادر الأخرى. لقد كان صمود قيادة الحزب والكثير من كوادره خيالياً حقاً، كان صموداً زرع الرعب في نفوس أعداء الحزب الشيوعي فتوجهوا إلى قتلهم تحت التعذيب بصور وحشية يصعب تصورها بسبب سادّيتها الجامحة. لقد زج الحكام البعثيون بعدد كبير جداً من الشيوعيين في المعتقلات وعرضوهم إلى التعذيب الأكثر شراسة وعدوانية وقتلوا عدداً كبيراً منهم يصل إلى عدة مئات، وخاصة من الكوادر المتقدمة وفي جميع أنحاء العراق، وخاصة في بغداد. وقد أجبر من بقي منهم على قيد الحياة إلى الهرب والصعود إلى جبال كُردستان للحصول على ملجأ لهم، كما أجبرت أعداد أخرى على مغادرة العراق نحو الخارج

وبأساليب شتى. ولم يكن بيان رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ القاضي بإبادة الشيوعيين سوى شكلٍ واحدٍ من أشكال تصفية الشيوعيين. وقد سلم هذا القرار بأيدي الحرس القومي المنفلت من عقاله والذي ضم في صفوفه أشرس البعثيين إضافة إلى مجموعة من الشباب من حثالة المجتمع التي وجدت في هذا الآنخراط موقعاً اجتماعياً تستطيع من خلاله الصعود والاغتناء وممارسة القتل. لقد كان انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ بمثابة رحلة الآلام والأحزان للشيوعيين والديمقراطيين في العراق.

لقد قُتلت تحت التعذيب وفي القتال في الشوارع جمهرة كبيرة من الشيوعيين والديمقراطيين، كما جرى تعذيب وقتل الكثير من النساء والأطفال، وجرى اغتصاب البعض منهن من قبل "أبطال الحرس القومي" البعثي في المعتقلات. وهو ما جرت الكتابة عنه في موقع آخر من هذا الكتاب.

انتقل الشيوعيون إلى النضال السري ضد حكومة البعث، كما شارك الشيوعيون الكُرد والعرب ومن قوميات أخرى، الذين وصلوا إلى كُردستان هرباً من جحيم البعث الدموي، في النضال المسلح مع قيادة الثورة الكردية، ولم يستقبلوا بحرارة من جانب قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وطوردوا باعتبارهم وقفوا ضد الآنقلاب الذي شاركوا فيه سياسياً، وعانوا الكثير قبل أن يقرر ملا مصطفى البارزاني احتضانهم ومنع الشر عنهم واستقبلهم.

لم يلق السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي ترحيباً من جانب السيد إبراهيم أحمد، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكُردستاني بل صداً واضحاً وإساءات لا مبرر لها وُجهت له شخصياً وللحزب الشيوعي في ذلك الظرف الحرج الذي كان يمر به الحزب الشيوعي العراقي، بسبب مواقف الحزب من حكومة عبد الكريم قاسم، رغم معاناة الحزب بسبب رفعه شعار "الديمقراطية للعراق والسلم لكُردستان"[١٠٣]. ويبدو لي أن السبب وراء موقف السيد إبراهيم أحمد، الذي أشار إليه السيد مسعود البارزاني في كتابه الموسوم البارزاني والحركة التحررية الكُردية، الجزء الثالث، يرتبط بواقع رفض الحزب لاقتراح مشاركة الحزب الشيوعي مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني للقيام بانقلاب مشترك ضد

---

١٠٣ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٨٨.

قاسم، واضطرار الحزب الديمقراطي الكُردستاني للتوجه صوب البعثيين للتعاون معهم لتحقيق ذلك الهدف.

على امتداد الفترة التي كان حزب البعث في السلطة حمل الحزب الشيوعي العراقي شعار الإطاحة بنظام البعث وتحالف مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني عملياً في النضال لهذا الغرض، كما شارك بوحدات أنصارية في القتال ضد حكومة وقوات البعث في كُردستان العراق. ولقد تشكلت قيادة جديدة للحزب من تلك العناصر القيادية التي استطاعت النزوح إلى جبال كُردستان والعمل هناك، وتلك التي كانت موجودة أصلاً في الخارج وخاصة في الدول الاشتراكية وأولئك القلة الذين استطاعوا النجاة والاختفاء في وسط وجنوب العراق طيلة حكم البعث. كما بدأت بإعادة تشكيل تنظيمات الحزب من خلال إعادة الشيوعيين في الخارج تدريجاً ووفق خطة مناسبة إلى الداخل للمشاركة في النضال. وعبر الشيوعيين في هذه الفترة عن روح نضالية عالية والتزام متميز بقرارات قيادة الحزب حتى سقوط البعث وقيام السلطة القومية الناصرية على أنقاضها.

حركة ٣ تموز/يوليو ١٩٦٣ في معسكر الرشيد (حركة حسن سريع)

وجه الآنقلابيون ضربة شرسة وعميقة للحزب الشيوعي العراقي حين تم إلقاء القبض على عدد من قياديي الحزب وعلى رأسهم سلام عادل وتسليط أبشع صور التعذيب بحقهم واستشهادهم تحت التعذيب في أعقاب الآنقلاب بفترة وجيزة نتيجة خيانة الكادر القيادي عضو المكتب السياسي هادي هاشم الأعظمي وبعض كوادر منطقة بغداد. كما ضربت مجموعة كبيرة من الكوادر ونشطاء الشيوعيين، سواء أكانوا من المدنيين أم العسكريين، وزج بالآلاف منهم في المعتقلات ومراكز اعتقال جديدة كالنوادي الرياضية أو قصر النهاية وفي سراديب وأقبية أجهزة الأمن والمخابرات. فقد الحزب الكثير من إمكانياته الفعلية لممارسة نشاطه السياسي السري، إذ أن أغلب تنظيماته قد تلقت ضربات موجعة حقاً بسبب حملات الاعتقال المنظمة والعشوائية وبسبب الاعترافات التي شملت الكثير من الهيئات الحزبية والخلايا التابعة لها، وخاصة تنظيمات الحزب في منطقة بغداد. إلا أن

البعثيين وخلال الأشهر الأولى من نجاح الانقلاب لم يستطيعوا اعتقال كل قيادة الحزب أو بعض المنظمات الصغيرة أو الخلايا الحزبية من أعضاء ومرشحين أو حتى حلقات أصدقاء، إما بسبب عدم اعتراف مسؤولي تلك المنظمات والخلايا رغم التعذيب الهمجي الذي سلط عليهم، وأما أن التنظيمات لم تكن معروفة ولم يجر أي اهتمام فعلي بها في البداية. كما أن أغلب الضربات قد توجهت إلى بغداد والبصرة والموصل بشكل خاص، ولكنها لم تستطع توجيه ضربات قاسية إلى تنظيمات الحزب في الريف العراقي، وخاصة في مناطق الوسط والجنوب أو في كُردستان العراق.

سعى أعضاء القيادة غير المعتقلين، وبشكل خاص جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وعبد الجبار وهبي وغيرهم من كوادر ونشطاء الشيوعيين، أن يعيدوا الاتصال بالتنظيمات الحزبية لا على مستوى بغداد، بل على مستوى العراق كله، ثم بدأوا العمل لعودة مجموعة من الكوادر الحزبية الموجودة في الخارج إلى الداخل بصورة سرية للعمل في بناء تنظيمات الحزب الجديدة أو إعاة الصلة بالمقطوعين، كما بدأوا بالعمل لإصدار جريدة الحزب لمنح الحزب روح كفاحية جديدة ورفع المعنويات. وكان الهدف من وراء ذلك:

* أن تصبح الجريدة مركز استقطاب للشيوعيين يمكن من خلالها لملمة الشيوعيين وإشعارهم بوجود مركز حزبي ما يزال يعمل.
* إعطاء دفق جديد للشيوعيين الذين لم يتعرضوا للاعتقال في أن يبذلوا المزيد من الجهد لإعادة تنظيم أنفسهم وربط المقطوعين بهم والتحري عن وسيلة مناسبة لإعادة الصلة بمركز الحزب.
* إعطاء شحنة جديدة للصمود بوجه الانقلابيين في السجون والمعتقلات، خاصة وأن إمكانية تسريب الجريدة إلى السجون والمعتقلات كان إلى حدود معينة ممكناً.

كما أن إصدار الجريدة كان يعطي الحيوية للشيوعيين في الخارج ويعلن للرأي العام التقدمي في العالم بأن الحزب الشيوعي ما يزال موجوداً ويعمل في الداخل رغم أنف الانقلابيين.

تمكنت قيادة الحزب من إصدار العدد الأول من الجريدة بعد الآنقلاب، وقد بثت حقاً الحماس في نفوس الشيوعيين وأصدقاء الحزب في الداخل والخارج، رغم أن هذه العملية قد انتهت باعتقال هذه القيادة التي بذلت جهدها لإعادة تجميع الشيوعيين.

وإذا كان المركز القيادي للحزب يسعى إلى تأمين صلات بالشيوعيين كأفراد مقطوعين أم خلايا ما تزال تعمل في مختلف أنحاء العراق، فإن الشيوعيين والتنظيمات التي سلمت من الضربة كانت تسعى هي الأخرى إلى تأمين ثلاثة أهداف:

* إعادة الصلة في ما بين المقطوعين من الشيوعيين في مختلف المجالات الطلابية والعمالية وفي الريف، وكذلك في القوات المسلحة وبين المثقفين والكسبة وغيرهم.
* طبع وتوزيع منشورات باسم الحزب الشيوعي العراقي لتمارس التأثير الإيجابي المنشود على الشيوعيين وأصدقاء الحزب ويعرفوا بأن الحزب ما زال موجوداً ويعمل على إعادة تنظيم نفسه ومواصلة النضال ضد العدو وأن النظام الدموي عاجز عن تصفية الحزب وقيادته وقواعده.
* التحري عن المركز القيادي للحزب ومحاولة الاتصال به والمشاركة في نشاط الحزب المركزي.

وكان هدف بعض رفاق التنظيمات الحزبية يتجاوز ذلك ويتوجه صوب إعادة تنظيم الشيوعيين وأصدقاء الحزب وتأمين صلة بكوادر وقواعد الحزب في الجيش للتخطيط لعملية عسكرية انقلابية تطيح بنظام الحكم البعثي القائم حينذاك.

وهذه المجموعة الأخيرة من الشيوعيين، سواء أكان أفرادها يعملون في الجيش أم في خلايا حزبية مدنية، لم تفقد الأمل بالخلاص السريع من سلطة البعث الدموية ومن الإرهاب المسلط على رقاب الشيوعيين والمجتمع، ولكنهم لم يقدروا أيضاً إمكانياتهم الفعلية في أعقاب تلك الضربة القاسية والقاصمة لظهر الحزب، كما لم يبدوا اهتماماً وانتباهاً للضربات المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها بقية الشيوعيين والتنظيمات الحزبية التي نجت من ضربات الحرس القومي وأجهزة الأمن والمخابرات والجماعات المساعدة لهم.

توجهت هذه المجموعة من الشيوعيين في أعقاب نجاح انقلاب البعث وضرب الهيئات القيادية للحزب في بغداد وفي بعض المدن الأخرى واعتقال الكثير من كادر وأعضاء الحزب وانقطاع الصلات في ما بين الشيوعيين، إلى التفتيش عن الشيوعيين. ولم تكن هذه الجهود مقتصرة على شخص أو شخصين، بل كانت ظاهرة عامة ومهمة جداً سجلتها تلك المرحلة من حياة الحزب وفي أنحاء كثيرة من العراق، وخاصة بغداد. ومن بين أولئك الشيوعيين الذين شاركوا في هذا التحري عن مركز ورفاق الحزب إبراهيم محمد علي المخموري ومحمد حبيب محمد وهاشم الآلوسي وحسن سريع وغيرهم من رفاق الحزب في الصفوف الأمامية. كما كانت هناك خلية نجت من الاعتقال كان من بين أعضائها، كما يشير إلى ذلك نعيم الزهيري، الأشخاص التالية أسماؤهم: "علي محمد ذهب، عريبي محمد ذهب، حافظ لفتة (خياط)، رفيق آخر قصاب، وأبو شنيشل وهو خياط ايضاً كان مسؤول الهيئة واعتقل ولم يعترف... وفاضل موسى الرماحي وهو شرطي مفصول وعمل (چايچى) في سوق منيشد للصاغة في شارع الشيخ عمر، وأبو خطاب.. الموجود حالياً في الدنمرك،...الخ"[١٠٤]. وكانت هناك كثرة من الشيوعيين المقطوعين والخلايا التي لم تضرب والتي كانت مستعدة للعمل والنضال الحزبي ضد الآنقلابيين رغم معرفتهم بالقسوة المريعة التي تميز بها الآنقلابيون في مواجهة الشيوعيين أثناء التحقيق والتعذيب الذي يمارسونه ضدهم، إذ كانت أخبار ذلك تصل إلى الناس، كما كان البعثيون يروجونها لنشر الرعب في صفوف المناضلين.

لم يكن الحزب موحد الفكر والموقف السياسي إزاء حكم عبد الكريم قاسم. لقد كان البعض يعتقد بأن الحزب ضيع فرصة كبيرة يصعب توفرها ثانية، فرصة الاستيلاء على السلطة، سواء ببقاء قاسم على رأس السلطة أم بدونه، بدلاً من سقوط الحكم في أيدي القوى المعادية لحكومة وشخص قاسم ومناهضته للحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية. وكان البعض الآخر الموزع على مستويات الحزب المختلفة يجد بأن تلك الوجهة ليست سوى سياسة مغامرة يمكن أن تقود ليس إلى فشل الحركة فحسب، بل وإلى تدمير الحزب

---

١٠٤ مقصود، حامد مصطفى. ثورة ١٤ تموز مدارات الأخوة الأعداء. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر. أربيل/هاولير. كُردستان. ٢٠٠٢. ص ٤٨٩.

أيضاً. وهذا التباين لم يظهر في قيادة الحزب واللجنة العسكرية وفي تنظيمات الحزب في القوات المسلحة فحسب، بل وفي التنظيمات المدنية ولدى جمهرة كبيرة من الشيوعيين وأصدقاء الحزب. ثم ارتفع صوت الذين كانوا ينادون بانتزاع السلطة من عبد الكريم قاسم عبر انقلاب ينظمه رفاق الحزب في الجيش، في أعقاب نجاح انقلاب البعثيين حين تعرض الحزب إلى هجمة شرسة مستديمة أدت إلى سقوط ضحايا كثيرة جداً تعد بالمئات وربما بالآلاف، إذ ليست هناك إحصائية واضحة بضحايا الحزب في فترة حكم البعث الأولى. وهذا الموقف السياسي ذي المنحى اليساري هو الذي تبلور لدى التنظيمات التي سعت إلى تنظيم انتفاضة عسكرية في القوات المسلحة ضد نظام البعث الجديد. والسؤال العادل الذي يفترض أن نجيب عنه هو: ما هي الدوافع التي كانت تحرك أولئك الشيوعيين للقيام بعملية عسكرية ضد نظام حزب البعث والقوى القومية المتحالفة معه، أولاً وهل كانت هناك فرصة فعلية لنجاح الآنقلاب في تلك الظروف المعقدة التي كانت تمر بها الحركة الوطنية بشكل عام والحزب الشيوعي بشكل خاص؟ يبدو لي من خلال تتبع فكر وممارسات هذه المجموعات من الشيوعيين أنها كانت تسعى إلى تحقيق عدة أهداف في آن واحد، وهي:

** الإسراع بتنفيذ عملية عسكرية تطيح بحكم البعث من أجل السيطرة على السلطة والبرهنة على قدرة الحزب في ممارسة سياسة أكثر "ثورية" وأكثر جرأة وجسارة من السياسة التي مارستها قيادة الحزب إزاء حكم عبد الكريم قاسم والتي أدت، كما يرون، إلى ضياع السلطة السياسية ونحر الشيوعيين والديمقراطيين.

** إنقاذ حياة الشيوعيين والديمقراطيين المعتقلين من عسكريين ومدنيين قبل أن يتعرضوا للموت على أيدي البعثيين والقوميين بعد أن قتل الكثير منهم. وكانت الإشاعات تؤكد إصرار مجموعة من القوميين والبعثيين العسكريين على قتل المزيد من السجناء الشيوعيين العسكريين باعتبار أن وجودهم يشكل خطراً على النظام القائم، حيث تأكد لاحقاً بأن بعض أبرز البعثيين مثل أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش كانوا يذهبون إلى المعتقلات ويخرجون عدداً من الشيوعيين ويأمرون بقتلهم مباشرة وفي

الموقع[١٠٥]. وهذه المعلومات وردت لدى كتاب بعثيين عاصروا وشاركوا في انقلاب شباط الدموي. كما أن عبد الغني الراوي كان من جانبه يسعى إلى إصدار أحكام بالإعدام على أكبر عدد من الشيوعيين العسكريين.[١٠٦]

** رفض الخضوع للإرهاب والقمع الذي تعرضت له قوى سياسية كثيرة وجماهير واسعة والعمل للتخلص من حكم البعث والقوى المتحالفة معه قبل أن يكرس نفسه في السلطة.

** مواجهة حكم البعث والحرس القومي بالنضال والتحدي وانتزاع السلطة عبر عملية انقلابية يقودها الحزب الشيوعي العراقي، قبل أن يتعرضوا هم أيضاً للاعتقال والموت، على أيدي البعثيين، إذ أن مجموعة من الشيوعيين التي أسقطها الجلادون سياسياً وحولوها إلى أدوات بأيدي الحكام لاعتقال المزيد من الشيوعيين، تقوم بالوشاية

---

١٠٥ في الكتاب الذي نشره الكاتب الراحل الدكتور علي كريم سعيد في ضوء حديثه المطول مع طالب شبيب ورد على لسان طالب شبيب ما يلي: " استغل صالح مهدي عماش (وزير الدفاع) فرصة غيابنا، أنا والسعدي، في القاهرة للتحضير لمحادثات الوحدة، فذهب إلى "قصر النهاية" ومعتقل "أبو غريب" ومعتقلات التحقيق الأخرى وطلب تسليمه حوالى عشرين شيوعياً بينهم ١٨ من المتعاونين المزدوجي الولاء وأمر بإعدامهم، وبعد تنفيذ الإعدام ذهب إلى مجلس قيادة الثورة وحصل على قرار المصادقة على قتلهم، رغم معارضة حازم جواد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وحميد خلخال وآخرين، لأن غيابنا رجح كفة العسكريين داخل مجلس قيادة الثورة...". راجع: سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣. مصدر سابق. ص ١٧٦/١٧٧.

١٠٦ بصدد الضباط الشيوعيين الذين كان يراد إعدامهم ورد في المصدر السابق ما يلي: "حول عدد الضباط الذين تقرر إعدامهم، تختلف الروايات والأرقام، فيرى هاني الفكيكي: أن عدد = =الضباط الذين رأى عبد الغني الراوي أن عددهم (١٥٠) ضابطاً هو عدد قليل، ويرى طالب شبيب أنهم ثلاثون، أما الرقم الأساسي للإعدام والذي بدأت المساومة حوله فقد تضمن الطلب الذي قدمه عبد السلام عارف بإعدام ٤٥٠ ضابطاً وتنفيذ الأمر فوراً. ويذكر إن وثيقة حزبية داخلية نشرت في ٢ شباط ١٩٦٤ في سوريا أكدت نقلاً عن أحد قادة الحزب الذي تحدَّث داخل المؤتمر القطري السوري معلقاً على أحداث العراق بسخرية قائلاً: طُلِبَ من أحد ضباط الجيش العراقي إعدام اثني عشر شيوعياً، ولكنه أعلن أمام عدد كبير من الحاضرين أنه لن يتحرك إلا لإعدام خمسمائة شيوعي ولن يزعج نفسه من أجل اثني عشر فقط". المصدر السابق نفسه. هامش رقم ١ ص ٣٠٤.

ومرافقة الحرس القومي والأمن والمخابرات في عملية مطاردة الشيوعيين والكشف عن بيوتهم واعتقالهم.

كان الشيوعيون غير متفقين على اتجاه واحد في العمل السياسي في أعقاب سقوط حكم قاسم. إذ أن واقع الحال حينذاك كان يشير إلى وجود اتجاهين متباينين:

أولاً: كان الاتجاه الأول يعبر عن موقف اتخذته التنظيمات القاعدية التي تجمعت حديثاً والساعية إلى لملمة صفوف الشيوعيين وإعادة ترتيب أوضاعهم واستثمار ما تبقى من الخلايا الحزبية والأعضاء أو المرشحين المنقطعين عن التنظيم لإعادة بناء تلك التنظيمات. ولم تكن لهذه الجماعات من الشيوعيين صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمركز القيادي للحزب حينذاك. وكانت لدى البعض من هؤلاء الشيوعيين بعض الأفكار التي كانت تدعو إلى التخلص من حكم قاسم بسبب سياساته الخاطئة وتنظيم الآنقلاب ضده. لهذا وجدت فرصتها المناسبة في أن تعمل على إيجاد صلة بالشيوعيين العسكريين، سواء أكانوا في الخدمة الفعلية أم متقاعدين ويرتبطون بالتنظيم المدني. وبهذا تبلورت لديهم فكرة زج التنظيم الحزبي المدني والتنظيم العسكري المتوفر في أيديهم، وأغلبهم من الجنود بمراتب مختلفة، في عملية عسكرية للانقضاض على حكم البعث وانتزاع السلطة بهدف إيقاف المجازر والاعتقالات والتخلص من حكم البعث وبناء حكم جديد تحت قيادة الشيوعيين. كانت هذه المجموعة من الشيوعيين تدرك الحقيقة التالية: إن فشل الحركة يعني موت مؤكد لكل العسكريين الذين يعتقلون باعتبارهم مشاركين في العملية الآنقلابية دون أدنى ريب، وأن احتمال فشل الحركة أكبر بكثير من احتمال نجاحها. ومع ذلك قرروا خوض المغامرة وتحمل نتائجها. ومع إدراكنا لشجاعة هذه الكوكبة من الشيوعيين وجرأتهم في تحدي الإرهاب البعثي وتصميمهم على تنفيذ انتفاضة عسكرية في القوات المسلحة، إلا أنها في الوقت نفسه تعتبر مغامرة صادرة عن مجموعة من الثوريين الذين عاشوا حالة اليأس الشديد التي تبعث على التمرد وخوض غمار معركة لا تبدو ثمة إمكانية جدية لنجاحها، إنها أشبه بعملية انتحارية لا معنى لها سوى التعبير عن روح كفاحية متبرمة من الوضع القائم. ومثل هذه المغامرة لا تعرض الثائرين المشاركين في العملية وحدهم إلى مخاطر الاعتقال

والتعذيب والموت والسجن الطويل الأمد فحسب، بل تعرض الكثير من السجناء والمعتقلين الشيوعيين والديمقراطيين والتنظيمات الحزبية التي لم تكن مكشوفة حتى ذلك الحين إلى احتمال الوقوع بأيدي أجهزة الأمن المتربصة لها وتعريض الحزب إلى ضربة جديدة كان في غنى عنها كلية في تلك الظروف الصعبة التي كان يمر بها. ولا شك في أن البعض القليل ممن شارك في هذه المحاولة، مثل محمد حبيب محمد (أبو سلام) كان يفكر بهذه الطريقة وكان يعتقد بأنه وعبر مثل هذه الحركة سيثبت للجنة المركزية عن قدرة الكوادر الحزبية في القيام بمثل هذه العملية، في حين أن قيادة الحزب في ظروف أفضل لم تفكر بذلك، وبالتالي لا بد من التخلص منها.

ثانياً: أما الاتجاه الثاني، الذي كان يمثله المركز القيادي للحزب بقيادة جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وعبد الجبار وهبي، فقد تبلور في سعي القيادة للعمل من أجل إعادة بناء التنظيم الحزبي بسرية عالية وضمان تجنب الآندساس أو الوقوع بيد العدو الذي كان يتربص بما تبقى من تنظيمات الحزب في كل أنحاء العراق. لهذا لم يفكر المركز الحزبي بتنظيم أي حركة انقلابية حينذاك ضد السلطة البعثية، إذ أن تقديرات المركز كانت تشير إلى أن القيام بمثل هذه الحركة سيكون مصيرها الفشل أولاً، وستمنح البعثيين والقوميين الذريعة بمزيد من التقتيل بالشيوعيين والديمقراطيين من عسكريين ومدنيين وخاصة تلك الجماعات التي كانت في سجون وقبضة الحكم ثانياً، وستدفع بقوى البعث التي كانت قد بدأت الصراع في ما بينها ومع القوميين بالتكتل والذي برز في محاولة القوى القومية تنفيذ انقلاب ضد البعث في الشهر الخامس من العام ١٩٦٣، ضد الشيوعيين والديمقراطيين ثالثاً.

ومن هنا يتبين الفارق في التفكير بين لملمة بعض التنظيمات الحزبية والشيوعيين في الجيش وفي القطاع المدني بهدف تنظيم انقلاب عسكري ضد الحكم الجديد، وبين التفكير بلملمة بقايا التنظيمات الحزبية والشيوعيين المقطوعين لإعادة بناء الحزب وبذل أقصى الجهود على الصعد المختلفة، وخاصة الدولية، من أجل إنقاذ حياة الشيوعيين والديمقراطيين القابعين في سجون العدو.

وكان المركز القيادي للحزب في هذه الفترة، وقبل إلقاء القبض على من تبقى منهم في بغداد، يسعى إلى إعادة بناء تنظيمات الحزب من خلال استدعاء الكوادر الحزبية الموجودة لأغراض الدراسة في الخارج وعدد من الموجودين في كُردستان إلى بغداد وتوزيعهم على مختلف الألوية والمدن العراقية لتعوض بهم عن الكوادر التي قتلت على أيدي البعثيين أو زجت في سجون النظام البعثي. وقد بدأت فعلاً بالتعاون مع الهيئة القيادية في تنظيم الخارج بتهيئة الرفاق الشيوعيين المناسبين لهذه المهمة للعمل في الداخل.[١٠٧] وقد أمكن الاستفادة من بعض الأحزاب الشقيقة في لبنان وسورية والكويت لتسهيل مرور الرفاق عبر دولهم إلى العراق، سواء عن طريق البصرة أم بغداد. كما ساهمت أحزاب شقيقة أوروبية ومنها الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا والحزب الاشتراكي الألماني الموحد في ألمانيا الديمقراطية على التوالي وغيرهما من أجل توفير مستلزمات السفر والعودة إلى الوطن.

---

١٠٧ في نهاية ربيع عام ١٩٦٣، أي بعد ثلاثة شهور من سقوط حكم عبد الكريم قاسم بدأت عملية تهيئة الكوادر في الخارج للعودة إلى الوطن. وفي حينها علمت من المنظمة الحزبية أن الرفيق الشهيد جمال الحيدري قد شخص مجموعة من الكوادر الحزبية التي يفترض أن تسحب إلى الداخل، وكان اسمي من بين الأسماء المقترحة. وقد بدأ العمل لاتخاذ الترتيبات بالعودة السريعة. كان ذلك في الشهر السادس من عام ١٩٦٣ حين بلغت بالاستعداد للسفر إلى العراق وقطع دراستي. وافقت على ذلك دون تردد وأبلغت زوجتي بذلك على أساس أن يكون السفر في نهاية الشهر السابع من أجل أن تتم عملية تهيئة الجواز وتنظيم الصلات الضرورية. وفي الشهر السابع تم إلقاء القبض على المركز القيادي للحزب الشيوعي العراقي بقيادة الرفيق جمال الحيدري، مما استدعى إيقاف عملية إعادة الكوادر لفترة من الزمن إلى حين ترتيب صلات جديدة تمت في نهاية عام ١٩٦٣ وعلى امتداد عام ١٩٦٤. وكنت من بين العائدين بصورة سرية وبجواز سفر آخر إلى بغداد في عام ١٩٦٤. واستطاع الحزب خلال فترة وجيزة إعادة بناء التنظيمات الحزبية وتعزيز مواقعه، رغم استمرار الضربات ضد الحزب في فترة حكم عبد السلام عارف. وفي حينها التقيت في طريق مروري للعراق بالرفيقين كريم مروة وغسان الرفاعي اللذين زاراني في فندق قريب من ساحة البرج وسهلا لي مهمة السفر إلى دمشق ومنها إلى بغداد. وفي دمشق التقيت بالرفيقين يوسف فيصل والدكتور فائز فواز. والأخير كان قد اعتقل فيما بعد من قبل الأمن السوري باعتباره من مجموعة رياض الترك وقضى سنوات طويلة في سجون نظام الاستبداد في سورية. وأطلق سراحه منذ ما يقرب من سنتين. ك. حبيب.

كانت للحزب الشيوعي العراقي تنظيمات واسعة في القطاع العمالي. وكان للمجال العمالي قيادة واحدة ترتبط مباشرة باللجنة المركزية ومكتبها السياسي لارتباطها المباشر بالحركة النقابية العراقية التي كان لها دور بارز في الحياة الاقتصادية في الفترة التي أعقبت سقوط النظام الملكي. وكانت اللجنة العمالية المركزية تقود ثلاث لجان حزبية تقود ثلاث لجان عمالية في بغداد، هي لجنة المشاريع الكبرى ولجنة المشاريع المتوسطة ولجنة المشاريع الصغرى. وقد تلقت غالبية تلك اللجان ضربات قاسية، إلا أن أجهزة الأمن والحرس القوى وتنظيم حزب البعث توجه بضرباته القاسية صوب اللجان الحزبية في المشاريع الكبرى والمتوسطة التي كان لها دورها البارز في الحياة السياسية العراقية. وتمكنت لجنة المشاريع الصغرى ومسؤولها إبراهيم محمد علي، عضو اللجنة العمالية المركزية الإفلات من الاعتقال والاستمرار في العمل في مطبعة الرابطة التابعة للأستاذ عبد الفتاح إبراهيم. ينحدر العامل الشيوعي إبراهيم محمد علي من عائلة فلاحية تقطن قضاء مخمور التابع لإقليم كُردستان العراق).

تمكن إبراهيم محمد علي والعامل الشيوعي المسؤول عن خط المخابز أن يعيدا معاً بناء مجموعة من التنظيمات الحزبية من الخلايا أو الشيوعيين المقطوعين ومن مختلف المستويات الحزبية القاعدية والكوادر الوسطية، سواء أكانوا من القطاع المدني أم من الجنود المتقاعدين الذين يمتلكون صلات بجنود آخرين ما زالوا في الخدمة العسكرية.

كانت قيادة هذه المجموعة من الشيوعيين لا تمتلك الوعي النظري الواسع والعميق والقدرة على تحليل علمي للأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق والمنطقة في أعقاب الأنقلاب، كما لم تكن تمتلك الكوادر الكافية لتنظيم العدد المتزايد الملتحق بهم من المقطوعين عن التنظيم بسبب الضربات التي قصمت ظهر الحزب وكبّدته خسائر بشرية كثيرة. كما أن فشل سعيها في الوصول إلى مركز الحزب جعلها تنفرد باتخاذ الخطوات التي تراها مناسبة لتنفيذ ما كان يدور في بالها. وكانت الكراهية والحقد ضد قتلة المناضلين بتفاقم في نفوس هذه المجموعة من الشيوعيين، ومثل هذا الشعور لا يسمح بتصرفات سياسية معقولة بل يسمح بتغليب العاطفة على العقل. وبدأت هذه المجموعة تتصرف

وكأنها الحزب. فقامت بتوزيع العمل بين أعضاء الهيئة القيادية الجديدة. استمر إبراهيم محمد علي في قيادة المنظمة الحزبية المدنية، في حين تسلم محمد حبيب محمد مسؤولية تكوين التنظيم الحزبي من مجموعة الشيوعيين العسكريين المتقاعدين والعاملين في القوات المسلحة المستقلة، ولكن تشكلت منهما قيادة مشتركة كان يقودها إبراهيم محمد علي. وخلال فترة وجيزة تمكن محمد حبيب محمد من إيجاد صلة بنائب العريف الشيوعي حسن سريع، الذي كان بدوره قد شكل علاقات واسعة بعدد من الجنود والمراتب الأخرى من الشيوعيين الذين ما زالوا في الخدمة وفي عدد من معسكرات بغداد كالرشيد والتاجي وغيرهما. وخلال هذه الفترة جرى اعتقال إبراهيم محمد علي أثناء سعيه للوصول إلى المركز من خلال أحد الشيوعيين السابقين المتعاونين مع أجهزة الأمن البعثية، الذي ادعى صلته بالمركز وقدرته على إيصال إبراهيم محمد علي إلى المركز القيادي للحزب. وكان شركاً وقع فيه رغم كل الحذر الذي تميز به. ويشير الدكتور علي كريم سعيد إلى صمود إبراهيم في التعذيب فيقول: "وهناك في مكتب عمار علوش عُذِبَ حتى الموت دون أن يعترف أو ينطق حتى بكلمة واحدة!! ومما يؤكد ما ذهبت إليه، أن السلطة التي كانت تسابق الزمن من أجل كشف ما بدأت تشعر بخطورته، لم تطارد أي من الأشخاص الذين كان يرتبط بهم، ولم تداهم أي عنوان من تلك التي كانت مراكز لتجمع ولقاء رفاقه، رغم حذرهم الشديد ومبيتهم في أمكنة أخرى خصوصاً بعد أن لم تتحقق الإشارات المتفق عليها معه"[١٠٨].

وبين محمد حبيب محمد وحسن سريع تبلورت فكرة القيام بعمل عسكري للإطاحة بحكومة البعث وتسلم السلطة.

وخلال الفترة الواقعة بين شباط/فبراير وشهر تموز/يوليو ١٩٦٣ تمكنت مجموعة من الشباب الشيوعي العامل في القوات المسلحة أن تجد لها صلة بتنظيمات في مدنية بغداد تابعة للحزب ولكنها مقطوعة عن المركز يقودها كل من إبراهيم محمد علي ومحمد حبيب محمد، كما كانت هناك مجموعة من العسكريين المرتبطة بالشيوعي حسن سريع الذي

---

١٠٨ سعيد، علي كريم د. العراق البيرية المسلحة. مصدر سابق. ص ٣٧.

يحمل رتبة نائب عريف في الجيش العراقي[١٠٩]. تشكلت هيئات حزبية بصلات فردية أو خيطية من قوى كانت ترتبط بمنظمة الحزب الشيوعي في العمالية الصغرى ومن التنظيمات المحلية التي يعرف بعضهم البعض الآخر ومن أفراد كانوا يعملون في الجيش العراقي.

لقد أمكن تشكيل تنظيمين جديدين من تنظيمات الحزب الشيوعي أحدهما في القوات المسلحة والثاني في القطاع المدني. ولم يكن للتنظيمين أي صلة فعلية بالمركز القيادي الذي كان يقوده حينذاك جمال الحيدري. كان التنظيم يرتبط بحسن سريع ومن خلال محمد حبيب محمد بالتنظيم المدني الذي كان يقوده إبراهيم محمد علي. كانت المجموعتان تسعيان إلى إيجاد صلة بالمركز الحزبي القيادي، والأخير كان بدوره يتحرى عن صلة بمختلف التنظيمات المقطوعة التي بادرت إلى إيجاد صلة في ما بينها أو أنها بقيت لفترة مقطوعة عن المركز وعن بعضها الآخر. وقد ازدادت الحاجة إلى إيجاد صلة بالمركز ومن المركز بالتنظيمات الحزبية والعسكرية. إذ وصلت معلومات إلى المركز القيادي باحتمال قيام تنظيمات شيوعية مقطوعة بحركة عسكرية ضد النظام القائم، كما أن التنظيمات الحزبية المقطوعة كانت تريد المشورة والصلة لكي لا تكون حركتها مقطوعة الجذور عن سياسة ومواقف الحزب الشيوعي، حين تبادر إلى تنفيذ حركة عسكرية مضادة للنظام البعثي. ولكن جهود الطرفين باءت بالفشل. ولم يكن السبب يكمن في تقصير أي من الطرفين، بل كان يعود إلى الأوضاع الإرهابية الشرسة التي خلقها البعثيون ونشاط الحرس القومي المتعاون مع القوى التي سقطت سياسياً وتحول بعضها إلى جواسيس وأدلاء للنظام البعثي وأجهزته الأمنية والحرس القومي ضد رفاقهم السابقين في الحزب. وكان على رأس هؤلاء الأدلاء الجبناء هادي هاشم الأعظمي الذي أوصل البعثيين إلى

---

١٠٩ تشير المعلومات المتوفرة عن الشيوعي حسن سريع إلى أنه ينحدر من عائلة عربية وفلاحية كادحة. اضطرت العائلة تحت ضغط إقطاعي من مدينة السماوة إلى ترك مدينته والانتقال إلى مدينة عين تمر الريفية التابعة إلى لواء كربلاء حيث ولد فيها الطفل حسن. انخرط حسن سريع في الخدمة العسكرية بعد الانتهاء من دراسة الابتدائية ودرس مهنة قطع المعادن وتعين مدرساً فيها وحصل على رتبة نائب عريف.

المركز القيادي الذي كان فيه قادة الحزب الذين لم يعتقلوا في الشهر الأول من نجاح الآنقلاب الفاشي للبعث.

اتفق الشيوعيون في التنظيم الحزبي المعاد تكوينه حديثاً، وقبل أن يتصل بالمركز القيادي للحزب، على وضع مخطط لحركة عسكرية مستفيدين من وجودهم في معسكر الرشيد وفي مواقع أخرى، إضافة إلى قناعتهم بأنهم قادرون على إطلاق سراح جمهرة كبيرة من الضباط الشيوعيين والديمقراطيين المعتقلين في سجن معسكر الرشيد ليساهموا في عملية الآنتفاضة العسكرية ضد النظام. كما كانوا يعتقدون بأن التنظيم المدني والشعب سيهب إلى مساندتهم للخلاص من إنقلابيي شباط/فبراير ١٩٦٣ ووضع حد لإرهابهم المستمر، تماماً كما جرى في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨. ومن هنا لم يلجأ حسن سريع إلى إصدار البيانات أو القيام بعمليات إرهابية هنا وهناك لإشاعة الفوضى في البلاد، بل كان تفكيره قد تركز على تنظيم الآنتفاضة العسكرية المسلحة.

ويقدر الدكتور علي كريم سعيد إلى أن طموح محمد حبيب محمد قد التقى مع صلابة وشجاعة حسن سريع ليقررا معاً وبالتعاون مع شيوعيين آخرين من بينهم هاشم الآلوسي وأبو ثائر وأبو رسول وقاسم محمد وحافظ لفتة وجميل المشهداني أو الخشالي كانوا من بين المنظمين لهذه العملية وأعضاء أصليين في اللجنة التي قادت الآنتفاضة العسكرية الفاشلة.[١١٠]

كانت الخطة التي وضعها المنتفضون تتضمن خمسة أركان:

** الاستيلاء على الإذاعة وقراءة البيان الأول ويكون التحرك من معسكر "أبو غريب".

تحرك القوات التابعة لهم من المعسكرات وخاصة معسكر الرشيد لإطلاق سراح الضباط المعتقلين في السجن رقم واحد ليأخذوا على عاتقهم زمام القيادة العسكرية، كما تقوم قوات المعسكر بضرب مقرات الحرس القومي. وفي الوقت نفسه يفترض تحريك القوى التابعة للمنتفضين في كل من معسكر أبو غريب والتاجي والمعسكرات الأخرى، وخاصة في جنوب ووسط العراق لدعم الآنتفاضة.

---

١١٠ سعيد، علي كريم د. العراق البيرية المسلحة. مصدر سابق. ص ٤٢/٤١.

* اعتقال القيادات البعثية، وخاصة العسكرية منها، ووضعها بالسجن وعدم قتل أفرادها، بل تقديمهم إلى المحاكمة.
* قيام التنظيم المدني بتحريك الشعب لدعم الآنتفاضة وإنجاحها وضرب أوكار المقاومة المحتملة والحرس القومي.
* تشكيل وزارة غالبية عناصرها من القوى الديمقراطية المستقلة التي يكون في مقدورها كسب أوساط واسعة من الشعب.

لم تكن الخبرة والدراية والتنسيق والقيادة بمستوى مناسب يساعدها على تحقيق ما كانت تسعى إليه، إذ كان في التخطيط جملة من الثغرات والأخطاء التفصيلية، إضافة إلى وقت التنفيذ. ورغم الهيمنة على القسم الأعظم من معسكر الرشيد، إلا أن الضربات لم توجه إلى المواقع التي كان المفروض توجيه الضربات إليها، كما أن حسابات المنتفضين لم تكن دقيقة إزاء المؤيدين والمعارضين لمثل هذه الحركة وإزاء قدرة الخصم على المقاومة، إضافة إلى عدم إيصال أي خبر للضباط المعتقلين بالحركة لكي يكونوا على استعداد لمواجهة الموقف والتحرك بالصورة المطلوبة. لقد تميزت الحركة بالجرأة والحيوية والاستعداد الكامل للتضحية، ولكنها تميزت بالارتباك وعدم التنسيق وعدم التمييز بين القوى. وكانت النتيجة فشل الحركة، بالرغم من اعتقال عدد مهم من القيادات الحزبية والعسكرية للبعثيين ووضعه في السجن، دون قتل المعتقلين. إن بطء الحركة والارتباك الذي رافقها وعدم التنسيق الجيد بين قواها سمح للقوى التي في السلطة التحرك لضرب المنتفضين واعتقالهم وإطلاق سراح أعوانهم. وخلال فترة التحرك في معسكر الرشيد قتل العديد من الثوار إلى جانب بعض الجنود الذين دافعوا عن وجود البعث في السلطة.

لقد أعطى فشل الآنتفاضة العسكرية المسلحة الذريعة التي كانوا ينتظرونها بيد البعثيين والقوميين في الحكم، وخاصة العسكريين منهم، لشن حملة ظالمة وواسعة جداً لقتل المزيد من الشيوعيين والديمقراطيين. كتب الدكتور علي كريم سعيد يقول: "وفي لقاء شخصي مع الأستاذ حازم جواد علمت أنه قال لطالب شبيب: "يجب أن نذهب إلى معسكر الرشيد للمساهمة في أية قرارات أو إجراءات فورية قد تتخذ هناك"، كما قال له: "يجب أن

نحذر لأننا سنواجه صعوبات كبيرة مع عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر، إذ سيستغلان الفرصة لإعادة عجلة القتل بين صفوف المعتقلين الشيوعيين بعد أن كنا قد بذلنا جهوداً مضنية من أجل تخفيفها، وإذا لم نذهب للمعسكر لن يكون لنا صوت المشارك وسيعاملوننا كمدنيين"[١١١]. ويواصل الدكتور علي كريم سعيد في كتابه قائلاً: "وكان تنبؤ حازم جواد صحيحاً، فقد قتل من الشيوعيين، بعد ٣ تموز، أكثر من كل قتلى المرحلة السابقة أي منذ ٨ شباط حتى ٣ تموز، مقارنة بقتلاهم من ٣ تموز حتى منتصف تشرين الثاني ١٩٦٣..."[١١٢]. فلا مجالٌ للتوسع في البحث في تفاصيل الحركة، إذ ليست هناك معلومات إضافية يمكن طرحها تزيد على ما نشره الراحل الدكتور علي كريم سعيد في كتابه القيم حول حركة حسن سريع، فإن من المفيد تلخيص هذه التجربة التي نفذها الشيوعيون العراقيون بعيداً عن مركز الحزب والعواقب التي نتجت عنها. إن تلخيص التجربة يفترض أن تأخذ بنظر الاعتبار الذهنية التي كانت سائدة حينذاك لدى نسبة غير قليلة من الشيوعيين في التعامل مع الأمور، خاصة وأن مجموعة كبيرة لم تكن موافقة على سياسة الحزب إزاء قاسم باعتبارها سياسة مهادنة، في حين كانت قيادة الحزب ترى أن سياستها إزاء قاسم لم تكن خاطئة، ولكن سياسات قاسم هي التي دفعت بالأمور إلى تلك النتيجة المأساوية.

سيطرت على أفكار رفاق الحزب الشيوعي، ومنذ الموافقة على القيام بعملية انقلابية ضد الملكية، ذهنية جواز الحركات الآنقلابية للاستيلاء على السلطة. وقد برزت للمرة الثانية في أعقاب انتصار الآنتفاضة العسكرية ضد الملكية لدى الكادر الحزبي العسكري والضباط وصف الضباط والجنود المرتبطين بالحزب أو أصدقاء الحزب للتخلص من سياسات قاسم التي كانوا يرون بأنها ستوصل العراق إلى طريق مسدود وإلى سيطرة قوى الردة على البلاد، وهو ما تحقق فعلاً. وبالتالي فأن رفاق الحزب الشيوعي من حيث المبدأ كانوا مؤهلين فكرياً وسياسياً للتفكير بحركة انقلابية مناهضة لحكم البعث. ويبدو لنا الآن

---

١١١ المصدر السابق نفسه. ص ٩٣.

١١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٩٣.

بوضوح أكبر أن الحركات الآنقلابية، سواء أكانت عسكرية أم مدنية انتهت كلها إلى أوضاع استثنائية وإلى ارتدادات قادت البلاد إلى أوخم العواقب. وعلينا أن نتذكر بأن الحزب الشيوعي كان يؤكد باستمرار في أدبياته على استخدام المنهج العلمي في دراسة وتحليل الأوضاع، إلا أن القبول بالحركات الآنقلابية يقوم أساساً على المغامرة واغتنام الفرص وليس على تقدير موازين القوى الطبقية والسياسية.

كان الحزب الشيوعي يتطلع للوصول إلى السلطة، ولم يقدر تماماً عواقب ذلك في أوضاع العراق الملموسة، رغم تقديره الصائب لطبيعة المرحلة وقواها الاجتماعية، فإنه كان يتجاوزها حين يكون الحديث عن السلطة وقيادة الحزب للبلاد.

ضعف مستوى الكادر الحزبي الذي نشأ في ظروف ثورة تموز لا بسبب قلة الأدبيات الثقافية الفكرية والسياسية والاجتماعية، بل بسبب الحركة الدائبة للشيوعيين والصراعات المتواصلة والنزاعات التي قلصت وقت المطالعة والدراسات الفكرية والسياسية لدى الكادر الحزبي وغالبية الشيوعيين، مما جعل قدرتهم على التحليل واستجلاء الوضع ضعيفين. ويمكن القول بأن نسبة صغيرة من قيادة الحزب وبعض الكوادر المثقفة والوسطية كانت تمتلك مستوى فكرياً وسياسياً متقدماً نسبياً، في حين أن الغالبية العظمى من الشيوعيين وأصدقاء الحزب كانت لا تمتلك المؤهلات الثقافية المناسبة من جهة، وأن هذا يعني بأن القناعة بالفكر الشيوعي واستيعاب النظرية العلمية كانا ضعيفين لا يساعدان على المبادرة والإبداع والتحليل العلمي، كما كان للفكر اللينيني تأثيره الملموس على المناضلين.

افتقدت الحركة المسلحة لجماعة حسن سريع ومحمد حبيب محمد إلى خمسة مقومات أساسية، وهي:

أ. كان الحزب والحركة الجماهيرية في حالة جزر شديد نتيجة الضربات القاسية التي تلقياها من الآنقلابيين، وبالتالي فجراحهما كانت ما تزال تنزف دماً، ولم يكن في مقدورهما القفز على الأوضاع وتنفيذ انقلاب عسكري ناجح.

ب. فقدان الصلة بالمركز الحزبي الذي كان في مقدوره في حالة الموافقة على تنظيم وتنفيذ حركة انقلابية أن يوظف قدراته في المواقع والتنظيمات التي تحت تصرف لإنجاح الحركة.

ج. غياب الصلة بالجماهير الشعبية الواسعة، سواء أكانت عبر التنظيمات النقابية والمهنية وغير الحكومية أم عبر الأحزاب الوطنية أم في الجامعات والمدارس وغيرها.

د. فقدان التنسيق العقلاني بين القوى التي نفذت الحركة الآنقلابية، إضافة إلى ضعف معارفها وخبرتها ومواقعها المؤثرة في القوات المسلحة العراقية.

هـ. انعدام الصلة والتنسيق مع القوى العسكرية التي كان يراد لها أن تشارك في الآنتفاضة وهي حبيسة السجن.

لقد تسبب الآنتفاضة الفاشلة، وهي مغامرة غير مدروسة ومحسوبة العواقب وانطلقت من عاطفة ملتهبة ومتوترة لجمهرة من الشيوعيين المتحمسين الذين عز عليهم رؤية الحزب ينحر أمامهم وليس في مقدورهم إيقاف المجزرة التي نظمها البعثيون والقومين، وخاصة العسكريون منهم للشيوعيين ولقوى التيار الديمقراطي، بتلقي الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى الديمقراطية القريبة منه ضربات قاسية جديدة استطاعت أن تصفي الكثير من المواقع التي كانت حتى ذلك الحين قد سلمت من قبضة وضربات النظام الدموي الجديد.

لقد أعدم العشرات من الشيوعيين من أعضاء وأصدقاء الحزب، كما نظم الحكام ما أطلق عليه بقطار الموت لمعتقلي سجن رقم واحد الذي تحدثنا عنه سابقاً.

الفصل الرابع

الصراع بين البعثيين على السلطة

استند حزب البعث العربي الاشتراكي في بداية تأسيسه في العراق إلى مجموعة من طلبة الكليات والمستخدمين والموظفين. إلا أن أغلب هؤلاء لم يكن يهتم بالقضايا الفكرية والثقافة العامة والتثقيف الفكري والتوعية السياسية المعمقة بقدر ما كان اهتمامه ينصب على السياسة اليومية. وكانت المادة الأساسية في التثقيف البعثي في بداية التأسيس هي كتابات ميشيل عفلق ذات الفكر القومي المحدود الذي استند بدوره على عملية انتقاء من مصادر فكرية عديدة ذات أرضية قومية وذهنية عسكرية تعتمد العنف والقوة، كما اعتمد البعض الآخر منهم على مقالات أو كتابات أنجزها في حينها ساطع الحصري وبعض القوميين اللبنانيين والسوريين. وقد أشغلت الخلافات والصراعات السياسية بين الكتل البعثية عن القراءات الفكرية الضرورية التي يفترض أن يتسلح بها الآنسان وهو يخوض غمار النشاط الفكري والسياسي. وعلى العكس من ذلك كان الحزب الشيوعي العراقي يدفع برفاقه إلى دراسة الفكر الماركسي والأدب التقدمي وإلى دراسة التراث العربي والإسلامي، رغم اقتصار القرارات الماركسية على فكر الرباعي حينذاك، ماركس، إنجلز، لينين وستالين وبعض أبرز قادة الأحزاب الشيوعية مثل جيورجي ديمتروف وماو تسي تونك وليوشاو شي وموريس توريس وتوغلياتي...الخ. أي أن التثقيف الفكري في الحزب الشيوعي قد اشتط أيضاً حين وجه الحزب رفاقه بالابتعاد عن قراءة الكثير من الكتاب الماركسيين الذين لعبوا دوراً كبيراً في الحياة الفكرية والسياسية العالمية باعتبارهم عناصر انتهازية ومحرفة أو مخالفة للأربعة الكبار (ماركس، إنجلز، لينين، وستالين)،، ثم الثلاثة الكبار الأوائل فقط، ومنهم بليخانوف أو تروتسكي أو روزا لكسمبورغ وجوزيف بروس تيتو، على سبيل المثال لا الحصر.

ورغم ذلك كانت هناك نقاشات فكرية واسعة في صفوف الشيوعيين وقراءات مستمرة وتثقيف ذاتي عالي الهمة. حتى أولئك الذين كانوا لا يعرفون القراءة والكتابة من الشيوعيين كان التثقيف الخليوي يفرض عليهم من خلال النقاش استيعاب العديد من القضايا المهمة التي تساعد الآنسان في فهم الأحداث والظواهر المختلفة. وجدير بالإشارة أن الأحزاب السياسية العراقية كلها قد ابتُليت بالتعصب الأعمى لإيديولوجيتها أو النظرية التي تتبناها وأغلقت العيون إزاء النظريات والأفكار الأخرى، وأصبحت النظريات لديهم بمثابة الكتاب المقدس الذي لا يجوز التجاوز على مضامينه، علماً بأن فهم تلك المضامين لم يكن عميقاً أو حتى صحيحاً.

كان الصراع داخل حزب البعث لا يدور حول قضايا فكرية معمقة، بل كان محصوراً في مواقف سياسية، وفي الغالب الأعم شخصية، لا تخضع لمعايير محددة وواضحة، بل تنطلق من أرضية فكرية قومية متعصبة وجامدة. وإذا كانت هناك بعض الحوارات الفكرية في سوريا، فإنها نشأت بسبب وجود جمهرة غير صغيرة من المثقفين الذين درسوا في أوروبا، وخاصة في فرنسا. في حين أن العراق قد خلا من هؤلاء في ما عدا أولئك الذين كانوا يدرسون في الجامعات الأمريكية والبريطانية والجامعة الأمريكية في بيروت أو في الجامعة السورية. وكان عدد المثقفين البعثيين في العراق في فترة التأسيس محدوداً، وكان لا بد لهذا الحزب أن يعتمد على ما يصل إليه من فكر ومواقف سياسية من البعثيين في كل من سوريا ولبنان. وكانت الخلافات الفكرية التي قد تحصل في القيادة تتسرب إلى القاعدة الحزبية لتثير في القيادة القطرية لحزب البعث صراعا سياسياً لا يقوم بالضرورة على وعي للخلفية الفكرية التي تسببت في اتخاذ مثل هذا الموقف أو تحليل العوامل التي تسببت فيه.

واستناداً إلى هذا الواقع الفكري لم يكن حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق يعيش صراعات داخلية على أسس فكرية وسياسية، بل كانت تقوم على الخلافات الشخصية أولاً وقبل كل شيء، كما أن غالبية تلك الصراعات السياسية كانت تدور مع القوى الأخرى، وبشكل خاص مع الشيوعيين حول القومية العربية وقضية فلسطين والموقف من الاتحاد السوفييتي والأممية.

وعندما انتصرت الثورة في بغداد في تموز ١٩٥٨ ازداد الاحتكاك بين القيادة القومية والقيادة القطرية لحزب البعث وأصبح التدخل في شؤون القيادة القطرية واسعاً، وبشكل خاص من جانب ميشيل عفلق، باعتباره القائد المؤسس والأب الروحي لحزب البعث. وكان النظر إليه فيه الكثير من القدسية والخشوع وعبادة الفرد. وخلال هذه الفترة بالذات بدأت الخلافات والصراعات والمواقف المتباينة في داخل القيادة القومية تنتقل تدريجاً إلى القيادات القطرية وإلى قواعد حزب البعث، وبشكل خاص في سوريا والعراق. ومنذ قيام الوحدة بين مصر وسوريا بدفع من حزب البعث، بدأت الخلافات بين أعضاء القيادة القومية في سوريا واتخذت طابعاً حاداً وعبرت عن بروز ظاهرتين، وهما:

الظاهرة الأولى: انشقاق حزب البعث إلى الأصل الذي تكون منه، أي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب العربي. وكان ميشيل عفلق وصلاح البيطار يقفان على رأس الأول، في حين كان أكرم الحوراني يقف على رأس الحزب الثاني.

الظاهرة الثانية: حصول تكتلات سياسية جديدة داخل حزب البعث بقيادة عفلق، حيث بدأت قدسية هذا الرجل تتكشف لجمهرة من الكوادر البعثية والأعضاء على أنها لا تخلو من ضعف بشري ونواقص وروح انتهازية، وخاصة حين دعا إلى حل حزب البعث العربي الاشتراكي ليندمج في الاتحاد الاشتراكي المصري برئاسة عبد الناصر، ورفض جمهرة من البعثيين هذا الحل والعواقب التي ترتبت على هذا الحزب في أعقاب الوحدة.

ومن هنا بدأت الصراعات والمهاترات بين الحزبين وبين الكتل المختلفة حتى وصل الأمر إلى تخوين بعضها للبعض الآخر.

وبرزت هذه الحقيقة بوضوح في كتابات الكثير من البعثيين السوريين، ولكنها تبلورت أيضاً فيما بعد في كتاب هاني الفكيكي الموسوم "أوكار الهزيمة"، وكان عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق منذ شباط / فبراير ١٩٦٣، وكذلك في الحوار الذي أجراه الدكتور الراحل علي كريم سعيد مع طالب شبيب، عضو القيادة القطرية لحزب البعث حينذاك، ونشر في كتاب سعيد الموسوم "من حوار المفاهيم إلى حوار الدم". كان طالب شبيب عضواً في القيادة القطرية والقومية قبل انقلاب البعث في العام ١٩٦٣.

أشرت إلى أن الخلاف في أوساط القيادة القومية والقيادة القطرية لحزب البعث في سوريا قد بدأ في أعقاب الوحدة بين سوريا ومصر وموافقة قيادة البعث الثلاثية، ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني، على حل حزب البعث العربي الاشتراكي، في حين وجد آخرون أن ذلك تجاوزاً على استقلالية الحزب ووجوده. عندما وافق قياديو البعث الثلاثة على حل حزبهم، كان يحدوهم الأمل في الحصول على مواقع قيادية وفاعلة ومؤثرة في الجمهورية العربية المتحدة الجديدة وفي قيادة الاتحاد الاشتراكي، الحزب الناصري الحاكم في مصر. ولكن عبد الناصر أهمل المسألتين، إذ نفذ عملياً ما يلي:

* لم يمنح البعثيين مواقع قيادة بارزة في الدولة الجديدة، بل منح ذلك للقوميين منهم، أي من كانوا من أتباعه القوميين في سوريا.
* أبقى قيادة الاتحاد الاشتراكي بيد المصريين أو بعض القوميين السوريين من غير البعثيين.
* وضع قواد عسكريين مصريين يشرفون على الجيش السوري، وكذلك على الأمن الداخلي مع الاعتماد على عناصر قومية أو بعثية نقلت مواقعها إلى الصف الناصري. وكان عبد الحميد السراج مدير المباحث السورية، والبعثي السابق، قد تحول إلى مواقع القوميين الناصريين، وكان الرجل يأتمر بأوامر عبد الناصر وعبد الحكيم عامر مباشرة.
* أجرى جمال عبد الناصر تنقلات كثيرة في مواقع الضباط العسكريين البعثيين السوريين الكبار من القوات المسلحة في سوريا إلى مؤسسات عسكرية في مصر بحجة عملهم في المؤسسات العسكرية للوحدة الجديدة، ولكن في حقيقة الأمر كان تجميداً لهم ولدورهم في القوات المسلحة، إذ لم يكن عبد الناصر يثق بالضباط البعثيين السوريين ويخشى منهم على الوحدة الجديدة.
* كان عبد الناصر قد أدرك بحسه السياسي ورغبته في توسيع سلطته لتشمل دولاً عربية أخرى، أن الوحدة التي وافق عليها البعثيون قد استندت إلى ثلاثة أهداف كان البعثيون يسعون إليها:

أ. لم تكن الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا سوى محاولة جادة من قبل قيادة البعث والقوميين في إعاقة مسيرة تطور النهج الديمقراطي الذي عاشته الحياة السياسية السورية في الفترة الواقعة بين ١٩٥٤–١٩٥٨ والحياة البرلمانية الحرة التي نشأت خلال تلك الفترة بعد سلسلة من الآنقلابات العسكرية المؤذية، وتوجه الناس صوب المزيد من التمتع بالحرية والحياة الديمقراطية.

ب. وكان النفوذ في الشارع السوري موزعاً خلال تلك الفترة بين القوى الديمقراطية، ومعها الحزب الشيوعي السوري من جهة، وبين القوى القومية الناصرية التي بدأ رصيدها يرتفع في أعقاب حرب السويس وارتفاع وزن عبد الناصر في الحياة السياسية العربية على حساب البعث من جهة أخرى، إضافة إلى امتلاك القوى المحافظة التقليدية نفوذاً غير قليل في الأوساط التجارية والسوق السوري (البرجوازية الصناعية والتجارية السورية) بشكل عام.

ج. وكان حزب البعث قد بدأ يفقد جزءاً من وزنه ونفوذه ودوره وتأثيـره لصالح القوى الديمقراطية.

من هنا وجد البعث أن من مصلحته تبنى شعار الوحدة مع مصر والقبول بحل حزب البعث والدخول في الاتحاد الاشتراكي بأمل الحصول على موقع رئيسي وقيادي فيه للتأثير من خلاله على الفكر والسياسة في سوريا ومصر وعلى عموم المنطقة العربية باتجاه فكر ميشيل عفلق، أي فكر حزب البعث، وهذا يعني الاستفادة القصوى من شعبية وجماهيرية عبد الناصر وشعبيته في الأوساط العربية حينذاك لصالحها.

ولا بد من الإشارة الواضحة إلى أن حزب البعث حينذاك لم يكن مدركاً لطبيعة البرجوازية المصرية وتجاربها الغنية وأطماعها في السيطرة على الدول العربية، وخاصة اقتصاد سوريا وسوقها، وسياساتها وطبيعة القوى العاملة في الاتحاد الاشتراكي. وبالتالي كانت مغامرة الوحدة غير محسوبة العواقب من جانب قيادة حزب البعث جيداً، وقد فوجئوا بالدور البرجوازي المصري السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري الكاسح في سوريا، خاصة بعد أن شعر البعثيون بأن الناصريين والقوميين في سوريا بدأوا باحتلال المواقع

الأساسية في الحزب والدولة على حسابهم، وأنهم أصبحوا أبعد بكثير عن مراكز السلطة والحزب الحاكم المصري مما كانوا عليه قبل قيام الوحدة.

وفي مثل هذه الأوضاع الجديدة لم يبق الخلاف والصراع في صفوف حزب البعث بسبب العواقب التي تراكمت على حزبهم في أعقاب الوحدة، بل تفاقم بين البعثيين والناصريين وقاد بالمحصلة النهائية إلى انفصام الوحدة بين الدولتين، وعادت إلى الوجود جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية. لقد كان الزواج قصيراً أشبه بزواج المتعة!

كان ميشيل عفلق يستقطب أكثرية كوادر الحزب وأعضائه بسبب دوره في تأسيس حزب البعث ويحظى بولائهم التام، ومنح لهذا السبب وتقديراً له من جانبهم لقب "القائد المؤسس" و"مفكر الحزب الأول". إلا أن حل الحزب بعد الوحدة ومواقفه الملموسة وسعيه الحثيث لتأمين السلطة لنفسه، أوجد توزيعاً جديداً في ولاءات البعثيين ومناصريهم حول الكادر القيادي القديم، أي حول ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني، ثم ظهر قادة جدد ترأسوا كتلاً بعثية جديدة، وخاصة في القوات المسلحة. ولم تكن مصطلحات اليسار واليمين تلعب دوراً مهماً في هذه العملية، إذ أن البعثيين من حيث المبدأ يقفون، وفق المبادئ العامة التي تسير نشاط حزب البعث والسياسات التي يمارسها، في خانة اليمين، وبالتالي فإن التوزيع اللاحق بين اليسار واليمين يبقى نسبياً جداً من جهة، وخاضعاً للاتهام الذي يوجهه المنشق الجديد عن القيادة القديمة ليميز نفسه عنها ويمنح جماعته والمؤيدين له التأثير المباشر لقوة مصطلح اليسار لا غير من جهة ثانية. لا شك في أن جماعة من البعثيين برزت في سوريا في فترة رئيس الجمهورية نوري الدين الأتاسي ورئيس الحكومة السورية السيد يوسف زعين حين أطلقت على نفسها يسار البعث، والتي سعت إلى تأمين ثلاثة محاور مهمة، وهي:

* أن تساهم وجهتها اليسارية في تعزيز مواقع البعث في السلطة وبعد الآنقلاب مباشرة من خلال تعزيز علاقاتها مع بعض الكوادر الفنية في الحزب الشيوعي السوري، على أن لا يعني ذلك بأي حال تعزيزاً لمواقع الحزب الشيوعي السوري في السياسة السورية.

* تأمين علاقات أمتن مع الاتحاد السوفييتي لتعزيز مواقعها في السلطة والحصول على مساعدات وخبرات فنية واقتصادية وسلاح.
* التركيز على قطاع الدولة في عملية التنمية الاقتصادية، الذي يسمح بالحصول على تأييد جماهيري أكبر.

وقد برز هذا التمايز في سوريا في نهاية الستينيات والذي انتهى بانقلاب عسكري ضد حكومة الأتاسي ويوسف زعين من قبل جناح بعثي آخر بقيادة حافظ الأسد.

تشير المعلومات المتوفرة إلى أن الصراع في داخل القيادة القومية، التي كان مقرها في سوريا، والذي تبلور تدريجاً خلال السنوات الثلاث التي أعقبت قيام الوحدة، غانتقل إلى القيادة القطرية لحزب البعث في العراق منذ العام ١٩٦٢، ولكنه لم يؤثر على النشاط المشترك للبعثيين من أجل الإطاحة بحكم قاسم، في حين تفجر في أعقاب الآنقلاب مباشرة وأثناء توزيع المواقع الأساسية في السلطة وفي مواقع النفوذ والتأثير المباشر على السياسة والموارد المالية في العراق. وكانت شكوى البعض من تدخل القيادة القومية، وخاصة ميشيل عفلق في شؤون العراق واضحة، ولكن دون جدوى.

عند متابعة حركة حزب البعث بعد نجاح انقلابه وانتزاعه للسلطة في العراق، سيلاحظ المتتبع حصول أربعة أنواع من الصراعات بين القوى التي كانت في قيادة حزب البعث والسلطة، وهي:

* صراع بين كتلة كان يقودها علي صالح السعدي وكتلة أخرى كان يقودها حازم جواد.
* صراع بين العسكريين، بعثيين وقوميين، وبين المدنيين، مع تداخل بينهما في الممارسة العملية.
* صراع بين دور الجيش، الذي كان للعسكريين الدور الأساسي في قيادته، وخاصة جماعة حازم جواد، ودور الحرس القومي، الذي كانت للجماعة المدنية دور القيادة فيه، وخاصة جماعة علي صالح السعدي، إذ كان الرائد منذر الونداوي هو قائد الحرس القومي حتى قبل حله بفترة قصيرة.

* صراع بين البعثيين عموماً من جانب، والقوى القومية بمختلف أجنحتها من جانب آخر، علماً بأن الوضع العام في العراق كان في هذه الفترة محمل بالكثير من التناقضات والصراعات التي كانت تضعف قوى البعث وتزيد من مصاعب حكمها وتدفع به إلى السقوط.

وإذ يهمنا في هذا المبحث التطرق إلى الصراع داخل حزب البعث الحاكم وذكر المسائل المختلف عليها في ما بين تلك الكتل، فأن من المفيد الإشارة أيضاً إلى نقاط الالتقاء بين جميع الكتل البعثية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

* الاتفاق على الآنفراد بالسلطة من جانب جميع الكتل دون غيرهم من القوى السياسية القومية أو الديمقراطية أو غيرها.
* إخضاع الدولة والمجتمع والاقتصاد الوطني لهيمنة القيادة القطرية لحزب البعث.
* الآنفراد بالتنظيم الاجتماعي والمهني للجماعات المختلفة ومنع القوى الأخرى من إقامة تنظيماتها المدنية الخاصة، كما في موضوع الطلبة والنساء والشباب والجمعيات الفلاحية والنقابات العمالية وما إلى ذلك.
* الاتفاق على أن يكون الحكم تحت الخيمة الفكرية البعثية وإضعاف النفوذ الفكري والسياسي لبقية القوى القومية، خاصة بعد أن فشلت عملياً تجربة الوحدة، وبالتالي أصبحوا في الممارسة العملية أكثر إقليمية أو قطرية من القوى التي كانوا يتهمونها بأنها إقليمية وقطرية.
* رفض التحالفات السياسية طويلة الأمد، بل الاقتصار على تحالفات قصيرة الأمد ومحدودة الأهداف التي من شأنها مساعدة البعث في الوصول إلى أهدافه ثم التخلص منها بأي ثمن.
* الاتفاق على استخدام القوة والعنف لمواجهة أي فصيل سياسي يحاول العمل باتجاه معارض لسياسات البعث في العراق. وهم على استعداد لممارسة التصفية الجسدية للمخالفين.

* الاتفاق على محاربة الحزب الشيوعي وتصفية وجوده الفكري والسياسي في العراق. والاختلافات الجزئية في الطريقة التي يمكن أن توصلهم إلى هذه النتيجة لا تغير من حقيقة الاتجاه العام والأساسي في فكر وسياسة البعث من الحركة الشيوعية العراقية.
* الاتفاق على رفض مطالب الشعب الكُردي التي تزيد عن الحقوق الثقافية النسبية وعن اللامركزية الإدارية الخاضعة بالمحصلة النهائية للمركزية الحكومية في بغداد، أي عدم الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكُردي أو حقوق القوميات الأخرى.
* رفض وجود أي قوة سياسية أو فكر سياسي له نفوذ في القوات المسلحة، إذ على البعث أن يحافظ منفرداً على العقيدة البعثية في القوات المسلحة دون منازع وأن يربي الجيش على العقيدة البعثية وحدها.

عند مراجعة كتابات قياديي البعث سيجد الآنسان نفسه في مواجهة هذه الحقائق الواضحة. وعلى هذا يمكن طرح السؤال التالي: إذاً، أين برزت الخلافات في ما بين البعثيين؟ كانت الخلافات بين البعثيين في العراق نابعة من مصدرين:

الأول: واقع الخلافات في إطار القيادة القومية للبعث وتجلياتها على بعث العراق"

والثاني: الخلافات المحلية بين مجموعتي البعث، أي تلك التي يقودها علي صالح السعدي ومعه الحرس القومي من جهة، وتلك التي يقودها حازم جواد وطالب شبيب من جهة أخرى. والتي كانت تدور في إطار الصراع بين مواقف الأفراد وأساليب تنفيذ القرارات أو حول طبيعة التصريحات التي كانت تطلق من هذا القائد البعثي أو ذاك أو تلك التصرفات اليومية التي كانت تثير عدم ارتياح الطرف الثاني أو أطرافاً أخرى. أي أنها لم تكن في حقيقة الأمر سوى خلافات شخصية ومزاجية ورغبة في الهيمنة على السلطة وتأمين السطوة والنفوذ والجاه والمال لكل واحد منهم. ومن خلال هذه الخلافات استطاع القوميون، حلفاء البعث، أن ينفذوا إلى المواقع الحساسة لكي ينفذوا انقلابهم ضد البعث الحاكم. كتب صبحي عبد الحميد حول موضوع الخلافات بين الكتلتين حينذاك ما يلي:

"وكان صراع أخر في الجناح المدني للحزب وفي أعلى مستوياته يدور بين قطبي الحزب الكبيرين علي صالح السعدي أمين سر القطر وحازم جواد الذي كان يعتقد انه أجدر من

علي صالح لأمانة السر. وكان يؤيد حازم ويسنده بقوة القطب الثالث طالب شبيب، بينما كان محسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وحمدي عبد المجيد يؤيدون علي صالح. فانقسم الحزب منذ البداية إلى جناحين. واخذ كل جناح يبحث عن الآنصار في صفوف الحزب المدنيين والعسكريين. ولم يكن طابع هذا الآنقسام فكرياً أو أيديولوجيا، بل شخصياً بحتاً. وان تسمية جناح السعدي بالجناح اليساري، وجناح حازم بالجناح اليميني كانت خاطئة. إذ لم يكن بينها أي جدل على أي أمر يمس عقيدة الحزب. وكانت الاتهامات متبادلة بين الجناحين على التصرفات الشخصية وعلى الممارسات الحزبية والرسمية الخاطئة. وقد انتصر جناح حازم في أيار ١٩٦٣ بتنحي السعدي من منصب وزير الداخلية وعين بدلاً عنه حازم جواد وتسلم هو منصب وزير الإرشاد وسيطر على أجهزة الإعلام"[١١٣].

أغلب المصادر التي تحت تصرفنا، والتي تبحث في العلاقات الداخلية لحزب البعث تشير إلى أن الخلاف بدأ بسبب السلوكية الفردية الرعناء والمبتذلة لعلي صالح السعدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وعضو المجلس الوطني لقيادة الثورة والمسؤول الأول عن القيادة الثلاثية للبعث (علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب) التي قادت انقلاب شباط ١٩٦٣ والتصاقه الشديد بالحرس القومي ومنحهم الصلاحيات الكثيرة التي أثارت جمهرة من ضباط الجيش ومجموعة من الكادر البعثي والقوى القومية. وحاول التكتل الثاني الذي كان يقوده حازم جواد وضع حدٍ لتصرفات علي صالح السعدي من خلال أخذ قيادة أمانة السر منه ووضعها برقبة حمدي عبد المجيد لفترة معينة إلى حين تم تسلمها من قبل حازم جواد، ثم إبعاده عن وزارة الداخلية، أي تقليص صلاحيات على صالح السعدي ونقلها إلى أتباع حازم جواد. وقد حصل نوع من التفاهم التآمري بين كتلة حازم جواد وطالب شبيب من جهة والكادر العسكري القيادي من جهة أخرى، للتخلص التدريجي من السعدي. أدرك السعدي هذه الحقيقة فبدأ يشدد من الصراع من خلال تنشيط الحرس القومي وتأمين القدرة لمواجهة قوى التكتل الأخرى. وقد دعا البعثيون إلى

---

١١٣ عبد الحميد، صبحي.

عقد المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث في الفترة بين ١٣–٢٤ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٦٣.

وفي هذا الجو المشحون بالتوتر والعداء بين الكتلتين تم التحضير وانتخاب المندوبين للمؤتمر القطري الاعتيادي في بغداد. وحضر المؤتمر ٤٥ مندوباً. وجسد المؤتمر صراعاً بين الكتلتين كانت الغلبة فيه لصالح كتلة علي صالح السعدي، حيث أمكن إبعاد طالب شبيب عنها، وبالتالي كان إضعافاً لتيار حازم جواد. وفي مقابل هذه الخسارة سعى حازم جواد إلى تعزيز علاقاته بالجيش والبدء بالتخطيط للإجهاز على علي صالح السعدي والحرس القومي لا بسبب عدم رغبته في هذا الحرس، بل بسبب كونه أصبح أداة قوية بيد علي صالح السعدي. خرج المؤتمر بقيادة قطرية تضم إليها كل من حمدي عبد المجيد (أميناً للسر)، علي صالح السعدي، حازم جواد، أحمد حسن البكر، عبد الكريم محمود شنتاف، محسن الشيخ راضي، هاني الفكيكي، وصالح مهدي عماش.[١١٤]

بين المؤتمرين القطريين لتنظيم حزب البعث في العراق، أي بين مؤتمر أيلول / سبتمبر ومؤتمر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣، وخلال فترة احتدام الصراع على السلطة بين كتلتي البعث العراقي، عقد المؤتمر القومي السادس لحزب البعث في دمشق في الفترة بين ٥–٢٣ تشرين الأول ١٩٦٣، أي قبل أقل من شهر على وقوع الآنقلاب ضد البعث، وناقش الموقف في حزب البعث عموماً وفي العراق وسوريا على وجه الخصوص. وكان الصراع على أشده بين أجنحة البعث التي لم تكن حقاً قائمة على أسس فكرية، بل سياسية يومية ومشكلات ومواقف شخصية مشحونة بالكراهية والعداء والرغبة في الآنتقام المتبادل، إضافة إلى كونه كان صراعاً بين شيوخ وشباب حزب البعث، وبين المدنيين والعسكريين داخل الحزب. ورغم ذلك يحاول البعض إعطاء الآنطباع وكأن الصراع كان يدور حول مفاهيم ومضامين ومواقف متباينة من أفكار "الوحدة والحرية والاشتراكية" التي كان يرفعها البعث حينذاك، رغم أنها كانت في حقيقة الأمر راية صفراء مهلهلة لا مضمون لها. وكان واضع هذه

---

١١٤ العاني، نوري عبد الحميد. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٢٢٦.

الشعارات، ميشيل عفلق قد تخلى عنها، إذ تشكلت لديه قناعة بأن ما أطلق عليه باليسار البعثي قد تبنى الأفكار الشيوعية ومضمون الاشتراكية اللينيني، وبالتالي فاليسار البعثي يشكل خطراً على كيان ووجهة حزب البعث. وقد تبلور هذا الآنطباع لدى القوميين والناصريين العراقيين الذين شاركوا في الإطاحة بحكم البعث في العراق وتشكيل حكومة قومية ناصرية، حين أصدروا كراسهم الموسوم "المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣". والعنوان يعبر عن فكرتين أساسيتين، هما:[١١٥]

أ. أن الشيوعيين قد دخلوا تحت أبط البعثيين وحرفوا "ثورة شباط" ١٩٦٣ بالاتجاه الذي يسعون إليه، وهي بالمحصلة النهائية ضد القومية والوحدة العربية.

ب. أن البعثيين الشيعة هم الذين سيطروا على "ثورة شباط" وحرفوها بالوجهة التي تخدم تلك المصالح وضد القومية والوحدة العربية.

وتحت هذين الهاجسين تحرك القوميون ليواصلوا توجيه الضربات إلى الشيوعيين من جهة، وإلى البعثيين من أتباع المذهب الشيعي من جهة أخرى. إذ كان في قيادة حزب البعث حينذاك العديد من البعثيين من منحدر مذهبي شيعي مثل حازم جواد وطالب شبيب وسعدون حمادي وهاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي...الخ.

كانت هناك أربع مسائل ذات خلفية فكرية وسياسية تستوجب اتخاذ الموقف بالنسبة للبعثيين الذين كانوا يرون في طرحها محاولة جادة لتحسين مواقف حزب البعث في صفوف الشعب أولاً، وتبويشاً لشعارات الحزب الشيوعي العراقي ثانياً، وكذلك للحزب الديمقراطي الكُردستاني ثالثاً. وتتلخص تلك القضايا بالنقاط التالية:

١. الموقف من الوحدة العراقية – السورية. وبهذا الصدد اتخذ قرار يؤكد ضرورة التعجيل بقيام الوحدة بين العراق وسوريا.

٢. الموقف من الاشتراكية. الاتفاق على أن ليست هناك اشتراكية عربية، بل أن هناك طريقاً عربياً للاشتراكية.

---

١١٥ المنحرفون. سلسلة منشورات عربية. العدد ١٩٦٤/١. بغداد.

٣. الموقف من القضية الكُردية والفلسطينية. الاتفاق بالأكثرية على إيقاف القتال والاعتراف بحقوق الشعب الكُردي، وكذلك حق الشعب الفلسطيني في ذلك.

٤. إعادة النظر بالتراث الفكري لحزب البعث العربي الاشتراكي وتجديده. ويبدو أن هناك قراراً صدر بهذا الخصوص، فقد كلفت القيادة القومية بتهيئة مشروع بهذا الصدد، مما أزعج ميشيل عفلق فغادر القاعة، كما يشير إلى ذلك هاني الفكيكي.[١١٦]

وتجلى الصراع ضد جماعة علي صالح السعدي في المؤتمر القومي حين وجه ميشيل عفلق هجومه على هذه الكتلة متهماً إياها بالشيوعية، إذ كتب هاني الفكيكي يقول: "فقد اتهمنا عفلق بالشيوعية واعتبرنا رتلاً خامساً أخفاه الحزب الشيوعي في صفوف البعث، ثم عاد لاتهام بعضنا بالتواطؤ مع عبد الناصر وأجهزته والتآمر على الحزب والأمة العربية"[١١٧].

وفي هذا المؤتمر تم انتخاب خمسة أعضاء عراقيين في القيادة القومية لحزب البعث، وهم: علي صالح السعدي، حمدي عبد المجيد، محسن الشيخ راضي، أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش من مجموع ١١ عضواً. أما البقية فكانوا: ميشيل عفلق، أمين الحافظ، صلاح جديد، جبران مجدلاني، خالد العلي ومنيف الرزاز.[١١٨]

والسؤال الذي يفترض الإجابة هو: لم برزت هذه المحاولات للتغيير في فكر وسياسة حزب البعث العربي الاشتراكي حينذاك؟ وهل كانت تعبر عن حقيقة هؤلاء الناس، أم أنها جاءت تحت ضغط الواقع الذي كانوا يمرون به؟

تؤكد جميع الدلائل التي تحت تصرفنا إلى أن حزب البعث في العراق قد تعرض بنتيجة سياساته إلى عزلة محلية وعربية ودولية كبيرة لم يعد قادراً على تحملها، وكان لا بد له من التنفيس عن هذا الاحتقان بطرح شعارات جديدة يمكنها تحسين صورة البعث في تلك الأوساط التي رفضت التعامل معه. ويمكن تلخيص أبرز تلك القضايا في النقاط التالية:

---

١١٦ الفكيكي، هاني. أكار الهزيمة. مصدر سابق. ص ٣٣٣/٣٣٤.

١١٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٠.

١١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٠..

** السياسة الدموية الشرسة جداً التي مارسها حزب البعث قيادة وقاعدة وحرسه القومي وقواته العسكرية والقوى القومية التي تحالفت معه، ولكنها لم تكن في الواجهة تماماً، إزاء الشيوعيين والديمقراطيين طيلة الفترة التي كانوا فيها في الحكم، والتي أدت إلى استشهاد المئات من الشيوعيين والديمقراطيين بطريقة همجية، وغالباً ما كانت تحت التعذيب أو القتل المباشر دون محاكمات.

* رفض التعامل مع المسألة الكُردية على أسس واقعية وحلها لصالح الشعب الكُردي خصوصاً والشعب العراقي بشكل عام، أي رفض الاستجابة لحقوق الشعب الكُردي المشروعة بتقرير المصير والحكم الذاتي الذي طرح حينذاك، بل السعي لحل المسألة عسكرياً ومن خلال خوض الحرب التي أضعفت قدرات البعثيين وورطتهم بالمزيد من المشكلات، خاصة وأن جرائم كثيرة قد ارتكبت بحق الشعب الكُردي، سواء أثناء القتال أم إزاء الأسرى والمعتقلين من الكُرد.

* ممارسة سياسة استبدادية عنيفة إزاء الشعب العراقي عموماً وعدم معالجة المشكلات التي كانت قائمة أو التي تراكمت بفعل السياسات الرعناء للنظام.

* عدم وجود برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي لدى حزب البعث ولدى القوى المتحالف معه التي استولت على السلطة، مما جعل النظام يتخبط في سياساته دون أن يقدم للمجتمع ما يسهم في تخفيف البطالة أو تحسين مستويات المعيشة أو حل مسألة الأرض على سبيل المثال لا الحصر.

* تعقيدات العلاقة مع الدول العربية وعدم تأييد عبد الناصر لسياسة البعث، وخاصة بعد انفراط عقد الوحدة بين مصر وسوريا.

* الموقف غير الودي الذي اتخذته الدول الاشتراكية من النظام الجديد بسبب سياسات حزب البعث المعادية للبلدان الاشتراكية، وبسبب الهجوم المتواصل والشرس على الحزب الشيوعي العراقي والقوى الديمقراطية.

* لقد أثار البعثيون بفعل سياساتهم وانفرادهم بالسلطة وأساليبهم الفاشية في الحكم وفي الهيمنة على المجتمع وتعامل حرسهم القومي مع الناس، أن فقد هؤلاء كل رصيد لهم داخل الشعب.

من هنا جاءت محاولات البعث العراقي في الضغط على القيادة القومية لتتبني نهجاً جديداً يطرح على الشارع العراقي والسوري بشكل خاص بهدف وبأمل تحسين أوضاعهم وسمعتهم المتدهورتين. ولكن هذا النهج لم يستند إلى أرضية فكرية حقيقة، بل كان من حيث المبدأ مجرد موقف انتهازي واستهلاك محلي وعربي ودولي، وربما بسبب تأثير البعض القليل من العناصر القومية ذات النزعة اليسارية في حزب البعث لإنقاذ حزب البعث من الآنهيار الكامل الذي كان يواجهه حينذاك.

تدهور الوضع العام في حزب البعث وشُلَّت أجهزة الدولة وتفاقم دور الحرس القومي، كما اشتدت شقة الخلاف بين الكتلتين، مما استوجب عقد مؤتمر استثنائي لحزب البعث لمعالجة الموقف. واتفق أتباع الكتلتين على ذلك. ويشير صاحب كتاب "من حوار المفاهيم إلى حوار الدم" الدكتور علي كريم سعيد إلى واقع توزيع القوى المتنفذة في حزب البعث بين الكتلتين على النحو الآتي: "انقسم البعثيون إلى شطرين، ضم الأول حازم جواد وطالب شبيب يساندهم ضباط كثيرون مثل البكر وعماش وحردان وعبد الستار عبد اللطيف وعلي عريم وحسن النقيب ومحمد المهداوي وجميل صبري... الخ ويقف نفس موقفهم ضباط قوميون يحتلون مراكز حساسة مثل صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان وعبد الرزاق النايف وهادي خماس وعبد الرحمن عارف. ووقف نفس موقفهم أيضاً عبد الكريم نصرت وآخرون لم يكونوا حتى وقت قريب على وفاق معهم، وذلك بسبب التجاوزات التي حصلت ضد الضباط في بغداد، ووقف معهم أيضاً الوزراء القوميون والموظفون الكبار وتيارات محافظة أخرى. أما جناح السعدي ففيه محسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد وهاني الفكيكي ونجاد الصافي وأبو طالب الهاشمي وأحمد العزاوي والونداوي وستار الدوري وفائق البزاز وصدقي أبو طبيخ وعدد كبير من القيادات الحزبية الوسطية والمنظمات الشعبية

وكل المتأثرين بالأفكار اليسارية التي بدأت تدب في جسد البعث خصوصاً أولئك القادمين من أوساط طبقية كادحة"[١١٩].

عقد المؤتمر القطري العادي في يوم ١٩٦٣/١١/١١، بعد موافقة كتلة حازم جواد على اقتراح كتلة علي صالح السعدي وعبر الوسيط صالح مهدي عماش، إذ كانت خيوط العلاقة بين الكتلتين قد تقطعت بحضور ٤٥ عضواً. وأثناء انعقاد المؤتمر، بعد اختيار هاني الفكيكي لرئاسته، ولج القاعة ١٧ ضابطاً عسكرياً إلى القاعة فارضاً نفسه على المؤتمر ومهدداً برشاش كان يحمله حميد التكريتي رئيس المؤتمر بالقتل ما لم يتخل عن الرئاسة، ووضع مكانه طاهر يحيى لقيادة المؤتمر.[١٢٠] وتحت التهديد أصبح عدد المؤتمرين ٦٢

---

١١٩ سعيد، علي كريم د. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مصدر سابق. الهامش رقم ١. ص ٣٢٦.

١٢٠ ملاحظة: أنقل للقارئة والقارئ هنا لوحتين مختلفتين في بعض الأوجه ومتفقتين في أوجه أخرى عن حركة الضباط الذين سيطروا على المؤتمر لأهميتها في تبيان طبيعة الصراع والطريقة التي كانت تعالج فيها الخلافات داخل حزب البعث، إضافة إلى أن اللوحتين هما من وضع الكتلتين المختلفتين، كتلة علي صالح السعدي وكتلة حازم جواد:

اللوحة التي كتبها هاني الفكيكي: "وفيما كنا نسجل أسماء المرشحين اندفع إلى قاعة الاجتماع عشرات الجنود المدججين بالسلاح، وعشرات الضباط يتقدمهم المقدم محمد حسين المهداوي الملحق العسكري في دمشق، شاهرين رشاشاتهم هاتفين بشعار الحزب. كان مشهداً مضحكاً أن أرى العميد رشيد مصلح ملوحاً برشاشه ومردداً: أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة. في هذه اللحظة بالذات خاطبت أحمد البكر بلغة العيون فتجنب نظراتي.... إلى جانب المهداوي ورشيد مصلح، الذي أعدم هو الآخر أوائل السبعينات بتهمة التجسس لحساب الـ CIA، كان المقدم علي عريم والمقدم فهد جواد الميرة والمقدم صلاح الگبقچلى والمقدم محيي محمود والمقدم زكريا السامرائي والعقيد سعيد صليبي والمقدم حميد السراج والمقدم منعم حميد والمقدم الطيار حسين حياوي التكريتي والمقدم جميل صبري والرائد عبد الله مجيد، المرافق الأقدم لعبد السلام عارف، والمقدم حميد التكريتي، المرافق الأقدم للبكر، والنقيب الاحتياطي عزيز شهاب وآخرون كثيرون بلغوا الأربعين ضابطاً. انتشر الجنود في أرجاء القاعة على أتم الاستعداد الميداني، ثم تقدم المهداوي إلى وسط القاعة قائلاً: جئت من دمشق واتفقت مع الأستاذ ميشيل عفلق الأمين العام للحزب على ضرورة اقتلاع بؤر الفساد والانحراف من الحزب، وما يجري هنا الآن يجري مثيله في دمشق. وقبل أن يسترسل أكثر، قاطعته

باعتباري رئيساً للمؤتمر، وطلبت إليه وإلى= =بقية الضباط والجنود مغادرة القاعة فوراً، إن ما يفعلونه مؤامرة على الحزب، لكن المقدم حميد التكريتي طلب إليّ مغادرة منصة الرئاسة وصوب رشاشه نحوي مهدداً بإطلاق النار. وبحماسة تلك الأيام وتقاليدها الدموية، رددت التحدي وطلبت إليه المباشرة بإطلاق النار إن كان رجلاً حقاً ! ! فاحت أجواء القاعة للحظات برائحة الموت، وكنت أرى الحقد الأسود في عيون بعض الضباط والحزبيين، وربما كان فيهم من تمنى انطلاق رصاصات حميد التكريتي لتعدل مسار الحزب وتقتلع جذور ما اعتبروه "الآنحراف"، ولكنه خيب ظنهم. وبحركة سريعة ومتوترة قفز علي السعدي باتجاه المنصة وسحبني صارخاً: إنه انقلاب عسكري، أنزل".

راجع في هذا الصدد: الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة مصدر سابق. ص ٣٤٨/٣٤٩.

أما اللوحة التي كتبها طالب شبيب فكانت كما يلي: "وبعد التئام جلسته (أي جلسة المؤتمر. ك. حبيب) بدقائق فُرِعَ الباب ودخل الضباط يتقدمهم محمد المهداوي ورشيد مصلح التكريتي وعلي عريم، وبينهم جميل صبري البياتي وسعيد صليبي وحميد التكريتي..الخ. كانوا سبعة عشر ضابطاً يقودون أهم الوحدات العسكرية الموجودة في بغداد ومحيطها. وللإنصاف فإن عددهم لم يتجاوز النسبة العددية لما يستحقه التنظيم العسكري داخل المؤتمر بالقياس إلى مجموع التنظيمات الحزبية المدنية الأخرى.

تكلموا معاتبين وكانوا جميعهم من المشاركين الأوائل في الثورة. قال أحدهم وأظنه محمد المهداوي: نحن ضباط ١٤ رمضان، قمنا بالثورة، وشاركنا في كل شيء، وحملنا دماءنا على أكفنا، ورؤوسنا على أكتافنا، وضحينا وقتل منا من قتل، ولكن أحداً لم يدعنا للمشاركة في الآنتخابات، ولم نستشر، ولم يكن لنا رأي. وهذا اعتداء على حقوقنا كأعضاء في حزب البعث وكمساهمين في الثورة. ونرجو من المؤتمر إعادة الحق إلينا. اعترض رئيس المؤتمر هاني الفكيكي على دخول الضباط، فوجه حميد التكريتي رشاشته مباشرة إلى صدره وقال له أنزل، ولم أكن أتصور أن هاني يمتلك القدرة الرياضية الكافية لكي يقفز بحركة كروباتيكية واحدة، فيدور دورة كاملة في الهواء ويأتي على أرجله واقفاً، كما انتقل على صالح السعدي من مكانه ليجلس إلى جانب أحمد حسن البكر والاحتماء به". راجع: سعيد، علي كريم. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم". ص ٣٢٧/٣٢٨. ويلاحظ منه أن طالب الشبيب قد حاول الإساءة إلى هاني الفكيكي واعتباره جباناً خشي من حميد التكريتي، ورفع من شأن حميد التكريتي الذي مارس العنف لإرهاب الآخرين، في حين حاول هاني الفكيكي أن يعطي الآنطباع بأنه كان شجاعاً ولم يخش إرهاب حميد التكريتي لولا سحبه من جانب علي السعدي لإبعاده عن الخطر بسبب وجود انقلاب عسكري ضد حزب البعث. وفي هذا النص بجد الآنسان طبيعة الصراعات في حزب البعث ونوعية الأشخاص المتصارعين في آن واحد. ك. حبيب

شخصاً فتغير التوازن لصالح حازم جواد وطالب شبيب والعسكر. وأثناء المؤتمر فرض العسكريون ثلاث مسائل، وهي:

- قبول العسكريين الذين دخلوا قاعة المؤتمر دون أن يكونوا مندوبين منتخبين إلى عضوية المؤتمر. فتم التصويت على ذلك وقبلوا ب ٣٨ من مجموع ٤٥ صوتاً.
- جرى التصويت بسحب الثقة من القيادة القطرية، فتمت الموافقة بنفس النسبة.
- انتخاب قيادة قطرية جديدة رغم مرور ما يقرب من شهرين على انتخاب القيادة القطرية.

انتخب المؤتمر تحت تهديد الرشاشات قيادة جديدة تكونت من الأشخاص التالية أسماؤهم:

أحمد حسن البكر، أمين سر القيادة القطرية، طاهر يحيى، حازم جواد، عبد الستار عبد اللطيف، طالب حسين شبيب، محمد المهداوي، كريم محمود شنتاف، علي عريم، عبد الستار الدوري، عدنان القصاب، طارق عزيز، فائق البزاز، حسن حاج وداي العطية، وصالح مهدي عماش، فؤاد شاكر مصطفى، منذر الونداوي ود. تحسين معلة"[١٢١]. ويشير إلى أن عبد السلام عارف عندما عرف بأسماء القيادة القطرية والاحتياط شطب على اسم تحسين معلة، واعتبره غير منتخب. ويقول الكاتب، وعندما سئل تحسين معلة عن السبب الذي دعا عارف إلى شطب اسمه، أجاب "ليس لديه معي غير طائفيته الموتورة"[١٢٢].

لم يستمر عمر هذه القيادة سوى ثلاثة أيام حيث تم حلها واعتبارها غير شرعية من جانب القيادة القومية. وإذا كانت القيادة الجديدة قد انتخبت تحت ضغط العسكريين من البعثيين والقوميين، فإن إلغاء هذه الآنتخابات جاء، كما يقال، تحت ضغط قيادة الحرس القومي. وكانت القيادة القطرية التي انتُخبت في المؤتمر القطري الاعتيادي، الذي اعتبر غير شرعي، قد قررت في أول اجتماع لها وفي اليوم نفسه إبعاداً فورياً لكل من: "علي صالح

---

١٢١ العاني، نوري عبد الحميد د. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٢٥٥/٢٥٦.

سعيد، كريم علي د. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مصدر سابق. ص ٣٣٠.

١٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٠.

السعدي ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد وهاني الفكيكي وأبو طالب عبد المطلب الهاشمي"[١٢٣]، عن العراق لمدة ستة شهور.

رفض الحرس القومي هذه النتيجة ومارس الضغط لإعادة الجماعة المرحلة واحتل مواقع حساسة في بغداد وفرض سيطرته عملياً. وأصبح الوضع مرتبكاً بين ضغط الجيش وضغط الحرس القومي. ففي الوقت الذي طالب قادة الجيش من القيادة القطرية الملغاة من قبل القيادة القومية الحصول على موافقتها لتوجيه ضربة إلى مواقع الحرس القومي من أجل تكريس سيطرة القيادة القطرية التي انتخبها المؤتمر القطري الاعتيادي، كان الحرس القومي يطالب بالسلطة كلها وبعودة على صالح السعدي ورهطه. عجز قادة القيادة القطرية الجديدة، حاز جواد وطالب شبيب، عن اتخاذ قرار بهذا الصدد خشية إراقة الدماء، كما جاء في كتاب "من حوار المفاهيم إلى حوار الدم"، حيث ذكر يقول: "وفي يوم ١٣تشرين الثاني أي قبل سفرنا بساعات جرت محاولات عديدة لكي نبقى على رأس السلطة السياسية بشرط إجازة الجيش في تصفية الحرس عسكرياً. وكانت إحدى تلك المحاولات صادرة عن عبد الكريم مصطفى نصرت قائد الفرقة الرابعة المدرعة التي تسيطر على بغداد، ولم يكن الرجل شاكراً، وكنا في مكتب عبد السلام عارف عندما قال: "ما دمتم لا توافقون على أن يتحرك الجيش لإعادة الاستقرار، وتخافون على قطرة دم تهدر، فاذهبوا أنتم، وسيتحمل الجيش مسؤوليته..."[١٢٤].

في الثالث عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) أصدرت القيادة القومية بياناً أكدت فيه ما يلي:

١. اعتبار المؤتمر القطري المنعقد في بغداد بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣، مؤتمراً غير شرعي وحل القيادة القطرية المنبثقة عنه.

٢. حل القيادة القطرية التي كانت تمارس مهماتها عند انعقاد المؤتمر المذكور (القيادة السابقة).

---

١٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٩.

١٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣١.

٣. تولي القيادة القومية مسؤولية القيادة القطرية في العراق.

٤. التحقيق في المخالفات والأخطاء التي وقعت في الحقبة الماضية واتخاذ التدابير الحزبية الحاسمة بشأنها.

٥. حصر صلاحيات اتخاذ العقوبات بحق الرفاق الحزبيين التابعين للتنظيم العراقي بالقيادة القومية.

٦. إجراء الآنتخابات الحزبية في العراق بمراحلها كافة وعقد مؤتمر قطري لانتخاب قيادة قطرية جديدة في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر"[١٢٥].

لقد صدرت خلال الفترة بين ١٢–١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ العديد من البيانات عن قيادة فرع بغداد لحزب البعث وقيادة الحرس القومي والمكتب العسكري لحزب البعث التي تدعو إلى إعادة المبعدين إلى العراق أو إلى الالتفاف حول حزب البعث، خاصة بعد أن تسلمت القيادة القومية المسؤولية وكان ضمن اللجنة الحزبية التي أصبحت مسؤولة عن حزب البعث في العراق كل من أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وعبد اللطيف الحديثي، إضافة إلى السوريين ميشيل عفلق وأمين الحافظ وصلاح جديد[١٢٦]، وأغلبهم من العسكريين.

وبناء على توصيات القيادة القومية وتحت إشرافها أجري آخر تعديل وزاري في حكومة أحمد حسن البكر حيث جرى تقليص عدد الوزراء وزيادة حقائب كل وزير وزيادة عدد الوزراء القوميين. وعقدت الوزارة البعثية أخر اجتماع لها بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٧ وبحضور الوزراء التالية أسماؤهم:

أحمد حسن البكر	رئيس الوزراء ووزير الداخلية.
مهدي الدولعي	وزير الدولة لشؤون الأوقاف.

---

١٢٥ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ٢٦٤.

١٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٥.

الدكتور أحمد عبد الستار الجواري	وزير التربية والتعليم.
محمود شيت خطاب	وزير الشؤون البلدية والقروية.
الدكتور سعدون حمادي	وزير الإصلاح الزراعي.
الدكتور محمود محمد الحمصي	وزير الاقتصاد.
سلمان عبد الرزاق الأسود	وزير المالية.
كامل الخطيب	وزير العدل
الدكتور محمد عمار الراوي	وزير الزراعة.

وفي اليوم التالي وقع الآنقلاب على حكومة ونظام البعث في العراق.

لقد ترك حازم جواد وطالب شبيب بغداد غير مطرودين، كما أدعيا، وخلا الجو عملياً للقوى العسكرية البعثية منها والقومية للسيطرة على السلطة. إلا أن القوى القومية أصبحت في مثل هذه الحالة هي الأقوى، وخاصة عبد السلام محمد عارف ورهطه. كان القوميون والعسكريون يرسمون الخطة للانقضاض على نظام حكم البعث المنخور والمتصارع حال توفر الفرصة. وكان عبد السلام محمد عارف من جانبه، ومعه جمهرة من القوميين في القطعات العسكرية خارج بغداد وفي كركوك، يفكر هو الآخر بعمل عسكري ضد البعث مستفيداً من الصراع بين جناحي البعث. فكانت الفرصة مواتية للمجموعات القومية والناقمين من البعثيين للإجهاز على حكم البعث في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ فنفذ فعلاً وأصبح عبد السلام محمد عارف هو القائد والمهيمن على السلطة. يشير صبحي عبد الحميد إلى هذه المسألة فيؤكد ما يلي:

"اتصلت مساء يوم ٩٦٣/١١/١٦ بكل من قائد الفرقة الأولى العميد الركن عبد الكريم فرحان وقائد الفرقة الثانية العميد الركن إبراهيم فيصل بواسطة الهاتف الخاص وأخبرتهما بسوء الأوضاع في بغداد وطلبت إليهما ان يهيئ كل واحد منهما فوج مشاة يكون مستعداً للحضور إلى بغداد عند الطلب للمساعدة إذا اقتضت الحاجة. كنا نجهل ما يدور في فكر الرئيس عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية وهو قابع في القصر الجمهوري لم يغادره ولم يحاول الاتصال بأي ضابط في وزارة الدفاع. حتى رئيس أركان الجيش كان يجهل

موقفه. وبعد ظهر يوم ١١/١٦ قال لي الفريق طاهر بصريح العبارة، إن موقف رئيس الوزراء أصبح واضحاً، فهو شديد التحمس لحسم الموقف وإيقاف قيادة بغداد والحرس القومي عند حدهما، وإعادة الشرعية للسلطة الرسمية، وان أدى ذلك إلى استخدام القوة، وعلينا لآن أن نعرف موقف رئيس الجمهورية، وسأذهب إليه الآن لأعرف ذلك. ثم طلب مني خطة تحرك قطعات الجيش نحو أهدافها في بغداد وواجباتها للسيطرة على الموقف. ناولته الخطة وذهب إلى القصر الجمهوري وعاد قبيل المساء وقال لي:

- (لقد ذهبت في الوقت المناسب لان رئيس الجمهورية كان ينوي السفر خلسة إلى كركوك ويدبر من هناك قوة يزحف بها نحو بغداد لاستعادة السيطرة عليها وحسم الموقف. ولما أخبرته بموافقة أمري كتائب الدبابات الأولى والثالثة بالمشاركة في خطة حسم الموقف، وأطلع على الخطة، أطمئن وسيتولى بنفسه إعداد البيان وأذاعته، واحتفظ بالخطة لديه لدراستها). ويبدو إن عبد السلام كان يعتمد على بعض عناصر الجيش في الشمال وأكثرها غير بعثية ففكر بالذهاب إليهم"[١٢٧].

ولم يكن انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ضد سلطة البعث إلا التعبير الواقعي عن تلك العزلة والأزمة الخانقة التي بدأ حزب البعث يعيشها في العراق ولم يذرف العراقيون دمعة واحدة على اختفاء هذا النظام الذي تميز بالهمجية والشراسة غير المحدودة. جاء في بيان صدر عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد وقوع الآنقلاب بشهرين، والتي أطلق عليها بالجناح اليساري للحزب، أي في كانون الثاني ١٩٦٤ بصدد الأزمة التي أطاحت بالبعث ما يلي:

"إن الحزب الشيوعي العراقي هو من الحركات السياسية التي تعبر بتركيبها وتفكيرها عن مصالح القوى والطبقات الاجتماعية والجماهير الكادحة.

وقد كان ينبغي على الحزب أن يحدد الموقف منه انطلاقاً من نظرته الاشتراكية ومنطلقاته كحزب ثوري لجماهير الكادحين. فالحزب الشيوعي رغم مواقفه الخاطئة ومواجهته لثورة الثامن من شباط بمقاومة مسلحة ألاّ أن ذلك بالإضافة للمقاومة لم يكن

---

١٢٧ عبد الحميد، صبحي. حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. على موقع http://alkomi.org/d100.htm

ليبرر استمرار الحملة بشكل صليبي هستيري ضده في الوقت الذي تركت فيه الرجعية بمختلف فصائلها داخل أجهزة الدولة تندس في صفوف الثورة.

إن هذا الموقف كان بدون شك نتيجة دفع وتخطيط من عناصر اليمين في الحزب وخارجه، تلك العناصر التي استغلت موقف الشيوعيين من الثورة وحرص جماهير الحزب على حمايتها لإيمانها بأن الثورة تعبر عن أماني وتطلعات الجماهير الكادحة.

لقد عملت تلك العناصر على استخدام الحزب كأداة فقط تتحول لمعاداته بعد أن تتم لها تصفية بقية القوى، وقد أكدت مؤامرة ١٨ تشرين وما بعدها هذه الحقيقة حيث تتربع الآن على كراسي الحكم وتمعن في معاداة الحزب والجماهير الشعبية بعد أن فشلت في تحويل الحزب نهائياً إلى أداة طيعة بيدها يخدم أغراضها ومصالحها.

إن الموقف الثوري السليم يفترض على الحزب أن يعتبر البورجوازية والإقطاع والرجعية وفصائلها هي العدو الأول الذي يجب أن تتركز الحملة عليه"[١٢٨].

---

١٢٨ راجع: المطير، جاسم. نقرة السلمان (الحلقة ٩)، موقع الناس الإلكتروني. بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٩.

القسم الثاني

الجمهورية الثالثة

القوميون والقوميون الناصريون في السلطة

انقلاب ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣

نهوض وسقوط جمهورية القوى القومية العربية

الفصل الأول

انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣ (القوى القومية في السلطة)

المبحث الأول:

الصراع بين البعثيين والقوميين على السلطة وسقوط البعث

لم يكن توزيع مكاسب الآنقلاب، وخاصة السلطة وأجهزة الدولة، بين القوى البعثية والقوى القومية متناغماً مع تطلعات القوى القومية الناصرية، إذ أن البعثيين هم الذين خططوا ونظموا ونفذوا الآنقلاب واستعانوا بشكل محدود بالقوى القومية في الجيش لدعم حركة الآنقلاب. كما لم يكن لعبد السلام محمد عارف أي دور حقيقي في الآنقلاب، ولكن أدمج في العملية في آخر لحظة. وكان هذا العامل بالأساس هو الحاسم في توزيع المقاعد في المجلس الوطني لقيادة الثورة وفي مجلس الوزراء والمواقع الحساسة في الجيش والشرطة وأجهزة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية. إذ كان البعثيون قد هيمنوا على حصة الأسد ولم يبق منها إلا فتات الموائد التي حصل عليها القوميون الناصريون، رغم أن البعثيين قد وضعوا العقيد الركن عبد السلام محمد عارف على رأس الجمهورية ومنحوه لقب مشير ركن لضمان تأييد القوميين العرب، وخاصة جمال عبد الناصر أولاً، ولكونه كان منافساً لعبد الكريم قاسم ومن قادة تنظيم الضباط الأحرار ثانياً، ومن أجل إشباع طموحه وأطماعه في السلطة ثالثاً، وجعله تحت رقابتهم واستخدامه لصالح تثبيت مواقعهم رابعاً.

ولم يكن التحالف الذي نشأ في الفترة التي سبقت الآنقلاب قوياً وثابتاً بسب الحركة الآنفصالية التي قام بها البعثيون في سوريا ضد الوحدة مع مصر في النصف الثاني من عام ١٩٦١، مما تسبب في زعزعة التجمع القومي في العراق وبعثر قواه، وساعد على انفراد

البعثيين في التخطيط للانقلاب وتنفيذه، وإعلام بعض القوميين القريبين منهم للمشاركة في التنفيذ في اللحظات الأخيرة من الإعداد له.

انفرد البعثيون في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء في اتخاذ القرارات وفي تسيير الأمور، وخاصة المجموعة البعثية العسكرية التي هيمنت على مجلس قيادة الثورة، كما أن تصرفات عدد من قادة البعث لم تكن مقبولة من جانب القوميين، وبشكل خاص انفراد علي صالح السعدي، أو تصرفات الحرس القومي ومسؤولها الأول الضابط الطيار منذر الونداوي العضو القيادي في حزب البعث حينذاك والمؤيد لكتلة علي صالح السعدي.

وكان الابتعاد عن توجيه الجهد لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا والعراق، رغم صدور بيان بهذا الصدد في نيسان من العام ١٩٦٣، أن الممارسات البعثية كانت بعيدة كل البعد عن أي توجه وحدوي. والجدير بالإشارة إلى أن التجربة العملية على امتداد العقود الخمسة المنصرمة قد برهنت على أن القوى القومية والبعثية الأكثر صراخاً لتحقيق الوحدة والأكثر عويلاً على عدم وجودها والأكثر اتهاماً للآخرين بأنهم ضد القومية العربية والوحدة العربية وأنهم شعوبيون حاقدون وكارهون لتقدم الأمة العربية، هم كانوا وما زالوا، وحيثما وصلوا إلى السلطة في أي من الدول العربية دون استثناء، الأكثر بين القوى السياسية قطرية وإعاقة لتحقيق الوحدة العربية. كما أن كل طرف في هذه القوى القومية حين يكون في السلطة لن يقبلوا بأي وحدة ما لم تكن تحت قيادته، وهو ما يرفضه الآخر الذي يريدها تحت هيمنته مباشرة. والتجربة أشارت حتى الآن إلى أن البعثي يرفض القومي، والقومي يرفض البعثي، وأطراف قومية ترفض أطرافاً قومية أخرى والكتل البعثية ترفض بعضها البعض الآخر، وتبقى الوحدة العربية بعيدة كل البعد عن التحقيق. وإذا ما أريد للوحدة العربية أن تتحقق فليس على أيدي القوى القومية بل من خلال قوى اجتماعية وسياسية أخرى ووفق أسس أخرى. لقد أكدت تجارب السنين المنصرمة أن الشعارات الوحدوية التي رفعت وروج لها لم تكن في حقيقة الأمر سوى التعبير عن الرغبة في كسب الشباب المليء بالعواطف الجياشة والحماس للوحدة القومية، وبهدف الوصول إلى السلطة في القطر المعين، ثم التخلي عن ذلك لأنها لا تنشأ وفق تصورات وسيطرة هذا الطرف أو ذاك.

دفعت تلك العوامل القوى القومية الناصرية الموصلية وقوى حركة القوميين العرب مجموعة العميد عبد الهادي الراوي إلى البدء بالتفكير والتحضير لانقلاب عسكري ينتزع السلطة من أيدي البعثيين ويضعها بأيديهم بسبب قناعتهم بأن البعثيين لا يريدون تنفيذ ميثاق ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ بين العراق والجمهورية العربية المتحدة،[١٢٩] في حين كان قوميون آخرون من أتباع جمال عبد الناصر أيضاً، مثل عبد السلام محمد عارف وأخيه وسعيد صليبي يشكلون جزءاً من القوى المشاركة في الحكم. وكان على رأس هذه المجموعات القومية الأكثر تنظيماً والأوسع انتشاراً، تنظيم حركة القوميين العرب الذي كان رئيسه القطري في العراق السيد سلام أحمد وصحبه. فبعد مرور ما يقرب من ثلاثة أشهر على انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣، تم إلقاء القبض على مجموعة كبيرة من القوميين من مدنيين وعسكريين بتهمة التورط بالإعداد لمؤامرة انقلابية ضد حكم البعث، وأودع المعتقلون السجن وبدأ التحقيق معهم. تشير المعلومات المتوفرة إلى أن المحققين من حزب البعث ومن الحرس القومي ولجنة التحقيق، التي كان من بين أعضائها صدام حسين، قد مارسوا شتى أساليب التعذيب الجسدي والنفسي وبروح انتقامية شرسة. وعبر هذا التعذيب المتواصل استطاعوا انتزاع اعترافات من بعض القوميين المعتقلين، والذين لم يكن جميعهم من حركة القوميين العرب، بل من تيارات وجماعات قومية أخرى، أو من القوميين المستقلين. وقد أدلى أمير الحلو باعترافات تشير إلى أن الحركة قد رسمت خطة متكاملة للسيطرة على الحكم ووضعت قائمة بأسماء مجلس الوزراء، ضمت إليها الأسماء التالية وفق المناصب التي كان يراد إسنادها لهم:[١٣٠]

محمد مهدي كبة رئيساً للوزراء (حزب الاستقلال)

سلام أحمد نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية (حركي)

---

١٢٩ باروت، محمد جمال. حركة القوميين العرب، النشأة – التطور – المصائر. بيروت. المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. ١٩٩٧. ص ٢٧٠–٢٧٣.

١٣٠ العاني، نوري عبد الحميد وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ١٦١.

عبد الهادي الراوي وزيراً للدفاع، (قومي مستقل ومؤيد للحركة).

جميل السعودي وزيراً للداخلية، حركة القوميين العرب (حركي).

زاهد شفيق وزيراً للإرشاد (حركي).

عزيز محمود شكري وزيراً للصحة، (قومي مستقل).

د. عبد الحسن زلزلة وزيراً للمالية، (الحزب العربي الاشتراكي).

د. حسن ثامر وزيراً للاقتصاد، (قومي مستقل).

أديب الجادر وزيراً للصناعة، (قومي مستقل).

د. خير الدين حسيب وزيراً للنفط، (قومي مستقل)

فؤاد الركابي وزيراً للإصلاح الزراعي، (بعثي سابق).

أياد سعيد ثابت وزيراً للدولة للشؤون الكُردية، (بعثي سابق).

فؤاد عارف وزيراً للدولة، (كُردي مستقل).

د. هشام الشاوي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، (الرابطة القومية).

وتشير التشكيلة الوزارية إلى أن الفريق الذي كان يهيئ للانقلاب على البعثيين أنه قام:

* بتشكيل وزارة جميع أعضائها من العرب في ما عدا فؤاد عارف الذي لم يكن يمثل القوى السياسية الكُردية، بل كان مستقلاً.
* أن الوزارة اقتصرت على العرب من أتباع المذهب السني، إذ لم تكن الحركة متقدمة في المناطق التي أغلبية سكانها من أتباع المذهب الشيعي.
* أن الحركة لم تتفاوض مع الكُرد كما أنها لم تمنح الكُرد موقعاً مهماً في التشكيلة الوزارية بل أهملتهم تماماً.
* وأن حركة القوميين العرب لم تبذل جهداً لإيجاد أي علاقة مع قوى من خارج المعسكر القومي، إذ أنها كانت جزءاً من القوى التي نفذت الآنقلاب ضد عبد الكريم قاسم وشاركت في الكوارث التي حلت بالبلاد في العام ١٩٦٣، وبالتالي لم تكن لها علاقة مع

القوى الديمقراطية او الحزب الشيوعي العراقي، بل كانت مناهضة لهذه الاتجاهات الفكرية والسياسية.

لم يكتف الحكم البعثي باعتقال هؤلاء الناس الذين وردت أسماؤهم في القائمة والكثير من الضباط العسكريين ومن المدنيين ممن لهم علاقة بهذه القوى والمؤامرة فحسب، بل عرض أغلبهم إلى تعذيب شرس وإلى فرض الحجز على أموالهم المنقولة وغير المنقولة. كما استطاع البعض من كوادر حركة القوميين العرب الهرب إلى خارج العراق في ما عدا سلام أحمد وأمير الحلو. وقد شارك في محاولة الآنقلاب التي كشف عنها قبل وقوعها الكثير من العسكريين الكبار ابتداء من زعيم في الجيش إلى عقيد ومقدم ورئيس أول، إضافة إلى جمهرة من المدنيين.

إن قائمة أسماء الوزراء والمشاركين في الحركة من مدنيين وعسكريين تشير بوضوح إلى انتماء هؤلاء جميعاً إلى التيار الناصري في الحركة القومية العربية حينذاك. وأن المؤامرة كانت تستهدف الخلاص من حكم حزب البعث، الذي فرط بوحدة مصر وسوريا، وكانوا يعتقدون بإمكانية قيام وحدة بين الدول الثلاث، مصر وسوريا والعراق. وبالتالي فقد لعب اكتشاف المحاولة واعتقال أكثر من ٥٠ شخصا[١٣١]، وفق بيان وزير الإرشاد، وأكثر من ذلك بكثير في واقع الحال، إلى تدهور عملي ملموس في العلاقة بين البعثيين العراقيين وحكومة عبد الناصر، رغم محاولات وزير الإرشاد العراقي الادعاء بغير ذلك.[١٣٢] وكان من بين أعضاء الحركة البارزين الذين استطاعوا الهرب وليد قزيها وعبد الإله النصراوي، كما اختفى هاشم علي محسن. وفي نفس الفترة أمكن تشكيل قيادة جديدة لتنظيم حركة القوميين العرب لتعوض عن الضربة التي وجهت لهم من عناصر كانت مختفية أو عادت إلى العراق: هاشم على محسن (من الكوادر القومية في الحركة النقابية)، الدكتور غسان العطية، سليمان العسكري، والمحامي علي رضوان والنقابي عبد العال ناصر والفلسطيني عزام كنعان.[١٣٣]

---

١٣١ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٢.

١٣٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٢/١٦٣.

١٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٢.

إلا أن محاولات الآنقلاب على حكم البعث لم تتوقف بل جاءت من عدة جهات بما في ذلك بضع منظمات تابعة للحزب الشيوعي ومنظمات أخرى مرتبطة بالجماعات القومية.

ففي ١٩ تشرين الأول من عام ١٩٦٣ أعلنت الحكومة البعثية عن اكتشافها مؤامرة ضد حكم البعث في العراق. وقد اتهم بهذه المؤامرة:

"عدد من الضباط المتقاعدين ورجال العهد البائد وعدد من الإقطاعيين الحاقدين على الأمة العربية، والمتمردين في شمال العراق"[١٣٤].

وقد أحيل إلى المحاكم جمهرة من أقطاب النظام الملكي كان بينهم: عسكريون مثل الزعيم الركن المتقاعد محمد رشيد الجنابي، العقيد الركن المتقاعد صالح مهدي السامرائي، العقيد الركن المتقاعد ياسين محمد رؤوف، اللواء الركن المتقاعد غازي الداغستاني، المقدم علي البدوي، المقدم محمد الشيخ لطيف، الزعيم الركن شمس الدين توفيق العزاوي، زعيم الجو المتقاعد جسام محمد الشاوي والمفوض المفصول مفتن جار الله. وكان بين المدنيين: توفيق السويدي، لؤي السويدي، جمال بابان، أحمد مختار بابان، جواد عبد الهادي الچلبى، عبد الهادي الچلبى، الحاكم جودت هندي، الشيخ علي الشعلان، الشيخ طالب السهيل، الشيخ صالح طلال، عيسى محمود، المحامي صادق عبد الهادي البصام، درب عسكر وصاحب ملا محمود.

وقد اتهم الملك حسين بتأييد المتآمرين ومدهم بالدعم السياسي والمشاركة في التخطيط لها عبر الملحق العسكري الأردني في بيروت، إذ أن عدداً من هؤلاء المتهمين بالتآمر كانوا يعيشون في بيروت أو لندن.

استثمر القوميون العرب في العراق ثلاث عوامل كانت فاعلة في الوضع السياسي العراقي لتوجيه الضربة للبعثيين، وهي:

- كره الشعب في غالبيته لحكم البعث بسبب سياساتهم الدموية وغير العقلانية وانعدام وجود برنامج يوجه نشاطهم في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية

---

١٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥١.

والاجتماعية والثقافية والعسكرية، وفي العلاقات الخارجية، بما في ذلك تحركات الحرس القومي ولجان التحقيق.

- تفاقم المؤامرات على النظام القائم من جانب مختلف الجماعات السياسية، سواء أكانت من قبل قوى قومية أم من قوى من العهد الملكي، أم من قبل بعض التنظيمات التابعة للحزب الشيوعي العراقي، والتي كانت تضعف النظام ومكانة ودور قادته البعثيين في الدولة والمجتمع، ومنها حركة حسن سريع.
- تفاقم احتجاجات الجيش من تصرفات الحرس القومي وتشكيل تحالف عسكري شارك فيه عسكريون بعثيون أيضاً.
- موقف الدول العربية المناهض للنظام البعثي والرغبة في الخلاص منه وتقديم الدعم للقوى القومية المعارضة للنظام.
- وجود قوى عسكرية في مراكز حساسة في الدولة والنظام قادرة على توجيه الضربة للسلطة وانتزاعها من البعثيين. وهو ما تم فعلاً.

وبعد أن غادرت مجموعة قيادية مهمة من البعثيين، التي خططت ونظمت ونفذت وقادت انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ ضد حكومة عبد الكريم قاسم، العراق إلى سوريا، قفز عبد السلام محمد عارف على السلطة وأصبح الرجل الأول في النظام القومي الجديد، رغم أنه لم يكن المخطط الفعلي لهذا الآنقلاب بل فوتح للمشاركة فيه قبل التنفيذ بيوم واحد فقط. ثم أصدر الآنقلابيون الجدد البيان الأول في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر العام ١٩٦٣ وتضمن ما يلي:

البيان الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي العظيم ـ أيها المواطنون يا أبناء العروبة والاسلام ان ما قام به العابثون الشعوبيون وسفاحو الحرس اللاقومي من اعتداء على الحريات وانتهاك للحرمات ومخالفة للقانون واضرار عام للدولة والشعب والامة وآخرها التمرد المسلح يوم ١٩٦٣/١١/١٣ أصبح أمرا لا يطاق ويتندى لـــه الجبين بل وأصبحت الحالة تنذر بالخطر الجسيم على مستقبل هذا الشعب الذى هو جزء من أمته العربية فتحملنا ما تحملناه صبرا على المكارة والايام وتجنبا لاراقة الدماء وحفظا لوحدة هذا الشعب النبيل تيمنا بقوله تعالى ، ادفع بالتى هى أحسن ، ولكننا كلما زدنا صبرا وأيمانا ازداد هؤلاء العابثون الشعوبيون واقزام الحرس اللاقومى تعنتا واستكبارا ، وظنوا انهم مانعتهم حصونهم ، فبلغ الســيل الزبا بل لقد تجاوزه ، فنادى الشعب جيشه وقواته المسلحة فلبى نداؤه وتلاحمت القوى الخيرة لانقاذ هذا الشعب العزيز من عبث العابثين وخيانة الخائنين من الشــعوبيين والانتهازيين وعليه فقد قرر المجلس الوطنى لقيادة الثورة بعد الاتكال على الله ما يلى :ـ

١ ـ تلبية انقاذ الشعب وتنفيذ طلبات الجيش والقوات المسلحة الوطنية • للمجلس الوطنى لقيادة الثورة •

٢ ـ انتخاب رئيس الجمهورية المشير الركن عبدالسلام محمد عارف رئيســا

٣ ـ تعيين رئيس الجمهورية المشير الركن عبدالسلام محمد عارف قائدا عامــا للقوات المسلحة الوطنية وممارسته كافة الصلاحيات المخولة له •

٤ ـ تعيين زعيم الجو الركن حردان عبدالغفار بمنصب نائب القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بالاضافة الى منصبه •

٥ ـ منح رئيس الجمهورية المشير الركن عبدالسلام محمد عارف صلاحيــات استثنائية تتضمن جميع الصلاحيات المخول بها المجلس الوطنى لقيــادة الثورة بموجب القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ • وتعديلاته لمدة عام تتجدد تلقائيا كلما تطلب الامر ذلك وبتقدير منه •

٦ ـ حل الحرس القومى قيادة ومقرات وافراد والغاء كافة القوانين والانظمــة والتعليمات والاوامر الصادرة بخصوصه •

٧ ـ حل المجلس الوطنى لقيادة الثورة المتشكل صبيحة يوم ٨ شباط ١٩٦٣ • (١٤ رمضان ١٣٨٣) وتكوينه على الوجه الآتى :ـ

١ ـ رئيس الجمهورية رئيسا ٠

ب ـ الاعضاء :
القائد العام للقوات المسلحة الوطنية ٠
نائب رئيس الجمهورية
رئيس الـــوزراء
نائب القائد العام للقوات المسلحة
رئيس اركان الجيش
معاونو رئيس اركان الجيش
قـادة الفـــرق
قائد القـوة الجـوية
الحاكم العسكرى العـام
الضباط الذين يقرر انتخابهم فى المجلس

جـ ـ يعين المجلس سكرتيرا ويجوز ان يكون من اعضاء المجلس أو من خارجه ويحق للرئيس تخويله التوقيع على البيانات والاوامر الصادرة من المجلس بعد اطلاع الرئيس

د ـ المجلس الاستشارى : يشكل المجلس الوطنى مجلسا استشاريـا وكذا من ذوى الخبرة والفن والاختصاص ٠

٨ ـ اتخاذ الاجراءات القانونية والفورية بحق المتمردين واسبين التمرد يوم ١٣/٦٦/١٩٦٣ صدر فى بغداد يوم الاثنين المصـــادف ٢/رجب/١٣٨٣ الموافق فى ١٨/تشرين الثانى/١٩٦٣ ٠

التوقيـــع
المشـير الركن
عبدالسلام محمد عارف
رئيس المجلس الوطنى لقيادة الثورة

وقد اقترن صدور البيان الأول بحملة من الاعتقالات في صفوف البعثيين، إذ واجه النظام الجديد مظاهرات البعثيين والحرس القومي وبعض الضباط الطيارين الذين استخدموا سلاح القوة الجوية العراقية لضرب مواقع الجماعات القومية، إلا أن قوى النظام الجديد وجهت ضربات قاسية إلى مقرات الحرس القومي وخاصة المقر الرئيسي وأجبرتهم بعد عدة أيام على رمي السلاح والاستسلام للحكم الجديد. نظم عبد السلام محمد عارف والحكام الجدد حملة اعتقالات واسعة ضد جمهرة من قياديي حزب البعث وكوادره

والعاملين في الحرس القومي.[١٣٥] أما البيان الثاني للمجلس الوطني لقيادة الثورة الجديد فقد تضمن حل الحرس القومي وجاء على النحو التالي:

البيان الثاني

صادر عن رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الشعب العراقي العظيم ـ يا ابناء محمد ـ بعد الاعتماد على الله واستنادا الى الصلاحية المخولة لنا وبناء على ما قرره المجلس الوطني لقيادة الثورة تلبية لنداء الشعب والجيش والقوات المسلحة الوطنية .

امرنا بما هو آت

١ ـ قيام القوات المسلحة بما فيها القوة الجوية بالسيطرة على قصبة بغداد والقضاء على كل مقاومة تستهدف مخالفة الحكم والاضرار بالشعب ومصالح الدولة ، مع مراعاة احكام مرسوم الادارة العرفية ، وتعهد الى رئاسة اركان الجيش ادارة التعليمات العسكرية وتنفيذ الخطة التي تشمل كافة القوات المسلحة .

٢ ـ حل والغاء الحرس اللاقومي فورا قيادات ومقرات وافراد فعلى منتسبيه تسليم كافة اسلحتهم واعتدتهم ومهماتهم الى اقرب وحدة او نقطة عسكرية ومن لم ينفذ هذا الامر يعتبر خائنا يستحق عقوبة الاعدام وتنفذ فيه العقوبة فورا .

٣ ـ تخويل آمري الوحدات محاكمة كل متمرد وخائن واعدامه فورا بعد ادانتهم وصدور الحكم بذلك وتصدق الاحكام من قبلهم .

٤ ـ تخويل آمري الوحدات الفرعية والمفارز امر فتح النار والقضاء على كل مقاومة ولهم ان يخولوا ذلك لمنتسبيهم .

٥ ـ ترتبط قوات الشرطة الوطنية برئاسة اركان الجيش فورا لغرض الحركات العسكرية .

٦ ـ على الوزراء والمسؤولين تنفيذ هذا البيان .

صدر في بغداد يوم الاثنين ٢٢/رجب/١٣٨٣ هـ الموافق في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ .

التوقيع
المشير الركن
عبدالسلام محمد عارف
رئيس الجمهورية
والقائد العام للقوات المسلحة

---

١٣٥ سلوغلت، مارون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية– العراق منذ ١٩٥٨. كولون. ألمانيا. منشورات الجمل. ٢٠٠٣. ص ١٣٤.

راجع أيضاً: الحمداني، حامد. صفحات من تاريخ العراق الحديث. الكتاب الثاني ١٩٥٨–١٩٦٨. السويد. فيشونيميديا كرونبري. طبعة أولى. ٢٠٠٥. ص ٢٢٥/٢٢٦.

يتبين من قراءة البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة الجديد ما يلي:

١. حمَّل الآنقلابيون الجدد حزب البعث العربي الاشتراكي كل الجرائم التي ارتكبت في الفترة التي أعقبت انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ وأن القوميين العرب لم يكونوا مسؤولين عنها، وهناك من الوثائق والدلائل الكثيرة التي تؤكد مشاركة القوميين العسكريين، وخاصة عبد السلام محمد عارف وطاهر يحيى وعبد الغني الراوي ورشيد مصلح وجميل صبري البياتي وغيرهم في ارتكاب أبشع الجرائم، إذ أن عبد السلام محمد عارف لم يوقع على جميع أحكام الإعدام حتى تلك التي تم فيها قتل المعتقلين تحت التعذيب فحسب، بل قام بنفسه في قتل عشرات العسكريين الشيوعيين في أعقاب شباط/فبراير ١٩٦٣ أو في أعقاب حركة حسن سريع في تموز/يوليو ١٩٦٣. ويمكن إيراد الكثير من الأمثلة على ذلك، ومنها جريمة اغتيال الفريق الركن عبد الكريم قاسم في دار الإذاعة العراقية دون محاكمة، رغم مطالبة الضحية بذلك.

٢. هاجم الآنقلابيون الجدد في بيانهم الحرس القومي باعتباره ارتكب الكثير من الجرائم البشعة. وهذا صحيح تماماً، ولكنهم يطرحون نصف الحقيقة، إذ أن بقية الحقيقة تكمن في أن عدداً من كبار العسكريين القوميين والبعثيين في الجيش العراقي قد شاركوا في ارتكاب الجرائم البشعة ضد الشيوعيين والديمقراطيين في أعقاب انقلاب شباط، ومنهم عبد الغني الراوي وطاهر يحيى وعبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد وغيرهم كثيرون.

٣. أطلق الآنقلابيون الجدد في البيان الأول كلمة شعوبيين على الحكام البعثيين، وكان في هذا المصطلح يقصدون توجيه الاتهام نحو مجموعتين، وهما:

أ. اعتبار البعثيين من أتباع المذهب الشيعي هم من الشعوبيين الدخلاء على القوى القومية العربية، وهم عناصر حاقدة على الأمة العربية ويعملون ضد الوحدة العربية وضد حزب البعث والحرس القومي، وبالتالي، فأن دورهم تخريبي وينبغي التخلص منهم. ومن بين من يقصدونهم قادة حزب البعث مثل حازم جواد وطالب شبيب وهاني الفكيكي

ومحسن الشيخ راضي، على سبيل المثال لا الحصر، ممن كانوا على رأس حركة انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ وممن خطط ووجه ونفذ كل الجرائم التي وقعت خلال تلك الفترة! وفي هذا تبرز بوضوح التهمة التي يوجهها القوميون السنة المتعصبون إلى القوميين الشيعة باعتبارهم ضد القومية العربية ومن التبعية الإيرانية التي لا تريد الخير للأمة العربية، وهذا يعني أن تهمة الشعوبية لم توجه للشيوعيين فقط، بل وللقوميين الشيعة، أي أن المسألة تقترن بالأساس بموقف طائفي مقيت إزاء الشيعة تميز به بشكل خاص عبد السلام محمد عارف.

ب. كوادر وأعضاء كانوا في الحزب الشيوعي وسقطوا ضحايا القمع والتعذيب الدمويين وتعاونوا مع أجهزة البعث لإرشادها إلى أماكن الشيوعيين لاعتقالهم. واعتبر البيان أن هؤلاء كانوا مرسلين من الحزب الشيوعي ليندسوا في صفوف الحرس القومي ليشوهوا سمعة الحرس وليسيئوا معاملة القوميين. وكان هذا التفكير بعيداً كل البعد عن حقيقة هؤلاء الذين سقطوا، إذ كان همهم هو الخلاص بجلدهم من الجلادين من خلال الاعتراف على رفاقهم والإخلال بتعهداتهم في الحفاظ على أسرار حزبهم!

لا شك في أن إلغاء الحرس القومي، كما جاء في البيان الثاني الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة، كان بمثابة عملية تخفيف أعباء كبيرة جداً عن كاهل المجتمع والأفراد التي أُجبر البشر العراقي على تحملها طيلة الأشهر التي تلت الآنقلاب الرمضاني. إذ تم فيها اعتقال جمهرة من قادة البعث وقادة الحرس القومي وبعض أفراده. وتضمن البيان في فقرته الثانية نزع سلاح أفراد الحرس القومي وتهديد من لا ينفذ القرار بالإعدام الفوري باعتباره خائناً.

كما تضمن بيان حل الحرس القومي في الفقرة الثالثة تخويل آمري كافة الوحدات العسكرية صلاحية اعتقال ومحاكمة كل متمرد وخائن وإعدامه فوراً بعد إدانته وصدور الحكم بذلك وتصدق الأحكام من قبل آمري تلك الوحدات. وهو أمر غريب بطبيعة الحال وعبر عن طبيعة وسلوك هذه القوى المتميز بالعنف والقسوة وعدم الخضوع للقوانين المرعية في البلاد، إذ لم يختلف مضمون هذا البيان عن مضمون البيان رقم ١٣ الصادر في

العام ١٩٦٣ عن الحاكم العسكري العام رشيد مصلح والذي خول فيه قتل الشيوعيين فوراً من قبل كافة أفراد الحرس القومي والجيش والشرطة دون العودة إلى المحاكم. وقد أشرنا إلى هذا البيان في مكان آخر من هذا الكتاب، علماً بأن رشيد مصلح كان من القوى القومية أيضاً.

لقد أحس الناس، برغم هذا التزوير والكذب والعنف في هذين البيانين من حيث الرغبة في إبعاد الجرم الذي ارتكب في انقلاب وحكم البعث، بالارتياح وتنفسوا الصعداء من وزر البعثيين والجرائم التي ارتكبوها خلال ما يقرب من عشرة شهور، علماً بأن أبواب السجون لم تفتح أمام المعتقلين من شيوعيين وديمقراطيين، بل واصلت المحاكم سياسة إصدار الأحكام الاعتباطية بحق المتهمين ولسنوات عدة واستمرت سياسة مطاردة الشيوعيين والسعي لاعتقالهم ورميهم في السجن أو قتلهم أثناء المطاردة. وهنا يفترض أن نجيب عن السؤال التالي: ما الذي فعله القوميون وهم في السلطة؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال في المبحث الثالث.

المبحث الثاني

أطياف من القوى القومية العربية في السلطة

تمكن العسكريون من أطياف مختلفة من القوى القومية الاستيلاء على السلطة بفعل ستة عوامل أساسية، وهي:

١. العزلة الشديدة التي انتهى إليها نظام البعث في العراق وتذمر الغالبية العظمى من الشعب من سلوك القيادات البعثية والحرس القومي وبسبب سياساته الدموية والعداء الصريح لكل القوى السياسية العراقية.

٢. الأساليب العدوانية الشرسة التي مارسها الحرس القومي بقيادة عسكريين وقياديين بعثيين مع مشاركة فعلية لأبرز الوجوه القومية الشوفينية والطائفية التي تولت مع البعث السلطة، وخاصة المجموعة العسكرية القومية المرتبطة بعارف، إزاء المجتمع والقوى السياسية الأخرى ووجود عشرات الألوف من السجناء والمعتقلين السياسيين

في سجون ومعتقلات النظام، إضافة إلى أحكام الإعدام التي كانت تنفذ بحق الكثير من الشيوعيين والديمقراطيين وغيرهم.

٣. وفي خضم الصراع في ما بين أجنحة البعث حاول جناح على صالح السعدي وهاني الفكيكي استخدام الحرس القومي لصالح الهيمنة الفعلية على البلاد وعلى الجناح اليميني في حزب البعث الذي كان يقوده حازم جواد وطالب شبيب، الذي بدأ يستعين بالجماعات القومية في الجيش ضد الجناح "اليساري" بهدف تعزيز دور الجيش وإضعاف دور الحرس القومي.

٤. أدت الصراعات التي دارت في ما بين جناحي حزب البعث الحاكم إلى بروز مواطن الضعف في هذا الحزب غير الجماهيري وفي نظامه السياسي، وهي التي يسرت على الآنقلابيين التسرب منها وإنزال الضربة بالنظام، خاصة وأن بعض الجماعات القومية كانت مشاركة في الحكم.

٥. تفاقم التدهور في الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشت في ظلها أوسع أوساط الشعب العراقي وازدياد عدد العاطلين عن العمل من القوى القادرة عليه والراغبة فيه، بسبب ابتعاد الحكام الجدد من البعثيين عن الاهتمام بأوضاع الشعب المعيشية والتركيز على محاربة القوى التي كانت تعتبرها معادية للنظام وتشكل خطراً على نظامها، وخاصة ضد الشيوعيين واليسار الديمقراطي. وهي السياسة التي قادت إلى تفاقم البطالة وتنامي تذمر المجتمع والجماعات العاملة في الاقتصاد الوطني.

٦. تفجير الحرب ثانية ضد الشعب الكُردي وضد مطالبه العادلة والمشروعة من جانب نظام الحكم. وقد ساهمت هذه الحرب في إضعاف واستنزاف قوى البعث والجيش العراقي ووفرت فرصة ثمينة للانقضاض على حكم البعث، رغم أن القوميين الذين قاموا بالآنقلاب لم يكونوا ضد الحرب، بل سعوا إليها وفجروها بسرعة لأنهم كانوا بالضد من المطالب العادلة للشعب الكُردي، كما كانوا يرون في الحرب مساهمة جادة في إضعاف نظام البعث وتأمين مستلزمات إسقاطه.

لم تكن القوى التي سيطرت على الحكم تمتلك تنظيمات سياسية كبيرة أو واضحة المعالم وذات أهمية في الحياة السياسية، بل كانت عبارة عن مجموعات من الضباط القوميين والناصريين الصغار وبعض القوى ذات النزعة القومية الدينية وبقايا من جماعة الحركة القومية العربية، التي ضربت بعد اتهامها بمحاولة تنظيم انقلاب ضد نظام البعث في الشهر الخامس من العام ١٩٦٣، وكذلك مجموعة عسكرية بعثية ناقمة على سياسة القيادة، بسبب صراعاتها الداخلية ودور الحرس القومي وإهمالها من جهة، وبسبب التطلع للحصول على مراكز أعلى في قيادة البلاد من جهة ثانية. يشير الأستاذ حنا بطاطو إلى قوى الائتلاف العسكري الفضفاض" المشاركة في الحركة الآنقلابية القومية فيذكر ما يلي:

"وتألفت نواة المجموعة العارفية من العقيد سعيد صليبي، قائد حامية بغداد، والزعيم عبد الرحمن، رئيس الأركان بالوكالة وقائد القوات الميدانية والفرقة الخامسة، عبد السلام محمد عارف – طبعاً – الذي أصبح يشغل في الحكم الجديد مناصب رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية، وتمتع بصفته الأخيرة هذه بـ "سلطات استثنائية لمدة سنة واحدة تُجدد تلقائياً إن لزم الأمر.

وكان الرابط القبلي هو ما يصل بين صليبي والأخوين عارف. وكان ثلاثتهم ينتمون إلى قبيلة الجُمَيْلَة... وكان على رأس الضباط البعثيين كل من حردان التكريتي، نائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، طاهر يحيى، رئيس الوزراء، والزعيم رشيد مصلح، وزير الداخلية والحاكم العسكري العام، وأحمد حسن البكر، نائب رئيس الجمهورية. وكان هؤلاء يشتركون في عدد من الأمور: كانوا أعضاء في المكتب العسكري لحزب البعث، وكانوا كلهم – بالولادة أو الأصل – من تكريت، وكانوا كلهم، باستثناء البكر، من الشيايشة، التي هي تَجمّع قبلي من تكريت، وأما البكر فكان من قبيلة البيگات المسيطرة اجتماعياً. وأيضاً: كان الكل، باستثناء البكر، قد شاركوا في انقلاب تشرين الثاني (نوفمبر)، وبالمناسبة فأن حردان التكريتي قاد بنفسه الطائرات التي قصفت الحرس القومي وأخضعته... وشملت الشخصيات العسكرية الناصرية الرئيسية كلاً من الزعيم محمد مجيد، مدير التخطيط العسكري، والزعيم الركن عبد الكريم فرحان، وزير الإرشاد، والعقيد

الركن الجوي عارف عبد الرزاق، قائد سلاح الطيران، والعقيد الركن هادي خماس، رئيس الاستخبارات العسكرية، والمقدم الركن صبحي عبد الحميد، وزير الخارجية. ولم يكن هؤلاء ناصريين بمعنى أنهم رجال عبد الناصر في العراق، بل بمعنى كونهم ناصريين بالاختيار: ليس اختيار عبد الناصر لهم بل اختيارهم له"[١٣٦]. كما يشير بطاطو إلى أن هؤلاء كانوا قريبين من حركة القوميين العرب والتي تسببت في ابتعادهم عن عبد السلام محمد عارف.

كان اسم عبد السلام محمد عارف يقف على رأس هذه المجموعات القومية غير المنسجمة، إذ كان لاسمه رنينه الخاص لدى القوى القومية في العالم العربي ولدى الناصريين من غير العراقيين، باعتباره من المسؤولين البارزين في حركة الضباط الأحرار ومن المشاركين في التخطيط والتنفيذ الأساسيين لثورة تموز ١٩٥٨ ومن أكثر المؤيدين الجامحين لقيادة عبد الناصر على الصعيد العربي. وقد عزا عبد السلام محمد عارف الانقلاب ضد نظام حكم رمضان إلى خمسة عوامل تلتقي مع ما أشرنا إليه سابقاً من عوامل، إضافة إلى عدة عوامل أخرى، وهي:

١. شعور عبد السلام محمد عارف بأنه الشخص الأحق لا برئاسة الجمهورية في حكومة البعثيين فحسب، دون أن يكون له الدور الفعلي في رسم السياسة وتوجيه البلاد، بل يفترض أن يكون الشخص الأول المتحكم بكل الأمور التي تمس العراق وسياساته، وأن البعثيين غير مؤهلين لقيادة البلاد.

٢. ابتعاد البعثيين عن موضوع الوحدة مع مصر وإهمال اتفاقية ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣، خاصة وأن عبد السلام محمد عارف قد حمّل البعثيين السوريين مسؤولية إنهاء الوحدة بين مصر وسوريا.

٣. إحساس عبد السلام محمد عارف بوجود هيمنة شيعية على الحكم من خلال القادة البعثيين الذين ينتمون إلى المذهب الشيعي مثل علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب شبيب وهاني الفكيكي ومحسن الشيخ راضي وحميد خلخال، وهو الرجل

---

١٣٦ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٣٤١–٣٤٣.

المسؤول الأكثر طائفية سياسية وكرهاً لأتباع المذهب الشيعي في جماعة الحكم حينذاك.

٤. الرغبة في وضع الحكم بيد رجال عشيرته من العسكريين بشكل خاص الذين ينحدرون من قبيلة الجُميلة بالدرجة الأولى ليضمن الحكم بيديه ويبعد البعثيين عن الحكم.

٥. اعتقاده بمشاركة الشيوعيين الخارجين عن الحزب الشيوعي العراقي مع البعثيين في محاربة الوحدة بين العراق ومصر وضد التيار القومي العربي في العراق. وهو عامل يدلل على الكراهية العميقة التي كان يحملها عبد السلام محمد عارف للحزب الشيوعي العراقي، إذ أن هؤلاء الشيوعيين كانوا بسبب اعترافاتهم أو بسبب قيامهم بدور الإدلاء ضد رفاقهم السابقين، كانوا يلحقون أكبر الضرر بالحزب الشيوعي العراقي ويخونون الأمانة التي تعهدوا بها عند دخولهم هذا الحزب. وكانوا بذلك يقدمون خدمة لنظام البعث وللقوميين في آن واحد. يضاف إلى ذلك قناعته الشخصية بأن الشيوعيين والبعثيين من أتباع المذهب الشيعي متحالفون في ما بينهم ضد التيار القومي العربي باعتبارهم جميعاً من الشعوبيين المعادين للأمة العربية والمتآمرين عليها وعلى الوحدة العربية.

حال وصول هذه المجموعة القومية العسكرية إلى السلطة مارست ذات السياسة التي مارسها البعثيون قبل ذاك، ولكنها شملت البعثيين بها، أي أنهم مارسوا السياسة الداخلية التالية:

- اعتقال جمهرة كبيرة من البعثيين المدنيين والعسكريين ومن مختلف المستويات وزجهم في السجون وتقديمهم إلى المحاكمة، إضافة إلى حل الحرس القومي واعتقال الكثير من قياديه والعاملين النشطين من البعثيين فيه.
- الاستمرار باعتقال الشيوعيين مع الاحتفاظ بمن كان في السجن معتقلاً أو سجيناً، وتنفيذ أحكام الإعدام التي كانت قد صدرت بحق الكثيرين منهم، إذ كان بعض الحكام من القوميين أيضاً ومن الحاقدين على الحزب الشيوعي حيث صدرت مجموعة كبيرة

من الأحكام القاسية بحقهم، بما في ذلك أحكام الإعدام دون محاكمات فعلية أو محاكمات شكلية.

- واصل الحكم القومي الجديد الحرب التي بدأ بها أثناء حكم حزب البعث ضد الشعب الكُردي وزج المزيد من القوات العسكرية فيها.
- التخلص التدريجي من المجموعة البعثية التي تعاونت معه لإسقاط حكم البعث لكي يخلو له الجو أولاً، ويتجنب احتمال عودتهم للعمل مع البعث لإسقاط نظامه ثانياً.

إلا أن النظام القومي المشوه الجديد لم يكن في مقدوره الاستمرار على تلك السياسة المكروهة من جانب الشعب، وخاصة في مجال الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وعلى صعيد السياسة العربية والدولية. وكان عليه أن يبدأ بإعادة النظر في تلك السياسة.

شكل عبد السلام عارف المجلس الوطني لقيادة الثورة واعتبر نفسه رئيساً له وأعلن عن المواقع الآتية كأعضاء فيه، إضافة إلى إصدار مجموعة من القرارات الأخرى:

١. انتخاب المشير عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية ورئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة.

أما أعضاء المجلس الوطني لقيادة لثورة فهم: القائد العام للقوات المسلحة، نائب القائد العام للقوات المسلحة، رئيس الأركان العامة ومساعدوه، قادة الوحدات، قائد القوة الجوية، الحاكم العسكري العام والضباط الذين يرتئي المجلس تعيينهم. ومُنح المجلس حق انتخاب أمين عام المجلس وتشكيل مجلس استشاري من المدنيين المؤهلين.

٢. تعيين الرئيس عبد السلام محمد عارف قائداً عاماً للقوات المسلحة ويمارس كافة السلطات المخولة له.

٣. تعيين الزعيم الطيار حردان عبد الغفار التكريتي نائباً للقائد العام بالإضافة إلى منصبه الحالي.

٤. يخول الرئيس عبد السلام محمد عارف صلاحيات خاصة لمدة سنة واحدة تجدد تلقائياً عند الحاجة.

٥. حل الحرس القومي وإلغاء جميع القوانين والآنظمة والتعليمات والأوامر المتعلقة به.

كلف المشير الركن عبد السلام محمد عارف الفريق طاهر يحيى بتشكيل حكومته الأولى التي جاءت على النحو التالي:

الفريق طاهر يحي	رئيساً للوزراء
الزعيم حردان التكريتي	وزيراً للدفاع
العقيد عبد الكريم فرحان	وزيراً للإرشاد
الزعيم رشيد مصلح	وزيراً للداخلية
المقدم صبحي عبد الحميد	وزيراً للخارجية
اللواء محمود شيت خطاب	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
المقدم عبد الستار عبد اللطيف	وزيراً للمواصلات
عبد الكريم علي	وزيراً للتخطيط
عبد العزيز الوتاري	وزيراً للنفط
عبد الكريم هاني	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
أحمد عبد الستار الجواري	وزيراً للتربية
محمد عبد الجواد العبوسي	وزيراً للمالية
كامل الخطيب	وزيراً للعدل
عزة مصطفى	وزيراً للصحة
عبد العزيز الحافظ	وزيراً للاقتصاد
العقيد الطيار عارف عبد الرزاق	وزيراً للزراعة
عبد الفتاح الآلوسي	وزيراً للإسكان والأشغال العامة
عبد الصاحب علوان	وزيراً للإصلاح الزراعي
كامل السامرائي	وزير دولة لشؤون الوحدة

عبد الكريم كمونة	وزيراً للصناعة
مصلح النقشبندي	وزير دولة

تشير هذه التشكيلات إلى الواقع التالي:

أن جميع أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة كانوا من العسكريين بخلاف ما كان عليه الوضع في فترة حكم البعث حيث كانت الغالبية مدنية وبيد حزب البعث. ولهذا السبب شكل المجلس الجديد مجلساً استشارياً له لتقديم الاستشارة وفق حاجة المجلس الوطني دون أن يكون له حق المشاركة في الاجتماعات أو التصويت على القرارات. ضم المجلس الوطني للثورة بعض البعثيين مثل الزعيم حردان التكريتي.

أما مجلس الوزراء فقد ضم ثمانية من العسكريين من ٢١ وزيراً. كما ضم بعض الوزراء البعثيين الذين اصطفوا إلى جانب القوميين أو الذين لم يرغب عبد السلام مخمد عارف إبعادهم في هذه المرحلة مثل عزة مصطفى وحردان التكريتي، إلا أن الغالبية كانت من القوميين. كما ضمت كُردياً واحداً هو مصلح النقشبندي دون أن تكون له صفة حزبية معينة.

ماذا يستنتج المتتبع لأوضاع العراق من خلال هذه القرارات؟ يبدو لي أن المتتبع لأوضاع العراق يستطيع تثبيت الاستنتاجات التالية:

١. يتلخص الاستنتاج الأول والأساسي في كون الحكم في العراق أصبح بيد كبار العسكريين القوميين، حيث سيطروا على المجلس الوطني للثورة الذي يركز في يديه السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية في آن واحد، وأن هذا المجلس وزع المناصب الرئيسة في الدولة على العسكريين ليضمن لهم السيطرة التامة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢. وأن العسكريين تسلموا الحقائب الوزارية الأساسية التي تتحكم بسياسة البلاد وبيدها مفاتيح الدولة.

٣. وأن المشير الركن عبد السلام محمد عارف أصبح المستبد بأمره في البلاد، حيث منح كافة الصلاحيات في حكم البلاد على امتداد سنة كاملة تجدد تلقائياً إن لزم الأمر دون الحاجة للعودة إلى مجلس قيادة الثورة.

٤. وأن الغالبية العظمى من أعضاء الوزارة هم من أتباع المذهب السني، عدا اثنين منهم.

ماذا يعني ذلك؟ يعني ذلك أن الحكم في العراق أصبح عسكرياً، وأن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة العراقية أصبح هو الحاكم الفعلي للبلاد، إذ أصبح في مقدوره أن يحدد ويتحكم بمفرده، حتى دون العودة إلى المجلس الوطني للثورة أو مجلس الوزراء، مفردات الأجندة التي يراها مناسبة لسياسة العراق الداخلية والعربية والدولية. وإذا كان انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ قد أنتج دكتاتورية خاضعة لقيادة حزب البعث، فأن انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ أنتج دكتاتورية الفرد المتمثلة بشخص عبد السلام محمد عارف، رغم أن المجموعتين البعثية والقومية كانتا تهاجمان الحكم الجمهوري الأول باعتباره حكماً دكتاتورياً خاضعاً لقيادة عبد الكريم قاسم الفردية.

ويبدو أن رئيس الجمهورية قد حدد تلك الأجندة بالنقاط التالية:

١. العمل من أجل تعجيل الوحدة بين مصر والعراق.

٢. العمل لتأمين التقارب بين السياسات العراقية والسياسات المصرية لصالح تعجيل الوصول إلى الوحدة المصرية العراقية وتنفيذ اتفاقية ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣.

٣. التخلص من القيادات والقوى البعثية ومن الأفكار التي روجوا لها في مقابل تعزيز مواقع القوميين الناصريين بشكل خاص، مع توطيد مواقع عبد السلام محمد عارف باعتباره قائد ثورة تشرين. وقد بدأ بذلك بعد فترة وجيزة للتخلص من مجموعة البعث في السلطة وأجهزة الدولة، مثل حردان التكريتي وأحمد حسن البكر وغيرهما.

٤. بذل الجهود لإيجاد حل للمسألة الكُردية، ولكن وفق الأسس ذاتها التي يسعى إليها القوميون المتشددون، أي رفض حق تقرير المصير للشعب الكُردي ورفض الموضوعات التي يطرحها الحزب الديمقراطي الكُردستاني حول كُردستان وضرورة

حصول الشعب الكُردي على الحكم الذاتي. لقد كان عبد السلام محمد عارف لا يتجاوز في تصوره لحل القضية الكُردية عن اللامركزية الإدارية، وهو ما كان يرفضه الكُرد بإصرار ومشروعية.

٥. البدء بإيجاد فرص جديدة لإنتاج النفط الخام وتصديره لتحسين إمكانيات الدولة المالية.

٦. وضع خطة اقتصادية تتجنب تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية التي كانت تلحق أضراراً بسمعة النظام. إلا أن عبد السلام محمد عارف كان بخلاف البعثيين الذين كانوا يدعون علناً للاشتراكية وفق المنظور البعثي القومي لها، ولكنهم في الممارسة العملية كانوا يريدون تعزيز سلطة البعث من خلال سيطرة الدولة على الاقتصاد من خلال قطاعها الاقتصادي، كان يرفض الاشتراكية، وكان يدعو إلى الملكية الفردية والقطاع الخاص، ويعتقد بأن الاشتراكية هي مناهضة وبالضد من الإسلام. وبما أنه رجل مسلم متدين فلا يجوز القبول بالاشتراكية.

٧. ورغم أنه كان مناهضاً للاتحاد السوفييتي وسياسته، وجد أن عبد الناصر يقيم علاقات طيبة ومفيدة لمصر مع الدولة السوفييتية، لهذا وجد مفيداً له إقامة مثل هذه العلاقات أيضاً.

لقد شهدت الفترة التي أعقبت انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣ حتى سقوط نظام الحكم القومي الناصري صراعاً شديداً بين الجناح العسكري الذي سيطر على قيادة الدولة ومجلس قيادة الثورة وأهم الوزارات وبين الجناح المدني. وقد تجلى هذا الصراع في الموقف من ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

١. الموقف من المسألة الكُردية وصيغة الحل التي يسعى كل منهما إليه. وكان أبرز صور هذا الصراع في الفترة التي تولى فيها الدكتور عبد الرحمن البزاز منصب نائب رئيس الوزراء في وزارة اللواء عارف عبد الرزاق في فترة عبد السلام محمد عارف ومن ثم حين أصبح رئيساً للوزراء في فترتي الأخوين محمد عارف.

٢. الموقف من الحياة السياسية والحريات الديمقراطية بين الجناحين المدني والعسكري.

٣. الفساد الوظيفي الذي تفشى في أجهزة الدولة حيث كان العسكريون قد بدأوا التدخل الكبير في الشؤون الاقتصادية والحصول على مكاسب وامتيازات متزايدة، في حين كان بعض المدنيين يخشون من تفاقم هذه الظاهرة وتأثيرها على مجمل التطور الاقتصادي في البلاد. إلا أن الطرف المدني لم يتخذ أي إجراء لمواجهة الفساد الوظيفي الإداري والمالي في البلاد.

وقد شهدت فترة حكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف عدة محاولات انقلابية من قوى قومية كان بعضها يشكل جزءاً من النظام القائم، ومنها المحاولتان الفاشلتان اللتان قام بهما اللواء عارف عبد الرزاق، ثم الآنقلاب الناجح الذي نفذه البعثيون وبعض القوميين ضد حكومة طاهر يحيى في العام ١٩٦٨.

لم يكن انقلاب اللواء عارف عبد الرزاق فردياً، إذ كان الرجل في حينها رئيساً للوزراء، ولكنه كان في الوقت نفسه عضواً في حركة القوميين العرب ذات النهج الناصري الذي أدرك أن في وجود عبد السلام محمد عارف على رأس السلطة عرقلة جدية للوحدة العربية ولنهج عبد الناصرية في تبني الاشتراكية العربية التي تجلت في إجراءات التأميم لعام ١٩٦٤ والتي وضعها الدكتور خير الدين حسيب، رئيس المؤسسة الاقتصادية حينذاك ومحافظ البنك المركزي. إلا أن فشل هذا الآنقلاب قد ارتبط بالضعف الذي تميز به عارف عبد الرزاق من جهة وسوء التنسيق بين القوى الفاعلة في حركة القوميين العرب والمسؤولة عن تنفيذ الآنقلاب ضد عبد السلام محمد عارف من جهة أخرى.[١٣٧]

---

١٣٧ باروت، محمد جمال. حركة القوميين العرب، النشأة – التطور – المصائر. بيروت. المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. ١٩٩٧. ص ٢٨١–٢٩٠.

الفصل الثاني

السياسات الداخلية للحكم القومي العارفي

المدخل: عبد السلام عارف

أعدت جمهرة من القوميين في القطاع العسكري محاولة انقلابية ضد نظام حكم حزب البعث. وكان عبد السلام محمد عارف من جانبه يسعى إلى تنفيذ محاولة انقلابية ايضاً انطلاقا من الوحدات العسكرية الموجودة في كركوك. ولكنه فوتح من المجموعة الأولى واتفق معها على تنفيذ المحاولة الناجحة في ١٨/تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣. وقد ساهم بعض البعثيين المتمردين على حزبهم والمتذمرين من سلوكه في النشاط التآمري القومي.

ومع تنفيذ الآنقلاب ونجاحه اعتلى عبد السلام محمد عارف سدة الحكم وأصبح رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة بصلاحيات استثنائية مطلقة ومفتوحة. فما هي السمات التي يتسم بها قائد النظام السياسي القومي الجديد؟

تميزت شخصية عبد السلام محمد عارف بمجموعة من السمات البارزة والملموسة التي تجلت في وجهات النظر التي كان يطرحها في خطبه السياسية وتصريحاته الرنانة منذ بدء ثورة تموز ١٩٥٨ وما بعدها ومن ثم بعد وصوله إلى الحكم مع البعث، ثم في ممارساته السياسية والعسكرية خلال فترة حكمه. ويمكن تلخيص تلك السمات بالنقاط التالية:

١. روح المغامرة الجامحة والشراسة في مواجهة الآخر وعدم التردد في القتل للوصول إلى الغاية التي يسعى إليها، والغاية عنده تبرر الواسطة دون استثناء، وكانت الغاية هنا هي تسلم السلطة السياسية المطلقة والهيمنة الكاملة على العراق مهما يكن الثمن.

٢. وكان بارعاً في التآمر وتنظيم الآنقلابات والدس على العناصر والقوى الأخرى التي يختلف معها. لم يكن عبد السلام عارف يتميز بالغباء، بل كان ذكياً، ولكنه كان في الوقت نفسه قد وجه ذكاءه صوب التآمر واغتنام الفرص، وكان ضعفه الثقافي يجعل

منه عاجزاً عن التفكير العقلاني والمسؤول عن تصرفاته السياسية، إضافة إلى اتسامه بالعاطفة المتأججة والجامحة، سواء أكان في حبه أم كرهه للآخرين، وتجلى هذا في حبه لعبد الناصر مثلاً وكرهه لعبد الكريم قاسم وحقده عليه وصولاً إلى قتله بدم بارد وضمير ميت.

٢. لم يكن عبد السلام محمد عارف مثقفاً ولا يعي مفهوم الديمقراطية وحق الآخر في إبداء الرأي، وكان ضد الأحزاب بشكل تام وأياً كان هذا الحزب، ولم يبادر إلى تشكيل حزب الاتحاد الاشتراكي لاحقاً إلا تحت تأثير الناصريين من أجل رفض إقامة أحزاب سياسية أخرى ومنعها من التأسيس والعمل العلني الشرعي، ومطاردة الأحزاب السرية لوأدها من الوجود أصلاً.

٣. وكان عبد السلام محمد عارف مشدوداً إلى القبيلة التي انحدر منها شداً لا فكاك منه، كما كان يسعى إلى وضع المراكز الحساسة والأساسية في أيدي أبناء قبيلة الجُمَيلة بشكل خاص لضمان استمراره في الحكم وضمان حماية نظامه من انقلابات محتملة.

٤. الذهنية القومية المتعصبة والآنشداد الفعلي للفكر اليميني الشوفيني الذي يرى أن هناك من يريد تدمير القومية العربية ويكره الأمة العربية وتاريخها ومستقبلها، إنهم، كما يرى، الشعوبيون من مختلف القوميات ومن مختلف الاتجاهات الفكرية، حتى اتهم البعثيين والقوميين الشيعة بالشعوبية. ولهذا خلت الوزارة التي وافق على تشكيلها إلا من شخصين يعتبران من الجماعة الناصرية.

٥. كما كان مسلماً متديناً ومتعصباً، لكنه كان بعيداً عن أن يسلم السلطة للقوى الدينية.

٦. وكان عبد السلام محمد عارف من أكثر وأشد القوميين العرب والمسلمين من حكام العراق تعصباً للمذهب السني وتمسكاً بالطائفية السياسية التي تجلت في فترة حكمه بشكل صارخ جداً، إذ كانت فترة حكمه أكثر الفترات تميزاً بالطائفية السياسية وبالتعصب المذهبي ضد الشيعة وضد بقية أتباع الأديان والمذاهب الأخرى. لقد كان أقرب إلى المذهب الوهابي المنحدر من المذهب الحنبلي المتعصب جداً والكاره حقاً للمذهب الشيعي واتباع هذا المذهب.

٧. وكان شديد الكراهية للشيوعية والاشتراكية وللحزب الشيوعي العراقي على نحو خاص. إذ تميزت مشاركته مع البعثيين وعهده بقمع شرس للحزب الشيوعي العراقي ولقوى اليسار الديمقراطي. وفي فترة حكمه في الجمهورية الثانية والثالثة لقى غالبية شهداء الحزب الشيوعي حتى ذلك الحين نهايتهم الحزينة بالموت بصورة مختلفة.

٨. وكان عبد السلام محمد عارف واحداً من أبرز وأشد المناهضين لمنح الشعب الكُردي حقوقه القومية المشروعة والساعين بكل السبل، وخاصة العسكرية، للقضاء على الحركة المسلحة التي كان يقودها ملا مصطفى البارزاني. وقد كان يجد الدعم والتأييد من جانب العسكريين القوميين، الذين كانوا يرفضون القبول بأي حل معقول مع القادة الكُرد في ما عدا الاستسلام الكامل لموقف الحكومة. وعندما كان عبد السلام محمد عارف يشعر أن من الصعب عليه السير بالطريق العسكري، كان يحاول استدراج الحركة الكُردية للمفاوضات، ولكن في خلفية تفكيره، كيف يمكن الاستفادة من هذه المفاوضات لأضعاف هذه الحركة وتصفيتها عسكرياً. وهو المأزق الذي وجد عبد الرحمن البزاز نفسه فيه حين كان يسعى لإيجاد حل سلمي تفاوضي مع القادة الكُرد، كان عبد السلام محمد عارف والقوميون في الجيش يعمدون إلى تخريبها بشتى الطرق.

٩. آمن عبد السلام محمد عارف بعبد الناصر إيماناً مطلقاً قبل ثورة تموز واتخذ منه نموذجا يحتذي، كما تشكلت لديه قناعة ثابتة بضرورة الدعوة للوحدة العربية مع جمهورية مصر العربية، والتي تجلت أثناء وجوده رئيساً للجمهورية في فترة حكم البعث وفي بداية وصوله للحكم بعد انقلابه المباشر على حكم البعث. إلا أن هذه الرغبة قد ضعفت وتراجعت تدريجاً بسبب تعاظم رغبته في البقاء على رأس السلطة في العراق، إضافة إلى التعقيدات التي برزت أثناء مسيرة الدولتين المصرية والعراقية، وخاصة في أعقاب فشل الوحدة بين مصر وسوريا. وسنتعرف على بعض أبرز السمات الشخصية لعبد السلام محمد عارف من خلال البحث في سياساته ومواقفه في مختلف المجالات وخلال فترة حكمه التي امتدت من تشرين الثاني ١٩٦٣ حتى موته عند سقوط طائرته في نيسان/أبريل ١٩٦٦.

١٠. لم يكن محمد عارف يميل إلى الغرب وسياساته إزاء الدول العربية والأمة العربية، ولكنه في الوقت نفسه لم يكن صديقاً للاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية بل كان كارهاً لها، ومجبراً على التعامل معها بسبب حاجته لها وخاصة في موضوع السلاح وبسبب الصراع العربي الإسرائيلي والموقف الغربي المؤيد لإسرائيل في كل الأحوال.

هذه هي سمات وسياسات الرجل الذي قاد العراق طيلة ثلاث سنوات تقريباً خلال فترة حكم البعث والفترة القومية، وهي التي تميزت بالكثير من الإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إلا أن الفترة الثانية من حكمه كانت أهدأ بالنسبة إلى قوى المعارضة السياسية بالقياس إلى فترة وجوده على رأس الدولة في فترة البعث، إضافة إلى نشوء أجواء أفضل للحركة، خاصة إذا ما قارنها الآنسان مع الفترة الأولى من حكم البعث التي قد تميزت بالهستيريا والرغبة في القتل والتخريب.

أما سمات أخيه الذي كان هو الآخر أحد أعضاء حركة الضباط الأحرار التي ساهمت بإسقاط النظام الملكي، فقد تميز بجموح أقل ورغبة أقل في الحكم وتطلع لمعالجة القضايا العالقة في البلاد بحلول وسطية، ولكنه كان عاجزاً عن المبادرة والتأثير في الأحداث بسبب ضعف شخصيته إزاء الضباط الآخرين الذين رشحوه ليحل محل أخيه بعد موته. وبالتالي كان يعيش التردد إزاء الموقف من الحريات العامة ومن القضية الكُردية ومن تدخل الجيش في الحياة السياسية والاقتصادية والتأثير على مسيرة الدولة ومن اتخاذ مواقف واضحة في مجال اقتصاد النفط الخام.

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى عدد من الجوانب الأساسية في سياسة الحكم العارفي في العراق.

المبحث الأول

الموقف من الحريات الديمقراطية وتشكيل الاتحاد الاشتراكي

لم يكن هناك أي وهم لدى القوى السياسية العراقية المختلفة في أن حكومة عبد السلام محمد عارف ليست سوى استمرار للحكم العسكري الذي هيمن على البلاد والذي جاء بالبعث إلى السلطة، وأن غلاة العسكريين القوميين هم الذين يهيمنون على السلطة، وأن حكومة عارف – يحيى غير عازمة على تحقيق الديمقراطية في العراق وفسح المجال أمام مختلف القوى السياسية للعمل بحرية ووفق الشرعية الضرورية، بل كل الدلائل كانت تشير إلى أنها حكومة رجعية غير راغبة في ذلك وتقاوم أي توجه في السياسة العراقية صوب الحياة الديمقراطية والحزبية والتعددية السياسية أو احترام حقوق الآنسان وحقوق القوميات. وتجلى ذلك في انتزاع عبد السلام محمد عارف قرارات واضحة بصلاحيات استثنائية واسعة جداً من مجلس قيادة الثورة الذي كان على رأسه وجعلته يمتلك سلطة مطلقة في البلاد، بما في ذلك عدم العودة إلى المجلس الذي منحه تلك الحقوق المخالفة لمبادئ الحرية والديمقراطية والدولة المؤسسية، كما أنها لا تحترم بأي حال إرادة الشعب وحقه في التعبير عن مصالحه والمطالبة بتنفيذها.

وجهت الكثير من القوى السياسية انتقادات شديدة للحكم الجديد باعتباره حكماً عسكرياً أو حكماً رجعياً وشوفينياً منافياً للديمقراطية والشرعية الدستورية. وكان من بين أبرز المنتقدين الأستاذ الاقتصادي المعروف والراحل إبراهيم كبه حين كتب في ١٩٦٧/٥/٥ حول طبيعة نظام انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣ ما يلي:

"إن انبعاث الفكر الرجعي في العراق الآن، لا يعود لأسباب فكرية خالصة تتصل بتشبثه بحجج جديدة مقنعة تستحق المناقشة، بل هو يعود في الأساس إلى دوره القديم – الجديد كسلاح من أهم أسلحة الردة المستشرية الآن في البلاد، والتي بدأت طلائعها في الواقع منذ السنوات الأخيرة للحكم القاسمي، وبلغت ذروتها في الوقت الحاضر عبر انقلابي شباط وتشرين، وذلك لأسباب موضوعية كثيرة أهمها تغير المواقع الطبقية بعد تموز، قيادة البرجوازية وبعض مراتب البرجوازية الصغيرة لحركة الردة، وتطلعها للسيطرة

السياسية المطلقة في ظل الاستعمار الجديد واعتمادها على جبهة رجعية واسعة تضم اليمين الرجعي القديم (الإقطاع، البرجوازية العقارية الكبيرة، البرجوازية الكومبرادورية) والوسط الرجعي الجديد (البرجوازية المتوسطة أو الوطنية) وبعض مراتب البرجوازية الصغيرة المتخلفة المتقنعة بالأقنعة القومية. إن الردة الفكرية الحاضرة، بقدر ما هي أداة من أدوات المعركة الاجتماعية، تعكس بنفس الوقت هذه المعركة وتنطوي على نفس منابعها وجذورها الطبقية والاجتماعية"[١٣٨]. أما الأستاذ كامل الجادرجي، الذي وجد في الآنقلاب استمراراً للنهج العسكري ومخالفة للحياة الدستورية، فقد وجه رسالة إلى عبد السلام محمد عارف عبر فيها عن موقفه من الحكم مؤكداً فيها مسألتين جوهريتين، وهما:[١٣٩]

* الآنحراف الذي وقعت فيه ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وذلك باستمرار الحكم العسكري في البلاد وعدم تسليم الحكم إلى المدنيين وممارسة الحياة الديمقراطية والأسلوب الخاطئ الذي مارسه قاسم في معالجة القضايا الداخلية..
* إنهاء الحالة الاستثنائية في البلاد والعودة بالبلاد إلى الحكم المدني وفسح المجال أمام الشعب ليمارس حياته الديمقراطية الدستورية.

كما دعا الحزب الشيوعي العراقي إلى إنهاء الحكم العسكري والعودة بالبلاد إلى الديمقراطية والحياة الدستورية. وعبرت عن ذلك الكثير من القوى السياسية والاقتصادية، كما في موقف الشيخ محمد رضا الشبيبي من الوضع في العراق. (راجع في هذا الصدد الملحق رقم ٢).

وتحت تأثير الضغوط الداخلية والعزلة الداخلية التي كان يعاني منها الحكم العارفي من جهة، والجهود التي بذلت في حينها للتناغم في إجراءات الدولة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر) من جهة أخرى، ونشاط القوى القومية الناصرية في العراق من جهة ثالثة، توجه عبد السلام محمد عارف إلى إصدار الدستور المؤقت في الثالث من أيار ١٩٦٤ على غرار

١٣٨كبة، سلام إبراهيم عطوف. إبراهيم كبة غني عن التعريف. أوراق عراقية. ص ٧.

١٣٩ قارن، الدليمي، محمد. كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية. عَمّان. دار الفارس للنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٩.ص ٢٥٦.

دستور الجمهورية العربية المتحدة. فما هي الاتجاهات الأساسية التي تضمنها الدستور العراقي المؤقت؟ تضمن الدستور المؤقت الجديد ستة أبواب، كما تضمن الباب الرابع أربعة فصول، جسدت الاتجاهات التالية:

تضمن الباب الأول ثلاث مواد أشارت إلى خمسة أسس يفترض أن تستند إليها الدولة العراقية، وهي:

١) الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد أصول ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام.

٢) وأن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة.

٣) وأن الدولة العراقية ذات سيادة كاملة ولا يجوز التخلي عن أي جزء من أراضيها.

٤) وأن الإسلام هو دين الدولة والقواعد الأساسية لدستورها،

٥) وأن اللغة العربية لغتها الرسمية.[١٤٠]

إن الأسس التي ثبتتها المادة الأولى من الدستور تشير إلى ما يلي:

إن المشرع العراقي، وانسجاماً مع الميثاق الوطني المصري ودستور مصر الدائم، أكد بما يخالف الواقع العراقي وطبيعة الحكم، إذ اختار الإشارة الشكلية إلى مسألتين لا يؤمن بهما النظام السياسي العراقي وترتبطان بالنهج السياسي والاقتصادي المصري، وهما:

الديمقراطية والاشتراكية. وفي ذات الموقع تراجع عنهما ليؤكد استناده إلى الإسلام في التشريع وصياغة القوانين، إضافة إلى تأكيده عدم الفصل من الناحية الشكلية أيضاً بين الدين والدولة حين أكد أن "دين الدولة هو الإسلام". ثم ورد في الدستور مع ما يتناقض والواقع العراقي، حين أكد أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية في حين أن الشعب العراقي مكون من قوميات عديدة وأن ثلاثة من مكوناته القومية، الشعب الكُردي والتركمان والكلد آشور، لا تمت إلى القومية العربية بصلة، بل هي قوميات مستقلة. كما أن العراق،

---

١٤٠ الفضل، وائل عبد اللطيف. دساتير الدولة العراقية للفترة ١٩٢٥ لغاية ٢٠٠٤. بغداد. ٢٠٠٥. لم تذكر دار النشر.

كأرض وموقع جغرافي، ليس كله تابعاً للشعب العربي في العراق، بل أن كُردستان، التي تشكل اليوم جزءاً من العراق، هي كُردستانية وهي جزء من كُردستان الكبرى الموزعة على أربع دول هي: العراق وتركيا وإيران وسورية.

كما أن الدستور قد وضع لبنة أخرى للصراع في العراق، وأعني به موضوع اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة للدولة العراقية، في حين أن العراقيين يتحدثون بعدة لغات، وخاصة العربية والكُردية، إضافة إلى وجود اللغة التركية واللغة السريانية، وأن الشعب الكُردي كان يناضل من أجل أن تصبح اللغة الكُردية رئيسية أيضاً إلى جانب اللغة العربية. وفي الوقت الذي أكد فيه الدستور المؤقت بأن الدولة تسعى إلى "تهيئة الفرص الكافية لمختلف أبناء الشعب دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو الدين، تجاوز الحديث عن التمييز بين الذكور والآناث لصالح الذكور، كما تجاوز على التمايز باللغة، إذ كان يريد الشعب كله أن يتحدث العربية. وعند حديثه عن المساواة في الأشخاص بغض النظر عن أديانهم، أكد أن من واجب الدولة تنشئة الأجيال على الروح العربية والإسلامية، في حين أن في العراق الكثير من أتباع ديانات أخرى كالمسيحية والصابئة المندائية والإيزيدية واليهودية، وبالتالي فتربية هؤلاء لا تتم على أساس دين محمد، بل لكل جماعة منهم دينها وقيمها الدينية وطقوسها الخاصة بها والتي لا يجوز فرض التربية الدينية الإسلامية عليها بأي حال. وتضمن الدستور فقرة عامة بشأن الحقوق القومية للشعب الكُردي حين ورد فيه النص التالي في المادة ١٩ في الباب الثالث الخاص بالحقوق والواجبات العامة:

"مادة ١٩: العراقيون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والأكراد، ويقرّ هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"[١٤١].

ورغم أهمية هذا النص، إلا أنه لم يكن واضحاً ما يقصده بالحقوق القومية للكُرد أو لبقية القوميات. ففي الوقت الذي كان يرى الشعب الكُردي تثبيت حقه في تقرير مصيره

---

١٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٧٠/٧١.

بنفسه دون وصاية أو تحكم من أحد ويناضل في سبيل ضمان الحكم الذاتي حينذاك، كان النظام العارفي لا يتفق في هذا الصدد ولا يرى في الحقوق القومية للكُرد غير اللامركزية فقط، وهو ما كان يرفضه الكُرد بحق.

وأكدت المادة الخامسة من الدستور المؤقت بأن الأسرة تشكل أساس المجتمع وليس الفرد، في حين أن النظم الحضارية الحديثة تعتبر الفرد هو الأساس، لكي يعطي للمرأة حقوقها المشروعة وليس العائلة التي يسيطر عليها الرجل.

ووردت في باب الحقوق والواجبات الكثير من المواد ذات المضمون الديمقراطي المأخوذة من الدستور المصري، ولكن النظام لم يكن يلتزم بأي منها طيلة حكم عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن محمد عارف، كما لم يلتزم بها النظام المصري ذاته الذي ثبتها لذر الرماد في عيون الناس. فتلك المواد كانت تشير إلى بعض أبرز ما ورد في لائحة حقوق الآنسان بشأن الحرية الفردية وحقوق الآنتقال والسفر والتملك ورفض الاعتقال الكيفي أو مداهمة البيوت دون قرار من جهات قضائية مسؤولة أو تحريم تسليم اللاجئين السياسيين وضمان حرية الصحافة والطبع وتشكيل الجمعيات والنقابات والتجمع، وضمان حرية الأديان وحرية القيام بشعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب، وهو نص ورد في الدستور العراقي (القانون الأساسي) لعام ١٩٢٥.

ولكن الثابت أن الأخوين عارف لم يلتزما ببنود هذا الدستور المؤقت ولا نفذوها بأي حال، إذ لم تكن سوى ورقة تضليلية للمجتمع، إذ نفذت السياسات والإجراءات التي تناقضت مع ما جاء في أعلاه. ورغم أن الدستور لم يتحدث عن المذاهب المختلفة أو عدم التمييز بين أتباع المذاهب المختلفة، فأن واقع الأمر كان يشير بوضوح إلى أن الحكم العارفي، وعبد السلام محمد عارف شخصياً، كان حتى ذلك الحين من أسوأ الحكام العراقيين الذين مارسوا الطائفية السياسية في الحكم. لقد كان عبد السلام محمد عارف واحداً من أشد الطائفيين في العراق وأكثرهم إساءة للوحدة العراقية والتضامن بين السكان بمختلف دياناتهم ومذاهبهم واتجاهاتهم الفكرية والسياسية، إضافة إلى كونه كان شوفينياً متعصباً ومناهضاً للكُرد كشعب وقومية.

ولا نأتي بجديد حين نشير إلى أن عبد السلام محمد عارف ونظامه السياسي كانا ينزعان بقوة نحو الطائفية السياسية التي مارسها الحكم في العراق منذ تأسيسه وتجلى في تشكيل الوزارات وفي الوظائف العامة وفي القبول في الكلية العسكرية وكلية الشرطة والسلك الدبلوماسي والأمن..إلخ. إلا أن القمة في ممارسة الطائفية السياسية برزت بشكل خاص في فترة حكم عبد السلام محمد عارف، رغم أن القوميين من أتباعه ينفون ذلك حتى الآن، حتى أن صبحي عبد الحميد يتحدى السيد جلال الطالباني أن يأتيه ولو بمثل واحد عن طائفية فترة الحكم الملكي أو الفترة الواقعة بين العام ١٩٢١، أي منذ تأسيس الدولة العراقية حتى ١٧ تموز ١٩٦٨، اي مع سقوط نظام حكم عبد الرحمن محمد عارف، فيقول ما يلي:

"تكلم الاخ جلال عن الطائفية والعنصرية التي مارستها الحكومات المتعاقبة على الاكراد والشيعة منذ انبثاق الحكم الوطني في العراق وانا سأتكلم عن فترة الحكم من سنة ١٩٢١ حتي ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨ حيث لم تمارس فيها العنصرية والطائفية مطلقا وكل ما يقال عن ذلك هو دس من جهات اجنبية لاشعال نار الفتنة وزع الكراهية بين ابناء الشعب الواحد"[١٤٢].

وقد كان السيد جلال الطالباني قد اتهم الحكومات العراقية بممارسة التمييز ضد الكُرد وضد الشيعة في مجمل سياساتها في العراق، وقد أورد لهذا الغرض الكثير من الوقائع والحقائق. فكان الرد الذي كتبه صبحي عبد الحميد، إلا أنه تلقى جواباً مناسباً من السيد جلال الطالباني حين أورد الكثير من الوقائع والحقائق التي تؤكد النهج القومي الشوفيني والطائفي لحكومات العراق، ومنها وأكثرها شدة ووضوحاً فترة حكم عبد السلام محمد عارف التي شارك فيها صبحي عبد الحميد وزيراً.

لقد حاول الحكام القوميون الناصريون أن يخففوا من الأوضاع التي خلقها البعثيون في البلاد، إلا أنهم لم يستطيعوا ذلك، إذ أنهم بالذات لم يكونوا من المقتنعين بمبادئ الحرية

---

١٤٢ صبحي عبد الحميد في حوار مع جلال الطالباني.
rticles-to-read.blogspot.com/.../blog-post_5700.html - *Im Cache* - *Ähnlich*

والديمقراطية المتفتحة على جميع القوميات والجماعات والاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق، بل كانوا يرون الحرية والديمقراطية لقواهم القومية فقط، وليس لكل القوى القومية أيضاً، إذ كان الصراع بين الجماعات القومية مستمراً وقاسياً في آن واحد.

وخلال فترتي حكم عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف برزت عدة محاولات لقلب نظام الحكم قام بها البعثيون في أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٦٤ ولكنها أجهضت سريعاً وتم اعتقال البعثيين الذين سعوا إلى تنفيذ المحاولة. ثم واجه الحكم محاولتين انقلابيتين من القوى القومية المرتبطة بعبد الناصر فكرياً وسياسياً والتي كانت قد تعرضت للإبعاد النسبي عن مركز الدولة في النصف الأول من عام ١٩٦٥، ولكنها بقيت محافظة على تأثيرها في بعض أجهزة الدولة المتنفذة بسبب دور ومكانة عبد الناصر في الأوساط القومية حينذاك، ولكنها لم تكن تملك مواقع في أوساط غالبية الشعب العراقي، بسبب مواقف عبد الناصر وقواه القومية من حكم وشخص عبد الكريم قاسم. ثم كانت المحاولة الأخيرة التي أطاحت بحكم عبد الرحمن محمد عارف ومجيء الجناح اليميني الأشد رجعية واستبداداً في حزب البعث ثانية إلى الحكم عبر تحالف ضباط القصر والاستخبارات مع قوى البعث العفلقية.

تميزت فترة حكم عائلة عارف من ناحية ممارسة الحرية والديمقراطية بالواقع التالي:

* مناهضة الحياة الحزبية: رفض عبد السلام محمد عارف فسح المجال أمام الأحزاب السياسية على العمل العلني وإصدار قانون خاص بنشاطها السياسي. وكان قبل ذاك قد أعلن طاهر يحيى، أول رئيس وزراء بعد لانقلاب، بأن "الحكومة ترحب بإنشاء جبهة وطنية تتعاون في إطارها جميع العناصر المرغوب فيها لتحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون"[١٤٣]. وكان هذا الموقف يعني:

١. رفض بروز أي حزب سياسي في البلاد في ما عدا احتمال نشوء حزب مشابه للاتحاد الاشتراكي في مصر على أساس أنه جبهة وطنية تعبر عن وجهة نظر الحكم وتساند

---

١٤٣ خدوري، مجيد د. العراق الجمهوري. منشورات الشريف الرضي. مطبعو ومنشورات أمير – قم. إيران. ١٩٩٨. ص ٢٩٦.

سياساتها وتلتقي فيها كل القوى السياسية بعد أن تكون قد أنهت عملها الحزبي المستقل وتذوب في الاتحاد الاشتراكي على غرار ما سعى إليه عبد الناصر في مصر.

٢. أن هذه الجبهة تقبل في عضويتها تلك العناصر المرغوب فيها لتحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون لا غير. وكان هذا يعني رفض قبول الشيوعيين والديمقراطيين اليساريين وغيرهم واقتصارها على القوى القومية أو البعثيين الذين تخلوا عن مواقفهم الفكرية و السياسية والتحقوا بعبد السلام محمد عارف.

وهنا يتساءل الآنسان بحق: كيف استطاع بعض قادة الحزب الشيوعي العراقي حينذاك تفسير هذا الموقف والدعوة إلى حل الحزب الشيوعي والدخول في هذه الجبهة الوطنية أو الاتحاد الاشتراكي الذي أسس فيما بعد؟ إذ لم يكن في الدستور المؤقت وفي موقف السلطة من حرية الفكر والرأي ما يدعم مثل هذا الموقف. وفي الوقت الذي دعا طاهر يحيى إلى ذلك استمرت حكومته بمطاردة قوى الأحزاب السياسية العراقية وزجهم في السجون، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي، ولكنها أفرجت تدريجاً عن حلفائها البعثيين السابقين أو سمحت لهم بمغادرة العراق. لقد تصدت قاعدة الحزب الشيوعي ومجموعة من القياديين للسياسة اليمينية التزم بها بعض قادة الحزب الشيوعي العراقي، ومنهم باقر إبراهيم الموسوي (أبو خولة)، وكان في حينها عضواً في المكتب السياسي ومسؤول التنظيم في داخل البلاد، وكذلك عبد السلام الناصري (أنور مصطفى) وكان مسؤول الحزب المؤقت قبل انتخاب عزيز محمد سكرتيراً أولَ للحزب.

* الموقف من الصحافة والنشر: رفض الحكم السماح للصحف العراقية المعبرة عن وجهات نظر القوى السياسية المختلفة بالصدور واقتصرت الحياة الإعلامية على تلفزيون وإذاعة وصحف النظام فقط. وإذا ما سمح في فترة معينة لإصدار جريدة أو جريدتين تعبران عن رأي الحزب الديمقراطي الكُردستاني وفيما بعد عن رأي الأستاذ إبراهيم أحمد ورفيقه جلال الطالباني، فلم يكن إلا لفترة مؤقتة ونتيجة السعي إما لتنشيط الخلاف بين القوى الكُردية أو بسبب المفاوضات معها. وكانت أجهزة الأمن تطارد القوى السياسية التي تصدر صحافتها سرياً أو تصدر بيانات معارضة للنظام الحاكم. وكان

على من يريد الحصول على آلة طباعة بسيطة أن يحصل على موافقة أجهزة الأمن العراقية، دع عنك الحصول على جهاز التكثير أو الاستنساخ.

* القضاء العراقي: لقد ركز الحكم الجديد القاعدة التي سار عليها المجلس الوطني لقيادة الثورة، وأعني بها أن تكون السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، متركزة بيد مجلس قيادة الثورة، أو بتعبير أدق، بيد رئيس المجلس. إذ بعد انتزاع السلطة من أيدي البعثيين، نصب عبد السلام محمد عارف نفسه رئيساً لمجلس قيادة الثورة بصلاحيات استثنائية، وأصبح القضاء تحت أمرته وفي خدمته. وبالتالي كان يمارس الإيعاز وعبر أجهزته الأمنية بإصدار أحكام شديدة ضد الشيوعيين والديمقراطيين اليساريين. لقد كانت سجون الحكم العارفي مليئة بالمسجونين الشيوعيين والديمقراطيين الكُرد واليساريين، وكانوا يتعرضون إلى شتى المضايقات والتعذيب والضغط لإعطاء البراءات المقيتة التي أدخلها النظام الملكي في فترة حكم نوري السعيد إلى الحياة السياسية العراقية منذ العام ١٩٥٥. ولم يتعرض الشيوعيون وحدهم إلى التعذيب في تلك الفترة، بل تعرضت له جمهرة من القوى السياسية الأخرى التي كانت تقف ضد الحكم العارفي وتسعى إلى إسقاطه، ومنها بعض القوى القومية التي كانت قبل ذاك متحالفة مع النظام.

المبحث الثاني

موقف الحكم العارفي من المسألة الكُردية في العراق

كان القوميون العرب في العراق والدول العربية قد اتخذوا منذ بداية تشكيل الدولة العراقية ودمج إقليم كُردستان بالعراق في العام ١٩٢٦ وفق قرار عصبة الأمم، موقفاً معارضاً لتمتع الشعب الكُردي بحقوقه القومية المشروعة والعادلة التي أقرتها الحكومة العراقية في الرسائل المتبادلة بين الحكومة ومجلس عصبة الأمم، وكذلك وفق العهود والمواثيق الدولية واللوائح الأخرى المتعلقة بها التي أقرتها الأمم المتحدة. كما رفض هؤلاء الحكام منح القوميات الأخرى التي تعيش على الأرض العراقية منذ مئات السنين حقوقها الإدارية والثقافية

المشروعة. وتسبب هذا الموقف غير العقلاني في خلق مصاعب ومصائب كبيرة ومنع تعميق الأخوة والتفاهم والصداقة والتلاقح بين شعوب العراق وثقافاتها من جهة، ومنح عملياً أتباع القوميات الأخرى حق الاحتجاج على تلك السياسات والمواقف وخوض النضال في سبيل الوصول إلى تلك الحقوق المشروعة والعادلة. وأبرز أساليب المحاربة التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة تجسدت في الحملات العسكرية ضد انتفاضات الشعب الكُردي أو أتباع القوميات الأخرى، إضافة إلى ممارسة سياسة التمييز القومي في مختلف المجالات. وقد تابعنا في أجزاء الكتاب السابقة تطور هذا الموضوع حتى سقوط حكم البعث من خلال القوى القومية العربية ذات التوجه الناصري والمقترنة برؤية إسلامية ضيقة ومتشنجة إزاء حقوق القوميات الأخرى، إذ كانت هذه القوى تعتبر جميع المسلمين أياً كانت قوميتهم من أمة واحدة هي الأمة الإسلامية، ولكنها كانت مارس التمييز الصارخ ضد أبناء القوميات الأخرى من غير العرب ولصالح العرب، ولكن ليس لكل العرب بل للإقطاعيين والأغنياء والمتنفذين منهم. أي أنها كانت تنظر إلى القوميات الأخرى من مواقع التعالي والترفع والإحساس بالأفضلية إزاء الآخرين وضرورة خضوع الآخرين لإرادتها.

عندما سقط نظام البعث كانت الحرب الظالمة ضد الشعب الكُردي ما تزال متواصلة، وكانت تشارك فيها وحدات عسكرية سورية إلى جانب القوات العراقية أرسلها نظام البعث في سوريا لدعم نظام البعث في العراق وحسب طلب الأخير بسبب الضعف الذي كانت تعاني منه وسوء التدريب وعدم قناعة الجنود بالحرب، إضافة على قوة الحركة الكُردية المسلحة بسبب إيمان أفرادها بالقضية العادلة التي يناضلون من أجلها. ولأسباب أخرى كثيرة عجزت الذهنية والسياسة العسكرية للحكام البعثيين والقوميين عن دحر إرادة الشعب الكُردي وتصميمه على انتزاع حقوقه وتأمين مصالحه. وبالتالي كان على القوميين الذين انتصروا على البعثيين في انقلابهم أن يتحروا عن سياسة جديدة لمعالجة القضية الكُردية. فهل كان القوميون العرب في العراق على استعداد لمثل هذه الخطوة؟

تشير بعض الأوساط السياسية العراقية إلى أن عبد السلام محمد عارف قد أجرى اتصالاً مع الملا مصطفى البارزاني عبر وسطاء كُرد وعرب قبل تنفيذ انقلابه لإسقاط حكم

البعث، بأمل التنسيق وزيادة الضغط على حكم البعث ثم تهدئة الأحوال لصالح تثبيت الحكم العارفي بعد نجاح الآنقلاب.[١٤٤]

وفي الوقت الذي كانت الحرب ضد الشعب الكُردي ما تزال مستمرة ولكنها متقطعة وحيث كان الحكم القومي الجديد يواجه مصاعب في كُردستان العراق، قرر عبد السلام محمد عارف إعادة القوات السورية المشاركة في القتال ضد القوات الكُردية المسلحة إلى سوريا، إذ كان يخشى منها على نظامه السياسي الجديد، إضافة إلى إنها كانت محاولة لإشعار القيادة الكُردية أنه يسعى إلى إيجاد حل سلمي للقضية الكُردية، رغم أن نواياه الحقيقية كانت غير ذلك.

فماذا جرى بعد سقوط نظام البعث وقيام النظام القومي الناصري المتشابك برؤية إسلامية لقائد الآنقلاب ومجموعة من أعوانه القوميين إزاء المسألة الكُردية والحرب في كُردستان؟

سيطر التيار القومي الشوفيني في القوات المسلحة العراقية على تركيبة الحكومة الجديدة التي شكلها طاهر يحيى معززاً موقع عبد السلام عارف ونهجه السياسي القومي الإسلامي المتمثل بعدد غير قليل من العسكريين، ومن بينهم صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان ومحمود شيت خطاب ورشيد مصلح وسعيد صليبي وعبد العزيز العقيلي. أما طاهر يحيى نفسه فلم يكن عقائدياً وقومياً متعصباً، ولكنه كان انتهازياً راغباً في الحكم والاغتناء وملتصقاً بعبد السلام محمد عارف مصلحياً ومستعداً لتنفيذ سياسات رئيس الجمهورية ما دامت تخدم مصالحه وتعزز مواقعه. وكان أمام عبد السلام عارف طريقان إما أن يواصل الحرب التي بدأ بها مع البعثيين ضد الحركة الكُردية المسلحة كما يريد المتشددون في وزارته وكما يرغب هو نفسه، وإما أن يسعى إلى عقد اتفاقية هدنة مؤقتة مع قائد الثورة الكُردية الملا مصطفى البارزاني. وكان جمال عبد الناصر قد نصح البعثيين والقوميين منذ نيسان/أبريل ١٩٦٣ بالسعي إلى إيجاد حل عملي وسلمي للقضية الكُردية بدلاً من الحرب يمنح الكُرد حقوقهم ويحافظ على الوحدة الوطنية العراقية. وكان عبد

---

١٤٤ جواد، سعد ناجي د. العراق والمسألة الكُردية. مصدر سابق. ص ١٠٤/١٠٥.

السلام محمد عارف قد أدرك بحسه العسكري وتجربته إلى أن أوضاع الجيش العراقي مهزوزة وكميات السلاح المتوفرة قليلة وحظه في الحصول على أسلحة جديدة محدودة جداً وخزينة الدولة لا تساعده على تأمين مصادر أخرى غير السوفييت لاقتناء السلاح، وأن هذه الحالة لا تساعده على خوض معارك ناجحة مع قوات البيشمرگه. كما أدرك بان الاستمرار بالحرب يمكن أن يعرض حكمه الجديد إلى مخاطر السقوط عبر انقلاب جديد، خاصة وأن القوات المسلحة العراقية أصبحت مرتعاً للمغامرين الراغبين في اقتناص الحكم، وكان عبد السلام محمد عارف أبرزهم. لهذا قرر عبد السلام محمد عارف "المساومة" مع القيادة الكُردية في سبيل الحفاظ على السلطة التي انتزعها من أيدي البعثيين. فبادر في كانون الأول من العام ١٩٦٣ بتأمين أكثر من خط للاتصال بالملا مصطفى البارزاني لبدء الحوار معه حول مطالب الشعب الكُردي.

كان الملا مصطفى البارزاني يدرك بدوره مصاعب الحكومة حينذاك وأهمية مواصلة الضغط لانتزاع المطالب المشروعة منها. ولكنه كان يدرك أيضاً أهمية تحقيق مسألتين مهمتين كان يؤمن بهما قائد الثورة الكُردية، وهما:

ضرورة إعطاء فرصة للحل السلمي للقضية الكُردية الذي يضع حداً لهدر الدماء ويصون البلاد، ولكنه يحقق للشعب الكُردي مطالبه العادلة والمشروعة أو خطوات مهمة على هذا الطريق.

إن قوات البيشمرگه بحاجة ماسة إلى راحة وتجديد الهمم وتأمين السلاح الضروري وبقية المسائل اللوجستية لخوض المعارك، إن تجرأ عبد السلام محمد عارف وبدأ الحرب مجدداً، خاصة وأنه كان يعتقد بأن الأخير ليس إلى جانب الحل السلمي للقضية الكُردية، فهو مجبر على الحوار وليس من الراغبين فيه، علماً بأن الحرب بين سقوط نظام البعث وإعلان الهدنة بين الطرفين حينذاك لم تكن متوقفة رسمياً، ولكنها كانت فترة تميزت بحالة "اللاحرب واللاسلم" بأمل البدء بإجراء مفاوضات.

توجه عبد السلام محمد عارف صوب الشيخ بابا علي ليكون وسيطاً لفتح الحوار والمفاوضات مع قيادة الثورة الكُردية برئاسة البارزاني. ووجه الأخير رسالة إلى الملا

مصطفى البارزاني يعلمه برغبة رئيس الجمهورية ببدء المفاوضات. وافق البارزاني على المقترح وتم الاتفاق على موعد ومكان اللقاء في كُردستان وفي المناطق التي كانت بيد الثوار. وكان البارزاني قد رفض إرسال وفد إلى بغداد بسبب عدم أمانة الحكومة واعتقالها للوفد السابق الذي ذهب إلى بغداد للتفاوض على حكومة البعث ورئيس الدولة عبد السلام محمد عارف، والذي كان حتى ذلك الحين في المعتقل [١٤٥].

لم تكن المفاوضات التي بدأت في الأول من شباط/فبراير ١٩٦٤ حتى العاشر منه صعبة بسبب رغبة عبد السلام بعقد اتفاقية هدنة ورغبة الكُرد في انتزاع الحد الأدنى الممكن من الحقوق لتعزيزها وتوسيعها لاحقاً. وتوقفت المفاوضات عند نقطة واحدة جوهرية بالنسبة للشعب الكُردية والثوار، كما أنها في الوقت نفسه ذات أهمية فائقة للقوى القومية الشوفينية التي ما كانت تريد الاعتراف بوجود شعب كُردي وقومية كُردية، بل تريد الاعتراف بوجود مواطنين أكراد لا غير. أصر الطرف الكُردي على أن تتضمن الاتفاقية النص التالي:

"تقر الدولة بالحقوق القومية للأكراد" في حين كان الحكام القوميون العرب يريدون النص التالي: "تقر الدولة بحقوق المواطنة للأكراد".[١٤٦] إن الوضع الذي كانت فيه الحكومة العراقية حينذاك أجبرها على قبول النص الذي اقترحه الوفد الكُردي، وبالتالي جرى التوقيع على اتفاقية الهدنة التي تم فيها تبادل البيانات الرسمية بين الحكومة والوفد الكُردي، حيث تضمنت التزامات الطرفين.

تضمن نص البيان الحكومي ما يلي:

"بناءً على مقتضيات المصلحة العامة، ولاستجابة إخواننا الأكراد لما جاء في نداء الملا مصطفى البارزاني ورغبة منا في إعادة الحياة الطبيعية إلى الجزء الشمالي من وطننا الحبيب ووضع حدً لمحاولات الاستعمار وأذنابه وقطع دابر المستغلين والمتصيدين وحقناً للدماء البريئة، وبناء على ما تمليه علينا مصلحة الوطن العليا قررنا ما يلي:

---

١٤٥ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. ثورة أيلول ١٩٦١–١٩٧٥. ص ١٢٦.

١٤٦ المصدر السابق نفسه. ١٢٨.

أولاً– إقرار الحقوق القومية لإخواننا الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت.

ثانياً– إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال، وإصدار العفو العام ورفع الحجز عن الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشخاص الذين سبق أن حجزت أموالهم.

ثالثاً– إعادة الإدارات المحلية إلى المناطق الشمالية.

رابعاً– إعادة الموظفين والمستخدمين.

خامساً– رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلافها.

سادساً– الشروع بإعادة تعمير المنطقة الشمالية فوراً وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقيد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.

سابعاً– تعويض أصحاب الأراضي الذين غمرت أراضيهم من جراء سدّي بوخان وزربنجخان (دوكان ودربندخان) تعويضاً عادلاً.

ثامناً– تتخذ التدابير بما يضمن إعادة الأمن واستقرار المنطقة الشمالية وإننا نهيب بإخواننا الأكراد للعودة إلى الحياة الطبيعية لينعموا ببركات هذا البلد وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الاستعمار وأذنابه، وليعلم إخواننا الأكراد بأننا ستعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية والله من وراء القصد.

تاسعاً– على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات المقتضية تنفيذ ما جاء في هذا البيان.

التوقيع: عبد السلام محمد عارف

رئيس الجمهورية"[١٤٧]

أما نص البيان الذي أصدر الملا مصطفى البارزاني فقد تضمن ما يلي:

---

١٤٧ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. ص ١٢٨/١٢٩.

"تلبية لرغبة رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف على وحدة الصف الوطني وحقن الدماء البريئة وإنهاء اقتتال الأخوة، ولثبوت حسن النية عند السلطة الحاكمة، قررنا المبادرة إلى إيقاف إطلاق النار والطلب إلى إخواني العودة إلى محلات سكناهم والآنصراف إلى أعمالهم الحرة الكريمة وبهذا ينفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار إلى المنطقة وتتهيأ الفرصة لإقرار الحقوق القومية للمواطنين الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة وإرساء الأخوة العربية الكُردية على أمتن القواعد بما يصونها من الوهن ويحصنها من دسائس المستعمرين والمتصيدين والطامعين وليعلم الجميع أن سيادة القانون وتأمين الأمن والنظام في المنطقة كفيل بحل كل معضلة مهما كانت مستعصية.

فليسدد الله خطى المخلصين ويكلل جهودهم بالنجاح فيما يريدونه للشعب والوطن من وحدة وسؤدد وازدهار، والله وراء القصد.

التوقيع: البارزاني مصطفى"[١٤٨]

ماذا نقرأ في البيان الأول الصادر عن عبد السلام محمد عارف؟

الجوانب الإيجابية في البيان:

- إقرار رئيس الجمهورية والحكومة العراقية ذات الوجهة القومية العربية وذات المضمون السياسي الشوفيني بوجود قومية ثانية في العراق هي القومية الكُردية بصورة رسمية ولها حقوق قومية مشروعة، وتأكيد تثبيت ذلك في الدستور المؤقت.
- الإقرار بضرورة الاستجابة لحقوق الكُرد في العراق والتعامل على أساس المواطنة المتساوية.
- إطلاق سراح المعتقلين والسجناء وعودة المفصولين إلى وظائفهم والبدء بإعادة تعمير المنطقة.

---

١٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٢٩.

- رفع الحصار الاقتصادي عن كُردستان، ذلك الذي كانت تعاني منه فئات الشعب عموماً والكادحة منها على وجه الخصوص.

الجوانب السلبية في البيان:

- الإصرار على تسمية إقليم كُردستان بالشمال، أي عدم الاعتراف بوجود منطقة في العراق باسم كُردستان العراق.
- عدم الالتزام بحل عادل وواضح المعالم للمسألة القومية للشعب الكُردي، إذ أن الالتزام تضمن ما يلي: "... وليعلم إخواننا الأكراد بأننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية..."، رغم ما جاء في الفقرة الأولى من بيان عبد السلام محمد عارف التي تنص على الإقرار بالحقوق القومية للأكراد، أي اعتبار الحقوق القومية المشروعة وكأنها لا تزيد عن حقوق المواطنة شأنها شأن حقوق بقية مواطني العراق، وليست حقوقاً قومية.

أما بيان البارزاني فقد كان لا يختلف من حيث الجوهر عن البيان الآخر، إذ كان البيانان قد تم الاتفاق على مضمونيهما بين الوفدين المتفاوضين، مع التأكيد بأن الكُرد يريدون منح الحكومة فرصة التهيئة لضمان الحقوق القومية للمواطنين الكُرد ضمن الشعب العراقي.

إن البيانين المذكورين أثارا الصراع داخل الحزب الديمقراطي الكُردستاني، الذي كان قد بدأ في فترة حكم عبد الكريم قاسم بين غالبية أعضاء المكتب السياسي للحزب وقيادة الثورة الكُردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني حول العديد من المشاكل. وكان الخلاف الجديد يدور حول الاتفاقية التي اعتبرها المكتب السياسي تنازلاً للحكم دون الحصول على مكاسب للشعب الكُردي، في حين كان البارزاني يعتقد بأنها محطة من محطات النضال، وأن الثورة بحاجة إلى تأمين استمراريتها من خلال مكاسب ولو كانت صغيرة مع إعطاء فرصة للراحة والتهيئة لمواجهة المشكلات القادمة. وإذا كان المكتب السياسي يتعامل مع القضية من منطلق سياسي مباشر، فإن البارزاني كان ينطلق من حس مباشر بواقع الناس والثورة وحاجاتهما الراهنة مع عدم نسيان تطلعاتهما الفعلية.

صدر عن مجلس قيادة الثورة الدستور المؤقت بتاريخ ١٩٦٤/٥/٤ وتضمن نصاً حول الكُرد يتعارض مع مطالب الكُرد، مما أوجب الدخول في مفاوضات جديدة في ضوء الالتزامات السابقة.

بدأت المفاوضات الفعلية بين وفد الشعب الكُردي ووفد الحكومة العراقية وتركز حول أهداف ومطالب الشعب الكُردي والنصوص التي يفترض أن يتضمنها الدستور المؤقت بشأن تلك الحقوق والتي أغفلها الدستور المعلن. ورغم الاختلاف في وجهات النظر داخل الحزب الديمقراطي الكُردستاني، إلا أن قيادة الثورة أقرت ترأس الأستاذ إبراهيم أحمد وفد الحزب الديمقراطي الكُردستاني في المفاوضات. ويشير السيد مسعود البارزاني في الجزء الثالث من كتابه الموسوم "البارزاني والحركة التحررية الكُردية" إلى أن الطرف الحكومي كان غير متفق في ما بين أفراده على الموقف من الحقوق القومية للشعب الكُردي. ففي الوقت الذي كان طاهر يحيى يرى إمكانية النص على وجود الشعب الكُردي وحقوق المشروعة، كان الفريق القومي المتشدد، ومنهم هادي خماس وصبحي عبد الحميد وغيرهما، ضد ذلك، وأن طاهر يحيى قد تعهد بالنص على حقوق الشعب الكُردي في التعديل الذي سيدخله على الدستور المؤقت.[١٤٩]

استثمر البارزاني فترة الهدنة لتأمين ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

- التخلص من القوى التي اعتقد بأنها ستثير المتاعب في طريق وحدة الصف الكُردي وفي الحزب الديمقراطي الكُردستاني، أي إنجاز أمر القطيعة مع المكتب السياسي بعد أن عجز عن معالجة الخلاف معه وعقد المؤتمر السادس للحزب الذي قاطعه المكتب السياسي، حيث تم فيه طرد مجموعة إبراهيم أحمد.[١٥٠]

---

١٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٠/١٣١.

١٥٠ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦–١٩٩٣. ط ١. مطبعة خه بات. كُردستان. ١٩٩٨.

راجع أيضاً: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٤٤.

- تشكيل مجلس لقيادة الثورة الكُردية يساهم في مشاركة أكبر من القيادات العسكرية ومن القوى التي يفترض أن تشارك فيها، وخاصة من شيوخ العشائر الكُردية الحليفة له في صراعه مع الحكومة العراقية. ويشير السيد مسعود البارزاني إلى تشكيلة مجلس قيادة الثورة فيذكر الأسماء التالية:

"وتؤلف من: البارزاني رئيساً. ومن أعضاء اللجنة المركزية وأمراء الألوية ومن عدد من رؤساء العشائر أمثال عباس اغا مامند، وكاكه زياد حمه أغا، وأنور بگ بيستوانه، ومحمود بگ گولى، وشيخ رؤوف هنجيره، وشيخ حسين بوسكيني، ووهاب أغا جنديان،. وعضوين من قيادة الحزب الشيوعي وأثنين من رجال الدين المسيحيين".

- تطوير القدرات العسكرية والكفاءات القتالية للپيشمرگه وإعادة تنظيم صفوفه وقياداته.

ففي الفترة ما بين ١–٩ تموز/يوليو من عام ١٩٦٤ عقد المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكُردستاني. ولكن المؤتمر عقد دون مشاركة عدد مهم من أعضاء المكتب السياسي الذين رفضوا إبرام الاتفاقية التي عقدت بين وفد الحزب الديمقراطي الكُردستاني وممثلي الحكومة العراقية في فترة حكم عبد السلام عارف والتي أعلن عنها في العاشر من شباط/فبراير ١٩٦٤، والتي لم تتضمن استجابة فعلية لمطالب الشعب الكُردي الذي خاض حرباً استمرت حوالى ثلاث سنوات. وعقدت مجموعة المكتب السياسي كونفرنساً حزبياً لها في "ماوه ت" في نيسان من عام ١٩٦٤، أي قبل عقد المؤتمر السادس للحزب، واتخذت جملة من القرارات بما فيها "تجريد البارزاني من صلاحياته كرئيس للحزب". وكان هذا القرار بمثابة تحدٍ صارخ لقيادة الملا مصطفى البارزاني ولقيادة الحركة الكُردية المسلحة ودق إسفين خلاف لا يقبل المعالجة أو المصالحة. ويشير السيد حبيب محمد كريم إلى تأثير هذه القرارات على الساحة الكُردستانية فيقول: "وقد أدت الاتفاقية المذكورة وموقف المكتب السياسي وقرار الكونفرنس إلى خلق حالة خطيرة من البلبلة والآنقسام بين صفوف الحزب والپيشمرگه والجماهير بشكل عام وقد تدخلت اللجنة العليا للمراقبة والتفتيش لإيجاد علاج للمشكلة ينسجم مع النظام الداخلي للحزب وتقدمت باقتراح للطرفين لعقد

المؤتمر السادس للعثور على مخرج من هذه الأزمة وقامت اللجنة بعدة زيارات لمقر المكتب السياسي في "ماوه ت" ومقر البارزاني في "سنكه سه ر" لتحقيق الهدف المذكور"[١٥١]. وافق بارزاني على المقترح ورفض من جانب المكتب السياسي خشية خضوع المؤتمر لتأثير رئيس الحزب مباشرة، علماً بأن السيد إبراهيم أحمد ترأس وفد الحزب في مفاوضات مع الحكومة في آيار/مايس ١٩٦٤، ولكنه بعد ذلك ترك المنطقة وعاد إلى ماوه ت حيث كان بقية أعضاء المكتب السياسي من جماعة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني.

وضع موقف المكتب السياسي إزاء اتفاقية شباط عام ١٩٦٤ البداية الفعلية لانشقاق الحزب الديمقراطي الكُردستاني وحركة التحرر الكُردية وكرسها قرار تجريد البارزاني من صلاحياته كرئيس للحزب. ولم يكن إعلان الموقف هذا يقتصر على رأي المكتب السياسي بالاتفاقية فحسب، بل شمل مختلف جوانب العمل الفكري والسياسي والتنظيمي في الحزب والحركة التحررية الكُردية. ولم يتبلور هذا الآنشقاق بشكل كامل ويأخذ أبعاده التنظيمية الفعلية، رغم وجود عدة تنظيمات حزبية نشأت في أعقاب هذا الآنشقاق، إلا بعد الإعلان عن التحام ثلاث منظمات سياسية كُردستانية ببعضها وتشكيلها الاتحاد الوطني الكُردستاني بقيادة السيد جلال الطالباني في دمشق في عام ١٩٧٥. وكان الاجتماع الأول التأسيسي لهذا الحزب قد عقد في برلين.

عقد المؤتمر السادس بغياب المكتب السياسي المنتخب من قبل المؤتمر الخامس. واتخذ المؤتمرون قراراً بطرد جميع أعضاء المكتب السياسي من الحزب، إضافة إلى عدد من أعضاء اللجنة المركزية، كما ألغى قرارات كونفرنس ماوه ت. وشمل قرار الطرد الأسماء التالية: إبراهيم أحمد، نوري صديق شاويس، عمر مصطفى محمد أمين +الملقب بـ (عمر دبابة)، سيد عزيز سيد عبد الله شمزيني، جلال الطالباني، علي حمدي، عبد الرحمن ذبيحي، علي العسكري، أحمد عبد الله، حلمي علي شريف، محمد حاج طاهر، ملا عبد الله إسماعيل الملقب بـ (ملا ماطور)، نوري أحمد طه وعلي عبد الله.[١٥٢]

---

١٥١ كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكُردستاني .... مصدر سابق. ص ٩٠/٩١.

١٥٢ البارزاني، مسعود البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٤٤.

وتم في هذا المؤتمر انتخاب البارزاني رئيساً للحزب كما انتخبت لجنة مركزية جديدة ضمت في قوامها كل المؤمنين بقيادة البارزاني، رئيس الحزب وقائد الحركة التحررية الكُردية. ثم اُنتخب المكتب السياسي الجديد، الذي وقف بوضوح ضد المكتب السياسي السابق، وضم في عضويته وجوهاً جديدة، وهي: حبيب محمد كريم سكرتيراً وعضوية كل من محمود عثمان، مصطفى القره داغي، إسماعيل عارف وهاشم عقراوي. وتم تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة الكُردية برئاسة الملا مصطفى البارزاني.

لا شك في أن الاختلاف ومن ثم نتائج عقد المؤتمر السادس التي تم فيها طرد أبرز أعضاء المكتب السياسي وبعض أعضاء اللجنة المركزية ونشاط المجموعة التي كان يقودها السيد إبراهيم أحمد قد تسببت في نشوء قلق واسع لدى الأوساط الكُردية وخشيتهم على وحدة الحزب الديمقراطي الكُردستاني وقوى الثورة الكُردية في مواجهة النظام العارفي، خاصة وأن نسبة مهمة من المثقفين الكُرد والطلبة كانوا إلى جانب إبراهيم أحمد وجلال الطالباني. إلا أن قيادة الثورة كانت تحظى باحترام وتقدير وثقة الغالبية العظمى من القاعدة الحزبية ومن البيشمرگه، وبالتالي فقد تمكنت أن تستمر في قيادة النضال وتمتلك بيديها القرار السياسي الخاص بالوضع في كُردستان.

تميز الملا مصطفى البارزاني بسمات خاصة تماثل تلك القيادات الشعبية التاريخية للشعوب المظلومة التي ناضلت في القرنين التاسع عشر والعشرين في سبيل انتزاع حقوق شعوبها من أيدي مغتصبيها. لقد كان قائداً ومقاتلاً وسياسياً واعياً وذا نهج أممي عقلاني ينحو إلى العدالة والمحبة بين الشعوب والسلام ولا ينحو نحو الحرب[١٥٣]. ولكنه لا يرفضها

---

١٥٣ وقد تجلى موقفه هذا في الخطاب الارتجالي الذي ألقاه في مؤتمر كاني سماق في عام ١٩٦٧ حيث قال فيه:

"إخوتي الأعزاء: لقد قلت في الستة ١٩٤٥ وفي السنة ١٩٦٠ وأكرر الآن: إن صراعنا ليس صراعاً بين الكُرد والعرب. إنني لن اقاتل العرب كما لن أقاتل أبناء أية أمة أخرى ولن نقاتل أي شعب لكون هذا أصفر وهذا أحمر وذاك أزرق أو أبيض. إن الكُرد والعرب أخوة يمكن أن يعيشوا بسلام قوتآخٍ. إن العرب إخواننا الكبار ونحن إحوانهم الصغار. لكن ليس من الآنصاف في شيء أن يجوع الأخ الأصغر ويعرى ويحرم من التعليم والتعبير عن رأيه والمشاركة في إدارة البيت المشترك بينما يستحوذ الأخ

أن فرضت عليه بل يمارسها بحيوية ويحاول تقليص الخسائر. كان البارزاني واعياً للوسط الذي يعيش فيه حيث تشكل فئات الفلاحين وأبناء العشائر الغالبية العظمى من المجتمع والغالبية العظمى من قوات البيشمركه، كما كان يدرك بعمق ووضوح قدرات الناس وأمزجتهم ومصالحهم وسبل التعامل مع الواقع السياسي الذي يمر به المجتمع الكُردستاني. كان يتمتع بقوة جاذبية وتأثير كبير على السكان الكُرد في مناطق مختلفة من كُردستان الكبرى. وفي الوقت الذي كان يمتلك هدفاً إستراتيجياً واضحاً، كان يمتلك في الوقت نفسه القدرة والاستعداد لممارسة التكتكة أو السياسة المرنة والفعالة والاستعداد للمساومة السياسية في سبيل الوصول التدريجي إلى الهدف المنشود دون التنازل عنه. لقد كان بارعاً في ذلك، إلا أن هذا لا يعني أن الآنسان لا يرتكب الأخطاء في مثل هذا الطريق الوعر وتلك الظروف المعقدة التي كانت تحيط بالحركة التحررية الكُردية داخلياً وعربياً.

كان البارزاني من أكثر الناس الكُرد صداقة للعرب وحباً لهم، إذ كان ينطلق في ذلك من ثلاثة معايير، وهي: كونه إنساناً مثله لا يختلف عنه والأساس بين الناس هو المحبة المتبادلة والأخوة، ولكونه مسلماً وأميناً لدين محمد ولكونه يعيش مع شعبه على أرض كُردستان المجاورة لأرض عربية تشكل سوية الدولة العراقية التي يجب أن يتمتع فيها الجميع بحقوقهم القومية وحقوق الآنسان.

ويبدو لي أن هذا النوع من القيادات لم يكن مفهوماً تماماً من جمهرة غير قليلة من المثقفين في الحزب الديمقراطي الكُردستاني وفي قيادة هذا الحزب الذين كانوا يرون في عدد

الأكبر على كل ما في البيت ! ! ينبغي أن تكون هناك عدالة ولا يشعر الأخ الأصغر بالظلم ولا يتعرض للغبن. إننا لن نخالف الحكومة إن لم يكن يسيطر على شؤونها إلا المنحرفون الذين يخدمون مصالح أعداء الكُرد والعرب. إننا من خلال ثورتنا نريد تحقيق ما هو في صالح أبناء العراق العرب أولاً والكُرد ثانياً ولجيمع أبناء العراق من تركمان وآشوريين وأرمن وآخرين... إننا نريد حكومة عادلة ديمقراطية في العراق تأتي عن طريق انتخابات حرة دون ضغط أو إكراه. إننا نريد قوانين عادلة يساهم الشعب العراي في وضعها، لا أن يأتي في كل يوم عسكري ليقول (قررنا ما يلي* ثم يحكم الشعب العراقي حسب ما تمليه أهواؤه وأنانيته دون أن يستطيع الشعب محاسبته.."". راجع في هذا الصدد: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة الترحرية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٥٦٥.

من المواقف التكتيكية إخلالاً بالمبادئ وبالحقوق القومية للشعب الكُردي. لقد كانت إحدى سمات البارزاني هي الصبر، إذ كان يدرك بأن الوصول إلى الهدف ليس سهلاً ولا يمكن تحقيقه بقفزة أو ضربة واحدة. وكان الآخرون أقل صبراً وأكثر رغبة على تسريع العملية التي كانت بدورها تحمل معها مطبات غير قليلة. وكانت حصيلة التباين في الرؤية التكتيكية بين قيادة الثورة المسلحة وقيادة الحزب، وليس في الهدف النهائي، الآنشقاق، وغالباً ما يكون النشاط السياسي اليومي أو التكتيكي هو السبب في الآنشقاقات وليس الهدف النهائي.

ارسى هذا الآنشقاق الأرضية الفعلية لصراع طويل ونزاع مسلح بين الطرفين تخللته محاولات جادة للتفاهم، ولكنها كانت قصيرة الأمد وغير مجدية، إذ أن الطرق المتبادل كان على حديد بارد. وقاد هذا الآنشقاق إلى نشوء قوة سياسية جديدة بجوار الحزب الديمقراطي الكُردستاني، قوامها مجموعة من المثقفين الكُرد الذين حشدوا حولهم جماعات غير قليلة من المثقفين الكُرد في الداخل والخارج وفي الأوساط الطلابية، وخاصة في المدن، ومنها بغداد والسليمانية وغيرهما. وبدا وكأن الحزب الديمقراطي الكُردستاني تتركز قواه في صفوف العشائر والفلاحين، في حين ترتبط الجماعات المثقفة والطلاب بالمكتب السياسي السابق للحزب الديمقراطي الكُردستاني. من الضحيح أن نقول بان نسبة كبيرة من المثقفين والطلبة تحولوا صوب المكتب السياسي، ولكن لا يعني أن البارزاني لم يستقطب جمهرة من المثقفين والطلبة، وكان الصراع حولهما مستمراً، ولم يكن التبادل في المواقع والآنتقالات من طرف إلى آخر قليلة.

إن الاتفاق الذي وقع بين القيادة الكُردية والحكومة العراقية حظي بتأييد جمال عبد الناصر حين أرسل برقية بهذا الصدد وشجع على مواصلة المفاوضات والعمل من أجل ضمان حل سلمي للقضية الكُردية. وقد كان لهذا الموقف أهمية خاصة بالنسبة إلى عبد السلام محمد عارف الذي كان مولهاً بعبد الناصر وسياساته ومواقفه واعتبره النموذج القدوة. ورغم التوقيع على الاتفاقية، فأن الحل الفعلي المنشود على أرض الجبهة الكُردستانية سار ببطء شديد ودون أن تبرز صورة حل واقعية، رغم أن الناس قد تمتعوا

بشيء من الراحة، بعد أن عادت نسبة محدودة من الموظفين والمستخدمين الكُرد وغيرهم إلى أعمالهم ووظائفهم ونشطت الحياة الاقتصادية نسبياً في كُردستان وساد جو من الارتخاء الشعبي الحذر.

لم يكن الضباط القوميون العرب، وعلى رأسهم عبد السلام عارف، قد آمنوا بالعيش بسلام مع الحركة القومية الكُردية المسلحة ومطالب الشعب الكُردي المشروعة، وكانوا ينظرون إلى فترة الهدنة المعقودة بين الطرفين على أنها فرصة لاستعادة الآنفاس وتأمين السلاح الكافي للقوات العراقية وإعادة تنظيم القوات المسلحة بهدف شن هجوم جديد لتصفية الحركة الكُردية المسلحة، التي كانوا يطلقون عليها بـ "حركة التمرد في الشمال" ويلصقون بها شتى النعوت السيئة، وإرغام الطرف الكُردي على التنازل عن كل مطالبه دون استثناء.

وخلال فترة الهدنة بذلت حكومة طاهر يحيى الثانية ورئيس الجمهورية جهوداً مكثفة من أجل إقناع الاتحاد السوفييتي للعودة إلى تصدير السلاح للعراق بعد أن كان قد توقف عن تصديره في أعقاب انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ على حكومة قاسم. وتوسط لهذا الغرض الرئيس المصري جمال عبد الناصر. ولما كان الاتحاد السوفييتي قد بدأ بتعميق وتطوير العلاقات المصرية – السوفييتية والزيارات المتبادلة بين الدولتين، وبما أن الكُرد قد دخلوا في فترة هدنة لحل المسألة الكُردية، وبما أن الحزب الشيوعي العراقي في حينها قد بدأ التخفيف من هجومه على حكومة عبد السلام عارف والتزام خط جديد أطلق عليه بخط آب/أغسطس ١٩٦٤، وافقت القيادة السوفييتية على تزويد الحكم العارفي بالسلاح والعتاد ولكميات كبيرة.

وبهذه الخطوة السوفييتية بدت اللوحة السياسية والعسكرية واضحة للقيادة الكُردية، خاصة وأن عبد السلام محمد عارف كان قد أوقف التفاوض مع الكُرد مع بداية عام ١٩٦٥، وأصبح الجو مهيئاً لمعارك جديدة بين قوات الحكومة العراقية وقوات القيادة الكُردستانية. وكما أشرت في أن القيادة الكُردية هي الأخرى كانت تدرك بأن وقف القتال كان مؤقتاً وأن الحكومة الجديدة التي تعبر عن التيار القومي العربي غير قادرة بطبيعة

الفكر الذي تتبناه والسياسة التي تنتهجها أن تصل إلى اتفاق سلمي وعادل وديمقراطي حول المسألة الكُردية. ولهذا كانت قد أعادت تنظيم قواتها المسلحة وشكلت ثلاثة جيوش بتسعة ألوية موزعة على مختلف مناطق كُردستان، كما أعادت تنظيم الحزب وقياداته وفروعه الخمسة في ضوء نتائج المؤتمر السادس.[١٥٤] كما دخلت القيادة الكُردية بمفاوضات مع الحكومة الإيرانية لضمان ثلاث مسائل أساسية، في حالة بدء القتال مستفيدة من الصراع المعروف بين العراق وإيران، خاصة في حالة وجود قوى قومية شوفينية على راس السلطة، وهي:

الحصول على المساعدات العسكرية الضرورية لمواجهة الوضع المحتمل مع القوات العراقية.

الحصول على مواقع خلفية للتزود بالمواد الغذائية والضروريات في حالة فرض الحصار الاقتصادي على المنطقة.

توفير إمكانية لمعالجة الجرحى والمعوقين ممن يمكن أن يسقطوا في المعارك مع القوات العراقية.

لم تكن الحكومة العراقية موحدة في موقفها من الحرب ضد الشعب الكُردي والعودة إلى قعقعة السلاح والموت والدمار. إذ أن العسكريين المهيمنين على المواقع الأساسية في الدولة قد انسجموا مع الوجهة الأساسية لدى عبد السلام عارف وقرروا الابتعاد عن الحل السلمي، وأنهم يملكون الآن القدرة الفعلية على تصفية الحركة الكُردية المسلحة. وكانوا في ذلك مخطئين وحملوا المجتمع العراقي، وخاصة المجتمع الكُردي الكثير من القتلى والخراب. كان المطلب الكُردي واضحاً وبسيطاً: الاعتراف بحقوق الشعب الكُردي وإقامة الحكم الذاتي في كُردستان العراق. أما مطلب الحكومة العراقية فكان نزع السلاح وتسليمه إلى الحكومة والكف عن التمرد والخضوع للسلطة لكي تقوم الحكومة بإعمار الشمال. من هنا يكتشف

---

١٥٤ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص. ١٥٠–١٥٣.

الآنسان الفجوة التي تفصل بين قيادة الحركة الكُردية وقيادة الحكومة العراقية ورئيسها عبد السلام عارف.

كان البارزاني قد وضح مطالب الشعب الكُردي للحكومة العراقية، وفي مقدمتها موضوع الحكم الذاتي، في حين جاء الرد برسالة وجهها وزير الداخلية صبحي عبد الحميد باسم الحكومة العراقية إلى الملا مصطفى البارزاني بتاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٦٥ تضمنت ما يلي:[١٥٥]

رفض الحكومة العراقية النهائي لمطلب الحكم الذاتي.

رفض مطلب احتفاظ الكُرد بقوات الپيشمرگه،

خضوع الكُرد التام للسلطة، وإلا فإن الحكومة ستتخذ الإجراءات الكفيلة بإعادة القانون والنظام إلى المنطقة.

كانت هذه الرسالة هي القشة التي قصمت ظهر البعير. إذ تبين أن المفاوضات أصبحت بحكم الملغاة، إذ بدأ الطرفان بالتهيؤ للمعارك القادمة من جهة، ومحاولة تعزيز علاقات النظام مع مصر والسعي لعقد اتفاقية جديدة معها للتداوا في أمور تاوحدو بينهما واعتبار العراق جزءاً من الأمة العربية بغض النظر عن موقف الكُرد من هذه المسألة من جهة أخرى. ويشير السيد مسعود البارزاني إلى أن آخر محاولة لمواصلة الحوار السلمي جرت عبر تبادل الرسائل بين طاهر يحيى والبارزاني في شهر آذار/مارت ١٩٦٥ عبر السادة مسعود محمد وشفيق حمه آغا وأخيه سردار حمه آغا، والتي لم تسفر عن نتيجة.[١٥٦] وبهذا سجلت هذه الفترة الآنهيار الفعلي لاتفاقية العاشر من شباط/فبراير ١٩٦٤ بين الطرفين واحتمال بدء المعارك في كل لحظة.

---

١٥٥ راجع في هذا الصدد: ١) جواد، سعد ناجي د. العراق والمسألة الكُردية. مصدر سابق. ص ١١٧.

٢) البوتاني، عبد الفتاح علي يحيى د. وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية. ملاحظات تاريخية ودراسات أولية. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر التسلسل ٤٩. أربيل/ كُردستان. ط ١. ٢٠٠١. ص ٣٨٣.

١٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٣.

كانت الحكومة العراقية تنتظر نهاية الشتاء وبداية الربيع لتشن الحملات العسكرية ضد مواقع القوات الكُردستانية، إذ من الصعب عليها خوض المعارك في جبال كُردستان في فصل الشتاء[١٥٧]. وما أن حل فصل الربيع حتى بدأت المعارك، وكانت أولها معركة سفين التي دامت طوال خمسين يوماً، ثم تلتها معارك أخرى مثل پيرمگرون وقرداغ وأزمر وچوارتا ومعارك جبهة راوندوز وگيوه رش. لم تكن هذه المعارك مجرد أسماء، بل كانت معارك حقيقية استخدم الجيش العراقي فيها كل إمكانياته لدحر قوات الپيشمرگه، وكان الكُرد يدافعون في تلك المعارك عن أرضهم وعن شعبهم، وبالتالي كان الفارق كبيراً بين قوى معتدية وقوى مدافعة عن أرضها وحقوقها القومية العادلة. ورغم المصاعب والنجاحات المؤقتة التي حصل عليها الجيش في بعض تلك المعارك إلا أن الحصيلة كانت انهيار حقيقي في قوات الجيش العراقي في معارك خطة "توكلت على الله". لقد هيأت القيادة الكُردية قوات الپيشمرگه لخوض معركة كبيرة ضد قوات الحكومة العراقية فكانت معركة هندرين الشهيرة. لقد سقط في هذه المعارك بعض الشهداء وجرح البعض الآخر من قوات الپيشمرگه، ولكن تحملت قوات الحكومة خسائر بشرية فادحة إضافة على الجرحى والخسائر المادية. وصف السيد مسعود البارزاني التعاون بين قوات الپيشمرگه التابعة للحزب الديمقراطي الكُردستاني وقوات الحزب الشيوعي العراقي في معركة هندرين في كتابه الموسوم البارزاني والحركة التحررية الكُردية على النحو التالي:

---

١٥٧ يشير الدكتور سعد ناجي جواد إلى أن الوضع في كُردستان كان ينتظر الشرارة لتشتعل الحرب. وقد جاءت الشرارة "من قبل بعض أفراد الپيشمرگه الذين أقدموا على اغتيال ثلاثة ضباط عراقيين كانوا في طريقهم إلى بغداد لقضاء عطلة عيد الأضحى. فقد قام المهاجمون بنهب الباص الذي كان يقلهم وشنقوا، وأحرقت جثثهم، عند ذاك أعطيت القوات المسلحة العراقية العذر والسبب لشن هجوماً شاملاً على الپيشمرگه في ٣ نيسان ١٩٦٥". المصدر السابق نفسه. ص ١١٧/١١٨. وهو بهذا يريد أن يحمل الكُرد مسؤولية بدء الحرب ثانية، في حين أن الحرب كانت مقررة قبل وقوع هذه الحادثة، ولم يكن الآنتظار سوى مجيء فصل الربيع وتحسن إمكانيات تحرك الجيش العراقي في المناطق الجبلية الوعرة حيث تكون مواقع قوات الپيشمرگه. ك. حبيب

"في يوم ١٢ أيار سطر البيشمرگه ملحمة من أروع ملاحم الشعب الكُردي في كل تاريخه. كان نموذجاً مثالياً قل نظيره لثمرة التعاون الوثيق والآنسجام الكامل بين قوات الحزبين الديمقراطي الكُردستاني والشيوعي العراقي. نموذجاً لما كان يجب أن تكون عليه الأخوة الصادقة بين الكُرد والعرب. فقد كان هناك عدد من الضباط والمقاتلين الذين شاركوا في القتال عرباً دافعوا عن كُردستان مع إخوانهم الكُرد وكان لهم النصيب المشرف في تحرير المنطقة. نخص منهم بالذكر الرائد كمال كنعان والملازم نعمان علوان المعروف في الثورة بـ الملازم خدر.

واستشهد في هذه المعركة أربعة پيشمرگه وجرح عدد آخر. إن ملحمة (هندرين) قلبت الوضع العسكري والسياسي رأساً على عقب وطأطأ الفريق الحاقد على الكُرد في السلطة الرؤوس خجلاً. ولم تعد تسمع له كلمة... كانت مدفعية الهاون التي استخدمناها عاملاً حيوياً من عوامل النصر فضلاً عن الموقف البطولي لقادة البيشمرگه العرب والكُرد معاً. وبلغت خسائر العدو الإجمالية في الأرواح بحدود ٤٠٠ قتيل و٦٠٠ جريح. ومن الغنائم أحصينا ٤ مدافع عيار ٧٥ ملم جبلي، و٤ مدافع هاون ٢٠، ٤، و١٠ مدافع هاون ٣،٢ عقدة، و٦٠٠ قطعة سلاح خفيف، و١٥ جهاز لاسلكي وكميات هائلة من العتاد"[١٥٨].

كانت خطة توكلت على الله قد باءت بالفشل والبدء بالتراجع، في حين كانت معركة هندرين بداية لضربات جديدة ضد القوات الحكومية. وقبل بدء تنفيذ خطة توكلت على الله الحكومية وقع حادث سقوط طائرة عبد السلام محمد عارف أثناء رحلته صوب جنوب العراق وموته في الحادثة التي ما يزال يشك في كونها كانت مؤامرة مدبرة للخلاص منه، خاصة وأن هناك كانت خطة تدبر لإسقاط نظام عبد السلام عارف من قبل كل من بريطانيا والأردن وبمشاركة بعض الضباط والمدنيين في الجيش العراقي. ويبدو أنهم نجحوا في قتله ولكنهم لم ينجحوا في قلب نظام الحكم، رغم أن أخ عبد السلام محمد عارف كان في حينها في سفرة إلى موسكو بهدف الحصول على مزيد من الأسلحة، وكان في حينها وكيلاً لرئيس أركان الجيش العراقي. ونتيجة لتلك الضربات القاسية والخسائر المتتالية التي

---

١٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٨/١٧٩.

تلقاها الجيش وبسبب تسلم عبد الرحمن عارف رئاسة الدولة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عبد الرحمن البزاز بدأت بوادر عودة المسؤولين العراقيين إلى التفكير بحل سلمي للمسألة الكُردية ولو إلى حين[١٥٩].

إن المشكلة المركزية لدى الحكام العراقيين العرب تكمن في كونهم كانوا عاجزين عن الاعتراف بحق الشعب الكُردي في تقرير مصيره بنفسه، وبالتالي الاعتراف بحقه، ضمن هذا الحق العام، في المطالبة بالحكم الذاتي أو الفيدرالية الكُردستانية، وبالتالي كانوا يفتشون عن حل بعيد عن رؤية وحاجة الشعب الكُردي، وكانوا يعجزون عن إيجاده، فتبدأ دورة العنف والقتال مجدداً.

---

١٥٩ يذكر السيد مسعود البارزاني في كتابه عن النقاش الذي جرى لاختيار رئيس جمهورية العراق خلفاً لعبد السلام محمد عارف ما يلي: "التأم مجلس الدفاع والوزراء والمدنيون وبدأ الخلاف حول الترشيح، وإذ ذاك نهض العقيد سعيد صليبي آمر موقع بغداد وقال وهو يلوِّح بمسدسه: "عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية، والمخالف سأنثر دماغه نثراً بهذا المسدس". فقضى بذلك على كل خلاف وقدم العقيلي استقالته وخرج من الوزارة. وكلف البزاز ثانية بإعادة تشكيل الوزارة واختار اللواء الركن شاكر محمود شكري خلفاً للعقيلي وزيراً للدفاع". المصدر السابق نفسه. ص ١٧٣. ذكرتني هذه الحادثة بما جرى في زمن معاوية بن أبي سفيان حين أراد المستبد بأمره أن يكون ابنه خليفة على المسلمين في الدولة الأموية خلفاً له مزيفاً مبدأ "الأمر شورى بينهم". وإليكم الحادثة: يورد الدكتور إمام عبد الفتاح إمام نقلا عن كتاب العقد الفريد لأبن عبد ربه نموذجا صارخا للأساليب التي أتبعت في عهد الأمويين لانتزاع البيعة الشكلية للخليفة من الناس حيث كتب يقول بأن عمال معاوية كانوا لا يختلفون عنه في أساليبه "فعندما أرسل يطلب رأيهم في أمر أخذ البيعة ليزيد "وليا للعهد" قام يزيد بن المقنع، فلخص الموقف الأموي من الخلافة في عبارة موجزة بليغة عندما جمع فأوعى!. قال: "أمير المؤمنين هذا" وأشار إلى معاوية.. "فإن هلك، فهذا" وأشار إلى يزيد.. "فمن أبى، فهذا" وأشار إلى سيفه!.. فقال له معاوية: "أجلس، فإنك سيد الخطباء"!! راجع في هذا الصدد: إمام، عبد الفتاح إمام د. الطاغية – دراسة فلسفية لصور الاستبداد السياسي – سلسلة عالم المعرفة ١٨٣. سلسلة ثقافية= =شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت. مارس/آذار ١٩٩٤. ص ٢٠٤–٢٠٥. وعلينا أن نتذكر هنا القرابة التي تربط العقيد سعيد صليبي، آمر موقع بغداد، بالأخوين عارف، إذ أن الثلاثة ينحدرون من قبيلة الجُمَيْلَة، هي التي حركته لذلك التحدي وفرض اختيار عبد الرحمن محمد عارف خلفاً لأخيه في رئاسة الجمهورية.

لم تكن هذه المعارك تخاض بين القوات الحكومية وقوات الپيشمرگه فقط، بل كانت هناك قوات كُردية تساهم جنباً إلى جنب مع القوات الحكومية. وهي قوات تتشكل من أبناء بعض العشائر العراقية التي وقفت باستمرار على جانب الحكومة العراقية وقواتها العسكرية ضد حركة التحرر الوطني الكُردية وحصدت الكثير من غضب واشمئزاز الشعب الكُردي. وقد أطلق الشعب الكُردي على هذه القوات،التي كانت تطلق عليها الحكومة العراقية كلمة "الفرسان"، كلمة جاش أو الجحوش. وغالباً ما تعرضت قوات الپيشمرگه إلى نيران هذه القوات وتسببت في موت الكثير من الپيشمرگه. ولهذا كان أمام القيادة الكُردستانية العمل على تنظيف كُردستان من هؤلاء الجحوش، إلا أن العملية لم تكن سهلة، إذ أن هذه القوى كانت تحصل على دعم مالي وعسكري ولوجيستي من جانب الدولة العراقية وقواتها المسلحة.

جرت خلال الفترة الواقعة بين نيسان ١٩٦٥ وحزيران ١٩٦٦ الكثير من المعارك على جبهات القتال في كُردستان، وشهدت في الوقت نفسه الكثير من التحرك السياسي الحكومي الداخلي وعلى صعيد العلاقات مع مصر. ففي أيار/مايس من عام ١٩٦٥ جرت محاولات جديدة لتعزيز العلاقات مع مصر وتعزيز مواقع الناصريين في الحكم ودورهم في الحياة الاقتصادية، كما تجلى في التعديلات الدستورية التي أدخلها عبد السلام محمد عارف على الدستور المؤقت في الخامس من أيار/مايس من عام ١٩٦٥. ولم يكن هذا التعديل استجابة للاتفاق الذي تم بين القيادة الكُردية والحكومة العراقية، بل بالعكس منه، وهو يشير إلى تأثير العسكريين على حكومة عارف. فقد ورد فيه تأكيد ثلاث قضايا، وهي:

الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية، تستمد أصول ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الإسلام، والشعب العراقي جزء من الأمة العربية، هدفه هو الوحدة العربية الشاملة، وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها في أقرب وقت ممكن مبتدئة بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر).

إن الجمهورية العراقية دولة ذات سيادة كاملة ولا يجوز التخلي عن أي جزء من أراضيها.

الإسلام دين الدولة والقاعدة الأساسية لدستورها واللغة العربية لغتها الرسمية"[١٦٠]. أما بشأن القضية الكُردية فلم يرد فيها أكثر من الفقرة التالية في المادة ١٩ من الدستور المؤقت، كما يشير إليها الدكتور سعد ناجي جواد: "إن العراقيين لدى القانون سواء، متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والأكراد، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"[١٦١]. إلا أن موقف الحكومة العراقية كان قد تقرر قبل ذاك برسالة وزير الداخلية الرافض للحد الأدنى من الحقوق القومية، حق إقامة حكم ذاتي في إقليم كُردستان.

وفي أيلول/سبتمبر من عام ١٩٦٥ أجبر عبد السلام محمد عارف على حل الحكومة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة القومي العربي والمؤيد لجمال عبد الناس اللواء الطيار عارف عبد الرزاق، ولكنه وضع بجواره نائباً له هو الدكتور عبد الرحمن البزاز الذي كان يجنح إلى حل المسالة الكُردية بالطرق السلمية وكان يعترف للكُرد بحقوقهم القومية بحدود أوسع نسبياً من تلك التي يقبل بها العسكريون. ولم يمض على تشكيل الحكومة سوى عشرة أيام حتى حاول رئيس الوزراء، وهو في الحكم، أن ينفذ انقلاباً على عبد السلام عارف وينتزع السلطة منه لتحقيق ثلاثة أهداف، وهي:

أن يكون الناصريون على رأس السلطة دون منازع وأن يكون هو رئيسا للجمهورية.

أن يبدأ العراق بالوحدة مباشرة مع مصر.

تشديد القتال ضد الحركة القومية الكُردية وتصفيتها.

إلا أن الحركة الآنقلابية فشلت في مهدها وتولى الدكتور عبد الرحمن البزاز رئاسة الوزارة وبقي عبد العزيز العقيلي وزيراً للدفاع، الذي كانت له مواقف مشهودة ضد المسالة الكُردية والملا مصطفى البارزاني.[١٦٢]

---

١٦٠ راجع في هذا الصدد: الشاوي، منذر د. القانون الدستوري في العراق. بغداد. ١٩٦٦. ص ٥٢.
جواد، سعد ناجي د. العراق والمسألة الكُردية. مصدر سابق. ص ١١٥.

١٦١ المصدرين السابقين على التوالي: ص ٢٦١. وص ١١٥.

١٦٢ جواد، سعد ناجي. العراق والمسألة الكُردية. مصدر سابق. ص ١٢٦.

بدأ رئيس الوزراء عبد الرحمن عارف في محاولة لمعالجة الأوضاع المتردية للقوات الحكومية من خلال البدء بمبادرة سلمية جديدة لمعالجة المسألة الكُردية. من المعروف عن الدكتور عبد الرحمن البزاز، وهو أستاذ في القانون وعمل لسنوات في كلية الحقوق ببغداد، أنه من القوميين العرب المعتدلين. وكانت له مواقف إيجابية إزاء الشعب الكُردي بالقياس إلى كثرة من القوميين العرب الشوفينيين. فالبزاز كان من بين القوميين الذين اعترفوا بوجود شعب كُردي له لغته الخاصة وثقافته وتقاليده، وأن لهذا الشعب الحق في التمتع بـ "بعض الحقوق"، ومنها إقامة الإدارة اللامركزية في المنطقة الشمالية من العراق، في وقت كان العرب القوميون الشوفينيون من أمثال عبد السلام عارف وصبحي عبد الحميد أو عبد الكريم فرحان وغيرهم، وكذلك كثرة كبيرة من البعثيين، لا يعترفون بوجود شعب كُردي أصلاً. ومن هنا كان يحاول أن يجد حلاً على هذا الأساس للمسالة الكُردية. أي أن البزاز لم يكن قد بلغ حد الاعتراف بالحقوق القومية العادلة للشعب الكُردي ومنها حقه في تقرير مصيره أو حتى حقه في الحكم الذاتي أو الفيدرالية. وفي هذا كان يصعب حتى بالنظر إلى موقفه المرن نسبياً أن يصل إلى نتيجة إيجابية لسببين:

أن القوميين الشوفينيين المشاركين في الحكم مع البزاز لا يسمحون له بتطوير مواقفه والاعتراف للكُرد بحقهم في الحكم الذاتي حينذاك مثلاً، بل كانوا سرعان ما يفجرون الموقف بمختلف السبل المتوفرة لديهم.

إن النضال الكُردي كان قد وصل إلى مرحلة لم يكن في مقدوره أن يتنازل عن حقوقه المشروعة التي لم يكن لدى الحكام العرب في العراق استعداداً فعلياً لتلبيتها.

وبهذا كان أمر الحل معقداً جداً وتعترض سبيله الكثير من العقبات الجدية. ولهذا استمر القتال طيلة فترة الشتاء وتحمل الكُرد الحملة الشتوية التي التزم بها وزير الدفاع عبد العزيز العقيلي ووافق عليها عبد السلام عارف. إلا أن الحرب قادت إلى الخسارة الفادحة التي تحملتها القوات المسلحة العراقية في معركة هندرين، والتي كانت سبباً في قبول عبد الرحمن عارف الذي حل محل أخيه في رئاسة الجمهورية البدء بمحاولة جديدة للحل السلمي. وقد بدأت المفاوضات بين الطرفين مجدداً وأثمرت عن البيان الذي أصدره رئيس الوزراء.

في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦٦ أصدر الدكتور عبد الرحمن البزاز بياناً حول المسألة الكُردية تضمن برنامجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لحل المسالة من وجهة نظره. وكان رئيس الجمهورية الجديد، عبد الرحمن محمد عارف، مستعداً للسير مع عبد الرحمن البزاز على هذا الطريق، إذ لم تكن أمامه بدائل أخرى. ولكن المجموعة التي كانت تساند رئيس الجمهورية لم تكن على وفاق مع رئيس الوزراء ومعه في هذا الصدد. علماً بأن القتال لم يكن متوقفاً أو أعلن عن إيقافه، أي أن الحكومة اتخذت المبادرة بالإعلان عن هذا الموقف نتيجة أوضاعها المزرية في كُردستان العراق. إن الوثيقة التي أصدرها الدكتور عبد الرحمن البزاز مهمة جداً لأنها طرحت لأول مرة موقفاً جديداً لقوى قومية عربية إزاء المسألة الكُردية، رغم أنها لم تستطع تطوير هذا الموقف أو حتى الالتزام بتنفيذه عملياً.

وجاء نص بين رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبد الرحمن البزاز على النحو التالي:[١٦٣]

---

١٦٣ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٥٤٨–٥٥٠.

نص البيان

إن هذه الحكومة ورغبة منها في إنهاء الأوضاع غير الطبيعية في بعض مناطق الشمال، كما ورد ذلك في الفقرة الرابعة من كتاب التكليف بتشكيل الحكومة، وهي الفقرة التي تدعو الى المحافظة على وحدة الأرض العراقية وتحقيق الوحدة العراقية وتأكيد الروابط القائمة بين العرب والأكراد - وهي الروابط التي تفرض عليهم العمل بصدق وثبات لمصلحة وطنهم - إن هذه الحكومة تعلن البرنامج التالي كما تعلن تصميمها القاطع على التمسك به وتطبيقه نصاً وروحاً بأقرب وقت ممكن:

١- لقد إعترفت الحكومة إعترافاً قاطعاً بالقومية الكردية في الدستور الموقت المعدل وهي مستعدة لتأكيد هذا الإعتراف وتوضيحه في الدستور الدائم بحيث تصبح القومية الكردية والحقوق القومية للأكراد في الوطن العراقي الواحد الذي يضم قوميتين رئيسيتين - العربية والكردية - وسيتساوى العرب والأكراد في الحقوق والواجبات.

٢- ان الحكومة مستعدة لاعطاء هذه الحقيقة السليمة وجودها الحقيقي في قانون المحافظات الذي سيعلن على أساس اللامركزية. وسيكون لكل محافظة وقضاء وناحية شخصية مشاركة يعترف بها. كما سيكون لكل وحدة إدارية علاوة على ذلك مجلسها المنتخب الذي يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال التعليم والصحة وغيرهما من الشؤون المحلية والبلدية كما ينص على ذلك القانون المشار اليه بالتفصيل. ويخول القانون نفسه صلاحية إحداث تعديلات ضمن اطار الوحدات الادارية كما يخول صلاحية انشاء وحدات ادارية جديدة اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

٣- لا حاجة الى القول بأن الحكومة تعترف باللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المناطق التي تقطنها أغلبية كردية. وسيكون التعليم باللغتين وفقاً لما يحدّده القانون والمجالس البلدية.

٤- تعتزم هذه الحكومة اجراء انتخابات برلمانية ضمن المهلة التي حددها الدستور الموقت والبيان الوزاري. وسيمثل الأكراد في المجلس الوطني المقبل بالنسبة الى عدد السكان ووفقاً للنهج المنصوص عليه في قانون الإنتخابات.

٥- لاحاجة الى القول بان الأكراد سيشاركون اخوانهم العرب في جميع المناصب العامة وفقاً لنسبة عددهم بما في ذلك الوزارات والدوائر العامة والمناصب القضائية والدبلوماسية والعسكرية مع اخذ مبدأ الكفاءة بعين الاعتبار.

٦- سيخصص للأكراد عدد من المنح الدراسية والبعثات الى الخارج للتخصص في الكفاءات الشخصية وحاجة البلاد. وستهتم جامعة بغداد اهتماماً خاصاً بتدريس اللغة الكردية وآدابها وتقاليدها العقائدية والتاريخية. كما ان جامعة بغداد ستفتح مشروعاً لها في الشمال متى توافر المال اللازم لذلك.

٧- لا حاجة الى القول بأن الموظفين الحكوميين في المحافظات والاقضية والنواحي الكردية سيكونون من الأكراد متى توافر العدد المطلوب منهم. ولن تعطى مثل هذه الوظائف لغيرهم الا اذا كان ذلك في مصلحة المنطقة.

٨- تقضي الحياة البرلمانية بانشاء منظمات سياسية معينة وسيكون للصحافة الحق في الاعراب عن رغبات الشعب وسيشارك الأكراد بهذه الحقوق ضمن حدود القانون. وستكون الصحف السياسية والادبية في المناطق الكردية باللغة الكردية أو اللغة العربية، وفقاً لطلب الأشخاص المعنيين.

٩- (أ) عندما تتوقف أعمال العنف سيصدر عفو عام عن جميع الذين اشتركوا في هذه

العربية، وفقاً لطلب الاشخاص المعنيين.

٩- (أ) عندما تتوقف أعمال العنف سيصدر عفو عام عن جميع الذين اشتركوا في هذه الأعمال في الشمال وكانت لهم علاقة فيها. وكذلك جميع الذين صدرت بحقهم احكام لاشتراكهم بأعمال العنف أو لعلاقتهم بها كما سيشمل العفو جميع الذين قيدت حريتهم.

(ب) يعود جميع المسؤولين والموظفين الأكراد الى مناصبهم السابقة وستتم التعيينات بصورة عادلة.

(ج) تبذل الحكومة كل ما في وسعها لاعادة جميع العمال الأكراد الى اعمالهم.

١٠- يعود الفارون من افراد القوات المسلحة ضمن الشروط المبينة ادناه فور اصدار هذا البيان الى وحداتهم شرط أنْ يتم هذا خلال شهرين. وسيعامل اولئك العائدون بعطف كما سيمنحون عفواً خاصاً. اما الشروط فهي:

(أ) يجب ان يعود جميع من كان في الجيش مع اسلحتهم.

(ب) يجب أن يعود كافة من كانوا في الشرطة الى قوة الشرطة مع أسلحتهم.

(ج) يعتبر جميع المدنيين ممن حملوا السلاح في فترة العنف منظمة ملتحقة بالدولة وستساعدهم الحكومة على استئناف حياتهم العادية، والى أن يتم ذلك فستظل الحكومة مسؤولة عنهم. وعلى جميع اولئك الذين يستأنفون حياتهم العادية ان يسلموا جميع اعتدتهم وأسلحتهم وذخيرتهم للحكومة وفقاً للخطة التي تعد لهذه الغاية.

(د) تعود قوة الفرسان الى مراكزها عند احلال السلام اما اسلحتهم فستسترد منهم وفقاً للخطة الموضوعة لهذه الغاية.

١١- وغني عن القول ان الاموال التي تنفق الآن في مكافحة اعمال العنف دونما ضرورة لذلك، ستخصص الى إعمار الشمال، وسيتم انشاء هيئة خاصة لإعمار المناطق الكردية. كما سيخصص لهذه الهيئة المال اللازم لتحقيق انجازاتها مما هو مرصود لتنفيذ الخطة الإنمائية للبلاد. وسيعين وزير خاص لرعاية مناطق الاصطياف واعمال التحريج وزراعة التبغ، كما سيشرف على شؤون الوحدات الإدارية التي يشكل الأكراد اكثرية سكانها والتي تعتبر شؤونها من صميم المشكلة الكردية بما في ذلك الثقافة الكردية واللغة الكردية. وستبذل الحكومة كل ما في وسعها للتعويض على اولئك الذين تضرروا بسبب اعمال العنف، ليتمكنوا من ممارسة اعمالهم العادية في ظل الأمن والسلام وليساعدوا في دعم اقتصاد البلاد لتحقيق الرخاء والازدهار. كما ان الحكومة ولأسباب وطنية وانسانية ستكفل الأيتام والأيامى، وجميع الذين اصيبوا بعاهات نتيجة لاعمال العنف في الجزء الشمالي من الوطن كما ستنشيء الحكومة ملاجيء، ومعاهد مهنية بأسرع وقت ممكن.

١٢- ستعمل الحكومة على اعادة اسكان الافراد والجماعات الذين نزحوا عن مناطقهم أو اجلوا عنها بغية ايجاد وضع عادي. واذا رأت الحكومة ان المصلحة العامة تتطلب منها في المستقبل استملاك أيّ متاع فإنّ ذلك يجب ان يقترن بتعويض عادل وسريع.

لقد ورد في هذا البيان الكثير من المسائل اليومية المهمة التي حرم منها الشعب الكُردي وتسببت بها سياسة النظام، وسواء تلك التي تمس حياة المواطنين أم التمييز أم الفصل والهروب من الخدمة أو المعتقلين السياسيين أو الخراب والدمار الذي تسببت به الحرب التي شنتها النظم المتعاقبة ضد الشعب الكُردي، ولكنها لم تتضمن المسألة المركزية التي كان الشعب الكُردي يسعى إلى تحقيقها، وأعني بها موضوعة الحكم الذاتي لإقليم كُردستان، بل وعد بإقامة اللامركزية في جميع محافظات العراق، كما لم يتحدث عن احتفاظ إقليم كُردستان بقوات البيشمركه. ورغم ذلك أبدت قيادة الثورة الكُردية موافقتها على البدء بالحوار والتعامل مع المقترحات بصورة إيجابية.

كانت هذه الاتفاقية التي صدرت على شكل بيان تضمنت مسائل لا تقبل بها مجموعتان سياسيتان مساهمتان في الحكم وفي دعم وجوده، وهما:

الجماعة القومية في القوات المسلحة التي وجدت في سياسة عبد الرحمن البزاز تحدياً لها ولمشروعاتها في العراق وفي كُردستان.

بعض القوى القومية المدنية التي كانت لا تقبل أصلاً أن يكون للكُرد أي موقع مساو للعرب، إذ أن البيان تضمن المساواة في حقوق المواطنة، إضافة إلى الاعتراف بأن الشعب الكُردي يشكل قومية متميزة وذات لغة تستخدم بصورة رسمية في إقليم كُردستان ولهذا الشعب تاريخ وتراث..الخ، إذ أن البزاز كان مقتنعاً بهذا الطرح الوارد في الاتفاقية منذ خمسينيات القرن العشرين وتجلت في محاضرات ألقاها في العام ١٩٥٤ على طلاب الدراسات التاريخية والجغرافية في معهد الدراسات العربية العليا في القاهرة[١٦٤].

ولا شك في أن هذه القوى المعارضة كانت تنطلق من مسألتين مهمتين لها، وهما:

من مواقع الفكر القومي الشوفيني التي تحدثنا عنها في فقرات سابقة، وهي مناهضة لكل ما هو غير عربي في العراق وتسعى للتخلص منه أو صهره في بودقة القومية العربية.

---

١٦٤ البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. دمشق، دار البراق. الطبعة الرابعة. ١٩٩٧. ص ٢٠٩–٢١٩.

من مواقع المصالح التي كانت قد حققتها في السلطة والجيش والتي لا تريد التنازل عنها، إضافة إلى دفاعها عن المصالح الاقتصادية التي نشأت لها في الاقتصاد العراقي ومن خلال الحرب التي يخوضها الجيش ضد الشعب الكُردي وقواته المسلحة.

ولهذا السبب بادر لواء الجو عارف عبد الرزاق بمحاولة ثانية فاشلة للسيطرة على الحكم. وإذا كان فشل هذه المحاولة قد عززت من الناحية الشكلية مواقع عبد الرحمن البزاز في العراق، إلا أنها كانت إنذاراً له بأن لن يستطيع مواصلة مسيرة الحل السلمي. وبدا التآمر للإطاحة به وتم الاتفاق مع عبد الرحمن محمد عارف، رئيس الجمهورية على تشكيل وزارة جديدة حال عودة رئيس الوزراء من زيارته إلى موسكو. لقد كان رئيس الجمهورية يدين بالولاء للعسكريين الذين فرضوه على بقية المرشحين الذين كانوا يسعون للحصول على رئاسة الجمهورية بعد مقتل أخيه عبد السلام محمد عارف. ولهذا أجبر على تنحية عبد الرحمن البزاز حال وصوله من موسكو، إذ وجد الجو غير مناسب له واضطر إلى تقديم الاستقالة التي قبلت فوراً وكلف العسكري ناجي طالب، وهو أحد أعضاء حركة الضباط الأحرار المرتبط بالعمل السياسي مع القوى القومية الناصرية، بتشكيل الحكومة الجديدة.

إلا أن ناجي طالب لم يستطع أن يسير الأمور وفق ما كان يراه رئيس الجمهورية الجديد من جهة، ولا مع ما كان يريده الضباط القوميون منه من جهة ثانية، مما أصبح الوضع جامداً على الجبهة العسكرية الكُردستانية، مما أجبر عبد الرحمن محمد عارف على إقالة مجلس الوزراء وتشكيل حكومة جديدة برئاسته لتدير دفة الأمور، وكانت تبدو وكأنها حكومة تصريف أعمال. وسعت إلى تسعير الخلاف الناشئ منذ عام ١٩٦٤ بين قيادة الحركة الكُردية المسلحة والحزب الديمقراطي الكُردستاني من جهة والمكتب السياسي السابق للحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني، بهدف إضعاف الطرفين والقضاء على الحركة المسلحة في كُردستان من داخلها.

كان عبد الرحمن محمد عارف ما زال مقتنعاً بعجز الجيش عن إحراز النصر في المعركة مع الشعب الكُردي وقواه المسلحة، وبالتالي سعى إلى إيجاد صلة وعقد لقاء مع الملا مصطفى البارزاني متجاوزاً حكومة ناجي طالب التي ما كانت ترى في القضية الكُردية أكثر

من إعادة إعمار الشمال وإعادة الموظفين المفصولين إلى وظائفهم السابقة. حتى هاتين المهمتين لم تستطع إنجاز أي شيء حقيقي فيهما. وفي التاسع من أيار/مايس ١٩٦٧ أعفى رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من مهمته وشكل حكومة جديدة برئاسته وعين أربعة نواب له، أحدهم فؤاد عارف ليمثل الكُرد من جهة، وليكون صلة ارتباط مع قائد الحركة الكُردية الملا مصطفى البارزاني من جهة ثانية. وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ حل وزارته أيضاً وشكل وزارة جديدة برئاسة طاهر يحيى. كان الآنطباع الموجود لدى القيادة الكُردية حول طاهر يحيى يشير إلى أن الرجل يسعى إلى إيجاد حل مقبول من جميع الأطراف ويلبي بعض مطالب الحركة الكُردية، وبالتالي يستطيع تأمين السلم في المنطقة. ولكنها كانت تدرك أيضاً بأن هناك من القوى المناهضة التي تعمل على منع الوصول إلى أي اتفاق بين الحكومة المركزية والحركة الكُردية المسلحة تخدم مصالح الشعب الكُردي وعموم الشعب العراقي. التقى طاهر يحيى بالملا مصطفى البارزاني وأعطاه وعداً بحل جملة من المشكلات العالقة بما فيها معالجة وجود قوات الجحوش المرتزقة في بعض مناطق كُردستان تجد الدعم والتأييد والتسليح من جانب الحكومة. كما كان يسعى البارزاني الخلاص من مجموعة المكتب السياسي السابق التي كانت موجودة في العراق وفي بعض مناطق كُردستان. ولكن طاهر يحيى اعتذر عن تلبية أي مطلب من المطالب وبلغ البارزاني بذلك متحججاً بوجود قوى في الجيش ترفض تنفيذ أي من تلك المطالب وأن عبد الرحمن محمد عارف عاجز هو الآخر عن دعم جهوده لتنفيذ تلك المطالب. واستمر الحال على هذا المنوال إلى حين سقوط نظام حكم عبد الرحمن محمد عارف على أيد مجموعتين من القوى السياسية والعسكرية المتآمرة، وهما:

قوى حزب البعث العربي الاشتراكي التي كان يطلق عليها باليمين التابعة لجناح ميشيل عفلق.

جماعة من أعوان النظام من القوميين وبشكل خاص قائد الحرس الجمهوري إبراهيم الداوود ورئيس المخابرات العراقية عبد الرزاق النايف وسعدون غيدان وغيرهم.

وقد قامت قوى الانقلاب باعتقال رئيس وأعضاء الحكومة والكثير من القوى المؤيدة لها ووضعتهم في السجن منذ السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٦٧. وبهذا بدأن مرحلة جديدة في الموقف من المسالة الكُردية. وسنبحث هذا الموضوع في الجزء السابع والأخيرة من هذه الأجزاء السبعة.

لقد بدت الفترة الواقعة بين حزيران/يونيو ١٩٦٦ وسقوط نظام حكم عبد الرحمن عارف مليئة بالأحداث السياسة ولكنها كانت فترة هدوء على الجبهة الكُردستانية رغم عدم حصول تطور ملموس في القضية الكُردية. ولكن صراعاً داخلياً كان قد نشب بين قيادة الحركة الكُردية المسلحة ومجموعة المكتب السياسي التي كان يقودها إبراهيم أحمد وجلال الطالباني.

كان الملا مصطفى البارزاني يعتقد جازماً بأن وجود كتلة سياسية منشقة عن الحزب الذي يقوده وعن الحركة المسلحة التي يقودها على الساحة الكُردستانية تتسبب في نقاط الضعف التالية:

شق وحدة نضال الشعب الكُردي في وقت يحتاج فيه إلى الوحدة والتماسك.

إضعاف قدرات الحركة الكُردية المسلحة في مواجهة العدو ومقارعة قوات الحكومة العراقية.

إضعاف قرارات قيادة الثورة الكُردية المسلحة، خاصة وأن الطرف الآخر لا يكافح الحكومة فحسب، بل يكافح ضد قيادة الثورة لإضعافها والحلول محلها في قيادة الشعب الكُردي.

إمكانية التغلغل في صفوف الآخرين وإثارة المزيد من الصراعات والنزاعات.

لا شك في أن بعض ما كان يعتقد به الملا مصطفى البارزاني صحيحاً في ظل الأوضاع التي كانت تسود العراق حينذاك، خاصة وأن الحكومات القومية المتعاقبة كانت تريد إنزال الهزيمة بالحركة الكُردية المسلحة من خلال شق وحدة الصف الوطني الكُردي. ولفهم طبيعة قيادة البارزاني ومواقفه من الثورة ووحدتها والنظام الذي يفترض أن يسود ورفضه للقوى

المنشقة على الحزب الذي يقوده نورد النص التالي المأخوذ من خطاب ارتجله في مؤتمر كاني سماق العسكري في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٦٧:

"أيها الأخوة الأعزاء: إن النجاح الذي ننشده سيتحقق إذا ما اتبعنا جميعاً النظام والتزمنا به كما أسلفت، فليس هناك ثورة نجحت دون أن تلتزم بالنظام وتنظم شؤونها. فإذا صدر أمر من الحزب ولم يلتزم به من وجه إليهم الأمر فستصبح الأمور فوضى ويذهب كل شخص يتبع هواه ويلبي ما تمليه عليه أنانيته. وبدلاً من أن يخدم المرء شعبه فإنه سيتحول إلى عدو للشعب ويكون أسوأ من الجحوش.

إذا فقدت عائلة ما نظامها ولم يحترم صغيرها كبيرها ولم يصغ إليه وأستقل كل واحد من أفرادها بشؤونه ولم يتعاونوا لإسعاد العائلة، فإن أمورها ستؤول إلى فوضى وتدهور.

ونحن في هذه الثورة نشبه عائلة كبيرة وينبغي على الجميع إطاعة أوامر الجهات العليا، وينفق ما يكسبه على الثورة ولا يستغل مكاسب الثورة لنفسه، وينبغي أن لا يتضايق أحد من المحاسبة فالطاهر الذيل لا يخشى المحاسبة"[١٦٥].

من هنا يتبين لنا المنطلق الذي كان يستند إليه البارزاني في مواجهة جماعة المكتب السياسي السابق للحزب الديمقراطي الكُردستاني، جماعة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني وغيرهما، وهو منطلق أبوي في إطار مجتمع عشائري ريفي عموماً وفي مرحلة ثورة غالبية جنودها من الفلاحين الفقراء وأبناء العشائر والتي تحتاج إلى وحدة قوية وقوة ضبط نظام كبير وطاعة تامة، في حين كانت مجموعة المكتب السياسي مدينية وغالبية الأعضاء تشكل جزءاً مهماً من الشريحة المثقفة الكردية والعراقية. وبالتالي كان الآنسجام والتناغم والتفاهم صعب المنال.

---

١٦٥ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٥٦٤.

المبحث الثالث

الحزب الشيوعي العراقي والحكم العارفي

كان عبد السلام محمد عارف لا يحمل وداً للشيوعيين قبل ثورة تموز ١٩٥٨، إذ كان من أتباع الفكر القومي الديني ومن أنصار رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة الذين قادوا حركة مايس ١٩٤١، وبالتالي كان من المؤمنين بالخط الشوفيني العام للقوميين والمناهضين للشيوعية والمتأثرين بشيوخ الدين السنة. وكانت علاقاته الأساسية بالقوميين وميله لعبد الناصر وسياساته العربية، إذ مثل له الأمل في تحقيق الوحدة العربية واستعادة أمجاد الأمة العربية وفق الدعايات التي كانت تمارسها القوى القومية حينذاك وتحاول كسب الشبيبة المدنية والعسكرية إليها. وازداد هذا الموقف المناهض للشيوعيين العراقيين تطرفاً واستحكم في علاقاته السياسية مع الشيوعيين في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ حين حصل الاصطفاف السياسي بين القوى المساندة لعبد الكريم قاسم وتلك التي ساندت عبد السلام محمد عارف في ضوء سياستيهما المختلفتين إزاء الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وإزاء العديد من القضايا الداخلية ومن الحركة الشعبية والحياة الديمقراطية. وكان الحزب الشيوعي العراقي قد اصطف إلى جانب عبد الكريم قاسم وعبأ القوى وحول الشارع لصالحه وضد عبد السلام محمد عارف الذي حمل شعار الوحدة الفورية. ثم كانت مساهمة الحزب الشيوعي في الكشف عن العديد من محاولات الآنقلاب القومية والبعثية ضد حكومة عبد الكريم قاسم والتصدي لها والمطالبة الشعبية الواسعة بإعدام القائمين بها التي تسببت في حفر خنادق عميقة وواسعة جداً بين الحزب الشيوعي العراقي وعبد السلام محمد عارف وبقية القوى القومية والبعثية. ومن هنا كان يتوقع الحزب الشيوعي أن أي مؤامرة ناجحة ضد عبد الكريم قاسم ستتوجه أولاً وقبل كل شيء ضد قيادة وكوادر وأعضاء وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي وأتباع عبد الكريم قاسم والقوى الوطنية والديمقراطية بشكل عام واليساريين منهم بشكل خاص. وهذا ما حصل فعلاً في انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣.

شكل قادة الآنقلاب الجديد جزءاً من الحكم البعثي السابق وساهموا معه في تنفيذ سياسة موجهة ضد الحياة الدستورية والديمقراطية والحياة الحزبية الحرة وضد حرية الصحافة والتعبير عن الرأي والتجمع والتظاهر والإضراب... الخ، كما ساهموا في إصدار وتنفيذ الأحكام القاسية بحق الشيوعيين، بما في ذلك أحكام الإعدام. وكان لعبد السلام محمد عارف الدور البارز في توجيه الحرس القومي وأجهزة الأمن والمخابرات لقتل الشيوعيين، وساهم بدوره في قتل الكثير من الضباط الشيوعيين. ولم يكن حقد عبد السلام محمد عارف ضد الشيوعيين ناشئاً عن تلك العوامل فحسب، بل كان موقف الحزب من القضية الكُردية وتأييده لحق الشعب الكُردي في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته المستقلة وحقه في الحكم الذاتي هو أحد ابرز الأسباب الكامنة وراء ذلك العداء للشيوعيين ومن منطلق قومي عربي شوفيني صارخ. ولهذا كان شجب الآنقلابيين الجدد لأفعال حكم البعث لا يحمل مصداقية في رأي الناس وقوى المعارضة، إذ كانوا يعرفون دورهم في قتل عبد الكريم قاسم وصحبه وجمهرة من قادة الحزب الشيوعي وكوادره وأعضائه. ومع ذلك فإن الصراع الذي كان قائماً بين البعثيين والقوميين ونشاط أجهزة الدولة في ملاحقة البعثيين ووضعهم في المعتقلات وحل الحرس القومي واعتقال قادته قد خلق جواً من الآنفراج في الساحة السياسية العراقية، رغم أن الخطاب السياسي المتسم بالعنف لقادة الآنقلاب الجدد لم يتغير، إذ أن عنجهية عبد السلام محمد عارف كانت جزءاً من شخصيته غير المتوازنة والجامحة. وكان المتتبع للحالة السياسية في العراق يتلمس هذه السلوكية بوضوح كبير. لقد كانت السجون العراقية لا تزال مليئة بالمعتقلين، كما كانت المحاكم الخاصة تصدر أحكامها بحق الشيوعيين وتنفذ أحكام الموت التي أصدرتها تلك المحاكم في فترة قاسم والبعث والفترة القومية الجديدة. وقد أصدر النظام العارفي كتاباً تحت عنوان "المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣"، وكان يقصد بالمد الشعوبي جهتين هما البعثيون الشيعة والشيوعيون الذين التحقوا بأجهزة أمن ومخابرات حكم البعث بعد إسقاطهم سياسياً من قبل الحكم البعثي والحرس القومي، أي أولئك الذين تعاونوا مع البعث في مطاردة تنظيمات ورفاق الحزب الشيوعي

العراقي. فقد جاء في مقدمة هذا الكتاب النص التالي ليجسد حقيقة موقف القوى القومية الحاكمة من الشيوعيين العراقيين: "إلا أن الشعوبيين وعملاء الاستعمار والحاقدين والشيوعيين المحليين الملحدين الآنفصاليين، وجدوا الفرصة سانحة للانضمام إلى الحرس القومي ولا سيما وهم يحملون الجنسية العراقية ووثائق التزكية المزورة من هذا وذاك"[١٦٦]. وهذا النص فيه يتضمن تلفيقاً كاملاً وتشويهاً لحقيقة أن الحزب الشيوعي قد تعرض لأبشع اضطهاد عرفه تاريخ العراق حتى ذلك الحين وتركز بشكل خاص ضد الشيوعيين والديمقراطيين اليساريين، حيث استشهد المئات منهم تحت التعذيب وعبر قرارات الإعدام.

لم يخف الحكم الجديد كراهيته للحزب الشيوعي العراقي ورفضه له وملاحقته لتنظيماته ومنع نشاطه. وكان قرار عبد السلام محمد عارف واضحاً حين منع قيام أي حزب سياسي في العراق وأراد تسيير البلاد وفق إرادته وسياسته الفردية دون منازع، ولهذا فرض على مجلس قيادة الثورة منحه صلاحيات واسعة جداً لمدة عام تمدد تلقائياً ما لزم ذلك، كما استمرت حالة الطوارئ قائمة في البلاد. وكانت هذه الصلاحيات قد جعلت من عبد السلام محمد عارف حاكماً مستبداً مطلقاً يتصرف في كل الأمور بصورة فردية ولا يحترم إرادة الآخرين الذين يعملون معه، دع عنك إرادة المجتمع.

من هنا نشأ أيضاً موقف الحزب الشيوعي العراقي المناهض لانقلاب عبد السلام محمد عارف حال وقوعه، حيث أصدر الحزب في أوائل كانون الأول ١٩٦٣ بياناً يعري فيه هذا الآنقلاب ويفضح طبيعته، وقد ورد فيه ما يلي:

"إن حزبنا الشيوعي العراقي كما هو واضح لديكم قد أعلن المقاومة المسلحة ضد زمرة البعث الفاشية منذ أول يوم تآمرها على استقلال البلاد ومكاسب الشعب في ٨/شباط/١٩٦٣، وقدم التضحيات الجسام في كفاحه لقبر هذه المؤامرة ولإسقاط الحكم البعثي الفاشي وإنقاذ استقلال البلاد والمكاسب الأخرى للشعب. وقد واصل ويواصل الكفاح المسلح وغير المسلح ضد كل حكومة رجعية معادية لمصالح الشعب والوطن كتفاً

---

١٦٦ المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. منشورات عربية متسلسلة. العدد ١٩٦٤/١. بغداد. ١٩٦٤. ص ١٤.

لكتف مع القوى الوطنية الأخرى في جبهة نضال موحدة حتى يتحقق الحكم الوطني الديمقراطي الذي يضمن الحكم الذاتي للشعب الكُردي المكافح، والحياة الديمقراطية للشعب الكادح وأن ما حدث داخل سلطة البعث الفاشية في الأيام الماضية من حوادث أدت إلى تنحيتها من قيادة الحكم، قد جاء نتيجة لاستمرارية وتعاظم الثورة في كُردستان وتصاعد النضال الثوري في العراق ضد الحكم الفاشي المنعزل، ونتيجة أيضاً للصراعات الداخلية بين الأجنحة الحاكمة، كانعكاس للصراعات بين مصالح الاستعمار الآنگلو–أمريكي وخصوصاً المصالح النفطية. إلا أن هذه الأحداث لم تغير من طبيعة وأسلوب الحكم، وإنما استمر بنفس النهج الذي سارت عليه حكومة البعث...فالسلطة الدكتاتورية الرجعية الحالية ما زالت تواصل معاداتها للديمقراطية ولمصالح الشعب الحيوية، وتواصل حربها القذرة في كُردستان انطلاقاً من عدائها الشديد لأي من الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكُردي.. وعلى هذا فإن الحكم القائم يعاني من أزمة عميقة لا يمكن حلها إلا بالقضاء عليه، وإقامة حكم وطني ديمقراطي في البلاد... إن حزبنا تبعاً لذلك سيواصل كفاحه مع القوى الوطنية الأخرى بمختلف الأشكال حتى يتحقق المطلب الشعبي والوطني الملح"[١٦٧].

وبعد مرور أكثر من ستة شهور على وصول عبد السلام محمد عارف صدر تقرير يتضمن تقويماً لطبيعة سلطة عارف عن اجتماع لأعضاء في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الداخل في آيار/ مايس ١٩٦٤ أكد ما ذهب إليه بيان الحزب الصادر في كانون الأول ١٩٦٣ حيث ورد فيه:

"إن الطابع المميز للحكم الحالي هو دكتاتورية عسكرية رجعية... فالبلاد تحكم بلا برلمان يمثل الشعب ولا حريات سياسية ولا أحزاب ولا حرية التنظيم النقابي ولا حرية النشر والصحافة ولا حرية الاجتماع والتظاهر... إن الذين يتمتعون بالحرية في ظل الحكم الحالي هم فئات ضيقة من القوميين اليمنيين ومن رجال العهد البائد. والمستعمرون والرجعيون في الداخل هم أو من يستفيد من عداء الحكم الحالي للديمقراطية وعزلته عن

---

١٦٧ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. إصدار اليوبيل الذهبي. طبعة أولى. لندن. ١٩٨٤. ٦ ٤٢٨/٤٢٩.

الشعب لتوسيع نشاطاتهم ولتنفيذ مشاريعهم. وهذا يشكل تهديداً جدياً لاستقلال البلاد وقضية شعبنا الوطنية ومطامحه الديمقراطية"[١٦٨].

وخلال هذه الفترة جرت الكثير من التغيرات على صعيد العراق ومصر وعلى مستوى العلاقات بين الاتحاد السوفييتي ومصر وبين الاتحاد السوفييتي والعراق نشأ عنه تغيرٌ في موقف الحزب الشيوعي العراق وتجلى في تقرير الحزب في آب/أغسطس من العام ١٩٦٤. فما هي هذه المتغيرات التي تسببت بتغيير الموقف، رغم أن موقف الحكم من الحزب الشيوعي العراقي لم يتغير؟

إن المتتبع لتلك الفترة يستطيع تسجيل مجموعة كبيرة من العوامل التي أثرت على هذا الموقف، وهي عوامل داخلية وخارجية. والتي يمكن بلورتها فيما يلي:

* سعي حكومة عبد السلام محمد عارف إلى تعزيز علاقات العراق بالجمهورية العربية المتحدة (مصر) وعقد اتفاقية أيار/مايس ١٩٦٤ بهدف تحقيق الوحدة بين البلدين خلال سنتين، رغم عدم حصولها وعدم اتخاذ خطوات فعلية وجدية في هذا الاتجاه.
* بدء المفاوضات بين الحكومة العراقية والحركة الكُردية المسلحة بقيادة ملا مصطفى البارزاني ووصولها إلى اتفاق أولي بإيقاف القتال والبدء بالتفاوض لإيجاد حل سلمي للقضية الكُردية، والذي تحدثنا عنه في موقع أخر من هذا الكتاب.
* قيام الجناح القومي الناصري في العراق بتشكيل حزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" المماثل لما هو موجود في مصر، بدعم من القاهرة وبموافقة من عبد السلام محمد عارف وتوجيه الدعوة لقوى سياسية أخرى للالتحاق بهذا الاتحاد باعتباره تجمعاً لكل القوى السياسية العراقية أو جبهة وطنية واسعة تحت قيادة القوميين الناصريين.
* إصدار قرارات التأميم الموجهة ضد المشاريع الصناعية التابعة للقطاع الخاص العراقي والمصارف وشركات التأميم وإعادة التأمين العراقية والأجنبية وبعض مرافق التجارة

---

١٦٨ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٠.

الخارجية، في شهر تموز/يوليو من العام ١٩٦٤ على طريقة إجراءات التأميم التي اتخذتها الحكومة المصرية منذ العام ١٩٦١ وامتدت حتى العام ١٩٦٤.

* حل الحزب الشيوعي المصري والسعي لالحاقه بالاتحاد الاشتراكي على وفق قرار اتخذه المكتب السياسي أثناء تولي الدكتور فؤاد مرسي سكرتارية الحزب، وبدء الحكومة المصرية بإطلاق سراح السجناء الشيوعيين من السجن تدريجاً.

* الزيارات المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي ومصر وطرح المسؤولين في الاتحاد السوفييتي وألمانيا الديمقراطية رؤية جديدة عن مصر تتضمن ادعاء بأن مصر سائرة على طريق التطور اللارأسمالي وصولاً إلى الاشتراكية، وبالتالي فأن هذا الدرب سيكون غير مغلق بالنسبة للتطور الجاري في العراق حينذاك. وكانت الحركة الشيوعية قد تبنت لتوها موضوعة طريق التطور اللارأسمالي بالنسبة للدول النامية التي كانت العلاقات الآنتاجية الرأسمالية لا تزال ضعيفة التطور، أي إمكانية تجاوز الرأسمالية لبناء الاشتراكية عبر طريق التطور اللارأسمالي وبقيادة البرجوازية الصغيرة.

ونشأ عبر هذا الطرح من جانب السوفييت والغالبية العظمى من أحزاب الأممية الثالثة الموقف القائل بأن المهم في العملية الثورية للبلدان النامية هو الجانب الاجتماعي، الذي يتجلى في سعي التنمية والديمقراطية الاجتماعية، والذي لا يفترض أن تسود في هذه البلدان الديمقراطية السياسية. وكان هذا التحليل ينسجم، كما يبدو اليوم بوضوح كبير، مع واقع الحال في البلدان الاشتراكية التي حرمت من الحرية السياسية والديمقراطية ولكنها عرفت شكلاً معيناً ومشوهاً من العدالة الاجتماعية. وقاد غياب الديمقراطية إلى غياب تلك العدالة الاجتماعية النسبية والمشوهة أيضاً بعد عدة عقود من وجود النظم الاشتراكية القائمة في الواقع بسقوطها، رغم أنها كانت حلماً للمحرومين في العالم واعتقدت بأنه النموذج الصالح لشعوبها، ولكن عوامل كثيرة أفسدت هذه التجربة التاريخية وقادتها إلى الآنهيار والتي ربما سنبحث فيها في الكتاب التاسع من هذه المجلدات العشرة.

تدخلت القيادة المصرية لدى القيادة السوفييتية لتحسين العلاقات بين الدولة العراقية والسوفييتية وفي سبيل حصول العراق على السلاح والعتاد للجيش العراقي. ولا شك في أن

التخفيف النسبي الذي شهدته الحياة السياسية في العراق في أعقاب سقوط البعث بالنسبة لنسبة غير قليلة من السكان قد لعب دوره في تغيير الموقف أيضاً.

فما هو الموقف الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في آب/أغسطس ١٩٦٨؟ وهل سنجد تجلياً للعوامل التي ذكرناها في أعلاه في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي؟

تضمن التقرير عدة نقاط جوهرية حاولت تحديد طبيعة النظام العارفي بخلاف ما توصل إليه تقرير اللجنة المركزية تأكيداً لما توصل إليه تقريرٌ أعدته طائفة من أعضاء اللجنة المركزية وكوادر حزبية في الخارج في حزيران/يونيو ١٩٦٤ وبخلاف التقرير الذي أعد في الداخل من أعضاء اللجنة المركزية في أيار/مايس ١٩٦٤، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

* إن الحكم الجديد أسقط الفاشية في العراق وخلق ظروفاً أفضل لنضال القوى المعادية للاستعمار وصيانة الاستقلال الوطني. إذ جاء في التقرير ما يلي:

"ينظر الاجتماع الكامل للجنة المركزية إلى انقلاب ١٨/تشرين الثاني/١٩٦٣ كحركة أزاحت كابوس الحكم الفاشي "الحرس القومي" عن كاهل الشعب وخلقت ظروفاً أفضل لنضال القوى المعادية للاستعمار من أجل صيانة الاستقلال الوطني وتغيير سياسة العراق الرسمية وإعادته إلى ركب التحرر العربي"[١٦٩].

* تأييد جهود النظام العارفي الموجهة لتنمية التنسيق مع الجمهورية العربية المتحدة باتجاه إقامة الوحدة بين العراق ومصر. وقد ورد في التقرير ما يلي:

"إن الحزب الشيوعي العراقي يؤيد كل إجراء وطني تقدمي اتخذه الحكم القائم ويؤيد اتفاقية التنسيق بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وما سيتبعها من خطوات وحدوية مدروسة"[١٧٠].

* التعبير عن تأييد الحزب بأن ما يجري في مصر والجزائر يعبر عن السير في طريق التطور اللارأسمالي، وأن العراق يمكن أن يسير بهذا الاتجاه وأن من واجب الحزب تأييد هذه الوجهة ودعمها. فقد ورد في تقرير اللجنة في آب ١٩٦٤ بهذا الصدد ما يلي:

---

١٦٩ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٣٢.

١٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٢.

"يلاحظ الاجتماع الكامل أن التطورات الجديدة على المسرحين العالمي والعربي قد فتحت أمام العراق إمكانية انتهاج الطريق الذي سلكته الجمهورية العربية المتحدة والجزائر طريق التطور اللارأسمالي"[١٧١].

* ثم يؤكد التقرير ما يلي:

"إن التحولات التي تمت في الجمهورية العربية المتحدة بالأخص منذ تموز ١٩٦١ (والمقصود هنا إجراءات التأميم التي شملت منشآت ومؤسسات القطاع الخاص المصري في القطاع الصناعي وفي العديد من المجالات الاقتصادية الأخرى في الفترة بين ١٩٦١–١٩٦٤ التي اعتبرت إجراءات تقع ضمن المفهوم الجديد للتطور اللارأسمالي صوب الاشتراكية، ك. حبيب) وفي الجزائر منذ انتصار الثورة الوطنية قد مكنت البلدين الشقيقين من الدخول الفعلي في طريق التطور اللارأسمالي. ففي الجزائر حيث تقترن هذه التحولات بإطلاق مبادرة كل القوى الثورية في الأمة، وخصوصاً قوى الشعب العاملة من العمال والفلاحين وبإشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية تتوفر المقدمات الموضوعية المادية والسياسية أمام الجزائر للانتقال إلى الاشتراكية"[١٧٢].

ويبدو أن اجتماع اللجنة المركزية في آب/أغسطس ١٩٦٤ كان قد "اقتنع" بأن وجهة الحزب الواحد التي دعت إليها القيادة السياسية الحكومية في الجزائر في إطار "جبهة التحرير الوطني الجزائرية" والقيادة السياسية في مصر في حزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" والقيادة السياسية الحكومية في العراق في الحزب المماثل لمصر، حزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" بقيادة عبد السلام محمد عارف والناصريين، هي الصيغة المناسبة التي يمكن للشيوعيين أن ينخرطوا فيها أيضاً، كما حصل في مصر، ولم يحصل في الجزائر، هو الطريق المناسب للحزب الشيوعي في العراق. وكانت هذه الوجهة قد عبر عنها وعمل من أجلها نيكيتا خروتشوف، سكرتير عام الحزب الشيوعي في

---

١٧١ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٢.

١٧٢ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٣.

الاتحاد السوفييتي قبل إبعاده عن قيادة الحزب والحكومة في خريف العام ١٩٦٤. وقد جاء في تقرير آب ١٩٦٤ بهذا الصدد ما يلي:

"إن السعي لتوحيد الجماهير العاملة والقوى الوطنية والتقدمية في منظمة شعبية واحدة، كما هو جار في بعض البلدان العربية كالجزائر والجمهورية العربية المتحدة ينبغي أن يقترن بضرورة توسيع إطار هذه المنظمة ليشمل جميع القوى الثورية في البلاد وفي مقدمتها الأحزاب الشيوعية. وفي هذه الحالة يمكن لهذه المنظمة أن تتطور في ظروف الديمقراطية الواسعة لتصبح أداة لتحقيق تحالف شعبي واسع يضم العمال والفلاحين وكل القوى الوطنية والتقدمية في البلاد، وأن يتحول بالنتيجة إلى شكل سلطة سياسية شعبية قادرة على تطبيق برامج تقدمية جريئة تستهدف تحولات عميقة في الاقتصاد وبناء المجتمع وتنظيم الدولة"[١٧٣].

* وفي الوقت الذي جاء في التقرير ما يؤكد أن مثل هذه المسيرة يفترض أن تتم في ظل ديمقراطية واسعة، أشار في مكان آخر وبوضوح إلى ضرورة "عدم وضع الديمقراطية السياسية كشرط للتعامل الإيجابي مع النظام في العراق، مبرراً ذلك بأن الديمقراطية السياسية ستكون حصيلة لتطور الأوضاع العربية وضغطها على العراق"[١٧٤].

* وبسبب صدور تقرير سابق عن الكادر الشيوعي في الخارج في شهر أيار/مايس ١٩٦٤ وصف باليسارية والتطرف، رأى الاجتماع أن الخطر الذي يتهدد الحزب حينذاك يتأتى من الجمود العقائدي والآنعزالية اليسارية، وبالتالي يفترض توجيه العمل ضدها عبر التثقيف بالخط الجديد للحزب. وبهذا الصدد ورد ما يلي:

" يرى الاجتماع الكامل إن الخطر الرئيسي الذي يتوجب تركيز الكفاح الفكري ضده من قبل حزبنا في المرحلة الراهنة هو خطر الجمود العقائدي والآنعزالية "اليسارية" التي لها تقاليد عريقة داخل حركتنا الثورية في العراق ولها ظروف موضوعية مؤاتية على الصعيدين المحلي والعالمي"[١٧٥].

---

١٧٣ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٣.

١٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٣.

١٧٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٣.

لقد كان هذا الخط بشكل عام لا ينسجم مع واقع العراق حينذاك ولا مع السياسة التي انتهجها النظام القومي الجديد في معاداته للديمقراطية والحزب الشيوعي وقوى اليسار الديمقراطي في العراق، إذ كانت البلاد تعيش في ظل الدكتاتورية العسكرية الفردية المطلقة لعبد السلام محمد عارف ووجود مئات من الشيوعيين والديمقراطيين يرزحون في سجون ومعتقلات النظام. كما لم تتوقف عمليات إعدام الشيوعيين حتى بعد صدور هذا التقرير، حين اغتيل الكادر الشيوعي حميد الدجيلي بعد مطاردة الشرطة له في بغداد مثلاً. فمن كان يقف وراء مثل هذا التقرير؟

لا شك في أن القادة والعلماء الرسميين السوفييت في المدارس الحزبية والأكاديمية الحزبية والمعاهد الخاصة بالدراسات الشرقية كانوا وراء ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

* صياغة موضوعة إمكانية ولوج الدول النامية في طريق التطور اللارأسمالي، ومنها الدول العربية وكذلك العراق.
* موضوعة عدم اعتبار الديمقراطية السياسية ضرورة لا بد منها ما دامت الوجهة الاجتماعية العامة ضد الاستعمار والرأسمالية.
* إمكانية انخراط الشيوعيين في أحزاب سياسية للبرجوازية الصغيرة الثورية التي سيكون في مقدور الشيوعيين أن يلعبوا فيها دوراً مهماً.

اقتنع الكثير من قادة الحزب الشيوعي الذين كانوا في البلدان الاشتراكية حينذاك بهذه الموضوعات وعملوا على إدخالها في فكر الحزب، ولكنها بقيت معزولة عن قاعدة الحزب وكوادره الثانوية. ولكن البعض الآخر منهم لم يقتنعوا بهذه الموضوعات وتصدوا للسياسة التي أطلق عليها بـ "خط أب اليميني" وفجر جدالاً وصراعاً فكرياً وسياسياً حاداً داخل اللجنة المركزية وكوادر وقاعدة الحزب في سائر أنحاء العراق وفي تنظيمات الحزب الشيوعي في الخارج.

انتخب اجتماع أب/أغسطس ١٩٦٤ اللجنة المركزية ومكتبها السياسي وكانا على النحو التالي:

عزيز محمد، زكي خيري، باقر إبراهيم، كريم أحمد الداوود، عزيز الحاج حيدر، عامر عبد الله، ثابت حبيب العاني، عبد السلام الناصري، بهاء الدين نوري، صالح مهدي دكلة، عمر علي الشيخ، آرا خاچادور، مهدي عبد الكريم. وانتخب عزيز محمد سكرتيراً أولَ، كما انتخب بقية أعضاء المكتب السياسي.

رفضت القاعدة الحزبية ونسبة عالية من الكوادر الشيوعية النهج الجديد لسياسة الحزب رفضاً قاطعاً واستنكرت التفكير به أصلاً واعتبرته خطاً يمينياً يتعارض مع الواقع العراقي ورؤية الغالبية العظمى من الشعب وأعضاء الحزب. وكانت أكثر القضايا إثارة للشيوعيين قد تبلورت في ثلاث نقاط، وهي:

- اعتبار سلطة عارف وكأنها لم تكن مشاركة في الإرهاب الذي مارسه الحكم البعثي، وبالتالي تبرئتها من الجرائم التي ارتكبتها ضد الحزب الشيوعي العراقي، والتوجيه لمصافحة الحكم وإبداء الاستعداد للتعاون معه.
- بدا للشيوعيين العراقيين وكأن قيادة الحزب تريد حل الحزب والآنخراط في صفوف الاتحاد الاشتراكي العربي.
- وأن هذا الاتجاه اليميني يعتبر خضوعاً لمواقف قيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي.

لقد أقر هذا الخط بالأكثرية في اجتماع اللجنة المركزية وغالبية أعضاء المكتب السياسي، وبالتالي لم يكن سهلاً تغييره. ولهذا جرت مقاومة جدية للضغط الذي مارسته القاعدة والكوادر الحزبية في الداخل والخارج، واعتبرت أي رفض لتنفيذ قرارات اللجنة المركزية تجاوزاً على الشرعية وخرقاً للنظام الداخلي. وتجلى ذلك في قرارات المكتب السياسي للجنة المركزية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ رافضة أي تغيير للخط مهما يكن الثمن وأنها ستقاوم محاولات الضغط أو حتى التمرد على قرارات الحزب.

أصرَّت اللجنة المركزية على خطها المتهم باليمينية، وقررت البدء بتنفيذه، ولكنها اصطدمت بعقبات كبيرة وانسحابات غير قليلة من الحزب. أشار إليها بهاء الدين نوري حين كتب يقول:

"على أثر أتباع سياسة آب ١٩٦٤ شاع التذمر بين بقايا التنظيمات الحزبية وترك الكثيرون صفوف الحزب. وتجمع عدد من المنسحبين في تكتل خاص بهم سمي "الثوريون". لكن هذه الكتلة لم تفلح في استقطاب الكثيرين ولم تجد من الكوادر الكفوءة من ينضم إليها ويقودها"[١٧٦].

لهذا أجبرت اللجنة المركزية على عقد اجتماع لها في نيسان/أبريل من العام ١٩٦٥ وغيّرت الخط باتجاه آخر تماماً وأقرت ما يلي:

* اعتبار الخط السابق خاطئاً ولا ينسجم مع الواقع العراقي وأن زمرة عارف – يحيى تسير باتجاه معاداة الشعب، وأن النظام يدفع بالعراق إلى حرب أهلية.
* دعوة جميع القوى الوطنية المعادية للاستعمار إلى التعاون لإسقاط حكم عارف – يحيى العسكري الدكتاتوري.
* اعتبار الكفاح العنفي هو الأسلوب الرئيس في نضال الشعب العراقي.
* وبالنظر لظروف العراق فيفضل أن تمارس قوى وطنية ديمقراطية أخرى السلطة، إذ أنها ستضفي على الوضع أجواء أخرى غير معادية من جانب قوى في العراق أو في المنطقة والخارج.

ولكن ما هي العوامل الجديدة التي ساعدت القاعدة الحزبية والكوادر المتقدمة على فرض هذا التغيير، أي أن التغيير لم يتم بالعامل الذاتي فحسب، بل نشأت عوامل موضوعية ساعدت على ذلك، وهي:

** استمرار الصراع داخل اللجنة المركزية ومكتبها السياسي حول خط الحزب الجديد بين اتجاهين متعارضين تماماً.
** عدم توصل الحركة الكُردية المسلحة إلى حل سلمي مع الحكومي وبدء القتال مجدداً، وواقع وجود قوى شيوعية مسلحة مشاركة في القتال في كُردستان العراق.
** تغير واضح في موقف القوميين الناصريين من حكومة عبد السلام محمد عارف وقناعتهم بأنها غير جادة في التنسيق مع مصر والوصول إلى وحدة فعلية معها من جهة،

---

١٧٦ نوري، بهاء الدين. مذكرات بهاء الدين نوري. لندن. دار الحكمة. ط ١. ٢٠٠١. ص ٣٢٣.

وقناعة عبد الناصر بأن الحكومة العراقية غير جادة بموضوع الوحدة العربية ولا بإيجاد حل سلمي مع الكُرد من جهة أخرى.

** مزاج القاعدة الحزبية الرافض للعمل تحت أفكار ونهج خط آب ١٩٦٤. وكان هذا الرفض ينسجم مع مزاج الجماهير الواسعة والتي كانت لا تزال محيطة بالحزب.

من هنا يمكن القول بأن الحزب الشيوعي العراقي كان قلقاً ومضطرباً في هذه الفترة يتقلب بين اليمين واليسار دون أن يجد الموقف المناسب لمواجهة الوضع الجديد الذي نشأ في أعقاب سقوط حكم البعث. فالوضع في العراق حينذاك لم يكن يؤذن بحرب أهلية، كما لم يكن في مقدور الحزب الشيوعي أن يشن كفاحاً مسلحاً ضد النظام القائم أو يعد انقلاباً شعبياً أو مسلحاً ضده. ولم يكن واضحاً كيف ستسير الأمور لتوضيح سبل ممارسة أسلوب العنف في إسقاط النظام. كما أن خط الحزب اليميني المرفوض من القاعدة الحزبية وغالبية الكوادر، لم يكن في الوقت نفسه مقبولاً من جانب الحكم القائم حينذاك، وبالتالي كان لا يوجد أي سبيل لتأمين تحقيق خط آب.

ولهذا فإن الصراع بين الاتجاهين قد تواصل في قيادة الحزب، رغم إقرار الخط الجديد ووجد المركز القيادي في بغداد نفسه ملزماً بالدعوة إلى عقد اجتماع موسع لمجموعة من الكادر الحزبي المتقدم وبحضور أعضاء اللجنة المركزية ومرشحيها الموجودون في العراق لدراسة خط الحزب الجديد.

عقد هذا الاجتماع فعلاً في تشرين الأول من عام ١٩٦٥ ببغداد بحضور ٢٥ شخصاً، كان من بينهم سبعة من أعضاء اللجنة المركزية وهم: بهاء الدين نوري وسلام الناصري، وعامر عبد الله، وآرا خاجادور، وناصر عبود وصالح دگله وحسين سلطان، والبقية كانت من الكوادر الحزبية وأغلبهم من منظمة بغداد. كما لم يشارك في هذا الاجتماع مندوبو منظمة إقليم كُردستان، إذ أنها كانت في حينها من أكبر المنظمات وفيها الكثير من الكوادر العربية. تركز النقاش حول السلطة السياسية وهل يسعى الحزب إليها وكيف يمكنه انتزاعها من أيدي القوى القومية الحاكمة. وكان الشعار الذي تبناه الحزب في اجتماع نيسان والذي دعا إلى إسقاط النظام عبر "العمل الحاسم" للاستيلاء على السلطة مطروحاً

للمناقشة. تبلور الصراع الفكري والسياسي في الحزب في هذا الاجتماع باتجاهين مثل الأول عامر عبد الله ومثل الثاني بهاء الدين نوري، وكلاهما كان متهماً باليمينية منذ العام ١٩٥٩ من قبل سكرتير الحزب سلام عادل والغالبية العاملة في قيادة الحزب حينذاك والقاعدة الحزبية، إذ اتهما بكونهما، ومعهما زكي خيري ومحمد حسين أبو العيس يقودان الخط اليميني في الحزب في فترة حكم عبد الكريم قاسم ويرفضان مواجهة سياسة قاسم، وأطلق على هذه المجموعة بـ "كتلة الأربعة الآنتهازية اليمينية".

تضمن تقرير عامر عبد الله تحليلاً للوضع السياسي منذ سقوط حكم البعث وشخص بأن النظام العارفي متهرئ ومتصارع وعاجز عن الدفاع عن نفسه، وأن الخلافات بين عارف وبين التيار الناصري والجمهورية العربية المتحدة آخذ بالتفاقم، إضافة إلى بدء المعارك ضد القوات الكُردية، كما أن النظام ما زال يشن حملة مداهمات واعتقالات ضد الحزب الشيوعي العراقي. وكان الحكم القومي الجديد لتوه قد قتل الكادر الشيوعي المتقدم حميد الدجيلي إثر مداهمة بيته وهروبه ومطاردته من قبل شرط الأمن وإطلاق النار عليه وإصابته بطلقات قاتلة فوراً، إضافة إلى اعتقال عدد آخر من كوادر الحزب المتقدمة.[١٧٧] وخرج عامر عبد الله باستنتاج يؤكد إمكانية قيام الحزب بعمل عسكري حاسم، أي تنظيم انقلاب عسكري، يطيح بالنظام ويسمح للحزب بتسلم السلطة. وأن هذا العمل الحاسم الذي يقوم به الجيش (خط هاشم) يمكن أن يدعم وبسرعة من قبل الجماهير الشعبية. وقد أيدت هذا التقرير غالبية الحضور.

أما تقرير بهاء الدين نوري فقد تضمن تحليلاً للوضع لا يختلف كثيراً عن الوجهة العامة التي تحدث بها عامر عبد الله، ولكنه خلص إلى استنتاج يشير إلى عجز الحزب عن القيام بمثل هذا العمل الحاسم واحتمال كبير بفشله، ثم أكد حتى في حالة نجاح الحزب في انتزاع السلطة، فهل في مقدوره في ظل الظروف القائمة في العراق وواقع الجماهير والظروف المحيطة بالعراق والوضع الدولي أن يحتفظ وحده بالسلطة، في حين لا يوجد تعاون فعلي مع القوى السياسية الأخرى. وكان العدد المؤيد لوجهة بهاء الدين نوري محدودة، رغم أن التحليل

---

١٧٧ نوري، بهاء الدين. مذكرات بهاء الدين نوري. مصدر سابق. ص ٣٢٢/٣٢٣.

الذي طرحه كان الأصوب في واقع العراق حينذاك، وكان ينظر إليه على أنه ما يزال يمينياً، في حين رأت الأقلية أن اتجاه عامر عبد الله يسارياً مغامراً وفيه الكثير من الهروب إلى أمام، بخلاف ما كان يعرف عن عامر عبد الله من قدرته على التحليل والالتزام بنهج فكري أكثر رصانة.

يشير بهاء الدين نوري حول طبيعة الحضور وموقفه في هذا الاجتماع فيقول:

"كانت غالبية المشاركين من ذوي الاتجاه اليساري المتطرف، الذي كان يعبر في الواقع عن رد فعل عنيف ضد النهج اليميني الذي ساد سياسة الحزب لسنوات سابقة. كانت المناقشات حيوية وحادة، رغم أن الاتجاه الفكري اليميني كان ضعيفاً ومتمثلاً بالدرجة الأساسية في سلام الناصري ولدرجة أقل حسين سلطان. وكان الموضوع الرئيسي، الذي دار حوله معظم النقاش، هو الخط السياسي اللاحق للحزب. كان القسم الأكبر يطالب بتبني خط سياسي أطلق عليه اسم "العمل الحاسم" أي الاستيلاء السريع على السلطة عن طريق انقلاب عسكري فوري. وكان الناصري من الرافضين لهذا الخط أصلاً. فيما كنت أقف بين الرأيين إذ كنت من مؤيدي اللجوء إلى الجيش من قبل الشيوعيين أيضاً، شأنهم شأن الأوساط الأخرى، كسبيل للوصول إلى السلطة في بلد تنعدم فيه الديمقراطية وتظل لغة العنف هي السائدة وهي الحكم الفاصل. وبهذا المعنى كنت مع تكتيك العمل الحاسم. غير أنني لم أكن على قناعة بأن الحديث عن "العمل الحاسم" في تلك الظروف الصعبة، التي أعقبت نكسة ١٩٦٣ الكبرى كما أعقبت انحراف ١٩٦٤ اليميني، يحمل شيئاً من الجد حيث لم يكن لدى ح ش ع _ الذي كنت على رأسه آنئذ في غياب السكرتير – أي تنظيم حزبي في الجيش مؤهل للاضطلاع بمثل هذه المهمة. كنت أرى في إصرار هؤلاء على العمل الحاسم بتلك الكيفية ضرباً من الصبيانية"[١٧٨].

من المهم أن نشير هنا إلى أن الحزب لم يكن يعيش في وضع يتميز في حينها بمد ثوري من جهة، ولا في وضع يمكن معه القول بأن الحزب قد استعاد عافيته من ضربات الحكم البعثي والضربات اللاحقة من حكم عارف. ولهذا كان الخط المطروح لا يتناغم مع الواقع

---

١٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٨/٣٢٩.

القائم، مع أن الخط اليميني هو الآخر لم يكن منسجماً مع واقع العراق وسياسة الحكم العارفي.

وفي مجال إعادة تنظيم العمل القيادي اتفق المجتمعون على اختيار مركز قيادي ميداني للحزب يمارس مهمة القيادة وأن يبقى بهاء الدين نوري ينوب عن سكرتير الحزب وأن يجري انتخاب هذه القيادة من الموجودين على أن يحتفظ أعضاء اللجنة المركزية في الخارج بمراكزهم الحزبية. طرح ١٦ شخصاً للانتخاب وهم أعضاء المركز القيادي على أن يجري انتخاب ١٢ منهم. وكانت النتيجة على النحو الآتي: بهاء الدين نوري، عامر عبد الله، سلام الناصري، آرا خاجادور، صالح دگله، وحسين سلطان، وهم أعضاء لجنة مركزية أصلاً، وشاكر محمود، كاظم الصفار، كاظم فرهود، كاظم جواد، وماجد عبد الرضا، وإبراهيم إلياس. وهم من الكوادر الحزبية. والوحيد الذي لم يجر انتخابه من أعضاء اللجنة المركزية السابقين كان ناصر عبود، وهو عامل شيوعي كان يعمل في اللجنة المركزية للحزب في عهد فهد في النصف الثاني من أربعينات القرن العشرين.[١٧٩]

وإذ وجد هذا الخط الجديد قبولاً واسعاً لدى القاعدة الحزبية وجمهرة غير قليلة من الكادر الحزبي، فأنه وجد الرفض بشكل عام من أعضاء اللجنة المركزية المقيمين في الخارج. وكان الاعتراض عموماً ينصب على ثلاث مسائل جوهرية بالنسبة لقواعد وأسس عمل وتنظيم الحزب اللينيني حينذاك، وهي:

– عقد اجتماع حزبي بمستوى قيادي دون أخذ موافقة سكرتير الحزب والمكتب السياسي للجنة المركزية.

– إجراء انتخابات جديدة لقيادة الحزب دون وجود الآخرين.

– تغيير خط الحزب بصورة كاملة.

ومن هنا جاء اعتبار زكي خيري أن هذا الاجتماع يعتبر بمثابة انقلاب على قيادة الحزب[١٨٠]، رغم أن هذا الاجتماع كان يعبر عن نبض القاعدة الحزبية، بغض النظر عن كون

---

١٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣٠.

١٨٠ بطاطو، حنا. العراق. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٣٧٤.

السياسة التي أقرها الاجتماع صائبة أم خاطئة. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا الاجتماع عقد بتأثير الضغط المتعاظم الذي تعرضت له قيادة الحزب من جانب الكوادر الشيوعية والقاعدة الحزبية والجماهير المحيطة بالحزب.

وصلت المسائل الأساسية الخاصة بأبرز المداخلات وقرارات اجتماع الـ ٢٥ إلى سكرتير اللجنة المركزية عزيز محمد، الذي كان حينها في موسكو، فعقد اجتماع لأعضاء اللجنة المركزية حضره كل من: عزيز محمد، عزيز الحاج، باقر إبراهيم، كريم أحمد، ثابت حبيب العاني مهدي عبد الكريم، كرس لمناقشة نتائج الاجتماع. اختلف الحضور في الموقف من هذه القرارات بين معارض لها كلية وبين مؤيد متحفظ عليها أو مؤيد يريد تعديلها. ولكن الرسالة التي وجهت إلى المركز القيادي ببغداد والتي وقعها كل من عزيز محمد وكريم أحمد وباقر إبراهيم، فقد تميزت بالهدوء والابتعاد عن استفزاز المركز القيادي ببغداد وخشية حصول انشقاق في الحزب. فقد تضمنت الرسالة نقداً لعقد مثل هذا الاجتماع دون استشارة سكرتير وأعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية في الخارج، ثم إجراء انتخابات دون وجود هؤلاء، إضافة إلى عدم وجود ممثلين عن لجنة إقليم كُردستان وباقي المنظمات الحزبية، إذ تركز الحضور على كوادر منظمة بغداد. ولكنها وافقت أن يبقى المركز القيادي المنتخب يعمل إلى حين عقد اجتماع موسع للجنة المركزية، كما حذرت من أي عمل يساري مغامر وطائش يقود الحزب إلى كارثة وإلى مزيد من الصعوبات.

في العام ١٩٦٧ أصدر عزيز الحاج وزكي خيري كراساً تحت عنوان "مشروع منهاج الحزب الشيوعي العراقي" كمسودة أولية للمناقشة العامة. تضمن العنوان الخارجي للكراس الشعار المركزي التالي الذي عبر عن مضمون المشروع: "المسيرة التاريخية المجيدة للثورة العراقية نحو جمهورية ديمقراطية ثورية تحت قيادة الطبقة العاملة لإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية والشروع بالثورة الاشتراكية"[١٨١]. تضمن المشروع تقييماً

---

١٨١ الحزب الشيوعي العراقي. مشروع منهاج الحزب الشيوعي العراقي. مسودة أولية للمناقشة العامة. المسيرة التاريخية للثورة العراقية نحو جمهورية ديمقراطية ثورية. منشورات الحزب الشيوعي العراقي. عام ١٩٦٧. ويشار هنا إلى أن هذا الكراس قد كتب بالا تفاق بين زكي خيري وعزيز الحاج وطرح للمناقشة باسم الحزب الشيوعي العراقي

لمسيرة الثورة العراقية منذ ١٩٢٠ وصولاً إلى ثورة تموز ١٩٥٨ والنضال الذي خاضه الشعب العراقي والحزب الشيوعي العراقي طيلة تلك الفترة ثم مسيرة العراق في أعقاب الثورة والآنتكاسة فيها وعجز حكومة قاسم عن مواصلتها، ثم الخط اليميني الذي وقع فيه الحزب وتخلفه عن إزاحة حكومة قاسم وتسلم الحكم والسيرة بالثورة إلى نهاياتها الطبيعية، أي إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية والدخول في مرحلة الآنتقال صوب الثورة الاشتراكية. وأدان خط الحزب اليميني في تلك الفترة. ثم أدان بقوة ثورة الردة في شباط/فبراير ١٩٦٣ وانقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣، ثم أدان خط الحزب اليميني الذي تجلى في اجتماع آب ١٩٦٤. ثم طرح المنهاج تصوره للمهمات التي تواجه الحركة الوطنية والحزب في هذه المرحلة، وهي مهمات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التي لخصها بما يلي:

"فكل وطني يهمه أن يسترجع العراق المحتوى التحرري السياسي لاستقلاله الذي جردته منه ردة (٨ شباط) كما يهمه تطوير الاستقلال الاقتصادي لبلاده من جديد، وإسهام العراق المتحرر من جميع أشكال التبعية" قديمها وجديدها، في النضال الثوري للأمة العربية، وكل ثوري أصيل يهمه تحرير القومية الكُردية من الاضطهاد القومي وتحقيق أمانيها القومية العادلة وحقها الطبيعي في تقرير مصيرها، وعلى ألأقل إدارة شؤونها بنفسها. ولا يزال أمام الثورة الجديدة في العراق المهمة الوطنية الكبرى، مهمة تصفية جميع المواقع الاستعمارية وأشكال الهيمنة الاستعمارية، وبالأخص تضييق الخناق على الاحتكار النفطي الاستعماري ثم التحرر منه نهائياً. ولا يزال أمام الثورة العتيدة في العراق تحقيق الديمقراطية الكاملة في حياة البلاد بإجراء الإصلاح الزراعي الجذري الشامل وتحرير المرأة وإنجاز كافة التحولات الديمقراطية العميقة الثقافية والاجتماعية في حياة الريف والمدينة، والحكم الذاتي لكُردستان، والتنسيق السياسي الاقتصادي والثقافي مع البلدان العربية المتحررة ورفع المستوى المعيشي للكادحين، والتطوير الاقتصادي المنهجي بالتخطيط العلمي وبإسناد الدور القيادي للقطاع العام. والشروع بتصفية الرأسمال الطفيلي وتوجيه الرساميل الخاصة إلى الآنتاج"[١٨٢].

---

١٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٩.

بعد هذا الطرح للمهمات بدأ أصحاب المشروع توضيح المهمات الجديدة للمرحلة الثورية الجديدة على النحو التالي:

"إن المهام أنفة الذكر هي مهام وطنية ديمقراطية وليست مهامَّ اشتراكية، وهي ما خلفته ثورة (١٤ تموز) الثورة الوطنية الديمقراطية غير المنجزة، جراء انقطاعها بثورة الردة، وعلى المرحلة الجيدة من الثورة إنجازه. بيد أن المرحلة الجديدة من الثورة لن تكون ثورة ديمقراطية خالصة. فالشيء الأساسي، الأكثر أهمية، في كل ثورة هو السلطة السياسية في الدولة، هو مسألة من سيمسك بزمام سلطة الدولة، أية طبقة وأي حلف بين الطبقات ستمثله الدولة الثورية الجديدة؟ أي طبقة ستكون الطليعة والقائد للدولة الجديدة؟ إن انتصار الثورة الحاسم، لا يمكن أن يتحقق إلا بقيام جمهورية ديمقراطية ثورية، تضطلع فيها الطبقة العاملة وعلى رأسها الحزب الشيوعي العراقي، بالدور الطليعي والقائد السياسي، وتعتمد بالأساس على حلف العمال والفلاحين. إن الاستعمار سيبقى هو العدو الأساسي والرئيسي للثورة، ولكن اتجاه الضربة ضد الاشتعمار قد تبدل.فلم يعد اتجاه الضربة مسدداً ضد الاحتلال الأجنبي والحكم الاستعماري (الكولونيالي) المباشر كما كان في ثورة (١٩٢٠) الوطنية العامة، ولا ضد النظام الملكي شبه الإقطاعي التابع للاستعمار كما كان في ثورة (١٤ تموز) الوطنية الديمقراطية، بل ضد الدكتاتورية العسكرية البوليسية الممثلة للبرجوازية المعادية للثورة الآن، فإن المصالح والهيمنة الاستعمارية تختفي الآن وراء ستار هذه الدكتاتورية الرجعية الشوفينية المعادية للشعب وللديمقراطية وللقومية الكُردية وللشيوعية ولحركة التحرر العربي الثورية والمتهادنة مع الاستعمار واحتكاراته"[١٨٣].

ثم خلص التقرير إلى المهمة التي تواجه الطبقة العاملة والحزب الشيوعي العراقي فأكد ما يلي:

"إن السلطة الثورية الجديدة بقيادة الطبقة العاملة هي وحدها القادرة على إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية التي لم تنجز بعد والتي يطالب تسعون بالمائة من سكان العراق

---

١٨٣ المصدر السابق نفسه. ص ٩.

إنجازها. ولكن يترتب على السلطة السياسية الجديدة، على الجمهورية الديمقراطية الثورية، ليس فقط إنجاز واجبها الأساسي والغالب: مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، بل بإمكانها ومن واجبها أيضاً إنجاز المهام الآنتقالية الأولية للثورة الاشتراكية. يعني المباشرة بالخطوات الأولى من الثورة الاشتراكية. فإن المرحلة الثورية الجديدة ليست مرحلة وطنية ديمقراطية وحسب، بل إن المرحلة الختامية من الثورة الوطنية الديمقراطية يمكن ويجب أن تمتزج بالثورة الاشتراكية، بالمرحلة الآنتقالية الأولية من الثورة الاشتراكية. إن الحلقة المشتركة بين الثورتين هي السلطة الثورية الجديدة، هي الدكتاتورية الديمقراطية الثورية التي تقودها الطبقة العاملة وعلى رأسها الحزب الشيوعي العراقي"[١٨٤].

ماذا يستدل من هذه المقاطع الضافية من مشروع منهاج الحزب الشيوعي العراقي حينذاك. يبدو لي بوضوح ما يلي:

إن المجموعة التي أيدت هذا الخط كانت متأثرة بشكل خاص بالاتجاهات الماوية والتروتسكية التي تبلورت في أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا والتي كانت تدعو إلى مثل هذه الاتجاهات، وهي لم تكن سوى محاولة تنظير لا ترتبط بالواقع العراقي المعاش حينذاك وطبيعة المجتمع والمشكلات المباشرة التي تواجهه. كما أنها كانت ردة فعل للخط اليميني الذي طرحه الحزب الشيوعي في خط آب ١٩٦٤ ومحاولات التشبث بذلك الخط السياسي.

لقد عبر هذا الخط عن ذهنية يسارية وخط يساري انعزالي يرفض دور البرجوازية الوطنية ويخونها، كما يرفض دور البرجوازية الصغيرة ويعتبرها عاجزة عن تحقيق مهمات المرحلة الوطنية الديمقراطية، في حين كان المجتمع لا يزال يعيش في مرحلة تسودها العلاقات الآنتاجية شبه الإقطاعية والطبقة العاملة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من السكان، وأن الغالبية من السكان هم الفئات الفلاحية الفقيرة على نحو خاص. ثم يربط بين مهمات المرحلة الوطنية والمرحلة الاشتراكية من خلال سلطة الدولة متجاوزاً كل القوانين الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية التي تتحكم بعمليات التحول الاجتماعي وبعيداً كل

---

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٠/٩.

البعد عن واقع العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الفعلي. لقد كان المشروع هروباً إلى أمام ومزايدة لا معنى لها في واقع الحزب وصراعاته حينذاك.

وكانت تعبر في الوقت نفسه عن توافق غير مباشر مع الخط السوفييتي الذي كان يدعو إلى طريق التطور اللارأسمالي حيث ورد فيه قوله:

"لقد برهنت هذه الفترة منذ ١٤ تموز على الأخص، مدى تكالب الاستعمار على الاحتفاظ بالعراق كغنيمة كبيرة وبمركزه الاستراتيجي. كما دلت على مدى عجز البرجوازية الوطنية وحلفائها من صغار البرجوازيين، ليس عن قيادة وتطوير الثورة وحسب، بل وحتى الاحتفاظ على الاستقلال الوطني. وبرهنت على استحالة الحفاظ على الاستقلال الوطني التام من دون الديمقراطية ومن دون سلطة الشعب. وبرهنت على إفلاس طريق التطور الرأسمالي في العراق، فضلاً عن مناقضته لمصالح الكادحين الحيوية والمعيشية"[١٨٥].

إلا أن الخط السوفييتي كان يؤكد على رفض طريق التطور الرأسمالي باختيار طريق التطور اللارأسمالي صوب التحول الاشتراكي بقيادة البرجوازية، في حين أن المشروع الجديد يرفض ذلك من خلال تأكيد قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي.

وتجنب الخط الجديد الذي تضمنه المشروع عدم الاعتماد على العمل الحاسم الذي طرحه اجتماع الـ ٢٥ كادراً حزبياً فحسب، بل وأكد على العمل الجماهيري الواسع لتعبئة الجماهير من أجل إنجاح الثورة المنشودة وإقامة الجمهورية الديمقراطية الثورية. ومفهوم الديمقراطية الثورية يعني الابتعاد عن الديمقراطية البرجوازية ودورها أو قيادتها للعملية النضالية، بل تعني قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي لهذه العملية لإنجاز المهمات.

وفي الوقت الذي كان الحزب يطرح من الناحية النظرية دكتاتورية البروليتاريا في المرحلة الأولى من الثورة الاشتراكية، طرح مشروع المنهاج شعارا آخر هو الدكتاتورية الديمقراطية الثورية، وهو مصطلح جديد يعني عملياً مواجهة القوى الأخرى التي تختلف في مواقفها عن سياسات الحزب الشيوعي بالعنف الثوري وممارسة الدكتاتورية، أي لا ديمقراطية للقوى

---

١٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٦.

الأخرى. أي نفس الخط الذي مارسه ستالين في الاتحاد السوفييتي في العشرينات من القرن العشرين.

وفي الوقت الذي طرح كل من عزيز الحاج وزكي خيري خطهما ومشروعهما السياسي للمناقشة، واصل الحزب الشيوعي في الوقت نفسه ممارسة سياسته المرسومة إلى حين سقوط نظام حكم عبد الرحمن محمد عارف في السابع عشر من تموز ١٩٦٨. بعد أن أجرى بعض التغييرات بعد وقوع الآنشقاق الذي قاده عزيز الحاج في أيلول سبتمبر ١٩٦٧، والذي تم في الكونفرنس الحزبي الثالث الذي عقد في نهاية كانون الأول/ديسمبر العام ١٩٦٧ والذي سنأتي عليه لاحقاً.

لم يكن هذا الخط مقبولاً من قيادة الحزب، وشعر عزيز الحاج وأغلب رفاقه في قيادة منطقة بغداد وقوى حزبية أخرى في مناطق أخرى من العراق بأنهم غير قادرين على إمرار هذا الخط في الحزب فقرروا الآنفصال عن الحزب أو الآنشقاق عليه وتشكيل حزب جديد عملياً تحت اسم "الحزب الشيوعي العراقي – القيادة المركزية". كان ذلك في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٦٧. كانت قاعدة الحزب والكثير من كوادره لا تثق بكون قيادة الحزب مستعدة وراغبة في تنفيذ العمل الحاسم، إذ كانت تعتقد أن المهيمنين على المكتب السياسي واللجنة المركزية هم من العناصر اليمينية المناهضة للعمل الحاسم. وقد ساعد على نمو هذا الاتجاه عودة عزيز الحاج إلى العراق ومشاركته في العمل منذ شهر تموز/يوليو من العام ١٩٦٧ وبعد أن كان قد نشر مسودة مشروعه الخاص بمنهاج الحزب الشيوعي العراقي بمشاركة زكي خيري. وبعد فترة قصيرة من وصوله إلى بغداد، وقع الآنشقاق في السابع عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ بدعم من عدد مهم من كوادر الحزب في قيادة منطقة بغداد وبعض المنظمات الحزبية. ولم يقتصر الآنشقاق على بغداد، بل شمل المدن الأخرى وكذلك تنظيمات الحزب في الخارج. ولكن قيادة الخارج وقفت إلى جانب الحزب وكذلك الغالبية العظمى من تنظيمات الحزب. ومع أن الكثير من كوادر وأعضاء الحزب كانوا من

الناحية الفكرية إلى جانب فكر المنشقين،[١٨٦] إلا أنهم رفضوا الآنشقاق على الحزب باعتباره إضعافاً للحزب وتجاوزاً على الشرعية. وشكلت المجموعة التي كان يقودها عزيز الحاج تنظيماً جديداً سمي ب "الحزب الشيوعي العراقي– القيادة المركزية". وكان في قيادة المنظمة الجديدة إلى جانب عزيز الحاج كل من حميد الصافي، عضو مكتب منطقة بغداد، وأحمد محمود الحلاق، وكاظم الصفار، عضو المركز القيادي الذي انتخب ضمن اجتماع ألـ ٢٥، وكان مسؤولاً عن مكتب ومنطقة بغداد، ومتي هندي هندو. وانتهجت المنظمة الجديدة خطاً يدعو إلى الثورة المسلحة وتسليح الجماهير في أنحاء العراق ضد السلطة وإلى إقامة "نظام ثوري ديمقراطي بقيادة الطبقة العاملة". استمر الحزب الجديد يعمل حتى بعد سقوط حكم عارف إلى حين اعتقال قادته والكثير من كوادره في العام ١٩٦٩ في بداية وصول حزب البعث إلى السلطة في انقلاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨. وكان قادة الحزب الجديد يدعون إلى استقلالية حزبهم عن الحركة الشيوعية العالمية دون التخلي عن الأممية البروليتارية والتضامن الأممي.

---

١٨٦ ملاحظة: منذ العام ١٩٦٥ أصبحت عضوا في لجنة منطقة بغداد، ومن ثم عضواً في مكتبها. وكان الخط العام للجنة والمكتب ضد النهج الذي اختطه اجتماع اللجنة المركزية في آب ١٩٦٤. وفي نهاية العام ١٩٦٦ غادرت العراق بطريق سري إلى ألمانيا الديمقراطية للدفاع عن شهادة الدكتوراه التي قطعت دراستي مؤقتاً من أجل العودة إلى العراق. وحين وصلت ألمانيا التقيت بعزيز الحاج، الذي كان ضيفاً على مؤتمر الحزب الاشتراكي الألماني الموحد. وكان عزيز الحاج عضواً في المكتب السياسي حينذاك، فطرحت عليه تصوراتي وتقديري للوضع السياسي في العراق ووضع الحزب ووضع اللجنة التي كنت أعمل فيها، ثم نبهته إلى أن أي خطأ في العمل القيادي يمكن ان يقود إلى انشقاق في الحزب. وقد استفاد من هذه النقطة كما يبدو لتعزيز علاقته بلجنة بغداد وينسق مع أغلب أعضاء مكتبها الآنشقاق الذي قاده حينذاك. اجتمعنا في براغ وبحضور عزيز محمد ومهدي عبد الكريم وتوفيق أحمد ونوري عبد الرزاق ورحيم عجينة وعدد آخر من كادر الحزب. شجب الاجتماع الآنشقاق وأيد موقف اللجنة المركزية من الآنشقاق والمنشقين داعياً إلى تعزيز وحدة الحزب والسير من أجل تحقيق خطه السياسي. ك. حبيب

وإزاء الآنشقاق الذي وقع في صفوف الحزب وجدت اللجنة المركزية نفسها أمام ضرورة عقد كونفرنس حزبي تساهم فيه كوادر أساسية في الحزب إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية لتدارس الوضع في الحزب وتحديد وجهة نضاله السياسي. وقد عقد فعلاً بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ أقر فيه تقييماً لسياسة الحزب وخطه العام بين المجلس (الكونفرنس) الحزبي الثاني ١٩٥٦ والمجلس الثالث ١٩٦٧، باعتباره "وثيقة تلتزم بها كافة منظمات الحزب وهيئاته إلى حين عقد المؤتمر الوطني الثاني لإقرارها بشكلها النهائي"[١٨٧]. تضمن التقييم استعراضاً لنهج وسياسات الحزب منذ تأسيسه إلى حين انعقاد المجلس الحزبي الثالث ١٩٦٧ ومشيراً إلى النضالات التي خاضها الحزب طيلة تلك الفترات ضد الاتجاهات والتيارات اليمينية واليسارية ومشخصاً أن الحزب يعاني من خطر الاتجاهات اليمينية عموماً، ولكنه في هذه الفترة يواجه خطر الآنحراف اليساري الذي يفترض مواجهته باعتباره الخطر الرئيسي الذي يواجه الحزب. وأكد بشأن خط آب/أغسطس ما يلي: "لقد تأثر حزبنا بضغط القوى البرجوازية الصغيرة القومية التي زعمت بأن دور الحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية قد أصبح في المؤخرة وحصلت في حزبنا محاولات (ولو بنطاق ضيق) للبرهنة على أن عناصر البرجوازية الصغيرة المدنية، قد تصبح، بدلاً من الطبقة العاملة، هي الطليعة أو ذات الدور الحاسم في البلدان العربية. وفي سياسة حزبنا عام ١٩٦٤' كما يتجلى ذلك في تقرير ل. م آب ١٩٦٤ وبيان أواسط تموز ١٩٦٤ الصادر بمناسبة إجراءات التأميم، جرى استصغار لأهمية وضرورة الديمقراطية السياسية والتقليل من شأنها بتأثير المبالغة في أثر وأهمية بعض الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في العراق وكذلك بوجه عام الإجراءات التي تلجأ إليها الفئات البرجوازية التقدمية في بلدان عربية أخرى.

إن بإمكان الفئات التقدمية من البرجوازية الصغيرة أن تحقق إصلاحات عامة في البلدان المتحررة، وباستطاعتها أن تحقق حتى بعض الإجراءات التي تتخطى مرحلة الثورة الوطنية

---

١٨٧ مناضل الحزب. تقييم سياسة حزبنا وخطه العام بين المجلس (الكونفرنس) الحزبي الثاني ١٩٥٦ والمجلس الثالث ١٩٦٧. نشرة داخلية للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. العدد الرابع السنة ١٤، أواخر شباط ١٩٦٨.

الديمقراطية، غير أنه لا يمكن الحفاظ على المنجزات المحرزة وتطويرها والسير لبناء الاشتراكية الفعلي إلا بمواصلة النضال الديمقراطي والطبقي وتأجيج عزيمة الكادحين في هذا النضال تحت زعامة الطبقة العاملة القادرة على مواصلة النضال حتى النهاية لتصفية أشكال الاستغلال الطبقي والظلم الاجتماعي تصفية تامة"[١٨٨].

لقد بذل المجلس الحزبي جهداً نسبياً محدوداً لتعديل بعض الموضوعات التي وردت في مشروع عزيز الحاج وزكي خيري، ولكنه بقي محافظاً على الوجهة العامة التي وردت لدى الكاتبين، خاصة وأن زكي خيري رفض الآنشقاق وتصدى للمنشقين، ولكنه كان يحمل أفكارهم بشكل كامل، إذ كان في عموم أطروحاته أكثر يسارية من عزيز الحاج، ولكنه كان أكثر انضباطاً في المسائل التنظيمية. فعلى سبيل المثال لا الحصر أكد في كتابه المشترك مع الدكتورة سعاد خيري حول عدد من القضايا التي كان يرى ضرورة الالتزام بها من جانب الحزب حيث كتب يقول:

"إن مبدأ الدور الطليعي للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي ليس ثانوياً ولا يخضع لاعتبارات تكتيكية أو لعلاقة القوى المعينة، إنه مبدأ لينيني أساسي وقد سجل بوضوح في تصريح ١٩٥٧ وبيان ١٩٦٠ للحركة الشيوعية العالمية، وفي وثائق حزبنا أيضاً"[١٨٩].

ثم أورد مقتطفات من وثائق الحزب التي كانت تؤكد الدور الطليعي والقيادي للطبقة العاملة والحزب ودكتاتورية البروليتاريا، ومنها ما يلي:

"... ثبت حزبنا منذ فترة قيادة الرفيق فهد، المبادئ الفكرية والاستراتيجية الأساسية للحزب وفي مقدمتها دكتاتورية البروليتاريا، والدور الطليعي للبروليتاريا وحزبها الشيوعي، وحلف العمال والفلاحين بقيادة الطبقة العاملة بوصفه العمود الفقري للحركة الوطنية وللجبهة الوطنية ومبادئ الأممية البروليتارية والإقرار بحق تقرير المصير للأمة الكُردية"[١٩٠].

---

١٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٦.

١٨٩ زكي وسعاد خيري. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٣٥.

١٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٥.

وبالتالي كان تأثير زكي خيري واضحاً على التقييم الجديد الذي طرحه الحزب في المجلس الحزبي الثالث وتبناه إلى حين عقد المؤتمر الثاني للحزب. والمشكلة التي كانت تواجه الحزب مع زكي خيري، هي أنه كان متقلب المزاج والمواقف ويعتمد بشكل خاص على المقاربة بين المواقف التاريخية ليخلص إلى الموقف الجديد الذي يجده مطابقاً لموقف ماركس أو لينين مثلاً، أي أنه كان في الغالب الأعم يعتمد النصوص وسلفي من الناحية الإيديولوجية ويتصارع مع الآخرين في الفكر والسياسة على أساس المقتطفات من كتب القادة الأربعة (ماركس، إنجلز، لينين وستالين)، ومن ثم القادة الثلاثة بدون ستالين. وفي تلك الفترة بالذات كان زكي خيري يؤكد الدور الطليعي والقيادي للطبقة العاملة وحزبها الشيوعي بصورة ملحة حيث كتب يقول متهماً بعض الشيوعيين القياديين في الأحزاب الشيوعية العربية وفي العراق بالفهم الخاطئ لطبيعة وروح العصر:

"وعلى أساس الفهم الخاطئ ذاته "لروح العصر" جرت في البلاد العربية عهد ذاك محاولات للبرهنة على أن دور حزبنا والحركة الديمقراطية المتحالفة معه قد أصبح في المؤخرة وعلى أن عناصر البرجوازية الصغيرة قد تصبح هي ذات الدور الحاسم في البلدان العربية، بل وفي جميع البلدان المستقلة حديثاً. ووضعت اجتهادات لتبرير التخلي عن قيادة الطبقة العاملة في الثورة وعن الديمقراطية السياسية وعن دكتاتورية البروليتاريا. ونُسيَ مع الأسف أن عصرنا هو بالأساس عصر يلعب فيه المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية الدور المتعاظم الأهمية، وأنه إذا كان من شأن روح العصر أن تؤثر إيجابياً على مواقف ومواقع قوى وحركات وطنية أخرى فبالأحرى أن تؤثر أكثر بمقياس أكبر وأعمق على تنامي دور وبأس الطبقة العاملة والحزب الشيوعي"[١٩١].

أجرى المجلس الحزبي الثالث تعديلات واضحة على موضوع العمل الحاسم، بعد تأكيده موضوعة الكفاح المسلح كأسلوب رئيس للخلاص من النظام الدكتاتوري العسكري الرجعي القائم، باتجاهات ثلاثة:

** ضمان الاهتمام بالعمل الحاسم من خلال:

---

١٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣٥/٤٣٦.

أ. الاعتماد على خط هاشم (الجيش) للقيام بانقلاب عسكري أو انتفاضة عسكرية.

ب. تشكيل وحدات مسلحة خاصة يجري اختيار المشاركين فيها من خيرة الشيوعيين العاملين في التنظيمات الحزبية وأطلق على الخط المدني شبه العسكري بـ "خط حسين"[١٩٢].

** الاعتماد على العمل وسط الجماهير وخاصة العمال والفلاحين والطلبة، إذ لا يمكن خوض النضال دون مشاركة الشعب فيه.

** إيلاء الاهتمام بالتعاون مع القوى السياسية الأخرى لتشكيل جبهة وطنية مناهضة للنظام القائم والتي يهمها إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، ولها مصلحة في الخلاص من الدكتاتورية العسكرية الرجعية القائمة. ولكن التقرير الذي طُرح في المجلس الحزبي بصدد التحالف الجبهوي تضمن ما يلي:

"إن حزبنا الذي يعتمد أسلوب التحليل الطبقي الماركسي في معالجة مسألة المحالفات، ينطلق في تحديد سياسته في هذا الميدان من طبيعة المرحلة الراهنة التي تمر بها البلاد، ولذلك فأنه يعتبر تحالف العمال والفلاحين حجر الزاوية وأساس الجبهة الوطنية التي يناضل من أجل تحقيقها..."[١٩٣].

ثم يواصل التقرير الحديث عن التحالف فيقول في مكان آخر ما يلي:

"إن حزبنا الشيوعي سيكون مخلصاً لتعزيز التعاون مع حلفائه وحل ما قد ينشأ من تناقضات محتملة بالطرق الودية، وانطلاقاً ممن المصالح الجذرية للطبقة العاملة وجماهير

---

١٩٢ في أعوام ١٩٦٥ –١٩٦٨ كنت مسؤولاً عن تنظيم المثقفين والطلبة في بغداد، إضافة إلى مسؤوليات أخرى في تنظيم الرصافة، وكنت مسؤولاً عن خط حسين في المجال الطلابي، حيث كانت لدينا جماعات تعمل في هذا الخط، كما كانت لدينا دارٌ قرب الجسر المعلق في كرادة مريم حيث القصر الجمهوري كنا نراقب من خلالها تحركات رئاسة الجمهورية في زمن عبد السلام ومن ثم أخيه عبد الرحمن عارف. وكانت الدار تعود لعائلة الراحل الدكتور محمد الچلبى الذي استشهد في ثورة الردة عام ١٩٦٣. ك. حبيب

١٩٣ زكي وسعاد خيري. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٥١.

الشغيلة وسيواصل السير حتى نهاية الطريق مع كل حلفائه من القوى التقدمية التي تؤيد مطالب الكادحين وأهدافهم، وتعادي بحزم الاستعمار والرجعية، وتناضل بإخلاص من أدجل عراق ديمقراطي متحرر خال من الاستبداد السياسي والظلم القومي والاستغلال الطبقي"[١٩٤]. لقد حاول الحزب من الناحية السياسية العملية أن يعقد تحالفات سياسية مع قوى سياسية فاعلة في البلاد حينذاك، ومنها القوى الوطنية والديمقراطية والجناح اليساري لحزب البعث المرتبط تنظيمياً بالقيادة القومية لحزب البعث في سوريا، وبعض القوى القومية وخاصة مجموعة عبد الإله النصراوي، حيث ساهم الحزب بتنظيم بعض النضالات والمظاهرات، وبشكل خاص في العام ١٩٦٧ بصورة مشتركة في أعقاب هزيمة حرب الأيام الستة في حزيران من العام ١٩٦٧ بين الدول العربية وإسرائيل، وكذلك في الذكرى السنوية لهذه الحرب في المظاهرات التي حصلت في بغداد في العام ١٩٦٨[١٩٥]. ولكن لم تتوصل قيادة الحزب الشيوعي إلى أي تحالف مشترك مع قوى سياسية عراقية على صعيد البلاد. وكان الحزب الشيوعي يتعاون بشكل مناسب في كُردستان العراق مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني وفي إطار الكفاح المسلح أيضاً، وكانت قوى الحزب الشيوعي تعمل بقيادة مستقلة ولكنها كانت في إطار قوات الثورة (البيشمرگه) التي كان يقودها ملا مصطفى البارزاني.

وشخص المجلس الحزبي بأن الخط الدائم الذي يواجه الحزب هو الخطر اليميني، ولكن الحزب يواجه حالياً خطر الآنتهازية الآنعزالية اليسارية الذي يفترض أن يقاوم لكي لا يؤثر على مسيرة ونضال الحزب ودوره ويعرقل تصفية بقايا الآنحراف اليميني في الحزب.[١٩٦] كما أدان المجلس الحزبي الثالث الآنشقاق ودعا رفاقه إلى مواجهة الكتلة الآنشقاقية وتصفيتها فكرياً واجتثاث المفاهيم والنشاطات اللبرالية والتكتلية في صفوف الحزب.

---

١٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٤٥٣.

١٩٥ في مظاهرات حزيران ١٩٦٨ أنيطت بي في بغداد مسؤولية التنسيق مع جماعة بعث اليسار وجماعة النصراوي، وقد جرى التنسيق بصورة جيدة وكانت العلاقات في حينها طيبة عموماً، إضافة إلى بعض اللقاءات والنشاطات المشتركة الأخرى. ك. حبيب.

١٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٧–١٩.

لا شك في أن الآنشقاق قد استنزف الكثير من إمكانيات وجهود الحزب وقلص قدراته وسحب الكثير من كوادره وأعضاء الحزب إلى جانب التنظيم الجديد وشدد من حدة الصراعات الفكرية والسياسية والمهاترات غير المنطقية بين قيادة الحزب والقيادة المركزية للتنظيم الجديد الذي كان يقوده عزيز الحاج. وكان لهذا تأثيره السلبي على القاعدة الحزبية وعلى الناس المحيطين بالحزب، خاصة وأن نسبة غير قليلة من هؤلاء الناس كانوا يريدون أو يؤيدون الكفاح المسلح، ولكنهم كانوا لا يثقون باستعداد قيادة الحزب على ممارسة مثل هذا النهج. واستمر هذا الصراع والعمل بهاتين السياستين حتى بعد سقوط نظام حكم عبد الرحمن محمد عارف وتسلم البعثيين اليمينيين بقيادة أحمد حسن البكر وصدام حسين للسلطة السياسية في البلاد.

الفصل الثالث

الاقتصاد العراقي في ظل انقلاب شباط ١٩٦٣ والحكم العارفي

المدخل

حال وصول التحالف البعثي–القومي إلى السلطة عمد إلى إلغاء الخطة الاقتصادية التفصيلية الخمسية للفترة ١٩٦١–١٩٦٥ وإصدار المنهاج الاستثماري لسنة ١٩٦٣/١٩٦٤ الذي تضمن بعض مشاريع الخطة الملغاة. وبسبب الفوضى السياسية والاقتصادية التي سادت البلاد تأثرت الأوضاع الاقتصادية وتراجع الآنتاج في قطاعي الزراعة والصناعة وفي عدد من مشاريع الخدمات العامة، في حين شهد قطاع استخراج وتصدير النفط المرتبط بمصالح الشركات النفطية الاحتكارية وقطاع التجارة انتعاشا ملموسا. فتراجع إنتاج الحنطة بمقدار ٥٥,٢ ٪ والشعير بمقدار ٢٩,٨ ٪ والكتان بمقدار ٣,٠ ٪. كما تعثر تنفيذ بنود قانون الإصلاح الزراعي. وكان ذلك في صالح كبار ملاكي الأراضي الزراعي الذين ساندوا الآنقلابيين ووقفوا إلى جانبهم. في حين تعرضت الكوادر الفلاحية والكثير من الفلاحين الذين وقفوا إلى جانب القوى الديمقراطية وحكم عبد الكريم قاسم إلى المطاردة والاضطهاد والهروب من الريف. "وفي القطاع الصناعي شهد الآنتاج تقلصا في غالبية الصناعات المحلية ولاسيما صناعة الغزل والنسيج القطني والصوفي وصناعة الأحذية وصناعة الأواني المنزلية، في حين حافظت الصناعات الغذائية والمنظفات على مستوياتها..."[١٩٧].

وفي ذات الوقت ارتفع إنتاج النفط الخام من ٤٦,١ مليون طن في عام ١٩٦٢ إلى ٥٣,٤ مليون طن في عام ١٩٦٣. وحقق تصدير النفط الخام ارتفاعا مماثلا. فبعد أن كانت الكمية

---

١٩٧ تقرير البنك المركزي العراقي. بغداد. العدد ٩ لسنة ١٩٦٣.

المصدرة في عام ١٩٦٢ حوالى ٤٦,٠ مليون طن، ارتفع في عام ١٩٦٣ إلى ٥٣,٢ مليون طن. وتسبب ذلك في رفع إيرادات الحكومة العراقية من النفط الخام خلال السنتين المذكورتين من ٩٥,١ مليون دينار عراقي إلى ١١٠,١ مليون دينار. وقد كانت شركات النفط الخام، التي قدمت كل الدعم لنجاح الآنقلاب، مهتمة تماما بمساعدة الحكومة الجديدة على تسيير أعمالها .

ولوحظ خلال هذه الفترة انكماش شديد في حركة رؤوس الأموال العراقية وتراجع البرجوازية المتوسطة الصناعية عن توظيف أموالها في النشاط الاقتصادي، إذ أنها اعتبرت الآنقلاب غير شرعي وبالضد من إرادة الشعب وإرادتها معا، خاصة وأن عددا كبيرا من قادة الأحزاب البرجوازية الوطنية قد وضع في المعتقلات وتعرض للإهانة والتعذيب. فأنخفض عدد الشركات المساهمة في العام ١٩٦٣ بمقدار (١١) شركة، إذ تأسس خلال هذا العام ٤ شركات صغيرة برأسمال مدفوع قدره ٠,٤ مليون دينار عراقي في مقابل ١٥ شركة في عام ١٩٦٢ برأسمال مدفوع قدره ٣,١ مليون دينار عراقي. وهكذا كان الأمر مع الشركات ذات المسؤولية المحدودة حيث انخفض عددها بمقدار ١٣ شركة عن العام السابق. [١٩٨]

ودخل الآنقلابيون في وضع معقد ومتأزم. فمن جانب احتدم الصراع بين أجنحة البعث وبدأت عمليات الاعتقال والطرد تتسع، ومن جانب أخر تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد وأتسع هروب الكوادر العلمية والفنية من العراق، كما اتسعت الحملة الدولية المناهضة للاستبداد المنفلت في العراق والمطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين. وتطور في الوقت نفسه الخلاف بين البعثيين والقوميين إزاء العلاقات بين العراق وسوريا وبين العراق ومصر. وأنتهز الجناح الناصري في الحركة القومية العربية وأنقض على حزب البعث واستولى على السلطة ووضع بعض كوادر وأعضاء هذا الحزب في السجن.

وفي أعقاب هذه الحركة بدأت سياسة التقارب أكثر فأكثر مع مصر. وخلال فترة وجيزة وقع العراق على مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية مع مصر والكويت ومع عدد آخر من الأقطار العربية والدول الاشتراكية، وكذلك مع عدد من الدول الأوربية الغربية .

---

١٩٨ المصدر السابق نفسه.

ومن الجدير بالملاحظة أن الآنقلابيين الجدد قد توزعوا على اتجاهين مختلفين نسبيا هما :

* اتجاه مؤيد للتقارب السريع مع الجمهورية العربية المتحدة وتوجيه الاقتصاد وجهة التماثل في النهج والتكامل في النشاطات الاقتصادية، وبالتالي التهيئة لوحدة سياسية واقتصادية بين العراق ومصر بعد فشل الوحدة بين العراق وسوريا"
* واتجاه آخر يريد إبقاء العلاقات الطيبة مع مصر ولكن على أساس التعاون والتنسيق، كما كان يهدف إلى تطوير إمكانيات البرجوازية المحلية وبخاصة البرجوازية التجارية والعقارية وكبار ملاك الأراضي الزراعية وبرجوازية الريف .

وكانت الغلبة في السنتين الأولى والثانية للتيار الناصري، في حين هيمن التيار الثاني بعد وفاة عبد السلام عارف وتسلم عبد الرحمن عارف زمام السلطة على نحو خاص. وفي السنة الأولى والثانية نفذت مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي مارستها مصر منذ عام ١٩٦١ وما بعدها بقيادة جمال عبد الناصر وبدعم ملموس من جانب الإتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية .

ففي عام ١٩٦٤ صدرت قوانين تأميم عدد مهم من مشاريع وشركات ومنشآت القطاع الخاص المحلي العائدة للبرجوازية المتوسطة في حقول الصناعة والبنوك والتأمين والتجارة، وأممت المصالح الأجنبية في قطاعي البنوك والتأمين مقابل تعويض ومنعت نشاطه فيهما في ما عدا إعادة التأمين، كما صدر قانون المؤسسة الاقتصادية رقم ١٩٦٤/٩٨ والمؤسسة العامة للمصارف. وفي عام ١٩٦٥ صدرت عدة قوانين مهمة منها قانون الخطة الخمسية للسنوات ١٩٦٥–١٩٦٩ وقانون المؤسسات العامة، إضافة إلى قانون تعديل بعض بنود قانون الإصلاح الزراعي. ومنذ نهاية عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٥ جرى التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار إقامة السوق العربية المشتركة وعدد آخر من اتفاقيات التعاون العربي المشترك.[١٩٩]

---

١٩٩ التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ١٩٦٥. بغداد.

ويهمنا في هذا الصدد متابعة أربعة محاور أساسية بصدد السياسة الاقتصادية لحكم الأخوين عارف وهي :

قوانين التأميم لعام ١٩٦٤" خطة التنمية للسنوات ١٩٦٥–١٩٦٩" تطور القطاع الزراعي والموقف من الإصلاح الزراعي" تطور القطاع الصناعي، ومنه قطاع النفط الخام وأخيرا قطاع الدولة .

المبحث الأول

قوانين التأميم لعام ١٩٦٤

عندما أعلن رئيس الوزراء قرارات التأميم في صبيحة الرابع عشر من تموز عام ١٩٦٤، التي سميت ب"القرارات الاشتراكية" على شاكلة وتيمنا بإجراءات "التأميم الاشتراكية" في مصر قبل ذاك، لم يشر إلى حيثيات وأسباب أو موجبات صدور تلك القرارات. ولكن بعد مرور عام عليها بادر رئيس المؤسسة الاقتصادية وكالة ورئيس المؤسسة العامة للمصارف إلى تقديم تقرير واسع عن نتائج تطبيق تلك القرارات مشيرا فيه إلى الأسباب التي استوجبت صدور تلك القرارات واعتبرت بمثابة المذكرة التفسيرية لتلك القوانين. ولخص الأسباب التي دعت الحكومة العراقية إلى إصدارها بما يلي:

* معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حينذاك.
* تجاوز العقبات التي وضعتها البرجوازية في طريق التنمية وتردد القطاع الخاص في الإقدام على استثمار إمكانياته في التنمية.
* عدم وضوح المعالم بين القطاع الخاص والعام وتوقعات القطاع الخاص بتوسيع القطاع العام وعدم معرفته بحدود التوسعات المقبل."
* ظهور طبقة اجتماعية تسيطر على عدد من المصارف وشركات التأمين والتجارة والشركات الصناعية وتزايد نشاطها ومحاولتها توجيه الحكم.
* استقطاب في تركز الدخول والثروات في البلاد والتي كانت تتطلب اتخاذ إجراءات لضمان العدالة في توزيع الدخول ومع تركز الثروة

* وكان للرأسمال الأجنبي دور ملموس في التأثير على توجيه النشاط المصرفي والحركة الائتمانية واستهدافه الأرباح قبل كل شيء.

وتضمنت تلك القرارات تأميم ٢٧ شركة صناعية و١١ مصرفا تجاريا و٨ شركات تأمين وواحدة لإعادة التأمين وأربع شركات تجارية .

وبلغ الرأسمال الكلي المدفوع لهذه الشركات المؤممة ما يقرب من ٢٦,١ مليون دينار عراقي، ٣,٢ مليون دينار (١٢,٣٪) منها يعود للدولة وللمؤسسات شبه الرسمية، والباقي (٨٧,٧٪) يعود للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، أي أن الرأسمال المؤمم بلغ ٢٢,٩ مليون دينار تقريبا. وبلغت حصة الرأسمال الأجنبي المؤمم والموظف في شركات التأمين وإعادة التأمين والمصارف التجارية ما يقرب من ٤,٦ مليون دينار عراقي أو ما يساوي ٢٠,١٪ تقريبا من إجمالي الرأسمال الخاص المؤمم. ومنه يتبين أن مقدار الرأسمال الخاص المحلي في الشركات المؤممة بلغ ١٨,٣ مليون دينار عراقي. وكانت حصة الصناعة في هذه التوظيفات قد بلغت ١٧,٤ مليون دينار أو ما يعادل ٩٤,٦٪ من إجمالي الرأسمال الخاص المحلي المؤمم.[٢٠٠]

وأكدت قوانين التأميم حصر النشاط الاقتصادي في مجالات التأمين والصيرفة والبنوك التجارية بالقطاع العام فقط. وبلغت الودائع المصرفية عند التأميم ما يقرب من ٥٠ مليون دينار عراقي .

وعند المقارنة بين ما أورده السيد رئيس المؤسسة الاقتصادية وبين الواقع الذي كان يسود عمليا في الاقتصاد العراقي حينذاك يجد الآنسان نفسه أمام الحقائق التالية :

* لقد كانت الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية السائدة حينذاك متردية حقا وكانت النقمة والغضب في صفوف الجماهير في تزايد مستمر بسبب الأنقلابات المتتابعة وتراجع تنفيذ الإصلاح الزراعي وتزايد البطالة في صفوف السكان القادرين على العمل وتزايد أرباح البرجوازية التجارية والعقارية بشكل خاص"

---

٢٠٠ التقرير السني للبنك المركزي العراقي ١٩٦٤. قوانين التأميم لخيري الدين حسيب.

* وكانت البرجوازية الصناعية التي توجهت لها ضربات سياسية قاسية بعد انقلاب شباط العام ١٩٦٣ لا تثق بالسلطة السياسية الجديدة وتخشى منها على مصالحها وتطورها اللاحق. إلا أن هذه الحقيقة كانت لا تعني بالضرورة أن إجراءات التأميم هي الحل المناسب لذلك الموقف البرجوازي الوطني، إذ أن إجراءات التأميم جاءت بمثابة عقوبة للبرجوازية الصناعية وليست ضرورة موضوعية تمليها الحاجة الفعلية للتأميم .

* وكانت القوى القومية الناصرية في العراق، التي مرت بتجربة الوحدة بين مصر وسوريا وانفراط عقدها بعد فترة وجيزة وفي أعقاب التأميمات في مصر وسوريا، تريد تجاوز احتمال فشل الوحدة التي كانت تسعى إليها مع مصر وارتأت تحقيق التناغم في السياسة واتجاهات التنمية بينهما قبل البدء بالحديث عن الوحدة أو السير في طريقها .

* وكانت القوى القومية الناصرية تريد حسم الصراع في الداخل لصالح الجناح الناصري في السلطة من خلال تعزيز مواقع الجهاز البيروقراطي الحكومي في الشؤون الاقتصادية وبالتالي الدفع باتجاه تعزيز مواقعها في السلطة السياسية وفي الدعوة إلى الوحدة العربية.

*ومع الطابع الاستغلالي لمشاريع القطاع الخاص، كما هو حال الوضع في مختلف الملكيات الخاصة الرأسمالية، فإن الصناعة العراقية لم تكن قد بلغت تلك الدرجة من النمو والتطور لتسلط مستوى من الاستغلال الذي كانت تفرضه شركات النفط الاحتكارية على الطبقة العاملة العراقية وعلى الشعب كله. وبمعنى آخر أن غياب العدالة الاجتماعية والتخلص من تمركز الثروة وسوء استخدام الدخل كاان يفترض أن يمس تلك الاحتكارات الأجنبية قبل أن يمس الشركات الصناعية وغيرها من الشركات المؤممة. في حين أن التأميم لم يتعرض لشركات النفط الاحتكارية، بل ركز على الرأسمال المحلي أساسا. لقد استمرت شركات النفط الاحتكارية الأجنبية تمارس الإشراف المباشر على سياسة استخراج وتصدير النفط الخام لا في العراق

فحسب، بل وفي بقية الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في منظمة الأوابك والأوبك على حد سواء، كما كانت تقرر عمليا أسعار النفط الخام وتواصل استغلال هذه الثروة الخامية والشعب العراقي على هواها طيلة الفترة العارفية. وكانت قد بدأت في حينها مفاوضات جديدة لعقد اتفاقيات جديدة على أساس المقاولة مع شركات إيطالية وفرنسية والتي لم تنجز، إذ أطيح بالنظام مرة أخرى في صيف عام ١٩٦٨ .

* ومن الصحيح تماما أن هذه التأميمات قد وسعت من قاعدة ونشاط قطاع الدولة على حساب القطاع الخاص، كما أعاقته لفترة عن التوجه صوب الاستثمار الصناعي، ولكنه على المدى الأبعد لم يكن كذلك، إذ أن القطاع الخاص سرعان ما بدأ يلعب دورا أكبر في الاقتصاد العراقي من الفترة السابقة وفي ظل ذات السلطة السياسية. وفي الوقت الذي لم تكن تلك الإجراءات طبيعة اشتراكية أو حتى تقدمية بالضرورة في إطار تلك المرحلة، فإنها كانت موجهة ضد فئة برجوازية وطنية ولمصلحة فئات برجوازية أخرى ومنحت البرجوازية البيروقراطية والتكنوقراطية مواقع جديدة ومهمة في الحياة الاقتصادية للبلاد .

* وكان الحكم يعتقد أن عملية التأميم ستساهم من الناحية السياسية في تحقيق ما يلي:

- إلقاء عبء المشاكل الاقتصادية التي رافقت الوضع الاقتصادي في البلاد وتفاقم مشكلات الناس على عاتق البرجوازية الوطنية التي أحجمت أو ترددت عن توظيف رؤوس أموالها في القطاع الصناعي بدلا من إيجاد الحلول العملية للمشكلات القائمة.

- محاولة كسب أوساط واسعة من الناس باعتبار إجراءات التأميم مضادة للتطور الرأسمالي في العراق.

- بث الفرقة في صفوف المعارضة العراقية بسبب اختلافها في تقييمها إجراءات التأميم ومجمل السياسة الاقتصادية وبالتالي الموقف من الحكم. وقد بدت هذه المسألة واضحة حين أتخذ الحزب الشيوعي العراقي موقفا مؤيدا من إجراءات

التأميم وعمد البعض من قيادييه للحديث عن طريق التطور اللارأسمالي في العراق وعن إمكانية التعامل مع حزب الإتحاد اشتراكي الذي أقامه الحكم حينذاك على منوال الإتحاد الاشتراكي الحاكم حينذاك في مصر، في حين اتخذت قوى وطنية أخرى موقفا معارضا ورافضا لإجراءات التأميم أو كاشفا عن طبيعتها الفعلية والأهداف المنشودة منها.

- محاولة التأثير على الرأي العام العربي وكسبه إلى جانب الحكم الجديد، وكذا الحال مع بلدان المنظومة الاشتراكية التي سارعت إلى تأييد تلك الإجراءات ودعت إلى التعاون مع النظام الجديد في العراق .

كانت إجراءا التأميم التي أقدمت عليها السلطة العارفية قد ساهمت في توسيع قاعدة قطاع الدولة وزيادة نشاطه ودوره في الآنتاج الصناعي وفي السياسة المصرفية والتأمين والتجارة عموما، ولكنها لم تغير من طبيعة قطاع الدولة الرأسمالي ولا من عدالة توزيع الدخل القومي أو منع تركز الثروة. ومن الموضوعية أن نشير بأن تلك الإجراءات ما كان لها بأي حال أن تغير من طبيعة قطاع الدولة، إذ أن المحك لطبيعة ومضمون نشاط واتجاهات تطور قطاع الدولة يكمن في طبيعة السلطة السياسية وبيئتها الاجتماعية وسياستها الاقتصادية. فلا المرحلة التي كان يمر بها العراق ولا البنية الطبقية والسياسية للسلطة العارفية ولا طابع وصولها الآنقلابي إلى الحكم واتجاهات الحكم اللاديمقراطية والاستبدادية، ولا طبيعة أجهزة الدولة وسعيها للمشاركة في استنزاف قطاع الدولة من الباطن، بالتعاون مع فئات البرجوازية القريبة من الحكم وتلك التي ساعدت الحكام الجدد في الوصول إلى الحكم، كان في مقدورها تجاوز الواقع القائم وتغيير البنية والمضمون الحقيقي لقطاع الدولة ولمجمل عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق. وسنبحث في موضوع قطاع الدولة في فقرة لاحقة .

المبحث الثاني

خطة التنمية القومية للفترة ١٩٦٥–١٩٦٩

بعد انقلاب شباط من عام ١٩٦٣ ألغت حكومة أحمد حسن البكر الخطة الاقتصادية التفصيلية واستبدلتها بالمناهج الاستثمارية السنوية لحين أعداد الخطة الخمسية الجديدة. وهكذا عمدت حكومة طاهر يحيى بعد انقلاب تشرين الثاني من العام ١٩٦٣ إلى تكليف أجهزة التخطيط بوضع خطة خمسية جديدة للفترة ١٩٦٤/١٩٦٥– ١٩٦٩/١٩٧٠مع استمرارها بتنفيذ مناهج استثمارية سنوية تستند بالأساس إلى الخطة التفصيلية للفترة ١٩٦٠–١٩٦٥. وانتهى وضع الخطة بعد صدور قرارات التأميم. وكانت القوى التي ساهمت بوضع الخطة تنتمي سياسيا إلى قوى التيار القومي الناصري التي عملت على إصدار قرارات التأميم، إضافة إلى بعض الكوادر الفنية غير السياسية. ولهذا جاءت تلك الخطة تتضمن أفكارا ومواقف عبر عنها "الميثاق الوطني" في الجمهورية العربية المتحدة،[٢٠١] أو انعكست في خطب عبد الناصر إزاء الدعوة إلى الاشتراكية وتعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي وضمان فعالية ودور القطاعين العام والخاص غير المستغلين في التنمية الاقتصادية وتحسين دور التخطيط في تأمين التنسيق والتكامل الاقتصادي بين مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أهمية وضرورة تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي مع الأقطار العربية وزيادة الدخل القومي وتحسين مستوى حصة الفرد الواحد منه. ووضعت القوى الناصرية أبرز عناصرها على رأس أجهزة التخطيط والإدارة الاقتصادية لضمان وضع خطة تستفيد من تجربة العراق وتجربة مصر. وأكدت المذكرة التفسيرية لقانون الخطة بأنها تسعى إلى تحقيق هدفين اقتصاديين رئيسيين خلال فترة الخطة وهما:[٢٠٢]

---

٢٠١ راجع: الميثاق الوطني في الجمهورية العربية المتحدة. نشر على موقع المسيرة أو موقع جمال عبد الناصر بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

٢٠٢ حبيب، كاظم د. دراسات في التخطيط الاقتصاي. دار الفارابي. بيروت. مكتبة النهضة. بغداد. ١٩٧٤. ص ٢٣٩.

أولا: تحقيق ارتفاع محسوس في حجم الآنتاج الإجمالي ومستوى المعيشة وذلك بزيادة معدل النمو السنوي مع ضمان درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا: إعادة التوازن للبنيان الاقتصادي العراقي بحيث يزداد التنوع في الآنتاج القومي ويقل اعتماده على إيرادات النفط كمصدر للعملة الأجنبية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف زيادة الآنتاج في القطاعات السلعية ورفع حجم الصادرات غير النفطية واستبدال نسبة كبيرة من الاستيراد بالآنتاج المحلي.

وفي ضوء ذلك قدر أن تكون نسبة معدل النمو الاقتصادي السنوي بحوالى ٨٪، وتحقيق زيادة في الدخل القومي بما يعادل ما يحققه نمو مركب مقداره ٨٪ في السنة على الأقل. وعلى هذا الأساس رصد للخطة الخمسية الجديدة مبلغٌ قدره ٨٢١ مليون دينار عراقي موزعا كما في الجدول التالي:

توزيع تخصيصات الخطة الخمسية ١٩٦٤/١٩٦٥–١٩٦٩/١٩٧٠

باب الصرف	المبلغ المخصص مليون دينار	التوزيع النسبي ٪
الزراعة	157,0	19.1
الصناعة	159.0	19.5
الكهرباء	45.0	5.5
النقل والمواصلات	119.0	14.5
المباني والإسكان	274.0	33.3
قطاع التجارة والخدمات	4.0	0.5
مشاريع وزارة الدفاع	35.0	4.3
أجهزة التخطيط والمتابعة	2.0	0.3
الالتزامات الدولية	25.0	3.0
المجموع	820.0	100.0

المصدر: الوقائع العراقية. العدد ١١٣٥/ السنة السابعة. ١ تموز ١٩٦٥. بغداد. ص ٦.

وقد جرى توزيع هذه الاستثمارات على النحو التالي :

استثمارات حكومية، منها:	مليون دينار عراقي	النسبة ٪
استثمار مركزي	٥٦١,٢	٦٨,٣
استثمار البلديات والإدارات المحلية	٢٤,٨	٣,٠
استثمار المؤسسات الاقتصادية والمصالح الحكومية	٥٤,٠	٦,٦
استثمار القطاع الخاص	١٨١,٠	٢٢,١
الإجمالي	٨٢١,٠	١٠٠,٠

المصدر السابق نفسه

وعلى هذا الأساس يلاحظ القارئ ما يلي :

* إن التخصيصات الحكومية شكلت حوالى ٧٨,٠٪ من إجمالي الخطة والباقي خصص للقطاع الخاص.
* وأن القطاع الزراعي والصناعي حازا على مقدار متقارب من حصة التخصيصات الاستثمارية، علما بأن الصناعة شملت القطاعين التحويلي والاستخراجي.
* أن القطاعات السلعية قد استحوذت على ٦٣٥ مليون دينار، أو ما يعادل ٧٧,٣٪ من إجمالي التخصيصات. وان تخصيصات البناء والإسكان قد شكلت ٤٣,٢٪ من تخصيصات القطاع السلعي أو ٣٣,٤٪ من إجمالي تخصيصات الخطة.

وفي الخطة الخاصة بالاستثمارات الحكومية المركزية اختلف توزيع التخصيصات على القطاعات المختلفة حيث حصلت قطاعات الزراعة والصناعة والمباني والإسكان على مبلغ قدره ٧و٤٠٧ مليون دينار أو ما يعادل نسبة قدرها ٣،٦٢٪ تقريبا من إجمالي

التخصيصات، وإستحوذت الزراعة على نسبة قدرها ٢٥,٣٪ والصناعة على حوالى ٢٨٪ من إجمالي التخصيصات في الخطة .

ومن الجدير بالتنويه أن الخطة الجديدة قد تضمنت من حيث التشريع الجوانب الإيجابية التالية:[٢٠٣]

- احتواء الخطة على مجالات اقتصادية واجتماعية جديدة لم تشملها الخطط السابقة، أي إنها أكثر شمولا.
- اعتمادها مبدأ التنسيق بين القطاعين العام والخاص والسعي لتنظيم ودعم القطاع الخاص ومراقبة نشاطه.
- اعتماد مبدأ التنسيق بين قطاعات الصناعة والزراعة وكذلك بين النشاطات الاقتصادية الأخرى.
- شخص المخطط بصورة واضحة، وأن كانت عامة، المهمات الأساسية التي يفترض العمل في سبيلها في إطار الخطة الخمسية للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- وأبدى المخطط اهتماماً خاصا بالصناعة والزراعة ووضع لهما تخصيصات استثمارية بلغت معا حوالى ٥٣,٣٪ من إجمالي التخصيصات.
- وأبدى المخطط اهتماماً خاصا بالتكوين المهني والإداري للعاملين في مختلف فروع الاقتصاد الوطني .

إن مثل هذا الاهتمام بالتخطيط كان يتطلب اهتماماً أكبر بالتنفيذ ومتابعة التنفيذ والرقابة على النتائج المتحققة سنويا لتدارك النواقص والأخطاء ومعالجتها والسير بالعملية التنموية نحو الأمام. ومن المؤسف أن يشير المرء إلى أن هذا التوجه لم يتحقق، بل صاحب عملية التنفيذ تباطؤٌ وقصورٌ كبيران. وتسبب ذلك في إعاقة عملية التنفيذ وانتهى إلى تفاقم مشكلات التنمية ومعيشة السكان التي ساعدت بدورها على تنامي المعارضة

---

٢٠٣ حبيب، كاظم د. دراسات في التخطيط الاقتصادي. بيروت. دار الفارابي. بغداد. مكتبة النهضة. ١٩٧٤. ص ٢٤٠

السياسية للنظام. وفي صيف عام ١٩٦٨ سقط النظام بانقلاب بعثي جديد لم يعطه الفرصة لاستكمال سنوات الخطة الخمسية. وأخذ الحكام الجدد مهمة تنفيذ ما تبقى من تلك الخطة. مصروفات الخطة الاقتصادية الخمسية ٤٤٦,٧ مليون دينار عراقي تقريبا، أو ما يساوي ٥٤,٤٪ من إجمالي تخصيصات الخطة. وحظي القطاع الصناعي بحصة عالية نسبيا من إجمالي المبالغ المصروفة حيث بلغ المصروف ١٠٣,٩ مليون دينار عراقي أو ما يعادل ٢٤,٤٪ في حين لم تحظ الزراعة إلا بمبلغ قدره ٥٦,٣ مليون دينار أو نسبة قدرها ١٢,٦٪ من أجمالي المصروفات الفعلية.[٢٠٤] وإذا أخذ الأمر على مستوى التخصيصات والمصروفات الحكومية المركزية فقط فإن المبلغ المصروف بلغ ٣٩٢,٦ مليون دينار من إجمالي التخصيصات البالغة ٥٦١,٢ مليون دينار، أي بنسبة صرف قدرها ٧٠٪ من إجمالي التخصيصات وهي نسبة عالية عموما يصعب تصورها.[٢٠٥] وخلال تنفيذ مشاريع الخطة خلال السنتين الأخيرتين من سنوات الخطة وبالارتباط مع سياسة الحكم الآنقلابي الجديد أجري تنقيح على تخصيصات المناهج الاستثمارية. وفي ضوء ذلك فإن المبلغ المخصص للتوظيفات الحكومية قد ارتفع من ٥٦١,٢ مليون دينار إلى ٦٦٨,١ مليون دينار. وأن المبلغ المصروف فعلا من هذه التخصيصات بلغ ٣٦٥,٥ مليون دينار أو ما يعادل ٥٤,٧٪، وهي نسبة معقولة عموما، علما بأن الحكام الجدد بذلوا جهدا خاصا لتنشيط أجهزة التخطيط والتنفيذ والمتابعة للحصول على نتائج أفضل لصالح تحسين موقفهم إزاء الجماهير التي كانت تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية متفاقمة، إضافة إلى المشكلات السياسية .

وانعكس هذا الواقع على تخلف نسبي في تحقيق الأهداف التي وضعها المخطط في الخطة الخمسية، سواء أكان بالنسبة إلى معدلات النمو والزيادات المنشودة في إجمالي الآنتاج المحلي ومعدل حصة الفرد الواحد منه أم في معدلات نمو الصناعة والزراعة وغيرها من

---

٢٠٤ كتاب الجيب الإحصائي. الجهاز المركزي للإحصاء ١٩٧٠. وزارة التخطيط. بغداد.١٩٧٢. ص ٢٢٠.

٢٠٥ النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. ١٩٥٠–٢٠١٠. ترجمة الدكتور محمد سعيد عبد العزيز. دار الكنوز الأدبية. بغداد. ط ١. ١٩٩٥. ص ٧٠.

القطاعات، أم في تغيير العلاقة بين حصة إيرادات قطاع النفط الخام وإيرادات القطاعات الآنتاجية الأخرى في تكوين الدخل القومي و في بنية الصادرات العراقية أم في تغيير بنية الاستيراد وتقليص حجم استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية. أما في مجال العمالة فالأرقام تشير إلى أن المتحقق ارتفع عن المستهدف في الخطة. ويمكن إيراد بعضا من تلك المؤشرات لتبيان مستوى التطور الذي تم خلال فترة الخطة الخمسية في مجال الاقتصاد .

الناتج المحلي الإجمالي: بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٤ و١٩٦٩

القطاعات	سنة الأساس ١٩٦٤ مليون دينار عراقي	المستهدف سنة ١٩٦٩ مليون دينار عراقي	المتحقق في سنة ١٩٦٩ مليون دينار عراقي	نسبة المتحقق إلى المستهدف ٪
القطاعات السلعية	506.7	730.5	643.4	88.1
قطاعات التوزيع	107.1	153.3	139.7	91.1
قطاعات الخدمات	147.4	219.6	197.0	89.7
المجموع العام	761.2	1103.4	980.1	88.8

المصدر: الوقائع العراقية. عدد ١٨٦٢ في ١٩٧٠/٤/١. بغداد. ص ١١٢.

تطور العمالة

بلغ عدد المشتغلين في سنة الأساس ١٩٦٤ ما يقرب من ٢١١,٢ ألف مشتغل وأرتفع في عام ١٩٦٩ إلى ٢٥٤٦,٢ ألف مشتغل، أي بزيادة قدرها ٤٢٧,٠ ألف مشتغل أو ما يعادل ٢٠,١٪. وقد وزعت تلك الزيادة على القطاعات المختلفة بنسب متباينة حيث بلغت في القطاعات السلعية ما يقرب من ٢١,٩٪ وفي قطاعات التوزيع ١٧,٦٪ وفي قطاع الخدمات

١٦,٥٪. وكان نصيب الزراعة والصناعة ٢٢,١٪ و١٩,٢٪ على التوالي في حين كان نصيب قطاع لبناء والتشييد ٤١,٩٪ من إجمالي الزيادة المتحققة في عدد المشتغلين.[٢٠٦]

الدخل القومي للفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٩

السنة	عدد السكان	الدخل القومي بالأسعار الجارية/ م.د.ع .	متوسط دخل الفرد منه/ دينار عراقي	الدخل القومي بالأسعار الثابتة ١٩٦٦/م.د.ع .	متوسط دخل الفرد منه/ دينار عراقي
١٩٦٥	8097230	659.29	81.4	685.33	84.6
١٩٦٦	8359661	705.53	84.4	705.53	84.4
١٩٦٧	8632709	714.79	82.8	658.19	76.2
١٩٦٨	8914457	782.91	78.8	749.20	84.0
١٩٦٩	9205185	826.81	89.8	780.01	84.7

المصدر: كتاب الجيب الإحصائي ١٩٦٠–١٩٧٠. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. بغداد. ١٩٧٢. ص ٣٧.

يمكن للجدول أن يقدم ثلاث حقائق أساسية هي:

* إن مستوى النمو في الدخل القومي كان ضعيفا عموما وأقل بكثير مما قدر له عند وضع الخطة.
* وأن النمو في السكان كان عاليا عموما.
* واستطاعت معدلات النمو السكانية العالية نسبيا من جهة ومعدلات النمو المتوسطة في الدخل القومي أن تمنع من ارتفاع ملموس في متوسط حصة الفرد الواحد منه، وبخاصة بالنسبة للأسعار الثابتة.

---

٢٠٦ المصدر السابق نفسه. ص١١٩.

*ومما هو جدير بالإشارة ولا يمكن للجدول أن يوضحه هو الفارق الكبير بين أصحاب الدخول العالية وأصحاب الدخول الواطئة في المجتمع، وهو ما لا يعكسه مؤشر متوسط دخل الفرد الواحد منه، وبالتالي الفجوة المتسعة بين مستوى حياة ومعيشة الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة لصالح الأغنياء ومالكي وسائل الآنتاج .

المبحث الثالث

الموقف من الإصلاح الزراعي وتطور القطاع الزراعي

جاءت ثورة الردة في العام ١٩٦٣ إثر تحالف سياسي اجتماعي بين خليط غير متجانس من الفئات الاجتماعية والقوى السياسية. وكان العامل الحاسم الذي جمع بينها هو موقفها المناهض لحكومة عبد الكريم قاسم، في حين كان كل منها يسعى إلى تحقيق أهداف معينة خاصة به. والتحالف الذي أيد وساند الآنقلاب كان يريد من الحكام الجدد نصيبه، وبشكل خاص الفئات الأكثر يمينية من البرجوازية الصغيرة وفئات كبار ملاك الأراضي الزراعية أو الإقطاعيين السابقين من شيوخ ورؤساء العشائر وبعض فئات البرجوازية العقارية. وكان على الحكم الجديد أن يدفع ثمن هذا التحالف سياسيا واقتصاديا. وإذا كانت الفوضى قد سادت الأشهر الأولى من الآنقلاب ولم ينتهج الحكم سياسة واضحة في مختلف المجالات فإن الآنقلاب الذي أزاح البعثيين من السلطة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ قد بدأ بتسديد الفاتورة. وكان الثمن الذي دفعته البرجوازية الوطنية مرتفعا نتيجة موقفها من عبد الكريم قاسم وتأييدها له وموقفها المناهض لانقلاب شباط وتشرين قد انعكس بصورة واضحة في إجراءات تأميم مشاريع الصناعة على نحو خاص، وفي القطاع الزراعي اتخذت الدولة من الإجراءات ما يكفي لتجميد قانون الإصلاح الزراعي عمليا ابتداءً من عمليات الاستيلاء على الأراضي الخاضعة لقانون الإصلاح الزراعي ومرورا بتوزيع الأراضي المستولى عليها على المستحقين من فقراء وصغار الفلاحين وانتهاءً بتوفير مستلزمات الآنتاج والدعم الضروريين للفلاحين والتعاونيات الزراعية. وجدير بالإشارة أن سياسة الدولة في مختلف مجالات الاقتصاد العراقي والعلاقات الاقتصادية العربية والدولية كانت متناقضة وغير متجانسة، وهو تعبير عن وجود مراكز قوة متعددة في النظام العارفي حينذاك ووجود تباين في مواقفها

السياسية والاقتصادية والعربية والدولية. وقد أشرت إلى طرف منه في موقع آخر من هذا الكتاب .

لقد وضع قانون الإصلاح الزراعي بصيغة يمكن معها تسريع أو تأخير إنجاز بنوده، كما انه كان في مواقع وبنود معينة حمال أوجه عديدة. وعند سيادة الديمقراطية والحياة الدستورية يمكن للإنسان أن يلاحظ تسريعا في تنفيذ بنود القانون، ولكن في حالة غياب الديمقراطية والحياة الدستورية يمكن أيضا إعاقة تنفيذ القانون إلى حدود بعيدة. ومن حيث المبدأ استبعد القانون من نشاط أجهزة الإصلاح الزراعي عند ممارسة القانون أي تمثيل للفلاحين أو من ينوب عنهم. وكان هذا أكبر الأخطاء حيث أناط العلية كلها بأيدي أجهزة يمكنان تسرع أو تباطؤ بتنفيذه أو حتى تتلاعب به. وهذا ما حصل فعلا في الفترة الواقعة بين ١٩٦١ و١٩٦٨ رغم أن الحكومة التي أصدرت ذلك القانون كانت ما تزال في الحكم، إذ أن عام ١٩٦١ وما بعده شهدت تغيرا ملموسا في نهج الحكومة ذاتها وترددها إزاء الهجوم الذي شنته القوى الإقطاعية واليمينية المناهضة للقانون.

كانت عملية تنفيذ بنود القانون تتطلب ثلاث خطوات أساسية تتضمن بدورها مجموعة من الإجراءات المعقدة التي يمكن أن تستمر سنوات طويلة. والخطوات الرئيسية الثلاث هي :

١. الأراضي الزراعية العائدة للملاكين وتقديم الإقرار بخضوعها لقانون الإصلاح الزراعي تسجل لأجهزة الإصلاح الزراعي.
٢. صدور قرارات بالاستيلاء على الأراضي الزائدة عن الحد الأعلى المقرر لملاك الأراضي الزراعية وفق القانون.
٣. صدور قرارات بتوزيع تلك الأراضي على الفلاحين المستفيدين من هذا القانون .

وفي كل من هذه الخطوات الثلاث وبين كل منها إجراءات التدقيق في الإقرارات والكشف عن الأرض من جانب اللجنة المختصة وتثبيت نوعية الأرض ومواصفات الموقع...الخ التي تأخذ من حيث المبدأ وقتا طويلا لإنجازها. وإذا ما جرى اعتراض على بعضها فستأخذ وقتا أطول .

ومن المعروف أن أراضي العراق الزراعية التي جرى البدء بتسجيلها في عام ١٩٣٢ أمكن إنجاز ٤٧٪ منها حتى عام ١٩٥١ و٩٠٪ منها حتى نهاية عام ١٩٦٨.[٢٠٧] وكان البعض يدعو إلى الكف عن التوزيع إلى حين استكمال تسجيل كافة الأراضي وتحديد مواقعها ومواصفاتها .

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٣–١٩٦٨ أمكن تحقيق النتائج التالية في مجال الاستيلاء على الأراضي الزراعية وتوزيعها :

عمليات الاستيلاء على الأراضي الزراعية وتوزيعها في العراق بين ١٩٦٣–١٩٦٨

السنة	تطور مساحات الأراضي المستولى عليها/ دونم	الأراضي الموزعة للاستفادة مؤقتا منها /دونم	عدد الفلاحين المستفيدين مؤقتا منها	مساحة الأراض الموزعة والمملكة/دونم	عدد الفلاحين المستفيدين فعلا من التمليك
حتى ١٩٦٣	6500000	6854292	239358	1644552	32974
١٩٦٤	7300000	7286000	220948	2094000	42153
١٩٦٥	7400000	7414000	254829	2280000	46293
١٩٦٦	6582000	6854000	226377	2417000	50534
١٩٦٧	6818000	6880000	195099	2558000	53934
١٩٦٨	7073360	7088940	205945	2751404	60802

المصدر: قارن :

Pfeifer Albrecht Dr. Aktuelle Probleme der Produktions-steigerung und der soyialen Umgestaltung der Landwirtschaft im Irak. Dissertationsschrift (B). Karl-Marx-Universitaet. Leipzig. 1972. S. 174.

207 Pfeifer، Albrecht Dr. Aktuelle Probleme der Produktions-steigerung und der soyialen Umgestaltung der Landwirtschaft im Irak. Dissertationsschrift (B). Karl-Marx-Universitaet. Leipzig. 1972. S. 173.

* كانت المساحات المستولى عليها حتى نهاية عام ١٩٦٢ قد بلغت ٢٨٣٦٩٩٢ دونما، ومساحات الأراضي الموزعة على الفلاحين مؤقتا ١٤٤٢٨٨٦٤ دونم، وعدد الفلاحين المستفيدين منها ١٩٣٣٩٥ فلاحا، ومساحات الأراضي الموزعة والمملكة للفلاحين فعلا ١٦٦٢٥٦٣٢ دونما، وعدد الفلاحين المستفيدين من التمليك ٢٥٧٦٨ فلاحا. راجع: المصدر نفسه. ص ١٧٤.

ومنه يتبين أنه وبعد مرور عشر سنوات تقريبا على صدور قانون الإصلاح الزراعي لم تكن الأراضي الموزعة والمملكة فعلا للفلاحين تزيد عن حوالى ٣٩٪ من إجمالي الأراضي المستولى عليها، علما بأن الأراضي المستولى عليها لم تكن تزيد عن ٦١,٧٪ من إجمالي الأراضي الخاضعة للاستيلاء عليها وفق القانون، أي إن الموزع منها لم يرتفع عن ٢٤٪ من إجمالي الأراضي الخاضعة للاستيلاء والتوزيع.[٢٠٨] كما يتبين أيضا أن عدد الفلاحين الذين ملكوا أرضا بموجب القانون لم يزد عن ربع عدد الفلاحين الموجودين في الريف والعاملين في القطاع الزراعي. كما لوحظت ظاهرة تقلص وتذبذب عدد الفلاحين الذين استفادوا من الأرض الزراعية مؤقتا وفق القانون لأسباب عديدة منها أنهم لم يتمتعوا بتسهيلات الحصول على قروض مالية أو الحصول على مستلزمات الآنتاج الزراعي أو الدخول بالجمعيات الفلاحية والاستفادة من بعض التسهيلات التي منحت حينذاك بسبب كونها لم تكن تملك أرضا زراعية تستطيع بموجبها الحصول على تلك التسهيلات. ودفع هذا الواقع إلى هجرة أعداد كبيرة منهم الريف وترك الأراضي الزراعية عمليا تحت تصرف كبار ملاك الأراضي القدامى.

وفي سنوات ١٩٦٤–١٩٦٨ صدرت عن الحكم مجموعة من القوانين الخاصة بالإصلاح الزراعي ساهمت في زيادة مصاعب تنفيذه من جهة وخدمت بشكل مباشر أو غير مباشر كبار ملاك الأراضي الزراعية في العراق، وعلى نحو خاص السراكيل منهم في كل من العمارة (ميسان) والناصرية (المثنى)، وكذلك في مناطق كُردستان التي كانت في وضع عسكري

---

٢٠٨ حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الآنتاجي. مطبعة الغري. النجف. ١٩٧٦. ص ١٢٢.

صعب وقلق. وهي بالتالي لم تكن في مصلحة الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين. نشير هنا على سبيل المثال لا الحصر قانوني ١٠٤و١٩٩ لسنة ١٩٦٤ الخاصة بزيادة مساحات الأراضي الزراعية التي يحق للسركال التمتع بها بالنسبة إلى محافظتي ميسان والمثنى، والقوانين ١٦، ١٦٧ و ١٦٨ لسنة ١٩٦٥ التي رفعت من مقدار التعويضات من ١٠٠٠ دينار إلى ٣٠٠٠ دينار لصالح كبار ملاك الأراضي الزراعية ورفع الفائدة من ١٪ إلى ٣٪ وخفضت فترة دفع التعويضات من ٤٠ سنة إلى ٢٠ سنة، كما رفع الدفع النقدي عن شراء المكائن الزراعية من ١٠٠٠ دينار إلى٣٠٠٠ دينار وحددت الدفع بعشر سنوات. [٢٠٩]

وقد انعكس هذا الوضع الصعب في علاقات الأرض الزراعية وعودة كبار ملاك الأراضي الزراعية إلى التحكم الواسع بالأرض وبعدد متزايد من الفلاحين إلى تراجع في الآنتاج الزراعي وإلى ارتفاع حجم استيراد السلع الزراعية لإغراض الاستهلاك المحلي وللصناعات الزراعية وإلى ضعف حركة تنمية وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة نسبيا في الزراعة، وإلى هجرة واسعة من الريف إلى المدينة وإلى تنامي أجواء المعارضة السياسية للحكم في الريف .

وتشير إحصائيات وزارة التخطيط إلى انه وفي الوقت الذي ارتفع عدد العاملين في الزراعة بين عامي ١٩٦٤–١٩٦٩ من ٩٢٠١٠٠ مشتغل إلى ١٣٨٥٧٠٠ مشتغل، أي بزيادة قدرها ٥٠,٦٪ خلال خمس سنوات، فإن الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة قد ارتفع من ١٤٨,١ مليون دينار إلى ١٨٦,٩ مليون دينار (بأسعار عام ١٩٦٤، أي بنسبة زيادة قدرها ٢٦,٢٪ تقريبا. وهي نسبة واطئة قياسا ليس لمجموع العاملين في الزراعة فقط، بل وكذلك بالنسبة لسكان الريف العراقي حيث بلغت النسبة أكثر من نصف السكان بقليل.[٢١٠]

---

209 Pfeifer، Albrecht Dr. Aktuelle Probleme der Produktions-steigerung und der soyialen Umgestaltung der Landwirtschaft im Irak. Dissertationsschrift (B). Karl-Marx-Universitaet. Leipzig. 1972. S. 195:

٢١٠ كتاب الجيب الإحصائي. ١٩٦٠–١٩٧٠. بغداد ١٩٧٢. مصدر سابق ص ٣٠.

المبحث الرابع

تطور القطاع الصناعي التحويلي

إذا استندنا إلى الخطة المنشورة من قبل وزارة التخطيط فإنها تشير إلى أن المسؤولين عن شؤون الاقتصاد العراقي في فترة الحكم العارفي قد أعاروا خلال هذه الفترة اهتماما ملموسا بقضايا التنمية الصناعية وتجلى في مشاريع الخطة الخمسية والتخصيصات المالية التي وجهت للقطاع الصناعي التحويلي. إذ بلغت التخصيصات المالية الحكومية لهذا القطاع في المناهج السنوية للفترة ١٩٦٤–١٩٦٩ ما يقرب من ٢٢٠ مليون دينار. إلا إن هذا الاهتمام التشريعي لم ينعكس في الحياة العملية، إذ استمرت علمية تنفيذ المشاريع الصناعية على بطئها السابق. فلم يرتفع المصروف من المبلغ المخصص، بغض النظر عن نوعية وجدوى الصرف ونتائجه، عن ١٠٧,٥ مليون دينار، أو ما نسبته ٤٨,٩٪ فقط. وكان عام ١٩٦٩ أفضل سنوات التنفيذ حيث بلغت نسبة التنفيذ ٩٠,٥٪ من إجمالي المبلغ المخصص للعام المذكور وقدره ٢١ مليون دينار، في حين لم يتجاوز التنفيذ في سنة الآنقلاب عن ٣٣,٩٪ من المبلغ المخصص البالغ ٣٩,٥ مليون دينار.

وفي ضوء ذلك تطور الرأسمال الثابت في الصناعة التحويلية خلال السنوات ١٩٦٤–١٩٦٩ على نحو ما هو وارد في الجدول التالي:

تكوين رأس المال الثابت في الصناعة التحويلية في العراق(بالأسعار الجارية)

التفاصيل/ السنة	تكوين رأس المال الثابت في الصناعة م.د.ع .	نسبتها إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق ٪
١٩٦٤	22.4	18.4
١٩٦٥	25.4	19.6
١٩٦٦	30.6	20.4
١٩٦٧	43.4	23.9
١٩٦٨	36.4	25.4
١٩٦٩	40.1	25.5

المصدر: المؤشرات الاقتصادية لتطور الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ٢٦/٢٧.

ومنه يبدو أن مقدار ونسبة تكوين رأس المال الثابت في الصناعة التحويلية كان واطئا من جهة ومحدودا في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي. وهي مرتبطة أيضا بمقدار الاستثمارات الموجهة للصناعة من جهة ونوعية وسبل استخدام تلك التوظيفات من جهة ثانية، كما إنها لا تتناسب مع قدرات العراق المالية من موارد النفط الخام وإمكانياته الفعلية على التنفيذ .

وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن التوظيفات الحكومية في القطاع الصناعي، إضافة إلى التوظيفات الجديدة في الصناعة من جانب القطاع الخاص والمختلط، قد ساعدت على تنمية الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملموس ورفعت من عدد العاملين. ولكن الخلل الكبير الذي صاحب الفترات المنصرمة، رغم بعض المحاولات الإيجابية التي بذلت بعد ثورة تموز مباشرة، يبرز في سوء توزيع الاستثمارات على مناطق ومدن العراق المختلفة حيث تركزت تلك التوظيفات في المدن الكبيرة، وبخاصة العربية منها، في حين أهملت منطقة كُردستان وبعض مناطق الوسط والجنوب من العراق، إضافة إلى إهمال تنمية الصناعات التي تعتمد

على الموارد الأولية المتاحة في البلاد وبخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي، أي تطوير الصناعات البتروكيماوية والصناعات الأساسية الأخرى، إضافة إلى الصناعات الزراعية التي من شأنها بناء القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية في البلاد. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٤–١٩٦٩ تطور القطاع الصناعي في أهم مؤشراته كما في الجدول التالي:

تطور القطاع الصناعي التحويلي في العراق الفترة للواقعة بين ١٩٦٤–١٩٦٩

السنة	عدد المؤسسات الكبيرة	عدد المشتغلين في المؤسسات الكبيرة	الأجور المدفوعة ١٠٠٠في السنة/ دينار	قيمة مضافة منتجة ١٠٠٠ في السنة/د.*	متوسط إنتاجية الفرد للقيمة المضافة /د. **	متوسط أجر الفرد السنوي/. **
١٩٦٤	1202	80066	21084	65470	817.7	263.3
١٩٦٥	1243	83343	22337	72642	871.6	268.0
١٩٦٦	1326	87518	23558	70427	804.7	269.2
١٩٦٧	1386	89041	25144	76018	853.8	282.3
١٩٦٨	1432	90027	26818	88748	985.8	297.9
١٩٦٩	1368	97451	30578	92924	953.6	313.8

المصدر: كتاب الجيب السنوي ١٩٧٠–١٩٦٠. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. ١٩٧٠. ص ١٠٠–١٠٣.

* بالأسعار الجارية. ** أحتسب متوسط إنتاجية الفرد للقيمة المضافة ومتوسط أجر الفرد من قبل الباحث. بلغ سعر الدينار الواحد في هذه الفترة ٢٨،٢ $ أمريكي للفترة ١٩٥٠–١٩٦٨ و٧٩،٢ لعام ١٩٦٩.

ومنه يتبين أن الزيادة الحاصلة في المؤشرات الواردة في الجدول كانت أقل بكثير مما كان مستهدفاً في الخطة الخمسية للفترة ١٩٦٥/١٩٦٦–١٩٦٩/١٩٧٠، سواء كان هذا التخلف يمس إنشاء المنشآت الصناعية أم زيادة الآنتاج والفائض الآنتاجي أم الزيادة المرجوة في عدد العاملين في القطاع الصناعي. ومن المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى أن الصناعات الصغيرة قد ساهمت بنسبة مهمة في زيادة الآنتاج الصناعي، حيث استطاعت أن تحقق النتائج الآتية خلال الفترة المذكورة .

نسب تطور الصناعات الصغيرة في إجمالي الصناعات التحويلية

السنة	حصتها في عدد المؤسسات من الإجمالي ٪	حصتها من إجمالي المشتغلين ٪	حصتها من إجمالي الأجور السنوية ٪	حصتها من إجمالي القيمة المضافة السنوية ٪	متوسط إنتاجية الفرد للقيمة المضافة/ د	متوسط أجر الفرد فيها / دينار/ سنة
١٩٦٤	95.4	36.3	14.2	9.8	367.4	76.4
١٩٦٥	95.5	36.7	16.3	9.0	349.8	89.9
١٩٦٦	94.6	34.7	13.9	7.9	336.1	81.3
١٩٦٧	95.0	38.7	16.6	9.4	387.9	85.4
١٩٦٨	94.9	37.6	15.7	9.8	399.1	89.0
١٩٦٩	95.2	37.6	14.2	11.3	493.2	83.0

المصدر: كتاب الجيب الإحصائي ١٩٦٠–١٩٧٠. مصدر سابق. ص ١٠٠–١٠٣.

ومن خلال المقارنة بين الجدولين يلاحظ بوضوح أن متوسط أجر العامل في مؤسسات الصناعات الصغيرة بلغ في عام ١٩٦٤ حوالى ٧٦,٤ دينار في السنة وأرتفع إلى ٨٣ دينار في عام ١٩٦٩، أي ما يقرب من ٨,٦٪ خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٦٩ فقط، في حين ارتفع

متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة بحدود ٣٤,٢٪ خلال الفترة ذاتها. كما يلاحظ بأن متوسط أجر العامل في الصناعات الصغيرة بلغ حوالى ٢٩٪ من متوسط أجرة العامل في المؤسسات الكبيرة وانخفضت هذه النسبة إلى ٢٦,٥٪ في عام ١٩٦٩. كما شكل متوسط إنتاجية العامل الواحد من القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة نسبة قدرها ٤٤,٩٪ في عام ١٩٦٤ من متوسط إنتاجية العامل الواحد من القيمة المضافة المنتجة في المؤسسات الكبيرة وارتفع هذا إلى ٥١,٧ ٪ في عام ١٩٦٩. ويلاحظ أيضا أن التناسب بين الأجور وفائض القيمة بلغ عموما ١:٢ في المؤسسات الكبيرة وحوالى ١:٤ في المؤسسات الصغيرة .

ومن المفيد الإشارة إلى ظاهرة إيجابية بدأت تتطور تدريجا في أعقاب ثورة تموز عام ١٩٥٨، ولكنها راوحت في مكانها فيما بعد من حيث العدد المطلق وتقلصت حصتها النسبية في الفترة ١٩٦٤–١٩٦٩، وأعني بها ظاهرة مشاركة المرأة في الآنتاج الصناعي. ففي عام ١٩٦٤ بلغ عدد الآناث العاملات في القطاع الصناعي التحويلي ٧٦٣٨ امرأة، أي ما نسبته ٦,١٪ من إجمالي العاملين في هذا القطاع، ارتفع العدد في عام ١٩٦٩ إلى ٧٦٥٨ امرأة فقط، أي بأن خفضت نسبته إلى ٤,٩٪ من إجمالي العاملين في الصناعة التحويلية. وفي السنتين المذكورتين كانت نسبة النساء العاملات في المؤسسات الكبيرة تزيد عن ٩٥٪ من إجمالي النساء العاملات في هذا القطاع.

المبحث الخامس

قطاع التجارة الخارجية

تعكس التجارة الخارجية، استيراداً وتصديراً، لأي بلد في العالم طبيعة ومستوى تطور البنية الاقتصادية واتجاهات تطور العملة الاقتصادية في آن واحد، كما تتجلى فيها طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة مع بلدان العالم. ومن هنا تبرز أهمية دراسة التجارة الخارجية بأربعة اتجاهات أساسية، وهي:

١. التركيب السلعي للصادرات والواردات ودور المواد الأولية في بنية الصادرات أو الواردات.

٢. التركيب الجغرافي للتجارة الخارجية.

٣. دور موارد التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات.

٤. دور التجارة الخارجية في تكوين واستهلاك الدخل القومي.

وأهمية هذه النقاط تنشأ عن كونها ترتبط بشكل ملموس ومباشر بعملية التنمية التي يمارسها هذا البلد أو ذاك وتؤثر في وجهتها ومدى تأثيرها في توفير مستلزمات تغيير بنية الاقتصاد الوطني وتعجيل عملية التنمية وزيادة فرص العمل وتطوير مستوى حياة ومعيشة السكان. وغالباً ما ساهمت سياسات التجارة الخارجية في الدول النامية في إعاقة عملية التنمية لأنها كانت وما تزال اقتصاديات استهلاكية للسلع المنتجة في الدول المتقدمة واقتصاديات استخراجية للمواد الأولية ومصدرة لها إلى الدول الأخرى، فتعيق بذل تطور قاعدتها الآنتاجية الذاتية، وبالتالي تدخل في حلقة مفرغة من التخلف ومن العلاقة غير العقلانية بين الصادرات والواردات. وكلها تؤثر بدورها على مجمل العملية الاقتصادية في البلاد. وكانت هذه الحالة هي السائدة عموماً في العراق خلال فترات طويلة رغم بعض الجهود التي بذلت لتطوير قطاع الصناعة، وخاصة في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨، إلا أن طبيعة الاقتصاد الوطني حافظت على بنيتها الأساسية: اقتصاد زراعي متخلف واستخراجي تابع ومكشوف على الخارج بقوة كبيرة.

فإذا ما تابعنا الاتجاهات الأربعة المشار إليها في أعلاه سنجد في المحصلة النهائية أن سياسة التجارة الخارجية التي مارستها الحكومات المختلفة لم تلعب دوراً كبيراً في تعجيل وتطوير عملية التنمية في الاقتصاد العراقي، ولكنها ساهمت مع ذلك في تحريك هذا الاقتصاد بسبب موارد النفط المالية المتأتية من استخراج وتصدير النفط الخام إلى السوق الدولية وعبر شركات النفط الأجنبية التي كانت تتحكم بكميات وأسعار واتجاهات تصدير النفط الخام العراقي.

١. التركيب السلعي للصادرات والواردات

تشير المعطيات المتوفرة لدينا إلى لوحة قاتمة بالنسبة إلى بنية صادرت وواردات العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٣–١٩٦٨، التي يمكن أن تساعدنا في معرفة وجهة حركة التجارة الخارجية.

التركيب السلعي وقيم صادرات العراق خلال الفترة ١٩٦٣–١٩٦٨

(ألاف الدنانير العراقية)

السلع المصدرة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
مواد غذائية١	١٠,٢٥٤	٧,١٢٥	٨,٤٠٧	١٠,٦٦٧		
مواد أولية زراعية٢	٢,٤٥٢	٤,٦٧١	٥,٥٢٢	٦,٣٣٢		
حيوانات حية٣	٣٩	٤٦	٥١	٤٩		
السلع المصنوعة٤	١,٩٣٠	٢,٥١٨	٢,٦١٠	٣,٥٤٤		
سلع أخرى	٥٧٧	٩٣١	١,٥٢٩	٢,٦٤٧		
المجموع	١٦,٧٣٠	١٥,٢٩١	١٨,١١٩	٢٣,٢٣٩		
النفط الخام المصدر	٢٥٨,٩٦٦	٢٨١,٧٥٩	٢٩٣,٥٩٥	٣٠٨,٨٥٣		
الإجمالي	٢٧٥,٦٩٦	٢٩٧,٠٥٠	٣١١,٧١٤	٣٣٢,٠٩٢		
نسبة النفط إلى الإجمالي	٪٩٣,٩٣	٪٩٤,٨٥	٪٩٤,٢٠	٪٩٣,٠٠		

قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. بغداد. مطبعة العاني. ص ٢٥٨/٢٥٩.

والتقرير السنوي لسنة ١٩٦٦. ص ٢٦٦/٢٦٧.

١ وتشمل هذه الفقرة التمور والشعير والحبوب الأخرى والقطاني والدقيق والفواكه والخضر.

٢ وتشمل هذه الفقرة القطن الخام والصوف الخام والجلود والبذور والمصارين وعرق السوس.

٣ وتشمل الخراف والماعز وحيوانات أخرى.

٤ وتشمل التبغ والدبس والإسمنت والعلف والتبن ونوى التمور، وهي سلع مصنعة ونصف مصنعة.

ويستدل من هذا الجدول الخاص بالصادرات العراقية على عدة خصائص جوهرية تمس بنية الاقتصاد العراقي والاختلالات التي يعاني منها، وهي:

١. الخلل الأول: الفجوة الكبيرة جداً بين قيمة الصادرات النفطية والصادرات السلعية غير النفطية، حيث تراوحت بين ٩٣ و٩٤ ٪ من إجمالي صادرات العراق السنوية، وكانت حصة السلع المحلية الأخرى بين ٦ و٧٪ فقط.
٢. الخلل الثاني: تركز الصادرات المحلية غير النفطية على السلع الزراعية بشكل خاص، سواء أكانت نباتية أم حيوانية، في حين لم يكن فيها من السلع غير الزراعية سوى الإسمنت.
٣. التخلف الشديد الذي تعاني منه الصناعة العراقية التي رغم مرور ما يقرب من ثلاثين عاماً على بدء التصنيع في العراق لم يستطع أن يصدر سوى الإسمنت، في حين كان في مقدوره أن يصدر المنتجات النفطية بسبب امتلاكه للنفط الخام وقدرته على إقامة مشاريع لتكرير النفط وإنتاج مشتقاته.
٤. إن هذه البنية للصادرات تؤكد أن قطاع النفط الخام يشكل المورد الأول في التجارة الخارجية العراقية، وبالتالي يشكل المورد الأساسي والرئيسي في تكوين الدخل القومي وفي ميزان المدفوعات العراقي.

إلا أن بنية الصادرات العراقية هي حصيلة لمسألتين مهمتين ترتبطان بالسياسة التنموية للدولة أولاً وتجلياتها في سياسة الاستيراد السلعي ثانياً. فإذا ما صممت دولة ما على التصنيع سيجد ذلك انعكاسه في استيرادات الدولة السنوية من ناحية السلع الموجهة لإقامة مشاريع صناعية أو تحديث الزراعة وتزويدها بالمعدات الزراعية الحديثة. ولهذا فأن لوحة بنية التجارة الخارجية تستكمل معالمها بالتعرف على بنية الاستيرادات العراقية السنوية خلال الفترة المذكورة.

التركيب السلعي وقيم استيرادات العراق خلال الفترة ١٩٦٣–١٩٦٨

(ألاف الدنانير العراقية)

السلع المستوردة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٨
سلع استهلاكية (١)	٤٧,٨٣١	٦٦,٣٢٣	٥٩,٤٠٠	٥٤,٧٠٠	٥٦,٥٦٢ (٥)
آلات ومعدات (٢)	١٢,٦٨٥	١١,٨٨١	١٦,٠٠٠	٢٠,٩٠٠	٣٨,١٢٢
مواد أولية	٨,٧٧٩	١١,٩٠٥	١٨,٤٠٠	١٨,٩٠٠	
سلع إنتاج أخرى (٣)	٢٤,٨٤٣	٣٣,٠٢٤	٤٠,٢٠٠	٥٢,٤٠٠	٤٩,٣٠٢ (٦)
سلع أخرى (٤)	١٨,٣٠٠	٢٣,٦٠٣	١٨,٨٠٠	١٤,٢٠٠	
المجموع	١١٢,٤٥٨	١٤٦,٧٣٦	١٦١,٧٠٠	١٧٥,١٠٠	١٤٣,٩٨٦
نسبة الآلات والمعدات إلى الإجمالي ٪	٪١١,٢٨	٪٨,١٠	٪٩,٨٩	٪١١,٤٢	٪٢٦,٤٨

قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. بغداد. مطبعة العاني. ص ٢٨٢. والتقرير السنوي لسنة ١٩٦٦. ص ٢٧٠/٢٧٣.

(١) وتشمل هذه الفقرة على مواد غذائية ومشروبات وسلع كساء استهلاك جاري ودائم.

(٢) وتشمل هذه الفقرة على مراجل ومحركات وآلات وأجهزة زراعية ومكائن أخرى،

(٣) وتشمل هذه الفقرة على مواد أولية للصناعة.

(٤) وتشمل على مواد أولية أخرى.

(٥) وتشمل هذه الفقرة على مواد غذائية ومشروبات وسلع كساء استهلاك جاري ودائم.

(٦) وتشمل المواد الأولية وسلع الآنتاج وسلع أخرى وسيطة.

وهذه اللوحة تجسد حقيقة أساسية هي أن الحكومات المتعاقبة لهذه الفترة، ورغم وضع خطة اقتصادية مهمة في اتجاهاتها والمشاريع التي تضمنتها، إلا أنها لم تنفذ الحد الأدنى منها. وأن الوجهة العامة كانت تركز على تأمين مستلزمات إنتاج المشاريع القائمة أو سلع استهلاكية وكمالية، إذ أن الفئات الغنية التي ازداد غناها والفئة العليا والمتوسطة

من الجهاز البيروقراطي والتكنوقراطي اتجه صوب نزعة استهلاكية تفاقمت بمرور الزمن، وبشكل خاص في فترة البعث وفي أعقاب الفورة النفطية. وقد تجلى كل ذلك على الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مشاركة القطاع الصناعي.

وإذا ما أجرينا مقارنة بين قيمة الصادرات النفطية العراقية وقيمة الاستيرادات لوجدنا اللوحة التالية:

مبالغ صادرات العراق النفطية واستيراداته السلعية

للفترة ١٩٦٣–١٩٦٨ بألاف الدنانير العراقية

المبلغ	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
قيمة صادرات النفط	٢٥٨,٩٦٦	٢٨١,٧٥٩	٢٩٣,٥٩٥	٣٠٨,٨٥٣	٢١٧,٨٥٧	٢٦٩,٦٤٣
قيمة الاستيرادات	١١٢,٤٥٨	١٤٦,٧٣٦	١٦١,٧٠٠	١٧٥,١٠٠		١٤٣,٩٨٦
الفرق	١٤٦,٥٠٨	١٣٥,٠٢٣	١٣١,٨٩٥	١٣٣,٧٥٣		١٢٥,٦٥٧

وضع هذا الجدول بناء على الأرقام الواردة في الجدولين السابقين. ك. حبيب

وعلينا أن نشير إلى أن جدول استيرادات العراق السابق لا يتضمن مبالغ استيراد الأسلحة والتي شكلت نسبة مهمة من إيرادات النفط الخام ومن خزينة الدولة.

ويستدل منه، مع الأخذ بالملاحظة السابقة، أن النفط وفر إمكانية جيدة لاستيرادات العراق وإشباع حاجاته الاستهلاكية، ولكنه مع الأسف لم تساهم سياسة الدولة في توجيه ما تبقى من تلك الموارد لأغراض التنمية الآنتاجية وإقامة المشاريع الصناعية أو تحديث الزراعة.

٢. التركيب الجغرافي للتجارة الخارجية.

تميزت هذه الفترة من تاريخ العالم بتفاقم الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي وانعكس ذلك على مجمل العلاقات الاقتصادية والسياسية والصراعات الطبقية في البلدان المختلفة ومنها العراق وأثر بشكل حاد على العلاقات بين القوى والأحزاب

السياسية بسبب تبنيها لهذا التيار الفكري والاتجاه السياسي أو ذاك، وبالتالي تحدد موقفه أيضاً إلى جانب هذا المعسكر أو ذاك. وكان العراق في مرحلة حكم عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن محمد عارف وقبل ذاك في فترة حزب البعث في عام ١٩٦٣ لا تقيم علاقات جيدة مع البلدان الاشتراكية، بل كانت في حقيقة الأمر ضدها، وكانت تجد في الغرب ضالتها، ولكنها لم تكن قادرة على السير في هذا الطريق بسبب موقف الشعوب وحركة التحرر الوطني العربية وفي العراق أيضاً حينذاك. ورغم هذا فقد كان التبادل التجاري استيراداً وتصديراً مركزاً في الدول الرأسمالية والقليل منه مع الدول الاشتراكية. وكان التبادل التجاري مع الدول النامية، وخاصة الدول العربية محدود للغاية، رغم أهميته ورغم حديث الحكومات المتعاقبة على موضوع الوحدة العربية والتنسيق والتكامل الاقتصادي العربي، إلا أن الواقع الموضوعي كان يتحدث بلغة أخرى مجافية للغة الخطاب السياسي وبعيدة عنه. ويمكن للجدول التالي أن يوضح التوزيع الجغرافي لصادرات العراق.

التوزيع الجغرافي لصادرات العراق عدا النفط

للفترة ١٩٦٣–١٩٦٨ (ألاف الدنانير العراقية)

الدول | السنوات	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المملكة المتحدة	٩٤٣	٥٣٥	٧٠٧	٥١١	٥٥٠	٢٩٧
بقية أقطار منطقة الإسترليني	٢,٧٢٢	٣,٥٩٦	٣,٢٠٧	٣,٩٠٤	لا توجد	لا توجد
الولايات المتحدة وكندا	٢,١٤١	٩٧١	٧٩٧	١,٣٠١	١٠٩٢	٨١٧**
أقطار السوق الأوربية المشتركة	٤٨٤	٣٦٨	٧٩٧	٩٠٦	٧٥	٩٩ ***
أقطار منطقة التجارة الحرة	٢٨٧	٢٥٨	٢٠٠	–	–	–
الأقطار الاشتراكية	٤,٣٩٨	٣,٠٣١	٣,٢٩٨	٣,٩٩٨	٢٩٨٧	٣٤١٧
أقطار الجامعة العربية	٥,٣٦٢	٦,١١٥	٨,٢٠٧	١٠,٨٣٠	٧٤٥٥	٩٩٣٢*
الأقطار الأخرى	٤١٧	٢٤	٩٠٦	١,٧٨٩	٦٣٤٢	٦٨٥٣****
المجموع	١٦,٧٣٠	١٥,٢٩١	١٨,١١٩	٢٣,٢٣٩	٢١,٦٩٩	٢٥,٩٥٦

قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. بغداد. مطبعة العاني. ص ٢٧٥.

والتقرير السنوي لسنة ١٩٦٦. ص ٢٧٧.

* وتشمل السعودية والكويت والأردن ولبنان ومصر للسنيتن ١٩٦٧ و١٩٦٨. ** الولايات المتحدة فقط للسنتين ١٩٦٧ و١٩٦٨. *** ألمانيا فقط للسنيتن ١٩٦٧ و١٩٦٨. **** وبضمنها اليابان والهند للسنتين ١٩٦٧ و١٩٦٨.

ويستدل من هذا الجدول على عدة ملاحظات، منها:

١. احتلت ثلاث مجموعات من الدول الحصة الكبرى من صادرات العراق غير النفطية، وهي مجموعة الأقطار العربية، ثم مجموعة أقطار المنطقة الإسترلينية عدا المملكة المتحدة، ثم مجموعة البلدان الاشتراكية. وشكلت سوية في عام ١٩٦٣ حوالى ٧٤,٦٪ ووصلت في عام ١٩٦٦ إلى حوالى ٨٢,٣٪ من إجمالي صادرات العراق غير النفطية.

٢. ورغم أن الدول الرأسمالية المتقدمة مثل دول السوق الأوروبية المشتركة، ومنها المملكة المتحدة، والولايات المتحدة وكندا لم تتجاوز حصتها في الاستيراد عن ١٩,٢٪ وانخفضت إلى ١١,٣٪ في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٦ على التوالي.

٣. إن هذه المؤشرات الخاصة بالدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة والدول الاشتراكية لا تتناغم بأي حال مع حجم استيرادات العراق منها، إذ ينشأ عنها اختلال شديد في الميزان التجاري العراقي (عدا النفط الخام) معها ولصالحها.

ويمكن أن نتابع الملاحظة الأخيرة من بنية التوزيع الجغرافي لاستيرادات العراق السنوية خلال الفترة ١٩٦٣–١٩٦٨.

التوزيع الجغرافي لاستيرادات العراق باستثناء استيرادات شركات النفط الأجنبية للفترة ١٩٦٣–١٩٦٨ (ألاف الدنانير العراقية)

الدول | السنوات	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المملكة المتحدة	١٦,٥٣٢	١٨,١٩٢	١٦,٦٦٥	٢٣,١٠٠		
بقية أقطار منطقة الإسترليني	١٧,٩٧٢	٢٢,٧٥٥	١٧,٣٠٢	٢١,٦٠٠		
الولايات المتحدة وكندا	١٢,٨٥٤	٢١,٤٦٩	٢٠,٥٣٦	١٧,٣٠٠		
أقطار السوق الأوربية المشتركة	٢٢,٧٠١	٢٨,٢٢٢	٣٢,٦٦٣	٤٢,٧٠٠		
أقطار منطقة التجارة الحرة	٨,٥٦٤	٩,٠٥٦	١٠,٣٤٩	١٢,٣٠٠		
الأقطار الاشتراكية	٢٣,٠٩٥	٢٥,١٨٤	٤١,١٠٧	٣٣,١٠٠		
أقطار الجامعة العربية	٥,٨٣١	٨,٦١٣	٧,٩٢٣	٨,٤٠٠		
الأقطار الأخرى	٤,٩٠٩	١٣,٢٤٥	١٥,٢٠٠	١٦,٦٠٠		
المجموع	١١٢,٤٥٨	١٤٦,٧٣٦	١٦١,٧٤٥	١٧٥,١٠٠		

قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. بغداد. مطبعة العاني. ص ٢٧٨. والتقرير السنوي لسنة ١٩٦٦. ص ٢٧٨.

ما هي الملاحظات التي يمكن استخلاصها من هذا الجدول؟ إنه يشير إلى ما يلي:

١. إن المملكة المتحدة وبقية دول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة وكندا قد استحوذت مجتمعة على ٤٦,٢٣٪ في عام ١٩٦٣ وعلى ٤٦,٣١٪ في عام ١٩٦٦ من إجمالي مبالغ استيرادات العراق، وهي تشكل أكبر من ضعف قيمة صادرات العراق غير النفطية إليها.
٢. أما الدول العربية فلم تتراوح استيرادات العراق منها عن ٥٪ طيلة السنوات المذكورة.
٣. أما الميزان التجاري مع الدول الاشتراكية فكان سلبياً في غير صالح الاقتصاد العراقي.

٣. دور موارد التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة التي تتجلى فيها وتنعكس عليها حالة البلاد الاقتصادية وخاصة علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية، كما إنه اللوحة التي يمكن أن تشير إلى مواطن الخلل العامة ومواقع القوة في اقتصاد البلاد. فهو والحالة هذه، إن كانت الأرقام الواردة فيه صادقة، يقدم للباحث سجلا حياديا يساعد في قراءة الوضع العام ويساهم في معرفة طبيعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومضمون واتجاهات سياستها في العلاقات الاقتصادية الدولية، أي إنه التعبير المكثف والجامع لمجمل الحركة والعملية الاقتصادية والمالية في المجتمع ومع الخارج.

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن قطاع التجارة الخارجية لعب دوراً كبيراً في تعديل ميزان المدفوعات، سواء في جانب المقبوضات أو جانب المدفوعات. ففي الوقت الذي لعبت إيرادات صادرات النفط الخام في إغناء ميزان المدفوعات، لعب قطاع الاستيرادات في استنزاف الدخل القومي وصرف القسم الأكبر من المقبوضات وإفقار ميزان المدفوعات السنوي للعراق، خاصة وأن القسم الأكبر من تلك الاستيرادات كانت لأغراض استهلاكية وتلبية الحاجات والنزعات الاستهلاكية للفئات الغنية، إضافة إلى المصروفات التي توجهت للأغراض العسكرية وسجلت تحت باب قيمة الاستيرادات غير المنظورة. ويمكننا هنا إيراد ميزان المدفوعات العراقي للفترة ١٩٦٣–١٩٦٦ لمعرفة مفردات هذا الميزان ومدى تأثير التجارة الخارجية عليه سلباً أو إيجابا، وخاصة عوائد العراق من النفط الخام المصدر.

يتكون ميزان المدفوعات العراقي من باب الحساب الجاري وحساب رأس المال ومن ثم فقرة الموازنة، علماً بأن الحساب الجاري يتضمن الصادرات والاستيرادات، في حين يتضمن حساب رأس المال حركة رأس المال والقروض، وبضمنها الموجودات والذهب المتوفر للأغراض النقدية، ثم يتضمن أخيراً العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات العراقي للفترة ١٩٦٣–١٩٦٨

التفاصيل | السنوات	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
أولاً – الحساب الجاري				
ا – الصادرات المنظورة				
أ. النفطية	٢٥٩,٩	٢٨١,٩	٢٩٣,٧	٣٠٨,٩
ب. غير النفطية	١٨,٩	١٨,٠	٣٣,٩	٢٦,٥
٢ – الصادرات غير المنظورة	٢١,٣	٢٩,٤	١٨,٩	٣٦,٢
مجموع الفقرتين ا و١	٣٠٠,١	٣٢٩,٣	٣٤٨,٨	٣٧١,٦
٣ – الاستيرادات المنظورة				
أ. النفطية	– ١,٦	– ٠,٧	– ٠,٩	– ١,٠
ب. غير النفطية	– ١١١,٠	– ١٤٨,٥	– ١٦٠,٠	– ٧٤,٤
٤ – الاستيرادات غير المنظورة*	– ١١٢,٦	– ١٦٩,٥	– ١٧٨,٩	– ٩٠,١
مجموع الفقرتين ٣ و٤	(–) ٢٥٧,٨	– ٣١٨,٧	– ٣٣٩,٨	٣٦٥,٥
نتائج الميزان التجاري	١٦٦,٢	١٥٠,٧	١٥٤,٠	١٥٩,٩
نتائج الحساب الجاري	٤٢,٣	١٠,٦	٩,٠	٦,٠٥

قارن: قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. بغداد. مطبعة العاني. ص ٢٨٧. والتقرير السنوي لسنة ١٩٦٦. ص ٢٨٨.

الاستيرادات غير المنظورة هي في الغالب الأعم معدات عسكرية، ومنها الأسلحة.

يستدل من الحساب الجاري في ميزان المدفوعات العراقي إلى ثلاث أمور جوهرية، وهي:

- إن جداول التجارة الخارجية كانت لا تتضمن الاستيرادات غير المنظورة، وبالتالي كان الميزان التجاري قد سجل فائضاً كبيراً يزيد على نصف إيرادات النفط الخام السنوية.
- إن الاستيرادات غير المنظورة شكلت مبلغاً عالياً يزيد باستمرار على مبلغ الاستيرادات المنظورة، وهي المعدات العسكرية وخاصة الأسلحة. وكان الاتحاد السوفييتي أحدى الدول الأساسية الممونة للعراق بالأسلحة المختلفة.

- إن مجموع الاستيرادات المنظورة وغير المنظورة استهلكت مجمل إيرادات العراق من صادراته النفطية وغير النفطية، إذ لم يبق منها إلا النزر اليسير كفائض احتياط. ولهذا نلاحظ أن الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري سجل فائضاً قليلاً جداً في ما عدا عام ١٩٦٣ حيث رفض الاتحاد السوفييتي تصدير الأسلحة إلى نظام حكم البعث، إذ بلغ الفائض ٤٢,٣ مليون دينار عراقي.

أما حساب راس المال فقد كان على النحو التالي ولنفس الفترة.

حسب رأس المال في ميزان المدفوعات العراقي للسنوات ١٩٦٣٠١٩٦٦

التفاصيل | السنوات	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
ثانياً – حساب رأس المال				
ا – حركة رأس المال الخاص	– ٢١,٢	– ١٥,١	– ١٧,٨	– ٧,٨
٢ – قروض طويلة الأمد	٣٨,٩	١٠,٥	٢,٧	– ٠,٩
٣ – رؤوس الأموال الرسمية الطويلة الأمد	٣,٣	٠,٢	٠,٣	–
نتائج حركة رؤوس الأموال	٢١,٠	– ٤,٤	– ١٤,٨	– ٦,٩
نتائج الحساب الجاري وروس الأموال	٦٣,٣	٦,٢	– ٥,٨	– ٠,٨
ثالثاً – فقرة الموازنة	٢٢,٤	– ٢٥,٨	٢,٦٧	– ٨,٠
رابعاً – حركة رأس المال الرسمي القصير الأمد ((الحركة النقدية)				
١ – الموجودات الأجنبية	– ٤٠,٦	٢٤,٥	٨,٥	– ٤،٢٧
٢ – الذهب للأغراض النقدية	– ٠,٣	– ٥,٠	٣,١	– ٠,١
الالتزامات القصيرة الأمد	–	٠,١	٢,٢	٣٦,٩
نتائج حركة رؤوس الأموال الرسمية القصيرة الأمد	– ٤٠,٩	١٩,٦	٣,١	٨,٩
العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات *	– ٣٧,٦	١٩,٨	٣,٤	٨,٩

قارن: قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. بغداد. مطبعة العاني. ص ٢٨٧.

والتقرير السنوي لسنة ١٩٦٦. ص ٢٨٨.

* نتائج حركة رؤوس الأموال الرسمية القصيرة الأمد والطويلة الأمد (العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات

إن هذين الجدولين، الحساب الجاري وحساب رأس المال يشكلان معاً ميزان المدفوعات ويجسدان التعاملات الاقتصادية العراقية خلال السنوات المذكورة. ويستدل من الجدول الخاص بحساب رأس المال إلى أن عام ١٩٦٣ سجل عجزاً لأول مرة بسبب السياسات الاقتصادية والعسكرية التي مارستها حكومة البعث الأولى وعدم الالتزام بالمعايير الضرورية. إلا أن الحكومات المتعاقبة اللاحقة لم تكن أفضل منها إذ أن ميزان المدفوعات لم يسجل خلال الفترة المذكورة سوى فائضٍ جزئي) جداً بالقياس إلى الموارد المالية الكبيرة التي ضخها قطاع تصدير النفط الخام إلى ميزان المدفوعات، إذ أن السياسات العسكرية التي أشرنا إليها والمصروفات الموجهة لاستيراد السلاح باعتبارها استيرادات غير منظورة هي التي أجهزت على القسم الأكبر من الفائض المتحقق في التجارة الخارجية العراقية، إضافة على سياسات الاستهلاك بدلاً من الأنتاج المحلي وتطوير قطاع الصناعة والزراعة. وعبر حساب رأس المال عن ضعف كبير وعن شحة في حركة رؤوس الأموال إلى داخل العراق، وكان خروج رؤوس الأموال منه بصيغ مختلفة كبيراً ومضراً بالاقتصاد العراقي.

٤. دور التجارة الخارجية في تكوين الدخل القومي

منذ أن بدأت عملية توزيع عوائد النفط الخام المصدر مناصفة بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية في العام ١٩٥٠/١٩٥١، بدأت إيرادات النفط الخام تلعب دوراً أساسياً في تكوين الدخل القومي وفي عملية التنمية الاقتصادية وتمويل نفقات الخزينة الاعتيادية، إضافة إلى تعديل الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وتنامي دور النفط في

التجارة الخارجية وفي مجمل العملية الاقتصادية. وأصبح هذا الدور حاسماً في الربع الأخير من القرن العشرين، سواء أكان ذلك في فترة الفورة النفطية في السبعينات وبعد تأميم شركات النفط الأجنبية، أم في فترة الحصار الاقتصادي في التسعينات من القرن الماضي.

وإذا كان الدخل القومي يتكون في النصف الأول من القرن العشرين في الغالب الأعم من القطاع الزراعي والقطاع الحرفي الصناعي، فإن دور قطاع النفط الخام كان لا يزال محدوداً. ولكن هذا الدور قفز إلى مستوى جديد بفعل زيادة إنتاج وتصدير النفط الخام وزيادة عوائد الحكومة العراقية. وكان الخلل يبرز في ثلاث ظواهر اتسمت بها السياسة الاقتصادية العراقية حينذاك، وهي:

١. كان العراق يحقق نسبة ٥٠ ٪ من عوائد النفط المصدر، وكانت هذه الموارد لا تذهب كلها إلى التنمية الاقتصادية، وخاصة الصناعية، بل كمية جزئية ومحدودة. وكان هذا يعني عدم حصول تراكم في رأس المال ولا في التطور الصناعي.
٢. ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في إنتاج الدخل القومي.
٣. وكان العراق يسعى إلى زيادة عوائد النفط الخام من خلال زيادة استخراجه وتصديره عبر شركات النفط الأجنبية، وبالتالي كانت الفجوة بين عوائد الآنتاج السلعي المحلي وبين عوائد النفط الخام في تزايد واتساع، مما كان يجعل العراق مكشوفاً على الخارج وتابعاً لإيرادات النفط الخام المالية.

المبحث الخامس

السكان وأوضاعهم الاقتصادية والمعيشية

تشير تقديرات معدلات النمو السكانية السنوية في العراق إلى أنها شهدت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٧–١٩٥٧ نسبة قدرها ٢,٢٧٪ وخلال الفترة ١٩٥٧–١٩٦٥ ٣,١١٪ ثم ارتفعت خلال الفترة ١٩٦٥–١٩٧٧ إلى ٣,٣٩٪. وهذا يعني أن الفترة التي نبحث فيها تقع بين ٣,١١ و٣,٩ ٪ سنوياً.[٢١١] وقد بلغ عدد النفوس في العراق ٦٢٩٩ ألف نسمة وفق الإحصاء العام لسنة ١٩٥٧ وارتفع إلى ٨٠٤٧ ألف نسمة في العام ١٩٦٥ وإلى ٩٢٠٩ ألف نسمة في عام ١٩٦٨. وهي نسبة عالية تعود من حيث المبدأ إلى حقيقة أن المجتمع العراقي كان إلى ذلك الحين يهتم بإنجاب المزيد من الأطفال وخاصة في الريف العراقي وفي أطراف المدن حيث يكثر وجود المهاجرين الفلاحين إليها من الريف العراقي، إضافة على تقلص نسبي في عدد الوفيات بين الولادات الجديدة وتحسن المستوى الصحفي نسبياً. وكان توزع عدد السكان بين الذكور والآناث في عام ١٩٦٥ على النحو التالي: ٤١٠٢ ألف نسمة ذكور إلى ٣٩٤٥ ألف نسمة إناث، أي بنسبة قدرها ٥٠,٩: ٤٩,١ ٪.[٢١٢] ولم يتغير هذا التناسب في العام ١٩٦٨.

إلا أن هذا النمو السكاني قد تجاوز قدرات الحكومات المتعاقبة على توفير فرص العمل المناسبة للقادرين على العمل من النساء والرجال. فقد لعبت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٣–١٩٦٨ جملة من العوامل لتعيق تطور الاقتصاد الوطني وتقلص القدرة على تعجيل عملية التنمية واستيعاب القوى الجديدة القادرة على العمل وتقليص البطالة التي كانت موجودة. ففي الوقت الذي أعاقت عملية تأميم مشاريع القطاع الخاص الصناعي أصحاب رؤوس الأموال عن استثمار رؤوس أموالهم في الصناعة المحلية وفي المشاريع الكبيرة والمتوسطة، لم تستطع الدولة ذاتها إدارة شؤون المنشآت الصناعية المؤممة بصورة

---

٢١١ زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل.. لندن. مؤسسة الرافد للطباعة والنشر والتوزيع. ط٢. ٢٠٠٣. ص ٩٠.

٢١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٩١..

عقلانية، كما لم توفر رؤوس الأموال الكافية لتوظيفها في الصناعة. ولعب إغراق السوق المحلي بالسلع الأجنبية المستوردة دوره المهم في تراجع القدرة على تصريف السلع المحلية وتدهور أحوال أصحاب المشاريع الصغيرة. لهذا وجدنا أن الاقتصاد الوطني لم يتأخر عن تنمية الصناعة التحويلية فحسب، بل تأثرت به سلباً بقية القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الخدمات أيضاً المرتبطة بالتصنيع مباشرة أو بصورة غير مباشرة. وتشير المعطيات المتوفرة للفترة المذكورة إلى الواقع التالي في مجال التشغيل في العراق:

عدد العاملين وتقدير البطالة في العراق للفترة ١٩٦٣–١٩٦٨*

السنة	عدد الأيدي العاملة١	عدد العاطلين٢	عدد السكان٣	نسبة البطالة
١٩٦٣	٢,١٥٩,٤٢٣	١٠١,٣٢٩	٧,٦٦٩,٠٦٣	٪ ٤,٥
١٩٦٤	٢,٢٣٩,٥٣٤	١٢٠,٣٨١	٧,٩٤٧,٧٦٣	٪ ٥,١
١٩٦٥	٢,٣١٠,٩١٦	١١٣,٢٥١	٨,٢٢٠,٧١٠	٪ ٤,٧
١٩٦٦	٢,٣٩٨,٥٧٠	١١٠,٩٣٥	٨,٥٠٣,٣٨٥	٪ ٤,٤
١٩٦٧	٢,٤٨٠,٢٩٦	١١٧,٧٣٦	٨,٨٠٠,٠٢٦	٪ ٤,٥
١٩٦٨	٢,٥٦٧,٢٩٤	١٠٥,٣١٩	٩,١٠٩,٠٨١	٪ ٣,٩

قارن: معروف، هوشيار. الاقتصاد العراقي ما بين التبعية والاستقلال بغداد. مشورات وزارة الإعلام. ١٩٧٧. ص ١٧٧.

* يفترض أن نلاحظ هنا ما يلي: إن عدد العاطلين عن العمل تقديري، إذ لا توجد إحصائيات مدققة بهذا الصدد. وأن هذا العدد يشمل الرجال من العاطلين فقط أي أن النساء غير المشتغلات لا يعتبرن عاطلات عن العمل ولا يدخلن في هذه الإحصائية.

لم يبدأ الضعف الاقتصادي في فترة حكم البعث، بل كان قد بدأ منذ السنتين الأخيرتين لحكم عبد الكريم قاسم، إذ اتسم بتراجع ملموس في قدرات الدولة على التحكم في الشؤون الاقتصادية وعلى عملية تنفيذ مشاريع التنمية، وخاصة وفق الاتفاقية المعقودة مع

الاتحاد السوفييتي، بسبب التخريب الاقتصادي للقوى المناهضة لحكومة قاسم ودور الإدارة الاقتصادية وأجهزة الدولة المعرقلة لتلك العملية، إضافة إلى امتصاص الحرب ضد الشعب الكُردي في كُردستان العراق الكثير من موارد الدولة المالية. ونمت خلال هذه الفترة البطالة المكشوفة لفئة السكان القادرة على العمل، كما نمت بجوارها البطالة المقنعة في أجهزة الدولة المختلفة. وكانت شركات النفط الاحتكارية الأجنبية تلعب دورها في تقليص إيرادات النفط المالية بتقليصها حجم استخراج النفط وتصديره لتثير المزيد من المشاكل بوجه حكومة قاسم.

وعندما نجح حزب البعث في انقلابه لم يستطع توجيه جهوده صوب الاقتصاد، إذ كانت تشغله مهمة البقاء في السلطة من خلال توجيه الجهد السياسي والأمني والعسكري ضد معارضيه والساعين إلى الخلاص من الحكم السياسي بنزعته الشوفينية والفاشية. وركز الحكم الجديد على أهمية دعوة شركات النفط الاحتكارية إلى زيادة صادرات النفط الخام بهدف الحصول على المزيد من الأموال النفطية لمعالجة مشكلاته الداخلية، ومنها الحرب في كُردستان. وحصل على ذلك من خلال بعض التنازلات أمام الشركات الاحتكارية الأجنبية التي أشرنا إليها في مكان آخر من هذا الجزء من الكتاب.

وبسبب الفوضى التي سادت البلاد وهيمنة الحرس القومي على الشارع العراقي تعثر النشاط الاقتصادي كثيراً واتسعت قاعدة البطالة المكشوفة والمقنعة وتراجعت فرص العمل وخاصة في المشاريع الصناعية الكبيرة بنسبة ٩,٦ خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٧٠، في حين شهدت بعض التحسن في الصناعات الصغيرة والحرفية[٢١٣]، كما تقلص الأنتاج السلعي المحلي وجرى الاعتماد على الاستيراد كثيراً. وعرف السوق العراقي اختناقات من جهة، وارتفاع متواصل في أسعار السلع المختلفة بنسب متفاوتة، إضافة إلى ارتفاع ملموس ومؤثر في إيجارات السكن وخاصة للكادحين وتراجع في القدرة الشرائية للدينار العراقي، مع واقع عدم تغير أو تراجع في مدخولات العوائل العراقية وخاصة الكادحة الفقيرة منها، من جهة أخرى.

---

٢١٣ الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٥٦.

ويمكن متابعة تطور الدخل القومي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي متابعة تطور متوسط حصة الفرد الواحد سنويا من خلال الجدول التالي:

توزيع الدخل القومي بين القطاعات الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٦٣– ١٩٦٨

بملايين الدنانير وبالنسب المئوية

السنة	الزراعة م. د. ٪	الصناعة م. د. ٪	النفط م. د. ٪	الخدمات م. د. ٪	الدخل القومي م. د.	متوسط دخل الفرد الواحد دينار/ سنوية
١٩٦٣	١١١,٦٢٠,٨	٥٥,٦١٠,١	١٣٧,٢٢٥,٦	٢٣٢,١٤٣,٢	٥٣٦,٦	٧٠٠
١٩٦٤	١٤٨,١٢٤,٩	٥٠,٦٨,٤	١٤٣,١٢٤,٠	٢٥٤,٥٤٢,٧	٥٩٥,٨	٧٥٠
١٩٦٥	١٦٩,١٢٤,٧	٦٥,٥٩,٢	١٥٩,٨٢٣,٣	٢٩١,٣٤٢,٨	٦٥٨,٣	٨٠١
١٩٦٦	١٧٢,٧٢٤,٥	٦٢,٩٨,٩	١٦٠,٨٢٢,٧	٢٩٨,٩٤٣,٩	٧٠٥,٣	٨٢٩
١٩٦٧	١٦٧,٠٢٥,٤	٧٦,٨١١,٧	١٣٠,٤١٩,٨	٢٨٤,٠٤٣,١	٦٨٥,٢	٧٧٩
١٩٦٨	١٨٢,٩٢٤,٣	٨٤,٧١١,٣	١٦٣,٨٢١,٨	٣١٨,٥٤٢,٦	٧٤٩,٢	٨٢٢

قارن: – وطبان، عبد العزيز د. الحركة النقابية العمالية. مصدر سابق. ص ١٠٤.

– وزارة التخطيط. مشروع الصندوق الخاص. إحصائيات الدخل القومي. مطبوع ومسحوب على الرونيو. بغداد. مايس/أيار ١٩٧٠. الجداول ١، ٦، ١٣.

– معروف، هوشيار. الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال. مصدر سابق. ص ١٣٩.

إلى ماذا يشير هذا الجدول؟ إنه يشير إلى الوقائع التالية:

١. ضعف مشاركة القطاع الزراعي في الدخل القومي والذي يؤكد بدوره ضعف مستوى التطور فيه والتخلف التقني في الزراعة وبداية المستخدم من أساليب الآنتاج إضافة إلى المستوى الواطئ لحصة الفرد الواحد من الدخل المنتج في الزراعة بالذات، بغض النظر عن التوزيع غير العادل للدخل في الريف، كما في العراق بشكل عام.

٢. كانت المشاركات من مختلف القطاعات متذبذبة من سنة إلى أخرى، وكذا الحال بالنسبة للدخل القومي.

٣. إن متوسط حصة الفرد الواحد السنوية من الدخل القومي كان هو الآخر متذبذباً، ولكنه بالمحصلة النهائية كان في زيادة عامة بلغت بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٨ حوالى ١٢٢ ديناراً عراقياً أو ما يعادل زيادة نسبية قدرها ١٧,٤ ٪. وهي نسبة لا بأس بها خلال ست سنوات. إلا أن المشكلة في متوسط حصة الفرد الواحد السنوية من الدخل القومي لا تعبر عن حقيقة التمايز القائم فعلاً بين مدخولات الأفراد السنوية بالنسبة للفئات الاجتماعية المختلفة، وأن هذا المتوسط لا يعبر عن المستوى الحقيقي لتطور الاقتصاد الوطني وخاصة أن النفط يشارك مشاركة كبيرة في إنتاج الدخل القومي. وعلينا أن نلاحظ في هذا الصدد أن أجور العمال المهرة وغير المهرة كانت ضعيفة عموماً والفجوة بينهما هي الأخرى كبيرة، وأن التضخم السنوي كان يلتهم جزءاً مهماً من الدخل الفردي الحقيقي. فوفق تقرير المؤسسة العامة للصناعة كانت الأجور المدفوعة للعمال وفق المهارة وفي المشاريع الصناعية الكبيرة والصغيرة على النحو التالي:

الحدود الدنيا والعليا للأجور المدفوعة للعمال وفق مهاراتهم في المشاريع الصناعية لعام ١٩٦٥ بالفلس العراقي

الصناعة النوعية	حجم المنشأة	عامل غير ماهر	شبه ماهر	ماهر	ذو كفاء عالية
المواد الآنشائية	منشآت كبيرة	٤٥٠ — ٧٠٠	٥٠٠ — ١٠٠٠	٨٠٠— ١٦٠٠	١٥٠٠ — ٢٠٠٠
	منشآت صغيرة	٣٠٠ — ٥٠٠	٣٥٠ — ٧٥٠	٣٥٠— ٧٥٠	٧٥٠ — ١٠٠٠
الغزل والنسيج	منشآت كبيرة	٣٥٠ — ٥٠٠	٤٠٠ — ٦٠٠	٦٠٠— ٨٥٠	٧٠٠٠ — ١٠٠٠
	منشآت صغيرة	٤٠٠ — ٧٥٠	٥٠٠ — ٧٥٠	٥٠٠— ١٥٠٠	١٠٠٠ — ١٥٠٠
المواد الغذائية والكيماوية	منشآت كبيرة	٣٥٠ — ٥٠٠	٦٥٠ — ٨٥٠	٨٥٠— ١٢٠٠	١٢٥٠ — ١٦٥٠
	منشآت صغيرة	٣٨٣ — ٦٥٠	٦١٧ — ٨١٧	٦١٧— ١٠٨٤	٧٥٠ — ١٤١٧
الأحذية والجلود	منشآت كبيرة	٣٥٠ — ٨٠٠	٥٠٠ — ١٠٠٠	٦٠٠— ١٥٠٠	١٠٠٠ — ٢٠٠٠
	منشآت صغيرة	٤٠٠ — ٧٥٠	٧٠٠ — ٨٠٠	١٠٠٠— ١١٠٠	١٥٠٠ — ٢٠٠٠
السجاير ومواد مرتبطة بها	منشآت كبيرة	٥٠٠ — ٧٠٠	٦٠٠ — ٨٠٠	١٠٠٠— ١٥٠٠	١٠٠٠ — ٢٠٠٠
	منشآت صغيرة	٦٥٠ — ٩٠٠	٨٠٠ — ١٠٠٠	١٢٠٠— ٢٠٠٠	٤٠٠٠ — ٦٠٠٠

المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة العامة للصناعة. بغداد. ١٩٦٧. ص ٢٠.

إن هذا الجدول يشير إلى وجود تمايز كبير بين المستويات الأربعة ابتداءً من عدم المهارة إلى الكفاءة العالية أو التخصص من جهة وإلى التمايز في ما بين الصناعات المختلفة، إضافة على التمايز في ما بين المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة وفي صناعة نوعية واحدة. ولم يكن التغيير في الأجر والرواتب خاضع لأسس معينة أو يرتفع مع ارتفاع درجة التضخم في السوق العراقية، كما أن من النادر أن كانت تحسب أجور إضافية للعمال عموماً وخاصة من غير المهرة.

ويمكن ملاحظة ذلك من متابعة معدلات أسعار البيع بالجملة في أسواق بغداد، إذ كانت تلك الأسعار تلتهم حتى نسب الزيادة الصغيرة التي كانت تحصل في الأجور، وخاصة بالنسبة لمنشآت قطاع الدولة.

الرقم القياسي لاسعار البيع بالجملة في اسواق بغداد
للسنوات ١٩٦٦ ـ ١٩٧١
١٩٦٢ = ١٠٠

الاوزان	المجموعة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١ الفصل الاول	١٩٧١ المعدل الفصلي الثاني	١٩٧١ المعدل الفصلي الثالث	١٩٧١ الفصل الرابع	١٩٧١ المعدل السنوي
	المواد الغذائية										
١٠ر٩	اللحوم	١٤٢ر٤	١٥٢ر٧	١٥٦ر٤	١٥٢ر٣	١٤٥ر٨	١٥٠ر٢	١٤٥ر٤	١٤٤ر٩	١٤٨ر٠	١٤٧ر١
١٦ر٨	المنتجات الحيوانية والبيض	١١١ر١	١١١ر١	١١٧ر٤	١٢٣ر٠	١١٨ر٠	١١٩ر٩	١٢٠ر٨	١٣٠ر٦	١٣٣ر٩	١٢٦ر٣
٦ر٧	السكر	١١٩ر٤	١١٩ر٤	١١٩ر٤	١٦١ر٥	١٨٦ر٩	١٨٦ر٩	١٨٦ر٩	١٨٦ر٩	١٨٦ر٩	١٨٦ر٩
٩ر٩	القهوة والشاى	٧٤ر٤	٧٤ر٣	٧٤ر٣	٨١ر٦	٨٦ر١	٨٦ر٦	٨٦ر٤	٨٦ر٣	٨٦ر٤	٨٦ر٤
٢٤ر٦	الحبوب والبقول	١٠٤ر٨	١٣١ر٩	١٠٢ر٣	٩٢ر٢	١٢١ر٦	١٤٩ر٨	١٤١ر٥	١١٧ر٥	١١٣ر٣	١٣٠ر٦
١ر٣	المنتجات الزراعية الاخرى	٩٤ر٩	١١٤ر٣	٩٠ر٣	١١٣ر٧	١٣٣ر٧	١٣٣ر٣	١٣٦ر٨	٩٥ر٤	٨١ر٠	١١١ر٦
٧٠ر٥	الرقم القياس العام	١٠٩ر٠	١٢٠ر٥	١١١ر٨	١١٤ر٣	١٢٥ر٩	١٣٧ر٠	١٣٣ر٦	١٢٦ر٧	١٢٦ر٢	١٣٠ر٩
	المنسوجات										
٧ر٤	المنسوجات الحريرية	٩٨ر٠	٩٥ر٤	١٠٤ر٧	١٠٧ر٨	١١٧ر٧	١٣٧ر٩	١٤٨ر٧	١٥٦ر٤	١٥٦ر٢	١٥٦ر٣
٤ر١	المنسوجات القطنية (محلي)	٩٩ر٨	٩٩ر٧	٩٩ر٤	١٠٠ر٩	١٠٧ر٥	١٢٦ر٢	١٣١ر٧	١٣٣ر٠	١٣١ر٤	١٣٠ر٦
٤ر٤	المنسوجات القطنية (اجنبي)	١٠٢ر٩	٩٨ر٨	١٠٢ر٥	١١١ر٧	١٢١ر٧	١٣٩ر٢	١٤١ر٠	١٤٠ر٧	١٣٠ر٩	١٣٧ر٩
١ر٨	المنسوجات الصوفية	١٠٠ر٦	١٠٢ر٠	١٠٤ر٠	١٠٨ر١	١٠٩ر٥	١١٢ر٧	١١٢ر٥	١١٢ر٤	١١٢ر٤	١١٢ر٥
١٧ر٧	الرقم القياسي العام	٩٩ر٩	٩٧ر٩	١٠٢ر٩	١٠٧ر٢	١١٥ر٥	١٣٣ر٠	١٣٩ر٢	١٤٢ر٦	١٣٩ر٨	١٤١ر٤
	المواد الانشائية										
٣ر٦	الطابوق والكاشي	٩٨ر٢	٩٢ر٦	٧٦ر٤	٨٣ر٩	٨٥ر١	٨٢ر٤	٨٨ر١	٨٨ر١	٨٣ر٤	٨٥ر٥
٣ر٠	السمنت والجص	١٠١ر٥	١٠٢ر٩	١٠٢ر٦	١٠٣ر٧	١٠٣ر٧	٩٨ر٥	٩٨ر٥	٩٨ر٥	٩٨ر٥	٩٨ر٥
١ر٥	الاخشاب	١٠١ر٠	١٠٥ر٤	١١٣ر٣	١١٦ر٠	١٢٤ر٤	١٣٦ر١	١٣٧ر٦	١٣٧ر٦	١٣٢ر٧	١٣٦ر٠
٢ر٧	الحديد والفولاذ	٩٤ر٥	٩٦ر٩	١٠٧ر٧	١٠٦ر٠	١٤٢ر٢	١٤٣ر٠	١٤٣ر٠	١٣٦ر٠	١٣٢ر٤	١٣٨ر٦
٢ر٠	الزجاج	٨٧ر٩	٩٥ر٧	١٢٨ر٢	١٢٥ر٦	١٢٩ر٤	١٣٠ر٤	١٢٥ر١	١٢٦ر٩	١٢٩ر١	١٢٧ر٩
٥ر٨	الاصباغ	١١٠ر٠	١١٠ر٠	١١١ر٠	١١٣ر٨	١١٤ر٨	١١١ر١	١١١ر٣	١١١ر٣	١١١ر٣	١١١ر٣
١١ر٨	الرقم القياسي العام	٩٩ر٠	٩٩ر١	٩٨ر١	١٠٠ر٨	١١٠ر٨	١١٠ر١	١١٠ر٢	١١٢ر٠	١١٠ر٤	١٠٧ر٥
١٠٠ر٠	الرقم القياسي العام للمواد الثلاث	١٠٦ر٢	١١٤ر٠	١٠٨ر٦	١١١ر٥	١٢٢ر٣	١٣٣ر١	١٣٢ر١	١٢٧ر٦	١٢٦ر٤	١٣٠ر٣

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء .

ويستدل من الجدول على أن هذه الأسعار لا تتضمن التغيرات التي طرأت على إيجارات السكن أو النقل أو الأدوية، إضافة إلى كونها تقديرات لم تجسد حقيقة الارتفاع الذي عرفته الأسعار فعلياً خلال هذه الفترة والتي كانت تواجهها الفئات الكادحة.

وقد أدت الظروف المعيشية الصعبة التي كان يعاني منها الريف العراقي بسبب الردة التي حدثت في هذه الفترة ضد قانون الإصلاح الزراعي إلى هجرة فلاحية واسعة من مناطق الريف إلى المدينة وتشكيلها جيشاً جراراً من العاطلين عن العمل والهامشيين من أبناء الريف الذين يتحرون عن عمل دون أن يجدوه فيجبرون على العمل في الشوارع كباعة متجولين لمختلف السلع الاستهلاكية والكمالية، أو ينخرطون في صفوف القوات المسلحة ليكونوا وقوداً للحرب التي كانت النظم تمارسها في كُردستان العراق وضد الشعب الكُردي. وفي الوقت الذي تدهور فيه مستوى حياة ومعيشة الفئات الكادحة والبرجوازية الصغيرة، فإن فئات اجتماعية حققت مواقع وأرباحاً كثيرة في ظل النظام العارفي، وهي فئة البرجوازية العقارية التي كانت تتعامل مع شراء وبيع العقارات ودور السكن، أو تلك التي كانت تعمل في المقاولات وبالحصول على مقاولات حكومية بأسعار مرتفعة تستنزف موارد قطاع الدولة وتستغله وتنهبه من الباطن. كما نمت في هذه الفترة فئة صغيرة من المتعاملين في إجازات الاستيراد، وأغلبهم من ضباط الجيش المتقاعدين ممن كان نظام الحكم يسعى إلى كسبهم إلى جانبه، إذ كانت تمنح إجازات استيراد لهؤلاء الضباط وهم يقومون ببيعها إلى تجار يستوردونها وبالتالي، ترتفع أسعار السلع المستوردة التي يتحملها المستهلك. وكان النظام يتحرى عن مجالات لإغناء الفئات المساندة له والمحيطة به، حتى أنه قرر منح حق استيراد المواد الآنشائية دون فرض رسوم جمركية على المستورد من تلك السلع بحجة بناء جامع أو مسجد في مكان ما من العراق. وقد حقق المقاولون والسماسرة المتعاملون بالعقار والأغنياء أرباحاً كبيرة عبر هذه الطريقة من التعامل غير الشرعي المحمي بقانون. كما ارتفع عدد المقاولين القريبين من السلطة ومن المناطق التي تنحدر منها قيادة النخبة الحاكمة وتغيرت مواقعهم الطبقية بحكم المقاولات التي كانوا يحوزون عليها والأرباح التي كانت تتحقق لهم.

واتسعت الفجوة بين الإيرادات السنوية للأغنياء والفقراء والفئات الكادحة، مما رفع من درجة التذمر في البلاد والعداء للنظام القائم. أما أسعار المستهلك في بغداد فكانت على النحو التالي:

الرقم القياسي لاسعار المستهلك في مدينة بغداد وضواحيها

للسنوات ١٩٦٦ ـ ١٩٧١

١٩٦٣ = ١٠٠

الاوزان	المجموعة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	الفصل الاول	الفصل الثاني	١٩٧١ المعدل الفصلي الفصل الثالث	الفصل الرابع	المعدل السنوي
٥٣ر٠	المواد الغذائية	١٠٠ر٧	١٠٣ر٢	١٠٣ر٧	١١٠ر٩	١١٥ر٢	١٢١ر١	١٢٥ر١	١١٩ر٧	١١٤ر١	١٢٠ر٠
٥ر٣	السكر والشاي	٧٩ر٨	٧٩ر٠	٧٩ر٠	٩٥ر٩	١٠٦ر٠	١٠٦ر٠	١٠٦ر٠	١٠٦ر٠	١٠٦ر٠	١٠٦ر٠
٩ر٠	الخبز والدقيق	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٥ر٢	١٠٨ر٨	١١٢ر٩	١١٥ر٣	١١٣ر٢	١١٠ر٣	١٠٩ر٥	١١٢ر١
١٠ر٦	اللحوم والاسماك	١٢٠ر٥	١٢٧ر١	١٢٩ر٨	١٢٨ر٠	١٢٨ر٦	١٣٢ر٩	١٢٩ر٠	١٣١ر٢	١٣٦ر٥	١٣٢ر٤
٦ر٩	المنتجات الحيوانية	١٠٥ر١	١٠٤ر٩	١٠٥ر٧	١٠٦ر٨	١٠٧ر١	١١٣ر١	١١٣ر٦	١١٦ر٨	١١٨ر٠	١١٥ر٤
٥ر٨	الرز والحبوب والبقوليات	٩١ر٩	٩٨ر١	١٠١ر٩	٨٣ر٤	١٠١ر١	١١٥ر٢	١١٩ر٣	١٢٤ر٢	١١٩ر١	١١٩ر٤
٥ر٣	الخضروات	١٠٠ر٩	١٠٧ر٣	١٠٣ر٠	١٥٦ر٩	١٥١ر٢	١٦٥ر٤	١٩٥ر٦	١٢٩ر٧	٨٨ر٤	١٤٤ر٨
٤ر٨	التمور والفواكه	٩٣ر٧	٩٥ر٨	٩٠ر٤	١٠٤ر٩	١١٦ر٢	١١٣ر٥	١٣٤ر١	١٣٦ر٥	١١٤ر٦	١٢٤ر٧
٥ر٣	مواد غذائية اخرى	٩٢ر٧	٩١ر٥	٨٥ر٩	٩٠ر٤	٩٠ر٨	١٠١ر٥	٩٩ر٧	١٠٠ر٣	١٠٠ر٣	١٠٠ر٤
٧ر٠	الملابس والاقمشة	٩٠ر٣	٩٣ر٢	١٠٦ر٥	١١٣ر٩	١٢١ر٢	١٢٩ر٧	١٣١ر٩	١٣١ر٦	١٣٢ر٥	١٣١ر٤
٦ر٠	الاثاث	١٠١ر٢	١٠٢ر٧	١٠٩ر٨	١٢١ر٨	١٣٠ر٨	١٤٢ر٣	١٤٥ر٨	١٤٩ر١	١٥٠ر٢	١٤٦ر٩
٣ر٠	مواد التنظيف	١٠٢ر٠	١٠٤ر٥	١٠٢ر٧	٩٦ر٧	٩٩ر٣	٩٥ر٠	٩٢ر٧	٩٢ر٤	٩٥ر٥	٩٣ر٩
٥ر٠	الوقود والضياء	٩٦ر٢	٩٩ر٢	١٠٣ر٢	١٠٦ر٨	١٠٨ر٤	٩٩ر٠	٩٩ر٠	٩٩ر٠	٩٩ر٠	٩٩ر٠
٨ر٠	الايجار	٩٤ر٦	١٠٠ر٢	٩٤ر٧	٩٧ر٦	١٠٢ر٩	١٠٤ر٥	١٠٤ر٥	١٠٤ر٩	١٠٤ر٩	١٠٤ر٧
١٥ر٠	المتنوعات	١٠٦ر٩	١١٣ر٠	١١٩ر٤	١٢٣ر٥	١٢٧ر٦	١٢٨ر٩	١٢٩ر٤	١٣٠ر٤	١٣٠ر٤	١٢٩ر٨
٣ر٠	السكاير	١٠١ر٥	١٠٣ر٠	١٠٣ر٢	١٠٦ر١	١٢١ر٤	١٢٥ر٧	١٢٥ر٧	١٢٧ر٢	١٢٧ر٩	١٢٦ر٦
١٠٠ر٠	الرقم القياسي العام	١٠٠ر٣	١٠٣ر٦	١٠٥ر٩	١١١ر٩	١١٦ر٨	١٢١ر٠	١٢٣ر٦	١٢١ر١	١١٨ر٣	١٢١ر٠

المصدر : وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للاحصاء .

إن البطالة المتسعة في العراق قد دفعت الحكومة إلى التخفيف عن الضغط من خلال زيادة حجم البطالة المقنعة من خلال توظيف المزيد من خريجي الكليات الآنسانية في دوائر الدولة، حتى أن نسبة نمو العاملين في أجهزة الفترة بين ١٩٦٣ ١٩٦٨ ازدادت عن ٣٠٪. وهي نسبة عالية جداً إذا ما علمنا أن عدد الموظفين والمستخدمين في أجهزة الدولة كانت بالأساس عالية جداً وبالتالي فهي تمتص نسبة مهمة من إيرادات الدولة المالية دون أن تشارك القوى الجديدة بإنتاج الدخل القومي لأنها في الغالب الأعم بطالة مقنعة. لقد كانت الحكومات المتعاقبة تسعى باستمرار إلى خلق جهاز إداري واسع ينخرط في نشاطاتها ويخضع لها وينفذ مشاريعها ويشكل قاعدة اجتماعية واسعة تستند إليها في مواجهة المجتمع.

ويمكن أن نورد جدولاً يشير إلى توزيع المشتغلين في العراق خلال عام ١٩٦٦ لتشير إلى مواقع تركز العاملين في العراق.

عدد العاملين والعاطلين عن العمل في العراق في عام ١٩٦٦

مجالات التشغيل	عدد المشتغلين والعاطلين	توزيعهم المهني والفني
المشتغلون في القطاع الصناعي: الموسسات الكبيرة المؤسسات الصغيرة	٩٠ ألف عامل ٥٠ ألف عامل	منهم ٥٥,٨ ألف فني وعامل ماهر وإداري
المشتغلون في قطاع الآنشاءات	٧٠ ألف عامل	منهم ١٦,٤ ألف فني وماهر وإداري
المشتغلون في قطاع الخدمات والبنوك والتأمين	١١٢ ألف عامل	(١)
المشتغلون في قطاع النقل والمواصلات	٩٥ ألف عامل	(١)
المشتغلون في تجارة الجملة والمفرد	١٠٠ ألف عامل	(١)
المشتغلون في قطاع الزراعة والسقي والري	١,٦ ألف مشتغل (٢)	تتراوح أعمارهم بين ١٢– ٦٥ سنة
موظفون ومستخدمون وأجراء لدى الدولة	٣٠٠ ألف عامل	(٣)
خارج قوة العمل (٤)	٣٥٣ ألف عامل	
العاطلون عن العمل	٨٧ ألف عامل	
مجموع القوى القادرة على العمل (٥)	٢٨٧٣ ألف	

قارن: عالم الاقتصاد. مجلة. العدد ٣ مايو/أيار ١٩٦٨. ص ١٣.

قارن أيضاً: وطبان، عبد العزيز د. الحركة النقابية العمالية في العراق ماضيها وحاضرها ١٩١٤– ١٩٩٨. دراسة مكتوبة بخط اليد ومسحوبة على الرونيو وغير منشورة. ألمانيا. ٢٠٠١. ص ١١٤.

(١) وفق تقديرات خبير الدخل القومي الهندي الجنسية السيد رازا بوترام.

(٢) الغالبية العظمى منهم من الفلاحين ومن العمال في الزراعة والري.

(٣) منهم ٣١,٩ ٪ من الموظفين و٣٦,٣ ٪ من المستخدمين و٣١,٣ ٪ إجراء و٦٪ آخرون.

(٤) خارج قوة العمل عدا العسكريين والطلبة ١٣ سنة فما فوق والسجناء.

(٥) لا يضم هذا الحقل عدد النساء العاطلات اللواتي في سن العمل، إذ يعتبرن ربات بيوت لا غير ولا يدخلن في إحصاء القوى العاملة.

الفصل الرابع

قطاع النفط الخام

دعا مشرع الخطة الخمسية للسنوات ١٩٦٥/١٩٦٦–١٩٦٩/١٩٧٠ إلى ضرورة بذل أقصى الجهود في سبيل تقليص نسبة مشاركة إيرادات قطاع النفط الخام في تكوين الدخل القومي وفي الصادرات العراقية لصالح الآنتاج غير النفطي، أي لصالح الحصة النسبية للقطاعين الصناعي والزراعي فيهما. كما كان من المفروض أن تنشط شركة النفط الوطنية في عمليات التنقيب واستخراج النفط الخام في تلك الأراضي التي استعادها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ من أيدي شركات النفط الاحتكارية. فماذا عملت الحكومة في هذا الصدد خلال الفترة موضوع البحث؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال السياسة التي مارستها الحكومتان البعثية والقومية في مجال الموقف من شركة النفط الوطنية والمفاوضات مع شركات النفط الأجنبية.

المبحث الأول

الموقف من شركة النفط الوطنية.

انتهت المفاوضات التي بدأتها حكومة عبد الكريم قاسم مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق في ١٩٥٨/٨/٢٠ والتي كانت برئاسة الأستاذ إبراهيم كبة وانتهت برئاسة عبد الكريم قاسم بالفشل. وكان عبد الكريم قاسم قد أعلن في جلسة ١٩٦١/١٠/٨، بأن قد أعد مشاريع قرارات ستصدر في حالة فشل الآنتخابات. رفضت شركات النفط الأجنبية تهديد عبد الكريم قاسم فتوقفت المفاوضات بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٧. بعد ذلك أعلن رئيس الوزراء صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ١٩٦١/١٢/١١ عن مجلس السيادة في العراق تحت عنوان "قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط. (راجع الملحق رقم ٢).

حدد بموجب هذا القانون المساحات التي يحق لشركات النفط الأجنبية الثلاث (شركة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة) التنقيب عن النفط فيها. أدى هذا القانون إلى استعادة العراق ٩٩,٥ ٪ من مساحات الأراضي التي كانت تحت تصرف تلك الشركات. وكان قاسم قد أعد قانوناً جديداً بتشكيل شركة النفط الوطنية التي تأخذ على عاتقها استخراج وتصدير النفط الخام واستثماره محلياً. إلا أن هذا القانون لم ير النور إلا في ١٩٦٤/٢/٨، أي في الذكرى السنوي لانقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ وبعد عدة شهور من نجاح انقلاب ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ ضد حكومة البعث.

وفي الفترة الواقعة بين انقلاب شباط فبراير ١٩٦٣ وانقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ عقدت الحكومة البعثية وبمصادقة رئيس الجمهورية حينذاك عبد السلام محمد عارف اتفاقاً يقضي بإعفاء شركات النفط الأجنبية من رسوم تصدير النفط الخام الذي يزيد عن الحد الأدنى الملزمة بتصديره سنوياً وهو ٨ مليون طن على اعتبار أن الرسوم المستوفاة عن الكمية الملزمة تكفي لتغطية حاجة الميزانية العراقية، مما ساهم بزيادة شركات النفط الأجنبية بزيادة استخراج وتصدير النفط الخام. لقد تم التوقيع على هذا الاتفاق في ١٩٦٣/٣/١ لمدة سنة واحدة ثم مدد سنة أخرى انتهت في ١٩٦٥/٣/١، حيث قررت الحكومة الدخول بمفاوضات جديدة مع شركات النفط الأجنبية.[٢١٤] اعتبرت القوى الديمقراطية العراقية هذا الموقف تراجعاً وتنازلاً أمام الشركات الأجنبية، خاصة وأن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أصبح وكأنه بحكم المجمد من الناحية العملية.[٢١٥]

وبعد انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ ونشر في الوقائع العراقية بتاريخ ١٩٦٤/٢/٨ تحت اسم "قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية". منحت المادة الثانية من هذا القانون الشركة حق العمل في الصناعة النفطية في داخل العراق وخارجه وفي مختلف مراحل العمليات النفطية، ومنها: "التحري والتنقيب عن

---

٢١٤ إسماعيل، عبد الله. مفاوضات النفط العراقية ١٩٥٢–١٩٦٨. مصدر سابق. ص ١٤٥.

٢١٥ علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. بيروت. دار الطليعة. ط ١. ١٩٦٧. ص ٢١١/٢١٢.

النفط والمواد الهيدروكاربونية الطبيعة وإنتاج ونقل وتصفية وتخزين وتوزيع المواد المذكورة ومنتجاتها أو مستخرجاتها (الكيماويات النفطية) أو صنع أجهزتها ولها الاتجار بهذه المواد كافة"[٢١٦]. وضعت المادة الثالثة من القانون جميع الأراضي العراقية تحت تصرف أعمال الشركة في ما عدا تلك الأراضي التي منحت وفق المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. وحددت المادة الرابعة من القانون المذكور رأسمال الشركة ب ٢٥ مليون دينار عراقي يدفع من الحكومة العراقية حال طلب مجلس إدارة الشركة وموافقة مجلس الوزراء، كما تجوز زيادته حسب الحاجة. وقرر القانون وفق المادة السابعة أن تدفع الشركة ٥٠٪ من أرباحها السنوية الصافية إلى الحكومة العراقية عن حصة الحكومة على أن تعتبر هذه الحصة جزءاً من نفقات التشغيل لغرض احتساب ضريبة الدخل. كما حدد للشركة مجلس إدارة برئيس ونائب رئيس ومدير عام، إضافة إلى ستة أعضاء آخرين. وربط القانون الشركة بثلاث ملزمات، وهي:

- أن تخضع سياسات شركة النفط الوطنية العراقية لسياسة الدولة النفطية وترتبط بوزير النفط.
- تخضع قرارات الشركة الأساسية إلى مصادقة مجلس الوزراء العراقي مثل مشاركة الشركة مع شركات أخرى، أو تشكيل شركات تابعة لشركة النفط الوطنية والقروض الخارجية التي تريد الشركة عقدها.
- مصادقة مجلس الوزراء على ميزانية الشركة.

وأعفى القانون الشركة من جميع الضرائب التي تترتب على قيامها بأغراضها المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون.[٢١٧]

ويبدو أن الشركة طيلة فترة الحكم العارفي لم تستطع إنجاز الكثير من الأغراض التي أنشئت من أجلها. يشير الأستاذ عبد الله إسماعيل إلى هذه الحقيقة في كتابه الموسوم مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢–١٩٦٨ ما يلي بهذا الصدد: "... إن المحاولات التي قامت

---

٢١٦ إسماعيل، عبد الله. مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢–١٩٦٨. لندن. دار اللام. ١٩٨٩. ص ٢٧٤.

٢١٧ راجع المصدر السابق نفسه. القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤. ص ٢٧٣–٢٧٨.

بها شركة النفط الوطنية العراقية لممارسة العمليات الموكولة إليها بقانون تأسيسها رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ لم تنجح، لأن الحكومة لم تكن راغبة جدياً في إطلاق يد شركة النفط الوطنية في القيام بعملياتها لسببين:

الأول – عدم توفر رأس المال اللازم والواجب تخصيصه للشركة للقيام بعملياتها وأولها تطوير حقل الرميلة الشمالي وإعداده للإنتاج. ورغم أن القانون نص على أن رأسمال الشركة هو)٢٥) مليون دينار عراقي تدفعه الحكومة بموجب طلب من مجلس إدارة الشركة وبموافقة مجلس الوزراء (الفقرة– ١ من المادة ٤ من القانون) إلا أن مجلس الوزراء لم يخصص لشركة النفط الوطنية العراقية أكثر من (٢٥٠) ألف دينار لتغطية النفقات الإدارية فقط.

الثاني – عدم رغبة الحكومة في تصعيد المجابهة التي كانت قائمة مع شركات النفط في حينه عن طريق تخصيص المناطق التي ترغب شركة النفط الوطنية العراقية بممارسة عملياتها فيها والتي نصت عليها الفقرة (٢) من المادة الثالثة من قانون تأسيس الشركة على أن تقوم باختيار المناطق والتقدم بطلب تخصيصها إلى مجلس الوزراء عن طريق وزير النفط وأولها طبعاً الجزء الشمالي من حقل الرميلة.

وأعتقد أن موقف الحكومة كان غير مستقر بسبب وضعها السياسي والخلافات التي كانت تسود العلاقات بين رئيس الجمهورية ورئيس وزراءه من جهة وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة أخرى،..."[٢١٨].

لقد كان الدكتور عبد الله إسماعيل محقاً في ما أشار إليه، رغم أن مجلس إدارة الشركة كان يسعى إلى تأمين تنشيط شركة النفط الوطنية العراقية، إذ أن رئيس الشركة والعديد من أعضاء مجلس الشركة كانوا من القوميين الناصريين الذين كان يهمهم تأمين نجاحات في هذا المجال الحيوي من الاقتصاد العراقي وتشديد الصراع مع شركات النفط الأجنبية حينذاك.

---

٢١٨ إسماعيل، عبد الله. مفاوضات النفط العراقية. مصدر سابق. ص ٩٥/٩٦.

وفي حينها دخلت شركة النفط العراقية بمفاوضات مع عدد من الشركات الأجنبية، ومنها شركات إيطالية وفرنسية لتأمين تعاقد يساعدها على تأمين بعض الفعاليات النفطية في الشركة. وكان هناك مصاعب تجابه العديد من الشركات الأجنبية في التعاقد مع العراق بسبب خشيتها من أن تقيم شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق دعاوى قضائية ضدها في الخارج بسبب تعاقدها على العمل والتنقيب في أراض عراقية كانت ممنوحة وفق اتفاقيات رسمية مع العراق ثم ألغيت من طرف واحد ودون موافقة شركات النفط الأجنبية على ذلك.

وخلال فترة نشاط شركة النفط الوطنية العراقية بين ١٩٦٤–١٩٦٨ تمكنت من عقد اتفاقية نفطية مع شركة إيراب الفرنسية تقوم الأخيرة بموجب الاتفاقية على استغلال بعض الأراضي التي كانت في حوزة شركات النفط الأجنبية والتي استعادها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. وفي حينها قامت ضجة كبيرة في صفوف القوى الوطنية العراقية رافضة تلك الاتفاقية باعتبارها لا تختلف عن بقية الاتفاقيات، كما أن شروطها ليست أفضل من الشروط التي توصل إليها الوفد العراقي المفاوض في عام ١٩٦٥ بما فيها تأسيس شركة نفط بغداد[٢١٩].

المبحث الثاني

الموقف من المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق.

في ١٩٦٤/٥/٢ بدأت مفاوضات النفط الجديدة بين وفد الحكومة العراقية ووفد شركات النفط الأجنبية. تألف الوفد من عبد العزيز الوتاري، وزير النفط، وعضوية كل من صالح كبة، رئيس مجلس شركة النفط الوطنية العراقية، وغانم العقيلي، مدير عام شركة النفط الوطنية، وعبد الله إسماعيل، مدير شؤون النفط العام. كما شكل رئيس الجمهورية لجنة وزارية تشرف على مفاوضات الوفد العراقي مكونة من طاهر يحيى، رئيس الوزراء، وعضوية عبد العزيز الوتاري، وزير النفط، والدكتور محمد جواد العبوسي، وزير المالية،

---

٢١٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٠١.

وعزيز الحافظ، وزير الاقتصاد. استمرت فترة المفاوضات ١٣ شهراً انتهت بعدم التصديق على الاتفاقية التي أعدها الوفدان المتفاوضان، بسبب الصراعات داخل مجلس قيادة الثورة والاختلاف بين القوميين الناصريين الذين كان الخلاف قد بدأ بينهم وبين عبد السلام، والذي اقترن فيما بعد بمحاولة انقلاب عضو مجلس قيادة الثورة في حينها عارف عبد الرزاق.[٢٢٠]

تركزت المفاوضات بين الوفدين على النقاط التي كان البدء في بعضها قد بدأ في فترة حكم عبد الكريم قاسم، والبعض الآخر نشأ نتيجة السياسات التي مارستها حكومة عبد الكريم قاسم ومنها الموقف من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. ويمكن الإشارة إلى أن النقاط من ١– ١٢ كانت منذ فترة قاسم، والنقاط الباقية بدأت منذ فترة حكم البعث ومنذ الحكم العارفي، وهي كما يلي:[٢٢١]

١– إعادة النظر بطريقة احتساب تكاليف إنتاج البترول وما يترتب على ذلك من الأمور ضماناً لحقوق العراق.

٢– إعادة النظر بطريقة تثبيت الأسعار التي تحتسب بموجبها العائدات التي يتقاضاها العراق.

٣– إلغاء التنزيلات الممنوحة للشركات.

٤– تعيين مدراء عراقيين، وإشراكهم في هيئات إدارة الشركات في لندن، والإشراف من قبل الحكومة العراقية على مصروفات الشركات بطريقة تضمن مصالح العراق.

٥– التعريق التدريجي لموظفي الشركة، ومن ثم أصبحت استخدام العراقيين.

٦– التنازل عن المناطق غير المستثمرة من قبل الشركات تمهيداً لاستثمارها من قبل العراق.

---

٢٢٠ المصدر السابق نفسه. ص ٩٤.

٢٢١ علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. مصدر سابق. ص ٢٠٢–٢١٢.

راجع أيضاً: إسماعيل، عبدالله. مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢–١٩٦٨. مصدر سابق. ص ٢٦٤/٢٦٥.

٧- تسليم الشركات الفائض من الغاز الطبيعي عن حاجة حقول البترول والغاز، وإيقاف الشركات عن الاستمرار في حرق الغاز اعتباطياً بالرغم من علمها إن ذلك إضافة لثروة العراق دون مقابل.

٨- ضمان استعمال ناقلات البترول العراقية في نقل البترول العراقي.

٩- ضرورة مساهمة العراق في رؤوس أموال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع رؤوس الأموال المذكورة.

١٠- ضرورة زيادة حصة العراق من عائدات البترول.

١١- دفع العائدات بعملات قابلة للتحويل، حفظاً لمصلحة العراق.

١٢- إزالة الغبن والضرر الملحق بالعراق من جراء إجحاف اتفاقيات البترول ونصوصها الغامضة.

١٣- تجهيز المصافي بالنفط الخام بسعر الكلفة.

١٤- التخلي عن الأراضي غير المستثمرة والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١.

١٥- تبديل طريق كيل النفط.

١٦- تصدير نفط خانقين.

١٧- الغاز الطبيعي المصدر إلى سوريا.

١٨- تنفيق الريع.

ولكن ما النتائج التي توصل إليها الوفدان المتفاوضان بشأن المسائل الأساسية التي كان الخلاف بشأنها كبيراً؟ توصل الوفدان إلى ما يلي:

* الموقف من قانون ٨٠ لسنة ١٩٦١:

تنفيذ المادة ٣ من القانون الذي ينص على منح شركات النفط الأجنبية مساحات إضافية لأغراض التنقيب عن النفط الخام واستثماره على النحو التالي:

الشركة	المساحة المخصصة في المادة الثانية	المساحة المقترح تخصيصها بموجب المادة الثالثة

شركة نفط العراق	٧٤٧,٧٥٠ كلم مربع	٧٤٧,١٦٠ كلم مربع
شركة نفط الموصل	٦٢,٠٠٠ كلم مربع	٦١,٣٣٠ كلم مربع
شركة نفط البصرة	١١٢٨,٠٠٠ كلم مربع	١٢٧,٨٠٠ كلم مربع
المجموع	١٩٣٧,٧٥٠ كلم مربع	٩٣٦,٢٩٠ كلم مربع

وفي مقابل زيادة مساحات الأراضي التي تحت تصرف الشركة من ٠,٥ ٪ إلى أقل من ١,٠ ٪ من المساحات التي كانت تحت تصرفها قبل صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، تلتزم شركات النفط الأجنبية بزيادة الآنتاج من ٣٠ مليون طن إلى ٤٥ مليون طن سنوياً. كما تقرر إلزام الشركات بتصدير الكميات التالية وفق السنوات المبينة في أدناه:

١٩٦٥	٦٣ مليون طن
١٩٦٦	٦٦ مليون طن
١٩٦٧	٧٠ مليون طن

إضافة إلى ذلك تنهي الشركات طلبها الدولي بالتحكيم بشأن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وتشكيل شركة جديدة باسم شركة نفط بغداد تشارك فيها الدولة العراقية وتوضع تحت تصرفها مساحات إضافية للتنقيب عن النفط فيها.[٢٢٢]

* حساب الكلفة

وفيها تمت تصفية حساب التكاليف على قواعد أخرى، وأهمها: تم الاتفاق بشأن حساب الأجر المطلق وفق رؤية الحكومة العراقية واستعادة بعض المبالغ المترتبة على استقطاعات سابقة" وتم الاتفاق على نفقات التحري والحفر، إذ قبلت وجهة نظر الحكومة، وبالتالي يستعيد العراق جزءاً مما استقطع قبل ذاك الوقت دون وجه حق" ومصاريف مكتب الشركة

٢٢٢ إسماعيل، عبد الله. المصدر السابق. ص ١٨٦/١٨٧.

في لندن التي قرر وفد الحكومة سحب هذه الفقرة من التفاوض واعتبارها ملغاة" ونفقات الدعاية والتبرعات التي يفترض أن توافق الحكومة العراقية مسبقاً على صرفها، وإلا فهي غير مسؤولة عما يصرف بهذا الصدد" والفوائد المترتبة على القروض التي تقترضها الشركة وتستثمرها في مجال النفط الخام العراقي، إذ تم الاتفاق على عدم تحميل الحكومة العراقية تلك الفوائد وعدم إدخالها في حسابات الكلفة" ونفقات البعثات الدراسية السنوية للطلبة العراقيين التي تم الاتفاق على تحملها من قبل الشركات والتي كانت تشمل ٥٠ طالباً سنوياً" وتكاليف لجنة الإشراف على الصرف، إذ تقرر أن تكون هناك لجنة مشتركة للإشراف على الصرف عندها يتحمل الطرفان تلك المصروفات.

* مساهمة العراق في رأسمال الشركات

لم يتمكن الوفد الحكومي من زحزحة الشركات من موقف رفض هذا الطلب، إذ كانت تتشبث بمادة مثبتة في الاتفاقية الأساسية التي تقول بأن من حق الحكومة ذلك في حالة واحدة هي عرض الأسهم الجديدة على الجمهور العام للاكتتاب بها، وهو الذي لم يتحقق ولا تريد الشركة تحقيقه.

* نفقات التسويق

تم الاتفاق على تخفيض الخصم المفروض على تسويق النفط من ١٪ إلى ٠,٥٪ وفق الاتفاق الذي أقرته منظمة الدول المصدرة للنفط في عام ١٩٦٢.

* الغاز الفائض الطبيعي

تم الاتفاق بهذا الصدد كما يلي: تجهيز الحكومة بما تحتاجه من الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الشركات بدون عوض عدا عن كلفة التجميع والتسليم" من يحصل على مستورد للغاز يحق له تصديره، أما إذا توصلت الشركات فهي التي تسوقه ويحق للحكومة العراقية الحصول على حصتها من الربح.

*** المدير العراقي**

لم يتم الاتفاق على صيغة معينة وتركت لمفاوضات عبر تشكيل لجنة خاصة تدرس إمكانية تحقيق ما تطمح إليه الحكومة العراقية من تعيين مدير عراقي في مكتب الشركة في لندن.

*** دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل**

رفضت الشركات هذا الطلب. ولكنها وافقت على "توجيه كتاب للحكومة العراقية تتعهد بموجبه بأن تبذل مساعيها لدى الحكومة البريطانية والوقوف إلى جانب الحكومة العراقية لإيجاد حل مقبول في ما إذا أصبح الباون الإسترليني غير قابل للتحويل في المستقبل"[٢٢٣].

*** استخدام عراقيين**

لم يتم الاتفاق بهذا الصدد، إذ أن الشركة لم تكن تريد اعتماد القوانين العراقية التي تستوجب تعريق الشركة، في حين كانت الحكومة العراقية تصر على ذلك.

*** استخدام الناقلات العراقية**

وافقت الشركات على استخدام الناقلات التي تحمل العلم العراقي شريطة أن تكون لائقة باحتياجات المساهمين ومتيسرة لمدد النقل المطلوبة بسعر السوق السائدة في ذلك الوقت.

*** عوائد الميناء**

تم الاتفاق على النحو التالي:[٢٢٤]

مقدار الرسم	كمية النفط المصدرة
٢٨٠ فلس للطن	عن الثمانية ملايين طن الأولى
٧٠ فلس للطن	عن الأربعة ملايين طن الثانية
٥٣ فلس للطن	عن الأربعة ملايين طن الثالثة

٢٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٣.

٢٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٥.

وكان هذا الاتفاق يتضمن محاولة من جانب الوفد العراقي المفاوض عدم جعل مقدار الرسم عالياً بهدف تشجيع الشركات على تصدير كمية أكبر من النفط الخام لتأمين عوائد مالية أكبر.

* أسعار النفط الخام

تم الاتفاق على دفع تعويضات للحكومة العراقية مقداره ٤,٠٥٠,٠٠٠ باون استرليني عن فرق سعر بيع نفط البصرة من ميناء الفاو ورأس تنورة بما يعادل ٥ سنتات بدلاً من سنتين للفترة منذ عام ١٩٥٦.

* تجهيز المصافي بالنفط الخام

وافقت الشركات على تجهيز مصافي النفط العراقية باحتياجاتها من النفط الخام بسعر الكلفة من أجل سد الاحتياجات المحلية.

* تبديل طرق كيل النفط المصدر

وافقت الشركات باستخدام الأسلوب الأحدث في كيل كميات النفط المصدرة بتشكيل لجنة مشتركة لدراسة تنفيذ ذلك.

* تصدير نفط خانقين

بالنظر إلى قلة احتياطي النفط الخام في حقول خانقين وتخصيص نفطة لمصفى الوند وارتفاع تكاليف مد أنبوب خاص إلى ميناء طرابلس وإنشائ خزانات وافقت الشركات على دفع كمية من النفط الخام قدرها نصف مليون طن إلى الحكومة العراقية ويسلم بأحد الموانئ إلى الحكومة العراقية ويباع لصالحها.

وكان الوفد المفاوض يسعى إلى تامين عقد اتفاقيتين إحداهما مع الحكومة العراقية والثانية مع شركة النفط الوطنية العراقية بشأن مشاركة الشركة الوطنية في نشاط واستثمارات شركات النفط الأجنبية في العراق.[٢٢٥]

* الغاز المصدر إلى سوريا:

التزام شركات النفط الأجنبية بدفع مبلغ مقداره ٥٠ ألف باون إلى الحكومة العرقية سنوياً وبأثر رجعي ابتداءً من عام ١٩٦٢ عن الغاز الطبيعي المصدر إلى سوريا.

* تنفيق الريع

كانت الحكومة العراقية منذ فترة تسعى مع بقية منظمة الدول المصدرة للنفط إلى تحسين شروط تنفيق الريع وزيادة عائداته من النفط الخام. وكانت. كما يشير الدكتور عبد الله إسماعيل، إلى أن الحكومة تريد تغيير القاعدة التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية ١٩٥٢ بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاحتكارية التي تنص على "أن تتقاضى الحكومة ٥٠٪ من الأرباح المتأتية من عمليات الشركات في العراق وتنص أيضاً على أن للحكومة أن تتقاضى ريعاً بنسبة ١٢,٥٪ من الآنتاج الصافي للشركات أو نقداً بالأسعار العالمية المعلنة للنفط العراقي على أن تعتبر هذا الريع جزءاً من ضريبة الدخل العراقية أو جزءاً من حصة الحكومة البالغة ٥٠٪"[٢٢٦]. ماذا يعني ذلك؟ يعني ذلك أن الحكومة العراقية في عام ١٩٥٢ قد تنازلت عن حقها في تنفيق الريع واحتساب حصتها التي يفترض أن تدفعها الشركات للحكومة العراقية وكأنها دفعت كجزء من نسبة الـ ٥٠٪ من الأرباح المتأتية من عمليات الشركات في العراق. وقد حاولت الحكومة العراقية تعديل هذه الاتفاقية ولكن دون فائدة تذكر، ولذلك فقد بقيت معلقة حينذاك.

---

٢٢٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٤/١٧٥.

٢٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٨.

*** اتفاقية تأسيس شركة نفط بغداد**

تم بين الوفدين المفاوضين الاتفاق على وضع مشروع اتفاقية بين شركات النفط العاملة في العراق وشركة النفط الوطنية العراقية يتم بموجبه تأسيس شركة نفط العراق وفق التوزيع التالي للحصص، كما جاء في كتاب الأستاذ عبد الله إسماعيل الموسوم مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢–١٩٦٨:

"١– شركة النفط الوطنية	٪٣٣,١
٢– شركة النفط الفرنسية	٪١٥,٥
٣– شركة شيل العراق المحدودة	٪١٥,٥
٤– شركة ب. ب. للتنقيب (العراق) المحدودة	٪١٥,٥
٥– شركة موبل لتنمية النفط	٪١٥,٥
شركة التحري وتنمية المعادن المحدودة	٪٣,١
(وتسمى بالشركات الأعضاء)	

ويتألف مجلس إدارتها من ثلاثة أعضاء من الشركة الوطنية وعضو واحد من كل من الشركات الخمس الأعضاء ومديرها العام يجري تعيينه من قبل مجلس الإدارة ويخضع للتعريق باعتباره موظفاً لدى الشركة. رأسمالها الابتدائي ١٢٠٠ دينار عراقي"[٢٢٧].

ومنحت هذه الشركة الجديدة وفق الاتفاقية ٣٢٠٠٠ كلم مربع، أو ما يعادل ٧,٦٪ من مجموع المساحات التي كانت بحوزة الشركات والتي استعادتها الحكومة العراقية وفق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، كما حددت فترة الاتفاقية بـ ٤٦ سنة.[٢٢٨]

إلا أن هذه الاتفاقيات واتفاقية بغداد لم تتم الموافقة عليها من جاب الحكومة العراقية في حينها بسبب إشكاليات تلك الفترة، رغم أن فيها العديد من الجوانب الإيجابية بالنسبة للعراق.

---

٢٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٩.

٢٢٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٠.

لم تكن للنظام العارفي سياسة نفطية واضحة، كما لم تكن لدى الدولة موارد كافية لتوجيهها لأغراض التنمية الاقتصادية وتنفيذ سياسة نفطية تنسجم مع تأسيس شركة نفط وطنية. ولهذا كانت تسعى باستمرار إلى تأمين إمكانية الحصول على موارد مالية إضافية لتوجيهها للأغراض العسكرية وخاصة الحرب ضد الشعب الكُردي أو لصرفها على أجهزة الأمن والشرطة والقوات المسلحة. ومن بين تلك السياسات دعوة شركات النفط الأجنبية إلى زيادة استخراجها وتصديرها للنفط الخام، كما أبدت استعدادها للمساومة على مسائل أخرى من أجل الحصول على زيادة التصدير، كما في موضوع رسوم ميناء تصدير النفط. ومما كان يزيد من مصاعب وجود سياسة نفطية ضمن سياسة اقتصادية واضحة هي الصراعات السياسية التي عرفتها تلك الفترة بسبب غياب الديمقراطية في نظام الحكم وممارسة الاستبداد، وموقف القوى السياسية المختلفة ضد عقد اتفاقيات مع شركات النفط الأجنبية خشية المساومة على حساب مصالح الشعب بسبب عدم وجود ثقة بالسلطة القومية التي ترأسها عبد السلام محمد عارف أو التي ترأسها فيما بعد عبد الرحمن محمد عارف.

تسنى للحكومة أن تقنع شركات النفط الأجنبية بزيادة كميات النفط الخام وتصديره في الفترة ١٩٦٤–١٩٦٨ وفق الجدول التالي:

تطور كميات إنتاج وتصدير النفط الخام وعائدات العراق المالية منه

السنة	الكميات المنتجة طن/ سنة	الكميات المصدرة طن/ سنة	عوائد العراق المالية منه/ م.د.ع.
١٩٦٤	63.3	58.6	126.1
١٩٦٥	63.5	56.1	131.6
١٩٦٦	66.5	64.1	140.8
١٩٦٧	58.9	1.56	131.6
١٩٦٨	72.6	69.4	203.0

المصدر: محمود، طارق شكر د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط "أوبك". مصدر سابق. ص ١٧٠ و٢٠٠.

وفي ضوء الأرقام الواردة في أعلاه فإن صافي الدخل العائد للحكومة العراقية من النفط الخام شكل خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٦٨موضوع البحث، إي حتى تغيير الحكم العارفي، النسب التالية في صافي الدخل القومي:

تطور مشاركة النفط الخام في تكوين صافي الدخل القومي في الفترة ١٩٦٤–١٩٦٨

السنة	قطاع النفط الخام مليون د.ع.	صافي الدخل القومي مليون د.ع.	نسبة مشاركة النفط في صافي الدخل القومي ٪
١٩٦٤	126.1	595.8	21.16
١٩٦٥	131.6	659.6	19.95
١٩٦٦	140.8	705.5	19.96
١٩٦٧	131.6	714.8	18.41
١٩٦٨	203.0	782.9	25.90

المصدر: محمود، طارق شكر د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط "الأوبك". مصدر سابق. ص ٢٠٠.

– النصراوي، عباس د. اقتصاد العراق ١٩٥٠–٢٠١٠. دار الكنوز الأدبية. بيروت ١٩٩٥. ص٢٥.

– كتاب الجيب الإحصائي ١٩٦٠–١٩٧٠. الجهاز المركزي للإحصاء. مصدر سابق. ص٣٧.

ويستدل من الجدول أعلاه إلى أن التغير في بداية الفترة كان طفيفا لصالح بقية القطاعات غير النفطية، ولكن سرعان ما تغير هذا الوضع ابتداءً من عام ١٩٦٨، والذي سنرى لاحقا أنه تواصل في الارتفاع في غير صالح القطاعات غير النفطية. وبمعنى آخر فإن هذه السياسة لم تكن مرتبطة بالجانب العراقي، بقدر ما كانت مرتبطة بحاجات الشركات النفطية الأجنبية للنفط العراقي. كما أن التغير خلال تلك السنوات قد طرأ أساسا في مجال

البناء والتشييد وفي قطاعات التوزيع والخدمات أكثر من حصولها في قطاعي الزراعة والصناعة. وتجدر الإشارة إلى أن شركات النفط الاحتكارية، التي كانت تسعى خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦١–١٩٦٨ من أجل إلغاء القانون رقم ٨٠ الذي أصدرته حكومة عبد الكريم قاسم في ١٩٦١/٩/٢٩ وإعادة سيطرتها على تلك الأراضي لإغراض التنقيب عن النفط الخام، قد استخدمت ورقة رفع أو تخفيض كميات إنتاج النفط الخام وتصديره للضغط على الحكومة العراقية للوصول إلى ذلك الهدف. كما عمدت إلى تخفيض أو حتى إيقاف أية استثمارات جديدة في رأس المال الثابت في الصناعة الاستخراجية النفطية.[٢٢٩]

وبعد هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ أصدرت الحكومة العراقية قانونا جديدا برقم ٩٧ حصر "حق استثمار النفط والمواد الهيدروكاربونية في جميع الأراضي العراقية بما في ذلك المياه الإقليمية وجرفها القاري والمصالح العراقية في منطقة الحياد" بشركة النفط الوطنية. وحصر بالشركات الأجنبية الحق في الاستثمار في تلك الأراضي بموجب القانون رقم ١٩٦١/٨٠ تحت تصرفها. وجاء هذا الإجراء السياسي ردا من التيار القومي الناصري في الحكومة حينذاك على حرب حزيران والنتائج المأساوية التي ترتبت على العرب من جراء تلك الحرب.[٢٣٠] وخلال تلك الفترة بدأت محاولات إيجاد سبيل الاستثمار المباشر من قبل شركة النفط الوطنية ودخلت في مفاوضات مع شركات نفطية إيطالية وفرنسية وسوفيتية على أساس عقد المقاولة لفترة معينة أو تقديم العون لتحقيق الاستثمار المباشر للنفط الخام. ولم تنته هذه المفاوضات إلى عقد اتفاقيات محددة، إذ حصل الأنقلاب ضد الحكم العارفي وتوقفت مؤقتا تلك المفاوضات.[٢٣١]

---

٢٢٩ محمود، طارق شكر د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط "الأوبك". مصدر سابق. ص ١٦٧/١٦٨.

٢٣٠ المصدر السابق نفسه. ١٦٩.

٢٣١ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٠.

الفصل الخامس

قطاع الدولة

إن المتابعة التي أجريناها لدور ونشاط القطاعين الخاص والدولة خلال الفترة التي سبقت ثم أعقبت ثورة تموز إلى حين سقوط الجمهورية الأولى تبين بأن التطور قد شمل القطاعين، ولكن نمو قطاع الدولة كان أسرع من القطاع الخاص لخمسة أسباب أساسية، وهي:

١. أن الدولة قد تبنت سياسة الاعتماد على قطاع الدولة لتنمية الاقتصاد الوطني في مجال الصناعة والمشاريع التي لا يمتلك القطاع الخاص إمكانية التوظيف فيها، دون أن تعيق تطور القطاع الخاص.

٢. توفر الموارد المالية الضرورية لعملية التنمية بسبب توفر النفط الخام وتصديره وتحقيق دخل يساعد على تأمين توظيفات للتنمية الحكومية، خاصة وأن الدولة وزعت إيرادات النفط الخام المالية بنسبة ٧٠٪ لميزانية التنمية و٣٠٪ للميزانية الاعتيادية.

٣. توجيه نسبة مهمة من الموارد النفط المالية صوب التنمية الاقتصادية، ومنها التنمية الصناعية وتوسيع قاعدة قطاع الدولة بمشاريع جديدة. ولم يقتصر هذا التوسع لقطاع ونشاط الدولة الاقتصادي على القطاع الصناعي بل شمل أيضاً قطاع التجارة والنقل والمواصلات.

٤. الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدتها الدولة العراقية مع المؤسسات الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا على نحو خاص، إضافة على اتفاقيات أخرى مع بعض البلدان الاشتراكية الأخرى.

٥. التزام غالبية الأحزاب السياسية العراقية، سواء تلك التي عارضت حكومة عبد الكريم قاسم أم التي أيدته، بسياسة تنشيط وتعزيز دور قطاع الدولة وجعله يلعب الدور الأول في عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

كان القطاع الخاص العراقي يتحرك على عدة مجالات أساسية في التنمية: الزراعة والصناعة والنقل والتجارة والبناء والمقاولات والبنوك والتأمين (القطاعان الأخيران كانا في الغالب الأعم بيد الرأسمال الأجنبي والعربي)، في حين كان قطاع الدولة يعمل في مجالات الصناعة والنقل والمواصلات وجملة من الخدمات العامة.

وبعد انقلاب شباط لم تتخذ الدولة أي إجراءات لتعزيز دور قطاع الدولة أو القطاع الخاص، إذ كان جهد الحكومة موجهاً لضمان استمرارها في الحكم والحصول على مزيد من الموارد المالية من النفط الخام لتأمين تعزيز قواتها العسكرية في مواجهة القوى المناهضة لها وللحركة الكُردية المسلحة في كُردستان العراق.

وفي أعقاب سقوط البعث كانت قيادة الحكومة اللبرالية الرجعية غير مهتمة بقطاع الدولة ونشاطه الاقتصادي، إذ تركز اهتمامها في جانبين وهما: الحصول على مزيد من الموارد المالية من خلال النفط الخام أولاً، وتنشيط التجارة الخارجية من خلال منح إجازات استيراد لعدد متزايد من الضباط المتقاعدين من أتباع النظام وتنشيط حركة السوق الداخلي في ضوء ذلك ثانياً. إلا أن تحرك القوى القومية الناصرية باتجاه الوحدة ومساندة عبد السلام عارف لهذه الوجهة في البداية، ساهمت باندفاع التيار القومي الناصري للتحرك الاقتصادي بثلاثة اتجاهات ملموسة هدفها تحقيق التماثل في البنية الاقتصادية وهيكلية النشاط الاقتصادية مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، وهي:

١. وضع خطة اقتصادية جديدة للفترة ١٩٦٥–١٩٦٩، والتي تحدثنا عنها في فصل سابق.
٢. الاعتماد على قطاع الدولة وإجراء عملية تأميم لمنشآت ومشاريع القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة في البلاد.
٣. إقامة المؤسسات الاقتصادية المشابهة لما هو موجود في مصر، مثل المؤسسة الاقتصادية العامة والمؤسسة العامة للصناعة والمؤسسة العامة للتأمين والمؤسسة العامة للتجارة والمؤسسة العامة للمصارف.

وسنحاول في أدناه البحث في موضوع قطاع الدولة الصناعي وإجراءات التأميم التي اتخذتها الدولة في صيف عام ١٩٦٤.

يتعرف المتتبع لنشوء وتطور قطاع الدولة الاقتصادي في العراق على مصادر ثلاثة ساهمت في نشوئه وهي:

١. المنشآت التي انتقلت ملكيتها للدولة بعد أن كانت في أيدي سلطات الاحتلال البريطاني، وبخاصة في أعقاب إلغاء الآنتداب عام ١٩٣٢ ودخول العراق عصبة الأمم. وقد تم هذا التحويل في الملكية مقابل دفع تعويضات مالية عن تلك المنشآت إلى السلطات البريطانية.[٢٣٢]

٢. المنشآت التي بدأت الحكومات العراقية المتعاقبة إقامتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد تشكيل مجلس الإعمار والذي تجاوز حدود إقامة مشاريع الري والسدود أو الطرق والجسور وانتقل إلى إقامة مشاريع صناعية وزراعية والمشاركة في مشاريع مختلطة عبر المصرف الصناعي العراقي. واتسع دور الدولة في هذا المجال في أعقاب ثورة تموز بالارتباط مع تنامي موارد النفط وتغير واضح ومهم في موقف الدولة أساساً من هذا القطاع، إضافة إلى دور الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها العراق حينذاك مع الإتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية، والتي كانت تحصر علاقاتها الاقتصادية الدولية بحدود التعاقد مع الدولة ومشاريعها الاقتصادية. وكان هذا النمط من التوظيف الحكومي المباشر هو الأسلوب السائد في تنمية قطاع الدولة الاقتصادي.

٣. وفي عام ١٩٦٤ بدأت الدولة، وعلى غرار ما حصل في الجمهورية العربية المتحدة، بتأميم مشاريع اقتصادية عائدة للقطاع الخاص. وإذ كانت المشاريع الصناعية المؤممة تعود في ملكيتها للبرجوازية الوطنية العراقية وللدولة، فإن مؤسسات البنوك التجارية وشركات التأميم كانت تعود في ملكيتها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي. وقد جرى هذا التأميم على أساس دفع تعويضات لأصحاب رؤوس الأموال.

فما هي المشاريع التي جرى تأميمها أولاً، وما هي العوامل الكامنة وراء هذا التأميم؟

---

٢٣٢ الدرة، صباح مصطفى. القطاع العام. مصدر سابق.

في الرابع عشر من تموز/يوليو ١٩٦٤ أصدر مجلس قيادة الثورة ستة قوانين أطلق عليها اسم "القوانين الاشتراكية" (٩٨–١٠٣ لسنة ١٩٦٤)، تضمنت ما يلي:[٢٣٣]

أ. قانون المؤسسة الاقتصادية رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٤.

ب. قانون تأميم بعض الشركات والمنشآت رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤.

ج. قانون تأميم البنوك والمصارف التجارية رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤.

د. قانون تنظيم توزيع الأرباح في الشركات رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٤.

هـ. قانون تشكيل مجلس الإدارة في المنشآت والمشاريع الصناعية رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٤.

و. قانون تنظيم أوضاع الشركات والمؤسسات رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦٤.

لقد فاجأت هذه القوانين جميع الناس، إذ أنها لم تكن تنسجم مع طبيعة الحكم أولاً، ولا مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي ثانياً، ولا مع حاجة الاقتصاد العراقي إلى جهود قطاع الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية الوطنية ثالثاً. وكانت القوانين قد وجهت ضربة قاسية للبرجوازية الوطنية المتوسطة في العراق بشكل خاص. لقد شمل القانون رقم (٩٩)لسنة ١٩٦٤ تأميم ٢٧ شركة صناعية و٣ شركة تجارية عاملة في العراق، وهي كما يلي: [٢٣٤]

١. شركة السمنت العراقية

٢. شركة سمنت الرافدين

٣. شركة سمنت الفرات

٤. شركة السمنت المتحدة

٥. شركة الصناعات العقارية

٦. شركة المواد البنائية العراقية

---

٢٣٣ البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. دائرة الإحصاء والأبحاث. البنك المركزي العراقي. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٦٤. ص ١٥٩–١٧٧.

٢٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٩.

٧. شركة صناعات الاسبست

٨. شركة الغزل والنسيج العراقية

٩. شركة فتاح باشا للغزل والنسيج

١٠. شركة السجاد العراقية

١١. شركة صناعات الجوت العراقية

١٢. شركة استخراج الزيوت النباتية

١٣. شركة منتوجات بذور القطن

١٤. شركة الرافدين لصناعة المنظفات

١٥. معمل صابون ومنظفات كافل حسين

١٦. شركة دخان الرافدين

١٧. شركة دخان عبود

١٨. شركة الدخان الأهلية

١٩. شركة صناعة الجلود الوطنية

٢٠. شركة باتا العراقية

٢١. شركة طحن حبوب الشمال

٢٢. شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية

٢٣. شركة المطاحن الفنية

٢٤. شركة معامل طحين الدامرجي

٢٥. شركة الرافدين للطحن والتجارة

٢٦. شركة الكبريت المتحدة

٢٧. شركة اتحاد مصانع الورق

٢٨. شركة المخازن العراقية

٢٩. الشركة الأفريقية العراقية

٣٠. الشركة العراقية للاستيراد والتوزيع (متانة سابقاً).

كما أمم القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤ (٩) شركات للتأمين وإعادة التأمين في العراق وحصر نشاط التأمين وإعادة التأمين بالقطاع العام. أما القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٤ فقد أمم ٥ شركات مصرفية، بما فيها فروع المصارف الأجنبية، وحصر النشاط المصرفي بالقطاع العام أيضاً.

وقرر المشرع دفع تعويضات مالية عن المشاريع والمنشآت والشركات المؤممة.

ويشير الدكتور صباح الدورة في كتابه الموسوم "القطاع العام" إلى أن القيمة الاسمية لرؤوس أموال الشركات المؤممة بلغت (٢٧,١٩٢,٢٢٦) ديناراً عراقياً، أما القيمة المدفوعة لرؤوس أموال الشركات المؤممة فقد بلغت (٢١,٥٣٥,٦٦١) ديناراً عراقياً، كما بلغت القيمة التعويضية لأسهم الشركات المؤممة (٢١,٦٤٣,٦٦١) ديناراً عراقياً، باستثناء المصارف المؤممة التي بلغت قيمتها التعويضية ٥,٤ مليون دينار عراقي. وبلغت الودائع المؤممة ٥٠ مليون دينار عراقي.[٢٣٥]

وجدير بالإشارة إلى أن قرارات التأميم، بغض النظر عن اختلاف الموقف بشأنها، قد أعطت لدور الدولة ونشاطها وقطاعها الاقتصادي مكانة جديدة وتأثيرا متزايدا في الحياة الاقتصادية للبلاد، برزت على نحو خاص في المرحلة اللاحقة، بغض النظر عن الاتجاهات والتقلبات التي حصلت بهذا الصدد والتي سنبحث فيها لاحقا .

وتوزعت رؤوس الأموال المؤممة على القطاعات الاقتصادية التالية:

---

٢٣٥ الدرة، صباح د. القطاع العام. بغداد. دار الرواد للطباعة. ١٩٧٧. ص ٢٣.

التوزيع القيمي والنسبي لرؤوس أموال الشركات المؤممة في عام ١٩٦٤ في العراق

القطاع المؤمم	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	قطاع التأمين	قطاع البنوك	إجمالي رأس المال د.ع.
رأس المال د.ع.	١٨٠٧٦٦٦١	١١٠٠٠٠٠	٢٣٥٩٠٠٠	٥٤٠٠٠٠٠	٢٦٩٣٥٦٦١
نسب التوزيع	٦٧,١	٤,١	٨,٨	٢٠,٠	١٠٠,٠

قارن: وزارة التخطيط. تقرير عن المسح العام للشركات العامة في العراق للسنوات ١٩١٩–١٩٦٨. الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الأبحاث. بغداد ١٩٦٨. ص ١٢.

قارن أيضاً: الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ٢٣.

وعلينا في هذا الصدد أن نأخذ بالاعتبار أن جزءاً من رؤوس أموال الشركات المؤممة كان حكومياً بسبب وجود شركات مختلطة جرى تأميمها، حيث بلغت النسبة في القطاع الصناعي ١١,٧٪ أو ما يعادل ٢,١١٥ ألف دينار عراقي تقريباً، وفي قطاع التأمين ٤٨,٥٪ أو ما يعادل ١,١٤٤ ألف دينار عراقي. وهذا يعني أن رؤوس الأموال الحكومية بلغت ٣,٢٥٩ ألف دينار عراقي، أو ما يعادل ١٢,١٪ تقريباً.

إن الجدول السابق يرينا بوضوح بأن رؤوس أموال الشركات المؤممة تركز في القطاع الصناعي حيث شكل ٦٧,١٪ من مجموع رؤوس الأموال المؤممة. وإذا ما قسم رأس المال المؤمم في الصناعة على عدد المشاريع الصناعية لبلغ معدل رأسمال الشركة الواحدة حوالى ٩٩٧٦١٧ دينار عراقي فقط. ولكن كان رأس مال بعض هذه الشركات المؤممة لا يزيد رأسمالها عن ٢٠ ألف دينار عراقي، كما في معمل كافل حسين لصناعة الصابون والمنظفات أو في بعض معامل الطحين، في حين لم يؤمم المشرع، على سبيل المثال لا الحصر، المصنع العائد للسيد نجيب الجادر في الموصل مع أن رأسماله بلغ أكثر من ٢٠ ألف دينار وأعلى من رأسمال معمل الصابون التابع لكافل حسين أو غيره.

توزعت رؤوس أموال شركات القطاع الصناعي المؤممة على القطاعات التالية، والتي غيرت من التوزيع النسبي لرؤوس أموال المشاريع الصناعية بين القطاعي الدولة والخاص.

المشاريع الصناعية المؤممة والوزن النسبي لقطاع الدولة في الصناعة في عام ١٩٦٤

الفرع	عدد المؤسسات المؤممة	رأس المال المؤمم د.ع.	الحصة النسبة لقطاع الدولة قبل التأميم	الحصة النسبية لقطاع الدولة بعد التأميم ١
الغزل والنسيج	٤	٢,٧٠٠,٠٠٠	٦٩,٦	٨٦,٦
المواد الغذائية	٥	١٠٠,٠٠٠	٧٤,٥	٨٩,٤
الصناعات الكيماوية٢	٦	٣,٩١٥,٠٠٠	٤,٩	٦١,٥
السجاير	٣	٧٢٠,٠٠٠	٤٢,٠–	١٠٠,٠–
الجلود والأحذية	٢	٧٢٥,٤٢٥	٤٠,٥	٨١,٤
مواد البناء	٧	٩,٣٢٥,٨٤٦	٣٩,١	٩٠,٨
المجموع	٢٧	١٧,٤٨٦,٢٧١	٣٦,٤	٦٣,٩

المصدر: الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٨٨.

راجع أيضاً: Makram Sader.Le development industriel de l'irak. (mimeo.)C. E. R. M.O. C. Beyrouth.1981

١. حصة قطاع الدولة في المشاريع التي يتجاوز رأسمالها المدفوع (٥٠) ألف دينار عراقي.

٢. عدا صناعة تصفية النفط التي هي حكومية بالكامل من الأساس ورأسمالها المدفوع ٣٠ مليون دينار.

لقد كان الاتجاه القومي الناصري وراء هذه الإجراءات التأميمية. والسؤال المنطقي الذي يفرض نفسه هو: ما السبب وراء هذه التأميمات؟ وهل تكفي الإشارة إلى أن التماثل مع مصر كان سبباً وراء تلك الإجراءات؟

وكمتتبع لتلك الفترة والمعايش لها أرى بأن العوامل الفعلية التي كانت وراء إصدار إجراءات التأميم تتلخص في النقاط التالية:

١. إن رغبة بعض أوساط البرجوازية الصغيرة القومية في العراق الاقتراب من النموذج الاقتصادي المصري لتأمين إمكانية أفضل للوحدة الاقتصادية بين البلدين التي كان يحلم بها ويسعى إليها القوميون العرب في العراق كانت الدافع الأول وراء تلك الإجراءات، رغم التباين في الواقع الاقتصادي بين البلدين وبين إجراءات التأميم التي اتخذها جمال عبد الناصر بين عامي ١٩٦١–١٩٦٤ وتلك التي اتخذها القوميون في العراق.

٢. الصراع الذي احتدم حينذاك بين تيار حركة القوميين العرب التي كانت تريد التعجيل بالوحدة العربية بين مصر والعراق وتلك القوى التي كانت تقف ضد مثل هذه الوحدة والتي كانت تخشى نهج هيمنة القوميين "الاشتراكيين" الناصريين على الحكم وتوجيه البلاد وجهة "اشتراكية ناصرية عربية" ومنهم بشكل خاص عبد السلام محمد عارف، رئيس الجمهورية. حتى أن عبد السلام محمد عارف عمد إلى إبعاد المجمعة الناصرية من الاتحاد الاشتراكي. وقد تجلى هذا الصراع في المؤتمر الذي عقده الاتحاد الاشتراكي في بغداد في ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٤، والذي قاطعته بعض الكتل القومية وشاركت فيه قوى أخرى، وما حصل بعد ذلك من إضعاف لهذا الاتحاد من جانب عبد السلام محمد عارف وإبعاد أكثر المقربين من نهج عبد السلام محمد عارف عن قيادة هذا الحزب المشوه.

٣. رغبة القوى القومية للبرجوازية الصغيرة الهيمنة الفعلية على العملية الاقتصادية الجارية في العراق وبالتالي تشديد سيطرتها على المجتمع وتحويل نسبة عالية من السكان خاضعة للدولة وتحصل على أجرها من الدولة، وبالتالي ترتبط بها مصلحياً.

٤. وكان الصراع بين البرجوازية الوطنية المتوسطة وفئات اليمين من البرجوازية الصغيرة القومية مشتداً، إذ أصدرت أغلب القوى السياسية بيانات مناهضة لحكم عبد السلام عارف والقوميين العرب العراقيين ومنتقدة لسياسات النظام الاقتصادية، كما لم تكن البرجوازية الوطنية راغبة بتعجيل الوحدة مع مصر. كما أنها لم تندفع في توظيف المزيد من رؤوس الأموال في الاقتصاد العراقي خشية التطورات المفاجئة. وكانت قوى البرجوازية الصغيرة القومية المهيمنة على الحكم تعتبر هذه الفئات معادية ل "ثورتها"

ووجودها في السلطة، وكانت تريد بتلك الإجراءات تأديبها! نقل الدكتور صباح الدرة عن المحادثات الرسمية بين وفد الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق ووفد الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المصرية عبر الطرف العراقي عن وجهة نظره بإجراءات التأميم بقوله:

".. في الحقيقة إن الهدف من التأميم لم يكن اقتصادياً فحسب، بل كان مزيجاً من الاقتصاد والسياسة والاجتماع. ومن أهم أسباب التأميم العوامل السياسية. التأميم لم يكن اقتصادياً فحسب، بل كان أضعاف الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للقوى المعادية للوحدة العربية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى رأينا أن تتم التأميمات قبل الوحدة حتى لا تتحمل تجربة الوحدة الأخطاء المحتملة لعملية التأميم"[٢٣٦].

٥. وكانت هذه الإجراءات بمثابة منافسة غير عقلانية إزاء الدعوة التي كانت تطرحها القوى الديمقراطية والتقدمية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي أو شخصيات وطنية عراقية مثل الدكتور الراحل محمد سلمان حسن و الرجل المغيب والراحل الدكتور صفاء الحافظ، بتعزيز مواقع قطاع الدولة وتأميم النفط الخام، إلا أن هذه القوى لم تكن تريد تأميم مشاريع البرجوازية المتوسطة ذات القدرات المالية المحدودة التي عانت الأمرين في ظل سياسات العهد الملكي والهيمنة الأجنبية على اقتصاد البلاد وسياساتها.

٦. كما كانت تكمن في رغبة بعض الشخصيات الاقتصادية العراقية البروز في واجهة الأحداث والاستفادة من تلك الإجراءات لتعزيز مواقعها وقدراتها في الحكم الجديد. وأبرز هؤلاء الدكتور خير الدين حسيب، الذي تولى رئاسة المؤسسة الاقتصادية التي ضمت إليها جميع المؤسسات العامة التي شكلت وفق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٤.

٧. وكانت هذه الإجراءات محاولة لكسب تأييد الطبقة العاملة العراقية والجماهير الكادحة التي كانت تتشوق إلى تحسين ظروف حياتها ومعيشتها وتحسين مدخولاتها، خاصة وأن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤ تضمن الفقرتين التاليتين:[٢٣٧]

---

٢٣٦ الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ٢٦.

٢٣٧ البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. قانون تنظيم توزيع الأرباح في الشركات رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤. ص ١٧٤/١٧٥.

أ — ٧٥٪ من الأرباح المعدة للتوزيع للشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والمشاريع الصناعية المشمولة بقانون التنمية الصناعية والمشاريع الصناعية الحكومية والشركات والمؤسسات التابعة للمؤسسة الاقتصادية توزع على المساهمين أو على مالكي المشروع.

ب — ٢٥٪ تخصص للعمال والموظفين: حيث تكون مشاركة العمال في الحصول على ٢٠٪ من أرباح شركات القطاع العام، إضافة إلى ٥٪ تستخدم للخدمات الاجتماعية وإسكان العمال، و١٠٪ تخصص للخدمات المركزية للعمال والموظفين.

٨. ويضيف الدكتور عصام الخفاجي عاملاً مهماً وصحيحاً من عوامل صدور إجراءات التأميم حين كتب يقول:

"ففي تموز، وبوحي من إجراءات التقارب مع النظام السياسي–الاقتصادي الناصري، تم تأميم ٢٧ مشروعاً صناعياً كبيراً،... وكما يبدو، كان هناك عنصر أساسي آخر وراء التأميمات، إذ أن مراجعة أسماء مالكي تلك المشاريع أو المساهمين فيها تبين أن المشاريع المؤممة كانت عائدة إلى وجوه سياسية واجتماعية بارزة في العهد الملكي ومناصرة لذلك العهد[٢٣٨]، فضلاً عن مشروع يعود إلى وزير سابق في العهد الجمهوري الأول الذي تم تغييره[٢٣٩]، وأن معظم العوائل التي أممت مشاريعها كانت غادرت العراق منذ قيام ثورة تموز ونقلت مجالات نشاطاتها إلى بلدان أخرى أو أن أموالها كانت محجوز منذ الثورة بحيث أن التأميم منح صفة الملكية القانونية للدولة لرؤوس أموال كانت تضع يدها عليها وتديرها قبل ذلك"[٢٤٠].

---

٢٣٨ الخفاجي، عصام. التصنيع والطبقة العاملة العراقية خلال السبعينات". أعمال ندوة "تغلغل راس المال الأجنبي وأثره في تحطيم البنية التقليدية للمجتمعات العربية". المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل. الجزائر. ١٩٨١. ومجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣ و١٣٤. آب وأيلول ١٩٨٠.

٢٣٩ المقصود هنا السيد محمد حديد، الوزير في أول وزارة جمهورية بعد ثورة تموز ١٩٥٨ والاقتصادي الصناعي المعروف وصاحب شركة الزيوت النباتية التي تم تأميمها. ك. حبيب.

٢٤٠ الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. القاهرة. دار المستقبل العربي. ١٩٨٣. ص ٨٧/٨٨.

كانت لهذه الإجراءات ردود فعل واضحة ومضادة في أوساط البرجوازية المتوسطة العراقية التي تراجعت قدراتها المالية إلى الوراء وعجزت عن تأمين توظيفات جديدة في القطاع الصناعي وبدأ بعض أفرادها بتهريب أموالهم إلى الخارج خشية إجراءات أخرى وتزعزعت الثقة أكثر من السابق. وفي الوقت نفسه نشأت إمكانية لدى البرجوازية البيروقراطية في أجهزة الدولة الاقتصادية والبرجوازية المقاولة في الحصول على مكاسب كبيرة وعلى استغلال ونهب قطاع الدولة من الباطن. وهو ما حصل فعلاً.

وقد أيد الحزب الشيوعي العراقي هذه التأميمات ورحب بها وأغفل تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى الحليف الضروري في النضال في تلك المرحلة، البرجوازية الوطنية. وكان هذا الموقف هو جزء من الموقف اليميني الذي تجلى في خط آب/أغسطس ١٩٦٤ حين أكد إمكانية التعاون مع قوى النظام العارفي وبروز اتجه التعاون مع الاتحاد الاشتراكي العربي أو حتى حل الحزب الشيوعي لصالح الولوج في الاتحاد الاشتراكي العربي. ورغم أن الدكتور صباح الدرة اعتبر "أن قرارات التأميم هذه خلت في الواقع من أي وضوح فكري نظري أو عملي لمستقبل عمليات التأميم وكيفية تنظيم وإنجاح إجراءات التأميم هذه أو ضمان سيرها إدارياً واقتصادياً وسياسياً بنجاح وبما يعزز من دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية والنشاطات التنموية التي يتطلبها البلد"[٢٤١]، فإنه وجد فيها جانباً إيجابياً حين كتب يقول: "أما الآثار غير المادية فتبرز بوضوح في الآثار العميقة التي تركتها هذه القرارات على طبيعة واتجاهات السياسة الاقتصادية والاستثمارات اللاحقة في العراق وعلى طبيعة النظرة إلى دور القطاع العام في العراق. وهذا هو الجانب الحاسم في تقييم أهمية وتقدمية قرارات التأميم هذه. خصوصاً وأن هذه القرارات عكست في جوهرها وتوقيتها مظهراً من مظاهر التفاعل والتجاوب النسبي بين السياسة الاقتصادية تجاه القطاع العام التي حددتها إجراءات التأميم التي طرأت على حركة التحرر العربي في تلك الفترة"[٢٤٢]. ثم يواصل تحليله الذي انسجم مع تحليل خط آب/أغسطس ١٩٦٤ فكتب يقول: "والذي يؤكد

---

٢٤١ الدرة المصدر السابق. ص ٢٦.

٢٤٢ نفس، صباح. القطاع العام مصدر سابق. ص ٢٥.

صحة كون أن هذه الإجراءات جاءت نتيجة لإشعاعات وتأثيرات التيار التقدمي المعادي للاستعمار والمعادي للرأسمالية الذي أخذ يتعزز ويترسخ في حركة التحرر العربي أكثر من كونها انعكاساً لواقع ميزان القوى السياسي والصراع الطبقي في العراق في تلك الحقبة، هو أن هذه القرارات وبخطوطها العامة جاءت استنساخاً للتجربة المصرية، كما أن صدور هذه القرارات جاء من دون أية ظواهر أو تمهيدات اجتماعية واقتصادية أو أيديولوجية على النطاق الداخلي المحلي"[٢٤٣]. لقد كانت إجراءات التأميم التي مارسها الحكم العارفي إخلالاً بطبيعة المرحلة ومهماتها وتحالفاتها الطبقية وضرورات تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لتنمية الاقتصاد الوطني وبمشاركة جميع القطعات الاقتصادية

وخلال السنوات الواقعة بين ١٩٦٤ و١٩٦٨ اتسع نشاط قطاع الدولة فشمل القطاع الصناعي والقطاع التجاري وقطاع المصارف والتأمين، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة إلى بعض القطاعات الخدمية الأخرى مثل الصحة والتعليم. ومع أتساع نشاط قطاع الدولة أزداد مقدار رؤوس أمواله الموظفة وعدد العاملين في مشاريعه وإجمالي الآنتاج المتحقق فيه ودوره في تجهيز السوق المحلية بالسلع الضرورية. واحتكرت الدولة لقطاعها ثلاثة مجالات أساسية في النشاط الاقتصادي هي: المصارف والتأمين وعدد من فروع الصناعية الأساسية، كما هيمنت على نسبة مهمة من قطاع التجارة.

إلا أن هذا التنامي في دور قطاع الدولة وإرساء نشاط مؤسساته على أسس جديدة وإقامة المؤسسات النوعية الخاصة بتلك النشاطات مثل المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف والمؤسسة العامة للتجارة والمؤسسة العامة للتأمين لم يجد الاهتمام الكافي من جانب المسؤولين، إذ لم تكن خلف هذه الإجراءات رؤية واضحة. فالذين كتبوا قرارات التأميم كانوا يتبنون الفكر اللبرالي في السياسة الاقتصادية، وبالتالي كانت إجراءات التأميم تتعارض مع فلسفتهم أساساً، ولهذا أهملت وتعرضت إلى عواقب سلبية. لقد ساهم نشاط هذه القوى في بروز وتنامي ظواهر سلبية في حياة ونشاط وتطور هذا القطاع، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

---

٢٤٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٥/٢٦.

- حصول تضخم كبير جدا وبسرعة غريبة في أجهزة الدولة البيروقراطية الإدارية والتكنوقراطية وزيادة عدد العاملين في تلك المنشآت بعيدا عن العقلانية الاقتصادية.
- سعي هذه الأجهزة التي شكلت تدريجا فئة اجتماعية بذاتها إلى توسيع وتنمية قطاع الدولة وربطه مباشرة بمصالحها الخاصة.
- نشوء مصالح خاصة للفئة العليا من النخبة الحاكمة وتلك العاملة في قطاع الدولة وتشابك هذه المصالح مع مصالح القطاع الخاص وبدء نشوء ظاهرة استغلال قطاع الدولة من الباطن وتنامي هذه الظاهرة سنة بعد أخرى وعلى حساب مصالح الاقتصاد الوطني والمجتمع.
- نمو سريع نسبيا في توظيفات قطاع الدول ونشاطه الاقتصادي وعلاقاته الدولية التي وجدت تعبيرها في وضع الخطة الخمسية الجديدة للسنوات ١٩٦٥–١٩٦٩، والتي لم تنفذ عملياً إلا بحدود ضيقة جداً.
- وأزداد تأثير وأهمية هذا القطاع على حياة ومعيشة الناس، إذ كانت الدولة تسعى من خلال نشاطه نحو كسب الناس إلى جانبها والدعوة إلى سياستها، وبخاصة الجناح الناصري في السلطة، فساهم في توفير سلع استهلاكية وخدمات بأسعار مناسبة.

ويؤكد ما ذهبنا إليه ما ورد في التقرير الذي قدمه الدكتور خير الدين حسيب، رئيس المؤسسة الاقتصادية بالوكالة ورئيس المؤسسة العامة للمصارف، في خطاب ألقاه في ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٥، أي بعد مرور عام واحد على صدور تلك القوانين مشيراً إلى نتائج تطبيق تلك القوانين بما يلي: "اسمحوا لي أن أقف قليلاً قبل أن أبدأ في تقديم هذا الكشف بأن أوضح حقيقة هامة تعرضت إلى كثير من اللبس والغموض. ذلك أن مسؤولية المؤسسة الاقتصادية تنحصر في إدارتها وتوجيهها للشركات المؤسسة والشركات والمصالح الحكومية التي أُلحقت بها كما تنحصر مسؤولية المؤسسة العامة للمصارف عن إدارة وتوجيه المصارف التجارية فقط. ومن هنا فإن طبيعة تكوين واجبات هاتين المؤسستين لا تجعلهما في وضع تستطيعان معه تحمل مسؤولية الاقتصاد العراقي ككل، خيراً أو شراً،... فالمؤسسة الاقتصادية لا تستطيع لوحدها أن تتحمل مسؤولية مجلس التخطيط ووزارة

التخطيط ووزارة المالية ووزارة الإصلاح الزراعي والزراعة ووزارات ومؤسسات أخرى، وأن الطلب منها أكثر مما هي مسؤولة عنه تحميل لها بأكثر من طاقتها، فهي مسؤولة عن جزء من الاقتصاد وليس عن كله. كما أود أن أشير إلى حقيقة أخرى تبدو غير واضحة أيضاً، ذلك أن المؤسسة الاقتصادية غير مسؤولة عن تطبيق جميع القرارات الاشتراكية التي صدرت في الرابع عشر من تموز ١٩٦٤ وما بعدها، وإن مسؤوليتها لا تتعدى كما قلت إدارة وتوجيه الشركات والمؤسسات المؤممة والحكومية المماثلة..."[٢٤٤].

ولكن السؤال الذي يثار في هذا الصدد هو: ماذا تعني عملية إدارة وتوجيه شؤون المؤسسة الاقتصادية والمؤسسات العامة التابعة لها، إن لم تكن تعني متابعة عملية تنفيذ القرارات ووضع برنامج لعملها ومتابعة نشاطاتها والسعي لإنجاحها؟ إنها القواعد التي تضمنها قانون تشكيل المؤسسة الاقتصادية. فالهروب من المسؤولية، بسبب الفوضى التي سادت العمل وتراجع نشاط بعض تلك المشاريع والمنشآت والخلل في التنسيق قد دلل على أن إجراءات التأميم كانت قد اتخذت على عجل وبدون دراسة معمقة لها وجاءت في أعقاب صدور البيان الخاص بالتنسيق بين العراق والجمهورية العربية المصرية قبل عملية التأميم بفترة وجيزة.

ويمكن متابعة تطور قطاع الدولة في عدد من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي يوضحها الجدول في أدناه.

---

٢٤٤ الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ٢٦/٢٧.

تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعين العام والخاص

(بالأسعار الجارية/ مليون دينار عراقي)

التفاصيل السنة	قطاع الدولة	القطاع الخاص	المجموع	نسبة قطاع الدولة ٪	نسبة القطاع الخاص ٪
١٩٦٣	67.5	52.4	119.9	56.2	43.8
١٩٦٤	93.1	54.5	147.6	63.0	37.0
١٩٦٥	70.6	60.8	131.4	53.7	46.3
١٩٦٦	79.2	65.5	144.7	54.7	45.3
١٩٦٧	93.4	56.5	149.9	62.3	37.7
١٩٦٨	90.3	63.9	154.2	58.6	41.4
١٩٨٩	91.4	67.6	159.0	57.5	42.5

المصدر: كتاب الجيب الإحصائي ١٩٦٠–١٩٧٠. الجهاز المركزي للإحصاء. مصدر سابق. ص ٤٩.

ويستدل من هذا الجدول على أن التأميمات التي حصلت في عام ١٩٦٤ والتي انعكست على زيادة رأس المال الثابت في قطاع الدولة في عام ١٩٦٤ قد أثرت في عام ١٩٦٤ فقط ولم تؤثر كثيرا على العلاقة التناسبية بين القطاعي الدولة والخاص في السنوات اللاحقة، إذ عادت واتخذت مسارها التطوري الذي كانت عليه من عام ١٩٦٢ (٤٨,٧٪) لصالح قطاع الدولة، رغم التذبذب النسبي فيها.

وأعطت التأميمات دفعة كبيرة لعدد من المؤشرات الاقتصادية المهمة المرتبطة بقطاع الدولة الصناعي التي يمكن متابعة تطورها في الجدول التالي :

تطور عدد المؤسسات والعاملين والأجور والقيمة المضافة في قطاع الدولة الصناعي

السنة	عدد المؤسسات	مجموع المشتغلين	القيمة المضافة ١٠٠٠ د. ع.	مجموع الأجور ١٠٠٠ د.ع.
١٩٦٣	211	28733	8931	22073
١٩٦٤	261	41986	13541	48528
١٩٦٥	266	44500	14803	53601
١٩٦٦	277	46504	15456	53031
١٩٦٧	289	48496	16792	59404
١٩٦٨	293	51551	18194	66745
١٩٦٩	299	57067	20966	73563

المصدر: كتاب الجيب الإحصائي ١٩٦٠–١٩٧٠. الجهاز المركزي للإحصاء. مصدر سابق. ص ١٣٤/١٣٥.

الأرقام في أعلاه تتضمن مؤسسات القطاع الحكومي كافة، بما فيها مشاريع الكهرباء والماء والمجازر.

ويستدل من الجدول إلى أن الزيادة التي ظهرت في عام ١٩٦٤ كانت ناجمة عن قرارات التأميم التي شملت أكبر منشآت القطاع الصناعي الخاص، إذ أن جميع المؤشرات قد ارتفعت بنسبة عالية قياسا لعام ١٩٦٣. فقد ارتفع عدد المؤسسات بنسبة ٢٣,٧٪، وعدد العاملين بنسبة ٤٦,١٪، والأجور المدفوعة بنسبة ٦٥,٨٪، والقيمة المضافة بنسبة ١١٩,٩٪ تقريبا. وخلال الفترة بين ١٩٦٤ و١٩٦٩ بلغت الزيادة النسبية في عدد المؤسسات ١٢,٤٪، وفي عدد العاملين ٣٥,٩٪، وفي الأجور ٥٤,٨٪، وفي القيمة المضافة ٥١,٦٪. كما ارتفع متوسط أجر العامل الواحد ٣١٠,٨ دينار في السنة في عام ١٩٦٣ إلى ٣٢٢,٥ دينار في عام التأميم ١٩٦٤ وإلى ٣٦٧,٤ دينار في عام ١٩٦٩، أو بنسبة زيادة قدرها ١٣,٩٪ بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٩. وهي أوطأ من نسبة الارتفاع الذي حصل في حينها في مستوى أسعار السلع الاستهلاكية وإيجارات السكن والعديد من الخدمات العامة. ومن الجدير بالإشارة إلى

أن منشآت قطاع الدولة لم تستخدم نسبة عالية من النساء، رغم وجود القسم الأعظم من منشآت الغزل والنسيج والصناعات الغذائية الكبيرة بيد قطاع الدولة حيث بلغ عدد النساء العاملات في مشاريع الدولة الصناعية، بما فيها المشاريع الصناعية المؤممة، في عام ١٩٦٤ حوالى ١٢٩٠ امرأة، وأرتفع هذا العدد إلى ٢٠١٥ امرأة في عام ١٩٦٩ فقط. ولم تشكل هذه النسبة سوى ٣,١٪ و٤,١٪ من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي الحكومي. وهي بلا شك نسبة ضئيلة جدا. ولكن لم تساهم تلك الإجراءات في دفع المستثمر العراقي الخاص بتوظيف رؤوس أمواله في الصناعة العراقية والمشاريع الكبيرة، بل اتجه إلى فروع اقتصادية غير إنتاجية وإلى الخارج خشية السيطرة على مشاريعه ورؤوس أمواله، إذ أن الثقة بين الدولة والقطاع الخاص قد تلقت ضربة قوية. ويتجلى ذلك من متابعة عدد المشاريع الصناعية التي منحت إجازة لإقامتها في العراق ومقدار رؤوس الأموال المقررة لها من جانب القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٦٦.

عدد المشاريع الصناعية ورؤوس الأموال التي منحت إجازة تأسيس للقطاع الخاص خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٦٦

السنة	القطاع الخاص		متوسط رأسمال المشروع الواحد
	عدد المشاريع	رأس المال ألف د.ع.	ألف د.ع.
١٩٦٤	١٢١	٣٣٥٢,٢	٢٧,٧
١٩٦٥	٢٤٨	٣٩٨٣,٨	١٦,١
١٩٦٦	٢٤٣	٤٤١٦,٠	١٨,٢

قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي ١٩٦٦. ص ٢١٥.

ويستدل منه على أن القطاع الخاص المحلي قد تخلى عن توظيف رؤوس أمواله في مشاريع صناعية كبيرة ومتوسطة، بل ركز على مشاريع صغيرة بحيث لا يمكن تأميمها،

وهي خسارة كبيرة للاقتصاد العراقي، رغم أهمية المشاريع الصناعية الصغيرة. إذ لم يتجاوز متوسط رأسمال المشروع الواحد عن ٢٧,٧ في عام ١٩٦٤، أي في سنة التأميم وقبل صدور تلك القرارات وانخفض في العامين التاليين وما بعدهما إلى ١٦,١ و١٨,٢ ألف دينار فقط. ويمكن تقدير الفارق بين مقدار رأسمال متوسط مشاريع القطاع الخاص مع مشاريع قطاع الدولة حين نورد الإجازات الممنوحة لقطاع الدولة ومقدار رؤوس الأموال المقررة لها.

عدد المشاريع الصناعية ورؤوس الأموال التي منحت إجازة تأسيس للقطاع الحكومي خلال الفترة ١٩٦٤–١٩٦٦

السنة	القطاع الحكومي		متوسط رأسمال المشروع الواحد
	عدد المشاريع	رأس المال ألف د.ع.	ألف د.ع.
١٩٦٤	٢*	٨٣,٠	٤١,٥
١٩٦٥	٨	١٤٣٨٠,٥	١٧٩٧,٦
١٩٦٦	١١	٢١٦٨٩,٨	١٩٧١,٨

قارن: البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي ١٩٦٦. ص ٢١٥.

* يشير هذا الحقل إلى توظيفات الحكومة في القطاع المختلط حيث بلغت مشاركة القطاع الخاص بما يعادل المبلغ الموظف من الدولة ٥٠٪.

إن عملية تأميم مشاريع القطاع الخاص الصناعي أعاقت عملية حركة رؤوس أموال القطاع الخاص صوب التصنيع الحديث وكثافة رأس المال الموظف والتركيز على المشاريع الصغيرة. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن القطاع الخاص المحلي قد وجه خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٤–١٩٦٩ استثمارات في القطاع الصناعي بلغت ٧٤ مليون دينار عراقي في

مقابل توظيفات حكومية بلغت خلال نفس الفترة ٩٩,٥ مليون دينار عراقي.[٢٤٥] وكان التوزيع النسبي للاستثمارات بين القطاعين الخاص والعام قد بلغ ٤٢,٧: ٥٧,٣ ٪ وإذا كان قطاع الدولة قد وجه استثماراته لمنشآت صناعية كبيرة وحديثة نسبياً، فإن القطاع الخاص قد وجهها صوب الصناعات الصغيرة وغير الحديثة.

---

٢٤٥ استراتيجية التنمية الصناعية في العراق. الورقة القطرية. ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية. بغداد. في الفترة بين ١٣–١٩ كانون الأول ١٩٧٦. ص ١٣.

الفصل السادس

سقوط نظام حكم القوميين في العراق

تراكمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فترة حكم الأخوين المتعاقبين على الحكم عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف بسبب طبيعة نظام الحكم الذي اعتمد خمس مقومات سلبية آمن بها رأس النظام عبد السلام محمد عارف وسار عليها أخيه عبد الرحمن، هي:

١. الاعتماد على العشيرة والعلاقات العشائرية الاجتماعية في دعم النظام.
٢. الاعتماد على القوى العسكرية التي تنحدر من العشيرة او من القوى التي تنحدر بالأساس من غرب بغداد، وبتعبير أدق من الضباط الذين ينتمون إلى المذهب السني في الإسلام.
٣. اعتماده القوى القومية العربية ذات الاتجاهات الناصرية في دعم النظام على المستوى الداخلي والعربي.
٤. ممارسة السلطة المطلقة في فترة عبد السلام محمد عارف وفقدان القدرة على السيطرة المطلقة في فترة عبد الرحمن محمد عارف مما حول السلطة الفعلية إلى القوات المسلحة المتنازعة في ما بينها على مراكز القوة في السلطة.
٥. ممارسة سياسة قومية شوفينية موجهة ضد الكُرد وسياسة طائفية مقيتة في فترة عبد السلام ولم يستطع عبد الرحمن التخلص منها، رغم أنه لم يكن بتزمت عبد السلام.

وكانت هذه العوامل ذات أثر سلبي على نظام الدولة والمجتمع، يضاف إليها فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية وكذلك الحرب التي ضد الشعب الكُردي وسياسات التمييز بين المواطنين من مختلف القوميات والأديان والمذاهب وتنامي

فجوة الدخل الفردي ومستوى حياة ومعيشة السكان وتزايد عدد العاطلين عن العمل التي كانت تؤذي نسبة غير قليلة من العائلات العراقية.

فالاستعراض التحليلي الذي قدمته فصول ومباحث هذا الكتاب تشير بوضوح إلى مجموعة من حقائق الواقع العراقي خلال تلك الفترة والتي يمكن تلخيصها بعدد من الملاحظات الأساسية، وأبرزها ما يلي:

** غياب عبد السلام محمد عارف، الشخصية القومية التي التقت عندها جميع الكتل القومية العراقية، بعد مقتله بحادث الطائرة في العام ١٩٦٦، إذ كان يحظى باحترام وتقدير هذه القوى بغض النظر عن توجهاتها القومية، باعتباره أحد أبرز الضباط الأحرار وقادة ثورة ١٤ تموز والداعي إلى الوحدة العربية. لقد ترك موته فراغاً لم يستطيع عبد الرحمن محمد عارف ملأه، بالرغم من كونه أحد أعضاء حركة الضباط الأحرار أيضاً.[٢٤٦]

** استمرار كبار العسكريين القوميين اليمينيين بالسيطرة بعقلية مركزية بيروقراطية على الحكم في العراق، وكانوا يتحكمون بسياسة عبد الرحمن محمد عارف بشكل خاص. وعجز الأخير عن نقل السلطة إلى القوى المدنية في المجتمع وإقرار دستور ديمقراطي دائم للبلاد وإقامة مؤسسات المجتمع المدني وتكريس الشرعية. والنخبة العسكرية التي كانت على رأس السلطة تميزت بذهنية قومية شوفينية رجعية ورغبة عارمة في حل مشكلات البلاد بالطرق العسكرية والدفاع عن مصالحها الذاتية ومصالح الفئات المرتبطة بها. ولم يكن العسكريون على وفاق في ما بينهم، بل كانت هناك تكتلات عديدة تسعى كل منها إلى الهيمنة على مقاليد الحكم وتسيير البلاد وفق نهجها القومي الشوفيني ومصالح المجموعة والقاعدة الاجتماعية التي تساندها.

** لم تقتصر سيطرة النخبة العسكرية على سياسة البلاد الداخلية والخارجية، بل تحكمت في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ويمكن أن نلاحظ ذلك في اتجاهات عدة

---

٢٤٦ سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨. مصدر سابق. ص ١٤٩.

تنسجم مع طبيعة الحكم وطبيعة المجموعة العسكرية التي تهيمن على الحكم ومنحدرها الطبقي أو مصالح الفئات التي تلتزم تمثيلها والدفاع عنها، وهي:

- عدم حصول أي تغيير حقيقي في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي للخلاص من العلاقات الآنتاجية شبه الإقطاعية التي كرست مواقعها من جديد في الريف العراقي بعد أن وقعت الردة ضد هذا القانون منذ منتصف عام ١٩٦١ وتواصلت حتى سقوط حكم عبد الرحمن محمد عارف. فقد استعاد الإقطاعيون مواقعهم واستعادوا عملياً الكثير من مساحات الأراضي الزراعية التي صودرت منهم قبل ذاك بموجب القانون، أو لم تتواصل عملية الاستيلاء على الأراضي التي تزيد عن الحد الأعلى المقرر في القانون، كما عاد نظام العمل في توزيع الحاصل الزراعي على أساس المحاصصة. وهذا يعني أن الدولة لم تواصل مسيرة تغيير علاقات الآنتاج الإقطاعية بعلاقات إنتاج رأسمالية لا تستوجب إصدار قانون للإصلاح الزراعي فحسب، بل وتستوجب دوراً واضحاً من جانب الدولة لإسناد هذا القانون بإجراءات اقتصادية وتقنية واجتماعية وخدمية تسهم في تعجيل عملية التحول صوب العلاقات الرأسمالية. ولا شك في أن الأصل الريفي وسكان المدن الصغيرة لعدد مهم من قادة النظام وارتباطاتهم العشائرية الفعلية ومساندة العشائر والإقطاعيين لهم قد ساهم في تعطيل دور الدولة وأجهزتها في التعجيل في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الذي كان يهدف من حيث مواده إلى تحقيق التحول صوب الرأسمالية في الريف والزراعة العراقية.[٢٤٧] ونجد هذه الحقيقة

---

٢٤٧ يشير الدكتور عصام الخفاجي واستناداً إلى موضوعات رسالة دكتوراه قدمها السيد موفق هديد التكريتي إلى جامعة تكساس في أوستن عام ١٩٧٦ تحت عنوان Elites Administration and Public Policy: A Comprative Stusy of Republican in Iraq 1958-1976" إلى ما يلي: "... فابتداء من عام ١٩٦٣ بات وزن المنحدرين من الأرياف والمدن الصغيرة في قمة السلطة حاسم الأهمية. وتلك نقطة يغفلها التحليل "الاقتصادي" الذي يهمل التباين في مصالح أجنحة البرجوازية المختلفة. فخلال الفترة الجمهورية الأولى (١٩٥٨ – ١٩٦٣ احتل أبناء التجمعات الحضرية أو الريفية التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠ ألف نسمة ٣٦ ٪ من مجموع المقاعد الوزارية، فيما بلغت النسبة في عهد الأخوين عارف (١٩٦٣–١٩٦٨) ٦٣ ٪ وبلغت ذروتها في العهد الحالي ٧٥ ٪". المقصود هنا بعد عام ١٩٦٨. راجع: الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق. مصدر سابق. ص ١٧.

في نص المادة (١٣) من الدستور المؤقت الذي أصدرته قيادة ثورة تموز ١٩٥٨ في السابع والعشرين من شهر تموز/يوليو ١٩٥٨ حيث جاء فيها ما يلي: "الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفقاً للقانون"[٢٤٨]. وصدرت في فترة حكم الأخوين عارف مجموعة من التعديلات على قانون الإصلاح الزراعي، وخاصة في عام ١٩٦٥، التي جسدت في محتواها مناهضة لمصالح الفلاحين والتزاماً لمصالح الإقطاعيين وكبار الملاكين، "وأهمها تلك التي تمنح الأراضي باللزمة في لوائي العمارة والناصرية وفي الحويجة وتمليك أصحاب المضخات الأرض، وبيع الأراضي للأفراد بدون تحديد المساحة، كما تلكأ تنفيذ القانون"[٢٤٩].

- التزام الدولة سياسة دعم البرجوازية العقارية والمقاولة من خلال إجراءات كثيرة ترتبط بالأرض مرة ومنحها أو بيعها مساحات واسعة بأسعار زهيدة تخدم فئة البرجوازية العقارية. أم منح مقاولات بأسعار عالية لمجموعات من المقاولين القريبين من السلطة من خلال منحها إلى أوساط قريبة منهم. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ توسعت فئة المقاولين وتغيرت مواقعهم الطبقية، وخاصة تلك المجموعة من المقاولين التي ترتبط بالنخبة الحاكمة بأواصر القرابة أو من مناطق سكناها، وبرزت هذه الظاهرة بشكل واضح في أعقاب انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣، حيث منح المقاولون من مناطق الآنبار وتكريت، إمكانيات غير قليلة حولتهم من مواقع اجتماعية إلى أخرى بسبب تلك الروابط العائلية أو الإقليمية. وقد أورد الدكتور عصام الخفاجي جدولاً يوضح ذلك:

---

٢٤٨ الفضل، وائل عبد اللطيف. دساتير الدولة العراقية للفترة ١٩٢٥ لغاية عام ٢٠٠٤. بغداد. دون ذكر مكان الصدور ودار النشر وتاريخ النشر. ص ٦٠.

٢٤٩ الكاظمي، سعيد نصير (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢١٣.

مسار صعود أبرز المقاولين حسب العلاقة بسلطة الدولة

نوع العلاقة	أوضاع ما قبل ١٩٦٨ فئات برجوازية برجوازية برجوازية لا معلومات وسيطة صغيرة متوسطة كبيرة رثة مستقرة								أوضاع ما قبل ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ فئات برجوازية برجوازية لا معلومات وسيطة صغيرة متوسطة رثة مستقرة وكبيرة			
قرابة عائلية [١]	٨	٥	–	٢	١	٥	٢	١	–			
شراكات عمل [٢]	٦	–	١	٢	٣	–	٢	٢	٢			
قادة سابقون [٣]	٢	–	١	–	١	٢	–	–	–			
عوائل متعاطفة [٤]	٤	–	–	٤	–	–	٣	–	١			
لا معلومات [٥]	١١	–	١	١	٧	–	–	٣	٨			
المجموع	٣١	٥	٣	٩	١٢	٧	٧	٦	١١			

راجع: الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٨١.

(١) علاقة عائلية مع قياديي الصف الأول. (٢) شراكات عمل مع قياديين وكوادر. (٣) قادة سابقون في الحزب. (٤) عوائل متعاطفة مع الاتجاه الحاكم ولها أعضاء في الحزب. (٥) لا معلومات مباشرة عن علاقة مباشرة.

- وخلال عهد الأخوين عارف على نحو خاص تسنى للعسكريين المتقاعدين من أتباع النظام الاستيلاء على نسبة عالية من إجازات الاستيراد ثم يبيعونها إلى تجار قريبين منهم أو من يدفع لهم نسبة ربح عالية أو يشاركونهم فيها. كما أن أقرباء العسكريين ممن كان في الخدمة، كانوا يحصلون على إجازات استيراد مماثلة تستخدم لصالحهم وصالح الضباط الوسطاء. يضاف إلى ذلك ما أشرنا إليه من منح إجازات استيراد مفتوحة تقريباً ومعفاة من الرسوم الجمركية لمن يقوم ببناء مسجد أو جامع في مكان ما من العراق. وقد حقق أنصار النظام الذين قاموا ببناء الكثير من المساجد ليحققوا أرباحاً طائلة من خلال استيراد كميات كبيرة وغير محدودة من السلع تفوق حاجة بناء

مسجد بعشرات المرات. كما أن العسكريين وأعوانهم استطاعوا الحصول على عوائد مالية كبيرة من خلال دورهم في استيراد السلاح للقوات المسلحة العراقية من خلال الرشوة والقومسيون التي كانت تدفعها شركات بيع السلاح في العالم للوسطاء.

- وفي مقابل غنى بعض الفئات كان الوضع المعيشي للغالبية العظمى من السكان في تدهور مستمر، وخاصة لسكان الريف والمدن الصغيرة والجماعات الهامشية الوافدة من الريف وتعيش على أطراف المدن الكبيرة. ولم تكن معدلات النمو الاقتصادي والضعف الشديد في توجيه الاستثمارات الرأسمالية للقطاع الصناعي وبقية القطاعات الاقتصادية تسمح بتحسين أوضاع الناس المعيشية أو استيعاب البطالة القائمة وتقليص البطالة المقنعة. وكان الزميل الدكتور عصام الخفاجي مصيباً حين كتب عن التطور الحاصل في متوسط الدخل الفردي السنوي في الفترة الواقعة بين ١٩٦٣–١٩٦٨ قائلاً: "فبعد كل إجراءات التأميم هذه لم يحقق متوسط الدخل الفردي أي نمو خلال الفترة ١٩٦٥–١٩٦٩ (بالأسعار الثابتة) وانخفض متوسط نمو الاستهلاك الخاص خلال الفترة ذاتها ب (٠,٩٪) سنوياً، بعد أن كان متوسط الدخل الفردي ينمو بنسبة سنوية مقدارها ٣,٧٪ خلال الفترة ١٩٥٣–١٩٥٨ و٥,٧٪ خلال الفترة ١٩٥٨–١٩٦١ و١,٥٪ خلال الفترة ١٩٦١–١٩٦٤، كذلك بعد أن كان متوسط النمو السنوي للاستهلاك الخاص ١٠,١٪ خلال الفترة ١٩٥٣–١٩٥٨، أصبح ٩,٧ ٪ خلال ١٩٥٨–١٩٦١ وانحدر إلى ٠,٤٪ خلال الفترة ١٩٦١–١٩٦٤"[٢٥٠].
- وزاد في تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية مواصلة حكم الأخوين عارف الحرب العدوانية ضد الشعب الكُردي، رغم تخللها فترات هدنة ومفاوضات مؤقتة، كانت في الغالب الأعم لا تسفر عن أي نتيجة بحكم الذهنية الشوفينية والعسكرية للحكام وعدم رغبتهم الاعتراف بحق الشعب الكُردي في تقرير مصيره أو إقامة الحكم الذاتي في إقليم كُردستان، وسياسات التمييز القومي التي كانت تمارس ضد الكُرد.

---

٢٥٠ الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق. مصدر سابق. ص ١٨. استند الزميل الخفاجي إلى كتاب: مهدي، فاضل عباس د. التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق، ١٩٦٠ – ١٩٧٠. دار الطليعة. بيروت. ١٩٧٧. ص ١٦.

- ومارس نظام الأخوين عارف، وبدفع من القوى القومية العسكرية وبعض المدنيين، سياسة داخلية تميزت بالطائفية السياسية إزاء العرب من أتباع المذهب الشيعي الذين يقطن أغلبهم في المحافظات الجنوبية والوسط، ومنها بغداد بشكل خاص، إضافة إلى ممارسة التمييز ضد القوميات والأديان الأخرى في العراق، والتي كانت تتجلى في الكثير من المظاهر اليومية، سواء أكان ذلك في باب القبول في الكليات العسكرية أو السلك الدبلوماسي أم في أجهزة الأمن القيادية أم في البعثات الحكومية، ولكن بشكل خاص في تشكيل الوزارات العراقية. وقد تميز عهد عبد السلام وأخيه عبد الرحمن محمد عارف بخاصية طائفية حادة انتقلت من بعدهما إلى نظام حكم البعث في جولته الثانية في الحكم. وجاء في مذكرة رفعها الشيخ محمد رضا الشبيبي إلى رئيس الوزراء العراقي حينذاك الدكتور عبد الرحمن البزاز بناء على تصريحاته حول سياسته في الفترة القادمة نقداً صريحاً حول سياسة النظام الطائفية والعسكرية إزاء المسألة الكُردية وغياب الحياة الدستورية والديمقراطية في البلاد. كتب الشبيبي حول السياسة الطائفية يقول: "٣- ما انفك حكم العراق في عصرنا هذا بالذات مشرّباً بالأهواء والأغراض وإن كانت الأغراض مقنعة أو مغلفة بألفاظ خلابة. ولم يكن الطعن في الحكم المذكور سهلاً، لأنه في ظاهره مستمد من مبادئ بنيت عليها القوانين المرعية وقد اعتبرت الطائفية بموجب هذه القوانين جريمة تعاقب عليها... ولكن العبرة ليست بالألفاظ المجردة والتشريعات المقنعة، بل بالتطبيق السليم والإدراك الصائب لروح تلك القوانين. ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم، ولم تكن مصدراً باعثاً على القلق المستحوذ على الشعب طالما استنكرت التفرقة وكافحتها وطالبت بالإقلاع عن هذا الأسلوب الذميم، وطالما تنادى المخلصون بأتباع نهج آخر تراعى فيه المساواة المطلقة التي أكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية"[٢٥١]. أما بصدد المسألة الكُردية فقد دعت المذكرة إلى الاستجابة لحقوق الشعب الكُردي

---

٢٥١ جريدة الحياة البيروتية. عد يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥. (راجع الملحق رقم (٢).
راجع أيضاً: الأزري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. لندن. دون ذكر دار النشر. ١٩٩١. ص ١٨٠-١٨٥.

المشروعة، ولكنها لم تخرج عن إطار ما كان يطرحه عبد الرحمن البزاز إذ جاء في المذكرة "فإننا نرى أن لإخواننا الأكراد حقاً في التمتع بحقوقهم المشروعة، وذلك عملاً بالإدارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية، هذا الأساس الذي تقضي ضرورة الأخذ به أسلوباً للحكم في العراق من الناحية الإدارية"[٢٥٢]. وهو موقف لا يرقى إلى مستوى الطموح لدى الشعب الكُردي ومع نضالهم الطويل من أجل التمتع بحق تقرير المصير، بما في ذلك في حينها الحكم الذاتي لكُردستان.

- وزاد في عزلة النظام حتى عن بعض القوميين من أتباعه تنامي الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والجمهورية العراقية والذي لم ينعكس في علاقة عبد السلام وأخيه عبد الرحمن محمد عارف مع جمال عبد الناصر مباشرة، إذا حاول هؤلاء الحفاظ على علاقة شخصية طيبة، ولكن الصراع كان يتفاقم يوماً بعد آخر في ما بين الكوادر والقواعد الحزبية والاجتماعية للجماعات القومية المتعددة.
- عجز النظام الحاكم من المشاركة في حرب حزيران وإرسال قوات مسلحة للمشاركة في الحرب، التي أغاضت القوى القومية العربية وحفزتهم للعمل ضد الحكم العارفي.[٢٥٣]

وقد نجمت عن كل ذلك عزلة فعلية لنظام الحكم عن الغالبية العظمى من الشعب العراقي، ولم تعد له قاعدة اجتماعية واسعة يستند إليها، بل كان يستند إلى قاعدة اجتماعية متقلصة دوماً وتضم الجماعة الصغيرة المستفيدة من وجود النظام مباشرة.

والسؤال هو: من هي القوى التي تسنى لها إنزال ضربة سريعة بنظام الحكم العارفي والاستيلاء على السلطة؟

من معطيات تلك الفترة كانت تشير إلى أن العديد من القوى السياسية كانت تسعى إلى الإطاحة بحكم عبد الرحمن عارف والاستيلاء على السلطة السياسية، وفي مقدمتهم:

١. قوى البعث التي فقدت السلطة من خلال الآنقلاب الهادئ الذي قاده عبد السلام عارف بالتعاون مع قوى قومية أخرى وبعثيين متضررين من أوضاع وسياسة نظام حكمهم،

---

٢٥٢ المصدرين السابقين نفسيهما.

٢٥٣ سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨. مصدر سابق. ص ١٤٩.

ويعملون جميعاً في القوات المسلحة أو أحيلوا إلى التقاعد أو أبعدوا عن مراكز المسؤولية المباشرة في الجيش. ويفترض أن نشير هنا إلى أن جناحي البعث، اللذين أطلق عليهما بالجناح اليمني (أي جناح عفلق) والجناح اليساري، أي الجناح المرتبط بسوريا.

٢. قوى قومية متحالفة مع نظام الحكم العارفي، ولكنها كانت تتطلع إلى مواقع أفضل من المواقع التي كانت تشغلها مثل رئيس جهاز المخابرات العراقي أو رئيس الحرس الجمهوري ومن كان يعمل معهما حينذاك.

٣. القوى القومية الناصرية التي رأت في سياسات عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن محمد عارف ابتعاداً عن قرار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وتأليباً عليها.

وكانت جميع هذه القوى القومية ترى في أن نظام الحكم لا يتعامل بشدة مطلوبة مع القوات المسلحة الكُردية التي يقودها الملا مصطفى البارزاني، وبالتالي كانت تسعى للخلاص منه.

٤. الحزب الشيوعي العراقي والقيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، إذ أن كلا الحزبين قد تبنى سياسة مناهضة للحكم العارفي وقررا خوض الكفاح المسلح لإسقاط النظام، وإذ الأول اعتمد على موضوعة العمل الحاسم، اعتمد الثاني على العمل الحاسم وعلى الكفاح المسلح أينما أمكن لإسقاط نظام الحكم.

٥. وكانت قوى الثورة الكُردية والحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة البارزاني هي الأخرى تسعى إلى الخلاص من حكم عارف لأنه لا يلتزم بالوعود والاتفاقات التي تتم معه، وبالتالي يعيد كرة الحرب كلما وجد لديه القوة الكافية ويطلب التفاوض كلما شعر بالضعف وتلقى ضربات قاسية من قوى الثورة.

وإلى جانب هذه القوى التي كانت تعمل ضد الحكم، كانت الجماهير الشعبية لا تثق بالنظام ولا تريد الدفاع عنه بأي حال، بل تريد الخلاص منه. وقد وفر كل ذلك أرضية صالحة لسقوط النظام بالارتباط مع عوامل السقوط السريع التي تطرقنا لها.

استطاع الجناح اليميني الشوفيني لحزب البعث أن يتحالف مع الجماعة القومية العاملة في الوحدات العسكرية للحرس الجمهوري وفي المخابرات العراقية وأن يدبر عملية الآنقلاب في

القصر الجمهوري ذاته ويفرض على عبد الرحمن عارف التنازل عن الحكم وتسليم مفتاح القصر ويغادر البلاد. وهكذا وقع الآنقلاب المنظم الذي قاده البعث العفلقي وجماعات عسكرية من القوى القومية التي اتهمت فيما بعد بالعمل مع قوى أجنبية.

عجزت القوى السياسية الأخرى، ومنها الحزب الشيوعي العراقي أو القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، التي انشقت عن الحزب الشيوعي في عام ١٩٦٧ وشكلت تنظيمها الخاص، أن يحققا أي خطوة عملية على طريق إسقاط النظام، كما لم يتحقق أي تحالف أو تعاون فعلي مع القوى السياسية الديمقراطية الأخرى التي كانت تريد الخلاص من النظام أيضاً، للإطاحة بنظام الحكم العارفي. وفي حينها رفض الحزب الشيوعي العراقي التعاون مع الجناح اليميني لحزب البعث للإطاحة بالحكم العارفي حين عرض عليه التعاون. وهو ما سيكون جزءاً من موضوعات المجل الثامن من كتاب لمحات من عراق القرن العشرين.

الملاحق

الملحق رقم ١

أسماء جمهرة من الشخصيات الذين اعتقلوا مع الأيام والأشهر الأولى من نجاح الآنقلاب الدموي في شباط/فبراير ١٩٦٣

1 الزعيم عبد الكريم قاسم/ رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

2 محمد حديد/ وزير المالية

3 مصطفى علي/ وزير العدل

4 حسن رفعت/ وزير الاسكان

5 اسماعيل العارف /وزير التربية

6 د.ابرهايم كبه /وزير الاقتصاد

7 د.طلعت الشيباني/ وزير التخطيط

8 د.محمد الشواف/ وزير الصحة

9 عادل جلال/ وزير الزراعة

10 محمد سلمان/ وزير النفط

11 باقر الدجيلي/ وزير البلديات

12 احمد محمد يحيى/ وزير الداخلية

13 محي الدين عبد الحميد/ وزير الصناعة

14 هاشم جواد/ وزير الخارجية

المعتقلون والضحايا من النشطاء السياسيين والنقابيين والشخصيات الاجتماعية والعلمية والثقافية

١. سلام عادل / سكرتير الحزب الشيوعي (صفي)
٢. محمد حسين ابو العيس/ من قادة الحزب الشيوعي (صفي)
٣. المحامي ناجي/ يوسف نائب نقيب المحامين
٤. عبد الرزاق زبير/ سكرتير نقابة المحامين
٥. خلوق امين زكي/ محامي
٦. عبد الوهاب القيسي/ محامي
٧. سليم الحسني/ محامي
٨. نصير كامل الجادرجي/ محامي
٩. حسين الرفيعي/ محامي
١٠. عبد الرزاقي القيسي /محامي
١١. خالد عيسى طه /محامي
١٢. هاشم الشبلي /محامي
١٣. احمد الاوقاتي /محامي
١٤. رؤوف ديبس /محامي
١٥. نعيمة الوكيل /محامية
١٦. نظيمة وهبي /محامية
١٧. عبد القادر نوري /محامي
١٨. خليل الشيخ علي/ محامي
١٩. عبد الغني مطر /محامي
٢٠. كاسب السعد /محامي
٢١. داود خماس /محامي
٢٢. عبد القادر اسماعيل/ محامي
٢٣. كاظم جعفر /محامي

٢٤. بديع عمر نظمي/ محامي

٢٥. كمال عمر نظمي/ محامي

٢٦. حمزة سلمان /محامي (صفي في المعتقل)

٢٧. احمد جمال الدين/ محامي

٢٨. عبد الرزاق العبيدي/ محامي

٢٩. توفيق منير/ محامي (صفي أمام بيته)

٣٠. جورج تلو/قائد سياسي (صفي في المعتقل)

٣١. عبد الجليل برتو/ رئيس محكمة استئناف سكرتير مجلس الوزراء

٣٢. صفاء العارف مدعي عام

٣٣. د.غازي عبد الهادي /حاكم

٣٤. عبد الرزاق المسعودي /محامي

٣٥. حمزة سعيد /محامي

٣٦. عبد الرحيم شريف /صفي في المعتقل

٣٧. رسمي العامل/محامي

٣٨. شريف الشيخ

٣٩. عبد الامير العكيلي/ رئيس الادعاء العام

٤٠. خلف الطائي/محامي

٤١. د.عبد الجبار عبد الله/ رئيس جامعة بغداد

٤٢. روز خدوري /عميدة كلية البنات

٤٣. د.يوسف عبود/ نائب رئيس جامعة بغداد لشؤون الطلبة

٤٤. د.عبد الله اسماعيل البستاني /استاذ في كلية الحقوق

محامي

٤٥. د.حمدي يونس /استاذ كلية دار المعلمين العالية رئيس قسم اللغة الآنكليزية

٤٦. د.محمد جواد رضا/ استاذ كلية دار المعلمين العالية رئيس قسم اللغة الآنكليزية

٤٧. د.حميد الراضي/ استاذ كلية دار المعلمين العالية رئيس قسم اللغة الآنكليزية

٤٨. د.محمد سلمان حسن/ استاذ في كلية الاقتصاد

٤٩. د.شاكر خصباك استاذ في كلية الآداب اديب قاص

٥٠. د.طه باقر عالم آثار/ مدير عام الآثار

٥١. د.مهدي المخزومي /عميد كلية الآداب

٥٢. د.علي العبيدي/استاذ في كلية الحقوق

٥٣. د.محمد جواد سعد الدين /كلية العلوم

٥٤. د.مهدي مرتضى /استاذ كلية الطب

٥٥. د.اسماعيل الجاسم / استاذ كلية الطب

٥٦. د.عبد الحميد البستاني / استاذ كلية الطب

٥٧. د.صادق الهلالي / استاذ كلية الطب

٥٨. د.قتيبة الشيخ نوري/ استاذ كلية الطب

٥٩. د.رافد صبحي اديب / استاذ كلية الطب

٦٠ د.احمد جعفر الجلبي/ دكتور طب

٦١. د.فاروق عبد الجليل برتو /دكتور طب

٦٢ د.قسطنطين سمعان/ دكتور طب

٦٣. د.عبد السلام محمد/ دكتور طب اختصاصي تحليل

٦٤. د.خليل جميل جواد/ دكتور طب

٦٥. د.حسين علي الوردي/ دكتور طب

٦٦. د.حافظ التكمجي/ استاذ كلية الاقتصاد

٦٧. د.فاضل تلو/ دكتور طب

٦٨. حكمت رؤوف الكاظمي/استاذ جامعي

٦٩. د.طه ناجي/استاذ كلية الزراعة

٧٠. د.عبد القادر احمد يوسف/كلية الاداب

٧١. د.محمد باقر الجلبي/طب(صفي)

٧٢. د.نوري السعدي/طب

٧٣. د.عبد الحميد السعدي/طب

٧٤. د.عبد الصمد نعمان/طب

٧٥. د.الفنان خالد الجادر/عميد كلية الفنون الجميلة

٧٦. د.حمدي شريف/طب

٧٧. د.اسماعيل المرزة/استاذ في كلية الحقوق

٧٨. د.رفعت علي الشيباني/طب

٧٩. د.عبد اللطيف حسين/طب

٨٠. د.ضياء خوندة/طب

٨١. نجيب محي الدين/نقيب المعلمين

٨٢. صاحب حداد/مدير البعثات

٨٣. مدحت امين/مدير عام الكهرباء

٨٤. سعدي الدبوني/ مدير الكمارك العام

٨٥. علي الشوك/الاديب والكاتب الروائي

٨٦. حسين العلاق/مدرس لغة عربية

٨٧. خالص محي الدين/اقتصادي

٨٨. فاروق علي الطائي/اقتصادي رجل اعمال

٨٩. فاضل البدراوي/صحفي ونقابي

٩٠. عبد الباقي الدوري/خريج كلية الفنون الجميلة

٩١. باسم طالب مشتاق/اقتصادي

٩٢. ابراهيم الحريري/صحفي

٩٣. المهندس ناطق الحكيم

٩٤. نعيم بدوي/مدرس

٩٥. عبد الرزاق مطر/نقيب المهندسين

٩٦. قحطان المدفعي/مهندس معماري

٩٧. الفنان يوسف العاني/مدير عام السينما والمسرح

٩٨. عبد المجيد الونداوي/صحفي ومحامي

٩٩. عبد الجبار وهبي/ ابو سعيد الصحفي(صفي في المعتقل)

١٠٠. عدنان عبد القادر البراك/صحفي(صفي في المعتقل)

١٠١. الشاعر بلند الحيدري

١٠٢. الشاعرة لميعة عباس عمارة

١٠٣. الشاعر صالح بحر العلوم

١٠٤. الشاعر مظفر النواب

١٠٥. سعدي الحديثي/الفنان

١٠٦. فاضل ثامر/الناقد والاديب

١٠٧. الفريد سمعان/الشاعر والمحامي

١٠٨. عراك الزكم/رئيس الجمعيات الفلاحية

١٠٩. شاطي عودة/مهندس

١١٠. جمال الحيدري/قائد سياسي (صفي في المعتقل)

١١١. محمد صالح العبلي/قائد سياسي (صفي في المعتقل)

١١٢. معن جواد العامري/معلم

١١٣. عبد الستار مهدي/ ناشط سياسي (صفي في المعتقل)

١١٤. جبار حمزة/رجل اعمال

١١٥. الشيخ محسن شيال المالكي/الصويرة مزارع

١١٦. متي الشيخ/سكرتير نقابة المعلمين(صفي)

١١٧. عبد الاحد المالح/عضو الهيئة الادارية لنقابة المعلمين(صفي)

١١٨. حامد قاسم/شقيق عبد الكريم قاسم رجل اعمال

١١٩. سعيد الكاهجي/مدرس

١٢٠. الشاعر سعدي يوسف

١٢١. سافرة جميل حافظ/خريجة كلية الاداب ناشطة سياسية اديبة

١٢٢. باسمة عبد الهادي الظاهر/مديرة عامة/اقتصادية

١٢٣. د. ليلى الرومي/طب

١٢٤. هناء برتو/فنانة

١٢٥. حسيبة رشدي/مديرة مدرسة ثانوية

١٢٦. فخرية ابو قلام/مديرة مدرسة ثانوية

١٢٧. د.وفية ابو قلام/شاعرة

١٢٨. كليبان العبلي/قائد نقابي

١٢٩. صاحب احمد المرزة/طالب طب(صفي في المعتقل)

١٣٠. فيصل الحجاج/طالب طب(صفي في المعتقل)

١٣١. علي الوتار/نائب رئيس نقابة الميكانيك(صفي في المعتقل)

١٣٢. علي حسين الرشيد/مدرس

١٣٣. طالب عبد الجبار/قائد نقابي(صفي في المعتقل)

١٣٤. رشدي العامل/شاعر

١٣٥. عبد الامير عبد الوهاب الرفيعي/ كاتب ومؤرخ

١٣٦. حسين الهورماني/صحفي(صفي في المعتقل)

١٣٧. هاشم كامل المفتي/رجل اعمال

١٣٨. زهير احمد القيسي/اللغوي

١٣٩. عزيز الشيخ/مدير عام في وزارة الاصلاح الزراعي

١٤٠. د.موسيس اكوبيان/مدير صحة

١٤١. احمد قطان/محامي ومدير وكالة الأنباء العراقية

١٤٢. كامل عبد الرزاق/مدير عام في الزراعة

١٤٣. امجد حسين/استاذ في كلية الاداب

١٤٤. عبد الكريم العطار/مدير معارف الرصافة

١٤٥. عبد الكريم شاكر / مدير الزراعة

الملحق رقم ٢

قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط الأجنبية وفق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١

ومن هنـا ، من هذا العمـل غير الشرعي بدأ دخول شركات النفط الاحتكارية الى العراق حيث امتدت سيطرتها تدريجيا الى جميع أراضيه .

إن ذلـك الامتياز بالرغم من فقدان شرعيته وبالرغم من وجود الغبن والاجحاف في شروطه واحكامه الأساسية بالنسبة لمصلحة العراق قد تضمن ناحية واحدة تلائم القاعدة الاعتيادية المتبعة في كيفية منح منطقة الامتياز لاستثمار النفط . وهي أن يكون التحري عن النفط واستثماره محصورا بقطع صغيرة لكل شركة من الشركات المختلفة التي تلتزم بالتزامات معينة فيما يخص مقادير الحفر والمدة التي يجري فيها وغير ذلك من الالتزامات التي تضمن الاسراع في التحري والاستثمار والتي إن لم تقم بها الشركات تصبح امتيازاتها عرضة للالغاء ، وعلى هذا الأساس منحت شركات نفط العراق حق التحري والاستثمار في (٢٤) قطعة مستطيلة مساحة كل منها (٨) أميال مربعة أي كان مجموع مساحة منطقة التحري والاستثمار (١٩٢) ميلا مربعا فقط على أن تقوم خلال مدة محددة بالحفر بمقياس لا يقل عن كميات سنوية معينة كحد أدنى وأن لم تفعل يصبح الامتياز ملغيا .

على أن الشركة لم تقم بتنفيذ حتى هذه الشروط التي تميل قليلا الى جانب ضمان حق العراق ولم تف بجميع التزاماتها فيما يتعلق باختيار القطع المستطيلة وكميات الحفر وحينما أوشك امتيازها أن يكون عرضة للالغاء استطاعت بما لدى حكومتها البريطانية من نفوذ آنـذاك أن تحصـل على تمديد للمدة المحددة لتنفيذ التزاماتها سنة أخرى ثم استطاعت للسبب المـذكور نفسه أن تغير شروط الامتياز الأساسية بحيث رفعت منه قاعدة تحديد التحري والاستثمار بقطع صغيرة ورفعت منه الالتزامات التي تعهدت بها الشركة فيما يخص المـدد وكميات الحفر ورفع منه حق العراق بالغاء الامتياز عند عدم إيفاء الشركة بتلك الالتـزامات وأصبح حق الاستثمار والتحري يسري حتى نهاية مدة الامتياز الى مساحة قدرها ٩١ ألف كيلو متر مربع بدلا من نحو ٤٧٩ كيلو متر مربع أي ما يعادل (١٩٢ ميل مربع) دون أن تتنازل عن أي قسم منها في كل فترة من الزمن كما هو المعتاد ودون أن تكون هناك أية ضمانات فيما يتعلق بسرعة التحري وكميات الحفر .

إن الحكـومة العراقية آنذاك كانت قد منحت شركة أجنبية أخرى هي شركة استثمار النفط البريطانية (بي . أو . دي) امتيازا آخر يضم كذلك منطقة واسعة تبلغ مساحتها نحو من (١٠٧,٠٠٠) كيلومتر مربع تقع الى غربي دجلة وشمال خط عرض ٣٣ للتحري عن النفط واستثماره بقصد ادخال عنصر جديد ينافس شركة نفط العراق غير أن هذا القصد بالذات اقلق أصحاب شركة نفط العراق فعملت على احباطه بقيام أصحاب شركة نفط العراق بشراء جميع أسهم شركة استثمار النفط البريطانية واستولوا على امتيازها أيضا بهذه الوسيلة وغيروا اسمها الى (شركة نفط الموصل) التي يمتلكها أصحاب شركة نفط العراق بالنسب نفسها التي يمتلكون بها أسهم شركة نفط العراق .

قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط

الأسباب الموجبة
لقانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

١ ـ لقد كان نفط العراق بعد الحرب العالمية الأولى مطمح انظار الطامعين من المستعمرين وموضوع تنافس شديد بين حكومات دول الحلفاء في تلك الحرب وشركاتهم الكبرى ومن ثم موضع الاتفاق والترابط بين هذه الشركات لاحتكار هذا النفط لهم دون غيرهم ولاستغلاله بأسوأ الشروط وأبخس الاثمان دون الالتفات الى مصلحة الشعب في العراق المحتل فأدى كل ذلك الى تأخر استثمار هذه الثروة الطبيعية المهمة وحرمان أصحابها الاصليين من الفوائد العادلة المرجوة منها في قطر كان ولا يزال بأشد الحاجة الى الموارد الكثيرة لاعماره وانتشال شعبه الذي عانى من الفقر والبؤس مدى أجيال عديدة ولقد جرى هذا التعسف بحق العراق في عهد لم يكن فيه يملك زمام أمره كدولة مستقلة متحررة من النفوذ الاستعماري بل كان العراق تحت الانتداب البريطاني المباشر أو النفوذ البريطاني بسبب المعاهدات غير المتكافئة والقواعد العسكرية الى جانب شتى وسائل الضغط السياسي واستغلال الازمات الاقتصادية والعجز في الميزانية العامة .

لقد منح الامتياز الأول لاستثمار النفط في العراق الى شركة النفط التركية (التي بدل اسمها الى شركة نفط العراق في سنة ١٩٢٨) باتفاق مباشر بين الحكومة العراقية الخاضعة آنذاك الى الانتداب البريطاني المباشر وبين تلك الشركة دون أن يسبق ذلك عرض على الشركات العالمية الأخرى بحجة وجود وعد غامض منح لشركة النفط التركية من قبل الحكومة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى في حين أنه لولا الحكم البريطاني المباشر في العراق حينذاك لم تكن أية حكومة ذات سيادة لتعترف بمثل هذا الحق الغامض لتلك الشركة وتمنحها امتيازا هاما باتفاق مباشر دون الحصول على عروض أخرى من جهات مختلفة .

وفي سنة ١٩٣٨ منحت شركة نفط البصرة وهي شركة يمتلكها أيضا المساهمون أنفسهم في شركة نفط العراق امتيازا واسعا يضم ما تبقى من الأراضي العراقية التي لم تكن مشمولة بامتياز ما في ذلك الحين للتحري عن النفط واستثماره بشروط مشابهة للامتيازين الآخرين وتبلغ مساحة المنطقة المشمولة بهذا الامتياز (٢٢٦,٠٠٠) كيلومتر مربع وبذلك أصبحت جميع مساحة العراق البالغة نحو من (٤٥,٠٠٠) كيلومتر مربع ما عدا منطقة صغيرة تقع عند الحدود الايرانية كانت قد منحت لشركة نفط خانقين التي كانت تمتلكها شركة النفط الانكلوايرانية بعهدة جماعة واحدة من الشركات الاحتكارية الكبرى وفقا لامتيازات متشابهة يمتد امدها الى بعد سنة ٢٠٠٠ ميلادية دون أي تنازل عن الأراضي غير المستثمرة ودون أي ضمان للتحري عن النفط خلال مدة معينة في هذه الأراضي الشاسعة التي تضم مساحة العراق بأكملها في حين أن الشركات تتخذ من هذه المناطق احتياطا مجمدا دائما يدعم مكانتها النفطية في العالم ويهدد بالخذلان مساعي البلدان التي تتوق لاستثمار مواردها النفطية وفق ما تمليه عليها المصلحة الوطنية .

٢ ـ مما لا ريب فيه أن خضوع حكومات العهد المباد للنفوذ البريطاني وتوجيهاته وتساهلها مع شركات النفط الاحتكارية من جهة واتفاق هذه الشركات على اقتسام حصص الشركات التي تحصل على امتيازات استثمار النفط في العراق بنسب معينة وعلى الامتناع عن منافسة بعضها البعض في الحصول على مثل هذه الامتيازات في العراق وفي منطقة الدولة العثمانية السابقة من جهة أخرى ساعد كثيرا على الوصول الى هذه النتيجة السيئة التي حصرت حقوق التحري عن النفط واستثماره في أراضي العراق جميعها بجماعة واحدة من الشركات الاحتكارية لقاء ثمن بخس ووفق شروط يسودها الغبن والاجحاف مما أدى الى تأخر عمليات التحري عن النفط واستثماره في العراق واوقع بمصلحة العراق ضررا بالغا من وجوه عديدة .

فمنذ بدء شركات النفط بأعمالها في العراق سنة ١٩٢٥ لم تقم بالحفر الا بمعدل (٥٦٣٦٨) قدما سنويا حتى نهاية سنة ١٩٥٧ ولكنها منذ قيام ثورة ١٤ تموز في سنة ١٩٥٨ ومفاتحة الشركات على أثر ذلك بضرورة تنازلها عن الأراضي غير المستثمرة قامت بالحفر بمعدل (١٥٧٧٨٣) قدما سنويا وكان مقدار الحفر الذي قامت به في سنة ١٩٦٠ (٢٤٨٥٥٠) قدما مما يدل على أن تهاون الشركات في التحري عن النفط واستثماره لم يكن مبعثه فقدان الامكانيات اللازمة لذلك أو أية عوامل فنية أو اقتصادية أخرى بل كان مبعثه عوامل تتصل بمصالح الشركات التي لم تكن لترغب في توجيه نشاطها في استثمار النفط الى هذه البلاد وبسبب ذلك لم تقم الشركات في استثمار النفط في العراق بالمقياس الذي يتناسب مع مقدار الثروة الطبيعية في بلادنا فمنذ اكتشاف النفط في سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٥٠ لم يزد الانتاج السنوي عن ٦,٥ ملايين طن ولم يأخذ بالنمو بعد ذلك الا ببطء

وتحت ضغط بعض الشركات المساهمة وهو حتى في هذا الوقت لا يتناسب مع كميات الاحتياطي الثابت والاستثمار المعقول .

٣ ـ إزاء هذا الوضع المجحف بمصلحة الشعب وإزاء كثير من عوامل الغبن في احكام الامتيازات وتطبيقها بما يضمن ويحقق مصلحة الشركات على حساب مصلحة العراق نتيجة لتساهل وتهاون حكومات العهد المباد بحقوق الشعب فأن حكومة الثورة جعلت من أول مهامها معالجة هذا الوضع فبدأت بمفاوضة الشركات منذ خريف سنة ١٩٥٨ لتصحيح هذه الأمور بما يضمن مصلحة الشعب ومصالح الشركات المشروعة . غير أن الشركات لم تستجب لمطاليب العراق العادلة بالرغم من امتداد المفاوضات مدة تزيد على ثلاث سنوات تحلت الحكومة العراقية خلالها بالصبر والاناة بقصد الوصول الى اتفاق مرض مع الشركات غير أن هذه الشركات لم تكن لتدرك تطور الاوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في العراق وفي العالم أجمع سواء كان في شؤون النفط أو في الشؤون العامة الأخرى مما يجعل احكام تلك الامتيازات غير ذات موضوع بالنسبة لهذه الظروف والاوضاع كما يجعل الحكومة العراقية بمركز يخولها شرعا تصحيح تلك الاحكام بوجه يضمن رفع الغبن والاجحاف منها ويكفل للشعب العراقي حقوقه العادلة ولهذا فقد اضطرت وزارة النفط بتاريخ ١٠-٤-١٩٦١ بعد انقطاع المفاوضات على اصدار البيان التالي :

أولا : كان من أهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة انقاذ الشعب من براثن الاستعمار وانتزاع حقوقه كاملة غير منقوصة والتخلص من كل أمر يمس باستقلال العراق السياسي والاقتصادي ورفع الغبن الذي لحق بالوطن نتيجة لتساهل حكام العهد المباد في حقوق الوطن وفي ثروات البلاد وفي عقد الاتفاقيات الجائرة ومنح امتياز النفط للاجنبي جزافا وتخاذل حكام العهد المباد أمام الشركات صاحبة الامتياز بحيث لم يقتصر الغبن على طبيعة الامتيازات بل شمل تطبيقها الأمر الذي فرط بحق الشعب في الاستفادة العادلة من ثروته النفطية واضاع الحق الطبيعي للعراق وبعد قيام الثورة المباركة في ١٤ تموز ١٩٥٨ قامت حكومة الثورة التي تعمل لمصلحة الشعب بدراسات مستفيضة لاحكام الامتيازات الجائرة لشركات النفط والمشاكل الناجمة عن تطبيقها وقد توصلت الى القضايا التي ينبغي حلها مع الشركات بالمداولات بشكل يؤمن مصلحة الوطن ولا يفرط بحقوق الشعب وحددت هذه القضايا كما يلي :

١ ـ احتساب كلفة انتاج النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق .
٢ ـ طريقة تعيين الاسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط .
٣ ـ الغاء الخصم الذي تتقاضاه الشركات .
٤ ـ تعيين المدراء العراقيين واشراكهم في مجالس ادارة الشركات في لندن واشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق .

٥ - تعريق وظائف الشركات تدريجيا .
٦ - تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة تمهيدا لاستفادة العراق منها .
٧ - تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الحقول النفطية وحقول الغاز الأخرى والحيلولة دون قيام الشركات جزافا بالاستمرار على حرق الغاز مع علمها بضياع ثروة العراق بدون مقابل .
٨ - ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي .
٩ - وجوب مساهمة العراق فعلا في رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من المجموع العام .
١٠ - وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط .
١١ - دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق .
١٢ - رفع الغبن والضرر الذي أصاب الجانب العراقي بسبب جور الاتفاقيات ونصوصها غير الواضحة التفسير .

ثانيا - ولما كانت حكومة الثورة راغبة في حل مشاكلها مع الشركات واستخلاص حقوق الشعب منها بصورة سلمية وودية وبنية طيبة من جانبها فقد بادرت بدعوة ممثلي شركات النفط منذ تاريخ ٢٠-٨-١٩٥٨ الى التفاوض وإيجاد حل عادل للخلافات القائمة ورفع الغبن الذي تضمنته امتيازاتها .

وقد استمرت المفاوضات ولم تنقطع بين الطرفين رغم تعنت الشركات حوالي الثلاث سنوات عقد خلالها (٢٨) اجتماعا مع مقابلات أخرى غيرها حيث تبين بنتيجتها أن شركة النفط لا زالت تفكر بنفس العقلية التعسفية الاحتكارية التي دأبت على التفكير بها منذ حصلت على امتيازاتها في العهد المباد ولم تزل غير مدركة لتطور الوضع في العراق أو تقدم صناعة النفط ، وغير مدركة لحقوق الشعب العادلة . ولقد اتسم موقف الوفد المفاوض العراقي إزاء ذلك بروح الصبر والحكمة والحلم وطول الاناة وبالنيات الطيبة في سير المفاوضات ولكن ذلك لم يجد نفعا مع الشركات ولم يحملها على تغيير موقفها رغم الجهود المضنية التي بذلها الجانب العراقي في تبادل وجهات النظر لاقناع الشركات بوجوب الاعتراف في حق العراق العادل وتذليل العقبات التي كانت تعترض سبيل المفاوضات . لقد أشرف سيادة الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة على الاجتماع الذي عقد بين الوفدين المتفاوضين بتاريخ ١٩-١٢-١٩٦٠ في مقره بوزارة الدفاع وأوضح سيادته لوفد الشركات المفاوض وجهات النظر العادلة النهائية لحكومة الثورة التي جاءت لخدمة الشعب بشأن المواضيع التي يجري بحثها وطلب سيادة الزعيم الأمين من الوفد الاجابة عليها وعدم إطالة المفاوضات ولكن وفد الشركات التمس

إمهاله بالرجوع الى مجالس ادارتهم ووعد بالعودة بالردود المطلوبة بعد فترة وجيزة .

ثالثا ـ وعند عودة الوفد واستئناف المفاوضات الأخيرة تبين بصورة واضحة وجلية بأن موقف الشركات من هذه القضايا لم يزل متعسفا بحق العراق وأنها تتعمد المماطلة والتسويف بقصد كسب الوقت للتحري وللاستثمار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ أغراضها دون الالتفات لمصلحة الشعب أو لوجهة النظر العادلة التي أبداها الجانب العراقي مرارا وتكرارا وكأنها هي صاحبة الحق في الاستفادة من ثروات العراق دون أهل البلاد فهي لا تبدي استعدادا للاستجابة للمطاليب المشروعة العادلة التي تقدمت بها الحكومة العراقية ، ونظرا لهذا التعمد في إطالة المفاوضات دون جدوى ولموقف الشركات المتعسف الذي يضر بمصلحة العراق فقد أخبر سيادة الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم وفد الشركات المفاوض في اجتماع يوم ٦-٤-١٩٦١ بأن الشركات لا يمكنها بعد الآن التفريط بحقوق الشعب في العراق ولا يمكنها التلاعب بمقدراته وعليها أن توقف عمليات التحري والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعليا حتى يتم التوصل الى اتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاستغلال والاحتكار غير المشروع ولقد أنذر سيادة الزعيم الأمين الشركات في الوقت نفسه بعدم المساس من قبلها بانتاج النفط أو تقليله أو بتطويره في الحقول المستثمرة حاليا بأية صورة كانت وبعكس ذلك تقوم حكومة الثورة باتخاذ إجراءات أخرى لضمان مصلحة الجمهورية الخالدة وسوف تذاع وتنشر محاضر الجلسات على أبناء الشعب ليطلع عليها ويقف بنفسه على مدى تعسف الشركات واصرارها على المضي في احتكارها وتجاهلها حق العراق المشروع الذي طالب به الوفد العراقي في سير المفاوضات بنيات طيبة وبكثير من الحلم والصبر لضمان حق العراق الذي لا يضيع مطلقا .

رابعا ـ وتود الحكومة العراقية أن تعلن بهذه المناسبة بأنها تلتزم بالعهود والمواثيق ولكن وفق مصلحة الوطن وأنها تأسف للموقف المتعسف المخجل من قبل شركات النفط الاحتكارية وتماديها مدة ثلاثة سنوات في المراوغة وإطالة المفاوضات دون جدوى واصرارها على ضياع حق العراق رغم النيات الطيبة والصبر والحكمة وطول الاناة التي أبداها الجانب العراقي صاحب الحق المشروع في المفاوضات وتود الحكومة العراقية أن تعلن بأن الشركات سوف تكون هي الخاسرة اذا أصرت على عدم الاستجابة الى مطالب العراق العادلة .

وما لم تبدل هذه الشركات موقفها التعسفي وتنصاع الى الحق المشروع فأن حكومة الثورة المباركة سوف تضطر لمعالجة الأمور بما يضمن حق الشعب الذي تحرر بثورة ١٤ تموز المباركة ولن يغمط حقه بعد الثورة الخالدة مطلقا وقد صممت

الجمهورية العراقية الخالدة على الدفاع عن حقوقها وعلى ضمان سلامتها وحريتها والتغلب على الاستعمار وكيد الكائدين .

٤ - وبالرغم من هذا فقد استؤنفت المفاوضات مرة أخرى بين الجانب العراقي وبين الشركات بناء على طلب من الشركات باستئنافها وموافقة الجانب العراقي على ذلك غير أن الشركات في هذه المرة كذلك تجاهلت مطاليب العراق العادلة وتعمدت قطع المفاوضات الأمر الذي اضطر وزارة النفط على إصدار بيانها المؤرخ ١٧-١٠-١٩٦١ عن مفاوضات النفط وكما يلي :

أولا - كانت هذه الوزارة قد أوضحت في بيانها الصادر بتاريخ ١٠-٤-١٩٦١ المطاليب العادلة التي تقدم بها الجانب العراقي خلال المفاوضات المباركة في ١٤ - تموز ١٩٥٨ كما أوضحت بأن موقف الشركات التعسفي لم يتبدل وأن الشركات تعمدت التسويف والمماطلة بقصد كسب الوقت للتحري والاستئثار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ أغراضها دون الالتفات لمصلحة الشعب ودون مراعاة وجهات النظر العادلة التي أبداها الجانب العراقي .

وبالنظر للتعمد في إطالة المفاوضات دون جدوى ولموقف الشركات المتعسف الذي يضر بمصلحة العراق ضررا بليغا فقد أخبر سيادة الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم الشركات بتاريخ ٦-٤-١٩٦١ بأن الشركات لا يمكنها الاستمرار على التفريط أو التلاعب بحقوق الشعب بعد الآن وأن عليها أن توقف عمليات التنحري والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعليا حتى يتم التوصل الى إتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاحتكار والاستغلال غير المشروع .

ثانيا - وفي شهر حزيران الماضي تقدمت الشركات بطلب لاستئناف المفاوضات واشارت الى أنها قد إتخذت الاجراءات اللازمة لتغيير أعضاء وفدها المفاوض وأن هذا الوفد سيكون مزودا بصلاحيات واسعة تمكنه من التوصل الى إتفاق مع الحكومة العراقية وحسم المواضيع الموقوفة جميعا وعلى هذا الأساس فقد استؤنفت المفاوضات بين الطرفين بتاريخ ٢٤-٨-١٩٦١ وعقدت ثلاثة اجتماعات وقد طلب وفد الشركات في الاجتماع الثالث المنعقد بتاريخ ٢٨-٨-١٩٦١ إعطاءه مهلة تتراوح بين الثلاثة والأربعة أسابيع ليتسنى له العودة الى لندن لدراسة مطاليب الحكومة النهائية مع المعنيين هناك ثم إعداد مذكرات تتضمن شرح وضع الصناعة النفطية تمهيدا لعودة الوفد الى بغداد لاستئناف المفاوضات ثانية مشيرين الى أنهم يأملون أن تلبي مذكراتهم طلبات الحكومة .

وبتاريخ ٢٨-٢-١٩٦١ استؤنفت المرحلة النهائية من المفاوضات وتقدمت الشركات بمذكراتها التي لم تتضمن سوى إبراز وجهة نظرها في عدم تلبية طلبات الحكومة العادلة متذرعة بمعاذير واهية لا يمكن الأخذ بها نظرا لما تضمنته من مغالطات وإدعاءات لا تنطلي على المفاوض العراقي الذي صبر طويلا بقصد التوصل الى نتيجة عادلة واستخلاص حق الشعب . وبعد أن عقدت ثلاثة اجتماعات في المفاوضات الأخيرة كان آخرها الاجتماع المنعقد مساء يوم الأربعاء الموافق ١١-١٠-١٩٦١ تبين إصرار وفد الشركات على عدم الاستجابة لمطاليب العراق العادلة وبصورة خاصة الأمور الرئيسية منها كمساهمة العراق بحصة ٢٠٪ مع الشركات وكزيادة العوائد للعراق من الأرباح بأكثر من ٥٠٪ وأن الشركات ترى أن التسليم بذلك هو ضرب من المستحيلات كما ترى أن هذين المطلبين الرئيسيين ليسا من الحقوق المشروعة أي أن مشاركة العراق بالحصص مع الشركات وزيادة عوائد الأرباح التي تصيب العراق لا يمكن التسليم بها مطلقا مع أن الشركة بذلك تخالف نصوص الاتفاقيات التي تتضمن حق العراق كما هو واضح من نص المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو ١٩٢٠ التي جاء فيها تحت عنوان « ما بين الرافدين » ما يلي « لقد تم الاتفاق بأنه في حالة تكوين شركة نفط خاصة بالشكل المار الذكر فأنه سيسمح للحكومة الوطنية أو المصالح الأخرى ـ اذا رغبت في ذلك ـ في أن تساهم بنسبة ٢٠٪ من المال الخاص بتلك الشركة » . وقد نص على هذه المشاركة كذلك في صلب اتفاقية الامتيازات المعقودة بين العراق والشركات المعنية . وأن المطلب الثاني (وهو زيادة عوائد العراق من الأرباح) أصبح قاعدة أساسية في الامتيازات التي تعقدها الشركات في جميع أنحاء العالم وبالنظر لتطور الزمن ووعي الشعوب ومطالبتها بحقوقها المشروعة ولكن الشركات الاحتكارية تنكر على العراق هذا الحق أيضا وهي ترغب أن تستمر بأساليب المراوغة في مفاوضاتها وعدم التسليم بأي مطلب رئيسي مشروع للعراق الأمر الذي تسبب عنه انقطاع هذه المفاوضات وتوقفها دون التوصل الى نتيجة مرضية .

ثالثا ـ إن الحكومة العراقية تعلن بأنها تتمسك بحق العراق المشروع ولا يمكنها التنازل عن هذا الحق مطلقا وإنها إزاء موقف الشركات التعسفي الذي يضر بمصلحة الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة ترى نفسها بعد هذه المفاوضات الطويلة ملزمة بإتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان مصلحة العراق وفقا للقوانين دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة .

٥ ـ لقد أعلنت الثورة مرارا منذ سنة ١٩٥٨ عن حرصها على ضمان سلامة استخراج النفط وتجهيزه للأسواق التي باع فيها كما أعلنت بأنها في الوقت نفسه ستعمل على حماية مصالحها القومية العليا واستمرار هذا المرفق الحيوي لمنفعة الاقتصاد الوطني والدولي معا

على أساس المنافع المتبادلة والمتكافئة مع ذوي العلاقة .

ونظرا لعدم استجابة الشركات لحق العراق الشرعي العادل عن طريق المفاوضات المباشرة معها ونظرا لاصرارها على التمسك ببنود جائرة هي أشبه بعقود إذعان فرضها الاستعمار والاستغلال على بلادنا عن طريق رجال العهد المباد .

ولهذا فأن حكومة الثورة بعد مفاوضات دامت أكثر من ثلاث سنوات ترى نفسها ملزمة باتباع الطرق الشرعية الأخرى لحماية حق الشعب في وطنه وفي نفطه وثروته وبطريقة عادلة وبعد أن درست بدقة موضوع المناطق المشمولة بالامتياز قررت أن تبدأ في هذه المرحلة برفع الغبن والاجحاف الذي يتضمنه هذا الموضوع وقد لاحظت بأنه لو سبق أن اتبعت بمقاولات الامتياز الاحكام الاعتيادية المبنية على العدل والكافؤ بالنص على التنازل عن الأراضي المشمولة بمنطقة الامتياز تدريجيا خلال فترات متعاقبة فأن الشركات صاحبة الامتياز بعد أن مر على امتيازاتها مدة طويلة تتراوح بين ٢٣-٣٦ سنة ما كان لها أن تحتفظ الآن بغير المناطق المستثمرة التي يصدر منها النفط فعلا وعليه يجب الأخذ بهذا المبدأ فهو حق شرعي للعراق اذ أن استمرار الشركات على الاحتفاظ بمساحات شاسعة دون أن يجري التحري فيها ودون أن يستثمر نفطها فعلا يتضمن غبنا فاحشا يجب إزالته وأن للعراق كل الحق بازالته وذلك بتصحيح وضع المناطق التي للشركات أن تعمل فيها كما لو كانت قد اتبعت بشأنها قواعد التنازل العادلة أي بتحديدها بالمناطق المستثمرة من قبلها والمصدرة للنفط فعلا وهي مناطق تحتوي على احتياطي عظيم من النفط يؤمن للشركات استمرار انتاجها الحالي كما يؤمن لها النمو والتوسع في هذا الانتاج بنسبة كبيرة جدا ولمدة طويلة . ولذلك فقد شرع هذا القانون الذي يحقق مطلبا هاما وعادلا من مطاليب أبناء الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة فيما يتعلق بالثروة النفطية دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة .

رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١
قانون
تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط

باسم الشعب
مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرض رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى : يراد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة إزاءها :

الشركـات : شركـة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة .

المناطق المحدودة : هي الأراضي التي يحق لكل شركة من الشركات القيام فيها بعملياتها .

الأراضي : أية أرض مغمورة بالماء أو غير مغمورة .

المـادة الثـانية : تكون المنطقة المحدودة لكل شركة من الشركات معينة وفق الجدول الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة : لحكومة الجمهورية العراقية اذا ارتأت تخصيص أراضي أخرى لتكون احتياطا للشركات على أن لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة .

المادة الرابعة : تكون الأراضي التي لا يسري عليها حكم المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون خالية من جميع الحقوق التي ترتب عليها للشركات وتكون الترتيبات اللازمة لضخ النفط ونقله عبر هذه الأراضي معمولا بها بشرط أن لا يخل ذلك بأي استعمال للأرض قانوني أو معقول .

المـادة الخامسة : ١) على الشركات أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون الى الحكومة مجانا جميع المواد والمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية وجميع المعلومات والأمور المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بالأراضي المشمولة بحكم المادة الرابعة من هذا القانون .

٢) اذا امتنعت أية شركة عن تقديم المعلومات المطلوبة بالفقرة الأولى من هذه المادة فتكون ملزمة بتعويض الحكومة عما لحقها من ضرر وما فاتها من كسب نتيجة لهذا التأخير أو بسببه .

المادة السادسة : ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السابعة : على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر رجب سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الحادي عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٦١ .

الملحق رقم ٢

نص مذكرة الشبيبي إلى رئيس الوزراء راجع مشكلة الحكم في العراق لعبد الكريم الأزري.

نص مذكرة الشبيبي(٢)

الى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز

"تحية طيبة، وبعده يسعدني ان اشير الى محادثتنا التلفونية الموجزة غداة اضطلاعكم بأعباء المسؤولية وماتضمنته من التمنيات الطيبة لكم بالتوفيق. ويطيب لي كذلك ان اعزز ذلك الحديث بهذه المذكرة الموضحة لطائفة من القضايا والمشكلات الخطيرة التي تواجهها البلاد راجين ان يحالفكم التوفيق في درسها فقرة فقرة، تمهيدا للاخذ بمضامينها قدر الامكان. ومما شجع على تقديم هذه المذكرة في هذا الظرف بالذات ان رئاسة الحكومة يشغلها احد رجال القانون وتلك خطوة حسنة، واحسن منها ان يكون المسؤول ذا سند شعبي

تابع...

العراق كانت تيارات قوية تعارض الاتحاد فهناك طائفة كبيرة لعلها اكبر الطوائف في العر[illegible] كانت تخشى ان يتلاشى وجودها وتصبح هي الاقلية في دولة الاتحاد بعدما كانت هي الاكثرية

(٢) جريدة الحياة البيروتية بتاريخ ٥تشرين الثاني ١٩٦٥

متين وهو امر يساورنا الشك فيه الان.

كان الشعور الوطني في العراق يتجلى بالغيرة الوطنية والحب العميق لارض الاباء والاجداد وكان هذا الشعور الحافز الاول لصيانة وحدة البلاد. ولكن الاحداث والكوارث التي حلت بها نتيجة تصارع الاراء وتضارب الاهواء وتشجيع التفرقة عصفت بهذا الشعور النبيل واقصته الى ابعاد واعماق سحيقة، يخشى ان تتيح للاجنبي المتربص الفرصة للنيل من وحدتنا الوطنية المقدسة، ولم يعد خافيا على احد ان البلاد العراقية تجتاز في ظروفها الحالية مرحلة لاتحسد عليها من مراحل حياتها، وكيف تحسد على مراحل موسومة بكثرة مخاوفها ومشكلاتها، ومايتخللها من شكوك واحتمالات. وقد تسنى لي اخيرا ان اتصل بجمهرة من ابناء البلاد، وان المس مواقع الالم منهم والاحساس بما يخالجهم من سخط وتذمر، وفي وسعي، بل ارى من واجبي، ان اسجل ملخصا مظاهر ذلك في الفقرات التالية:

١- جاء على لسان السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي قوله "ان الحكومة عازمة على اعادة الحياة الدستورية للبلاد واجراء انتخابات حرة وبهذا كما لايخفى ستنتهي الفترة الانتقالية وتستقر الاوضاع في البلاد ويتمكن الشعب من ممارسة حقه القانوني في انتخاب من يراه صالحا لادارة البلاد وتحمل مسؤولياتها الجسام".

واننا نؤكد على ضرورة القيام عاجلا بوضع اسس قانون الانتخابات العامة وعرضها على الشعب ليبين رأيه فيها حتى تتم الانتخابات المباشرة خلال فترتها المحددة في الدستور المؤقت، على ان يجري ذلك باشراف سلطة معروفة بالحياد والاستقامة، سلطة تضمن للجمهور حرية الصحافة والرأي والتعبير.

٢-تناول السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي موضوع الوحدة العربية والاتحاد واجاب عن التساؤلات الكثيرة التي اثيرت حول تصريحاته. وفي رأينا انه مهما كانت اتجاهاتنا السياسية والاجتماعية في القضايا العربية،فان الوحدة الجغرافية ووحدة التاريخ والمصير قادرة في اي وقت على ان تخلق بيننا وحدة عمل، نواجه بها التحديات والمخاطر. ان الوحدة العربية في رأينا هدف يتم باستفتاء الشعب عليه، وان التضامن العربي وسيلة لحمايته.

٣-ماانفك حكم العراق في عصرنا هذا بالذات مشربًا بالاهواء والاغراض وان كانت تلك الاغراض مقنّعة او مغلّفة بالفاظ خلابة. ولم يكن الطعن في الحكم المذكور سهلا، لانه في ظاهره مستمد من مبادئ بنيت عليها القوانين المرعية وقد اعتبرت الطائفية بموجب هذه

القوانين جريمة تعاقب عليها . . . ولكن العبرة ليست بالالفاظ المجردة والتشريعات المقنّعة، بل بالتطبيق السليم والادراك الصائب لروح تلك القوانين. ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم، ولم تكن مصدرا باعثا على القلق المستحوذ على الشعب طالما استنكرت التفرقة وكافحتها وطالبت بالاقلاع عن هذا الاسلوب الممقوت، وطالما تنادى المخلصون باتباع نهج اخر تراعى فيه المساواة المطلقة التي اكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية."

الانتقاض على سياسة التفرقة

ومن الواضح ان الشعب العراقي انتفض اكثر من مرة على سياسة التفرقة النكراء. وعمل منذ ثورته الاولى عام ١٩٢٠ على اقامة حكم وطني ديمقراطي يسهم باقامته وينعم في خيراته ابناء الشعب كافة لايفرقهم عنصر او دين او مذهب. وقد بارك الشعب ثورة الرابع عشر من تموز وعلق عليها امالا كبيرة وتوقع المخلصون ان تستأصل جذور النعرات المفرقة باستئصال قواعد الاستعمار وركائزه . غير ان الاحداث الاخيرة برهنت مع بالغ الاسف على انبعاث روح التفرقة بشكل اشد واعنف من ذي قبل بكثير.

ولانذيع سرا اذا قلنا ان كثرة الشعب ساخطة جدا من جراء ذلك، وانها تعتبر كرامتها مهانة وحقوقها مهضومة، ولاسيما وقد رافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلونها في جهاز الحكم. واذا كان من الممكن ان تغض هذه الكثرة الشعبية نظرها عن بعض حقوقها في وظائف الدولة، وترك شبابها المثقف من حملة الشهادات العالية وغيرهم دون عمل، اذا كان من الممكن ايضا ان تغض هذه الكثرة النظر عن التقصير المتعمد في انعاش مرافقها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، واذا كان من الجائز ان تغض نظرها عن مواقفها المشرفة في الجهاد والتضحية، فانها لايسعهاغض النظر عن التعريض بعروبتها واصالتها وكرامتها واخلاصها للوطن وللدولة التي اقامتها على جماجم شهدائها الابرار،ذلك التعريض المثير الذي يلوح به بعض المسؤولين والصحف الاجيرة.

هذا ومادامت الحكومة الحاضرة قد اعلنت عن التزامها الصراحة في القول وتصحيح الاوضاع المنحرفة، بادرنا تذكيرها بهذه الحقيقة، اذ ليست الدولة واجهزتها ووظائفها ومجالات العمل فيها وقفا على طائفة دون اخرى انما توزع واجباتها حسب الكفاية، ولعل

اننا نطالب الحكومة بتدارك مادت اليه تلك السياسة المرتجلة من بطالة وذلك بايجاد عمل للعاملين يكفل لهم مستوى من المعيشة يتلائم وكرامة الانسان. كما نطلب اعادة النظر في الاوضاع الاقتصادية مع تعيين مجالات القطاع العام والقطاع الخاص لكي ينصرف المواطنيون الى مزاولة اعمالهم بحرية تامة واطمئنان كامل.

القطاع الزراعي

ان القطاع الزراعي في العراق يمثل مصدرا اساسيا من مصادر الثروة العامة، ولقد ظهرت في قانون الاصلاح الزراعي اخطاء ادت الى تخلف الزراعة، لهذا نطلب اعادة النظر في اسس القانون المذكور وذلك في ضوء الاخطاء التي ظهرت في مرحلة التطبيق وندعو للعمل على تطوير شؤون الزراعة وحماية الانتاج وتحديد واجبات الزّراع والعمل على تعويض المستولى على اراضيهم ومنهم اصحاب حق اللزمة، اذ اننا لانقر مبدأ المصادرة مطلقا.

ونطالب باعادة النظر في موضوع الضرائب خاصة ضريبة الدخل وضريبة الشركات والتعديلات التي جرت عليهااخيرا ونحث على دراسة علمية مبنية على التجارب التي مرت بها تلك القوانين لدى التطبيق ونطالب باعادة النظر في القوانين الاخرى التي شرّعت في ظروف مستعجلة فجاءت مخالفة لاحكام شريعتنا الاسلامية وغير ملاءمة لاوضاعنا،وتقاليدنا الاجتماعية ان الشريعة الاسلامية هي الاساس الراسخ الذي يقوم التشريع عليه وان اي قانون او نظام يتعارض معها يعتبر تحديا لشعور الامة وعقيدتها الراسخة.

٧- لاتزال مفاوضات النفط بين الحكومة العراقية والشركات العاملة في العراق طي الكتمان ولم تعرف تفاصيلها بعد.

ومع تقديرنا للجهود التي تبذل لاستخلاص حقوق العراق من الشركات الاجنبية، الا اننا نرى في القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٦٣ وشركة النفط الوطنية مكسبا وطنيا يلزم الحفاظ عليه. لذلك نهيب بالسلطة ان تعرض نتيجة المفاوضات قبل الالتزام بها على ممثلي الشعب حين تعود الحياة الدستورية الى البلاد ليقول الشعب كلمته فيها.

٨- كان الهدف الاساسي من تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق ان يضم منتسبي النقابات ومختلف الفئات العاملة، غير ان هذه المنظمة لم يحالفها التوفيق على الرغم من اسناد السلطة لها ماديا ومعنويا. ذلك لان الاهواء تنازعتها منذ البداية، يضاف اى ذلك

انها قامت على مبدأ احتكار العمل السياسي وفكرة الحزب الواحد ولاتقر ذلك منهجا للحكم في البلاد، ولهذا نطالب بأن تبادر الحكومة الى تعديل القانون الذي قامت بموجبه هذه المنظمة لتتمكن الفئات الوطنية التي تستمد ارا ءها من صميم هذا البلد من ممارسة نشاطها السياسي.

هذا ووفا ء منّا لامتنا ووطننا وقيامًا بالواجب المفروض علينا وابرا ء لذمتنا بادرنا الى بيان اهم مشاكل الساعة التي تخالج افكار الجمهور مؤملين ان تعنوا بدراستها وبذل الجهود في سبيل الوصول الى الحلول السليمة للمشاكل المذكورة كافة. وختامًا نبتهل الى الله العلي القدير ان يسدد خطانا جميعا انه ولي التوفيق."

محمدرضاالشبيبي

الملحق رقم ٣: لحظات أخيرة مع الزعيم عبد الكريم قاسم

نشر هذا المقال في موقع إيلاف الإلكتروني على الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء المصادف ١٩ آب / أغسطس ٢٠٠٩. وهو يتضمن إحدى روايات شهود عيان لجريمة اغتيال القائد السياسي الوطني عبد الكريم قاسم وصحبه من قبل المجرمين من قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وبعض القوى القومية العراقية الذين قادوا انقلاب شباط/فبراير (١٤ رمضان) الفاشي الدموي في العام ١٩٦٣. ك. حبيب

إبراهيم الزبيدي

لحظات أخيرة مع الزعيم عبد الكريم قاسم

لست مؤرخاً ولا حزبيا منحازاً إلى هذا أو ذاك، بل شاهد عيان على واحدة من أكبر وأبشع الجرائم في تاريخ العراق.

كانت مصادفة عجيبة تلك التي قادتني بحكم عملي، إلى حضور حوار سري جداً وخاص جداً ونادر جداً بين قادة عهد سقط وعهد آخر قام على جماجم قادته. وما سأرويه هنا بدقة ونزاهة كاملة لإرضاء ضميري والتاريخ، قد لا يتفق مع ما رواه الكثيرون غيري من أصحاب الغايات والأغراض المتنوعة عن تلك اللحظات التي مرت ثقيلة كالرصاص. في التاسعة من صباح الجمعة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ سمعت البيان الأول من الإذاعة بصوت غير إذاعي، علمت بعد ذلك أنه كان صوت أحد قادة الحزب: حازم جواد. وفي حدود التاسعة والنصف تبلغت من قبل الحزب بضرورة الحضور إلى الإذاعة. لقد أرادت القيادة أن تستعين بمذيعين محترفين لإضفاء نوع من مظاهر الوضع الذي عاد طبيعيا، لتوحي باستتباب الأمور في العهد الجديد، وبالتالي لا فائدة من مواصلة المقاومة. هذه الرسالة كانت موجهة بالأساس إلى جماهير الحزب الشيوعي أكثر من غيرها. أقلتني سيارة عسكرية من منزلي في الجعيفر إلى الصالحية. وصلت في حوالى الساعة العاشرة أو قبل ذلك بقليل. دخلت، لكنني فوجئت أن كل شيء عادي في الإذاعة، ولا شيء في المبنى مما كنا نسمعه في الراديو. فعلمت ساعتها أن البث يجري من المرسلات في منطقة (أبو غريب (التي تبعد عن الصالحية حوالى ١٢ كيلو مترا.

وقفت على سلم مدخل مبنى الأستوديوهات حيث تقع الغرفة التي يشغلها المذيعون والغرفة التي يشغلها النقيب جواد، آمر قوة الإذاعة، أترقب قدوم أي أحد لأفهم ما يدور. مرّت دقائق، ثم خرج النقيب جواد ووقف، مثلي، مضطرباً لا يعرف ماذا يجري. وفجأة أطلت دبابة، واتخذت موقعاً مواجهاً لنا تماما وأدارت ماسورتها نحونا. صرخ النقيب جواد: لا ترمِ لا ترم. وهنا نزل (ذياب العلكاوي) وهو يسأل: هل أنت ثائر معنا لإسقاط النظام؟ فقال جواد: أوامرك سيدي. قال له: أولاً، أصدر أوامرك بنزول الجنود المتمترسين على سطح المبنى. فرد النقيب جواد: أمرك سيدي. ودخل العلكاوي ودخل خلفه حميد التكريتي (ضابط بعثي، عمل مرافقا لطاهر يحيى رئيس الوزراء في عهد الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف) إلى غرفة آمر القوة. وصل في هذه الأثناء كل من شفيق الكمالي وهناء العمري (زوجة علي صالح السعدي) والمذيعان عبد اللطيف السعدون وقاسم نعمان السعدي. وفور عودة البث إلى أستوديوهاتنا في الصالحية رحنا، الكمالي وهناء وأنا، نتبادل الجلوس خلف الميكروفون لإذاعة بيانات وبرقيات وشعارات كان بعضها يعطى لنا مكتوبا، وكنا نكتب نحن بعضها الآخر. ثم توالى وصول الـ (قادة)، عسكريين ومدنيين، نعرف بعضهم ولا نعرف بعضهم الآخر. رأيت أحمد حسن البكر وعبد السلام عارف وعلي صالح السعدي وحازم جواد وعبد الستار الدوري وطالب شبيب وصالح مهدي عماش. ولم أكن أعرف غيرهم. وفي اليوم التالي وصل حردان التكريتي وغيره، وامتلأ المبنى حتى كاد يضيق. بقينا نعمل طوال النهار والليل. لم نتوقف عن الإرسال، نتبادل الجلوس خلف الميكروفون، اثنين اثنين .وفي ضحى السبت علمنا باستسلام عبد الكريم وبعض أعوانه. وقيل إنهم سُيرحلون إلى الإذاعة بين وقت وآخر. وفي حوالى الساعة الثانية عشرة، أو بعد ذلك بقليل، وصلت ناقلة جنود نزل منها أولاً فاضل عباس المهداوي رئيس المحكمة الخاصة الشهير، واثنان لم أكن أعرفهما، علمت فيما بعد بأنهما عبد الكريم الجدة، قائد الآنضباط العسكري، وكنعان خليل حداد أحد مرافقي الزعيم، وقيل إنه ابن أخته والذي اتهمه الحزب بقتل أحد ضباط الهجوم على وزارة الدفاع واسمه محمد علوان. عند لحظة نزولهم من الناقلة هجم على المهداوي جمع غفير من العسكريين والمدنيين وانهالوا عليه بصاقاً وضرباً بالأيدي والأرجل والأحذية. ورأيت الدم يسيل على رقبته ويغطي وجهه، وتعثر مرتين وهو يصعد سلالم المبنى القلائل في طريقه إلى أستوديو الموسيقى، تحت وابل من الضرب

والصياح رافقه إلى أن وصل إلى باب المبنى. ثم جاءوا بوصفي طاهر، المرافق الأقدم للزعيم، وهو في أنفاسه الأخيرة، فألقوه في الممر الجانبي للمبنى. وما زلت أذكره وهو يلفظ آخر أنفاسه، وتلك أول وآخر مرة في حياتي أشاهد من كان قبل ساعات يستطيع أن يصنع مصير غيره، ملقى على تراب ممر ضيق في مبنى كبير. ثم هبط الزعيم.

وفجأة ساد هدوء وصمت غريب. كانت قد خُلعت عنه نجماته وأوسمته، وكان حاسر الرأس، شاحباً، نظراته تتنقل بسرعة بين وجوه الواقفين على جانبي مدخل المبنى. دخل، وعلى يساره أجلس المنتصرون بعضَ مؤيديه الذين ألقوا القبض عليهم، في عملية خبيثة جداً تهدف إلى إفهامه أن هؤلاء الحفاة هم كل أتباعه من الشعب الذي كان فخوراً بحبه وإيمانه بزعامته.

فجأة حاول أحد الحاضرين أن يعتدي عليه فمنعه ضابط، عرفت فيما بعد أنه صبحي عبد الحميد. ثم تقدم حردان ووضع يديه فوق رأسه. وفي طريقه إلى أستوديو الموسيقى كان صالح مهدي عماش (أحد قادة الآنقلاب) منتظراً على مدخل صالات التسجيل، فهنأه الزعيم على نجاحهم في الآنقلاب عليه.

يبدأ المبنى بسلم مرمري عريض، ثم باب خشبي كبير، ثم بغرفتين متقابلتين، كما قلت سابقا، إحداهما لنا نحن المذيعين، والأخرى لآمر سرية حماية الإذاعة. بعد ذلك يأتي باب آخر ضخم يفصل الأستوديوهات عن الغرفتين. أي أن هذا الباب حين يقفل لا يصبح في إمكان أحد دخول منطقة الأستوديوهات أو الخروج منها. وعلى يسار الداخل غرفة البث الرئيسية التي تتم فيها عمليات تشغيل الأشرطة المسجلة، وإدارة العلاقة بين المذيع وبين الأشرطة. يليها، وعلى الاتجاه نفسه، أستوديو صغير مخصص للمذيع المناوب، ثم صالة الموسيقى الكبيرة. أما على يمين الداخل فيوجد أستوديو مهمل، وبعده ممر ضيق يؤدي إلى الغرفة التي تضم أجهزة التسجيل الخاصة بصالة الموسيقى، واللتين يفصل بينهما جدار زجاجي ضخم يرى الواقف وراءه ما يدور داخل الصالة، ولكنه لا يسمع ما يقال فيها، إلا إذا فتح أحد الميكروفونات المنتشرة فيها بكثرة، من جهاز التحكم الرئيسي في غرفة التشغيل .

عبرت الباب الفاصل بين غرفة المذيعين وغرفة آمر القوة وبين الأستوديوهات .وقد سمح لي الضباط الموكلون بالحراسة بالمرور، لكوني أحد المذيعين المناوبين. وفي لحظة وصولي

خرج شفيق الكمالي من أستوديو البث ليستريح قليلاً من قراءة البرقيات والبيانات، وهو لا يعلم بمجيء الزعيم الذي أحضروه وأدخلوه صالة الموسيقى. طلب مني تسلم العمل عنه قليلا. لكنني تذرعت بالتعب، ووعدته بالعودة خلال ربع ساعة فقط، فاقتنع وعاد إلى أستوديو البث ليشارك هناء العمري الصياحَ من خلف الميكروفون. دلفت إلى غرفة تسجيلات صالة الموسيقى لأراقب من وراء زجاج سميك بيني وبينها ما يدور داخلها. وقد اختيرت هذه الصالة لأنها كانت الأكبر لدينا في مبنى الإذاعة في تلك الأيام. كان معي اثنان من مهندسي الصوت، هما جوزيف بصري ومدحت السامرائي، على ما أذكر. غامرت وفتحت من لوحة التحكم في غرفة التسجيل أحد الميكروفونات المنتشرة داخل قاعة الموسيقى لنسمع الحوار الذي كان يدور .كان الصوت غير واضح تماما في بعض أجزائه، لسببين، الأول ُبعد الميكروفون عن الجالسين في مؤخرة الصالة، وثانيا كون المحاورين يتكلمون جميعهم معا، بعصبية وتوتر. نظر إلينا العلكاوي من خلال الزجاج، فسألته بالإشارة: هل نسجل الحوار، فأجاب بالقبول. فمضى جوزيف بصري يسجل ما يدور. وعلمت بعد سنوات أن نسخة من ذلك التسجيل ما زالت مخبأة لديه.

سمعنا عبد السلام يخاطب المهداوي ويؤشر بعصا كان يحملها ويقول: قم وحاكم عبد السلام الآن. ثم سمعناه يلح على عبد الكريم بالإقرار بأنه هو الذي كتب البيان الأول لثورة تموز. كما سمعنا علي صالح السعدي يسأل عبد الكريم عن شخص، فهمنا بعد ذلك أنه كان يسأله عن شخص وشى بمحاولة انقلاب سابقة كان الحزب يخطط لها، طالباً منه أن يقول هل هو موجود بين الحاضرين أم لا. فرد عبد الكريم بإصرار قائلا إنه غير موجود، ثم أقسم بشرفه. وسمعنا عبد الستار الدوري (عضو فرع بغداد لحزب البعث في عام ١٩٦٣، عين مديراً عاماً للإذاعة والتلفزيون عقب نجاح انقلاب شباط ١٩٦٣) يقول: من أين لهذا شرف؟ فيرد عبد الكريم غاضباً: لك شرفك ولي شرفي الذي أعتز به. وسمعنا أيضاً حديثاً متقطعاً عن جهاز لاسلكي وضعه عبد السلام وعبد الكريم في مكتب رفعت الحاج سري، لكنه استخدم في المحاكمة كدليل إدانة بحق رفعت. وعموماً كان عبد الكريم متماسكاً، يحاور بكلمات موزونة، وبصوت هادئ وقور. وفي ظني أن ثلاثة أرباع رباطة جأش الزعيم وتماسكه تعود إلى قناعته بأن لقاءات أخرى، وربما جلسات ومحاكمة قادمة، على الطريق، وسيقول فيها ما لديه. كان

مقتنعا كل القناعة بأنه خدم شعبه ووطنه بنزاهة واستقامة وإخلاص ولا شيء يدينه. فقد كان يطالب بالمحاكمة العلنية مثلما فعل هو مع الطبقجلي ورفعت الحاج سري وعبد السلام وغيرهم. وأكبر ظني أنه قرر أن يحتفظ برصانته وهدوء أعصابه وحججه للمواجهات العديدة القادمة. لم يكن يخطر على باله مطلقا أن تصبح هذه المحاورة الفوضوية والأسئلة السطحية المتناثرة، والأصوات المتشفية والشتائم الرخيصة هي المحكمة الأولى والأخيرة التي ما بعدها محكمة، وأن مصيره تقرر في تلك الجلسة العابرة، وأن رصاصهم ينتظره على الباب ليخترق جسده ويسكت أنفاسه في لحظات.

لا أذكر من أخرج قاسم الجنابي، مرافق الزعيم، وسلمه لنا طالبا منا أن نجد له مكانا مؤقتا إلى حين. لم يكن لدينا مكان سوى صالة صغيرة معدة لتسجيل الأحاديث. كان يرتجف من الخوف، ولن أنسى منظره ما حييت.

وقد زاد من ارتعاشه أن الصالات جميعها كانت مبردة كثيراً، حسب المتطلبات الفنية لصيانة الأجهزة. كنت أتأمله، وأنا أواسيه مع المهندس مدحت السامرائي، وأفكر في أمرنا نحن البشر. فهذا الذي كان بالأمس يصول ويجول تحول فجأة إلى إنسان ضعيف، عاجز، خائف، يتمنى أية خرقة مهملة تستر ضعفه بعد جبروته. ألقينا عليه ما كنا نستطيع التخلي عنه من ثيابنا لندفع عنه ذلك الارتعاش.

حين بدأ إطلاق الرصاص هتف عبد الكريم قائلا: (عاش الشعـ...) ولم تمهله الرصاصة ليكمل هتافه بحياة الشعب العراقي. وسقط الجميع عن كراسيهم، وعاد الصمت يجلل المكان، وتناثر دمه، هو وحده، وبضعة من شعر رأسه، على جدار صالة الموسيقى، وظل سنوات يراه الموسيقيون والمطربون وزوار الإذاعة كأثر من آثار الماضي السحيق. لقد كتب وقيل الكثير عن تلك الدقائق الدامية التي شهدتها صالة موسيقى الإذاعة. وتراكمت عنها شهادات كان العديد منها كذباً وتزويراً وادعاءً .لكن أكبر الكاذبين، في نظري، ثلاثة:

١. أحمد حسن البكر الذي زعم أنه الوحيد الذي عارض قتل عبد الكريم قاسم، في حين أن كثيرين من رفاقه في القيادة أكدوا في شهاداتهم ومذكراتهم أنه كان أكثر المصرين على قتله إلحاحاً وعجلة.

٢. طالب شبيب الذي زعم في مذكراته أنه صاح بالذي حاول الاعتداء على الزعيم:

"أيها الجبناء، قبل يوم واحد كان سيدكم وتقبلون يديه ورجليه والآن تريدون إهانته بعد أن انهزم في معركة لم يكن فيها متخاذلا، عيب عليكم".لأن أحدا لم يتجرأ على مس الزعيم منذ نزوله من الناقلة العسكرية أمام باب الإذاعة وإلى لحظة اغتياله

٣. محمود شيت خطاب الذي ادعى ما يلي:

"وكان الموقف حرجاً جداً، إذ كان أنصار الطاغية يحتلون سطوح البيوت المحيطة بالإذاعة، وكانوا يرمون الإذاعة بوابل من النيران لا يكاد ينقطع، وكانت النيران تصيب من تصيب عشوائيا. وشكلت محكمة عسكرية برئاسة أحمد حسن البكر وعضوية ضباط آخرين، فقررت المحكمة إعدام عبد الكريم قاسم."

وحملت الجثة الهامدة إلى خارج بناية الإذاعة، ووضعت على الرصيف القريب من باب دار الإذاعة، فلما اطلع أنصار الطاغية على مصيره ومن معه تركوا أسلحتهم وهربوا بسرعة"[١٢]

إن هذا كذب كله. فلا أحد كان يحتل السطوح المحيطة بالإذاعة، ولم يكن هناك رصاص يصيب من يصيب. ولم تحمل جثة الزعيم لتلقى على الرصيف.

وكلنا يتذكر ذلك الجندي الذي رفع رأس الزعيم وبصق على وجهه وهو قتيل، مأخوذاً بحالة العنف والحقد والآنفعال التي سادت المكان. لكن الذي سمح بعرض جثة الزعيم على شاشة التلفزيون هو البكر نفسه، ليسجل للتاريخ سابقة لا تغتفر، ظلت وسوف تظل وصمة عار في جبين الحزب الذي أعاد العراق والعراقيين عشرات السنين إلى الوراء. يكفي أن القادة الجدد أمروا بحمل جثة(قتيلهم) سراً وبعيداً عن العيون، وأمروا بدفنه في أقصى بقعة أرض ممكنة عن العاصمة. "لف الضباط البعثيون الجثة ببعض البطانيات، وأخذوها إلى منطقة معامل الطابوق الواقعة بين بغداد وبعقوبة. ودفن عبد الكريم قاسم في حفرة، بملابسه العسكرية التي قتل فيها. وقد اختيرت الحفرة في مكان بعيد عن رصد الناس، ثم هالت المفرزة العسكرية التراب عليه، وأخفت جميع المعالم التي تدل على قبره. ولكن بعض العمال الذين كانوا يسكنون حول معامل الطابوق ممن يحبون عبد الكريم قاسم شاهدوا ما جرى. فعندما ابتعدت المفرزة العسكرية، تسلل إلى المنطقة بعض هؤلاء العمال، واستخرجوا الجثة من الحفرة، وحملوها على أكتافهم إلى مكان يقع بين المجمعات السكنية

للعمال، فحفروا لها قبراً جديدا ودفنوها فيه. وسرعان ما سرى الخبر بين العمال، وتسرب إلى سلطات الأمن التي داهمت العمال، وألقت القبض على المتهمين الذين تعرضوا لعقوبات صارمة. ثم قام رجال الأمن باستخراج الجثة، بحراسة ثلة من الجيش، ووضعوها في كيس من (الجنفاص) وأثقلوه بكتل من الحديد الصلب. وفي المساء ألقيت الجثة من على جسر نهر ديالى الذي يصل بغداد بسلمان باك لتكون طعاما للأسماك (كتاب سقوط عبد الكريم قاسم)، العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسن، ص٤١٧.

الملحق رقم ٤: انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣

في أول تقرير صحفي تناقلته وكالات الآنباء العالمية

"سقط عبد الكريم قاسم بشجاعة، فقد رفض ان تعصب عينيه، الا انه كان الوحيد الذي كبلت يداه الى بعضهما خلف الظهر بين الرجال الذين اعدموا معه. وكانت الكلمات الاخيرة التي اطلقها قبل اعدامه: «انكم تستطيعون قتلي، غير ان اسمي سيظل خالداً في تاريخ الشعب العراقي».

جريدة «لوموند»– في ١٤ شباط ١٩٦٣/ من جورج هربوز، المبعوث الخاص لوكالة الآنباء الفرنسية في بغداد

بغداد/ ١٣–٢–١٩٦٣:

العاصمة العراقية هادئة تماماً. ونلاحظ أعداداً كبيرة من المسلحين المدنيين يمخرون الشوارع. أنهم أعضاء «الحرس القومي»، الذين يحملون أشرطة نسيجية خضر على سواعدهم وينسقون مع رجال الشرطة. وهم يتحركون تحت أشراف من الجيش بشكل واسع، إلا إن مهمتهم الأساسية هي قنص الشيوعيين، وهي عملية بوشرت حال توقف المقاومة في وزارة الدفاع. هناك عدد من الشيوعيين ظل حتى يوم الثلاثاء ١٢ شباط، يواصل خوض معارك صغيرة في عدد من الأحياء ضد الحرس القومي. لكن هذه المعارك تبدو بمثابة النزاع الأخير في مقاومة توشك على الآنطفاء. اما الاعتقالات فهي من الضخامة الى درجة يستحيل علينا الآن أعطاء رقم محدد عنها. الكثير من عمليات الاعتقال تتم لمجرد الشبهة أو الوشاية. ولقد جرى إنشاء معسكرات اعتقال جماعية كبيرة في وسط الثكنات العسكرية وأينما أمكن، لإلقاء كافة المدنيين الذين اعتقلوا في غضون أيام الآنقلاب المنصرمة ولم يعدموا بعد. لكن الإعدامات التي جرت لغيرهم هي بأعداد لا تحصى وبدون محاكمة.

ان عدد الذين قتلوا لحد الآن لم يتم الكشف عنه بعد. ففي وزارة الخارجية يقولون عن احتمال ان العدد هو «أربعون ضحية»، ثم يضيفون مستدركين: «ان الرقم لم يتحدد بعد على وجه الدقة». لكن التقديرات الحقيقية الأكثر تواضعاً واتزاناً وتتحدث عن سقوط ألف قتيل على اقل تقدير في العاصمة بغداد وحدها حتى الآن.

في اللحظة الحالية تستعيد بغداد حركة شبه عادية، والأجواء بدأت تتجه نحو الهدوء. اذ يبدو ان يوم السبت ٩ شباط كان، بإقرار الجميع، اليوم الاكثر رعباً. لذا فقد حبس الناس انفسهم في المنازل، حيث حصل قطع في الكهرباء، كما ان اصوات رشقات الرشاشات كانت تسمع في اركان الشوارع. وبينما كانت الاوامر والاوامر المضادة تذاع من الراديو، كان شبان من حملة الاشرطة الخضراء على السواعد يمارسون ما يشبه لعبة الحروب الصغيرة مقيمين دكتاتورياتهم في كل حيّ. التجول لا يتم الا بتصريح خاص يرخص به، الا ان اولئك الذين بحاجة ماسة له لا يعرفون لمن يتوجهون بالطلب لاستحصاله. وحتى عندما ينجحون في الحصول على مثل تلك التصريحات فانهم لا يجدون من يعترف لهم بصفتها الرسمية.

وكمثال على حملات «التطهير» الواسعة ما حصل في وزارة مهمة كوزارة النفط، حيث لم يسلم فيها سوى اثنين من الموظفين بينما القي القبض على كافة العاملين في الوزارة حتى صغار السن منهم وارسلوا الى المعتقلات. ففي الاوساط الرسمية للنظام الجديد نسمعهم يقولون بشكل دائم: "لدينا قوائم باسماء جميع الشيوعيين ولن نترك أحداً منهم يفلت من يدنا". والقلق كبير جداً في اوساط المسيحيين الكلدان الذين، كما يقال، اصطفوا مع الشيوعيين.

ان الاضرار المادية اقل مما تم تخيله، اذ كانت وزارة الدفاع مركز الهجمات الجوية، ومن الواضح بداهة انها تعرضت للقصف بكثير من القذائف والتي بمعظمها لم تكن صواريخ انما قنابل صغيرة العيار، وان كان كلام راديو بغداد خلال الساعات الاولى بعد انقلاب يوم الجمعة المصادف ٨ شباط، الذي أكّد قائلاً «لقد سحقت الدكتاتورية الخائنة كالجرذ تحت انقاض وزارة الدفاع»، اوحى بالاعتقاد بان الوزارة تعرضت لتدمير شبه كلّي. عموماً، ورغم آثار المعارك فيها، ليس لبغداد هيئة مدينة مهدمة تحت القصف بما في ذلك احياؤها الاكثر تعرضاً للاصابات.

قتل قائد القوة الجوية برشقة من رصاص رشاش

اما عن كيفية حصول الآنقلاب الذي قامت به مجموعة من العسكريين المتمردين في يوم الجمعة الذي يصادف اليوم الرابع عشر من شهر رمضان، فان التفاصيل اصبحت معروفة الآن لدينا.

لم يكن الزعيم عبد الكريم قاسم موجوداً في وزارة الدفاع، التي هي مقر اقامته الاعتيادي، في اللحظة التي قامت فيها طائرات قاعدة الحبانية بمباشرة هجماتها صبيحة يوم٨ شباط. فيوم الجمعة هذا كان كغيره يوم التعطيل الاسبوعي للمؤسسات الرسمية والخاصة. فقد كان السكان

قد سهروا حتى وقت متأخر عشيته، وكانت الشوارع خالية الا من عدد قليل من المارة. كما ذكرت الاذاعة العراقية ان الزعيم عبد الكريم قاسم قام في ليلة الخميس على الجمعة بواحدة من جولاته التفقدية التي اعتاد القيام بها الى عدد من احياء العاصمة. وفي الساعة الثامنة والنصف توقف البث الاذاعي فجأة. ثم تبين ان فريقاً صغيراً من العسكريين استطاع الاستيلاء على محطة الارسال الاذاعي الواقعة في منطقة تبعد حوالى خمسة كيلومترات شمال شرقي بغداد. وقد تكوّن الفريق من بعض الضباط الشباب شأن معظم الذين شاركوا في تنفيذ هذا الآنقلاب العسكري.

في نفس الوقت، بوغت قائد الجوية العراقية (الزعيم جلال الاوقاتي) بجماعة اخرى من صغار الضباط نجحت باقتحام منزله وسارع افرادها الى غرس بنادقهم الرشاشة في صدره طالبين منه ان يضع توقيعه على أمر يقضي بشن عملية جوية ضد وزارة الدفاع الوطني مقر اقامة الزعيم قاسم. ولما رفض ان يفعل ذلك، ازداد الضباط الشباب حدة في عدوانيتهم. عندئذ وضع الزعيم (الاوقاتي) احد اطفاله في احضانه معتقداً ان ذلك كفيل بردعهم قليلاً، الا انهم على العكس صاروا اشدّ شراسة وخطراً في تهديدهم. وهنا، وتحت فوهات البنادق الرشاشة المتحفزة نحو رأسه وافق على توقيع أمر القيام بالعملية. بيد انهم وحال انتهائه من وضع توقيعه اطلقوا عليه رشقات رصاص عدة اردته قتيلاً في الحال.

هذه هي البداية الفعلية الاولى لعملية تنفيذ الآنقلاب العسكري. وفي تلك اللحظة كانت عدة طائرات قادمة من قاعدة الحبانية قد ظهرت فجأة فوق قاعدة عسكرية اخرى كائنة في موقع جنوب غربي بغداد تسمى بـ «معسكر الرشيد» يرابط فيها عادة قسم مهم من القوة الجوية والدبابات. فالجماعة المتمردة كانت تعرف مسبقاً بانها لا تمتلك أي حظ في كسب ضباط الجو العاملين في معسكر الرشيد الى جانبها. لذلك سارعت، عبر عمليات قصف نُفذت جيداً، الى تدمير جميع اسراب الطائرات الرابضة هناك خلال بضعة دقائق فقط.

وبفضل الفوضى التي نتجت عن ذلك، بوشرت الهجمات الجوية على مقر وزارة الدفاع الوطني. حيث كانت الطائرات القادمة من معسكر الحبانية تحلق على ارتفاع منخفض، مقتفية مسار مياه دجلة المتاخم للجانب الشمالي من وزارة الدفاع، قبل ان تنطلق لتلقي قذائفها فوقها ثم تصعد محلقة عالياً في سماء مدينة بغداد نفسها. هذه الفعاليات الجوية التي ايقظت جميع سكان بغداد من نومهم، اعطت الآنطباع خلال بعض الوقت بان ما يجري هو مجرد مناورة جوية. غير ان راديو بغداد سرعان ما باشر باذاعة البيان رقم واحد الصادر من «المجلس الوطني لقيادة الثورة» الذي

اعلن «ان زمن الدكتاتورية الخائنة وزمرتها انتهى بعد ان سحقت كالجرذ تحت انقاض وزارة الدفاع».

لكن وحتى تلك اللحظة لم يكن الأمر كذلك في الواقع. بل ان الزعيم عبد الكريم قاسم لم يكن آنئذ في أي من المباني التي كانت الطائرات تهاجمها.

الشعب يحيي قاسم تحية الوداع

ففي فجر ذلك اليوم، وبعد اختتام جولته التفقدية المعتادة في شوارع بغداد النائمة، ذهب الزعيم قاسم الى منزل والدته التي كانت تسكن في منطقة «الكرادة». ولهذا فانه فوجئ، شأنه شأن باقي سكان بغداد، بحصول الهجمات الجوية. ولقد ظل على اتصال تلفوني مع الوزارة لحوالى الساعتين قبل ان يذهب بنفسه الى مقر قيادته العامة في حوالى ما بين العاشرة والعاشرة والنصف صباحاً ليتولى بنفسه قيادة المقاومة ضد الآنقلاب العسكري.

فقبل ان يدخل مباني الوزارة المقصوفة، تجول في عدد من احياء بغداد، ظاهراً بنفسه امام السكان بهدف تبديد آثار الاعلان عن موته عبر اذاعة بغداد. ولقد بدا قاسم مطمئناً جداً بينما كانت الاوساط الشعبية البغدادية تعبر له عن حبها بشكل صادق وهي تودعه في لقائها الاخير معه في تلك اللحظة.

في وزارة الدفاع كانت هناك كتيبة معززة بحوالى سبعمائه رجل، هي بمثابة الحرس الاعتيادي للحكومة ولقائد الثورة. لكنها في تلك الجمعة من رمضان، لم تكن قط في حالة اعداد مسبق لمقاومة هجمة جوية، بينما لم يكن هناك شيء خلال الساعات الاولى من الآنقلاب العسكري سوى الهجمات الجوية. والطائرات المستخدمة هي من طراز «ميغ» و«هوكر هنتر»، وكانت تطير على انفراد او زوجياً قبل ان تلقي قنابلها الصغيرة وصواريخها الموجهة بدقة كبيرة.

وكان السكان في تلك الساعة يتابعون معركة اذاعية بين محطتي الراديو والتلفزيون. حيث كان الراديو الذي سقط بأيدي المتمردين يعلن موت قاسم، بينما كانت محطة التلفزيون، التي يبدو ان «المجلس الوطني لقيادة الثورة» نسيها في حساباته، تعلن من جانبها ان «الزعيم المخلص» لا يزال على قيد الحياة وهو الذي يقود المقاومة، كما راحت تبث اشرطة يظهر فيها وهو يخطب في الجماهير. عندئذ، وبعد ان فشلت محاولاته العديدة لقطع البث التلفزيوني عبر الاوامر الهاتفية، اصدر «المجلس الوطني للثورة» اوامره للطائرات بقصف مبنى التلفزيون. وبانقطاع البث

التلفزيوني فجأة هكذا، خسر قاسم الوسيلة الوحيدة التي ظلت بيده للحفاظ على قناة اتصال مع جماهير الشعب في بغداد.

مدرعات معسكر الرشيد رفضت التحرك

حتى نهاية صباح يوم الجمعة ذاك، كان قاسم لا يزال صامداً، حيث استطاع العسكريون السبعمائة الموجودون في وزارة الدفاع ان ينظموا مقاومة كفيلة بتعريض الطائرات التي تحاول مهاجمتها الى الخطر. وهنا جاء تدخل المدرعات بمثابة المرحلة الثانية في عملية التمرد، اذ انه هو الذي سيقلب كفة الوضع لصالح الضباط الشباب الذين كانوا قد حضروا للانقلاب بجرأة لكن بشكل عجول جداً في ذات الوقت. ففي بغداد معسكران كبيران احدهما يعرف باسم «معسكر الرشيد» والآخر باسم «الوشاش»، تتواجد في كل منهما اعداد مهمة من القوات المدرعة. ورغم ان قوات الوشاش اعلنت تأييدها للانقلاب العسكري منذ الدقائق الاولى للتمرد، فانه كان ينبغي الآنتظار حتى بداية ما بعد الظهيرة، لكي نرى الدبابات تظهر في شوارع بغداد لتقوم بتطويق وزارة الدفاع من بعيد، وذلك لأن العمليات الجوية للطائرات منعتها من الاقتراب جداً من مباني الوزارة المحاصرة.

وهنا، ومن داخل الوزارة، راح قاسم يحاول التمكن من استقدام القوات المدرعة المرابطة في معسكر الرشيد لتجيء في نجدته، غير انه كان يواجه رفضاً مبطناً من لدن المسؤولين فيها. حيث كان قائد القوات المدرعة في معسكر الرشيد يراوغ زاعماً بانه عاجز عن القيام بشيء. لكنهم يقولون اليوم في بغداد ان ضباط المدرعات كانوا يعتقدون منذ ١٨ كانون الاول ١٩٦٢، بان قاسم يشك في ولائهم، حيث قام في احد الاجتماعات العسكرية معهم بابراز ورقة مطوية في يده وهو يقول لهم "انني اعرف ان بينكم من يحضر لمؤامرة ولديّ في هذه الورقة اسماؤهم وبعضهم من كبار الضباط..".

وهكذا، فمنذ ذلك التاريخ، وضباط المدرعات لا يضمرون الا ثقة متأرجحة بقائد الثورة العراقية. اما الضباط الذين لم يتهمهم بشيء فانهم هم ايضاً خذلوه ولم يتحركوا للدفاع عنه في ذلك اليوم حيث كان قاسم بأمس الحاجة لهم.

إسقاط طائرة

ابتداءً من الساعة الخامسة مساءً، اصبحت الطائرات أقل عدداً نتيجة نجاح الدفاعات الجوية الموجودة في وزارة الدفاع باسقاط واحدة منها. فالمقاومة فيها كانت متواصلة بعد، غير ان التعزيزات العسكرية التي اخذت تصل الى المتمردين تزايدت باستمرار. وفي حوالى الساعة السادسة والنصف مساء كانت العاصمة قد شهدت وصول وحدات قادمة من معسكر ثالث اكثر بعداً عن العاصمة. كانت الدبابات المسبوقة بسيارات جيب يجلس فيها عدد من الضباط، تأخُذ مواقعها بشكل بطيء وحذر أول الأمر، ثم بعد برهة تبدأ بدورها بإمطار قذائفها على مباني وزارة الدفاع. ابتداء من هذه اللحظة فقط، اصبح مؤكداً ان قاسم خسر المعركة.

واليوم، بعد عودة الهدوء، فان كل من يحلل عملية الآنقلاب مقتنع بأنها اعدت بشكل سيئ وان المتمردين ما كانوا يستطيعون الاطاحة بقاسم لولا الحظ الكبير الذي حالفهم.

الساعات الاخيرة من حياة الزعيم قاسم

اعدم الزعيم عبد الكريم قاسم في قاعة الموسيقى العربية في دار الاذاعة ببغداد، والتي استخدمت كمقر لقادة التمرد ضد نظامه في ٨ شباط.

لقد مات قاسم بشجاعة، فهو رفض ان تعصب عيناه، الا انه كان الوحيد، بين الرجال الذين اعدموا معه، لقد كبلت يداه الى بعضهما خلف الظهر. وكانت الكلمات الاخيرة التي اطلقها قبل اعدامه: «انكم تستطيعون قتلي، غير ان اسمي سيظل خالداً في تاريخ الشعب العراقي».

وفي فيلم الاعدام الذي بثه تلفزيون بغداد مساء يوم السبت، التاسع من شباط، (بين فيلمي كارتون امريكيين) نشاهد بالقرب من اجساد قاسم والرجال الثلاثة الآخرين، بعضاً من الآلات الموسيقية الخاصة بفرقة الاذاعة.

لقد سلم قاسم نفسه في الساعة السادسة صباح يوم السبت. لكن اعدامه لم يتم الا في الواحدة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم. وقبل ايقاف القتال، كما طوال كل نهار وليل يوم الجمعة ٨ شباط، اشتبك في مواجهات هاتفية عديدة مع قادة «المجلس الوطني للثورة» ولا سيما مع عبد السلام عارف الذي اصبح رئيساً للجمهورية في حكومة الآنقلاب العسكري. «بمَ تستطيعون اتهامي؟» كان قاسم يسأله بالحاح، وعارف يكتفي بالجواب «نريد منك ان تستسلم...».

ولقد عرض قاسم ان يسمحوا له بمغادرة العراق طالباً ضمان انتقاله. لكنه، وبمواجهة الرفض الذي قوبل به طلبه، كان يخطط للتسلل الى نهر دجلة، الذي يمر على مقربة من وزارة الدفاع، بأمل التمكن من الوثوب الى قارب سريع يمكنّه من الآنتقال الى خارج بغداد. الا ان الوزارة كانت

تحت القصف من كل جانب كما ان قوة من الشرطة كانت قد استولت على قاربه أصلاً. وامام استمرار القصف على وزارة الدفاع عادت المجادلات الهاتفية بين قاسم وعارف. فالزعيم قاسم يطلب ان تضمن له حياته وعارف يجيب «وهل ضمنّا حياة فيصل؟» (ويقصد فيصل الثاني ملك العراق الذي قتل في ١٤ تموز ١٩٥٨).

وعندما توقف القتال وبدأ المظليون يتوغلون باحتراس داخل وزارة الدفاع بغرض اعتقال قاسم والمجموعة الاخيرة من الاوفياء له، كان قاسم موجوداً في المسجد داخل وزارة الدفاع. غير ان العسكريين المتوغلين لم يقدموا على اعدامه في الحال انما اقتادوه الى دار الاذاعة في بغداد ومعه العقيد فاضل عباس المهداوي (الرئيس السابق لمحكمة الشعب) والعقيد طه الشيخ احمد والرئيس الاول خليل كنعان.

استجواب مأساوي وخاطف

في الاذاعة، بدأ عبد السلام عارف بنفسه استجواب الزعيم قاسم، وكان استجواباً، حسب رواية العديد من الشهود، خاطفاً ومأساوياً في ذات الوقت. فكل ما كان يهم عارف في الاستجواب هو ان ينطق قاسم امامه انه، اي قاسم، «لم يكن القائد الحقيقي لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨»، وانه «خان الثورة».. وبينما كان المجلس العسكري المجموع على عجل، في احدى قاعات الاذاعة يجهد لتلبيس اعدام قاسم ورفاقه الثلاثة لباساً قانونياً، كان الضباط الصغار يتشاجرون فيما بينهم لنيل "شرف" رئاسة المجموعة التي تتولّى قتل عبد الكريم قاسم. وقد انتهى الامر باختيار عبد المنعم حميد على اساس انه "تعرض الى الاعتقال بأمر من قاسم".

وفور انطلاق رشقات الرصاص التي اودت بحياة عبد الكريم قاسم والمهداوي وطه الشيخ احمد وخليل كنعان (وكان الأولان جالسان على كرسيين والأخيران واقفان) سارع راديو بغداد الى اعلان نبأ الاعدام حتى قبل ان يذيع نبأ اعتقالهم.. وهنا ايضاً جرى البحث عن شخص يستحق شرف اعلان "موت الطاغية" على الشعب العراقي. وقد جرى في النهاية اختيار بنت الزعيم الطبقجلي. لأن ابيها كان بين الذين حكم عليهم بالاعدام من قبل محكمة الشعب برئاسة العقيد المهداوي، وصادق قاسم آنذاك على قرار الحكم.

شباط ٨ /٢٠١٠

الملحق رقم٦: الموقف البريطاني الأمريكي من أحداث ٨ شباط ١٩٦٣ في الوثائق البريطانية

موقع السفير: روجر ألن / أستاذ تاريخ العراق السياسي المعاصر

كتابات - د. مؤيد الونداوي

تعد الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية واحدة من أهم الوثائق التي يستند اليها كتاب التاريخ السياسي المعاصر للعراق. أسباب كثيرة تقف وراء مثل هكذا اعتماد خصوصا وان المراجع العربية لا تقدم الكثير للقراء، والاهم هو ان الوثائق البريطانية تعد غنية بالمعلومات والتفاصيل. من جانبنا سبق ان نشرنا العديد من الكتب التي عرضت المئات من الوثائق البريطانية التي غطت المدة ١٩٤٤–١٩٥٩. كما نشرنا العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت أحداث عراقية عديدة وقعت بعد عام ١٩٥٨ وفق ما تم تناولها في المراسلات الرسمية البريطانية، هدفنا من كل ذلك تقديم جوانب تاريخية مهمة من تاريخ العراق المعاصر إلى الباحثين والمتتبعين ولأجل تكوين فهم أكثر علمية وأكثر وضوحا لما جرى.

المجموعة الوثائقية التي سنعرضها هنا تقدم تصور واضح لكيفية استقبال لندن وواشنطن لما جرى صباح ٨ شباط في بغداد وكيف جاءت نهاية الزعيم عبد الكريم قاسم وهي النهاية التي كان الغرب ينتظرها بفارغ الصبر.

جماعة الضباط الأحرار التي خططت للثورة عام ١٩٥٨ كانت تنتمي إلى أيديولوجيات مختلفة وكان بينهم القوميون العروبيون ومنهم البعثيون. كما كان بينهم الشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون، وأخيرا كان هنالك أيضا المستقلون. في الواقع انهم كانوا خلاصة للواقع الفكري المعارض للنظام السياسي القائم وقت ذاك. ما كان قد جمعهم هو الاتفاق على ضرورة التخلص من النخبة الحاكمة وليس بالضرورة النظام الملكي ذاته. إنهم باختصار كانوا مجموعة تنتمي فكريا من اليسار المتطرف والى اليمين المتطرف يقف بينهم وفي الوسط المستقون وكان قاسم يعد من هذه المجموعة برغم انه كان يعد لبعض الوقت من المناصرين لفكر الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان زعيمه وقت ذاك كامل الجادرجي .

ولما انفرد قاسم بالسلطة تعرض لأكثر من محاولة لإسقاطه أو قتله من قبل التيار القومي العروبي والوطني وما كان يقلق الغرب بشكل خاص هو النفوذ الذي بات يتمتع به الشيوعيون في البلاد وسياسة التقرب من الاتحاد السوفيتي. لذلك كانت الدوائر الغربية تنتظر سقوطه بين لحظة وأخرى. كان مؤكدا ان قاسم لن يستمر في السلطة لوقت طويل وان هنالك تيارات حزبية عراقية

عديدة لها نفوذها داخل القوات المسلحة العراقية منها البعثيون تخطط لإسقاطه. إعدام قاسم لعدد مهم من الضباط القوميين ممن حاول التأمر عليه كان مؤشرا أكيدا ان خصوم قاسم سينجحون يوما ما وهذا ما حصل في صباح يوم ٨ شباط ١٩٦٣.

اليوم وبعد مرور أكثر من أربعة عقود على رحيل قاسم بات بالوسع الاطلاع على جانب من المراسلات البريطانية ذات الصلة وما حدث في يوم ٨ شباط من عام ١٩٦٣ ولقد وجدنا أن من المفيد التعرف على الكيفية التي تعامل البريطانيين والأمريكيين مع الحدث وكيف فهم البريطانيون ما جرى وهو ما سنعرضه في هذه المجموعة البريطانية التي توفرت لدينا .

الوثيقة الأولى

من السفارة البريطانية في واشنطن

إلى وزارة الخارجية– لندن

العدد برقية برقم ٤٤٣ بتاريخ ٨ شباط ١٩٦٣

وقت الإرسال ٩,٧ مساء

وقت الوصول ١٠,١٠ مساء

برقيتكم المرقمة ١٣٩ إلى بغداد (لم توزع للجميع) عنوانها الوضع في العراق لقد ناقشنا هذا الصباح الوضع مع مسؤول مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية. السيد سترونك ذكر ان التقارير المتسلمة حتى الآن من قبل مكتبه تطابق وجهة نظر السفارة البريطانية في بغداد والمشار اليها في برقيتكم أعلاه والتي تشير إلى ان الضباط المتورطين في الأنقلاب هم على ارتباط مع حزب البعث. هو يعتقد بأنه ومهما سيحصل لقاسم فان الآنقلاب سينجح حتما خصوصا وان العديد من الوحدات العسكرية قد أعلنت الآن تحالفها مع الثائرين.

٢– السيد سترونك ذكر ان مكتبه يعد رسالة مقترح ان ترسل إلى القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد لأجل أن يتم توصيلها من قبله إلى القادة الثائرين وحسب تقديره والى أعلى المستويات منهم حالما يتمكن من تحقيق اتصال بهم. الرسالة المقترحة لم تكتمل حتى الآن المصادقة عليها بشكل نهائي من قبل المكتب وان مفردات صياغتها لا تزالآقيد النظر ولكن من المتوقع انها ستتضمن تقديم النقاط التالية-:

أ)– ترغب حكومة الولايات المتحدة بعلاقات صداقة مع الحركة الثورية (هذه النقطة ستتم

صياغتها بطريقة كي لا تدل على اعتراف حقيقي بالوضع الجديد.

ب)– سيحاولون الاستمرار بتجنب التدخل في الشؤون الداخلية العراقية.

ت)– الاعتراف بان الحركة هي بطبيعتها ضد الشيوعية.

ث)– ستصاغ الرسالة بطريقة تضعها بمستوى اعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجديد وعلى سبيل المثال.... ان الحكومة الثورية يجب أن تحترم المواثيق الدولية للحكومات السابقة وعلى ان تحافظ بدرجة مقبولة على الوضع في البلاد وان تحظى بتأييد غالبية سكان البلاد.

ج)– وسوف يطلب في الرسالة تأكيد الثائرين بحماية مصالح الولايات المتحدة ومواطنيها في العراق.

٣– السيد سترونك ذكر انه لو ان الثورة نجم عنها نظام بعثي عام المظهر فان سياساته من المتوقع ان تكون مقبولة لدى حكومة الولايات المتحدة وانه لذلك هنالك فوائد مضمونة عبر الاعتراف المبكر. وفي ذات الوقت فان الأمريكان فيما مضى كانوا يفضلون انتظار اعتراف الدول العربية قبل ان يمنحوا ضمان اعتراف من قبلهم. وبينما هو لم يقل حتى الآن ماذا سيفعلون بصدد الحالة الماثلة فإنهم يفضلون إتباع المنهج المتبع دوما وذلك لتجنب إعطاء الآنطباع من انهم وراء هذه الثورة وان قادتها هم على ارتباط مع الولايات المتحدة. السيد سترونك إشارة إلى أن وزارة الخارجية ترغب في كل الأحوال ان تكون على اتصال دائم معنا وأيضا مع حكومات الأتراك والإيرانيين بصدد موضوع الاعتراف. هم أيضا سيواصلون الاتصال مع الحكومات الأردنية والسورية والجمهورية العربية المتحدة وأيضا الحكومة الفرنسية. ولقد أضاف السيد سترونك من ان المكتب ليس لديه خطط خاصة للتشاور مع الحكومة الكويتية ولكنه لمح إلى انه لربما نحن نرغب بالتشاور معهم وعلى اقل تقدير إعلامهم باهتماماتنا.

٤– السيد سترونك قال أيضا بأنه ومثلما نحن)برقيتكم ذات الرقم ٤٠؟ إلى عمان ولم تعمم للجميع) فان وزارة الخارجية الأمريكية قد خولت السفير الأمريكي في عمان لكبح جماح الأردنيون. السيد ماكومبر قد خول لان يقول لهم بأنه ومهما كان القادة الثوريون في العراق لديهم مناصرة لعبد الناصر فان سياسات النظام الثوري التي سيتم إتباعها من المتوقع أن تكون لمصلحة العراق الخاصة وإنها سياسات ليس بالضرورة ستكون محبوكة تماما مع تلك الخاصة بالجمهورية العربية المتحدة.

نسخ من هذه الرسالة أرسلت إلى عمان ودمشق والكويت وتل أبيب وطهران ونيويورك والبحرين وباريس وأنقرة والقاهرة وبيروت وقبرص. (انتهت)

الوثيقة الثانية

برقية برقم ٩٧ في ١٢ شباط ١٩٦٣

من وزارة الخارجية إلى عدد محدد من سفارات وبعثات المملكة المتحدة في الخارج

بون/روما/انقرا/كوبنهاكن/أوسلو/واشنطن /سايغون/اثينا/

لشبونه/موسكو/بانكوك /طوكيو/باريس/ناتو/بروكسل/نيويورك/جاكارتا

الموضوع /العراق

حكومة عبد الكريم قاسم في العراق قد تمت الإطاحة بها وبنجاح عبر انقلاب عسكري وذلك في ٨ شباط. تم إعدام قاسم في اليوم التالي للانقلاب. كان هنالك بعض القتال في بغداد يومي ٨ و ٩ ولكن مع يوم ١٠ تم انتهاؤه وقد عادت الحياة إلى وضعها الطبيعي. جميع المؤشرات تشير إلى ان النظام الجديد يتمتع بتأيد القوات المسلحة وكذلك غالبية السكان وان سفير حكومة صاحبة الجلالة في بغداد يرى بان هنالك احتمالاً ضعيفاً ان تجري مقاومة في بقية أرجاء البلاد.

إلى جانب إصابة اثنين من المواطنين البريطانيين بجروح بسيطة جراء إطلاق نار عشوائي في بغداد فانه ليس هنالك تقارير تدل إلى إصابة مواطنين بريطانيين آخرين او وقوع أضرار في الممتلكات البريطانية.موظفي شركة نفط العراق وكذلك المنشات التابعة لها هي بأمان وان العمليات النفطية تسير بشكل طبيعي.

٣– الجانب الرئيس في الحكومة الجديدة هو المجلس الوطني لقيادة الثورة والذي يتألف من أشخاص غير معروفين حتى الآن عدا ما يقال انه يضم مدنيين وكذلك عسكريين. وكما يبدو انه يتمتع بالسلطة التشريعية وسلطة تعين رئيس الجمهورية ورئيس أركان الجيش والوزارة. العقيد عبد السلام عارف تم تعينه لرئاسة الجمهورية. عارف كان فيما مضى اليد اليمنى لقاسم في تنفيذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقد عرف عنه جيدا بأنه من مناصري ناصر ولقد نجم عن ذلك ابتعاده عن قاسم. يبدو حتى الآن ان عارف هو الوحيد من الشخصيات القيادية ومع ذلك وبشكل عام فان تشكيلة الحكومة الجديدة هي من الوطنيين المعتدلين. وبرغم أن بعض الوزراء هم من المعروفين كونهم من أعضاء حزب البعث الاشتراكي ومن المناصرين لناصر فان الحكومة تضم أيضا اثنين

من القيادات الكردية (هما من الأشخاص الذين ليس لديهم اهتمام بالوحدة العربية) وهنالك وزراء تكنوقراط ممن يتمتعون بوجهات نظر سياسية معتدلة والذين قد يشكلون عنصر التوازن داخل الحكومة. يبدو حتى الآن أن ليس هنالك من علاقة بين الأنقلاب والجمهورية العربية المتحدة وفي هذه المرحلة يبدو ان الحكومة الجديدة ليس من المتوقع ان تقيم علاقات وثيقة مع المصريين. أيضا من الواضح ان معاداة الشيوعية قد اتخذت طريقها فعليا عبر إجراءات مشددة ضد الشيوعيين المحليين. وبشكل عام فإن من المُبكر الحكم على الفريق الحاكم وكم هو متماسك ومنسجم لكن الأمر مشجع حتى الآن بسبب ان الجيش يبدو عليه أنه متوحد الاتجاه. أما اتجاه مركز القوة في هذه المجموعة فانه لا يزال غير محدد.

٤- فيما يلي أهم النقاط في البرنامج المعلن للحكومة: معارضة الديكتاتورية، دعم وحدة النضال ضد الامبريالية في عموم العالم العربي ومجموعة دول عدم الآنحياز. كبح الشيوعيين المحليين لربما سيرافقه تمتين العلاقة مع الاتحاد السوفيتي الذي يعتمد عليه العراق خلال السنوات الأخيرة في مجال تامين معظم احتياجاته العسكرية وأيضا الحصول على مساعدات فنية ومالية.

٥- عدد من القيادات الكردية ممن كان معارضا لقاسم قد قدموا فعليا تهانيهم للنظام الجديد برغم انهم قد عبروا عن الرغبة بالإدارة الذاتية لكردستان في إطار عراق فدرالي. قائد التمرد الكردي ضد عبد الكريم قاسم وهو الملا مصطفى البارزاني لم يعبر حتى الآن عن وجهة نظره وانه من المبكر الآن القول إلى أي مدى يمكن ان يتعامل مع الحكومة الجديدة. قضية الأكراد من المتوقع ستكون اهم المعضلات الأساسية التي يمكن ان تضغط وتثير المشاكل للحكومة الجديدة.

٦- الحكومة الجديدة أعلنت رسميا التزامها بالتعهدات والمعاهدات الدولية المرتبط بها. وأضافت الحكومة انها ستعمل لضمان تدفق النفط للخارج.

٧- متابعة لأحدى المقابلات فقد أعرب وزير الخارجية العراقي عن الرغبة بعلاقات صداقة مع المملكة المتحدة وان حكومة صاحبة الجلالة قد اعترفت بالنظام الجديد بتاريخ ١١ شباط (برقيتي ذات الرقم ٩١). وان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وعموم الأقطار العربية وعدد من الدول الأخرى تتخذ خطوات بهذا الاتجاه.

٨- نائب رئيس جمهورية العراق رد بطريقة ودية على رسالة التهنئة التي بعثها أمير الكويت وان وزير خارجية العراق قد أكد مشددا إلى سفير حكومة صاحبة الجلالة عن رغبته في إنهاء

المسالة الكويتية بالوسائل السلمية. من غير المتوقع على اية حال ان تقوم الحكومة الجديدة بإسقاط جميع الادعاءات العراقية في الكويت.

٩– ما تقدم هو لأجل اطلاعكم الشخصي فقط ولكن بالوسع استخدامه عند الحديث مع الحكومات الصديقة. انه من المبكر في هذه المرحلة التوقع كيف ستكون عليه السياسة العراقية وعليكم تجنب الدخول في التفاصيل حول التشكيلة السياسية للنظام الجديد او في العلاقات المتوقعة مع الكويت برغم أن عليكم ان تظهروا أنفسكم بأنكم تتمتعون بالثقة فيما يخص الكويت .لربما بوسعكم ان تتجاوزوا ما يتم تناقله إعلاميا من ان الانقلاب يعد نصرا كبيرا للناصرية بالقول أنكم تأملون بعلاقات ودية مع النظام الجديد. واذا ما أريدت المقارنة بين شكل اعترافنا وموضوع العراق واعترافنا باليمن فانك بالوسع ان تقول بان لكل حالة خصوصيتها... الخ. وبالتالي طريقة تعاملنا مع الشأن العراقي تختلف عن تلك الخاصة باليمن التي وضعها ليس واضحا بشكل تام. وبوسعك القول أيضا اننا حاولنا ان نبني علاقة ناجحة مع العراق بعد ثورة ١٩٥٨ ولكن علاقتنا مع قاسم تدهورت بشكل سريع اثر الأزمة الكويتية. ونحن نرغب من النظام الجديد ان يعمل لبناء العراق وأننا من طرفنا سنعمل على إعادة بناء العلاقات العراقية– البريطانية.

الوثيقة الثالثة

من السفارة البريطانية في بغداد

إلى السيد هيلر في المكتب الشرقي /وزارة الخارجية

الرقم ٦٣/٤٧ في ١٥ شباط ١٩٦٣

١– أشكركم كثيرا على رسالتكم الشخصية في تاريخ ٩ شباط. لقد كنا محظوظين وذلك لكون الثورة قد اندلعت خلال الدوام الرسمي لنا ولذلك كان كافة موظفي السفارة بوضع امن داخل السفارة طوال الوقت. بخلاف ذلك لكانت السفارة غير قادرة على تامين الاتصال خلال الأيام المهمة. سوف أرسل لكم بكتاب حول الطريقة التي انتهى بها النظام ولكن وفي الوقت ذاته لربما أنت ترغب في أن تتطلع على وجهة النظر الشخصية عن تلك التي تمثل وجهة نظر السفارة.

٢– صباح يوم الجمعة كنت وزوجتي توا قد استقلينا السيارة بطريقنا لزيارة منطقة الوركاء لأجل

زيارة البروفيسور لنزن الذي كان يحفر في هذه المنطقة، ولقد كان من المتوقع ان نكون بعيدين عن بغداد لبضع أيام، ولكن طائرة كانت قد مرت من فوق رؤوسنا وسمعنا إطلاق نار يقع على بعد منا. في تلك اللحظة اتصلت السفارة هاتفيا وكان جون روبي على الخط يقترح ان نتوجه للسفارة. انا وزوجتي توجهنا فورا سياقة إلى السفارة ومع وقت وصولنا إلى المبنى كانت الهجمة الجوية الأولى على مبنى وزارة الدفاع قد حصلت. بسرعة أرسلت زوجتي إلى المنزل وذهبت إلى سطح مبنى القنصلية حيث بوسعنا النظر عبر النهر إلى مبنى وزارة الدفاع. لقد كانت هنالك طائرتان حربيتان تحلقان حول مبنى الوزارة وكان هنالك إطلاق نار من قبل الدفاعات الجوية المضادة للطائرات. وفي هذا الوقت تحديدا حولنا موجة الراديو على موجة راديو المتمردين. لذلك كان واضحا لنا ما كان يجري وبناء عليه أغلقنا البوابات الخارجية للمبنى وأغلقنا بوابة القنصلية وهيئنا الوضع كي تكون السفارة في حالة وضع دفاعي وباشرنا بحرق الوثائق ذات السرية العالية (لقد تم حرق معظم ما نملك من الوثائق) كما تهيئنا لحرق كل الوثائق الأخرى.

٣- في هذه الإثناء سمعنا أصوات الغوغاء تنزل إلى الشارع وهي تمر من أمام بوابات السفارة.كان لدينا فقط أربعة من رجال الشرطة ممن هم في الواجب وعليه اتصلت مع المدير العام للبروتوكول في منزله وطلبت منه ان يعمل على زيادة عدد رجال الشرطة. بعد حوالى ثلاثة ارباع الساعة وصل عدد من رجال الشرطة. في هذا الإثناء أخذنا نعمل مراكز مراقبة وكان بوسعنا ان نرى الناس يركضون ونسمع أناشيد في الشوارع. كنا قد وزعنا ما لدينا من تجهيزات من أقنعة لمواجهة الغازات المسيلة للدموع وكنا تحت إشراف قسم الخدمات العامة بهذا الشأن ولكن لحسن الحظ لم يسع احد من هؤلاء الغوغاء ليمر عبر بواباتنا. السفارة وبحسب اعتقادي هي الآن اقل في قدرتها الدفاعية عما كانت عليه وحتى بعد الأعمال الإضافية التي نفذها القنصل وكان عندي الشك بان بوسعنا الصمود أمام خطراً حقيقياً يشكله الغوغاء وكان لابد من ان نتهيأ لان نطلق النار قبل ان نتمكن من إحراق حقيقي لأوراق السفارة وهو أمر كان من شانه ان يشكل خطر حقيقي علينا خصوصا لم يكن علينا إطلاقا ان نعتمد على دعم ومساعدة قوات نجدة يقدمها الشرطة او الجيش العراقي.

٤- خلال الصباح كان هنالك عدد من الهجمات على وزارة الدفاع وهي هجمات تصاعدت فاعليتها. في الساعة ١١ بدأنا نرى حركة الجنود ومن بعدها حركة الدبابات وهي تعبر الجسر

من الجانب الغربي الى الجانب الشرقي للمدينة وباتجاه وزارة الدفاع. طبعا كان لدينا موقع ممتاز للرؤية من على سطح المبنى ولكن حماستنا تراجعت عندما شاهدنا طائرة ميك ١٧ وهي تحلق عبر النهر ونفذت هجمة كان واضحا انها باتجاهنا عندما أطلقت دفعة من الاطلاقات النارية. لقد كنت مقتنعاً تماما انها إطلاق نار خاطئ وان الطيار اما كان يهاجم منازل الشيوعيين والتي تقع بالقرب من مبنى سفارتنا او انه قصد أطلاق النار على أهداف أخرى كانت بعيدة عنا لم يكن بوسعنا ان نراها. وان كان هذا مقصده فان طلقاته النارية قد سقط عدد منها في النهر وواحدة منها اخترقت علم السفارة وأخرى ضربت المبنى محدثة فتحة في الطابوق الذي تساقطت شظاياه مصيبة احد السواقين وهو من العراقيين قرر ان يبقى معنا داخل المبنى. الأضرار ليست بكبيرة ولكن صوت الطائرة كان مرعبا.

٥ – استمرينا نراقب وبشكل متواصل محطة راديو بغداد وذلك أولا لأجل التواصل مع ما يعلن وثانيا لأجل فهم حقيقة ما يجري من خلال ما يذاع. لقد كان هنالك تكرار كبير يشيد بالجانب التاريخي وأيضا عدد من البيانات والتي كانت قد أعدت من قبل بعناية. مع حلول الظلام أخذت الهجمات الجوية العنيفة نهايتها على مبنى الوزارة وحينها كنا نرى سحابات من الدخان الأسود وحصول انفجارين في داخلها .بعد وقت قصير أعلن الراديو أن قوات الثائرين قد دخلت مبنى الوزارة. الراديو لم يعلن إطلاقا وفاة قاسم في هذا اليوم برغم أنه اعلن أن مصيره سيكون كذلك.

٦– لقد كان واضحا أننا سوف نقضي بقية اليوم في مبنى السفارة خصوصا بعد أن تم فرض حالة منع التجوال وذلك في الساعة ٣ بعد الظهر وهكذا باشرنا بترتيب وضع الإطعمة من خلال التخزين المعد وأيضا من خلال مستلزمات النوم المتوافرة. توفرت لنا بضع بسط ولكن من دون أغطية ولم تتوفر سوى بضع فرشايا لتنظيف الأسنان. السيدات اعددن وجبة طعام ممتازة ونظمن موقعاً لهذا الغرض داخل المبنى الإداري بالقرب من المدخل الرئيس. كل ما تقدم وفر لنا فرصة التواصل ومع حلول المساء كان بوسعنا ان نشاهد عرض فلم سينمائي في صالة المدخل.

٧– تمكنا ان نقضي الليل ونحن نراقب وكنا نشاهد الحرائق وهي مندلعة طوال الليل في منطقة مبنى وزارة الدفاع. في صباح اليوم التالي لم تكن هنالك هجمات جوية جديدة برغم حصول طيران واطئ المستوى كانت تمر من فوقنا وكان هنالك إطلاق نار مهم يجري من خلال

الأسلحة الصغيرة مع وجود إطلاق قذائف من الدبابات والذي كان متواصلا منذ اليوم السابق طبعا. لقد تمكنا من ان نتصل مع مركز الشرطة المحلي والذي امن حماية عسكرية لأجل إخراج سيدتين كانتا محاصرتين في مكتب تجاري في شارع البنوك في الجانب الثاني من النهر وهن بقين من غير طعام طوال اليوم الفائت فيما عدا علكة النعناع الثلاثة التي توافرت عندهن. لقد وصلن في الساعة العشرة وكانتا بوضع نفسي ممتاز وبصحبتهم الفراش العراقي الذي بقي معهن.

٨- بعد وقت قليل احد الموظفين المكلفين بالمراقبة أبلغ عن وجود عدد من الرجال كان يبدو عليهم أنهم يحاولون ان يسرقوا طعامنا والذي كان موضوعا على شاطئ النهر الذي تطل عليه السفارة. احد موظفينا صاح عليهم مستخدما مضخم الصوت المحمول للتوقف عن سرقة الطعام وقد قام عدد من موظفينا المتواجدين في الطابق الأول من المبنى بتنظيم أنفسهم على شكل جماعة. مع سماع الأصوات ذهبت لرؤية ما يجري فلم أجد ما يستحق وعدت إلى مكاني. لقد كنا وسط فوضى وكان علينا ان نفهم ان الخوف قد انتهى ولكن وفي تلك اللحظة كان هنالك إطلاق نار من أسلحة بسيطة كان يتجه نحونا من المنازل المجاورة او لربما من قبل احدهم ممن كان في الشارع وهو في طريقه راكضا باتجاه شاطئ النهر وهو موضوع لا اعتقد انه كان هكذا. كل من برايت وايت والسيد ديفز مراسل رويتر والذي لجأ إلى السفارة ومنذ مساء اليوم السابق وبعد ان نظم جولة في المدينة قد تعرضا للإصابة في ساقيهما. لقد تحركنا وبسرعة نحو الزاوية وقمنا وبسرعة بشد جراحهما وعلى افضل ما يمكننا ان نفعله. ثم قمنا بالاتصال بقسم الشرطة المحلية لأجل ان يرسلوا لنا طبيباً.

٩- وبينما تم معالجة هذا الحدث وبصعوبة انطلقت أصوات خائفة وذلك عندما سقطت جزء علوي من شجرة تبعد ٣٠ ياردة عن مبنى القنصلية. تبع هذا الحدث حدث آخر وكان ضجة أخرى تمثلت بسقوط أغصان أخرى ثم اخر والذي بدوره اثار الكثير من الغبار على سطح المبنى. في البداية لم نكن نعلم في أي اتجاه كانت الدبابة او الدبابات توجه طلقاتها ولكن بعد برهة اتضح ان هنالك دبابة قد تمركزت على الجسر المجاور وقد وجهت مدفعها باتجاهنا وقد فهمنا ان أول دفعة طلقاتها النارية لربما هي التي قد مرت عبر سطح السفارة وسببت ما حصل لأشجارنا. لحسن الحظ وبعد عدة دقائق وعندما نظرنا من جديد كانت الدبابة المتواجدة على الجسر قد انسحبت. لقد استنتجت انها لربما هدف الرمي على الدور المجاورة والتي قد كانت

لربما فيها أشخاص يطلقون النار وغيرهم.

١٠– لم يمض وقت طويل بعد حصول حالة فقدان التوازن تم تناول الطعام وإرسال المصابين إلى المستشفى. هنالك في المستشفى تم استجوابهما خلال الليل وذلك لكون العراقيين أظهروا عدم الثقة باختيار هذا المستشفى وأنه لم يكن بإرادة المصابين خصوصا وانها المستشفى ذاتهاالذي التي لجاء اليها قاسم عندما تعرض إلى محاولة الاغتيال عام ١٩٥٩ وثانيا أنهم لم يصدقوا أنهما قد أصيبا داخل مبنى السفارة. في اليوم التالي تم إخراجهما من المستشفى وارسلا إلى منازلهم لكون المستشفى كانت من دون شك منشغلة مع بقية الجرحى العراقيين.

١١– بعد أن اعلن الراديو وفاة قاسم كان لا يزال هنالك إطلاق نار يجري في مناطق مختلفة من المدينة وكان واضحا ان منع التجوال لن يرفع لذلك قررننا ان نبقى لقضاء ليلة ثانية في مبنى القنصلية.مرة أخرى تم عرض فلم سينمائي وآخرون ممن لم ينم جيدا في الليلة الماضية قد قرروا النوم هذه المرة.ومع حلول صباح اليوم التالي الكثير منا تنفس الصعداء بسبب رفع حالة منع التجوال وأصبح بوسعنا الذهاب إلى منازلنا لأخذ حمام حار وتناول الفطور وتغيير ملابسنا تاركين وراءَنا عدداً من الموظفين في السفارة ولحين استبدالهم بأقرب وقت ممكن.

١٢– لا بد ان أقول ان كل شيء جرى بشكل مقبول وان الموظفين اتخذوا حالة الدفاع في البداية وفيما بعد ابقوا العيون مفتوحة على المجرى العسكري للأحداث وان الذكور من الموظفين والى جانب من طبيعة وظيفتهم المطلوبة منهم القيام بأعمال الحراسة ومن يجيد العربية منهم استمر يستمع إلى الراديو واما السيدات فقد انشغلن بكتابة البرقيات العديدة وما كانت محطات الراديو تذيعه. العدد القليل من الموظفين العراقيين بمن فيهم المسؤولون عن البدالة الهاتفية قد قرروا البقاء معنا بعد ان تم تبليغهم جميعا ان لهم الحق بالمغادرة إلى منازلهم في أي وقت يقررونه. كما قررنا تقديم تقديرنا إلى رجال الشرطة الذين كانوا متواجدين أمام باب السفارة والذين تصرفوا بشكل راقٍ جدا ..الشيء المهم هو أن جميع الخدمات استمرت تعمل بشكل جيد ومن دون ان يصيبها شيء.لقد كان بوسعنا استخدام الهواتف والاتصال مع منازلنا ولم تنقطع المياه إطلاقا وكذلك الكهرباء استمر تجهيزه مع انقطاع بسيط ولوقت قصير. لقد تعلمت درساً أو درسين مما جرى وعلى اقل تقدير فيما يخص مبنى السفارة في هذا البلد والذي سوف اكتب به إلى جارلس ستيل او أتحدث مع ممثل وزارة الأشغال إذا ما قدم إلينا.

١٥– انا أمل ومثلما تقول ان فترة الإثارة قد أصبحت خلفنا الآن وأن هنالك عملاً مهماً كبيراً

أمامنا ونحن جميعا شاكرون لكم على ما أرسلتموه لنا من رسائل.

راجع: موقع السفير روجر ألن / أستاذ تاريخ العراق السياسي المعاصر

عمان– شباط ٢٠١٠

المصادر والمراجع

- الأزري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. لندن. دون ذكر دار النشر. ١٩٩١. ص ١٨٠–١٨٥.
- إسماعيل، عبد الله. مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢–١٩٦٨. لندن. دار اللام. ١٩٨٩.
- إسماعيل، عبد الله. مفاوضات النفط العراقية ١٩٥٢–١٩٦٨. لندن، دار اللام.
- البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكُردية. الجزء الثالث. ثورة أيلول ١٩٦١–١٩٧٥ مع ملحق وثائقي. أربيل. ٢٠٠٢.
- باروت، محمد جمال. حركة القوميين العرب، النشأة – التطور – المصائر. بيروت. المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. ١٩٩٧.
- البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. دمشق، دار البراق. الطبعة الرابعة. ١٩٩٧.
- بطاطو. حنا. العراق. الكتاب الثالث. الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. ط ١. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية.
- البوتاني، عبد الفتاح علي يحيى د. وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية. ملاحظات تاريخية ودراسات أولية. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر التسلسل ٤٩. أربيل/ كُردستان. ط ١. ٢٠٠١.
- جواد. سعد ناجي د. العراق والمسالة الكُردية ١٩٥٨–١٩٧٠. لندن. دار اللام. ١٩٩٠.
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الآنتاجي. مطبعة الغري. النجف. ١٩٧٦.
- حبيب، كاظم د. دراسات في التخطيط الاقتصادي. بيروت. دار الفارابي. بغداد. مكتبة النهضة. ١٩٧٤.
- حديد، محمد. مذكراتي– الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. دار الساقي. لندن. ٢٠٠٦.
- الحمداني، حامد. صفحات من تاريخ العراق الحديث. الكتاب الثاني ١٩٥٨–١٩٦٨. السويد. فيشونيميديا كرونبري. طبعة أولى. ٢٠٠٥.
- خدوري، مجيد د. العراق الجمهوري. منشورات الشريف الرضي. مطبعة ومنشورات أمير – قم. إيران. ١٩٩٨.
- الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. القاهرة. دار المستقبل
- خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. ط ١. لندن. ١٩٨٤.
- الدرة، صباح د. القطاع العام.
- دگله، صالح مهدي. من الذاكرة. "سيرة حياة". دار المدى للثقافة والنشر. دمشق. ط ١. ٢٠٠٠.

- الدليمي، محمد. كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية. عَمّان. دار الفارس للنشر والتوزيع. ط ١. ١٩٩٩.
- راجع أيضاً: علاوي، إبراهيم. البترول العراقي وحركة التحرر الوطني. بيروت. دار الطليعة. ط١. ١٩٦٧.
- زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل.. لندن. مؤسسة الرافد للطباعة والنشر والتوزيع. ط٢. ٢٠٠٣.
- سعيد، علي كريم د. العراق البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣. الفرات للنشر والتوزيع. بيروت. ٢٠٠٢.
- سعيد، علي كريم د. عراق ٨ شباط ١٩٦٣. من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مراجعة في ذاكرة طالب شبيب. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ط ١. ١٩٩٩
- سلوغلت، مارون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية– العراق منذ ١٩٥٨. كولون. ألمانيا. منشورات الجمل. ٢٠٠٣.
- الشاوي، منذر د. القانون الدستوري في العراق. بغداد. ١٩٦٦.
- صبري، محمود. العفلقية ومسألة الآنقلاب. مجلة الغد. العدد ٨/٧. كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠.
- العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. ١٩٥٨–١٩٦٨. الجزء الخامس. ط ١. بغداد. المطبعة العربية. ٢٠٠٢.
- العاني، نوري عبد الحميد د. وصحبه. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري. الجزء السادس.
- عفلق، ميشيل. في سبيل البعث. موقفنا من الشيوعية.
- علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. بيروت. دار الطليعة. ط ١. ١٩٦٧.
- الفضل، وائل عبد اللطيف. دساتير الدولة العراقية للفترة ١٩٢٥ لغاية ٢٠٠٤. بغداد. ٢٠٠٥. لم تذكر دار النشر.
- الفضل، وائل عبد اللطيف. دساتير الدولة العراقية للفترة ١٩٢٥ لغاية عام ٢٠٠٤. بغداد. دون ذكر مكان الصدور ودار النشر وتاريخ النشر.
- الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة. تجربتي في حزب البعث العراقي. مؤسسة المنار. لندن–قبرص. ١٩٩٢.
- قاسملو، عبد الرحمن د. كُردستان والأكراد. ترجمة ثابت منصور. بدون ذكر دار النشر.
- الكاظمي، سعيد نصير (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق..
- الكبيسي، باسل. حركة القوميين العرب. تعريب نادرة الخضيري الكبيسي. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ط ٤. ١٩٨٥.
- كريم، حبيب محمد. تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني – العراق (في محطات رئيسية) ١٩٤٦–١٩٩٣. ط ١. مطبعة خه بات. كُردستان. ١٩٩٨.

- محمود، طارق شكر د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط "الأوبك". مصدر سابق. ص ١٦٧/١٦٨.
- مسالة الأقليات القومية في الوطن العربي. حزب البعث. القيادة القومية. بغداد. ١٩٧٩.
- المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. منشورات عربية متسلسلة. العدد ١/١٩٦٤. بغداد. ١٩٦٤.
- مهدي، فاضل عباس د. التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق، ١٩٦٠ – ١٩٧٠. دار الطليعة. بيروت. ١٩٧٧.
- الناصري، عقيل د. عبد الكريم قاسم في يومه الأخر (الآنقلاب ٣٩). دار الحصاد. سورية. ٢٠٠٣.
- الناصري، عقيل. انقلاب شباط ١٩٦٣ في العراق وتخاذل الوعي العنفي. نشر في الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١١.
- النصراوي، عباس د. الاقتصاد العراقي. ١٩٥٠–٢٠١٠. ترجمة الدكتور محمد سعيد عبد العزيز. دار الكنوز الأدبية. بغداد. ط ١. ١٩٩٥.
- نوري، بهاء الدين. مذكرات بهاء الدين نوري. لندن. دار الحكمة. ط ١. ٢٠٠١.
- الوحدة العربية والقضية القومية. سلسلة الفكر القومي الاشتراكي. (١٦). دمشق مطبعة القيادة القومية. ١٩٧٧.
- يوسف، ثمينة ناجي، وخالدو نزار. سلام عادل سيرة نضال. في جزئين. الجزء الثاني. ط ١. دمشق. دار المدى للثقافة والنشر. ٢٠٠١.

التقرير والمجلات والصحف

- استراتيجية التنمية الصناعية في العراق. الورقة القطرية. ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية. بغداد. في الفترة بين ١٣–١٩ كانون الأول ١٩٧٦. ص ١٣.
- البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. دائرة الإحصاء والأبحاث. البنك المركزي العراقي. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٦٤.
- البنك المركزي العراقي. التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤. قانون تنظيم توزيع الأرباح في الشركات رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٤.
- تقرير البنك المركزي العراقي. بغداد. العدد ٩ لسنة ١٩٦٣.
- جريدة الحياة البيروتية. عد يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥. (راجع الملحق رقم (٣).
- الخفاجي، عصام. التصنيع والطبقة العاملة العراقية خلال السبعينات". أعمال ندوة "تغلغل راس المال الأجنبي وأثره في تحطيم البنية التقليدية للمجتمعات العربية". المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل. الجزائر. ١٩٨١. ومجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣ و١٣٤. آب وأيلول ١٩٨٠.

- صبحي عبد الحميد في حوار مع جلال الطالباني. -rticles-to-read.blogspot.com/.../blog
post_5700.html - *Im Cache* - *Ähnlich*
- عبد الحميد، صبحي. حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. على موقع http://alkomi.org/d100.htm الغد.
مجلة كانت تصدرها لجنة الدفاع عن الشعب العراقي، ومقرها مدينة براغ في جيكوسلوفاكيا. العدد ٢/ ١٩٦٤.
- كتاب الجيب الإحصائي. الجهاز المركزي للإحصاء ١٩٧٠. وزارة التخطيط. بغداد.١٩٧٢.
- المطير، جاسم. نقرة السلمان (الحلقة ٩)، موقع الناس الإلكتروني. بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٩.
- الميثاق الوطني في الجمهورية العربية المتحدة. نشر على موقع المسيرة أو موقع جمال عبد الناصر بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٨.
- هيئة الدليل الدولي. المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي تحت أشعة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. مصدر سابق.

Pfeifer Albrecht Dr. Aktuelle Probleme der Produktions-steigerung und der soyialen Umgestaltung der Landwirtschaft im Irak. Dissertationsschrift (B). Karl-Marx-Universitaet. Leipzig. 1972. S. 173.